

الإيضاحات

والتتبع

تصنيف الإمام الحافظ

أبي الحسن علي بن عيسى بن مهدي الدارقطني

المتوفى ٣٨٥ هـ

تحقيقه ودراسة

أبي عبد الرحمن محمد بن عبد الوهاب

المتوفى سنة ١٤٢٢ هـ رحمه الله تعالى

طبعة حديثة منقحة ومزودة ومفهرسة

دار الأمانة
للنشر والتوزيع



الْإِسْرَامَاتِ
وَالْتَتَبِيعِ

حَقُّوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

دارُ الإِثْقَارِ

الطَّبْعَةُ الثَّالِثَةُ

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

رقم الإيداع ٢٠٠٨/١٦٠

عنوان صفحات الشيخ:

رَبِّهِ عَجَبُ الرَّحْمَنِ مُقْبَلٌ بِهِ قَافِي الْوَلَوِي وَرَحْمَةُ اللَّهِ

www.muqbel.net

دارُ الإِثْقَارِ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ

www.dar-alathar.com

اليمن: صنعاء - شارع تعز - حي شميلة - مقابل جامع الخير - ص.ب ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦

(٩٦٧+) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني info@dar-alathar.com

✪ فرع صنعاء: الدائري الغربي - عمارة الخولاني - هاتف ٢٠٥٠٨٥

✪ فرع عدن: كريتر - بجوار مسجد أبان - هاتف ٢٦٦٩٨٦

✪ فرع المكلا: الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة - هاتف ٣٠٧١١٢

✪ فرع دماج: دار الحديث - مقابل مسجد أهل السنة هاتف ٥١٩٣٢١

الوكلاء خارج اليمن

✪ لبنان: مؤسسة الريان: بيروت - كورنيش المزرعة - هاتف وفاكس ٦٥٥٣٨٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثالثة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فإني أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه وهدايته للقيام بتحقيق ودراسة «الإلزامات» و«التتبع» للحافظ الدارقطني، فظهرت تلك التحقيقات والدراسة تسر المنصفين، وتُحرُس السنة الأعداء والمُغرضين.

وقد كان أشاع الحسدة وذوؤ الأهواء والأغراض الفاسدة أنني ما اخترت «الإلزامات» و«التتبع» إلا لقصد الطعن في «الصحيحين»؛ لأنَّ بي نَزْعَةً زَيْدِيَّةً، ﴿سُبْحَنَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾^(١)!!! وقد أجاب شيخنا الفاضل الإمام السيد محمد الحكيم المشرف على الرسالة في ليلة المناقشة على هذه الفرية بما شكره الحاضرون عليه، ونرجو أن يجعله الله في ميزانه يوم لِقَاؤه، فجزاه الله خيراً على نصر الحق، وإخماد الباطل.

وعند أن ظهر الكتاب ملازماً للعدل والإنصاف، خَرَسَتْ تلك الألسن، ولم تبلغني عنهم كَلِمَةٌ واحدة، فَلِلَّهِ الحمد على توفيقه إياي للملازمة العدل والإنصاف.

(١) سورة النور، الآية: ١٦.

□ هذا وقد كنت في حال تخريج «الإلزامات» أذكر طَرَفَ الحديث الطويل، وأحذف بقيَّته، فاقترحَ عَلَيَّ شيخنا الفاضل السيد محمد الحكيم أن أذكر الحديث بتمامه؛ حتى يستفيدَ من الكتاب المشتغلُ بعلم الحديث من -حيث التخريج والتحقيق والتصحيح، والمحِبُّ للحديث وليست له معرفة بعلم الحديث يستفيدُ من متن الحديث.

□ وكنتُ في وقتِ الجمع أقتصر على حديث واحد لذلك الصحابي الذي يريدُ الدارقطني أن يلزمهما بإخراج حديثه، فاقترح بعض إخواننا في الله أن أكمل ما لذلك الصحابي بذلك السند الذي ألزم الدارقطني البخاري ومسلمًا أن يخرجاه. فقمْتُ بحمد الله بهذا وذاك، والفضل في هذا لله وحده.

□ وقد قننا بقراءة «الإلزامات» و«التتبع» مع مجموعة من إخواننا الأفاضل، فحصلَ تغييرٌ لبعضِ العبارات، وخصوصًا بعض ما كنت أكتبه في بعضِ المواضع فيما أخرجه الحاكم: (وصححه الحاكم، وأقره الذهبي)، اقتداءً بغير واحدٍ من علمائنا، ثم رأيتُ أن يقال: وسكتَ عليه الذهبي، لأمر:

منها: أن الذهبي رحمه الله لم يذكر في مقدمة «تلخيصه»: ما سكتُ عليه فأنا مترٌ للحاكم.

ومنها: أنه ذَكَرَ في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة الحاكم أن «التلخيص» محتاج إلى نظر فيه.

ومنها: أن الحاكم قد يقول: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، أو: صحيح على شرط أحدهما، أو صحيح ولم يخرجاه، ويكون في سنده مَنْ قال الذهبي في «الميزان»: إنه كذاب، أو ضعيف، وربما يذكر الحديث في

ترجمته من «الميزان».

وقد جمعتُ -بحمد الله- من هذا ما يزيد على ألف موضع، وإني عازم إن شاء الله على نشرها مع «المستدرک»، يَسَّرَ الله إتمامها، إنه على كل شيء قدير^(١).

والحمد لله رب العالمين.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُقْبِلُ بْنُ هَكَايَةَ الْوَادِعِيِّ

(١) وقد أتمها شيخنا رَحِمَهُ اللهُ وطُبعت. مصححه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

أما بعد: فإن علم الحديث أجل العلوم بعد القرآن، و"الصحيحان" هما أصح الكتب بعد كتاب الله، فقد اتفق المسلمون على تلقي ما فيها بالقبول، وكان هناك أحاديث يسيرة قد انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيره، وكنت راغباً في دراسة هذه الأحاديث، وكان شيخنا محمد الأمين المصري رحمه الله يعرض علينا مواضع، فعرض عليَّ "التتبع" و"الإلزامات"

فوافقتُ على ذلك، فأعارني رَحْمَةُ اللَّهِ نسخة مصورة وقال: انظرها. فجئتُ بعد النظر فيها موافقًا على الموضوع.

وقد حملني على اختيار هذا الموضوع أمور:

١- الرغبة في الاستفادة من اختلافِ الحُفَّازِ في تصحيح الحديث وتضعيفه، وكيف يتوصل الحفاظ إلى تعليل الحديث، وما هي العلة القادحة وغير القادحة.

٢- الرغبة في نشر هذين الكتابين لينتفع بهما المسلمون؛ فإن فيهما فوائد تُشَدُّ لها الرِّحَالُ.

٣- وهو أهمها عندي، التَّعَرُّفُ على الأحاديث المنتقدة في "الصحيحين"؛ إذ قد نبغ في عصرنا نابغةٌ من ذوي الأهواء يتهجمون على كتب السنة، فيصحِّحون ما كان موافقًا لأهوائهم وإن كان ضعيفًا أو موضوعًا، ويضعفون ما لا يهون وإن كان في "الصحيحين".

وإذا قال القائل: إن الأُمَّة قد تَلَقَّتْ ما في "الصحيحين" بالقبول، قالوا: فهذا الدارقطني، وأبومسعود الدمشقي، وأبوعلي الجبائي الغساني، قد استدرَكوا على "الصحيحين" فأحببتُ أن أنقل لهؤلاء كلام أهل العلم في الإجابة عن هذه الاستدراكات؛ ليعلموا أن غالب هذه الاستدراكات:

❁ في الصناعة الحديثية، ليست في أصل المتن، ومن الأمثلة على ذلك:

□ حديث رواه مسلم في تقبيل عمر الحجر، قال الدارقطني رَحْمَةُ اللَّهِ في

«الاستدراكات»^(١): وأخرج مسلم عن المُقَدِّمِي، عن حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أنَّ عمر قَبِلَ الحجر.

وقد اختلف فيه على أيوب، وعلى حماد بن زيد، وقد وصله مسدد والحوضي^(٢) عن حماد، وخالفَهُم سليمانُ وأبو الربيع وَعَارِمٌ، فأرسلوه عن حماد، قال ابن عُليَّة: عن أيوب: ثُبُتَ أن عمر. ليس فيه نافع، ولكن عمر، وهو صحيح من حديث سويد بن عَفَلَةَ، وعابس بن ربيعة وابن سرجس عن عمر. اهـ كلام الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ.

فالدارقطني رَحِمَهُ اللهُ يحكم للحديث بالصُّحَّة من حديث ثلاثة عن عمر، ويعلُّ طريقًا واحدًا، من أجل اختلاف الرواة، على أن الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ يذكر هذا الاختلاف^(٣) ثم يقول: وقول حماد بن زيد أحب إليَّ. يعني المتصل وسيأتي إن شاء الله.

□ وقال الدارقطني أيضًا في «التتبع»^(٤): وأخرج البخاري حديث عمران بن حطان، عن ابن عمر، عن عمر، في لباس الحرير. وعمران متروك لسوء اعتقاده وخبث رأيه، والحديث ثابت من وجوه عن عمر. اهـ

❖ هذا وقد يكون الحديث ثابتًا لديهما بئزول، فيخرجان الحديث من طريق أخرى فيها بعض الضعف من العلو:

(١) برقم (١١٥).

(٢) الحوضي: هو حفص بن عمر، كما في «تهذيب التهذيب».

(٣) كتاب «العلل» (٢٧/١). (٤) برقم (١١٧).

□ قال النووي^(١) رحمه الله ناقلًا عن ابن الصلاح: روينا عن سعيد بن عمرو البرذعي أنه حضر أبا زرعة الرازي، وذكر «صحيح مسلم» وإنكار أبي زرعة عليه روايته فيه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، وأنه قال أيضًا: يطرق لأهل البدع علينا، فيجدون السبيل بأن يقولوا إذا احتج عليهم بحديث: ليس هذا في الصحيح.

قال سعيد بن عمرو: فلما رجعت إلى نيسابور ذكرتُ لمسلم إنكار أبي زرعة، فقال لي مسلم: إنما قلت صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما قد وقع لي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بزلول، فأقتصر على ذلك، وأضل الحديث معروف من رواية الثقات. اهـ.

وذكر نحو هذا الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ص (٤٧٩).

□ قلت: ومثله انتقاء البخاري من حديث إسماعيل بن أبي أويس، كما ذكره الحافظ في «مقدمة الفتح» ص (٣٩١) ط س.

✽ هذا وقد يخرجان للراوي وإن كان فيه بعض الضعف في الشواهد والمتابعات:

□ قال النووي رحمه الله (ج ١ ص ٢٥) من «شرحه لمسلم»: الثاني أن يكون ذلك واقعًا في المتابعات والشواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يُتبعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء، على وجه التأكيد بالمتابعة أو لزيادة

(١) مقدمة «شرح صحيح مسلم» (٢٥/١).

فيه تنبّه على فائدة فيما قدّمه، وقد اعتذر^(١) الحاكم أبو عبد الله بالمتابعة والاستشهاد في إخراجهم عن جماعة ليسوا من شرط الصحيح، منهم مطرّ الوَرَّاقُ وَبَقِيَّةُ بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الله بن عمر العمري، والنعمان بن راشد. اهـ

□ قلت: وقد أفصح مسلم رحمه الله بذلك فقال (ج ١ ص ٥٠ مع النووي): فإذا نحنُ تقصينا أخبارَ هذا الصنفِ مِنَ الناسِ -يعني الحفاظ المتقين- أتبعناها أخبارًا في أسانيدِها بعضُ من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنفِ المقدمِ قبلَهُم، على أنَّهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم السُّرِّ والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سُلَيْمٍ وأضرابهم من حُمَالِ الآثار ونُقَال الأخبار. فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة.... إلى آخر كلامه رحمه الله.

□ وقال الحافظ في "مقدمة الفتح" (ص ٤١١ ط س) في ترجمة طلحة بن يحيى بعد ذكر كلام أهل العلم في تضعيفه: قلت: له في البخاري حديث واحد في الحج بمتابعة سليمان بن بلال، كلاهما عن يونس بن يزيد. وقال في ترجمة عباد بن راشد التميمي ص (٤١٢) بعد ذكره من وثقه ومن ضعّفه: قلت: له في "الصحيح" حديث واحد في تفسير سورة البقرة بمتابعة يونس له عن الحسن، عن مَعْقِلِ بن يَسَارٍ، وروى له أصحاب

(١) كذا في الأصل، ولعله (وقد اغتدّ) أي صار الحاكم يخرج عن هؤلاء الرواة وصار يقول على شرط مسلم.

«السنن» إلا الترمذي.

وقال في ترجمة عباد بن يعقوب الرواجني بعد ذكره من وثقه ومن تكلم فيه: قلت: روى عنه البخاري في كتاب التوحيد حديثاً واحداً مقروناً، وهو حديث ابن مسعود: «أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟» وله عند البخاري طرق أخرى من رواية غيره. اهـ

❖ وقد يذكران الحديث لبيّننا علّله:

□ قال البخاري رحمه الله (ج ١١ ص ٣٦): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، ارْجِعْ فَصَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» فَرَجَعَ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ، وَفِي الْحَدِيثِ: «ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَطْمِئَنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَطْمِئَنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ فِي الْأَخِيرِ: «حَتَّى تَسْتَوِيَ قَائِمًا». اهـ

فذكر رواية أبي أسامة؛ لِيُبَيِّنَ رجحانها على رواية ابن نمير التي تفيد الأمر بجلسة الاستراحة كما أفاده الحافظ في «الفتح».

□ وأما مسلم رحمه الله فقد صرّح في أول «صحيحه» أنه سيذكر بعض الأحاديث؛ لِيُبَيِّنَ علّتها. قال رحمه الله (ج ١ ص ٥٩ مع النووي): وسنزيد -إن شاء الله تعالى- شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب، عند ذكر الأخبار

المعللة إذا أتينا عليها، في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح - إن شاء الله تعالى - . اهـ.

❁ وليس كل ما في "التتبع" يرى الحافظ الدارقطني أنه معلل بعله

قادحة:

□ بل قد يُنبّه رحمه الله على بعض الأحاديث أنه ليس في الدرجة العليا من الصحة، ثم يعترف بصحتها، وهذا دليل على بُعدِه رحمه الله عن الهوى.

قال رحمه الله في "التتبع": واتفقا على إخراج حديث أبي عثمان، قال: كتب إلينا عمر في الحرير: إلا موضع أصبعين. وهذا لم يسمعه أبوعثمان من عمر، وهو مكاتبه، وهو حجة في قبول الإجازة. اهـ



أوهام الحافظ الدارقطني رحمه الله في «التتبع»

وقد حصل للإمام الدارقطني رحمه الله أوهام في «التتبع»، منها:

❖ أنه قال رحمه الله^(١): وأخرج مسلمٌ حديثَ عبدان عن أبيه، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، أن عثمان أشرف عليهم.

والحديث في البخاري وليس في مسلم، قال البخاري رحمه الله (ج ٥ ص ٤٠٦): وقال عبدان: أخبرني أبي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبد الرحمن، أن عثمان رضي الله عنه حيث حوَّص أشرف عليهم... الحديث.

❖ ثم قال الدارقطني رحمه الله: وأخرج -يعني مسلماً- حديث الثوري وشعبة عن علقمة: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ».

والحديث في البخاري وليس في مسلم، قال البخاري رحمه الله (ج ٩ ص ٧٤): حدثنا حجاج بن منْهالٍ، حدثنا شعبة، قال: أخبرني علقمة بن مَرْثَدٍ، سمعت سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن عثمان به.

وقد وهم في عزوه إلى مسلم أيضاً الحافظ المنذري فقال في «الترغيب والترهيب» (ج ٢ ص ٣٥٢): رواه البخاري ومسلم، وليس هو في مسلم.

❖ وقد ذكر الحافظ أبو مسعود الدمشقي في جوابه على الدارقطني أحاديث وهم الدارقطني فيها، منها: الحديث السابع ص (٥٥) من كتاب أبي

(١) برقم (١٢٩).

مسعود قال: قال أبو الحسن: وأخرج -يعني مسلماً- عن داود بن رشيد، عن الوليد، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: كانت الصلاة تُقام لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يخرج رسولُ الله ﷺ.

(قال:) ويقالُ هذا الاختصار وَهُمْ لَعَلَّهُ من الوليد؛ لأن غيره يرويه عن الأوزاعي بإسناده أن النبي ﷺ خرج إلى الصلاة وقد أقيمت، فذكر أنه جُنُبٌ، فاغتسل ثم خرج إلى الناس.

كذا كان مكتوباً بخط أبي الحسن (قال).

قال أبو مسعود: وأظن علي بن عمر (الدارقطني) علّق هذا الحديث من حفظه أو من تعليلي فيه خطأ ولم يتأمله، فأما الحديث الذي ذكره المختصر فهو حديث تفرد به الوليد، وقد أخرجه مسلم عن إبراهيم بن موسى لا عن داود عن الوليد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مثله سواء، والحديث لغير داود بن رشيد، رواه محمد بن وزير والناس عن الوليد كما رواه مسلم عن إبراهيم بن موسى عن الوليد.

والحديث الثاني الذي يزعم أنه الصواب فشهور عن الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سلمة عن أبي هريرة. رواه^(١) عن يحيى بن أبي كثير، فرواه الوليد بن مسلم والناس كلهم من أصحاب الأوزاعي عن الزهري.

قال أبو مسعود: وقوله أخرجه عن داود خطأ، وقوله: عن يحيى بن أبي كثير خطأ أيضاً، إنما الحديثان معروفان من حديث الأوزاعي. اهـ

(١) كذا في الأصل. وصوابه لم يروه عن يحيى بن أبي كثير.

أقول: الحديث في «صحيح مسلم» (مع النووي ج ٥ ص ١٠٢، ١٠١) وليس في نسخة «التتبع» الموجودة في أيدينا، فلعل أبا الحسن رحمه الله حذفه.

❁ وقد ذكر أبو مسعود رحمه الله أحاديث مما وهم فيها أبو الحسن رحمه الله، منها ما هو موجود في نسخة «التتبع» الموجودة، ومنها ما ليس موجوداً، فن الأحاديث التي ذكرها في أجوبته رقمها عنده (٨) و(١٣) ومنها رقم (٢٣) في النهي عن الغيلة، ولم أجده في «التتبع» وهو كما يقول أبو مسعود في مسلم (ج ١ ص ١٥، ١٦) متصلاً ولم يروه مرسلاً، ومنها حديث (١٩) وهو كما يقول أبو مسعود لم يخرج مسلم وقد أخرجه من غير الطريق المنتقدة (ج ١٤ ص ٩٤).



اعتراف النووي والحافظ ابن حجر وغيرهما من الحُفَاط بإصابة الدارقطني في بعض المواضع

وليس معنى هذا أنه لم يتم للدارقطني شيء من انتقاداته:

❖ فهذا الحافظ ابن حجر يقول في «المقدمة» ص(٣٧٣) بعد ذكره الأحاديث المنتقدة: وليست كلها قاذحة (يعني العلل)، بل أكثرها الجواب عنه ظاهرٌ والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسيرُ منه في الجواب عنه تعسفٌ. اهـ المراد منه.

ويقول في الحديث الثالث والثمانين (ص٣٧٦) من «المقدمة»: وقد أعلَّه الدارقطني بالاضطراب، فقال الحافظ: قلت: هو كما قال، وعلَّته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلفٌ وتَعَسُفٌ. اهـ

❖ وهذا النووي رَحِمَهُ اللهُ يقول في مقدمة «شرح صحيح مسلم» ص(٢٧) بعد ذكره مَنْ استدرك عليهما قال: وفيه ما يلزمُها، وقد أُجيبَ عن كل ذلك أو أكثره. اهـ

ويقول في زيادة: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» (ج ٤ ص ١٢٣): وقد انتقدها الدارقطني، فقال النووي بعد ذكره من ضعفها: واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدّمٌ على تصحيح مسلم، لا سيما ولم يروها مسندةً في «صحيحه» والله أعلم. اهـ

وأقول: بل هي مسندة كما سيأتي إن شاء الله.

❖ وَحُفَاطُ الْحَدِيثِ بَعْدَ الدَّارِقُطِيِّ يَقْدُرُونَ انتقاداته ولم تُهْمَلْ فِي
أَنْظَارِهِمْ، فَهَذَا ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» يَقُولُ فِي أَحَادِيثِ
«الصَّحِيحِينَ»: إِنَّهَا تَفِيدُ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ الْيَقِينِيَّ، سِوَى أَحَادِيثِ يَسِيرَةِ انتقدها
الْحُفَاطُ كَالدَّارِقُطِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَهَكَذَا يَمْشِي أَكْثَرُ أَهْلِ الْمِصْطَلَحِ بَعْدَهُ، قَالَ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي
«الْأَلْفِيَّةِ»:

وَاقْطَعْ بِصَحَّةٍ لِمَا قَدْ أُسْنِدَا كَذَا لَهُ وَقِيلَ ظَنًّا وَلَدَى
مُحَقِّقِيهِمْ قَدْ عَزَاهُ النَّوَوِيُّ وَفِي الصَّحِيحِ بَعْضُ شَيْءٍ قَدْ رُوِيَ
مُضْعَفٌ.....

ثُمَّ ذَكَرَ فِي «شَرْحِهِ» (ج ١ ص ٧٠) كَلَامَ ابْنِ الصَّلَاحِ.



حول زيادة الثقة

وبما أنه قد كثر في كلام الإمام النووي رحمته في رده على الدارقطني رحمته بأنه يجب قبول زيادة الثقة، رأيت أن أذكر بعض أقوال أهل العلم في ذلك؛ حتى يتضح أنقبُل الزيادة مطلقاً أم فيها تفصيل، على أن النووي رحمته قد صوب رأي الذين ردُّوا زيادة الثقة في قوله: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» وهي زيادة سليمان التيمي وهو ثقة.

وقصدي من هذا هو: إظهار الحق في هذه المسألة والتزام العدل والإنصاف؛ فإن الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾، والرسول صلوات الله عليه يبايعه أصحابه على أن يقولوا الحق أينما كانوا لا يخافون في الله لومة لائم، كما في «الصحيحين» من حديث عبادة بن الصامت، ويوصي أبا ذر أن يقول الحق ولو كان مؤراً، كما في «مسند أحمد» (ج ٥ ص ١٥٩).

لذا فإنه يجب علينا أن نلزم العدل والإنصاف مع الحافظ الدارقطني والشيخين ومن تولى الدفاع عنهما.

❁ وقد رأيت أن أكثر من توسّع في الكلام على زيادة الثقة هو الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي»، قال رحمته (ص ٣٠٧): وقد ذكر الترمذي أن الزيادة إن كانت من حافظٍ يُعتمدُ على حفظه فإنها تقبل، يعني وإن كان الذي زاد ثقة لا يعتمد على حفظه لا تقبل زيادته.

وهذا أيضًا ظاهرُ كلام الإمام أحمد، قال في رواية صالح: (قد أنكرَ على مالك هذا الحديث، يعني: زيادته «مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، ومالك إذا انفرد بحديث هو ثقة، وما قال أحد ممن قال بالرأي أثبت منه -يعني في الحديث-). وقال: (قد رواه العمري الصغير والجُمَحِيُّ ومالك).

فذكرَ أحمدُ أن مالكا يُقبلُ تفردُه، وعُلِّلَ بزيادته في التثبت على غيره وبأنه قد توبع على هذه الزيادة... .

إلى أن قال الحافظ ابن رجب: وقال الإمام أحمدُ في رواية عنه: (كنت أتَهِيبُ حديثَ مالك «مِنَ الْمُسْلِمِينَ». يعني حتى وَجَدَهُ من حديث العُمَرِيِّينَ. قيل له: أُمَحْفُوظٌ هو عندك «مِنَ الْمُسْلِمِينَ»؟ قال: نعم.

وهذه الرواية تدل على تَوْقُفِهِ في زيادة واحد من الثقات ولو كان مثل مالك، حتى يُتَابَعَ على تلك الزيادة، وتدل على أن متابعة مثل العمري لمالك مما يقوي رواية مالك ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار.

وسياتي فيما بعد إن شاء الله عن يحيى القطان نحو ذلك أيضًا... .

إلى أن قال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ: وقال أحمدُ أيضًا في حديث ابن فضيل عن الأعمش، عن عَمَّارَةَ بن عُمَيْرٍ، عن أَبِي عَطِيَّةٍ، عن عائشة في تَلْبِيَةِ النبي ﷺ وذكر فيها: «وَالْمَلِكُ لَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ». قال أحمد: (وَهُم ابن فضيل في هذه الزيادة، ولا تعرف هذه عن عائشة إنما تعرف عن ابن عمر). وذكر أن أبا معاوية روى الحديث عن الأعمش بدونها، وأخرجه البخاري بدونها أيضًا من طريق الثوري عن الأعمش وقال: تابعه أبو معاوية.

قال الخلال: (أبو عبد الله -يعني الإمام أحمد- لا يَعْبَأُ بمن خَالَفَ

أبا معاوية في الأعمش، إلا أن يَكُونَ الثَّوْرِيُّ). وذكر أن هذه الزيادة رواها ابن ثُمَيْرٍ وغيره أيضًا عن الأعمش. وكذلك قال أحمد في رواية الميموني: (حديث أبي هريرة في الاستسعاء يرويه ابن أبي عَرُوبَةَ، وأما شعبة وهامم فلم يذكرهما، ولا أذهب إلى الاستسعاء).

فالذي يدل عليه كلام الإمام أحمد في هذا الباب أن زيادة الثقة للفظه في حديث من بين الثقات، إن لم يكن مُبَرِّزًا في الحفظ والتثبت على غيره من لم يذكر الزيادة، ولم يتابع عليها؛ فلا يُقْبَلُ تَفَرُّدُهُ. وإن كان ثقةً مُبَرِّزًا في الحفظ على مَنْ لم يذكرها؛ ففيه عنه روايتان؛ لأنه قال مرة في زيادة مالك «مِنَ الْمُسْلِمِينَ»: كنت أتهيبه حتى وجدته من حديث العُمَرِيِّين. وقال مرة: إذا انفرد مالك بحديث هو ثقة، وما قال أحد بالرأي أثبت منه.

وقال في حديث أيوب عن نافع عن ابن عمر المرفوع: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَا حَنْتَ عَلَيْهِ» خالفه الناس: عبيدالله وغيره فوقفوه.

إلى أن قال ابن رجب رَحِمَهُ اللهُ في ص(٣١١): وقد تكرر في هذا الكتاب ذكر الاختلاف في الوصل والإرسال والوقف والرفع، وكلام أحمد وغيره من الحُفَاطِ يدور على اعتبار الأوثق في ذلك والأحفظ أيضًا. وقد قال أحمد في حديث أسنده حماد بن سلمة: أي شيء ينفع وغيره يرسله؟! وذكر الحاكم أن أئمة الحديث على أن القول قول الأكثرين الذين أرسلوا الحديث. وهذا يخالف تَصَرُّفَهُ في «المستدرک».

وقد صَنَّفَ في ذلك الحافظ الخطيبُ مصنفًا حسنًا سماه «تميز المزيّد في متصل الأسانيد» وقسمه قسمين: أحدهما: ما حُكِمَ فيه بصحة ذكر الزيادة في الإسناد وتركها، الثاني: ما حُكِمَ فيه بَرَدُ الزيادة وعدم قبولها.

ثم إن الخطيب تناقض فذكر في كتاب «الكفاية»: للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كُتُب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً كما نصَّره المتكلمون وكثير من الفقهاء. وهذا يخالف تصرُّفه في كتاب «تميز المزيّد»، وقد عاب تصرفه في كتاب «تميز المزيّد» بعض محدثي الفقهاء وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب «الكفاية»، وذكر في «الكفاية» حكاية عن البخاري أنه سُئِلَ عن حديث أبي إسحاق في النكاح بلا ولي؟ قال: الزيادة^(١) من الثقة مقبولة، وإسرائيل ثقة. وهذه

(١) أقول: هذا الحديث في «المستدرک» (ج ٢ ص ١٦٩) قال الحاكم رحمه الله بعد ذكره من وصله مع إسرائيل: وقد وصل هذا الحديث عن أبي إسحاق بعد هؤلاء زهير بن معاوية، وأبوعوانة الوضّاح، وقد أجمع أهل النقل على تقدمهما وحفظهما، ثم ذكر بسنده من روايتهما ثم قال: وقد وصل هذا الحديث عن أبي إسحاق جماعة من أئمة المسلمين غير من ذكرناهم منهم أبوحنيفة النعمان بن ثابت، ورقبة بن مصقلة العبدي، ومطرف بن طريف الحارثي، وعبد الحميد بن الحسن الهلالي، وذكريا بن أبي زائدة وغيرهم قد ذكرناهم في الباب.

وقد وصله عن أبي بريدة غير أبي إسحاق ثم ذكره من طريق يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي». إلى أن قال الحاكم رحمه الله: ومن وصل هذا الحديث عن أبي بردة نفسه أبوحصين عثمان بن عاصم الثقفي ثم ذكره بسنده ثم قال: فقد استدللنا بالروايات الصحيحة وبأقاويل أئمة هذا العلم على صحة حديث أبي موسى بما فيه غُنيّة لمن تأمله، وفي الباب عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عباس، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن عمر، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وعبد الله بن مسعود، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وعمران بن حصين، وعبد الله بن عمرو، والمسور بن مخرمة، وأنس بن مالك رضي الله عنهم وأكثرها صحيحة، وقد صحت الروايات فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة، وأم سلمة، وزينب بنت جحش رضي الله عنهن أجمعين. اه مختصراً

وذكر الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» (ج ٣ ص ١٨٤، ١٨٣) نحو هذا، فعلم بهذا أن البخاري رحمه الله صححه، لما لإسرائيل من التابعين، وما للحديث من الطرق الأخرى، والله أعلم.

الحكاية إن صحت فإنما مراده الزيادة في هذا الحديث، وإلا فمن تأمل كتاب "تاريخ البخاري" تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة.

وهكذا الدارقطني يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات، ويرجح الإرسال على الإسناد، فدلّ على أن مرادهم زيادة الثقة في تلك المواضع الخاصة، وهي إذا كان الثقة مبرزاً في الحفظ.

وقال الدارقطني في حديث زاد في إسناده رجلان ثقتان رجلاً، وخالفهما الثوري فلم يذكره، فقال: لولا أن الثوري خالف لكان القول قول من زاد فيه؛ لأن زيادة الثقة مقبولة. وهذا تصريح بأنه إنما يقبل زيادة الثقة إذا لم يخالفه من هو أحفظ منه. اهـ

قلت: وصنع الحافظ الدارقطني رحمه الله في "التتبع" يدل على ما قاله ابن رجب رحمه الله.

❁ وقال الصنعاني في "توضيح الأفكار" (ج ١ ص ٣٣٩): قال البقاعي: إن ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين؛ فإن للخذاق من المحدثين في هذه المسألة نظراً لم يحكه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم لا يحكمون فيها بحكم مطرد، وإنما يدبرون ذلك على القرائن. انتهى -يعني كلام البقاعي- وبأني ما يفيد هذا في كلام الحافظ ابن حجر وعنه أخذه البقاعي؛ فإنه شيخه، إلا أن عبارته دلت أن هذا لبعض خذاق المحدثين لا لكلهم كما أفاده أول كلامه.

قال الحافظ: الذي صححه الخطيب شرطه أن يكون الراوي عدلاً

ضابطًا، وأما الفقهاء والأصوليون فيقبلون ذلك مطلقًا وبين الأمرين فرق كبير، قال: وهاهنا شيء يتعين التنبيه عليه، وهو: أنهم شرطوا في الصحيح ألا يكون شاذًا، وفسروا الشاذ بأنه ما رواه الثقة مخالفًا فيه من هو أحفظ^(١) منه أو أكثر عددًا، ثم قالوا: تُقبَلُ الزيادةُ مطلقًا، فلو اتفق أن يكون من أرسل أكثر عددًا أو أضبط حفظًا أو كتابًا على مَنْ وصل، أيقبلونه أم لا، وهل يسمونه شاذًا أو لا بدَّ من الإتيان بالفرق أو الاعتراف بالتناقض.

والحق في هذا أن زيادة الثقة لا تُقبَلُ دائمًا، ومن أطلق ذلك عن الفقهاء والأصوليين لم يُصب، وإنما يقبلون ذلك إذا استووا في الوصف ولم يتعرض بقيتهم لنفيها لفظًا ولا معنى، ومن صرح بذلك الإمام فخر الدين وابن الأنباري شارح «البرهان» وغيرهما. قال ابن السمعاني: إذا كان راوي الناقصة لا يغفل، وكانت الدواعي متوفرة على نقلها، أو كانوا جماعة لا يجوز عليهم أن يغفلوا عن تلك الزيادة، وكان المجلس واحدًا، فالحقُّ ألا تُقبَلَ روايةُ راوي الزيادة، هذا الذي ينبغي. اهـ يعني كلام الحافظ.

إلى أن قال الصنعاني ص(٣٤١) بعد ذكره حديث أبي إسحاق عن أبي بريدة عن أبي موسى: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ»، وقبول البخاري لزيادة إسرائيل وقد أرسله شعبة وسفيان: قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: إن الاستدلال أن الحكم للواصل دائمًا على العموم ليس من صنيع البخاري، ولكنه في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم؛ لأنَّ البخاري لم يحكم فيه بالاتصال من

(١) للحافظ رحمه الله كلام في «النخبة» وشرحها ص(١٣) نحو هذا، وفيه أن الشذوذ مخالف للقبول لمن هو أولى منه. وهو أدق في التعبير.

أجل كَوْنِ الوصل زيادة، إنما حَكَمَ له بالاتصال لمعانٍ أخرى رَجَّحت عنده حُكْمُ الموصول، منها: أَنَّ يونسَ بن أبي إسحاق وابنه إسرائيلَ وعيسى روه عن أبي إسحاق موصولاً، ولا شك أن آل الرجل أخَصُّ به من غيرهم، ووافقهم على ذلك أبوعوانة وشريك النَّخَعِيُّ وزهير بن معاوية، وتماثُ العَشْرَةُ من أصحاب أبي إسحاق، مع اختلافٍ مجالسهم في الأخذ عنه وسماعهم إياه من لفظه.

وأما رواية من أرسله وهما شعبة وسفيان فإنما أخذه عن أبي إسحاق في مجلس واحد، فقد رواه الترمذي قال: حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا أبوداود الطيالسي في "مسنده" قال: حدثنا شعبة، قال: سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحاق: أسمعك أبا بُرْدَةَ يقول: قال رسول الله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» فقال أبو إسحاق: نعم. فشعبة وسفيان إنما أخذه معاً في مجلس واحد عرضاً كما ترى، ولا يخفى رجحان ما أُخِذَ من لفظ المحدث في مجالس متعددة على ما أُخذ عنه عَرْضاً في محل واحد، هذا إذا قلنا حفظ شعبة وسفيان في مقابل عدد الآخرين، مع أن الشافعي يقول: العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

فتبيّن أن ترجيح البخاري وَضَلَ هذا الحديث على إرساله لم يكن لمجرد أن الواصل معه زيادة ليست مع المرسل، بل بما ظهر من قرائن الترجيح ويزيد ذلك ظهوراً تقديمه للإرسال في مواضع أخرى، مثاله:

ما رواه الثوري عن محمد بن أبي بكر بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر هو ابن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أم سلمة، قالت: إن النبي ﷺ قال لها: «إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ» ورواه مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن

الحارث، أن النبي ﷺ قال لأُم سلمة. قال البخاري في "تاريخه"^(١): الصواب قول مالك مع إرساله. فصَوَّب الإرسال هنا لقرينة ظهرت له، وصَوَّب الوصل هناك لقرينة ظهرت له؛ فتبيَّن أنه ليس له عمل مطرد في ذلك^(٢). اهـ

❖ وقال محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله في "تنقيح الأنظار" (ص ٣٤٣) بعد ذكره أقوال أهل العلم في ذلك: قلت: وعندي أن الحكم في هذا لا يستمر بل يختلف باختلاف قرائن الأحوال وهو موضع اجتهد. اهـ

قال الصنعاني: وقد سبق ابن دقيق العيد إلى هذا وجعله للمحدثين، فإنه قال: مَنْ حَكَّى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مسند ومرسل، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، أنَّ الحكم للزائد، لم يَصِب في هذا الإطلاق؛ فإن ذلك ليس قانونًا مطردًا، وبمراجعة أحكامهم الجزئية نَعْرِفُ صواب ما نَقُولُ.

وهذا جزم الحافظ العلائي فقال: كلامُ الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري وأمثالهم يقتضي أنه لا يحكم في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائرٌ على الترجيح بالنسبة إلى ما يَقْوَى عند أحدهم في حديث حديث، قال الحافظ: وهذا العمل الذي حكاه عنهم إنما هو فيما يظهر لهم فيه الترجيح، وأما ما لا يظهر فيه الترجيح فالظاهر أنه المفروض في أصل المسألة. اهـ

(١) (ج ١ ص ٤٧، ٤٨).

(٢) ذكر هذا الحافظ في "النكت على ابن الصلاح" (ج ١ ص ٢١٠).

قال ابن الوزير: فإن غلب على الظنَّ وَهْمُ الثقة في الرفع والوصل بمخالفة الأكثرين من الحفَّاظ الذين سمعوا الحديث معه من شيخه في موقف واحد، ونحو ذلك من القرائن؛ فإن الرفع والوصل حينئذ مرجوحان، الحكم بهما حُكْمٌ بالمرجوح، وهو خلاف المعقول والمنقول، أما المعقول فظاهر^(١)، وأما المنقول فلأن جماعة من الصحابة توقفوا عن قبول خبر الواحد عند الرِّيِّية، وشاع ولم ينكر، كما فعله عمر في حديث فاطمة بنت قيس في أنه لا نفقة ولا سُكْنَى للمطلقة المَبْنُوتَةِ^(٢)، وحديث أبي موسى في الأمر بالاستئذان، إلى أن قال: بل كما فعله رسول الله ﷺ عند أن أخبره ذو اليمين أنه قصر صلاته، فإنه أنكر ذلك لأجل سكوت الجماعة واختصاص ذي اليمين بالخبر. ولهذا قال ﷺ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ ذُو الْيَمِينِ؟!».

وأما إذا رواه ثقتان على سواء أو قريب من سواء فالحكم لمن زاد، وكذلك إذا كان أحدهما مَثْبُتًا والآخر نافيًا مع تساويهما أو تقاربهما فالحكم للمُثْبِتِ، وبين ذلك مراتب في القوة والضعف لا يمكن حصرها بل ينظر الناظر في كل ما وقع فيه هذا التعارض ويعمل بحسب قوة ظنه^(٣). اهـ

قال الحاكم رحمه الله: الثالث من المختلف فيه خبرٌ يرويه ثقة من الثقات عن إمام من أئمة المسلمين يسنده، ثم يرويه عنه جماعة من الثقات فيرسلون، وهذا القسم كثير وهو صحيح على مذهب الفقهاء، والقول فيه

(١) قال الصنعاني: فإن العقل يقضي بالعمل بالراجح حيث كان.

(٢) قال الصنعاني: وحققنا أن حديث فاطمة لا يُرَدُّ بما قاله عمر، بل هو معمول به كما أوضحناه في «سبل السلام» وحواشي «ضوء النهار».

(٣) قال الصنعاني: يتبعه للمرجحات المعروفة في الأصول.

عندهم قول من زاد في الإسناد أو المتن إذا كان ثقة. وأما أهل الحديث فالقول عندهم فيه قول الجمهور الذين وَقَفُوهُ أو أَرْسَلُوهُ؛ لِمَا يُحْشَى مِنَ الْوَهْمِ عَلَى الْوَاحِدِ. اهـ "توضيح الأفكار" (ج ١ ص ٩١).

❁ وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي "شرح النخبة" (ص ١٣): واشتهر عن جَمْعٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْقَوْلُ بِقَبُولِ الزِّيَادَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَلَا يَتَأَنَّى ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يَشْتَرِطُونَ فِي الصَّحِيحِ أَلَّا يَكُونَ شاذًّا، ثُمَّ يَفْسِرُونَ الشَّدُوزَ بِمُخَالَفَةِ الثِّقَةِ مِنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ، وَالْعَجَبُ مَنْ أَغْفَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِاشْتِرَاطِ انْتِفَاءِ الشَّدُوزِ فِي حَدِّ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ... ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ كَلَامِهِ الْمُتَقَدِّمَ وَنَحْوَ كَلَامِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ.

وقال في "الفتح" أيضًا (ج ١٢ ص ٣١٢) ط ح: والتحقيق أنَّهما -أي الشيخان- ليس لهما في تقديم الوصل عملٌ مطَّردٌ، بل هو دائر مع القرينة مهما ترجَّحَ بِهَا اعْتِمَادُهُ، وَإِلَّا فَكَمْ حَدِيثٌ أَعْرَضَا عَنْ تَصْحِيحِهِ لِلِاخْتِلَافِ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ. اهـ

❁ وللسخاوي في "فتح المغيث" (ج ١ ص ١٦٦) نحو كلام الحافظ المتقدم في "توضيح الأفكار" و"النخبة".

والسيوطي في "تدريب الراوي" (ص ١٣٨) ذكر كلام الحافظ على حديث أبي إسحاق بصيغة (قيل): وزاد عليه كلامًا حسنًا، وذكر ص (١٥٧) كلامًا للحافظ وقد تقدم.

ومقصودنا من هذا النقل عن أئمة الحديث أَنْ يُعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ بِقَبُولِ زِيَادَةِ الثِّقَةِ مُطْلَقًا.

❖ فهذا النووي رحمته الله يُقرُّ الدارقطنيَّ على عدم قبول زيادة سليمان التيمي «وإذا قرأاً فَأَنْصِتُوا» كما سيأتي إن شاء الله، وسليمان ثقة.

وهاهو أيضاً في «التقريب» (ص ٣٩٢) مع «تدريب الراوي» يقول في مثال المزيّد في متصل الأسانيد: ما روى ابن المبارك، قال: حدثنا سفيان، عن عبدالرحمن بن يزيد، حدثني بُشَيْرُ بن عبيدالله، قال: سمعت أبا إدريس، قال: سمعت واثلة يقول سمعت: أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ»، فذكرُ سفيانَ وأبي إدريس زيادةً وَهُمْ، فالوهم في سفيان ممن دون ابن المبارك؛ لأن ثقات رَوَوْه عن ابن المبارك عن ابن يزيد، ومنهم من صرَّح فيه بالإخبار، وفي أبي إدريس من ابن المبارك لأن ثقات رَوَوْه عن ابن يزيد فلم يذكروا أبا إدريس، ومنهم من صرَّح بسماع بسر من واثلة. اهـ

قال السيوطي: وقد حكم الأئمة على ابن المبارك بالوهم في ذلك كالبخاري وغيره، وقال أبوحاتم الرازي: وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس عن واثلة. وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه، ثم قال السيوطي: ثم الحديث على الوجهين عند مسلم والترمذي. اهـ

وعبدالله بن المبارك هو الذي قال فيه الحافظ في «التقريب»: ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد اجتمعت فيه خصال الخير.

❖ وهذا ابن الصلاح رحمته الله الذي ذكر قول الخطيب في قبول زيادة الثقة وأقره، يحكم على حديث لما لك بأنه منكر قال ص (٧٣) من «علوم الحديث»: مثال الأول -وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات- رواية مالك عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد،

عن رسول الله ﷺ قال: «لا يَرِثُ المُسْلِمُ الكَافِرَ، ولا الكافرُ المُسْلِمَ»،
فخالف مالكٌ غيره من الثقات في قوله: عُمر بن عثمان -بضم العين-.

وذكر مسلمٌ صاحب الصحيح في كتاب «التمييز» أن كل من رواه من
أصحاب الزهري قال فيه: عَمرو بن عثمان -يعني بفتح العين-، وذكر أن
مالكًا كان يشير بيده إلى دار عُمَرَ بن عثمان، كأنه عَلِمَ أَنَّهُم يَخالفونه،
وَعَمَرُو وَعُمَرُ جميعًا ولد عثمان، غير أن هذا الحديث إنما هو عن عَمرو
-بفتح العين-، وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه، والله أعلم. اهـ

ومالك قال الحافظ في «التقريب» في أوصافه: الفقيه إمام دار الهجرة
رأس المتقنين وكبير المثبتين، حتى قال البخاري: أصحُّ الأسانيد كلها:
مالك عن نافع عن ابن عمر. اهـ

❁ هذه بعض النصوص في هذا الموضوع من كتب المصطلح، وأما
كتب العلل فلو تتبع الإللال بمخالفة الثقة لمن هو أوثق لكان مجلدات.

وأذكر على سبيل المثال أمثلة من كتب العلل لابن أبي حاتم وغيره:

□ قال ابن أبي حاتم رحمه الله (ج ١ ص ٢٢١): سألت أبي وأبا زُرْعَةَ
عن حديث رواه عبدالرزاق عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن
يسار، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ إِلَّا لِخَمْسَةٍ:
رَجُلٌ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ رَجُلٌ عَامِلٌ عَلَيْهَا، أَوْ غَارِمٌ، أَوْ غَارٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
تَعَالَى، أَوْ رَجُلٌ لَهُ جَارٌ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ فَيَهْدِي لَهُ» فقالا: هذا خطأ، رواه
الثوري، عن زيد بن أسلم، قال: حدثني الثبْتُ، قال: قال النبي ﷺ وهو
أشبهُ، وقال أبي: فإن قال قائل: الثبْتُ مَنْ هو؟ أليس هو عطاء بن يسار،
قليل له: لو كان عطاء بن يسار لم يُكَنَّ عنه. قلتُ لأبي زرعة: أليس الثبْتُ

هو عطاء؟ قال: لا، لو كان عطاء ما كان يُكْنَى عنه، وقد رواه ابن عيينة، عن زيد، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسل، قال أبي: والثوري أحفظ. اهـ

فأنت ترى أن أبا زرعة وأبا حاتم يرجحان حديث الثوري على حديث معمرٍ لكونِ الثوري أحفظ، وهكذا الإمام أحمد رحمته، فإنه يعلُّ الطريق المسندة بالطريق المرسلة كما في "فتح المغيث" (ج ١ ص ١٣٦).

□ وقال ابن المديني في "العلل" ص (٩١): حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إِنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ^(١) مِنَ الرَّحْمَنِ» رواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وهو عندي خطأ لا شك فيه؛ لأن الزهري رواه عن أبي سلمة، عن أبي رَوَادٍ الليثي، عن عبدالرحمن بن عوف، وهو عندي الصواب. اهـ وذلك لرجحان الزهري على محمد بن عمرو بن علقمة، وعلي بن المديني هو الذي قال فيه الحافظ في "مقدمة الفتح" (ص ٣٤٧): إنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أَقْرَانِهِ بعلل الحديث. اهـ

□ وقال الحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص ١١٤): والجنس الثالث من علل الحديث: حدثنا أبوعباس محمد بن يعقوب، قال: حدثنا محمد بن إسحاق الصنعاني، قال: ثنا ابن أبي مريم، قال: حدثنا محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن موسى بن عقبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بُرْدَةَ، عن أبيه، أن الرسول ﷺ قال: «إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِائَةً مَرَّةً».

(١) في "مختار الصحاح" بعد ذكره هذا الحديث أي: الرحم مشتقة من الرحمن، والمعنى أنها قرابة من الله تعالى مشتبكة كاشتباك العروق.

وقال أبو عبد الله: وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا علم أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا.

حدثنا جعفر محمد بن صالح بن هاني، قال: حدثني يحيى بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أبو ربيع، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت البُتاني، قال: سمعتُ أبا بردة يحدث عن الأغر المزني - وكانت له صحبة - قال: قال رسول الله ﷺ «إِنَّهُ لَيَعَانُ عَلَى قَلْبِي فَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ» قال أبو عبد الله: رواه مسلم بن الحجاج في «الصحيح» عن أبي الربيع، وهو الصحيح المحفوظ.

ورواه الكوفيون أيضاً مسعر وشعبة وغيرهما عن عمرو بن مَرَّة عن أبي بردة هكذا. اهـ

فالحاكم رحمه الله يعلِّق رواية موسى بن عقبة المدني عن أبي إسحاق عن أبي بردة الكوفيين؛ بأنه جاء عن الكوفيين عن أبي بردة عن الأغر المزني، ولو جرى على ما يجري عليه النووي رحمه الله لقال: الحديث صحيح عن أبي بردة عن أبي موسى، وعن أبي بردة عن الأغر. ولكنه رجَّح رواية الأكثر.

❁ وقال الزيلعي في «نصب الراية» (ج ١ ص ٣٣٦): فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقاً، ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل وهو أنها تُقبل في موضع دون موضع، فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظاً ثباتاً، والذي لم يذكرها مثله أو دونه في الثقة - إلى أن قال -: وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها، ومن حكَم في ذلك حكماً عاماً فقد غلَط، بل كل زيادة لها حكمٌ يخصها... إلخ كلامه رحمه الله.

❁ وقد جعل الحازمي رحمه الله في «الاعتبار» ص (١١) من المرجحات

كثرة العدد في أحد الجانبين، ثم ذكر مثالاً على ذلك ثم قال: الوجه الثاني -يعني من المرجحات- أن يكون أحد الراويين أتقن وأحفظ، نحو ما إذا اتفق مالك بن أنس وشعيب بن أبي حمزة في الزهري، فإن شعيباً وإن كان حافظاً ثقة غير أنه لا يوازي مالكا في إتقانه وحفظه، ومن اعتبر حديثهما وجد بينهما بوناً بعيداً. اهـ

وذكر الحافظ العراقي كلام الحازمي في "التقييد والإيضاح" ص (٢٨٦) مقرأً له.

وبما أنه قد انتهى بنا الكلام في زيادة الثقة فإنني أذكر بعض المشاكل التي واجهتني وكيف توصلت إلى حلها.



بعض المشاكل التي واجهتني عند البحث

(١) أعظم مشكلة أن الحافظ الدارقطني رحمه الله في «الإلزامات» في بعض المواضع يذكر السند ولا يذكر المتن، وإليك مثالا على ذلك:

قال رحمه الله: وسيلزم إخراج حديث محمد بن حاطب عن النبي ﷺ من رواية أبي مالك الأشجعي عنه، وقد رواه عنه أيضا سَمَّاك بن حرب وغير واحد، منهم ابن عون ويوسف بن سعد وغيرهما. ^(١) اهـ

فمثل هذا أحتاج إلى الرجوع إلى «تحفة الأشراف» للحافظ المزي، «وذخائر المواريث»، وترجمة ذلك الصحابي في «الإصابة» لعل الحافظ يذكر الحديث في ترجمته، و«مسند أحمد»، ثم أتخصل عليه في الغالب، ورُبَّ حديث لا أجده إلا بعد مُدَّة فأتُرك بياضًا، كحديث رافع بن أبي رافع الطائي، فإني لم أجده بسنده إلا بعد زمان، وجدته في «موضح أوهام الجمع والتفريق» للحافظ الخطيب (ج ٢ ص ٩٦).

وهكذا في «التتبع» فيقول الحافظ الدارقطني ^(٢): وأخرج البخاري حديث خنساء بنت خِدام وقد كتبتناه.

ويقول في موضع آخر ^(٣): وأخرج مسلمٌ حديث ابن وهب، عن أبي صخر، عن أبي حازم في وصف الجنة ولم يتابع عليه وغيره أثبت منه.

(٢) برقم (٥٧).

(١) الحديث رقم (٦) من «الإلزامات».

(٣) برقم (٧٢).

ويقولُ في مسند عمر^(١): وقد أخرج البخاري حديث داود بن أبي الفُرات، عن ابن بُريدة، وقد كتبتُ علته في موضع آخر.

ويقول أيضاً في مسند عمر^(٢): وأخرج مسلم حديث قتادة، عن سالم، عن مَعْدَان، وقد كتبتُ علته أيضاً في موضع آخر. اهـ

فثل هذه الثلاثة المواضع بحثها سهل على الحفاظ، أما نحن فإننا محتاجون إلى أن نتصفح مسند ذلك الصحابي حتى نجد ذلك الحديث بذلك السند المُنْتَقَد، أو نرجع إلى الأطراف للحافظ المِزِّي رَحِمَهُ اللهُ.

هذا وقد يكون الحديث المنتقد في "صحيح البخاري" في عدة مواضع بأسانيد مختلفة، فلا يحصل عليه بالسند المنتقد إلى بعد مراجعة طويلة.

وقد يكون الحديث في غير مَظَنَّتِهِ مثل حديث: «مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ فَلَيْسَ مِنَّا» فإن مَظَنَّتَهُ فضائل القرآن كما ذكر البخاري حديثاً قريباً من معناه في فضائل القرآن وهو حديث: «مَا أَذِنَ اللهُ لِسَيِّءٍ كَمَا أَذِنَ لِنَبِيِّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ» ولكن حديث: «مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ» ما وجدته إلا في كتاب التوحيد بعد اليأس من وجوده، وقد كنت أظن أن الدارقطني وَهَمَ في استدراكه على البخاري.

(٢) ومن المشاكل الأخطاء الواقعة في النسخ، ولكنها بحمد الله يُعْرَفُ الصواب منها بالرجوع إلى سند الحديث المنتقد، وإلى الجواب عنه في "مقدمة الفتح" و"الفتح" و"شرح النووي".

(٣) ومنها اختلافُ الحُفَاطِ في تصحيحه وتضعيفه، والبحث عن طرق

(٢) برقم (١٢٧).

(١) برقم (١٢٦).

أخرى لترجيح الراجح.

٤) بعض التعقيدات بسبب الاختصار، وإيراد كثرة الاختلاف في "التتبع"؛ فإن بعض المواضع ما أفهمها إلا بعد الرجوع إلى كلام الحفاظ أو بعد جمع طُرُق الحديث.



وعلى كل حال: فقد استفدت بحمد الله من البحث في الكتب ومن المراجعة مع المشرفين الجليلين الشيخ: محمد الأمين المصري رَحِمَهُ اللهُ، والشيخ السيد محمد الحكيم حفظه الله، فقد بذل المشرف الأول جهده رَحِمَهُ اللهُ بتوجيهي، فلما توفي رَحِمَهُ اللهُ قام شيخنا السيد محمد الحكيم حفظه الله بتوجيهي وبيان ما يحتاج إلى زيادة أو اختصار.

فالله أسأل أن يثيبهما وأن يبارك لهما في علمهما، وأن يصلح لهما ذريتهما. آمين.



تراجم الأئمة الثلاثة: البخاري، ومسلم، والدارقطني

البخاري:

نسبه ومولده ومنشؤه ومبدأ طلبه للعلم:

قال الحافظ في "مقدمة الفتح": هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الجُعْفِيُّ، ولد يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة بِبُخَارَى، مات والده ومحمد صغيراً فنشأ في حِجْرِ أمه، ثم حجَّ مع أمه وأخيه أحمد، وكان أَسَنَ منه فأقام هو بمكة مجاوراً يطلب العلم ورجع أخوه أحمد إلى بخارى فمات بها.

قال القُرْبَرِيُّ: سمعت محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري يقول: سمعت البخاري يقول: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكُتَّاب، قلت: وم أتي عليك إذ ذاك؟ قال: عشرُ سنين أو أقل، ثم خرجتُ من الكُتَّاب فجعلتُ أختلف إلى الدَّاخِلِيِّ وغيره، فقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم، فقلتُ: إن أبا الزبير لم يروِ عن إبراهيم. فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدَخَلَ فنظر فيه ثم رجع، فقال: كيف هو يا غلام؟ فقلت: هو الزبير وهو ابن عدي، عن إبراهيم. فأخذ القلم وأصلح كتابه، وقال لي: صدقت.

قال: فقال له إنسان: ابنُ كم حين ردَدْتَ عليه؟ فقال: ابن إحدى عشرة سنة، فلما طعنْتُ في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك

ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء يعني أصحاب الرأي.

أشهر مشايخه مع بيان مراتبهم:

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: قد تقدم التنبيه على كثرتهم، وعن محمد ابن أبي حاتم عنه قال: كتبت عن ألف وثمانين نفساً، ليس فيهم إلا صاحب حديث.

وقال أيضاً: لم أكتب إلا عمَّن قال: الإيمان قولٌ وعملٌ. قال الحافظ وينحرون في خمس طبقات:

الطبقة الأولى: من حدّثه عن التابعين، مثل محمد بن عبدالله الأنصاري حدّثه عن حميد، ومثُلُ مَكِّي بن إبراهيم حدّثه عن يزيد بن أبي عبيد، ومثُلُ أبي عاصم النبيل حدّثه عن يزيد بن أبي عبيد أيضاً، ومثُلُ عبيدالله بن موسى حدّثه عن إسماعيل بن أبي خالد، ومثُلُ أبي نعيم حدّثه عن الأعمش، ومثُلُ خلاد بن يحيى حدّثه عن عيسى بن طهمان، ومثُلُ علي بن عيَّاش وعصام بن خالد حدّثاه عن حريز بن عثمان، وشيوخ هؤلاء كلهم من التابعين.

الطبقة الثانية: من كان في عصر هؤلاء ولكن لم يسمع من ثقات التابعين كآدم بن أبي إياس، وأبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر، وسعيد بن أبي مريم، وأيوب بن سليمان بن بلال وأمثالهم.

الطبقة الثالثة: هي الوسطى من مشايخه وهم من لم يلقِ التابعين، بل أخذ عن كبار تبع الأتباع كسليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، ونعيم بن حماد، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن

راهويه، وأبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة، وأمثال هؤلاء، وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في الأخذ عنهم.

الطبقة الرابعة: رفقائه في الطلب ومن سمع قبله قليلاً: كمحمد بن يحيى الذُّهْلِيُّ، وأبي حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، وعبد بن مُمَيْدٍ، وأحمد بن النضر، وجماعة من نظرائهم، وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه، أو ما لم يجده عند غيرهم.

الطبقة الخامسة: قوم في عداد طلبته في السن والإسناد سمع منهم للفائدة كعبد الله بن حماد الأُمَلِيُّ، وعبد الله بن أبي العاص الحُوَارِزَمِيُّ، وحسين بن محمد القَبَائِيٍّ وغيرهم، وقد روى عنهم أشياء يسيرة.

وعمل في الرواية عنهم بما روى عثمان بن أبي شيبة عن وكيع قال: لا يكون الرجل عالماً حتى يحدث عن هو فوقه، وعن هو مثله، وعن هو دونه، وعن البخاري أنه قال: لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عن هو فوقه، وعن هو مثله، وعن هو دونه.

أشهر تلاميذه

روى عنه مسلم بن الحجاج في غير "الصحيح"، ومحمد بن عيسى الترمذي في "الجامع" وأبوزرعة، وأبو حاتم، وإبراهيم الحربي، وابن أبي الدنيا، وأَبُو بَشْرِ الدُّوَلَابِيِّ، وابن أبي عاصم، وابن خزيمة، وأبوبكر بن أبي داود، ومحمد بن صاعد، ومحمد بن يوسف الفَرَبْرِيُّ راوي "الصحيح"، وأبوبكر البزار، وصالح بن محمد الملقب بِجَزْرَةَ، ومحمد بن نصر المروزي، وأبو القاسم البغوي. اهـ مختصراً من "تهذيب التهذيب" و"مقدمة الفتح".

مؤلفاته

قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح": تقدم ذكر "الجامع الصحيح" وذكر القُرْبَرِيُّ أنه سمعه منه تسعون ألفاً، وأنه لم يبقَ مَنْ يرويه غيره، وأطلق ذلك بناء على ما في عِلْمِهِ، وقد تأخَّر بعده بتسع سنين أبوظلحة منصور بن محمد بن علي بن قريبة البزدوي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. ذَكَرَ ذلك مِنْ كونه راوي "الجامع الصحيح" عن البخاري أبونصر بن ماکولا وغيره.

ومن رواة "الجامع" أيضاً ممن اتصلت لنا روايته بالإجازة: إبراهيم بن معقل النسفي، وفاته مِنْه قطعةٌ من آخرها رواها بالإجازة. وكذلك حماد بن شاکر النسوي.

والرواية التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر القُرْبَرِيُّ.

ومن تصانيفه أيضاً:

"الأدب المفرد" يرويه عنه أحمد بن محمد بن الجليل -بالجيم- البزار.

و"رفع اليدين في الصلاة"، و"القراءة خلف الإمام" يرويها عنه محمود بن إسحاق الخزاعي، وهو آخر من حدَّث عنه ببخارى.

و"بر الوالدين" يرويه عنه محمد بن دَلْوَيْهِ الوراق.

و"التاريخ الكبير" يرويه عنه أبوأحمد محمد بن سليمان بن فارس،

وأبو الحسن محمد بن سهل النسوي^(١) وغيره.

و«التاريخ الأوسط» يرويه عنه عبدالله بن أحمد بن عبدالسلام الحَقَّافُ وزنجويه بن محمد اللباد.

و«التاريخ الصغير» يرويه عنه عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن الأشقر.

و«خلق أفعال العباد» يرويه عنه يوسف بن ریحان بن عبدالصمد، والفريابي أيضًا.

وكتاب «الضعفاء» يرويه عنه أبوبشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، وأبو جعفر شيخ بن سعد^(٢)، وآدم بن موسى الخواري.

وهذه التصانيف موجودة ومروية لنا بالسمع أو بالإجازة.

ومن تصانيفه أيضًا:

«الجامع الكبير» ذكره ابن طاهر.

و«المسند الكبير» و«التفسير الكبير» ذكره الفريابي.

وكتاب «الأشربة» ذكره الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» في ترجمة كَيْسَة.

وكتاب «الهبة» ذكره ورَّاقه كما تقدم.

و«أسامي الصحابة» ذكره أبو القاسم ابن منْدَه، وأنه يرويه من طريق ابن فارس عنه، وقد نقل منه أبو القاسم البغوي الكبير في «معجم الصحابة» له، وكذا ابن منْدَه في «المعرفة»، ونقل أيضًا من كتاب «الْوَحْدَان» له وهو من

(١) صوابه الفسوي، كما في مقدمة «التاريخ الكبير» (ج ١ ص ٢).

(٢) صوابه: مسيح بن سعيد، كما في «طبقات المفسرين» للداودي (ج ٢ ص ١٠٤).

ليس له إلا حديث واحد من الصحابة.

وكتاب "المبسوط" ذكره الخليلي في "الإرشاد" وأن مهيب بن سليم رواه عنه.

وكتاب "العلل" ذكره أبو القاسم بن منده أيضاً، وأنه يرويه عن محمد بن عبدالله بن حمدون عن أبي محمد عبدالله بن الشرقي عنه.

وكتاب "الكنى" ذكره الحاكم أبو أحمد، ونقل منه.

كتاب "الفوائد" ذكره الترمذي في أثناء كتاب المناقب من "جامعه". اهـ

قلت: وكتاب "الاعتصام" ذكره الحافظ في "الفتح" (ج ١٣ ص ٢٦٤) ط س.

نبذة من ثناء أهل العلم عليه

مناقب هذا الإمام أكثر من أن أستطيع أن أعبّر عنها في هذه العجالة، فقد قال الحافظ الذهبي رحمه الله في "تذكرة الحفاظ" (ج ٢ ص ٥٥٦) بعد ذكره نبذة من مناقبه: قلت: قد أفردت مناقب هذا الإمام في جزء ضخم، فيها العجب.

وقال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" بعد ذكره جملة من ثناء أهل العلم عليه، قلت: مناقبه كثيرة جداً قد جمعتها في كتاب مفرد، وَلَخَّصْتُ مَقَاصِدَهُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ الَّذِي تَكَلَّمْتُ فِيهِ عَلَى تَعَالِيقِ "الجامع الصحيح". انتهى المراد منه.

فأنا بعون الله أقتطف نبذة تليق بهذه العجالة من "المقدمة" للحافظ
رحمته:

أما مشايخه:

فقال الإمام أحمد رحمته: ما أخرجت خُراسانُ مثل محمد بن إسماعيل.
رواه الخطيب بسند صحيح عن عبدالله بن أحمد عن أبيه. ولما سأله ابنه
عبدالله عن الحفاظ فقال: شُبَّان من خُراسان فعده فيهم فبدأ به.

وقال يعقوب بن إبراهيم الدورقي، وَنُعَيْمُ بن حماد الخزاعي: محمد بن
إسماعيل البخاري فقيه هذه الأمة.

وقال بندار محمد بن بشار: هو أفقه خلق الله في زماننا.

وقال الفَرَبْرِيُّ: سمعت محمد بن أبي حاتم يقول: سمعت حاشد بن
إسماعيل يقول: كنت بالبصرة فسمعت بقدم محمد بن إسماعيل، فلما قدم
قال محمد بن بشار: قدم اليوم سيد الفقهاء.

وقال عبدالله بن محمد المسندي: محمد بن إسماعيل إمام، فمن لم يجعله
إماماً فاتَّهمه.

هذا بعض ثناء مشايخه.

وأما أقرانه وأتباعه:

فقد قال أبو حاتم الرازي: لم تُخرج خراسان قط أحفظ من محمد بن
إسماعيل، ولا قَدِمَ منها إلى العراق أعلم منه.

وقال عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي: قد رأيت العلماء بالحرمين

والحجاز والشام والعراق، فما رأيتُ فيهم أجمعَ من محمد بن إسماعيل.
 وقال صالح بن محمد جَزَرَة: ما رأيتُ خراسانيًّا أفهمَ من محمد بن
 إسماعيل. وقال أيضًا: كان أحفظهم للحديث.
 وقال عبدالله بن عبدالرحمن الدَّعَوِيُّ: كتب أهل بغداد إلى محمد بن
 إسماعيل كتابًا فيه:

المسلمون بخير ما بقيت لهم وليس بعدك خير حين تُفْتَقَدُ
 وقال إمام الأئمة محمد بن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من
 محمد بن إسماعيل.
 وقال أبو عيسى الترمذي: لم أرَ أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن
 إسماعيل البخاري.

وقال له مسلم: أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.
 وقال أبو عمرو الخفاف: حدثني التقي النقي الذي لم أرَ مثله محمد بن
 إسماعيل، وهو أعلم بالحديث من أحمد وإسحاق وغيرهما بعشرين درجة،
 ومن قال فيه شيئًا فعليه مني ألف لعنة.
 وختم الحافظ رحمه الله ثناء أهل العلم عليه بقوله: ولو قلت إني لم أرَ
 تصنيف أحد يشبه تصنيفه في الحسن والمبالغة لفعلت، ولو فتحت باب
 ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس ونفدت الأنفاس،
 فذاك بحر لا ساحل له. اهـ بتصرف.

قلت: أما ما ذكره المتأخرون من الثناء عليه فإنني أكتفي بما ذكره
 السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» قال رحمه الله: هو إمام المسلمين، وقدوة

الموحدين، وشيخ المؤمنين، والمعول عليه في أحاديث سيد المرسلين، وحافظ نظام الدين أبو عبد الله الجعفي مولاها البخاري، صاحب "الجامع الصحيح" وساحب ذيل الفضل للمستحيح^(١):

علا عن المدح حتى ما يُزَانُ به	كأنما المدح من مقداره يضعُ
له الكتاب الذي يتلو الكتاب هدى	هذي السيادة طودًا ليس ينصدغُ
الجامع المانع الدين القويمُ وسدُّ	سنة الشريعة أن تغتالها البدعُ
قاصي المراتب داني الفضل تحسبه	كالشمس يبدو سناها حين ترتفعُ
ذلت رقاب جماهير الأنام له	فكلهم وهُوَ عال فيهم خضعوا
لا تسمعن حديث الحاسدين له	فإن ذلك موضوعٌ ومنقطعُ
وقل لمن رام يحكيه اصطبارك لا	تعجل فإن الذي تبغيه ممتنعُ
وهبك تأتي بما يحكي شكالته	أليس يحكي محيا الجامع البيع

اهـ.

ثناء أهل العلم على "جامعه الصحيح"

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في "علوم الحديث" ص (١٣): أول من صنّف في الصحيح: البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاها، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من أنفسهم، ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه، يشاركه في كثير من شيوخه، وكتاباها أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز. اهـ

وثناء أهل العلم عليه كثير، وكفاه شرفًا أنه أول كتاب ألف في

(١) والمستحيح هو طالب العطاء.

الصحيح، وأنا أقتصر على جملة من "مقدمة الفتح" ص (٤٨٩) قال الحافظ رحمه الله قال أبو الهيثم الكشميهني: سمعت الفربري يقول: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين.

وعن البخاري قال: صنف الجامع في ستمائة ألف حديث، في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله.

وقال الخطيب: حدثني محمد بن علي الصوري، حدثنا عبدالغني بن سعيد، حدثنا أبو الفضل بن جعفر بن الفضل، أخبرنا محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون، قال: سُئِلَ أبو عبدالرحمن النسائي عن العلاء وسهيل، فقال: هما خير من فليح، ومع هذا فما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل.

وقال أبو جعفر العقيلي: لما صنف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني وأحمد ويحيى بن معين وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة.

وقال الحاكم أبو أحمد رحمه الله: محمد بن إسماعيل الإمام فإنه الذي ألف الأصول، وبيّن للناس، وكل من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه كمسلم فرّق أكثر كتابه في كتابه وتجلد فيه حق الجلادة حيث لم ينسبه إليه.

وقال أبو الحسن الدارقطني الحافظ: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء. وقال أيضاً: إنما أخذ مسلم كتاب البخاري فَعَمِلَ فيه^(١) مستخرجاً وزاد

(١) كذا في الطبعة السلفية والطبعة الحلبية، ولعلها: (عليه).

أحاديث. اهـ

وقال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (ج ١١ ص ٣٠) في ترجمة البخاري: وقد ترك رحمته الله بعده علماً نافعا لجميع المسلمين، فعلمه لم ينقطع بل هو موصول بما أسداه من الصالحات في الحياة، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ» الحديث رواه مسلم، وشرطه في «صحيحه» هذا أعز من شرط كل كتاب صنف في الصحيح لا يوازيه فيه غيره، لا «صحيح مسلم» ولا غيره، وما أحسن ما قال بعض الفصحاء من الشعراء:

صحيح البخاري لو أنصفوه	لما خُطَّ إلا بماء الذهب
هو الفرق بين الهدى والعمى	هو السدُّ بين الفنى والعطب
أسانيد مثل نجوم السماء	أمام متون لها كالشهب
بها قام ميزان دين الرسول	ودانَ به العُجْمُ بعد العرب
حجاب من النار لا شك فيه	يُمَيِّزُ بين الرضا والغضب
وستر رقيق إلى المصطفى	ونص مُبِينٌ لكشف الرِّيب
فيا عالماً أجمع العالمون	على فضل رتبته في الرتب
سبقت الأئمة فيما جمعت	وفزت على رغهم بالقصَب
نفيت الضعيف من الناقلين	ومن كان متهماً بالكذب
وأبرزت في حسن ترتيبه	وتبويبه عجباً للعجب
فأعطاك مولاك ما تشتهي	وأجزل حظك فيا وهب



وَفَاتَهُ رَحْمَةُ اللَّهِ

قال الحافظ في "تهذيب التهذيب": وقال ابن عدي: سمعت عبد القدوس بن عبد الجبار السمرقندي يقول: جاء محمد بن إسماعيل إلى خرتنك (قرية من قرى سمرقند على فرسخين منها)، وكان له بها أقرباء فنزل عندهم. قال: فسمعت ليلة من الليالي يدعو: اللهم إنَّها قد ضاقت عليَّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك، قال: فما تم الشهر حتى قبضه الله في سنة ست وخمسين (أي: بعد المائتين) في شوال. اهـ

قلت: وكان السبب في قوله: قد ضاقت بي الأرض بما رحبت أنه قدم نيسابور للإقامة فوقع بينه وبين الدُّهْلِيِّ ما وقع، كما في "مقدمة الفتح" ص (٤٩٠) ط س، فخِيفَ على البخاري ونُصِحَ أن يرحل من نيسابور، ورجع إلى بلده، فوقع بينه وبين الأمير خالد ما سيأتي، فسلط عليه الأمير بعض أهل الأهواء كما في "مقدمة الفتح" ص (٤٩٣)، فرحم الله البخاري وأجزل مثوبته، آمين.

فَسَائِلُهُ

قد يقول القارئ: كيف دعا البخاري رَحْمَةَ اللَّهِ على نفسه بالموت وقد ورد في "الصحيحين" عن النبي ﷺ: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ الْمَوْتَ لَضُرِّ نَزَلَ بِهِ» فالجواب إذا خَشِيَ أن يُفْتَنَ في دينه جاز، لحديث: «وَإِذَا أَرَدْتَ بِعِبَادِكَ فِتْنَةً فَاقْبِضْني إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ» رواه الترمذي في التفسير سورة ﴿ص﴾ (ج ٥ ص ٤٥)، وأحمد (ج ١ ص ٣٦٨)، من حديث ابن عباس^(١)، و(ج ٤

(١) ثم تَبَيَّنَ بأنه ضعيف؛ لأنه من طريق أبي قَلَابَةَ، عن ابن عباس، وفي "تهذيب التهذيب" قيل: =

ص ٦٦) من حديث بعض أصحاب النبي ﷺ .



= لم يسمع من ابن عباس، وفي «الإصابة»: رواه أيوب عن أبي قلابة مرسلًا ولم يذكر قوته أحد، أخرجه الترمذي وأحمد وكذا أرسله بكر بن عبدالله المزني عن أبي قلابة، أخرجه الدارقطني. اه
وجاء من طريق قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس، وهذه معلية
أيضًا. فقد ذكر الحافظ في «الإصابة» ترجمة عبدالرحمن بن عايش أن الإمام أحمد قال: إن قتادة
أخطأ فيه. اه وقال أبوزرعة الدمشقي عن أحمد بن حنبل: حديث قتادة هذا ليس بشيء،
والقول ما قال ابن جابر. اه من «تحفة الأشراف» (ج ٤ ص ٣٨٢-٣٨٣). وأراد بقوله: والقول
ما قال ابن جابر أي: حديث عبدالرحمن بن عايش فإنه من طريقه.

والحديث قد صح من حديث عبدالرحمن بن عايش ومعاذ بن جبل كما ذكر ذلك الحافظ في
«الإصابة» (ج ٢ ص ٤٠٥) ترجمة عبدالرحمن بن عايش فأجاد وأفاد رحمه الله، وهكذا المزني في
«تحفة الأشراف» (ج ٤ ص ٣٨٢-٣٨٣)، وأما حديث المبهمة من الصحابة فمن طريق زهير بن
محمد عن خالد عن عبدالرحمن بن عايش عن رجل من الصحابة، ورواية زهير بن محمد عن
الشاميين ضعيفة، وهذا منها كما في «الإصابة».

الإمام مسلم بن الحجاج

قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (ج ٢ ص ٥٨٨): مسلم بن الحجاج، الإمام الحافظ، حجة الإسلام، أبو الحسين القشيري النيسابوري صاحب التصانيف، يقال: وُلِدَ سنة أربع ومائتين، وأول سماعه سنة ثمان عشرة ومائتين. اهـ

شيوخه:

روى الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ عن شيوخ كثيرين كما يعلم ذلك من «صحيحه» ولكنني أذكر جماعة أَكثَرُ عنهم:

- أبوبكر بن أبي شيبة قال الحافظ في «مَهْذِيب التَهْذِيب» (ج ٦ ص ٤) حكاية عن الزهرة: روى عنه مسلم ألفًا وخمسمائة وأربعين.

- وأبو خثيمة زهير بن حرب، ألف حديث ومائتين وواحدًا وثمانين حديثًا كما في «التَهْذِيب» (ج ٣ ص ٣٤٤).

- ومحمد بن المثنى، سبعمائة واثنين وسبعين حديثًا (ج ٩ ص ٤٢٧).

- وقتيبة بن سعيد، ستمائة وثمانية وستين (ج ٨ ص ٣٦١).

- ومحمد بن عبدالله بن نُمَيْرٍ، خمسمائة وثلاثة وسبعين حديثًا (ج ٩ ص ٢٨٣).

- ومحمد بن العلاء الهمداني أَبُو كُرَيْبٍ، خمسمائة وستة وخسين (ج ٩ ص ٣٨٦).

- ومحمد بن بشار الملقب بِبُنْدَارٍ، أربعمائة وستين (ج ٩ ص ٧٣).

ومن أشهر مشايخ مسلم: الإمام أحمد، ويحيى بن يحيى النيسابوري، ويحيى بن معين، وإسحاق بن إبراهيم الشهير بابن راهويه، والبخاري في غير الصحيح، وأبوزرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي.

تلاميذه:

قال الحافظ في "تهذيب التهذيب": روى عنه الترمذي^(١) حديثًا واحدًا عن يحيى بن يحيى، عن أبي معاوية، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: حديث «أَحْضُوا هَلَالَ شَعْبَانَ لِرَمَضَانَ» ما له في "جامع الترمذي" غيره، وأبو الفضل أحمد بن سلمة، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عمرو الخفاف، وحسين بن محمد القباني، وأبو عمرو المصملي، وصالح بن محمد الحافظ، وعلي بن الحسن الهلالي، ومحمد بن عبد الوهاب الفراء، وهما من شيوخه، وعلي بن الحسين بن الجعيد، وابن خزيمة، وابن صاعد، والسرّاج، ومحمد بن عبد بن حميد، وأبو حامد وعبد الله ابنا الشرقي، وعلي بن إسماعيل الصفّار، وأبو محمد بن أبي حاتم الرازي، وإبراهيم بن محمد بن سفيان، ومحمد بن مخلّد الدُّوري، وإبراهيم بن محمد بن حمزة، وأبو عوانة الإسفرائيني، ومحمد بن إسحاق الفاكهي في كتاب "مكة"، وأبو حامد الأعمشي، وأبو حامد بن حسنويه وآخرون.

ثناء أهل العلم على الإمام مسلم

ثناء أهل العلم عليه كثير، ولكنني أقتطف نبذة من "تذكرة الحفاظ":

(١) (ج ٢ ص ٩٨) وقال: غريب، لا نعرف مثل هذا إلا من حديث أبي معاوية. إلى آخر كلامه رحمه الله.

قال الحافظ الذهبي:

قال إسحاق الكوسج لمسلم -وهو من مشايخ الإمام مسلم-: لن نُعَدَمَ الخيرَ ما أَبَقَاكَ اللهُ للمسلمين.

وقال أحمد بن سلمة: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما.

قال: وسمعت الحسين بن منصور يقول: سمعت إسحاق بن راهويه وذكر مسلماً فقال كلاماً بالفارسية: أي رجل يكون هذا؟!!!

وقال ابن أبي حاتم: كَانَ ثَقَّةً من الحفاظ كتبت عنه بالري، وقال أبي: صدوق.

وقال أبوقريش الحافظ: حفاظ الدنيا أربعة: وذكر مسلماً منهم.

قال أبو عمرو بن حمدان: سألت ابن عقدة: أيهما أحفظ البخاري أو مسلم؟ فقال: كان محمدٌ عالماً، ومسلم عالم، فأعدت عليه مراراً فقال: يقع لمحمد الغلط في أهل الشام وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها، فربما ذكر الرجل بكنيته ويذكر في موضع آخر باسمه يظنها اثنين، وأما مسلم فقلما يوجد له غلط في العلل لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل. اهـ

قلت: قال الحافظ الخطيب رحمته الله بعد ذكره هذا الكلام عن ابن عقدة في «التاريخ» (ج ١٣ ص ١٠٢) قلت: إنما قفا مسلم طريق البخاري ونظر في علمه وحذا حذوه، ولما ورد البخاري نيسابور في آخر أمره لازمه مسلم وأدام الاختلاف إليه.

وقد حدثني عبيدالله بن أحمد بن عثمان الصِّيرْفِيُّ، قال: سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول: لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء.

وأخبرني أبوبكر المُنْكَدِرِيُّ، حدثنا محمد بن عبدالله بن محمد الحافظ، حدثني أبونصر أحمد بن محمد الوَزَّاقُ، قال: سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار يقول: سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبَّل بين عينيه وقال: دعني حتى أقبل رجلك يا أستاذ الأُسْتَاذِينَ، وسيد المحدثين، وطيب الحديث في علِّهِ، حدثك محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد الحرَّانِيُّ، حدثنا ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ في كفارة المجلس، فما علته؟

قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مליح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب^(١) غير هذا الحديث إلا أنه معلول. حدثنا به موسى بن إسماعيل، حدثنا وَهْبُ، حدثنا سُهَيْلٌ، عن عون بن عبدالله قوله. قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى؛ فإنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل. اهـ المراد من "تاريخ بغداد".

ثناء أهل العلم على "صحيحه"

قال الحافظ الذهبي في "التذكرة": وقال محمد بن الماسرجس: سَمِعْتُ مسلماً يقول: صَنَّفْتُ هذا الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

(١) قد أنكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في "الفتح" قوله في هذا الباب وجعلها من أوهام الحاكم وقال: صوابه لا أعلم في الدنيا بهذا الإسناد غير هذا الحديث؛ لأنه قد ورد في كفارة المجلس عن جماعة من الصحابة، والبخاري لا يجعلها. فراجع آخر "فتح الباري".

وقال أحمد بن سلمة: كتبت مع مسلم في تأليف "صحيحه" خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث.

وقال الحافظ أبو علي النيسابوري: ما تحت أديم السماء كتابٌ أصحُّ من كتاب مسلم.

قال الحافظ^(١) الذهبي: لعل أبا علي ما وصل إليه "صحيح البخاري". اه
وقال الإمام النووي رحمه الله في مقدمة "شرح مسلم" (ج ١ ص ١١): ومن حقق نظره في "صحيح مسلم" رحمه الله، واطلع على ما أودعه في أسانيده وترتيبه وحسن سياقه، وبديع طريقته من نفائس التحقيق وجواهر التدقيق، وأنواع الورع والاحتياط والتحري في الرواية، وتلخيص الطرق واختصارها وضبط متفرقها وانتشارها، وكثرة اطلاعه واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن والأعجوبات واللطائف الظاهرات والخفيات،

(١) وقال الحافظ ابن حجر في "مقدمة الفتح" ص (١٢): والذي يظهر لي من كلام أبي علي أنه إنما قدّم "صحيح مسلم" لمعنى غير ما يرجع إلى ما نحن بصده من الشرائط المطلوبة في الصحة؛ بل ذلك لأن مسلماً صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق، ولا يتصدى لما تصدى له البخاري من استنباط الأحكام ليبوب عليها، ولزم من ذلك تقطيع الحديث في أبوابه بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد، واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات، فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الدور تبعاً لا مقصوداً، فلهذا قال أبو علي ما قال، مع أنني رأيت بعض أئمتنا يُجَوِّزُ أن يكون أبو علي ما رأى "صحيح البخاري"، وعندي في ذلك بُغْذٌ، والأقرب ما ذكرته. اه المراد منه قلت: وقد أحسن من قال في المفاضلة بين الصحيحين:

تشاجر قوم في البخاري ومسلم لديّ وقالوا: أي ذين نقدم
فقلت لقد فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصناعة مسلم

علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وَقَلَّ من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودمره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم. اهـ

وقال الحافظ في "تهذيب التهذيب" (ج ١٠ ص ١٢٧) قلت: حصل لمسلم في كتابه حظٌ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث إن بعض الناس كان يفضُّله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختص به من جمع الطرق وَجَوْدَةِ السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين، فلم يبلغوا شأوه وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً من صنف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهاب! اهـ

وقال الحافظ الذهبي في "التذكرة": قال ابن الشرقي: سمعت مسلماً يقول: ما وضعت شيئاً في كتابي هذا إلا بحجة، وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة. اهـ

مؤلفاته

قال الحافظ الذهبي في "التذكرة": قال الحاكم: ولمسلم المسند الكبير على الرجال ما أرى أنه سمعه منه أحد. و"كتاب الجامع على الأبواب" رأيت بعضه، و"كتاب الأسماء والكنى"، و"كتاب التمييز"، و"كتاب العلل"، و"كتاب الوُحْدَانِ"، و"كتاب الأفراد"، و"كتاب الأقران"، و"كتاب سؤالاته أحمد بن حنبل"، و"كتاب حديث عمرو بن شعيب"، و"كتاب الانتفاع بِأَهْلِ السَّبَاعِ"، و"كتاب مشايخ مالك"، و"كتاب مشايخ الثوري"، و"كتاب مشايخ شعبة"، و"كتاب من ليس له إلا راو واحد"، و"كتاب المخضرمين"، و"كتاب أولاد الصحابة"، و"كتاب أوهام

المحدثين"، و"كتاب الطبقات"، و"كتاب أفراد الشاميين".

وفاته رَحِمَهُ اللهُ

قال الحافظ الذهبي في "التذكرة": مات مسلم رَحِمَهُ اللهُ في رجب سنة إحدى وستين ومائتين، وقبره يزار^(١).

(١) إن لم يشد الزائر رحلاً ولم يقل هُجْراً، وقصد بزيارته تذكر الآخرة، فهي زيارة شرعية. وإن شد رحلاً، أو قال هُجْراً -أي: كلاماً فاحشاً- وكان دون الشرك أو جمع بينهما، فهي زيارة بدعية. وإن صحبت الزيارة استغاثة بالمقبور، كأن يطلب منه نفعاً أو أن يدفع عنه ضرراً فهي زيارة شركية.

ترجمة الحافظ الدارقطني^(١)

كما في "تذكرة الحفاظ" (ج ٣ ص ٩٩١) قال الحافظ الذهبي رحمه الله: الدارقطني الإمام، شيخ الإسلام، حافظ الزمان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الحافظ الشهير صاحب "السنن"، مولده سنة ست وثلاثمائة.

مشايخه:

وسمع البغوي، وابن أبي داود، وابن صاعد، والحضرمي، وابن دُرَيْدٍ، وابن فيروز، وعلي بن عبدالله بن مبشر، ومحمد بن القاسم المحاربي، وأبا علي محمد بن سليمان المالكي، وأبا عمر القاضي، وأبا جعفر أحمد بن البهلول، وابن زياد النيسابوري، وبدر بن الهيثم القاضي، وأحمد بن القاسم الفرائضي، وأبا طالب الحافظ، وخلّاق ببغداد والبصرة والكوفة ووَاسِطَ، وارتحل في كُھُولَتِهِ إلى مصر والشام، وصنف التصانيف الفائقة.

تلاميذه:

حدّث عنه الحاكم، وأبو حامد الإسفَرَايِينِي، وتَمَّام الرازي، والحافظ عبدالغني الأزدي، وأبو بكر البرقاني، وأبوذر الهروي، وأبونعيم الأصبهاني، وأبو محمد الخَلَّال، وأبو القاسم بن الحسن، وأبوطاهر بن عبد الرحيم، والقاضي أبو الطيب الطبري، وأبو بكر بن بشران، وأبو القاسم حمزة

(١) في "اللباب" لابن الأثير: الدارقطني بفتح الدال، وسكون الألف، وفتح الراء، وضم القاف، وسكون الطاء المهملة، وفي آخرها نون، هذه النسبة إلى دار القطن، وكانت محلّة كبيرة ببغداد ينسب إليها الإمام أبو الحسن... إلى آخره.

السهمي، وأبو محمد الجوهري، وأبو الحسين بن الآبنوسي، وعبد الصمد بن المأمون، وأبو الحسين بن المهدي بالله، وأُمّ سواهم.

ثناء أهل العلم عليه:

قال الحاكم: صَارَ الدارقطني أَوْحَدَ عَصْرِهِ فِي الْحِفْظِ وَالْفَهْمِ وَالْوَرَعِ، وَإِمَامًا فِي الْقِرَاءِ وَالنَّحْوِينَ، وَأَقَمَتْ فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَسِتِينَ بِبَغْدَادٍ -يَعْنِي بَعْدَ الثَّلَاثِمِائَةِ- أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَكَثُرَ اجْتِمَاعُنَا، فَصَادَفْتَهُ فَوْقَ مَا وُصِفَ لِي، وَسَأَلْتَهُ عَنِ الْعِلْلِ وَالشُّيُوخِ، وَلَهُ مَصْنُفَاتٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا، فَأَشْهَدُ أَنَّهُ لَمْ يُخْلَفْ عَلَى أَدِيمِ الْأَرْضِ مِثْلَهُ.

وقال الخطيب: كَانَ فَرِيدَ عَصْرِهِ، وَإِمَامَ وَقْتِهِ، وَانْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُ الْأَثَرِ وَالْمَعْرِفَةِ بِالْعِلَلِ وَأَسْمَاءِ الرِّجَالِ، مَعَ الصَّدْقِ وَالثِّقَةِ وَصِحَّةِ الْإِعْتِقَادِ وَالِاضْطِلَاعِ مِنْ عُلُومِ كَالْقِرَاءَاتِ، فَإِنْ لَهُ فِيهَا مَصْنُفًا سَبَقَ فِيهِ إِلَى عَقْدِ الْأَبْوَابِ قَبْلَ فَرَشِ الْحُرُوفِ، وَتَأَسَّى الْقِرَاءَ بِهِ بَعْدَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ الْمَعْرِفَةُ بِمَذَاهِبِ الْفُقَهَاءِ، بَلَّغَنِي أَنَّهُ دَرَسَ الْفَقْهَ عَلَى أَبِي سَعِيدِ الْإِصْطَخْرِيِّ، وَمِنْهَا الْمَعْرِفَةُ بِالْآدَابِ وَالشَّعْرِ فَقِيلَ: كَانَ يَحْفَظُ دَوَاوِينَ جَمَاعَةٍ، وَحَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ بَنِ طَاهِرٍ أَنَّهُ كَانَ يَحْفَظُ دِيْوَانَ السَّيِّدِ الْحَمِيرِيِّ، وَلِهَذَا نَسَبَ إِلَى التَّشْيِيعِ.

قال الذهبي: مَا أَبْعَدَهُ مِنَ التَّشْيِيعِ!!

قال الخطيب: وَحَدَّثَنِي الْأَزْهَرِيُّ^(١) قَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّ الدَارِقُطَنِي حَضَرَ فِي حَدَاتِهِ مَجْلِسَ إِسْمَاعِيلِ الصَّفَّارِ وَقَعْدَ يَنْسَخُ جُزْءًا، وَالصَّفَّارُ يُمْلِي، فَقَالَ

(١) هذه القصة بهذا الإسناد ضعيفة؛ لأنها من بلاغات الأزهرية.

رجل: لا يصح سماعك وأنت تنسخ، فقال: فهمي للإملاء خلاف فهمك، أتخفظ كم أُملي الشيخ؟ قال: لا أدري، قال: أُملي ثمانية عشر حديثًا، الحديث الأول عن فلان، ومثنته كذا وكذا، والثاني عن فلان، عن فلان، ومثنته كذا وكذا. ومَرَّ في ذلك حتى أتى على الأحاديث، فتعجب الناس منه أو كما قال.

قال رجاء بن محمد المعدل: قُلْتُ للدارقطني: هل رأيت مثل نفسك؟ فقال: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ قال: فألححت عليه فقال: لم أَرِ أحدًا جَمَعَ ما جمعت.

وقال أبوذر الحافظ: قُلْتُ للحاكم: هل رأيت مثل الدارقطني؟ فقال: هو لم يَرِ مثَل نفسه، فكيف أنا. رواها أبو بكر الخطيب في «تاريخه»^(١) عن أبي الوليد الباجي عن أبي ذر.

وكان عبدالغني إذا ذكر الدارقطني قال: أستاذي. قال القاضي أبو الطيب الطبري: الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث.

وقال الخطيب: قال لي أبو القاسم الأزهري: كان الدارقطني ذكيًا، إذا ذَكَرَ شيئًا من العلم -من أي نوع كان- وُجِدَ عنده منه نصيبٌ وافر، لقد حدثني محمد بن طلحة النعالي أنه حضر مع الدارقطني دعوة، فجرى ذكر الأَكَلَة، فاندفع الدارقطني يورد نواذر الأَكَلَة حتى قطع أكثر ليلته بذلك.

قال الأزهري: رأيت الدارقطني أجاب ابن أبي الفوارس عن علة حديث أو اسم فقال: يا أبا الفتح ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيري.

قال الخطيب في ترجمة^(١) الدارقطني: سألت البرقاني: هل كان أبو الحسن يملئ عليك العلل من حفظه؟ قال: نعم، وأنا الذي جمعتها وقرأها الناس من نسختي.

وحدثنا العتيقي، قال: حضرت مجلس الدارقطني وجاء أبو الحسن البيضاوي برجل غريب، وسأله أن يملئ عليه أحاديث فأملئ عليه من حفظه مجلساً تزيد أحاديثه على العشرين متون جميعها: «نعم الشيء الهدية أمام الحاجة»^(٢)، فانصرف الرجل ثم جاءه بعد وقد أهدى له شيئاً فقرّبه إليه

(١) في «تاريخ بغداد» (ج ١٢ ص ٣٧).

(٢) في «فيض القدير» في الكلام على الحديث «نعم الشيء الهدية أمام الحاجة» بعد ذكره قصة الدارقطني مع الغريب، قال ابن الجوزي: وأعجباً من الدارقطني كيف روى حديثين ليس فيهما ما يصح ولم يبين!! ثم اندفع في توجيه بطلانها. فتعقبه المؤلف -يعني السيوطي- بقوله: وأعجباً من ابن الجوزي كيف يحكم على رد الأحاديث الثابتة بلا تثبت، فإن الحديث: «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموا» ورد من رواية أكثر من عشرة من الصحابة فهو متواتر على رأي من يكتفي في التواتر بعشرة. اهـ

ذكر بعض مخرجه من «كنز العمال» (ج ٩ ص ١٥٤): «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموا» رواه ابن ماجه، والحكيم، والبيهقي، عن ابن عمر. والحاكم عن جابر بن عبدالله. والطبراني عن ابن عباس. وابن خزيمة، وابن أبي شيبة، وابن عدي، والطبراني، والبيهقي في «الشعب» و«السنن» عن جرير. و(ز) عن أبي هريرة. والطبراني، وابن عدي عن معاذ بن جبل. وابن عدي عن أبي قتادة. وابن عساكر عن عدي بن حاتم وأنس، وعن طوسي بن صابر بن جبر البجلي عن أبيه عن جدّه، وأبو الحسن القطان في الطوالات وابن منده... إلخ. أما حديث «نعم الشيء الهدية عند الحاجة» فموضوع، راجع «السلسلة الضعيفة» للشيخ الألباني حفظه الله رقم (٧٥٤).

* رمز الزاي. قال: صاحب «الكنز» لم ينه عليه لمن هو له، والغالب أنه لأبي حامد يحيى بن بلال البزاز.

فأَملى عليه من حفظه سبعة عشر حديثًا متونها «إِذَا أَتَاكُمْ كَرِيمٌ قَوْمٍ فَأَكْرَمُوهُ».

ثم قال الذهبي: هنا يخضع للدارقطني ولسعة حفظه الجامع لقوة الحافظة ولقوة الفهم والمعرفة، وإذا شئت أن تَبَيَّنَ براعة هذا الإمام الفرد فطالع «العلل» له فإنك تندهش ويطول تعجبك.

بغض الدارقطني لعلم الكلام:

قال السُّلَمي: سمعت الدارقطني يقول: ما شيءٌ أبغضُ من الكلام.

براءة الدارقطني من وَصْمَةِ التشيع:

قال ابن طاهر اختلفوا ببغداد فقال قوم: عليٌّ أفضل من عثمان رضي الله عنهما، فتحاكموا إلى الدارقطني، قال: فأمسكتُ، وقلت: الإمساكُ خيرٌ ثم لم أرَ لديني السكوت، وقلت: عثمان أفضل لاتفاق جماعة أصحاب رسول الله على هذا، وهو قول أهل السنة وهو أول عقد يحل من الرفض.

وتقدم قول الذهبي: وما أبعده من التشيع.

وذكر الحافظ في «لسان الميزان» (ج ٦ ص ٢٤٩) في ترجمة يحيى بن الحسين ذكر كلام بعضهم في نسبة الدارقطني إلى التشيع فقال الحافظ: هذا لا يثبت عن الدارقطني.

وصمة الدارقطني بالتدليس:

قال ابن طاهر: للدارقطني مذهب خفي في التدليس يقول فيما لم يسمعه من البغوي: قُرئَ على أبي القاسم البغوي حدثكم فلان.

إمامة الدارقطني في اللغة:

قال الحافظ الخطيب في "التاريخ" (ج ١٣ ص ٣٥): وحدثني الأزهرى أن أبا الحسن لما دخل مصر كان بها شيخٌ علويٌّ من أهل مدينة رسول الله يقال له مسلم بن عبدالله، وكان عنده كتاب "النسب" عن الخضر بن داود عن الزبير بن بكار، وكان مسلمٌ أحد الموصوفين بالفصاحة المطبوعين على العربية، فسأل الناس أبا الحسن أن يقرأ عليه كتاب "النسب" ورغبوا في سماعه بقراءته، فأجابهم إلى ذلك، واجتمع في المجلس من كان بمصر من أهل العلم والأدب والفضل، فحرصوا على أن يحفظوا على أبي الحسن لحنه أو يظفروا منه بسقطة، فلم يقدروا على ذلك، حتى جعل مسلم يعجب ويقول: وعربية أيضاً.

عودة إلى "التذكرة" وما فيها من ثناء أهل العلم عليه:

قال عبدالغني: أحسن الناس كلاماً عن الحديث ابن المديني في زمانه وموسى بن هارون في وقته، والدارقطني في وقته.

وقال الصوري: سمعت رجاء بن محمد يقول: كنّا عند الدارقطني وهو يصلي فقرأ القارئ (نسير بن ذعلوق) فصيّره (بشيراً)، فسبح الدارقطني، فقال (بُشير) بضم الباء، فسبح الدارقطني، فقال: (يسير)، فتلا الدارقطني ﴿تَ وَالْقَلَمِ﴾.

وحكى حمزة نحوها، وأن القارئ قرأ (عمرو بن سعيد)، فسبح فوقف القارئ فتلا: ﴿يَشْعِيبُ أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ﴾.

قال الخطيب: حدثني أبونصر بن ماکولا قال: رأيت كأني أسأل عن

حال الدارقطني في الآخرة، فقيل لي: ذاك يُدعى (الإمام) في الجنة.

ثم قال الذهبي: أخذ الدارقطني الحروف عن ابن مجاهد، وتلا على النقاش وابن ثوبان وأحمد بن محمد الدِّيْبَاجِيّ، وعلي بن ذأويه القزاز وتصدر في آخر أيامه للإقراء أيضًا.

مؤلفاته:

من مؤلفاته رحمه الله التي اشتهرت عنه ما سطر في دائرة المعارف الإسلامية (ج ٩ ص ٩٠، ٨٩)، وعزاها صاحب دائرة المعارف إلى "كشف الظنون" والسيوطي والنووي والخطيب وابن خلكان فنها:

"السنن"، وكتاب "العلل" خمسة أجزاء أملاه من حفظه، "الإلزامات" على الصحيحين، و"الاستدراكات والتتبع"، وكتاب "الأربعين"، وكتاب "الأفراد"، وكتاب "الأمالى"، وكتاب "المستجد"، وكتاب "الرؤيا" خمسة أجزاء، وكتاب "التصحيح"، وكتاب "المُدَبِّج"، وكتاب "غريب الحديث"، و"المؤتلف والمُختلف" في أسماء الرجال، وكتاب "الضعفاء"، وكتاب "القراءات". اه مختصرًا من "دائرة المعارف الإسلامية".

توفي رحمه الله سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وقد بلغ الثمانين كما في "تاريخ بغداد" (ج ١٢ ص ٤٠).

النهضة العلمية التي قام بها المحدثون

□ كان الجو الذي عاش فيها الشيخان رحمهما الله جواً علمياً، لأهل العلم مكانة عظيمة في نفوس المجتمع، فهذا الإمام البخاري رحمه الله لما قدم البصرة نودي في جامع البصرة مرتين بقدومه، فلما كان من الغد حضر المحدثون والحفاظ والفقهاء والنظار، حتى اجتمع قريب من كذا ألف نفس، فجلس أبو عبد الله للإملاء إلى آخر القصة، كما في "مقدمة الفتح" ص (٤٨٦).

وفيها أيضاً ص (٤٨٥): وذكر عن صالح بن محمد جزرة أنه قال: كنت أستملي البخاري ببغداد، فبلغ من حضر المجلس عشرين ألفاً. اهـ

وقد ذكر الحافظ في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عاصم بن علي شيخ البخاري أن العجلي قال: شهدت مجلس عاصم بن علي فحزروا من شاهده ذلك اليوم ستين ومائة ألف. اهـ

وقال قبله: وقال أبو الحسين بن المنادي: حدث -يعني عاصمًا- ببغداد في مسجد الرصافة وكان مجلسه يحزر بأكثر من مائة ألف إنسان. اهـ

□ وقد كان الملوك والأمراء يحبون التقرب منهم، فقد ذكر الحافظ الخطيب في "التاريخ" (ج ٢ ص ٣٣) أن أمير بخارى -وهو الأمير خالد بن أحمد- طلب من البخاري أن يحمل إليه كتاب "الجامع" و"التاريخ" وغيرها ليسمع منه، فقال محمد بن إسماعيل لرسوله: أنا لا أذل العلم ولا أحمله إلى

أبواب الناس، فإن كانت لك إلى شيء منه حاجة فاحضرنى في مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من الجلوس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة؛ لأني لا أكتم العلم لقول النبي ﷺ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أُلْجِمَ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ». فكان سبب الوحشة بينهما هذا. اهـ

□ وكان لديهم من الجدِّ ما لا يستطيع لولا إعانة الله. فهذا الإمام البخاري كان يقوم في الليلة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة ليعلق بعض الفوائد الحديثة كما في «تاريخ بغداد» (ج ٢ ص ١٣، ١٤).

وعلم الحديث في عهد الشيخين كان قد انتهى من حيث الجمع ولم يبق إلا التهذيب، ومن ثمَّ قال إسحاق بن راهويه شيخ البخاري ومسلم: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة رسول الله ﷺ. وقال البخاري: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع «الجامع الصحيح». كما في «مقدمة الفتح» ص(٧).

وصنع مسلم رحمه الله في مقدمة «صحيحه» يوحى أن الذي يهم الشيخين رحمهما الله هو جمع جملة من الأحاديث الصحيحة حيث قال رحمه الله (ج ١ ص ٤٥) مع النووي: أما بعد فَإِنَّكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ بِتَوْفِيقِ خَالِقِكَ ذَكَرْتَ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ عَنْ تَعْرِفِ جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ الْأَشْيَاءِ بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي بِهَا نَقَلْتُ وَتَدَاوَلَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَأَرَدْتُ -أُرْشِدُكَ اللَّهُ- أَنْ تُوقِفَ عَلَى جَمَلَتِهَا مُؤَلِّفَةٌ مُحْصَاةٌ، وَسَأَلْتَنِي أَنْ أَلْخَصَّهَا لَكَ فِي التَّأْلِيفِ بَلَا تَكَرَّارٍ يَكْثُرُ، فَإِنْ ذَلِكَ

زعمت مما يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها، وللذي سألت -أكرمك الله- حين رجعتُ إلى تدبُّره وما تثول به الحال -إن شاء الله- عاقبةً محمودةً، ومنفعةً موجودة، وظننتُ حين سألتني تجشم ذلك أن لو عَزِمَ عليه وقُضِيَ لي تمامُه؛ كان أول من يصيبه نفع ذلك إياي خاصة قبل غيري من الناس؛ لأسباب كثيرة يطول بذكرها الوصف؛ إلا أن جملة ذلك أن ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه أيسر على المرء من معالجة الكثير، ولا سيما عند من لا تميز عنده من العوام إلا بأن يُوقَّفه على التمييز غيره؛ فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا فالقصدُ منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم، وإنما يُرجى بعض المنفعة في الاستكثار من هذا الشأن وجمع المكررات منه لخاصةٍ من الناسٍ ممن رُزِقَ فيه بعض التيقُّظ، والمعرفة بأسبابه وعِلَّله، فذلك إن شاء الله يهجم بما أُوتِيَ من ذلك على الفائدة في الاستكثار من جمعه، فأما عوام الناس -الذين هم بخلاف معاني الخاص من أهل التيقُّظ والمعرفة- فلا معنى لهم في طلب الكثير وقد عجزوا عن معرفة القليل... إلى آخر كلامه رحمته الله.

إثبات نسبة الكتابين: «الإلزامات» و«التتبع» للحافظ الدارقطني

قد مرَّ عدُّها من جملة مؤلفات الحافظ الدارقطني رحمته الله ، وقد نَوَّه بهما المؤلفون في كتب المصطلح وغيرهم ، وقد وصل إلينا نسختان إحداهما نسخة شيخنا محمد الأمين المصري رحمته الله مصورة عن نسخة في مكتبة (بتنه خدابخش) شمالي الهند ، أفادني بهذا الشيخ محمود الميرة أمين مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة حفظه الله . وهي مكونة من (٤٨) صفحة ، والصفحة (٢٠) سطرًا بخط فارسي جيد .

والثانية مصورة عن نسخة شيخنا حماد الأنصاري حفظه الله نسخها عن نسخة أبي محمد زين العابدين الآروي البهاري ، فرغ الشيخ حماد من نسخها يوم الإثنين (١٨/٤/١٣٨٢هـ) في مكة المكرمة ، وقابلها على الأصل المذكور ، وانتهت مقابلتها يوم الخميس (١١/٦/١٣٨٢هـ) وهي (٣٦) صفحة وتشتمل الصفحة على ٣٢ سطرًا .

وأبو محمد زين العابدين فرغ من تسويد نسخته يوم الأربعاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الثانية سنة ١٣٢٢هـ . ووجدتُ نسخة عند الشيخ بديع الدين السندي بمكة ، هي ونسخة الشيخ حماد من أصل واحد ، وعدد صفحاتها (١١٠) صفحة ١٥ سطرًا .

ووصلتني نسخة ثالثة من أخينا ربيع بن هادي الذي يحقق الآن «النكت على ابن الصلاح» بمكة لشهادة الدكتوراة ، ولكنها لم تصلني إلا

بعد الفراغ، وقد رجعت إليها عند اختلاف النسختين فلم أجد فيها خلافاً يُذكر.

وأنا ذاكر ما عثر عليه من كلام أهل العلم في عزو هذين الكتابين إلى الحافظ الدارقطني، وبعد ذلك أذكر إن شاء الله سند النسختين متكلاً على رجال السند بعون الله تبارك وتعالى.

«الإلزامات»

المقصود من هذا إثبات نسبة الكتاب للحافظ الدارقطني رحمه الله مع ذكر جواب أهل العلم عن هذه الإلزامات.

❁ قال النووي رحمه الله في «مقدمة شرح صحيح مسلم» (ج ١ ص ٢٤):
فصل: ألزم الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله وغيره البخاري ومسلماً رحمهما إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدَها أسانيدٌ قد أخرجوا لرواتها في «صحيحهما» بها.

وذكر الدارقطني وغيره أن جماعة من الصحابة رحمهم رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورويت أحاديثهم من وجوه صحاح لا مطعن في ناقلها، ولم يخرجوا من أحاديثهم شيئاً، فيلزمها إخراجها على مذهبيهما. وذكر البيهقي أنها اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن منبه، وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الإسناد واحد. وصنف الدارقطني وأبوذر الهروي في هذا النوع الذي ألزموها.

وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة؛ فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صحَّ عنهما تصريحهما أنهما لم يستوعبا، وإنما قصدا جمع جمل

من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله، لا أنه يحصر جميع مسائله، لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحة إسناده في الظاهر أصلاً في باب، ولم يخرج له نظيراً، ولا ما يقوم مقامه، فالظاهر من حالهما أنّهما اطلعوا فيه على عِلَّةٍ إن كانا روياء، ويحتمل أنّهما تركاه نسياناً أو إثاراً لترك الإطالة، أو رَأْيًا أَنَّ غيره مما ذكره يسدُّ مسدّه، أو لغير ذلك. اهـ

قلت: الظاهر أنّهما تركاه لخشية الطول، كما جاء في "مقدمة الفتح" عن البخاري، وفي "صحيح مسلم" (ج ٤ ص ١٢٢) مع النووي.

❁ ومن الذين أشاروا إلى كتاب "الإلزامات" أو صرحوا به:

- (١) الحافظ العراقي في "شرح الألفية" (ج ١ ص ٤٣).
- (٢) وزكريا الأنصاري في "شرح الألفية" أيضاً.
- (٣) والسخاوي في "شرح الألفية" (ج ١ ص ٣١).
- (٤) والسيوطي في "تدريب الراوي" ص (٤٧).
- (٥) ومحمد بن إبراهيم الوزير في "تنقيح الأنظار" (ج ١ ص ٥١ مع "توضيح الأفكار").
- (٦) والكتاني في "الرسالة المستطرفة" ص (٢٣).
- (٧) والحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عروة بن المُضَرِّس، وسلمة بن يزيد رحمهما الله.
- (٨) وذكره الحافظ ابن حجر في "الإصابة" في ترجمة عبدالله بن بدر.

(٩) وذكره في «فهرست ابن خير».

فهذه النصوص عن هؤلاء الأئمة تدل على شهرة هذا الكتاب، وصحة نسبه إلى الدارقطني. والله أعلم.

«التتبع»

من أثبت هذا الكتاب:

(١) الحافظ ابن حجر رحمه الله في «النكت على ابن الصلاح» ص (٤٥) و ص (٧٥، ٧٨).

(٢) وابن الصلاح في «علوم الحديث» ص (٢٤).

(٣) والصنعاني في «توضيح الأفكار» (ج ١ ص ١٢٨).

(٤) والسخاوي في «فتح المغيث» (ج ١ ص ٥٢).

(٥) والسيوطي في «تدريب الراوي».

(٦) وزكريا الأنصاري في «شرح ألفية العراقي».

(٧) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (ج ١ ص ٥٥٧).

هذه بعض النصوص عن أهل العلم في إثبات هذين الكتابين إلى الحافظ الدارقطني، ولا شك أنها تطمئن النفس ببعضها فضلاً عن كلها.

موقف الحافظ ابن حجر من كتاب "التتبع" وأجوبته الإجمالية

❁ قال رحمه الله ص (٣٤٦) من "المقدمة": الفصل الثامن في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد، وإيرادها حديثاً حديثاً على سياق الكتاب، وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك.

وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب، فإن جميعها وارد من جهة أخرى، وهي ما ادعاه الإمام أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم لصحة جميع ما فيه، فإن هذه المواضع متنازع في صحتها، فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب، وقد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله: إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره، وقال في "مقدمة شرح مسلم" له: ما أخذ عليهما -يعني على البخاري ومسلم- وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه، لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول انتهى. وهو احتراز حسن.

واختلف كلام الشيخ محيي الدين في هذه المواضع فقال في "مقدمة شرح مسلم" ما نصه: فصل، قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلًا فيها بشرطها! ونزلت عن درجة ما التزمها، وقد ألف الدارقطني في ذلك، ولأبي مسعود الدمشقي أيضًا عليهما استدراك، ولأبي

علي الغساني في جزء العلل من التقييد استدراك عليهما، وقد أجيب عن ذلك أو أكثره. اهـ

وقال في "مقدمة شرح البخاري": فصل: قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث قطع في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تَغْتَرَّ بذلك. اهـ كلامه.

وس يظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنَّها ليست كلها كذلك، وقوله في "شرح مسلم": (وقد أجيب عن ذلك أو أكثره)، هو الصواب؛ فإن منها ما الجواب عنه غير منتهض كما سيأتي، ولو لم يكن من ذلك إلا الأحاديث المعلقة التي لم تتصل في كتاب البخاري من وجه آخر، ولا سيما إن كان في بعض الرجال الذين أبرزهم فيه من فيه مقال، كما تقدم تفصيله، فقد قال ابن الصلاح، إن حديث بهز المذكور وأمثاله ليس من شرطه قطعاً، وكذا ما في مسلم من ذلك إلا أن الجواب عما يتعلق بالمعلق سهل؛ لأن موضوع الكتابين إنما هو للمسندات والمعلق ليس بمسند، ولهذا لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه على "الصحيحين" إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر لعلمه بأنَّها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذكرت استثناساً واستشهاداً، والله أعلم.

إلى أن قال الحافظ رحمه الله: وبقي الكلام فيما علل من الأحاديث المسندات، وعدة ما اجتمع لنا من ذلك مما ذكر في كتاب البخاري وإن شاركه مسلم في بعضها مائة وعشرة أحاديث، منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثاً، ومنها ما انفرد بتخريجه وهو ثمانية

وسبعون حديثًا، والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل؛ فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك حتى يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه. وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد ذلك منه الشيخان جميعًا، وروى الفريابي عن البخاري: ما أدخلت في الصحيح حديثًا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته.

وقال مكي بن عبد الله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة فكل ما أشار أن له علة تركته، فإذا عرف وتقرر أنها لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضًا لتصحيحهما ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة.

وأما من حيث التفصيل فالأحاديث التي انتقدت عليهما تنقسم أقسامًا:

□ القسم الأول منها: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد فإن أخرج صاحب الصحيح الطريق المزیدة، وعلله الناقد بالطريق الناقصة، فهو تعليل مردود كما صرح به الدارقطني فيما سنحكيه عنه في الحديث الخامس والأربعين؛ لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه ثم لقيه فسمعه منه، وإن كان

لم يسمعه في الطريق الناقصة فهو منقطع والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يعلّ الصحيح، وستأتي أمثلة ذلك في الحديث الثاني والثامن وغيرها، وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالطريق المزيدة تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر إن كان ذلك الراوي صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً يتيئناً، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد وكان الانقطاع فيه ظاهراً فحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ما له متابع أو عاضد أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع كما سنوضح ذلك في الكلام على الحديث الرابع والعشرين من هذه الأحاديث وغيره.

وربما علّل بعض الثّقَادِ أحاديث ادعى فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة، كما في الأحاديث المروية بالمكاتب والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية^(١) بالإجازة، بل في تخريج صاحب الصحيح لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عنده، وقد أشرنا إلى ذلك في الحديث السادس والثلاثين وغيره.

□ القسم الثاني منها: ما تختلف الرواة فيه بتغيير بعض رجال الإسناد: فالجواب عنه إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعاً، فأخرجهما المصنف، ولم يقتصر على أحدهما

(١) وقد صرح الدارقطني رحمه الله أن كتاب عمر إلى أمير الجيش، وكتاب عبدالله بن أبي أوفى إلى عمر بن عبدالله يدلان على صحة المكاتب كما سيأتي إن شاء الله في «التتبع».

حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد كما في الحديث الثامن والأربعين وغيره، وإن امتنع الجمع بأن يكون المختلفون غير متعادلين بل متقاربين في الحفظ والعدد، فيخرج المصنّف الطريقَ الراجحة، ويُعرضُ عن الطريق المرجوحة، أو يشير إليها كما في الحديث السابع عشر فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الطعن فينبغي الإعراض أيضاً عما هذا سبيله، والله أعلم.

□ القسم الثالث منها: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً أو أضبط ممن لم يذكرها فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواة فما كان من هذا القسم فهو مؤثر كما في الحديث الرابع والثلاثين.

□ القسم الرابع منها: ما تفرد به بعض الرواة ممن ضعف من الرواية وليس في هذا الصحيح من هذا القبيل غير حديثين وهما السابع والثلاثون والثالث والأربعون، كما سيأتي الكلام عليهما وتبيين أن كلاً منهما قد توبع.

□ القسم الخامس منها: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله، فنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحاً ومنه ما لا يؤثر كما سيأتي تفصيله.

□ القسم السادس منها: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن، فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو

الترجيح، على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الإسناد، فما لم يتعرضوا له من ذلك حديث جابر في قصة الجمل وحديثه في وفاء دين أبيه، وحديث رافع بن خديج في المُخَابَرَة، وحديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين، وحديث سهل بن سعد في قصة الواهبة نفسها، وحديث أنس في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين، وحديث ابن عباس في قصة السائلة عن نذر أمها أو أختها، وغير ذلك مما سنأتي إن شاء الله على بيانه عند شرحه في أماكنه.

فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على «الصحيح»، وقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلتها لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلا النادر. اهـ

❁ قال رحمه الله ص (٣٨٤): الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتباً لهم على حروف المعجم. والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً، وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلاً لذلك جميعه.

وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضياً لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيها.

هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد

والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا مُبَيَّنَّ السبب مفسرًا بقادح يقدر في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقًا، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدر، ومنها ما لا يقدر، وقد كان الشيخ أبو الحسن^(١) المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جازر القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

قال الشيخ أبو الفتح القشيري في "مختصره": وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا بحجة ظاهرة، وبيان شافٍ يزيد في غلبة الظن على المعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيها بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما. قلت (القائل ابن حجر): فلا يقبل الطعن في أحدهم إلا بقادح واضح؛ لأن أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند بأن يُدَّعى في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل، فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفًا بالعدالة، فنزعم أن أحدًا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته؛ لما مع الثبوت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجب في رجال الصحيح أحدًا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلًا

(١) هو علي بن الفضل من مشايخ الحافظ المنذري.

كما سنبينه.

وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي، وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له، إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط عُلِمَ أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء. وحيث يوصف بقلّة الغلط كما يقال سيئ الحفظ أو له أوهام أو له مناكير وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك.

وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذٌ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً، وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير قد بُيِّنَ في الفصل الذي قبله بحمد الله تعالى.

وأما دعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري؛ لما علم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال أن تُسَبَّرَ أحاديثهم الموجودة عنده بالنعنة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض، وإلا فلا.

وأما البدعة، فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، والمكفر بها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي أو غيره، أو

الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء البتة، والمفسق بها كبذع الخوارج والروافض الذين لا يغفلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله، إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة، فقليل يقبل مطلقاً، وقيل يردُّ مطلقاً، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية، فيقبل غير الداعية، ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر، ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلاً فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهراً، فلا تقبل وإن لم تشتمل فتقبل. وطرده بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل، وإلا فلا.

وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء أكان داعية أم لم يكن على ما لا تعلق له ببذعته أصلاً هل ترد مطلقاً، أو تقبل مطلقاً؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه، فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه، إجماعاً لبذعته وإطفاء لناره، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع وصفنا من صدقه وتحزره عن الكذب واشتهاره بالدين، وعدم تعلق ذلك الحديث ببذعته فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانتها، وإطفاء بدعته، والله أعلم. اهـ

الكلام على سند النسختين

وبعد هذا نتكلّم -بعون الله- على رجال سند النسختين اللتين اعتمدت عليهما، وكلتا النسختين سندهما واحد، وكلتاها تدور على الحافظ السلفي لكن في السند في "التتبع" راويان قبله، فلذلك أذكر سند "التتبع" لأن فيه زيادة.

سند "التتبع" وهو يتضمن سند "الإلزامات"

(١) الشيخ شرف الدين محمد بن إبراهيم الميّدومي:

قال السيوطي في "بغية الوعاة" (ج ١ ص ١٢): قال الذهبي: كان عارفاً بالقراءات وبالنحو والحديث، سليم الباطن على سمت السلف، ذا صلاح وخير، قال الذهبي: وكان خصيصاً بالحافظ المنذري، ولي خزانة كتب الكاملية ثم طلب لمشيختها فامتنع، ثم وليها إلى أن مات ليلة الجمعة سابع صفر سنة ثلاث وثمانين وستمئة: وسمع الحديث من ابن رواح وابن الجُمَيْزِيِّ... إلى آخره، وله ترجمة في "ذيل وفيات الأعيان" (ج ٢ ص ٤١).

(٢) الجُمَيْزِيُّ^(١):

قال الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" (ج ١٣ ص ١٨١): بهاء الدين

(١) الجُمَيْزِيُّ بضم الجيم ثم الميم المشددة المفتوحة، ثم آخر الحروف الساكنة، ثم الزاي، وهو شجر معروف بالديار المصرية. اهـ من "طبقات الشافعية" (ج ٨ ص ٣٠١).

علي بن هبة الله بن سلامة الجُمَيْزِي خطيب القاهرة، رحل في صغره إلى العراق فسمع بها وغيرها، وكان فاضلاً قد أتقن معرفة مذهب الشافعي رحمه الله، وكان ديناً، حسن الأخلاق، واسع الصدر، كثير البر، قلَّ أن يَقْدَمَ عليه أحد إلا أطعمه شيئاً، وقد سمع الكثير على السَّلَفِي وغيره، وأسمع الناس شيئاً كثيراً من مروياته، وكانت وفاته في ذي الحجة من هذه السنة. يعني سنة ٦٤٩هـ وقد ترجم له السبكي في "طبقات الشافعية" (ج ٨ ص ٣٠١)، والذهبي في "العبر" (ج ٥ ص ٣)، وابن العماد في "شذرات الذهب" (ج ٥ ص ٢٤٦)، ويوسف بن تعري بردي في "النجوم الزاهرة" (ج ٧ ص ٢٤).

(٣) الحافظ السَّلَفِي وهو أبو الطاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني.

وهو حافظ كبير، ترجم له الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (ج ٤ ص ١٢٩٨) وذكر له بيتين استحسنت نقلهما وهما:

إن علم الحديث علم رجال تركوا الإبتداع للإتباع
فإذا جن ليلهم كتبوه وإذا أصبحوا غدوا للسمع
ومن ترجم له السيوطي في "طبقات الحفاظ" (ص ٤٦٨)، وابن خلكان في "وفيات الأعيان" (ج ١ ص ١٥٠)، وابن كثير في "البداية والنهاية" (ج ١٢ ص ٣٠٧)، وابن العماد في "شذرات الذهب" والذهبي أيضاً في "العبر" (ج ٤ ص ٢٢٧)، و"الميزان" (ج ١ ص ١٥٥) وذكر طعن بعضهم فيه، ثم قال: قلت: فالسلفي شيخ الإسلام وحجة الرواة.

ومن ترجم له السبكي في "طبقات الشافعية" (ج ٦ ص ٣٢)، والجزري

في "طبقات القراء" (ج ١ ص ١٠٢)، وابن حجر في "لسان الميزان".

توفي رحمه الله سنة ست وسبعين وخمسمائة، وله مائة وست سنين كما في "طبقات الحفاظ" للسيوطي. وقال الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (ج ٤ ص ١٣٠٣) بعد أن ذكر قول اللّخمي في وفاته وهو أنه توفي سنة ست وسبعين وخمسمائة، وله مائة وست سنين. قلت: لم يبلغ مائة وست سنين، بل مائة وستين أو نحو ذلك، مع الجزم بأنه كمل المائة. اهـ

(٤) المبارك بن عبد الجبار الصيرفي.

ترجمه الذهبي في "العبر" (ج ٣ ص ٣٥٦)، وقال: قال ابن السمعاني: كان مكثراً صالحاً أميناً صدوقاً صحيح الأصول صيئناً. وترجمه الذهبي في "الميزان" وقال: شيخ مشهور مكثر ثقة، ما التفت أحد من المحدثين إلى تكذيب مؤتمن الساجي له. اهـ

وابن حجر في "اللسان" وذكر كثيراً من ثناء أهل العلم عليه، وقال: كان مولده سنة إحدى عشرة وأربعمائة، وأكثر عنه السلفي وانتقى عليه مائة جزء، تعرف بالطيوريات. توفي في ذي القعدة من سنة خمسمائة كما في "العبر" للذهبي.

(٥) أبوطالب محمد بن علي.

ترجم له الخطيب في "التاريخ" (ج ٣ ص ١٠٧) وذكر من مشايخه الدارقطني وقال الخطيب: كتبت عنه وكان ثقة دَيِّناً صالحاً، وسألته عن مولده فقال: ولدت في المحرم من سنة ست وستين وثلاثمائة، ومات في يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من جمادى الأولى من سنة إحدى وخمسين

وأربعمائة، وترجم له الذهبي في "الميزان"، وقال: شيخ صدوق معروف، لكن أدخلوا عليه أشياء فَحَدَّثَ بِهَا بِسَلَامَةِ بَاطِنِ فَذَكَرَ بَعْضُهَا، وقال بعد قول الخطيب المتقدم قلت: ليس بحجة، وترجم له الحافظ في "لسان الميزان" وابن العماد في "شذرات الذهب" (ج ٣ ص ٢٨٩).

هذه خلاصة الكلام على تراجم رجال السند الموجودين في نسخة بتنه خدابخش، والنسخة الموجودة في حيدر آباد الدكن. ثم وجدت لهما سنيين آخرين في فهرست ابن خير ص (٢٠٣)، قال رَحِمَهُ اللهُ فِي ذِكْرِ كُتُبِ الدَّارِقُطِيِّ رَحِمَهُ اللهُ: كتاب "الإلزامات" للدارقطني أيضًا حدثني به أبو الأصبع عيسى بن محمد بن أبي البحر رَحِمَهُ اللهُ مَنَاقِلَةً مِنْهُ لِي، وَالشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوَهَّبٍ إِجَازَةً، قَالَا: نَا بِهِ أَبُو الْوَلِيدِ سُلَيْمَانُ بْنُ خَلْفِ الْبَاجِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرِّ الْهَرَوِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطِيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

ثم قال ص (٢٠٤): كتاب "الاستدراكات" للدارقطني أيضًا جزءان حدثني به أبو الحسن علي بن عبد الله بن موهب أيضًا، عن أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، عن أبي عبد الله محمد بن علي الصوري، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي المعروف بالبرقاني، عن أبي الحسن الدارقطني مؤلفه. اهـ

وَالِيكَ التَّعْرِيفُ بِهَؤُلَاءِ الرِّجَالِ.

أما ابن خير فهو محمد بن خير، وقد وصفه الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (ج ٤ ص ١٣٦٦) بالإمام الحافظ، شيخ القراء، وترجم له أيضًا في "العبر" (ج ٤ ص ٢٢٥).

وأما عيسى بن محمد أبو الأصم فقد ترجم له ابن بشكوال في "الصلة" (ج ٢ ص ٤١٣)، وقال فيه: وهو من العبّاد الفضلاء الزهاد، ومن عُني بطلب العلم. اهـ

وأما علي بن عبدالله بن موهب فقد ترجم له الحافظ الذهبي في "العبر" (ج ٤ ص ٨٨) في المُتَوَفِّين سنة (٥٣٢)، وقال: إنه أحد الأئمة، وترجم له ابن العماد في "شذرات الذهب" (ج ٤ ص ٩٩)، والداودي في "طبقات المفسرين" (ج ١ ص ٤٠٩)، وفيها: كان من أهل العلم والمعرفة والذكاء والفهم، وترجم له ابن بشكوال في "الصلة" (ج ٢ ص ٤٠٥). اهـ

وأما أبو الوليد الباجي سليمان بن خلف، فقد ترجم له الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (ج ٣ ص ١١٧٨) وهو إمام مشهور، وقال: قال ابن سُكَّرَةَ: توفي أبو الوليد رحمه الله بالمرية في تاسع عشر رجب سنة أربع وسبعين وأربعمائة، رحمة الله عليه. اهـ

وأما أبوذر الهروي عبد بن أحمد فهو أيضاً إمام مشهور، وقد ترجم له الحافظ الذهبي في "تذكرة الحفاظ" ترجمة طويلة (ج ٣ ص ١١٠٣)، وفي "العبر" (ج ٣ ص ١٨٠)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (ج ١١ ص ١٤١)، والداودي في "طبقات المفسرين" (ج ١ ص ٣٦٦). وابن العماد في "شذرات الذهب" (ج ٣ ص ٢٥٤)، والسيوطي في "طبقات الحفاظ" ص (٤٢٥)، وله ترجمة في "النجوم الزاهرة" (ج ٥ ص ٣٦).

سند "التتبع والاستدراكات":

علي بن عبدالله بن موهب وأبو الوليد الباجي تقدما.

ومحمد بن علي الصوري ترجم له الحافظ الذهبي في "العبر" (ج ٣ ص ١٩٧)، وفي "تذكرة الحفاظ" (ج ٣ ص ١١١٤)، والسيوطي في "طبقات الحفاظ" ص (٤٢٨)، وذكر من ثناء أهل العلم عليه، وترجم له الخطيب في "تاريخ بغداد" (ج ٣ ص ١٠٣). توفي رَحِمَهُ اللهُ في جمادى الآخرة سنة إحدى وأربعين وأربعمائة.

وأما البرقاني فهو كما قال السيوطي في "طبقات الحفاظ" ص (٤١٨): الإمام الحافظ شيخ الفقهاء والمحدثين، أبوبكر أحمد بن محمد، ثم ذكر من ثناء أهل العلم عليه، ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة... ومات في رجب سنة خمس وعشرين وأربعمائة. ترجم له الذهبي في "تذكرة الحفاظ" (ج ٣ ص ١٠٧٤)، وابن كثير في "البداية والنهاية" (ج ١٢ ص ٣٦)، والسبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" (ج ٤ ص ٤٧)، والشيرازي في "طبقات الفقهاء" (ص ١٢٧). والخطيب في "تاريخ بغداد" (ج ٤ ص ٣٧٣). اهـ

المدافعون عن "الصحيحين"

المدافعون عن "الصحيحين" كثير، لا سيما شُراح "الصحيحين"، ولكني أترجم لمن استفدت من كتبه، وهم: أبو مسعود الدمشقي، والقاضي عياض، والنووي، والحافظ ابن حجر، والشيخ ربيع بن هادي.

① أما أبو مسعود الدمشقي: فقد قال السيوطي في "طبقات الحفاظ" (ص ٤١٦): هو إبراهيم بن محمد بن عبيد الحافظ صاحب "أطراف الصحيحين" وأحد من برز في العلم، سافر الكثير، وروى قليلاً على سبيل المذاكرة؛ لأنه مات كهلاً في رجب سنة أربعمئة. حدّث عنه حمزة السهمي وأبو القاسم اللالكائي وآخرون. اهـ

وقد رد على الدارقطني في جزء صغير أوله: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، أخبرنا الشيخ الثقة أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر القرشي الخشوعي قراءة عليه وأنا أسمع يوم الثلاثاء، لتسع بقين من شهر رمضان سنة ست وتسعين وخمسائة بدمشق. قيل له: أخبركم أبو محمد عبد الكريم بن حمزة بن الحسن السلمي قراءة عليه وأنت تسمع في شهر ربيع الأول سنة تسع عشرة وخمسائة، أنبأ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الحافظ، أنبأ أبو طاهر حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق بقراءتي عليه من المحرم سنة أربع وعشرين وأربعمئة، قال: قال أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي جواباً

لما أخرجہ شیخنا أبو الحسن علي بن عمر الحافظ الدارقطني من الأحادیث التي غلط فيها مسلم ابن الحجاج.

الحديث الأول... وذكر نحو أربعة وعشرين حديثًا، وقد لزم رَحِمَهُ اللهُ في إجابته الإنصاف، فهو يُصَوِّبُ الدارقطني فيما يرى أنه أصاب فيه، ويرد عليه إن رأى أنه مخطئ، وَبَيَّنَ لأبي الحسن أوهامًا قد ذكرت منها مثالًا فيما تقدم.

(٢) وأما القاضي عياض: فهو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الحافظ عالم المغرب ولد سنة (٤٧٦هـ) أجاز له أبو علي الغساني، وتفقهه وصنف التصانيف التي سارت بها الركبان كـ"شرح مسلم" و"المشارك في الغريب".

وَبَعْدَ صيته، وكان إمام أهل الحديث في وقته، وأعلم الناس بعلومه وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم -توفي رَحِمَهُ اللهُ ليلة الجمعة سنة (٥٤٤هـ) بمراكش. اه مختصرًا من "طبقات الحفاظ" للسيوطي ص (٤٦٨).

(٣) وأما النووي: فهو الإمام الفقيه الحافظ شيخ الإسلام، محيي الدين أبوزكريا يحيى بن شرف الشافعي ولد في المحرم سنة (٦٣١)، وصنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيره كـ"شرح صحيح مسلم" و"المنهاج" وغيرها من التصانيف النافعة. وتوفي رَحِمَهُ اللهُ سنة (٦٧٦). اه مختصرًا من "طبقات الحفاظ" للسيوطي ص (٥١٠).

(٤) وأما ابن حجر: فهو شيخ الإسلام وإمام الحُفَّاظ في زمنه، حافظ الديار المصرية، بل حافظ الدنيا مطلقًا، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني.

ولد سنة (٧٧٣) صنف التصانيف التي عم النفع بها كـ"شرح صحيح البخاري" الذي لم يصنف أحد من الأولين ولا وفي الآخرين مثله، و"تغليق التعليق". وغيرهما من الكتب النافعة، توفي رَحِمَهُ اللهُ في ذي الحجة سنة (٨٥٢).

(٥) وأما الشيخ ربيع بن هادي: فرسالته حفظه الله بعنوان "بين الإمامين مسلم والدارقطني"، وأكثر استفاداتي فيما يختص بـ"صحيح مسلم" منها، أرجع إلى أصوله التي أرشد إليها، وقد لزم حفظه الله الإنصاف في حكمه وأتعب نفسه في جمع الطرق، وذكر الشواهد والمتابعات، فجزاه الله خيراً.

وهو الآن حفظه الله يُحَضِّرُ رسالة الدكتوراه بمكة في جامعة الملك عبدالعزيز. أسأل الله أن يوفقه لإتمامها. آمين.

هذا ومن المدافعين عن "الصحيحين" الحافظ العراقي، قال رَحِمَهُ اللهُ في "شرحه لألفيته" (ج ١ ص ٧١): وقد أفردت كتاباً لما ضعف من أحاديث "الصحيحين" مع الجواب عنها، فمن أراد الزيادة في ذلك فليقف عليه؛ ففيه فوائد مهمات. اهـ

وإنما آخرته لأني لم أقف على كتابه.

ثم وجدت في "تدريب الراوي" ص (٧٢)، وفي "فتح المغيث" (ج ١ ص ٥٢) وفي "توضيح الأفكار" (ج ١ ص ١٣١) عن الحافظ ابن حجر أن هذا الكتاب لم يُبَيَّنْ وعُدمت مُسَوِّدَتُهُ. اهـ

عملي في «الإلزامات والتتبع» تحقيقًا ودراسةً

أما «الإلزامات» فإني أخرج الحديث الذي أشار إليه الدارقطني من مصادره، ثم أذكر كلام من صححه أو ضعفه، فإن لم أجد كلامًا لأهل العلم في الحديث، نظرت في رجال السند، وحكمت على الحديث بظاهر السند.

وأما «التتبع» فإني أنقل كلام النووي والحافظ ابن حجر وأبي مسعود الدمشقي، فإن كان لي نظر بيّنته، وإلا سكت على ما قالوه مقررًا له.

وأما أخي ربيع بن هادي حفظه الله فإني أرجع إلى أصوله التي أشار إليها، وقد استفدت من ملاحظاته.

وأما النسختان اللتان اعتمدت عليهما فقد قابلت بينهما، وأشرت إلى ما في كل نسخة من الزيادة أو النقص، والنسخة التي جعلتها أصلًا هي نسخة بته خدابخش لوضوح خطها، والإشارة إلى نسخة بته (ب) ولنسخة زين العابدين البهاري التي وصلتنا بواسطة الشيخ حماد حفظه الله (ز) على أنني لم أكتف بما ثبت في النسختين إلا بعد المراجعة على الأصول المعتبرة التي يرجع إليها الحديث.

والآن أستعين بالله في الشروع في كتاب «الإلزامات».

كِتَابُ الْأَلْبَابِ

عَلَى صَحِيحِ الْجَارِيِّ وَمُسْلِمٍ

تَصْنِيفُ الْإِسْلَامِ الْخَافِظِ
أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ يُسُفَ بْنِ مَهْدِيٍّ الدَّارِقُطِيِّ
المتوفى ٣٨٥ هـ

في أول نسخة زين العابدين ما يأتي:

كِتَابُ الْإِلْزَامَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذَا كِتَابُ الْإِلْزَامَاتِ عَلَى صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ تَصْنِيفُ الْإِمَامِ
الْحَافِظِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَهْدِي الدَّارَقُطِيِّ رحمته الله، رَوَاهُ الْحَافِظُ
أَبِي طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّلَفِيُّ، عَنِ الْمُبَارَكِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصَّيرَفِيِّ، عَنِ
أَبِي طَالِبٍ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْفَتْحِ الْحَرَبِيِّ عَنْهُ رحمته الله، وَيَلِيهِ كِتَابُ التَّبَعِ
أَيْضًا، وَهَذَا أَيْضًا لَهُ، تَأَلَّفَ الْحَافِظُ الدَّارَقُطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ آمِينَ يَا إِلَهَ الْعَالَمِينَ آمِينَ.

وفي أول نسخة (بتنه خدابخش) ما يأتي:

رَبِّ يَسَّرْ، وَتَمِّمْ بِالْخَيْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ

ثُمَّ ابْتَدَأَتِ النُّسَخَتَانِ:

أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّلْفِيِّ الْأَصْبَهَانِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِائَةٍ بِتَغْرِ الْإِسْكَنْدَرِيِّ، أُنْبَأَ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَيْنِ الْمُبَارَكُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصَّيرَفِيِّ، قَرَأْتُ بِبَغْدَادَ مِنْ أَصْلِ سَمَاعِهِ فِي صَفَرٍ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، أُنْبَأَ أَبُو طَالِبٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْفَتْحِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْفَتْحِ الْحَرَبِيُّ الزَّاهِدُ، بِقِرَاءَةِ أَبِي مُحَمَّدٍ^① بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّخَشَبِيِّ عَلَيْهِ، قَالَ: أَخْبَرَكُم أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ الدَّارَقُطِيُّ الْحَافِظُ فِي كِتَابِهِ، وَقَالَ:

ذَكَرُ مَا حَضَرَنِي ذِكْرُهُ بِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَوْ أَحَدُهُمَا، مِنْ حَدِيثِ بَعْضِ التَّابِعِينَ، وَتَرَكَ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْئًا بِهِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، أَوْ مِنْ حَدِيثِ نَظِيرٍ لَهُ مِنَ التَّابِعِينَ الثَّقَاتِ مَا يَلْزَمُ إِخْرَاجُهُ عَلَى شَرْطِهِمَا وَمَذْهَبِهِمَا، فِيمَا نَذَرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

① في نسخة الأخ ربيع: أبي محمد عبدالعزيز بن محمد، وهو الصواب، وترجمته في "تذكرة الحفاظ" ص (١١٥٦).

أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(١) مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مِرْدَاسِ الْأَسْلَمِيِّ: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ» عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادٍ^(٢)، عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ بَيَّانٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ مِرْدَاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَخْرَجَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُوسَى^(٣)، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ مِرْدَاسٍ مَوْفُوفًا.

التحقيق والدراسة

(١) قال البخاري رحمه الله (ج ١٤ ص ٢٧) ط ح في كتاب الرقاق: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ بَيَّانٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مِرْدَاسِ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الْأَوَّلَ فَلِأَوَّلٍ، وَيَبْقَى حُفَالَةٌ كَحُفَالَةِ الشَّعِيرِ أَوْ التَّنْمِرِ، لَا يُبَالِيَهُمُ اللَّهُ بِأَلَّةٍ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يُقَالُ: حُفَالَةٌ وَحُثَالَةٌ.

وقال في المغازي (ج ٨ ص ٤٥٠): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مِرْدَاسَ الْأَسْلَمِيِّ، يَقُولُ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ: يُقْبَضُ الصَّالِحُونَ الْأَوَّلَ فَلِأَوَّلٍ، وَتَبْقَى حُفَالَةٌ كَحُفَالَةِ التَّنْمِرِ وَالشَّعِيرِ لَا يَغْبُ اللَّهُ بِهِمْ شَيْئًا. اهـ

وأخرجه أحمد (ج ٤ ص ١٩٣) وعنده متابعة لحفص بن غياث على رفعه عن طريق إسماعيل بن أبي خالد، تابع حفصاً محمد بن عبيد، ويعلى بن عبيد الطَّنَافِسيَّانِ، ويحيى بن سعيد، وهو القطان.

① في الأصلين: يحيى بن عباد، وصوابه: يحيى بن حماد، كما في «الصحیح».

② كذا في الأصلين، وصوابه: إبراهيم بن موسى، كما في «الصحیح».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ قَيْسٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ^(١): «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ»، مِنْ حَدِيثِ وَكَيْعٍ، وَابْنِ نُمَيْرٍ، وَابْنِ إِسْرَافِيلَ، وَأَبِي أُسَامَةَ، وَفَضْلِ بْنِ مُوسَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ فِي «كِتَابِ الْوُحْدَانِ»: عَدِيُّ بْنُ عَمِيرَةَ، وَالصُّنَابُحُ بْنُ الْأَعْسَرِ، وَذُكَيْنُ بْنُ سَعِيدِ الْمُرَزِيِّ، وَمِرْدَاسُ بْنُ مَالِكِ الْأَسْلَمِيِّ، وَأَبُو شَهْمٍ، وَأَبُو حَازِمٍ، لَمْ يَرَوْا عَنْهُمْ غَيْرَ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ.

(١) الحديث أخرجه مسلم (ج ١٢ ص ٢٢٢): فقال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَكَتَمْنَا بِخَطِّمَا فَمَا فَوْقَهُ، كَانَ غُلُولًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَسْوَدُ مِنَ الْأَنْصَارِ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْبَلْ عَنِّي عَمَلَكُ، قَالَ: «وَمَا لَكَ؟» قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «وَأَنَا أَقُولُهُ الْآنَ: مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَجْعِ بِقَلْبِهِ وَكَيْبِرِهِ، فَمَا أَوْفَى مِنْهُ أَحَدًا، وَمَا نُجِيَ عَنْهُ أَنْتَهَى».

ثم ذكر بقية الطرق التي أشار إليها الدارقطني.

وأخرجه أبوداود (ج ٢ ص ٢٧٠)، وأحمد (ج ٤ ص ١٩٢)، والحميدي (ج ٢ ص ٢٩٦).

وعدي بن عميرة لم ينفرد بالرواية عنه قيس، بل قد روى عنه أخوه العرس بن عميرة، كما في «مسند أحمد» (ج ٤ ص ١٩١، ١٩٢) و«تهذيب التهذيب» وروى عنه أيضا رجاء بن حيوة كما في «مسند أحمد» (ج ٤ ص ١٩١، ١٩٢)، وابنه عدي كما في «مسند أحمد» (ج ٤ ص ١٩٢)، وبهذا يعلم أنه لم ينفرد بالرواية عنه قيس بن أبي حازم، كما قال الحافظ الدارقطني، ونقله عن كتاب «الوحدان» لمسلم.

فَيَلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِهِمَا جَمِيعًا إِخْرَاجُ حَدِيثِ: الصُّنَابِجِ بْنِ الْأَعْسَرِ^(١).

(١) الصُّنَابِجِ بْنِ الْأَعْسَرِ لَهُ حَدِيثٌ كَمَا فِي "مُسْنَدُ أَحْمَد" (ج ٤ ص ٣٥١).

الحديث الأول من الإلزامات:

قال أحمد رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَوَكَيْعٌ قَالَا: ثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنِ الصُّنَابِجِيِّ الْأَحْمَسِيِّ، قَالَ وَكَيْعٌ فِي حَدِيثِهِ: الصُّنَابِجِيُّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا قَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ، وَإِنِّي مُكَائِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ، فَلَا تَقْتَتِلُنَّ بَعْدِي».

وقال الإمام أحمد رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ أَبِي خَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الصُّنَابِجِيَّ الْبَجَلِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا قَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ، وَمُكَائِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ».

قَالَ شُعْبَةُ أَوْ قَالَ الثَّاسِ: «فَلَا تَقْتَتِلُنَّ بَعْدِي».

حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ الصُّنَابِجِيِّ الْأَحْمَسِيِّ ... مِثْلَهُ.

الحديث صحيح على شرط الشيخين.

أخرجه ابن ماجه (ج ٢ برقم ٣٩٤٤)، والطبراني في "الكبير" (ج ٨ ص ٩٣).

فائدة: ذكر الطبراني في ترجمة الصنابج بن الأعسر حديثاً آخر، قال رحمه الله (ج ٨ ص ٩٤): ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَيَابِيُّ، ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةٍ، ثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ الصَّلْتِ بْنِ بَهْرَامٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ وَهَبٍ، عَنِ الصُّنَابِجِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزَالُ أُمَّتِي فِي مُسْكَاةٍ مِنْ دِينِهَا مَا لَمْ يَنْتَظِرُوا بِالْمَغْرِبِ اسْتِيبَاكَ النُّجُومِ مُصَاهَاةَ الْيَهُودِ، وَمَا لَمْ يُؤَخِّرُوا الْفَجَرَ مُصَاهَاةَ النَّصْرَانِيَّةِ».

قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (ج ١ ص ٣١١) رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات.

قال (تعبداً لا تحزن): الحديث ضعيف؛ لأمرين:

١- أن الحارث بن وهب مجهول لم يرو عنه إلا الصلت بن بهرام ولم يوثقه معتبر

كما في "تعجيل المنفعة".

وَدُكَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ ^(١).

= ٢- أن الصنايح هنا هو التابعي وليس بابن الأعرس الصحابي، فالحديث مرسل كما في "تعجيل المنفعة" ترجمة الحارث بن وهب وكما في "الإصابة" ترجمة الصنايح بن الأعرس.

(١) الحديث الثاني: حديث دكين أخرجه أحمد (ج ٤ ص ١٧٤) قال رحمه الله: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدِ الْخَثْعَمِيِّ، قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ أَرْبَعُونَ وَأَرْبَعُمِائَةٍ، نَسْأَلُهُ الطَّعَامَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «قُمْ فَأَعْطِهِمْ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عِنْدِي إِلَّا مَا يَقِظُنِي وَالصَّبِيَّةَ.

قَالَ وَكِيعٌ: الْقَيْظُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، قَالَ: «قُمْ فَأَعْطِهِمْ» قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَمِعْنَا وَطَاعَةً، قَالَ: فَقَامَ عُمَرُ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَصَعِدَ بِنَا إِلَى عُرْفَةٍ لَهُ فَأَخْرَجَ الْمِفْتَاحَ مِنْ حُجْرَتِهِ، فَفَتَحَ الْبَابَ، قَالَ دُكَيْنٌ: فَإِذَا فِي الْعُرْفَةِ شَبِيهٌ بِالْفَصِيلِ الرَّابِضِ، قَالَ: شَأْنُكُمْ، قَالَ: فَأَخَذَ كُلُّ رَجُلٍ مِمَّا حَاجَتْهُ مَا شَاءَ، قَالَ: ثُمَّ التَفْتُ وَإِنِّي لَمِنْ آخِرِهِمْ، وَكَأَنَّا لَمْ نَرَأْ مِنْهُ تَمَرَةً.

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٧٤): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدِ الْمُرِّي، قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ رَاكِبًا وَأَرْبَعِمِائَةٍ نَسْأَلُهُ الطَّعَامَ، فَقَالَ لِعُمَرَ: «أَذْهَبْ فَأَعْطِهِمْ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا بَقِيَ إِلَّا أَصْعٌ مِنْ تَمَرٍ، مَا أَرَى أَنْ يَقِظُنِي، قَالَ: «أَذْهَبْ فَأَعْطِهِمْ» قَالَ: سَمِعْنَا وَطَاعَةً، قَالَ: فَأَخْرَجَ عُمَرُ الْمِفْتَاحَ مِنْ حُجْرَتِهِ، فَفَتَحَ الْبَابَ، فَإِذَا شِبْهُ الْفَصِيلِ الرَّابِضِ مِنْ تَمَرٍ، فَقَالَ: لِنَأْخُذُوا، فَأَخَذَ كُلُّ رَجُلٍ مِمَّا أَحَبَّ، ثُمَّ التَفْتُ وَكُنْتُ مِنْ آخِرِ الْقَوْمِ وَكَأَنَّا لَمْ نَرَأْ تَمَرَةً.

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدِ الْخَثْعَمِيِّ، قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ أَرْبَعُونَ وَأَرْبَعُمِائَةٍ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَأَبِي حَازِمٍ وَالِدِ قَيْسٍ^(١).

= حَدَّثَنَا يَعْلَى وَ مُحَمَّدٌ ابْنَا عُيَيْدٍ، قَالََا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدِ الْمُرَزِيِّ، قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

والحديث أخرجه أبوداود (ج ٥ ص ٤٠٣)، والحميدي (ج ٢ ص ٣٩٥)، والطبراني في "الكبير" (ج ٤ ص ٢٧٠)، وقال الهيثمي (ج ٨ ص ٣٠٥): رواه أحمد والطبراني ورجالهما رجال الصحيح، والبخاري في "التاريخ الكبير" (ج ٣ ص ٢٥٥).
قال (نوعبلا الرحمن): هو علي شرط الشيخين.

وقال أبونعيم في "الحلية" (ج ١ ص ٣٦٥): هذا حديث صحيح، رواه عن إسماعيل عَدَّةً، وهو أحد دلائل النبي ﷺ.

(١) الحديث الثالث: حديث أبي حازم والد قيس، أخرجه أحمد في "المسند" (ج ٣ ص ٤٢٦): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسٌ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَامَ فِي الشَّمْسِ فَأَمَرَ بِهِ فَحُوِّلَ إِلَى الظِّلِّ. ثم ذكر له طرقاً إلى إسماعيل، وفيها من طريق شعبة وأرسله شعبة، والحديث أخرجه أبوداود (ج ٥ ص ١٦٣)، وابن سعد في "الطبقات" (ج ٦ ص ٢٣) أخرجه من طريق شعبة، والطيالسي (ج ٢ ص ١٢١) مرسلًا، وأخرجه ابن حبان كما في "الموارد" ص (٤٨١)، والطبراني في "الكبير" (ج ٨ ص ٣٠)، والبخاري في "الأدب المفرد" ص (٤٠١)، والحاكم (ج ٤ ص ٢٧٢) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، وإن أرسله شعبة فإن منجباب بن الحارث وعلي بن مُسَهَّرٍ ثقتان. اهـ

وأقول: قد تابع شعبة على إرساله عيسى بن يونس وابن نمير كما في "مصنف ابن أبي شيبة" (ج ٢ ص ١١٦).

وتابع منجباب بن الحارث، وعلي بن مسهر على رفعه يحيى بن سعيد، وهُرَيْرٌ وهو ابن سفيان، ووكيع وهو ابن الجراح، فالظاهر أنه كان يُروى عن إسماعيل مرفوعاً وموقوفاً، والرفع زيادة لم يعارضها ما هو أرجح منها، فيترجح الرفع، والله أعلم.

إِذْ كَانَتْ أَحَادِيثُهُمْ مَشْهُورَةً مَحْفُوظَةً رَوَاهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ الصُّنَابِحِ، وَعَنْ دُكَيْنٍ، وَعَنْ أَبِيهِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

وَيَلْزِمُ أَيْضًا إِخْرَاجَ حَدِيثِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي شَهْمٍ^(١) مِنْ رِوَايَةِ أَسْوَدَ بْنِ غَامِرٍ، عَنْ هُرَيْمٍ، عَنْ بَيَانَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي شَهْمٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَنَاهُ يُبَايِعُهُ فَقَالَ: «أَلَسْتُ صَاحِبَ الْجُبَيْدَةِ^(٢) بِالْأَمْسِ»؛ إِذْ كَانَ مِنْ شَرْطِهَا أَسْوَدُ بْنُ غَامِرٍ وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(٣) عَنْ هُرَيْمِ بْنِ سُفْيَانَ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) الحديث الرابع: حديث قيس عن أبي شهيم:

الحديث أخرجه أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٢٩٤) فقال: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ غَامِرٍ، حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ سُفْيَانَ، عَنْ بَيَانَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي شَهْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّتْ بِي جَارِيَةٌ بِالمَدِينَةِ فَأَخَذْتُ بِكُشْحِهَا، قَالَ: وَأَصْبَحَ الرَّسُولُ يُبَايِعُ النَّاسَ، يَغْنِي النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَلَمْ يُبَايِعْنِي، فَقَالَ: «صَاحِبُ الْجُبَيْدَةِ الْآنَ»، قَالَ: قُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَعُودُ، قَالَ: فَبَايَعَنِي.

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٢٩٤): حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ بَيَانَ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي شَهْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا بَطَلًا، قَالَ: فَمَرَّتْ بِي جَارِيَةٌ فِي بَعْضِ طُرُقِ المَدِينَةِ إِذْ هَوَيْتُ إِلَى كُشْحِهَا، فَلَمَّا كَانَ الْعَدُوُّ قَالَ: فَأَتَى النَّاسَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُبَايِعُونَهُ فَأَتَيْتُهُ فَبَسَطْتُ يَدِي لِأُبَايِعَهُ، فَقَبَضَ يَدَهُ، وَقَالَ: «أَجِدُكَ صَاحِبَ الْجُبَيْدَةِ -يَعْنِي أَمَا إِنَّكَ صَاحِبُ الْجُبَيْدَةِ- أَمْسِ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَايَعَنِي فَوَاللَّهِ لَا أَعُودُ أَبَدًا. قَالَ: «فَتَنَعَم إِذَا».

والحديث أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (ج ٦ ص ٢٧)، والحاكم (ج ٤ ص ٣٧٧) وقال: صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه وسكت عليه الذهبي.

① في الأصلين: الخبيذة، والصواب: الجبيذة، كما في «المسند» وهو تصغير جبيذة.

② وكذا مسلم، كما في «تقريب التهذيب»، و«تهذيب التهذيب».

وَمَوْضِعُ الْإِلْزَامِ أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَخْرَجَ حَدِيثَ مِرْدَاسٍ وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ قَيْسٍ^(١).

وَأَخْرَجَا جَمِيعًا^(٢) عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، وَعَنْ مَجْزَأَةَ بْنِ زَاهِرٍ الْأَسْلَمِيِّ، وَ^(٣)انْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ بِحَدِيثِ مَجْزَأَةَ بْنِ زَاهِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، فِي النَّهْيِ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ^(٤)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَجْزَأَةَ.

(١) الحديث رواه البخاري في غزوة الحديبية (ج ٨ ص ٤٥٦) مع "الفتح" ط ح فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَجْزَأَةَ بْنِ زَاهِرٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ الشَّجَرَةَ، قَالَ: إِنِّي لَأَوْقُدُ تَحْتَ الْقَدْرِ بِلُحُومِ الْحُمْرِ، إِذْ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَاكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ. وعن مَجْزَأَةَ عن رجل منهم من أصحاب الشجرة اسمه أَهْبَانُ بْنُ أَوْسٍ وكان اشتكى ركبته، وكان إذا سجد جعل تحت ركبته وسادة.

هذا وقد وقع في "التبعية" أنه من رواية عبدالله بن محمد، عن عثمان بن عمر، ووقع في الصحيح من رواية عبدالله بن محمد، عن أبي عامر وهو عبدالملك بن عمرو الْعَقْدِيُّ، وقد نبّه الحافظ على هذا في "الفتح" فقال: وقع في رواية ابن السكن: حدثنا عثمان بن عمر، بدل أبي عامر. اهـ

① تقدم أنه قد روى عنه أخوه الغُرُثُ بْنُ عَمِيرَةَ، ورجاء بن حيوة، وابنه عدي بن عدي بن عميرة كما في "مسند أحمد".

② سيأتي أنه تفرد بمحدثه مسلم.

③ الظاهر أن الواو زائدة، وأن قوله: انفرد ببيان لقوله: أخرجا.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ أَحَادِيثَ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ^(١)، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُخْرِجْهَا الْبُخَارِيُّ.

فِيلْزَمُ عَلَى شَرْطِهَا إِخْرَاجُ حَدِيثِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ نُبَيْطِ بْنِ شَرِيطٍ^(٢)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ وَمَنْ تَابَعَهُ مِنَ الثَّقَاتِ إِلَى أَبِي مَالِكٍ^(٣).

(١) أبو مالك، أخرج له مسلم عن أبيه حديثين أولهما (ج ١ ص ٢١٢) قال: وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، يَغْنِثَانِ الْفَزَارِيَّ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ».

ثم ذكره من طريق يزيد بن هارون، وأبي خالد الأحمر، عن أبي مالك به. وثانيهما: (ج ١٧ ص ١٩، ٢٠) قال: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، يَغْنِثُ ابْنَ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُ مَنْ أَسْلَمَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْزُقْنِي وَاهْدِنِي وَأَرْزُقْنِي».

ثم ذكره من طريق أبي معاوية ومن طريق يزيد بن هارون به.

(٢) الحديث الخامس من الإلزامات: حديث نبيط بن شريط، رواه الإمام أحمد في «مسنده» (ج ٤ ص ٣٠٥) فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، حَدَّثَنِي نُبَيْطُ بْنُ شَرِيطٍ، قَالَ: إِنِّي لَرَدِيفُ أَبِي فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ إِذْ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَقُمْتُ عَلَى عَجْزِ الرَّاحِلَةِ، فَوَضَعْتُ يَدِي عَلَى عَاتِقِ أَبِي، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «أَيُّ يَوْمٍ أَحْرَمُ؟» قَالُوا: هَذَا الْيَوْمُ، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ أَحْرَمُ؟» قَالُوا: هَذَا الْبَلَدُ، قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ أَحْرَمُ؟» قَالُوا: هَذَا الشَّهْرُ، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، هَلْ بَلَّغْتُ؟» قَالُوا: =

① في (ب) إلى مالك، والصواب ما في (ز).

وَسَيَلَزُمُ إِخْرَاجُ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ ^(١)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْهُ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ أَيْضًا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ ابْنُ عَوْنٍ، وَيُوسُفُ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُمَا.

=نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ».

هذا حديث على شرط مسلم، وقد أخرجه ابن سعد (ج ٦ ص ١٨) وقد تابع أبا مالك سلمة بن نُبَيْطٍ قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ (ج ٤ ص ٣٠٦): حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو يَحْيَى الْحِمَايِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ نُبَيْطٍ، قَالَ: كَانَ أَبِي وَجَدِي وَعَمِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ. قَالَ: قَالَ سَلَمَةُ: أَوْصَانِي أَبِي بِصَلَاةِ السَّحَرِ، قُلْتُ: يَا أَبَتِ إِنِّي لَا أُطِيقُهَا، قَالَ: فَانْظُرِ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا تَدْعَنْهُمَا، وَلَا تَشْخَصَنَّ فِي الْفِتْنَةِ.

حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا رَافِعُ بْنُ سَلَمَةَ يَغْنِي الْأَشْجَعِي، وَسَلَامُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ نُبَيْطٍ الْأَشْجَعِي، أَنَّ أَبَاهُ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَكَانَ رِدْفًا خَلْفَ أَبِيهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ أَرْنِي النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فَمُ فَخُذْ بِوَاسِطَةِ الرَّحْلِ، قَالَ: فَقُمْتُ فَأَخَذْتُ بِوَاسِطَةِ الرَّحْلِ، فَقَالَ: انْظُرْ إِلَى صَاحِبِ الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ الَّذِي يُومِئُ بِيَدِهِ فِي يَدِهِ الْقَضِيبُ.

وأخرجه أيضًا البخاري في «التاريخ الكبير» (ج ٨ ص ١٣٧) من طريق سلمة بن نبط.

(١) الحديث السادس: حديث محمد بن حاطب رَحِمَهُ اللهُ، أخرجه أحمد (ج ٤ ص ٢٥٩) فقال رَحِمَهُ اللهُ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَرْضًا ذَاتَ نَخْلٍ فَأَخْرُجُوا» فَخَرَجَ حَاطِبٌ وَجَعَفَرٌ فِي الْبَحْرِ قَبْلَ النَّجَاشِيِّ، قَالَ: فَوُلِدْتُ أَنَا فِي تِلْكَ السَّفِينَةِ.

= الحديث أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (ج ١ ص ١٧).

وَمَوْضِعُ الْإِلْزَامِ أَنَّ زَاهِرَ بْنِ الْأَسْوَدِ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ عَيْرُ ابْنِهِ بَجَزَاءَهُ، وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَهُ عَنْهُ، وَأَنَّ طَارِقَ بْنَ الْأَشِيمِ لَمْ يَرَوْ عَنْهُ عَيْرُ ابْنِهِ أَبِي مَالِكٍ، وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ أَحَادِيثَهُ عَنْهُ.

وَأَخْرَجَا جَمِيعًا عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، وَلَمْ يُخْرِجَا مِنْ حَدِيثِهِ عَنْ أَبِيهِ شَيْئًا^(١).

= وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٢٥٩): حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، قَالَ: تَنَاوَلْتُ قِدْرًا لِأُمِّي فَأَخْرَقْتُ يَدَيَّ، فَذَهَبَتْ بِي أُمِّي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَجَعَلَ يَمْسَحُ يَدَيَّ وَلَا أَذْرِي مَا يَقُولُ، أَنَا أَصْغَرُ مِنْ ذَاكَ، فَسَأَلْتُ أُمِّي فَقَالَتْ: كَانَ يَقُولُ: «أَذْهَبِ الْبَاسَ، رَبِّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، قَالَ: وَقَعَتِ الْقِدْرُ عَلَى يَدَيَّ فَأَخْرَقْتُ يَدَيَّ، فَأَنْطَلَقَ بِي أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَنْفُلُ فِيهَا وَيَقُولُ: «أَذْهَبِ الْبَاسَ، رَبِّ النَّاسِ - وَأَحْسِبُهُ قَالَ -: وَاشْفِهِ إِنَّكَ أَنْتَ الشَّافِي».

والحديث على شرط مسلم.

(١) الحديث السابع: حديث أبي مليح عن أبيه، وله أحاديث:

✽ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٧٤): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، ثَنَا هَمَّامٌ، ثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ يَوْمَ حُنَيْنٍ كَانَ مَطِيرًا، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُنَادِيَهُ أَنْ الصَّلَاةَ فِي الرَّحَالِ.

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٧٤): حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَتَادَةُ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ فَأَصَابَهُمْ مَطَرٌ، فَتَادَى مُنَادِيَهُ أَنْ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ.

= حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ حُنَيْنٍ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ: «الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنبَأَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، قَالَ: صَلَّيْتُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ بِالْبَصْرَةِ، وَمُطَرْنَا ثُمَّ جِئْتُ أَسْتَفْتِيحُ، قَالَ: فَقَالَ لِي أَبُو أُسَامَةَ: رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ مُطَرْنَا فَلَمْ تَبُلَّ السَّمَاءُ أَسَافِلَ نِعَالِنَا، فَتَادَى مُنَادِي النَّبِيِّ ﷺ أَنْ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ.

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَّةِ فَأَصَابَنَا مَطَرٌ لَمْ يَبُلَّ أَسْفَلَ نِعَالِنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ».

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ فِي لَيْلَةِ مَطِيرَةٍ، فَلَمَّا رَجَعْتُ اسْتَفْتَحْتُ فَقَالَ أَبِي: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: أَبُو الْمَلِيحِ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَأَصَابَتُنَا سَمَاءٌ لَمْ تَبُلَّ أَسَافِلَ نِعَالِنَا، فَتَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ: صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ.

حَدَّثَنَا بَهْزٌ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ، أَنَّ أَبَا الْمَلِيحِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ يَوْمَ حُنَيْنٍ كَانَ يَوْمًا مَطِيرًا، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُنَادِيَهُ يُنَادِي: «الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ».

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ بِحُنَيْنٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا فِي الرَّحَالِ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ شَهِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحُنَيْنٍ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ أَمَرَ مُنَادِيَهُ فَتَادَى أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الرَّحَالِ.

حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مُنَادِيَهُ يَوْمَ حُنَيْنٍ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ فَتَادَى: «الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ».

والحديث على شرط الشيخين، وقَتَادَةُ وَإِنْ كَانَ مَدْلَسًا فَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ شُعْبَةُ كَمَا فِي =

=النسائي وأحمد، وشعبة لا يقبل منه تدليسا، وأيضا قد صرح بالتحديث كما في رواية أبان المتقدمة، وقد تابع قتادة أبوقلابة كما في «مسند أحمد» كما تراه.

وقد اختلف قتادة وأبوقلابة، فقتادة يرويه أنه يوم حنين، وأبوقلابة يرويه أنه يوم الحديبية، ولا يضر مثل هذا الاختلاف، فالحكم ثابت سواء أكان ذلك يوم حنين أو يوم الحديبية.

وعند ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي (ج ١ ص ٣٠٢) وبتحقيق محمد مصطفى الأعظمي (ج ١ ص ١٦٩) والتي معها حاشية السندي (ج ١ ص ٣٠٠) كل هذه النسخ الثلاث أجمعت على الخطأ ففيها إسقاط أبي قلابة بين خالد الحذاء وأبي المليح، وهذا السقط ليس قديما بدليل أن الحافظ المزني في «تحفة الأشراف» لم ينبّه عليه.

✽ حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٧٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. وَحَجَّاجٌ، حَدَّثَنِي شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْمَلِيحِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَيْتٍ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ بَغَيْرِ طَهُورٍ، وَلَا صَدَقَةَ مِنْ غُلُولٍ».

وقال ص (٧٥): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْمَلِيحِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقْبَلُ صَدَقَةَ مِنْ غُلُولٍ، وَلَا صَلَاةَ بَغَيْرِ طَهُورٍ».

هذا حديث صحيح.

وقد أخرجه أبوداود (ج ١ ص ٨٧) مع عون المعبود، والنسائي (ج ١ ص ٨٧)، (ج ٥ ص ٥٦)، وابن ماجه (ج ١ ص ١٠٠).

فائدة: أربعة أحاديث من أحاديث أبي المليح عن أبيه لم تصح:

① قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٧٤): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ وَابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ =

= عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ.

هذا الحديث قال الإمام الترمذي (ج ٥ ص ٤٦٧) بعد إخراجه من حديث سعيد ابن أبي عَرُوبَةَ: وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ، غَيْرَ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَزِيدَ الرَّشَكِ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ. وهذا أصح. اهـ ويعني الترمذي رحمه الله أن المرسل أصح.

وقال الترمذي في "العلل" (ج ٢ ص ٧٤١) بعد ذكره من حديث سعيد متصلًا: سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: سعيد بن أبي عروبة روى عن قتادة، عن أبي المilih، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

وروى هشام، عن قتادة، عن أبي المilih فقال: نهى عن جلود السباع، ولم يعرض محمد في هذا بشيء أيها أصح.

قال أبو عيسى: وروى شعبة هذا الحديث عن يزيد الرشك، عن أبي المilih، أن النبي ﷺ نهى عن جلود السباع، ولم يذكر فيه عن أبيه. اهـ

(٢) قال أبوداود رحمه الله (ج ١٠ ص ٤٤٧): حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ع وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْمَعْنَى، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ: عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ مِنْ غُلَامٍ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكَ» زَادَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي حَدِيثِهِ، فَأَجَارَ النَّبِيُّ ﷺ عَتَقَهُ.

الحديث أخرجه الإمام أحمد (ج ٥ ص ٧٤) من حديث سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي المilih، عن أبيه، فذكره متصلًا، ثم ذكره من حديث بهز عن همام قال: حديث الشقيص في العبد مرسل.

ثم ذكره من حديث همام متصلًا. ثم ذكره من حديث هشام وهو ابن أبي عبد الله الدَّسْتَوَائِيُّ مرسلًا.

= وعزاه الحافظ المزي في "تحفة الأشراف" إلى النسائي في "الكبرى" من حديث همام =

=متصلاً، ومن حديث سعيد بن أبي عروبة وهشام مرسلًا، ثم قال: إن النسائي قال: هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام، وحديثهما أولى بالصواب. اهـ

أقول: قد جاء عن همام وسعيد متصلًا ومرسلًا كما تقدم في "مسند أحمد"، وجاء عن هشام مرسلًا، فالذي يظهر لي أن المرسل أصح، والله أعلم.

(٣) قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٧٥): حَدَّثَنَا سُريجُ، حَدَّثَنَا عُبَادُ، يَعْنِي ابْنَ الْعَوَّامِ، عَنِ الْحَجَّاجِ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْحَتَّانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ».

الحجاج هو ابن أرطاة، ضعيف.

(٤) قال أبو عبد الله الحاكم رحمه الله (ج ٤ ص ٢٩٢): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى، ثنا أَحْمَدُ ابْنُ نَجْدَةَ الْقُرَشِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حُمُرَانَ، ثنا خَالِدُ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: كُنْتُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ فَعَزَّزْتُ بَعِيرَنَا، فَقُلْتُ: تَعَسَّ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُلْ: تَعَسَّ الشَّيْطَانُ؛ فَإِنَّهُ يَسْتَعْظِمُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْبَيْتِ وَيَقْوَى، وَلَكِنْ قُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ، فَإِذَا قُلْتَ: بِاسْمِ اللَّهِ تَصَاعَرَ حَتَّى يَصِيرَ مِثْلَ الذُّبَابِ».

الحديث معروف عن أبي المليح، عن رديف النبي ﷺ غير مسمى، حتى قال الإمام المزي في "تحفة الأشراف" (ج ١ ص ٦٥): رواه جماعة عن خالد لم يقولوا: عن أبيه. قالوا: عن رجل.

وقال الإمام النسائي في "عمل اليوم والليلة" ص (٣٧٤) بعد أن ذكره من طريق عبد الله بن المبارك عن خالد الحذاء عن أبي تيممة عن أبي المليح عن رديف رسول الله ﷺ ثم ذكره من طريق محمد بن حمران، عن خالد، عن أبي تيممة، عن أبي المليح، عن أبيه، قال النسائي رحمه الله: الصواب عندنا حديث عبد الله بن المبارك، وهذا عندي خطأ.

وَأَنْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ بِإِخْرَاجِ حَدِيثِهِ عَنْ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ^(١).

وَأَنْفَرَدَ مُسْلِمٌ بِإِخْرَاجِ حَدِيثِ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ نُبَيْشَةَ^(٢)، وَبِإِخْرَاجِ حَدِيثِ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ مِنْ رِوَايَةِ قَتَادَةَ عَنْهُ^(٣).
فَيَلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِهِمَا:

إِخْرَاجُ حَدِيثِ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ رِوَايَةِ قَتَادَةَ

(١) قَالَ الْبُخَارِيُّ رَوَاهُ (ج ٢ ص ١٧١) ط ح مع "الفتح": حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ فِي غَزْوَةٍ فِي يَوْمِ ذِي غَيْمٍ، فَقَالَ: بَكَّرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبَطَ عَمَلُهُ».
وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ص (٢٠٦) مِنْ هَذَا الْجُزْءِ، مِنْ طَرِيقِ مُعَاذِ بْنِ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بِهِ.

(٢) قَالَ مُسْلِمٌ رَوَاهُ (ج ٨ ص ١٧ مع النووي): وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ نُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ».

ثُمَّ ذَكَرَهُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، وَزَادَ فِيهِ: «وَذَكَرَ اللَّهُ».

(٣) قَالَ مُسْلِمٌ رَوَاهُ (ج ٢ ص ١٦٦): وَحَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الْمُسْمَعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ عَادَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدِّثُكَ بِحَدِيثٍ لَوْلَا أَنِّي فِي الْمَوْتِ لَمْ أُحَدِّثْكَ بِهِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ بَلَى أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ لَا يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ».

وَحَالِدِ الْحَدَّاءِ، وَأَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِيهِ. ①
وَإِخْرَاجُ حَدِيثِ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ أَبِي عَزَّةَ يَسَارِ بْنِ عَبْدِ ①، عَنْ النَّبِيِّ
ﷺ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ عَنْهُ.
وَيَلْزَمُ مُسْلِمًا إِخْرَاجُ حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ بْنِ نَضْلَةَ،
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ. ②

(١) الحديث الثامن: أخرجه الإمام أحمد رحمه الله، فقال: (ج ٣ ص ٤٢٩): حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أَسَامَةَ، عَنْ أَبِي عَزَّةَ، قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا أَرَادَ قُبْضَ رُوحِ عَبْدِ بَارِضٍ جَعَلَ لَهُ فِيهَا
-أَوْ قَالَ: بِهَا- حَاجَةً».

الحديث أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ص (٢٧٣ و ٤٣٧)، والترمذي (ج ٣
ص ٣٠٧) مطبعة الفجالة الجديدة، وقال: هذا حديث صحيح، وأبو يعلى في «مسنده»
(ج ٢ ص ٢٢٨)، والطيالسي (ج ١ ص ١٥٤) من ترتيب «المسند»، والحاكم (ج ١
ص ٤٢)، وأبونعيم في «الحلية» (ج ٨ ص ٣٧٤)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح
ورواته عن آخرهم ثقات. وقال ص (٤٣): سمعت علي بن عمر الحافظ يقول: يلزم
البخاري ومسلمًا إخراج حديث أبي المilih، عن أبي عزة؛ فقد احتج البخاري بحديث
أبي المilih، عن بريدة، وحديث أبي عزة رواه جماعة من الثقات الحفاظ. اهـ

قلت: وهو بهذا السند على شرط الشيخين.

(٢) الحديث التاسع: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤٧٣): حَدَّثَنَا
عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ الْجُسَمِيِّ، عَنْ
أَبِيهِ، قَالَ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى أَطْمَارٍ، فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مَالٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ:
«مِنْ أَيِّ الْمَالِ؟» قُلْتُ: مِنْ كُلِّ الْمَالِ قَدْ آتَانِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، مِنْ الشَّاءِ وَالْإِبِلِ، قَالَ: =

① حديث أبي المilih عن أبيه تقدم رقم (٧) من «الإلزامات».

إِذَا كَانَتْ طُرُقُهَا صِحَاحًا رَوَاهَا أَبُو إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيُّ، وَأَبُو الزَّعْرَاءِ،
وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ وَغَيْرُهُمْ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِيهِ.

= «فَلْتَرِ نَعَمَ اللَّهُ وَكَرَامَتُهُ عَلَيْكَ» فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا
الْأَحْوَصِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا قَشِيفُ الْهَيْئَةِ، فَقَالَ: «هَلْ
لَكَ مَالٌ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مِنْ أَيِّ الْمَالِ؟» قَالَ: قُلْتُ: مِنْ كُلِّ الْمَالِ، مِنَ
الْإِبِلِ، وَالرَّقِيقِ، وَالْخَيْلِ، وَالْغَنَمِ، فَقَالَ: «إِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيَرِ عَلَيْكَ» ثُمَّ قَالَ:
«هَلْ تُنْتِجُ إِبِلَ قَوْمِكَ صِحَاحًا آذَانُهَا، فَتَعْمَدُ إِلَى مُوسَى فَتَقْطَعُ آذَانَهَا فَتَقُولُ: هَذِهِ بُحْرٌ،
وَتَشْفُهَا أَوْ تَشُقُّ جُلُودَهَا وَتَقُولُ: هَذِهِ ضُرْمٌ، وَتَحْرُمُهَا عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِكَ؟» قَالَ: نَعَمْ،
قَالَ: «فَإِنَّ مَا آتَاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكَ، وَسَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ، وَمُوسَى اللَّهُ أَحَدٌ»، وَرَبَّنَا
قَالَ: «سَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ مِنْ سَاعِدِكَ، وَمُوسَى اللَّهُ أَحَدٌ مِنْ مُوسَاكَ»، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا
رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا نَزَلَتْ بِهِ فَلَمْ يُكْرِمْنِي وَلَمْ يَقْرِنِي، ثُمَّ نَزَلَ بِي أَجْزِيهِ بِنَا صَنَعَ،
أَمْ أَقْرِبِهِ؟ قَالَ: «أَقْرَبُهُ».

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي وَإِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ،
عَنْ أَبِيهِ، قَالَ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ لَكَ مِنْ مَالٍ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، مِنْ كُلِّ
الْمَالِ قَدْ آتَانِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: مِنَ الْإِبِلِ وَمِنَ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ. قَالَ: «فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ خَيْرًا فَلْيَرِ عَلَيْكَ».

حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَبُو إِسْحَاقَ أَتْبَانَا، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَحْوَصِ
يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا قَشِيفُ الْهَيْئَةِ، فَقَالَ: «هَلْ لَكَ مَالٌ؟»
قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَمَا مَالُكَ؟» فَقَالَ: مِنْ كُلِّ الْمَالِ: مِنَ الْخَيْلِ، وَالْإِبِلِ،
وَالرَّقِيقِ، وَالْغَنَمِ، قَالَ: «فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَالًا فَلْيَرِ عَلَيْكَ»، فَقَالَ: «هَلْ تُنْتِجُ
إِبِلَ قَوْمِكَ صِحَاحًا آذَانُهَا، فَتَعْمَدُ إِلَى مُوسَى فَتَقْطَعُهَا أَوْ تَقْطَعُهَا وَتَقُولُ: هَذِهِ بُحْرٌ،
وَتَشُقُّ جُلُودَهَا وَتَقُولُ: هَذِهِ ضُرْمٌ، فَتَحْرُمُهَا عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ،
قَالَ: «كُلُّ مَا آتَاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكَ حِلٌّ، وَسَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ، وَمُوسَى اللَّهُ أَحَدٌ»، =

وَلَأَنَّ مُسْلِمًا قَدْ أَخْرَجَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطِيعِ بْنِ الْأَسْوَدِ^(١)، عَنْ أَبِيهِ مِنْ

= وَرَبِّمَا قَالَهَا وَرَبِّمَا لَمْ يَقُلْهَا، وَرَبِّمَا قَالَ: «سَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ مِنْ سَاعِدِكَ، وَمُوسَى اللَّهُ أَحَدٌ مِنْ مُوسَاكَ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ نَزَلْتُ بِهِ فَلَمْ يَقْرِني وَلَمْ يُكْرِمني، ثُمَّ نَزَلَ بِي أَقْرِيهِ أَوْ أَجْزِيهِ بِمَا صَنَعَ؟ قَالَ: «بَلِ اقْرِهِ».

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَصْبَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، أَنَّ أَبَاهُ أَمِّي النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ أَشْعَثُ سَعْيِ الْهَيْئَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا لَكَ مَا؟» قَالَ: مِنْ كُلِّ الْهَالِ قَدْ آتَانِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً أَحَبَّ أَنْ تَرَى عَلَيْهِ».

الحديث أخرجه أصله أبوداود (ج ٢ ص ٣٧٣) ط ح، والنسائي (ج ٨ ص ١٧٣) والحميدي (ج ٢ ص ٣٩٠).

والحديث على شرط مسلم، وأبو إسحاق وإن كان مدلساً فقد رواه عنه شعبة، بل قد صرح بالتحديث كما في «المسند»، وتابعه عبد الملك بن عمير على بعضه، كما تراه من «المسند».

حديث آخر:

❖ قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤٧٣): حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ مُحْمِدٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّعْرَاءِ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ أَبِيهِ مَالِكِ بْنِ نَضْلَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَيْدِي ثَلَاثَةٌ: فَبِذِ اللَّهِ الْعُلْيَا، وَبِذِ الْمُعْطِي الَّتِي تَلِيهَا، وَبِذِ السَّائِلِ السُّفْلَى، فَأَعْطِ الْفَضْلَ وَلَا تَعْجِزْ عَنْ نَفْسِكَ».

الحديث أخرجه أبوداود (ج ٥ ص ٦٦) من طريق الإمام أحمد به، وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح، إلا أبا الزعراء وهو عمرو بن عمرو الجُشَمِيُّ، وقد وثقه أحمد وابن معين والنسائي.

(١) قال مسلم رحمه الله (ج ٣ ص ١٤٠٨) بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَمِّي بْنُ مُسْهِرٍ وَوَكَيْعٌ، عَنْ زَكَرِيَاءَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا يُقْتَلُ =

رَوَايَةُ الشَّعْبِيِّ عَنْهُ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ مُطِيعٍ غَيْرِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ مِثْلُهُ.
وَانْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ بِإِخْرَاجِ حَدِيثِ حَزْنِ بْنِ أَبِي وَهَبٍ، أَخْرَجَ عَنْهُ
حَدِيثَيْنِ^(١) وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ الْمُسَيَّبِ بْنِ حَزْنٍ، وَلَا عَنْ الْمُسَيَّبِ غَيْرِ
ابْنِهِ سَعِيدٍ.

وَاتَّفَقَا^(٢) عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِ الْمُسَيَّبِ بْنِ حَزْنٍ فِي وَفَاةِ أَبِي طَالِبٍ عَمَّ
النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ سَعِيدٍ، وَلَا رَوَاهُ عَنْ سَعِيدٍ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ.

= قُرَيْشِي صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ثُمَّ ذَكَرَهُ بِسَنَدٍ آخَرَ إِلَى زَكْرِيَا، وَزَادَ: قَالَ:
وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ غُصَاةِ قُرَيْشٍ غَيْرَ مُطِيعٍ، كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي، فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ مُطِيعًا.

(١) أولهما: قال الإمام البخاري رحمه الله (ج ١٠ ص ٥٧٤) ط س: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ
ابْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ
أَبِيهِ، أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: «أَنْتَ
سَهْلٌ»، قَالَ: لَا أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّيْتُهُ أَبِي، قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَمَا زَالَتِ الْحَزُونَةُ فِينَا بَعْدُ.
حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَخُمُودٌ هُوَ (ابْنُ غِيلَانَ)، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا
مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ... بهذا.

وثانيهما: قال البخاري رحمه الله (ج ٧ ص ١٤٧) ط س: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: كَانَ عَمْرُو يَقُولُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
جَدِّهِ، قَالَ: جَاءَ سَيْلٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَكَسَا مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ. قَالَ سُفْيَانُ: وَيَقُولُ: إِنَّ هَذَا
لَحَدِيثٌ لَهُ شَأْنٌ.

(٢) قال البخاري رحمه الله (ج ٣ ص ٤٦٥) ط ح: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَغْقُوبُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ
الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ =

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَيْنِ^(١) عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبِدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ بْنِ زُهْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَرَوْا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ عَيْرُ زُهْرَةَ ابْنِ مَعْبِدٍ.

= فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ: «يَا عَمَّ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، أَتَزْعُبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ! لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنُكِّ عَنْكَ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الْآيَةُ.

الحديث أخرجه البخاري في مواضع (ج ٨ ص ١٩٤) و(ج ٩ ص ٤١١) و(ج ١٠ ص ١٢٤)، وأخرجه مسلم (ج ١ ص ٢١٤) مع النووي.

(١) أولهما: قال البخاري رحمه الله (ج ٦ ص ٦١) ط ح مع «الفتح»: حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ، عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبِدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ، وَكَانَ قَدْ أَذْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايِعُهُ؟ فَقَالَ: «هُوَ صَغِيرٌ» فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ. وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَيَقُولَانِ لَهُ: أَشْرَكْنَا؟ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ، فَيَشْرِكُهُمْ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ، فَيَبْعُثُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ.

وثانيهما: قال البخاري رحمه الله (ج ١٤ ص ٢٢٩) مع «الفتح» ط ح: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَيْوَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ بْنُ مَعْبِدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا مِنْ نَفْسِي، =

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ:
مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ وَجْهَهُ^(١). وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ.

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنِ الْحَسَنِ^(٢)، عَنْ عَمْرِو بْنِ تَغْلِبٍ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ
غَيْرُ الْحَسَنِ.

= فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ» فَقَالَ لَهُ
عَمْرُو: فَإِنَّهُ الْآنَ، وَاللَّهِ لَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الآنَ يَا عَمْرُو».
وذكر بعضه في مناقب عمر (ج ٨ ص ٥٣).

(١) قال البخاري رحمه الله (ج ١٣ ص ٤٠٢): حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ
الزُّهْرِيِّ، قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَعْلَبَةَ بْنِ صُعَيْرٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَسَحَ
عَيْنَهُ، أَنَّهُ رَأَى سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يُوتِرُ بِرُكْعَةٍ.
وأخرجه (ج ٩ ص ٨٢) تعليقًا.

(٢) له في البخاري حديثان:

أولهما: قال البخاري رحمه الله (ج ٦ ص ١٠٣) ط س: حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ، حَدَّثَنَا
جَرِيرُ بْنُ حَارِظٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ
ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُقَاتِلُوا قَوْمًا يَنْتَعِلُونَ نِعَالَ الشَّعْرِ، وَإِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ
السَّاعَةِ أَنْ تُقَاتِلُوا قَوْمًا عِرَاضَ الْوُجُوهِ، كَأَنَّ وَجُوهَهُمْ الْمَجَانُّ الْمَطْرَقَةُ».

وثانيهما: قال ص (٢٥٠) من هذا الجزء: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ
ابْنُ حَارِظٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ قَوْمًا وَمَنْعَ آخَرِينَ، فَكَأَنَّهُمْ عَتَبُوا عَلَيْهِ فَقَالَ: «إِنِّي أُعْطِي قَوْمًا أَخَافُ ظَلْعَهُمْ^①
وَجَزَعَهُمْ، وَأَكِلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْخَيْرِ وَالْغِنَى، مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ
تَغْلِبٍ» فَقَالَ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ: مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ النَّعَمِ. =

① أي: اعوجاجهم.

وَيَلْزِمُهُ إِخْرَاجُ حَدِيثِ الْحَسَنِ، عَنْ أَحْمَرَ بْنِ جَزْءٍ^(١): إِنْ كُنَّا لَنَاوِي
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يُجَانِي^(٢). مِنْ حَدِيثِ عَبَّادِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ.
^(٢) عَنْ مَعْقِلٍ: أَنَّ أُخْتَهُ طَلَّقَتْ^(٣).

= وَزَادَ أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِهَالٍ أَوْ بِسَنِي فَقَسَمَهُ... بهذا.

(١) الحديث العاشر من الإلزامات: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٣٤٢):
حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ رَاشِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ:
حَدَّثَنَا أَحْمَرُ بْنُ جَزْيٍ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ كُنَّا لَنَاوِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
مِمَّا يُجَانِي مِرْقَئِهِ عَنْ جَنْبِهِ إِذَا سَجَدَ.

وأخرجه (ج ٥ ص ٣٠) من حديث وكيع وعفان، حدثنا عباد بن راشد به،
وأخرجه أبو داود (ج ١ ص ٢٠٧)، وابن ماجه ص (٢٨٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (ج ٢
ص ١٧٢)، وابن أبي شيبة (ج ١ ص ٢٥٧)، والطحاوي في "مشكل الآثار" (ج ١
ص ٢٣٢)، والطبراني في "الكبير" (ج ١ ص ٢٥٥)، والبيهقي (ج ٢ ص ١١٥).
والحديث ليس على شرط البخاري؛ لأن عباد بن راشد ما روى له البخاري إلا
في المتابعات، كما في "مقدمة الفتح" ص (٤١٢) والظاهر أن حديثه لا يزل عن
الحسن، والله أعلم.

(٢) قال البخاري رحمه الله (ج ٩ ص ٢٥٨) ط ح: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا
أَبُو عَاصِمٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ،
قَالَ: كَانَتْ لَهُ أُخْتُ تُحْطَبُ إِلَيَّ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ ح حَدَّثَنَا
أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ أُخْتَ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ =

① في (ب): جزى، وجزء وجزى كلاهما قد ورد كما في "الإصابة".

② هنا سقط بالأصلين، ولعله: وقد أخرج البخاري عن عباد بن راشد عن الحسن عن معقل.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَامِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(١).

وَلَا تُعَرَفُ خَوْلَةُ بِنْتُ ثَامِرٍ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَرَوْهَا عَنْهَا غَيْرُ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، وَهَذَا اللَّفْظُ يُشْبِهُ لَفْظَ عُبَيْدِ سَنُوطَا^(٢)، عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ قَيْسٍ^(٣) بْنِ قَهْدٍ، امْرَأَةِ حَمْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي رَوَى عَنْهَا الثُّعْمَانُ وَنَسَبَهَا إِلَى ثَامِرٍ فَالْحَدِيثُ مَشْهُورٌ، وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَتَيْنِ فَابْنَةُ ثَامِرٍ لَمْ يَرَوْهَا عَنْهَا غَيْرُ الثُّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

«طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فَتَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَحَطَبَهَا فَأَبَى مَغِيلٌ فَتَرَلْتُ: ﴿فَلَا تَمْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ﴾».

وأخرجه أيضاً (ج ١١ ص ٩١ و ٤٠٨).

(١) الحديث أخرجه (ج ٦ ص ٢١٧ مع «الفتح» طبعة سلفية) فقال رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَيَّاشٍ وَاسْمُهُ نُعْمَانُ، عَنْ خَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ؛ فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

الذي رجحه الحافظ في «الفتح» واعتمده في «تهذيب التهذيب» أنها واحدة،^(٤) وعلى هذا فلا يلزم البخاري ما يريد الدارقطني إلزامه من هذا الحديث.

① في «التقريب»: عبید سنوطا بفتح المهملة وضم النون، ويقال: ابن سنوطا، أبو الوليد المدني، وثقة العجلي، من الثالثة: ت.

② في (ز) ابن فهر، وكذا في «تهذيب التهذيب»، وفي (ب) ابن قهد، وكذا في «الإصابة» و«تبصير المنتبه» وهو الصواب.

③ وهذا اختيار المزي في «تحفة الأشراف» (ج ١١ ص ٣٠٠) ونقله عن علي بن المدني.

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ^(١) حَدِيثَ سُؤَيْدِ بْنِ الثُّعْمَانِ^(١)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْ سُؤَيْدٍ غَيْرُ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ .

وَأَخْرَجَ أَيْضًا حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُعَلَّى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَضْلِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ^(٢)، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَلَا عَنْهُ غَيْرُ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُبَيْبِ بْنِ يَسَافٍ.

(١) قال البخاري رحمه الله (ج ١ ص ٣١٢) مع "الفتح" ط س: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ، أَنَّ سُؤَيْدَ بْنَ الثُّعْمَانِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصَّهْبَاءِ وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرَ، فَصَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ دَعَا بِالْأَزْوَادِ فَلَمْ يُؤْتِ إِلَّا بِالسُّوَيْقِ، فَأَمَرَ بِهِ فَنَزَّيَ، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلْنَا، ثُمَّ قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

(٢) قال البخاري رحمه الله (ج ٨ ص ١٥٦) مع "الفتح" ط س: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى، قَالَ: كُنْتُ أَصِلِّي فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أُجِبْهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِلَيَّ كُنْتُ أَصِلِّي، فَقَالَ: «أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾؟!» ثُمَّ قَالَ لِي: «لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ»، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ قُلْتُ لَهُ: أَلَمْ تَقُلْ: لَأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ؟! قَالَ: «﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ».

هذا وأما قول الدارقطني: لم يرو عن أبي سعيد غير حفص بن عاصم، فقد قال الحافظ في "الإصابة" و"التهذيب" في ترجمة أبي سعيد: إنه روى عنه حفص بن عاصم، =

① في (ز) إعادة حديثي زهرة بن معبد، عن جده عبدالله بن هشام، وقد تقدما.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ^(١) حَدِيثَ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ عَمْرِو، مَضْمُونًا مَعَ قَبِيصَةَ بْنِ الْمُخَارِقِ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْ زُهَيْرٍ غَيْرُ أَبِي عُثْمَانَ.
وَأَخْرَجَ حَدِيثَ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبِدٍ فِي الْمُتَعَةِ^(٢)، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ.

=وعبيد بن حنين، وقول الدارقطني: ولا عن حفص غير خبيب، إن كان يقصد هذا الحديث فنعم، وإن كان يقصد أن حفصًا ما روى عنه إلا خبيب فلا، فقد ذكر الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ترجمة حفص جماعة رَوَوْا عنه.

(١) قال مسلم رحمه الله (ج ٢ ص ١٣٤) ط المشهد الحسيني: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرْعٍ، حَدَّثَنَا الثَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ الْمُخَارِقِ، وَزُهَيْرِ بْنِ عَمْرِو، قَالَا: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قَالَ: انْطَلَقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَضْمَةٍ مِنْ جَبَلٍ فَقَلَا أَغْلَاهَا حَجَرًا، ثُمَّ نَادَى: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافَاهُ، إِنِّي نَذِيرٌ، إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ رَأَى الْعَدُوَّ فَاَنْطَلَقَ يَرْبَأُ أَهْلَهُ فَمَحَنِي أَنْ يَنْسِفُوهُ فَجَعَلَ يَهْتَفُ: يَا صَبَاحَاهُ».

(٢) قال مسلم رحمه الله (ج ٢ ص ١٠٢٣) ط محمد فؤاد عبد الباقي: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتَعَةِ، فَاَنْطَلَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَانَتْهَا بَكْرَةٌ عَيْطَاءُ^① فَعَرَضْنَا عَلَيْهَا أَنْفُسَنَا، فَقَالَتْ: مَا تُعْطِي؟ فَقُلْتُ: رِدَائِي، وَقَالَ صَاحِبِي: رِدَائِي، وَكَانَ رِدَاءُ صَاحِبِي أَجْوَدَ مِنْ رِدَائِي، وَكُنْتُ أَشَبَّ مِنْهُ، فَإِذَا نَظَرْتُ إِلَى رِدَاءِ صَاحِبِي أُعْجِبُهَا، وَإِذَا نَظَرْتُ إِلَيَّ أُعْجِبُنِيهَا، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ وَرِدَاؤُكَ يَكْفِينِي، فَمَكَثْتُ مَعَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا».

ثم ذكر له طرقًا إلى الربيع بن سبرة.

① عيطاء: أي شابة طويلة.

وَانْفَرَدَ مُسْلِمٌ بِحَدِيثِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ
بِنْتِ وَهَبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغِيلَةِ^(١)، وَلَمْ يَرَوْا عَنْ جُدَامَةَ غَيْرَ عَائِشَةَ،
وَلَا رَوَاهُ غَيْرُ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ.

وَانْفَرَدَ مُسْلِمٌ بِحَدِيثِ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ، عَنْ ذُوَيْبِ أَبِي قَبِيصَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبُذْنِ^(٢). وَلَمْ يَرَوْا عَنْ
ذُوَيْبٍ غَيْرَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا رَوَى حَدِيثَهُ غَيْرُ قَتَادَةَ عَنْ سِنَانٍ، وَقِيلَ: إِنَّ
قَتَادَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سِنَانٍ.

(١) قال مسلم (ج ٢ ص ١٠٦٦) بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي: وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ
هَشَامٍ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ م وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى
مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْقَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ
وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ
حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَضْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَصُرُّ أَوْلَادَهُمْ».

قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَمَّا خَلْفٌ فَقَالَ: عَنْ جُدَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ، وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ يَحْيَى بِالذَّالِ.
قلت: في «التقريب»: قال الدارقطني: من قالها بالذال المعجمة صحف.

(٢) قال مسلم (ج ٢ ص ٩٦٣) طبعة محمد فؤاد عبد الباقي: حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ
الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ ذُوَيْبًا أَبَا قَبِيصَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْبَعُ مَعَهُ بِالْبُذْنِ ثُمَّ
يَقُولُ: «إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَخَشِبْتُ عَلَيْهِ مَوْتًا فَأَنْحَرَهَا، ثُمَّ اغْمِسُ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا،
ثُمَّ اضْرِبْ صَفْحَتَهَا، وَلَا تَطْعَمَهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ».

أما سماعُ قتادة من سنان فقد قال الحافظ المزي في «تحفة الأشراف»: قال عباس
الدوري: عن يحيى بن معين: لم يسمع قتادة من سنان بن سلمة، أحاديثه عنه مرسلة،
وسمع من موسى بن سلمة، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: عن يحيى بن معين: لم يدرك
قتادة سنان بن سلمة، ولا سمع منه. اهـ

وَاتَّفَقًا^(١) عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِ عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ.

= وفي "تهذيب التهذيب" في ترجمة سنان: قال إبراهيم بن الجعيد: قلت لابن معين: إن يحيى بن سعيد يزعم أن قتادة لم يسمع من سنان بن سلمة الهذلي حديث ذؤيب الخزاعي في البُذْنِ؟ فقال: ومن يشك في هذا؟! إن قتادة لم يسمع منه ولم يلقه. اهـ

(١) قال البخاري رحمه الله (ج ٢ ص ٦٥) مع "الفتح" ط ح: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ، أَنَّ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ شَهَدَ بَدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ أَنْكَرْتُ بَصْرِي، وَأَنَا أَصْلِي لِقَوْمِي، فَإِذَا كَانَتِ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ بِهِمْ، وَوَدِدْتُ -يَا رَسُولَ اللَّهِ- أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي، فَأَتَّخِذَهُ مُصَلًى. قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» قَالَ عِثْبَانُ: فَقَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُوبَكْرٍ حِينَ ازْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَذِنْتُ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ ثُمَّ قَالَ: «أَيُّنَ نُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟» قَالَ: فَأَشْرَفْتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ فَقُمْنَا فَصَفَّنَا فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، قَالَ: وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ، قَالَ: فَتَابَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ دَوُّو عَدَدٍ فَاجْتَمَعُوا، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيُّنَ مَالِكِ بْنِ الدُّخَيْنِ أَوْ ابْنِ الدُّخَيْنِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقُلْ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»، قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّا نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَنْتَعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الْحَصِينَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ وَهُوَ مِنْ سَرَاتِيمِهِمْ عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ، فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ.

وأخرجه مسلم (ج ٥ ص ١٥٨) مع النووي.

وَاتَّفَقَا^(١) عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْبَدْرِيِّ حَلِيفِ بَنِي عَامِرِ ابْنِ لُؤَيٍّ، وَلَمْ يَرَوْا عَنْهُ غَيْرَ الْمِسُورِ بْنِ تَحْرَمَةَ.

وَاتَّفَقَا^(٢) عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ فِي الْمِعْرَاجِ، وَلَمْ يَرَوْا عَنْهُ غَيْرَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَلَا رَوَاهُ عَنْهُ غَيْرُ قَتَادَةَ.

= وقول الحافظ الدارقطني: (ولم يرو عن عتبان غير محمود)، ليس كذلك، فقد رواه عنه أنس بن مالك كما في مسلم (ج ١ ص ٢٤٤) مع النووي، زاد الحافظ في "تهذيب التهذيب": الحصين بن محمد السلمي وأبا بكر بن أنس.

(١) قال البخاري رحمه الله (ج ٧ ص ٧٠، ط ح مع "الفتح"): حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمِسُورِ بْنِ تَحْرَمَةَ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَمْرُو بْنَ عَوْفٍ الْأَنْصَارِيَّ، وَهُوَ حَلِيفٌ لِبَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، وَكَانَ شَهِدًا بَدْرًا، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ يَأْتِي بِحِزْبَيْتِهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ صَالِحُ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ الْعَلَاءُ بْنُ الْحَضْرَمِيِّ، فَقَدِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِإِلٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَسَمِعَتِ الْأَنْصَارُ بِقُدُومِ أَبِي عُبَيْدَةَ، فَوَاقَتْ صَلَاةَ الصُّبْحِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا صَلَّى بِهِمُ الْفَجْرَ انصَرَفَ، فَتَعَرَّضُوا لَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَاهُمْ، وَقَالَ: «أَطْنَكُمُ قَدْ سَمِعْتُمْ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَدْ جَاءَ بِشَيْءٍ؟» قَالُوا: أَجَلْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَأَبْشُرُوا وَأَمْلُوا مَا يَشُرُّكُمْ، فَوَاللَّهِ! لَا الْفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَلَكِنْ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُبْسَطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ».

أخرجه مسلم (ج ١٨ ص ٩٥) مع النووي.

(٢) قال البخاري رحمه الله (ج ٧ ص ٢٠١) ط س: حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ عَنْ لَيْلَةِ أُسْرِي بِهِ، قَالَ: «يَتَيْنَا أَنَا فِي الْحَطِيمِ، -وَرُبَّمَا قَالَ: فِي الْحِجْرِ- مُضْطَجِعًا إِذْ أَتَانِي آتٍ فَقَدْ -قَالَ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: فَشَقَّ- مَا بَيْنَ هَذِهِ إِلَى هَذِهِ، =

= فَقُلْتُ لِلْجَارُودِ وَهُوَ إِلَى جَنِّي: مَا يَعْني بِهِ؟ قَالَ: مِنْ ثُغْرَةِ نَحْرِهِ إِلَى شِعْرَتِهِ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: مِنْ قَصِّهِ إِلَى شِعْرَتِهِ- فَاسْتَخْرَجَ قَلْبِي ثُمَّ أَتَيْتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ إِمَانًا، فَعَسَلْتُ قَلْبِي، ثُمَّ خُشِي، ثُمَّ أُعِيدَ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِدَابَّةٍ دُونَ الْبَغْلِ وَفَوْقَ الْحِمَارِ أَيْصَصَ -فَقَالَ لَهُ الْجَارُودُ: هُوَ الْبُرَّاقُ يَا أَبَا حَمْرَةَ؟ قَالَ أَنَسٌ: نَعَمْ- يَصْنَعُ خَطْوَهُ عِنْدَ أَقْصَى طَرَفِهِ، فَخَبِلْتُ عَلَيْهِ فَاَنْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَاسْتَفْتَحَ، فَقِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ، قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَيَنْعَمُ الْمَجِيءُ جَاءَ، فَفَتَحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا فِيهَا آدَمُ، فَقَالَ: هَذَا أَبُوكَ آدَمُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ. فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَرَدَّ السَّلَامَ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالابْنِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ، فَاسْتَفْتَحَ قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ، قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَيَنْعَمُ الْمَجِيءُ جَاءَ. فَفَتَحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا بِيُحْيَى وَعِيسَى وَهُمَا ابْنَا الْحَالَةِ، قَالَ: هَذَا بِيُحْيَى وَعِيسَى فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِمَا. فَسَلَّمْتُ فَرَدَّا، ثُمَّ قَالَا: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَيَنْعَمُ الْمَجِيءُ جَاءَ. فَفَتَحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا بِيُوسُفَ، قَالَ: هَذَا يُوسُفُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ. فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الرَّابِعَةَ، فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ ﷺ. قِيلَ: أَوْقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَيَنْعَمُ الْمَجِيءُ جَاءَ. فَفَتَحَ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِلَى إِدْرِيسَ قَالَ: هَذَا إِدْرِيسُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ. فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الْخَامِسَةَ، فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَرْحَبًا بِهِ فَيَنْعَمُ الْمَجِيءُ جَاءَ. فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا هَارُونُ، قَالَ: هَذَا هَارُونُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ. فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ السَّادِسَةَ، فَاسْتَفْتَحَ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قِيلَ: مَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ. قِيلَ: =

= وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ. فَلَمَّا خَلَصْتُ فَإِذَا
 مُوسَى، قَالَ: هَذَا مُوسَى فَسَلِّمْ عَلَيْهِ. فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ، ثُمَّ قَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَخِ
 الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ. فَلَمَّا تَجَاوَزْتُ بَنِي، قِيلَ لَهُ: مَا يَبْكُكَ؟ قَالَ: أَبْكِي لِأَنَّ غُلَامًا
 بُعِثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ أَكْثَرُ مِمَّنْ يَدْخُلُهَا مِنْ أُمَّتِي. ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ
 السَّابِعَةِ، فَاسْتَفْتَحَ جَنْرِيْلُ، قِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جَنْرِيْلُ. قِيلَ: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ:
 مُحَمَّدٌ. قِيلَ: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: مَرْحَبًا بِهِ فَنِعْمَ الْمَجِيءُ جَاءَ. فَلَمَّا خَلَصْتُ
 فَإِذَا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: هَذَا أَبُوكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ. قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَرَدَّ السَّلَامَ، قَالَ: مَرْحَبًا
 بِالابْنِ الصَّالِحِ، وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ.

ثُمَّ رُفِعَتْ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، فَإِذَا نَبْهَهَا مِثْلُ قِلَالٍ هَجَرَ، وَإِذَا وَرَثُهَا مِثْلُ آذَانِ الْفَيْلَةِ، قَالَ: هَذِهِ سِدْرَةُ الْمُنْتَهَى. وَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهْرَانِ بَاطِنَانِ، وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ، فَقُلْتُ: مَا هَذَانِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: أَمَّا الْبَاطِنَانِ فَنَهْرَانِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ فَالنَّيْلُ وَالْفُرَاتُ، ثُمَّ رُفِعَ لِي الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، ثُمَّ أُتِيتُ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ عَسَلٍ، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ: هِيَ الْفِطْرَةُ الَّتِي أَنْتَ عَلَيْهَا وَأَمْتُكَ.

ثُمَّ فُرِصَتْ عَلَى الصَّلَاةِ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، فَرَجَعْتُ فَمَرَزْتُ عَلَى مُوسَى، فَقَالَ: يَا أُمِرْتُ؟ قَالَ: أُمِرْتُ بِخَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ. قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ، وَإِنِّي وَاللَّهِ قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ، وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمُعَالَجَةِ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأُمَّتِكَ. فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ مِثْلَهُ، فَرَجَعْتُ فَوَضَعَ عَنِّي عَشْرًا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ: يَا أُمِرْتُ؟ قُلْتُ: أُمِرْتُ بِخَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ. قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ خَمْسَ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، وَإِنِّي قَدْ جَرَّبْتُ النَّاسَ قَبْلَكَ، وَعَالَجْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ الْمُعَالَجَةِ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأُمَّتِكَ. قَالَ: سَأَلْتُ رَبِّي حَتَّى اسْتَحْيَيْتُ، وَلَكِنِّي أَرْضَى وَأَسْلَمُ، قَالَ: فَلَمَّا جَاوَزْتُ نَادَى مُنَادٍ: اْمْضَيْتُ فَرِيضَتِي، =

وَأَتَّفَقًا^(١) عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِ مُعَيَّقِيْبٍ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي سَلَمَةَ مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ مِثْلُهُ.

وَأَنْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ بِحَدِيثِ سُنَيْنِ أَبِي جَمِيلَةَ^(٢)، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ مِثْلُهُ.

وَأَنْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ^(٣) بِشَيْبَةَ بْنِ عُثْمَانَ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي وَائِلٍ، مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ مِثْلُهُ، فَهَذَا حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ وَالشَّيْبَانِيِّ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

= وَخَفَّفْتُ عَنْ عِبَادِي.

وأخرجه مسلم (ج ١ ص ١٠٣) ط المشهد الحسيني.

عرفنا الطبعة بالمشهد الحسيني جرياً على ما في الكتاب، وإلا فالصحيح أنه لم ينقل رأس الحسين رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلى هنالك، وأن دعوى أنه نقل إلى هنالك كذب وإن تتابع عليها كثير من المصريين بل كثير من المسلمين الذين لا يعرفون كذب الرافضة.

(١) قال البخاري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ج ٣ ص ٣٢١) مع "الفتح" ط ح: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَيَّقِيْبٌ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسْوِي الثَّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ قَالَ: «إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً».

وأخرجه مسلم (ج ٥ ص ٣٧) مع النووي.

(٢) قال البخاري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ج ٨ ص ٨٣): مع "الفتح" ط ح: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَغْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُنَيْنِ أَبِي جَمِيلَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَنَحْنُ مَعَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: وَزَعَمَ أَبُو جَمِيلَةَ أَنَّهُ أَذْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَخَرَجَ مَعَهُ عَامَ الْفَتْحِ.

(٣) قال البخاري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ج ٣ ص ٤٥٦) مع "الفتح" ط س: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَخْذَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: جِئْتُ إِلَى شَيْبَةَ م وَحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: جَلَسْتُ مَعَ شَيْبَةَ عَلَى الْكُرْسِيِّ فِي الْكُعْبَةِ، فَقَالَ: لَقَدْ جَلَسَ هَذَا =

وَانْفَرَدَ مُسْلِمٌ^(١) بِحَدِيثِ الْأَعْرَزِ الْمُزَنِيِّ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ مِثْلُهُ.

وَانْفَرَدَ مُسْلِمٌ^(٢) بِحَدِيثِ أَبِي رِفَاعَةَ الْعَدَوِيِّ، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالِ الْعَدَوِيِّ مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ مِثْلُهُ.

وَانْفَرَدَ مُسْلِمٌ^(٣) بِرَافِعِ بْنِ عَمْرٍو الْغِفَارِيِّ أَخِي الْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ مِثْلُهُ.

= الْمَجْلِسُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدَعَ فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ إِلَّا قَسَمْتُه، قُلْتُ: إِنَّ صَاحِبِيكَ لَمْ يَفْعَلْ، قَالَ: هُمَا الْمَرْءَانِ أَقْتَدِي بِهِمَا.

(١) قال مسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ج ٩ ص ٧٢) ط المشهد الحسيني: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ الْأَعْرَزِ الْمُزَنِيِّ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ لَيُعَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ».

وذكر له حديثاً نحوه متنه: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تَوُوبُوا إِلَى اللَّهِ، فَإِنِّي أَتُوبُ فِي الْيَوْمِ إِلَيْهِ مِائَةَ مَرَّةٍ». من حديث أبي بردة، قال: سمعت الأعرز.

(٢) قال مسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ج ٣ ص ١٥) ط المشهد الحسيني: وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو رِفَاعَةَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ غَرِيبٌ جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ لَا يَذَرِي مَا دِينُهُ؟ قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَرَكَ خُطْبَتَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَأَتَيْتُ بِكُرْسِيِّ حَسِبْتُ قَوَائِمُهُ حَدِيدًا، قَالَ: فَقَعَدَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَعَلَ يُعَلِّمُنِي مِمَّا عَلَّمَهُ اللَّهُ، ثُمَّ أَتَى خُطْبَتَهُ فَأَتَمَّ آخِرَهَا.

(٣) قال مسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ج ٣ ص ١١٦) ط المشهد الحسيني: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بَعْضِي مِنْ أُمَّتِي، أَوْ سَيَكُونُ بَعْضِي مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ =

وَأَنفَرَدَ مُسْلِمٌ^(١) بِحَدِيثِ رَبِيعَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ مِثْلُهُ.

وَأَنفَرَدَ الْبُخَارِيُّ بِحَدِيثِ أَبِي عَبَسٍ بْنِ جَبْرِ: «مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٢) مِنْ رِوَايَةِ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ مِثْلُهُ غَيْرُهُ.

وَأَنفَرَدَ مُسْلِمٌ بِحَدِيثِ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ: ﴿وَالنَّخْلَ

يَعْقُرُونَ الْفُرَّانَ لَا يُجَاوِزُ خَلَائِقَهُمْ، يُخْرِجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يُخْرِجُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ، هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ»، فَقَالَ ابْنُ الصَّامِتِ: فَلَقِيتُ رَافِعَ بْنَ عَمْرِو الْغِفَارِيَّ أَخَا الْحَكَمِ الْغِفَارِيَّ قُلْتُ: مَا حَدِيثُ سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي ذَرٍّ كَذَا وَكَذَا، فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. اهـ

وَوهم الحاكم فأخرجه (ج ٣ ص ٤٤٤) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وسكت عليه الذهبي.

(١) قال مسلم رحمه الله (ج ٢ ص ٥٢) ط المشهد الحسيني: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو صَالِحٍ، حَدَّثَنَا هِشْلُ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيُّ، قَالَ: كُنْتُ أُبَيِّثُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوئِهِ وَحَاجَّتِهِ، فَقَالَ لِي: «سَلْ» أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟» قُلْتُ: هُوَ ذَاكَ، قَالَ: «فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ».

(٢) قال البخاري رحمه الله (ج ٣ ص ٤٢) ط ح مع «الفتح»: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادَةُ بْنُ رِفَاعَةَ، قَالَ: أَذْرَكَنِي أَبُو عَبَسٍ وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى الْجُمُعَةِ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ» اهـ

وَأَبُو عَبَسٍ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَبْرِ.

بَاسِقَتٍ ﴿١﴾ وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ زِيَادٍ.

وَانْفَرَدَ مُسْلِمٌ بِحَدِيثِ نَافِعِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَغْزُونَ جَزِيرَةَ الْعَرَبِ» ﴿٢﴾، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهُ غَيْرُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ.

وَانْفَرَدَ الْبُخَارِيُّ ﴿٣﴾ بِحَدِيثِ أُمِّ الْعَلَاءِ الْأَنْصَارِيَّةِ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهَا غَيْرُ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، تَقَرَّدَ بِهِ الزُّهْرِيُّ عَنْهُ.

(١) قال مسلم رحمه الله (ج ٢ ص ٣٩) ط المشهد الحسيني: حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ وَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ: ﴿ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾ حَتَّى قَرَأَ: ﴿وَالنَّحْلَ﴾ بَاسِقَتٍ ﴿١﴾ قَالَ: فَجَعَلْتُ أُرَدِّدُهَا وَلَا أَذْرِي مَا قَالَ. ثم ذكر له طريقين إلى زياد بن علاقة.

(٢) قال مسلم رحمه الله (ج ٣ ص ٢٢٢٥) بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ قَالَ: فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ قَوْمٌ مِنَ قِبَلِ الْمَغْرِبِ عَلَيْهِمْ ثِيَابُ الصُّوفِ، فَوَافَقُوهُ عِنْدَ أَكْمَةٍ، فَأَتَتْهُمْ لَقِيَامٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَاعِدٌ، قَالَ: فَقَالَتْ لِي نَفْسِي: ائْتِيَهُمْ فَقُمْ يَتَيْنُهُمْ وَيَتْنُهُ لَا يَغْتَالُونَهُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: لَعَلَّهُ نَحْيِي مَعَهُمْ، فَأَتَيْتُهُمْ فَقُمْتُ يَتَيْنُهُمْ وَيَتْنُهُ، قَالَ: فَحَفِظْتُ مِنْهُ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ أَعُدُّهُنَّ فِي يَدَيَّ، قَالَ: «تَغْزُونَ جَزِيرَةَ الْعَرَبِ فَيَفْتَحُهَا اللَّهُ، ثُمَّ فَارِسٌ فَيَفْتَحُهَا اللَّهُ، ثُمَّ تَغْزُونَ الدَّجَالَ فَيَفْتَحُهَا اللَّهُ» قَالَ: فَقَالَ نَافِعٌ: يَا جَابِرُ لَا تَرَى الدَّجَالَ يَخْرُجُ حَتَّى تَفْتَحَ الرُّومَ.

(٣) قال البخاري رحمه الله (ج ٣ ص ١١٤) ط س: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ -امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ- أَخْبَرَتْهُ أَنَّهُ أَفْتَسِمَ الْمُهَاجِرُونَ قُرْعَةً، فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ، فَأَنْزَلْنَاهُ فِي أَيْبَاتِنَا فَوَجَعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُؤْفِي فِيهِ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ وَعُسِّلَ =

وَانْفَرَدَ مُسْلِمٌ^(١) بِحَدِيثِ أُمِّ مُبَشِّرٍ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْهَا غَيْرُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ مِثْلُهُ.



«وَكُفِّنَ فِي أَتَوَابِهِ، دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ، فَشَهِدَاتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَكْرَمَهُ» فَقُلْتُ: يَا أَبَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَنْ يُكْرِمُهُ اللَّهُ؟ فَقَالَ: «أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ، وَاللَّهُ! إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ، وَاللَّهُ! مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يُفْعَلُ بِي» قَالَتْ: فَوَاللَّهِ! لَا أُرْجِي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا.

(١) قال مسلم رحمه الله (ج ١٦ ص ٥٧) مع النووي: حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أُمُّ مُبَشِّرٍ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ حَفْصَةَ: «لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ الَّذِينَ بَايَعُوا نَحْتَهَا» قَالَتْ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَنْتَ هَرَمًا، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: ﴿وَلَنْ يَنْكُرَ إِلَّا وَارِدَهَا﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا﴾.

ذِكْرُ أَحَادِيثِ رِجَالٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم رَوَوْا عَنِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلم، رُوِيَ
أَحَادِيثُهُمْ مِنْ وُجُوهِ صِحَاحٍ لَا مَطْعَنَ فِي نَاقِلِيهَا، وَلَمْ يُخْرِجَا مِنْ أَحَادِيثِهِمْ
شَيْئًا، فَيَلْزَمُ إِخْرَاجُهَا عَلَى مَذْهَبَيْهَا، وَعَلَى مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مَا أَخْرَجَاهُ أَوْ
أَحَدُهُمَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ:

□ قَدْ بَدَأْنَا فِي أَوَّلِ الْوَرَقَةِ بِحَدِيثِ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ:

- عَنْ دُكَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ.

- وَحَدِيثُهُ عَنِ الصُّنَابِجِ بْنِ الْأَعْسَرِ.

- وَحَدِيثُهُ عَنْ أَبِيهِ أَبِي حَازِمٍ.

- وَحَدِيثُهُ عَنْ أَبِي شَهْمٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلم.

□ وَحَدِيثُ ثُبَيْطِ بْنِ شَرِيطٍ^①، مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ عَنْهُ.

□ وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ، مِنْ رِوَايَةِ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ. وَحَدِيثُهُ
أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ.

□ وَحَدِيثُ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ.

□ وَحَدِيثُ^② أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِي عَزَّةَ يَسَارِ بْنِ عَبْدِ رَوَاهُ أَيُّوبُ
عَنْهُ.

□ وَحَدِيثُ أَبِي الْأَحْوَصِ الْجُشَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، مِنْ رِوَايَةِ أَبِي إِسْحَاقَ

① في (ز) ابن شريك، والصواب ما في (ب) كما تقدم.

② في الأصلين: من حديث، والصواب ما أثبتناه بدون (من) كما تقدم.

وَأَبِي الرَّغْرَاءِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْهُ.

□ وَحَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ أَحْمَرَ بْنِ جَزْءِ السُّدُوسِيِّ، مِنْ رِوَايَةِ عَبَّادِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْهُ^(١).

وَحَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ^(١)، رَوَاهُ عَنْ الشَّعْبِيِّ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، مِنْهُمْ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، وَزَكَرِيَّا وَيَسَارٌ وَغَيْرُهُمْ.

(١) الْحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (ج ٤ ص ١٥): حَدَّثَنَا هُشَيْنٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، وَزَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ مُضَرَّسٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَجْمَعُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُكَ مِنْ جَبَلِي طَائِيٍّ، أَتَعْبْتُ نَفْسِي وَأَنْصَبْتُ رَاحِلَتِي، وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ: «مَنْ شَهِدَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ -يَعْنِي صَلَاةَ الْفَجْرِ- يَجْمَعُ وَوَقَفَ مَعَنَا، حَتَّى نُنْفِصَ مِنْهُ، وَقَدْ أَفَاضَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَفَاتٍ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقَضَى تَفَتُّهُ».

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ مُضَرَّسٍ بْنُ أَوْسٍ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَامٍ، أَنَّهُ حَجَّ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يُدْرِكِ النَّاسَ إِلَّا لَيْلًا وَهُوَ يَجْمَعُ فَانْطَلَقَ إِلَى عَرَفَاتٍ فَأَفَاضَ مِنْهَا، ثُمَّ رَجَعَ فَأَتَى جَمْعًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَعْبْتُ نَفْسِي، وَأَنْصَبْتُ رَاحِلَتِي، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟! فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى مَعَنَا صَلَاةَ الْعَدَاةِ يَجْمَعُ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نُنْفِصَ، وَقَدْ أَفَاضَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَفَاتٍ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى تَفَتُّهُ».

وقال الإمام أحمد رحمه الله ص (٢٦١) من هذا الجزء: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا غَامِرٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَوْ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ مُضَرَّسٍ الطَّائِيُّ، قَالَ: جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ =

① تقدمت أحاديث هؤلاء.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَذْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ، وَأَتَى عَرَفَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، ثُمَّ حَجَّهَ وَقَصَى نَفْسَهُ».

حَدَّثَنَا زَوْجٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي السَّفَرِ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنْ عُروَةَ بْنِ مَرْثَدَةَ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَامٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَجْمَعُ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْمَكَانِ، ثُمَّ وَقَفَ مَعَنَا هَذَا الْمَوْقِفَ حَتَّى يُفِيضَ الْإِمَامُ، أَفَاضَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَفَاتَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقَصَى نَفْسَهُ».

حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عُروَةَ بْنِ مَرْثَدَةَ بْنِ أَوْسٍ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَامٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَهُ. حَدَّثَنَا عَفَّانٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، حَدَّثَنِي قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنْ عُروَةَ بْنِ الْمُرَّسِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَامٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ... فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ رَوْحٍ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُروَةُ بْنُ مَرْثَدَةَ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَامٍ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَجْمَعُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟ فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْمَكَانِ، وَوَقَفَ مَعَنَا هَذَا الْمَوْقِفَ حَتَّى يُفِيضَ، أَفَاضَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ عَرَفَاتَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَقَصَى نَفْسَهُ».

وأخرجه أبوداود (ج ١ ص ٤٥٣)، والنسائي (ج ٥ ص ٢١٣)، وابن ماجه (ج ٢ ص ١٠٠٤)، والحميدي (ج ٢ ص ٤٠٠)، وابن سعد (ج ٦ ص ٢) والبخاري في «التاريخ الكبير» (ج ٧ ص ٨١)، والطيالسي (ج ١ ص ٢٢٠) من ترتيب «المسند»، وأبونعيم في «الحلية» (ج ٤ ص ٣٣٤) وقال: ومن روى هذا الحديث عن الشعبي: =

وَقَدْ رَوَى عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مَضْرُسٍ حُمَيْدُ بْنُ مُنْهَبٍ^①، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ
وَفِي رَوَايَتَيْهِمَا نَظَرٌ.

الشَّعْبِيُّ^(١) عَنْ وَهَبِ بْنِ خَنْبَشٍ^① مِنْ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ ١٢ عَنْ بَيَانَ وَغَيْرِهِ.

= داود بن أبي هند، وزيد بن الحارث، وابن أبي السفر، وداود الأودي، ومطرف،
وسيار، وحاذ بن أبي سليمان. اهـ

و(ج ٧ ص ١٨٩) وقال: هذا حديث صحيح ثابت، لشعبة فيه أربع روايات
رواها فيه عن أصحاب الشعبي... إلخ.

وأقول: الحديث على شرط الشيخين.

(١) الحديث الثاني عشر: قال الإمام أحمد رحمته الله (ج ٤ ص ١٧٧): حَدَّثَنَا
وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ الزَّعَافِرِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ خَنْبَشٍ الطَّائِي، قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً».

وقال عبدالله في "زوائد المسند": حدثني أبي، ويحيى بن معين، قالوا: ثنا وكيع،
ثنا سفيان، (وقال مرة وكيع: وقال سفيان: عن بيان وجابر^⑤)، عن الشعبي به. =

① في (ب) وهامش (ز) حميد بن عروة بن الزبير في روايته نظر، والصواب ما أثبتناه، قال
الحافظ في «الإصابة» (ج ٣ ص ٤٧١): وقال الدارقطني في «الإلزامات»: لم يرو عنه غير الشعبي،
وسبقه إلى ذلك علي بن المديني ومسلم وغير واحد، وقال الأزدي: روى عنه أيضًا حميد بن
منهب ولا يقوم. وروى الحاكم من طريق عروة بن الزبير، عن عروة بن مضر حديثًا لكن
إسناده ضعيف. اهـ المراد منه. وذكر نحو هذا في «تهذيب التهذيب» في ترجمة عروة بن مضر.
وقد قال الحافظ في «التهذيب»: إن حميدًا ابن عم عروة بن مضر. ولحميد بن منهب ترجمة
في «الاستيعاب» (ج ١ ص ٣٧٨) وفي «الإصابة» (ج ١ ص ٣٥٦).

② في الأصلين خنيس، والصواب خنبش كما في «المسند».

③ جابر هو ابن يزيد الجعفي وقد كذبه أبوحنيفة وغيره ولكنه لا يضر الحديث؛ لأنه مقرون بثقة
وهو بيان بن بشر.

الشَّعْبِيُّ^(١) عَنْ عَامِرِ بْنِ شَهْرِ، رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ وَبَيَّانٌ وَمَالِكُ بْنُ مِغُولٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ.

= وأخرجه ابن ماجه (ج ٢ ص ٩٩٦)، والحميدي (ج ٢ ص ٤١٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (ج ٨ ص ١٥٨)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (ج ٢ ص ٤٣٨ و ٤٣٩) والحديث بسند زوائد عبدالله على شرط الشيخين.

(١) الحديث الثالث عشر: قال الإمام أحمد في "المسند" (ج ٣ ص ٤٢٨): حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ، يَغْنِي الْمَوْذَنَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي الْوَضَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، وَالْمَجَالِدِيُّ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ شَهْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ كَلِمَتَيْنِ: مِنَ النَّبِيِّ ﷺ كَلِمَةً، وَمِنَ النَّجَاشِيِّ أُخْرَى، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «انْظُرُوا قُرَيْشًا فَعُذُّوا مِنْ قَوْلِهِمْ وَذَرُّوا فِعْلَهُمْ» وَكُنْتُ عِنْدَ النَّجَاشِيِّ جَالِسًا، فَجَاءَ ابْنُهُ مِنَ الْكُتَّابِ فَقَرَأَ آيَةً مِنَ الْإِنْجِيلِ فَعَرَفْتُهَا أَوْ فَهِمْتُهَا فَضَحِكْتُ، فَقَالَ: مِمَّ تَضْحَكُ؟! أَمِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟! فَوَاللَّهِ! إِنَّ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ: أَنَّ اللَّعْنَةَ تَكُونُ فِي الْأَرْضِ إِذَا كَانَ أَمْرًا وَهَذَا الصَّبِيَّانَ.

الحديث أخرجه أبو يعلى (ج ٦ ص ٦٢٤ و ٦٢٥)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (ج ١ ص ١٤٠). والحديث على شرط مسلم؛ فإن البخاري لم يخرج لمحمد بن مسلم إلا تعليقًا كما في "تهذيب التهذيب".

فائدة: الحديث ذكره ابن أبي حاتم في كتاب "العلل" (ج ٢ ص ٣٦٢) فقال: سألت أبي عن حديث رواه أبو داود الطيالسي، عن منصور بن أبي الأسود، عن مجالد، عن الشعبي قال: حدثني معمر، قال: قدمت على رسول الله ﷺ فسمعتة يقول: «انْظُرُوا قُرَيْشًا واسْمَعُوا قَوْلَهُمْ، وَدَعُوا فِعْلَهُمْ» فسمعت أبي يقول: هذا غلط، إنما هو الشعبي عن عامر بن شهر، عن النبي ﷺ.

الشَّعْبِيُّ^(١) عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ^(٢) حُذَيْفَةَ^(٣) بْنِ أَسِيدٍ: حَمَلَنِي أَهْلِي عَلَى الْجَفَاءِ بَعْدَ أَنْ عَلِمْتُ السُّنَّةَ. فِي حَدِيثِ مُطَرِّفٍ وَبَيَانَ وَسَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ وَغَيْرِهِمْ.

الشَّعْبِيُّ^(٢) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ فِي عَاشُورَاءَ مِنْ حَدِيثِ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْهُ.

(١) الحديث الرابع عشر من الإِذَامَات: قال ابن ماجه رَوَاهُ (ج ٢ ص ١٠٥٢): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أُنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ بَيَانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ، قَالَ: حَمَلَنِي أَهْلِي عَلَى الْجَفَاءِ بَعْدَ مَا عَلِمْتُ مِنَ السُّنَّةِ، كَانَ أَهْلُ الْبَيْتِ يُضْحَوْنَ بِالشَّاةِ وَالشَّاتَيْنِ، وَالْآنَ يُبْخَلُّنَا جِيرَانَنَا.

الحديث على شرط الشيخين.

(٢) الحديث الخامس عشر: قال الإمام أحمد رَوَاهُ (ج ٤ ص ٣٨٨): حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَيْفِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «أَصُمُّكُمْ يَوْمَكُمْ هَذَا؟» فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا، قَالَ: «فَأْتِمُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ هَذَا» وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُؤْذِنُوا أَهْلَ الْعَرُوضِ^(١) أَنْ يُيْمُوا يَوْمَهُمْ ذَلِكَ.

وأخرجه النسائي (ج ٤ ص ١٦٢)، وابن ماجه (ج ١ ص ٥٥٢)، وقال المعلق في «الزوائد»: إسناده صحيح غريب على شرط الشيخين، ولم يرو عن محمد بن صيفي غير الشعبي.

① في (ب) شريحة، وفي (ز) شريح، والصواب ما أثبتناه كما في كتب الرجال.

② في (ب) حذيفة من أسيد، وفي (ز) حديثه عن أسيد، والصواب ما أثبتناه.

③ في «النهاية»: أراد من بأكتاف مكة والمدينة واليمن.

الشَّعْبِيُّ^(١) عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ الْبَرَصَاءِ رَوَاهُ^(٢) زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

وَرَوَى عَنْ الْحَارِثِ بْنِ الْبَرَصَاءِ أَيْضًا حَدِيثًا مُسْنَدًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عُبَيْدُ بْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ: عَنْ عُمَرَ بْنِ^(٣) عَطَاءٍ بْنِ أَبِي الْخَوَّارِ،

(١) الحديث السادس عشر: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤١٢): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ زَكَرِيَّا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بَرَصَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ يَقُولُ: «لَا يُغْزَى هَذَا»، يَعْنِي بَعْدَ الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

الحديث أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن صحيح، وهو حديث زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي لا نعرفه إلا من حديثه، والحميدي (ج ١ ص ٢٦٠)، والطبراني في «الكبير» (ج ٣ ص ٢٩١)، والحاكم (ج ٣ ص ٦٢٧) ولم يحكم عليه بشيء. وأقول: الحديث رجاله رجال الصحيح، ولكن زكريا بن أبي زائدة قال أبو زرعة: صويلح، يدلّس كثيراً عن الشعبي، وقال أبو حاتم: لَيْثُ الحديث، كان يدلّس، وإسرائيل كان أحب إليّ منه، ويقال: إن المسائل التي كان يرويها عن الشعبي لم يسمعه منها، إنما أخذها عن أبي حريز^(٤)، وقال الآجري عن أبي داود وزكريا: ثقة إلا أنه يدلّس، قال يحيى بن زكريا: لو شئت سميت لك من بين أبي وبين الشعبي. اهـ من «تهذيب التهذيب».

ولكن الراوي عنه هنا يحيى بن سعيد القطان، والقطان لا يأخذ عن شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموعاً لهم صرح بذلك الإسماعيلي كما ذكره عنه الحافظ في «الفتح» (ج ١ ص ٢٥٨، ٣٠٩).

① في الأصلين والد زكريا، والصواب ما أثبتناه كما تراه في الأسانيد.

② في الأصلين: عمر بن عطاء عن أبي الخوار، والصواب ما أثبتناه كما في «تهذيب التهذيب».

③ هو عبدالله بن الحسين، قال الحافظ في «التقريب»: صدوق يخطئ.

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ الْبَرَصَاءِ.
عَطِيَّةُ الْقُرْظِيِّ^(١)، رَوَى عَنْهُ مُجَاهِدٌ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، قَالَهُ ابْنُ
وَهْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُجَيْجٍ عَنْ مُجَاهِدٍ.
رِفَاعَةُ بْنُ عَرَابَةَ الْجُهَنِيِّ^(٢)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رَوَى حَدِيثَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي
كَثِيرٍ، عَنْ هَلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْهُ.

(١) الحديث السابع عشر: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٣١٠): حَدَّثَنَا
وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطِيَّةَ الْقُرْظِيَّ يَقُولُ:
عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ، فَكَانَ مَنْ أَتَيْتُ قَتَلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِثْ خُلِيَ سَبِيلُهُ،
فَكُنْتُ فِيمَنْ لَمْ يُنْبِثْ، فَخُلِيَ سَبِيلِي.

الحديث رواه الترمذي (ج ٣ ص ٧٢) ط الاتحاد العربي وقال: هذا حديث حسن
صحيح، والنسائي (ج ٦ ص ١٢٧)، و(ج ٨ ص ٨٤)، وابن ماجه (ج ٢ ص ٨٤٩)،
والحميدي في "مسنده" (ج ٢ ص ٣٩٤) وفيه أيضًا حديث مجاهد.

والحديث على شرط الشيخين.

(٢) الحديث الثامن عشر: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٦): حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ
هَلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ^①، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْكَدِيدِ، أَوْ قَالَ بِقُدَيْدٍ، فَجَعَلَ رِجَالٌ مِنَّا يَسْتَأْذِنُونَ إِلَى
أَهْلِيهِمْ، فَيَأْذَنُ لَهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ
رِجَالٍ يَكُونُ شِقُّ الشَّجَرَةِ الَّتِي تَلِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبْعَصَ إِلَيْهِمْ مِنَ الشَّقِّ الْآخَرِ؟!»،
فَلَمْ تَرَ عِنْدَ ذَلِكَ مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا بَاكِيًا، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الَّذِي يَسْتَأْذِنُكَ بَعْدَ هَذَا لَسَفِيهَةٌ، =

① هلال بن أبي ميمونة هو هلال بن علي بن أسامة، ويقال له هلال بن أبي هلال، ويقال له
هلال بن أسامة كما في «التقريب».

أَبُورِمَّةَ التَّمِيمِي رِفَاعَةُ بْنُ يَثْرِبِي^(١)، وَاخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ، رَوَى عَنْهُ إِيَادُ ابْنُ لَقِيطٍ، وَقَدْ أَخْرَجَا عَنْ إِيَادٍ.

= فَحَمِدَ اللَّهُ وَقَالَ حِينَئِذٍ: «أَشْهَدُ عِنْدَ اللَّهِ لَا يَمُوتُ عَبْدٌ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، ثُمَّ يُسَدِّدُ إِلَّا سُلَيْكَ فِي الْجَنَّةِ». قَالَ: «وَقَدْ وَعَدَنِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُدْخِلَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعِينَ أَلْفًا لَا حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلَا عَذَابَ، وَإِنِّي لِأَرْجُو أَلَّا يَدْخُلُوهَا حَتَّى تَبُوءُوا أَنْتُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِكُمْ وَأَزْوَاجِكُمْ وَذُرِّيَّاتِكُمْ مَسَاكِينَ فِي الْجَنَّةِ»، وَقَالَ: «إِذَا مَضَى نِصْفُ اللَّيْلِ يَنْزِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي أَحَدًا غَيْرِي، مَنْ ذَا يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنْ الَّذِي يَدْعُونِي أَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي أُعْطِيهِ، حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ».

ثم ذكر له أسانيد إلى يحيى بن أبي كثير.

الحديث أخرجه الطيالسي (ج ١ ص ٢٧) في ترتيب المسند، والطبراني في «الكبير» (ج ٥ ص ٤٣).

وأخرجه ابن ماجه (ج ١ ص ٤٣٥) و(ج ٢ ص ١٤٣٢) وفي سنده عنده محمد بن مصعب وهو ضعيف كما في «الميزان» وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق كثير الغلط. والحديث على شرط الشيخين، ويحيى بن أبي كثير قد صرح بالتحديث عند أحمد في «المسند»، وفي «المعرفة والتاريخ» ليعقوب الفسوي (ج ١ ص ٣١٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص (١٣٢)، وابن حبان (ج ١ ص ٢٥٣) من «ترتيب الصحيح»، وقال الحافظ ابن كثير في «النهاية» (ج ٢ ص ١٠٨): قال الحافظ الضياء: هذا عندي على شرط الصحيح.

(١) الحديث التاسع عشر: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٢ ص ٢٢٦): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِيَادِ بْنِ لَقِيطٍ السَّدُوسِيِّ، عَنْ أَبِي رِمَّةَ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ أَبِي حَتَّى أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَرَأَيْتُ بِرَأْسِهِ رَدْعَ حِجَاءٍ.

الحديث أخرجه أبوداود (ج ٢ ص ٣٧٢)، والترمذي (ج ٤ ص ٢٠٤) وقال: هذا =

= حديث حسن غريب، والنسائي (ج ٨ ص ١٢١).

والحديث على شرط مسلم، فقد أخرج لإياد، وأما البخاري فلم يخرج له في «الصحيح».

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٢ ص ٢٢٦): حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِيَادُ بْنُ لَقِيطٍ، عَنْ أَبِي رِمَّةَ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعِنْدَهُ نَاسٌ مِنْ رِبِيعَةَ يَخْتَصِمُونَ فِي دَمٍ، فَقَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا أُمُّكَ وَأَبُوكَ، وَأُخْتُكَ وَأَخُوكَ، وَأَدْنَاكَ أَذْنَاكَ» قَالَ: فَتَنَظَّرَ فَقَالَ: «مَنْ هَذَا مَعَكَ أَبَا رِمَّةَ؟» قَالَ: قُلْتُ: ابْنِي، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ». وَذَكَرَ قِصَّةَ الْحَقَائِمِ.

هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِيَادِ بْنِ لَقِيطٍ السَّدُوسِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رِمَّةَ النَّبِيِّ، قَالَ: جِئْتُ مَعَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ابْنُكَ هَذَا؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَتُحِبُّهُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ».

هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَعَقْفَانُ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ إِيَادٍ، حَدَّثَنَا إِيَادُ، عَنْ أَبِي رِمَّةَ، قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي نَحْوَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَيْتُهُ قَالَ لِي أَبِي: هَلْ تَذَرِي مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ: لَا، فَقَالَ لِي أَبِي: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاقْشَعِرْزَتْ حِينَ قَالَ ذَلِكَ، وَكُنْتُ أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا لَا يُشْبِهُ النَّاسَ، فَإِذَا بَشَّرَ لَهُ وَفَرَّةٌ - قَالَ عَقْفَانُ فِي حَدِيثِهِ -: ذُو وَفَرَةٍ، وَبِهَا رَذَعٌ مِنْ حَنَاءٍ، عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَخْضَرَانِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَبِي ثُمَّ جَلَسْنَا فَتَحَدَّثْنَا سَاعَةً، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِي: «ابْنُكَ هَذَا؟» قَالَ: إِي، وَرَبَّ الْكَعْبَةِ. قَالَ: «حَقًّا؟» قَالَ: أَشْهَدُ بِهِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاحِحًا مِنْ تَبَتُّ شَبَهِ بِأَبِي، وَمِنْ حَلِيفِ أَبِي عَيٍّ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ»، قَالَ: وَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ قَالَ: ثُمَّ نَظَرَ إِلَى مِثْلِ السَّلْعَةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لِأَطْبُ الرِّجَالِ، أَلَا أَعَالِجُهَا لَكَ؟ قَالَ: «لَا، طَيِّبُهَا الَّذِي خَلَقَهَا».

قَيْسُ بْنُ الثُّعْمَانِ^(١) رَوَى عَنْهُ إِيَادُ بْنُ لَقِيطٍ، قَالَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ إِيَادٍ، عَنْ أَبِيهِ.

= حديث صحيح على شرط مسلم.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ أَبِي جَبْرٍ، عَنْ إِيَادِ بْنِ لَقِيطٍ، عَنْ أَبِي رِمَّةَ، قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي وَأَنَا غُلَامٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبِي: إِنِّي رَجُلٌ طَيِّبٌ، فَأَرِنِي هَذِهِ السَّلْعَةَ الَّتِي بَطْهَرِكَ. قَالَ: «وَمَا تَصْنَعُ بِهَا؟» قَالَ: أَقْطَعُهَا، قَالَ: «لَسْتُ بِطَيِّبٍ، وَلَكِنَّكَ رَفِيقٌ، طَيِّبُهَا الَّذِي وَصَعَهَا»، وَقَالَ غَيْرُهُ: «الَّذِي خَلَقَهَا».

صحيح على شرط مسلم.

وقال الإمام أحمد رحمه الله ص (٢٢٧): حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ إِيَادِ بْنِ لَقِيطٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي رِمَّةَ، قَالَ: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي نَحْوَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَأَيْتُهُ قَالَ أَبِي: هَلْ تَدْرِي مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هَذَا مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَافْتَعَزْتُ حِينَ قَالَ ذَلِكَ، وَكُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ لَا يُشْبِهُ النَّاسَ، فَإِذَا بَشَرٌ ذُو وَفَرَةٍ وَبِهَا رَذَعُ حَنَاءٍ، وَعَلَيْهِ بُرْدَانِ أَخْضَرَانِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَبِي، ثُمَّ جَلَسْنَا فَتَحَدَّثْنَا سَاعَةً، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَبِي: «إِنَّكَ هَذَا؟» قَالَ: إِي، وَرَبِّ الْكُفْبَةِ قَالَ: «حَقًّا؟» قَالَ: أَشْهَدُ بِهِ. فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاحِكًا مِنْ تَثَبُّتِ سَبْهِي بِأَبِي، وَمِنْ خَلْفِ أَبِي عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ»، وَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ثُمَّ نَظَرَ إِلَى مِثْلِ السَّلْعَةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كَأَطَبِ الرُّجَالِ، أَلَا أُعَالِجُهَا لَكَ؟ قَالَ: «لَا، طَيِّبُهَا الَّذِي خَلَقَهَا».

صحيح على شرط مسلم.

(١) تمام العشرين: قال البخاري رحمه الله من «التاريخ الكبير» (ج ٧ ص ١٤٤): قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ: نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ إِيَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَيْسِ بْنِ الثُّعْمَانِ، وَكَانَ قَدْ =

وَقَدْ أَخْرَجَ ① مُسْلِمٌ عَنْ إِيَادٍ أَحَادِيثُهُ، رَوَى حَدِيثُهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَمِسْعَرٌ وَزُهَيْرٌ وَإِسْرَائِيلُ، وَالنَّاسُ بَعْدُ.

=قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَهْدَيْتُ لَهُ قَابِي، فَقَالَ ②: أَنَا مِنْ قَوْمٍ يَشُقُّ أَنْ تُرَدَّ عَلَيْهِمُ الْهَدِيَّةُ.

وقال الطبراني رحمه الله في «المعجم الكبير» (ج ١٨ ص ٣٤٣): ثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ السَّدُوسِيِّ، ثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ ع وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمَارِيُّ البَصْرِيُّ، ثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَا: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِيَادِ بْنِ لَقِيطٍ، ثَنَا إِيَادُ بْنُ لَقِيطٍ، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ الثُّعْمَانَ السَّكُونِيَّ، قَالَ: انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ مُسْتَخْفِيَانِ مِنْ فُرَيْشٍ، فَمَرُّوا بِرَاعٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ مِنْ شَاؤٍ ضَرَبَهَا الْفَحْلُ؟» قَالَ: لَا، وَلَكِنْ هَاهُنَا شَاةٌ قَدْ خَلَفَهَا الْجَهْدُ، قَالَ: «اتَّبِعِي بِهَا»، فَأَتَاهُ بِهَا فَمَسَحَ ضَرْعَهَا وَدَعَا بِالْبَرَكَاتِ فَحَلَبَ، فَسَقَى أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ حَلَبَ فَسَقَى الرَّاعِيَّ، ثُمَّ حَلَبَ فَشَرِبَ فَقَالَ لَهُ: تَاللَّهِ! مَا رَأَيْتُ مِثْلَكَ!! مَنْ أَنْتَ؟! قَالَ: «إِنْ أَخْبَرْتُكَ تَكْفُرُ عَلَيَّ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «أَنَا مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» قَالَ: أَنْتَ الَّذِي تَزْعُمُ فُرَيْشُ أَنَّكَ صَائِيٌّ؟ قَالَ: «إِنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ»، قَالَ: فَإِنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ وَأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَا فَعَلْتَ إِلَّا رَسُولٌ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَتَبْعُكَ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا الْيَوْمَ فَلَا، وَلَكِنْ إِذَا سَمِعْتَ أَنَا قَدْ ظَهَرْنَا فَأَتِنَا»، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ مَا ظَهَرَ بِالْمَدِينَةِ.

وقال الحاكم رحمه الله (ج ٣ ص ٨): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، ثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِيَادِ بْنِ لَقِيطٍ، ثَنَا إِيَادُ بْنُ لَقِيطٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الثُّعْمَانَ، قَالَ: لَمَّا انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ مُسْتَخْفِيَيْنِ مَرًّا بِعَبْدٍ يَرْعَى غَنًا فَاسْتَسْقَاهُ مِنَ اللَّبَنِ، فَقَالَ: مَا عِنْدِي شَاةٌ تَحْلِبُ غَيْرَ أَنَّ هَاهُنَا عَنَاقًا حَمَلَتْ أَوَّلَ الشَّتَاءِ وَقَدْ أَخْذَجَتْ وَمَا بَقِيَ لَهَا لَبَنٌ، فَقَالَ: «ادْعُ بِهَا»، فَدَعَا بِهَا فَاعْتَقَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ ضَرْعَهَا وَدَعَا، حَتَّى أَنْزَلَتْ، قَالَ: وَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ بِمِجَنٍّ فَحَلَبَ فَسَقَى أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ حَلَبَ فَسَقَى =

① في الأصلين: وقد أخرج عنه مسلم.

② في «الإصابة» (ج ٣ ص ٢٥١): فقلت.

زِيَادٌ^(١) عَنْ أُسَامَةَ، وَرَوَى عَنْ أُسَامَةَ أَيْضًا عَلِيُّ بْنُ الْأَقْمَرِ، وَمُجَاهِدٌ، وَفِي رَوَايَتِهِمَا عَنْهُ نَظَرٌ.

=الرَّاعِي، ثُمَّ حَلَبَ فَشَرِبَ، فَقَالَ الرَّاعِي: يَا لَهِ! مَنْ أَنْتَ؟! فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ مِثْلَكَ قَطُّ، قَالَ: «أَوْ تُرَاكَ تَكْتُمُ عَلَيَّ حَتَّى أُخْبِرَكَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنِّي مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، فَقَالَ: أَنْتَ الَّذِي تَزْعُمُ قُرَيْشٌ أَنَّهُ صَابِئٌ؟ قَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ ذَلِكَ»، قَالَ: فَأَشْهَدُ أَنَّكَ نَبِيٌّ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مَا جِئْتَ بِهِ حَقٌّ، وَأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مَا فَعَلْتَ إِلَّا نَبِيٌّ، وَأَنَا مُتَّبِعُكَ، قَالَ: «إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ يَوْمَكَ، فَإِذَا بَلَغَكَ أَتَى قَدْ ظَهَرْتُ فَأَتِنَا».

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وقال الحافظ في «الإصابة»: أخرجه الطبراني وسنده صحيح.

(١) الحديث الحادي والعشرون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٢٧٨): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ عِنْدَهُ كَأَنَّا عَلَى رُءُوسِهِمُ الطَّيْرُ، قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَقَعَدْتُ، قَالَ: فَجَاءَتِ الْأَعْرَابُ فَسَأَلُوهُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَتَدَاوَى؟ قَالَ: «نَعَمْ، تَدَاوَوْا؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَصْنَعْ دَاءً، إِلَّا وَصَّعَ لَهُ دَوَاءً، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ، الْهَرَمُ» قَالَ: وَكَانَ أُسَامَةُ حِينَ كَبُرَ يَقُولُ: هَلْ تَرَوْنَ لِي مِنْ دَوَاءٍ الْآنَ؟ قَالَ: وَسَأَلُوهُ عَنْ أَشْيَاءَ هَلْ عَلَيْنَا حَرْجٌ فِي كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «عِبَادَ اللَّهِ، وَصَّعَ اللَّهُ الْحَرْجَ، إِلَّا أَمْرًا اقْتَضَى^١ أَمْرًا مُسْلِمًا ظُلْمًا، فَذَلِكَ حَرْجٌ وَهْلُكٌ» قَالُوا: مَا خَيْرٌ مَا أُعْطِيَ النَّاسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «خُلُقٌ حَسَنٌ».

وأخرجه أبو داود (ج ٤ ص ١٩٢) ط حمص، والترمذي (ج ٣ ص ٢٥٨) وقال: هذا =

① في الأصل: اقتضى وصوابه: اقتضى كما عند ابن ماجه وكما في «معجم الطبراني الكبير» (ج ١ ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢) وعند البخاري في «التاريخ» (ج ٢ ص ٢٠) ومعنى اقتضى: اقتطع. قال ابن الأثير رحمه الله في مادة قرض: فيه وضع الحرج إلا امرأ اقتضى امرأ مسلماً، وفي رواية: إلا من اقتضى مسلماً ظلمًا، وفي أخرى: من اقتضى عرض مسلم أي: نال منه وقطعه بالغيبه وهو افتعال من القرض القطع. اهـ

= حديث حسن صحيح، وابن ماجه (ح ٢ ص ١١٣٧) والبخاري في «الأدب المفرد» ص (١٠٩)، وأبونعيم في «أخبار أصبهان» (ج ٢ ص ١٣)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (ج ٢ ص ١١٠)، والحميدي في «المسند» (ج ٢ ص ٣٦٣)، والطبائسي (ج ١ ص ٣٤٣) من ترتيب المسند، وابن حبان (ج ١ ص ٤٣١)، والحاكم (ج ١ ص ١٢١) وصححه، و(ج ٤ ص ١٩٨ و ١٩٩) من طرق عن زياد بن علقمة، ثم قال: هذا حديث أسانيد صحیحہ کلها علی شرط الشيخين.

وقال الحاكم رحمه الله (ج ٤ ص ٣٩٩): حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان العامري، ثنا محمد بن عبيد الطنافسي، ثنا مسعر. وحدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه وعلي بن حمشاذ العدل ومحمد بن عبدالله الشافعي وعبدالله بن محمد الصيدلاني، قالوا: ثنا محمد بن سليمان بن الحارث، ثنا خلاد بن يحيى، ثنا مسعر.

وأخبرني أبو بكر محمد بن عمرو البزار ببغداد، ثنا محمد بن موسى القرشي، ثنا أبو بكر الحنفي، ثنا مسعر بن كدام، عن زياد بن علقمة، عن أسامة بن شريك رضي الله عنه قال: شهدت رسول الله والأعراب يسألونه، قالوا: يا رسول الله، علينا حرج في كذا؟ علينا حرج في كذا؟ لأشياء ليس بها بأس، فقال: «عباد الله، إن الله وضع الحرج إلا من افترف من عرض امرئ مسلم ظلمًا، فذلك الذي حرج وهلك»، فقالوا: تتداوى يا رسول الله؟ قال: «نعم تداؤوا عباد الله؛ فإن الله تعالى لم يضع داء إلا لأ و وضع له دواء، غير داء واحد»، قالوا: يا رسول الله، وما هو؟ قال: «الهزم». قالوا: يا رسول الله، ما خير ما أعطي الإنسان؟ قال: «خلق حسن».

هذا حديث صحيح الإسناد، فقد رواه عشرة من أئمة المسلمين وثقاتهم عن زياد بن علقمة:

فنههم: مسعر بن كدام كما تقدم ذكره له.

ومنهم: مالك بن مغول البجلي: حدثني أبو أحمد محمد بن أحمد الحافظ، ثنا =

= يحيى بن محمد الحافظ، ثنا يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا أحمد بن محمد بن أبي الحنّاج بطرابلس وكان ثقةً مأموناً، حدثنا محمد بن مصعب القرقيساني، عن مالك بن مغول، عن زياد بن علاقة.

ومنهم: عمرو بن قيس الملائي: أخبرناه أبو بكر الشافعي، ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، ثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة، قالوا: ثنا جرير، عن الأعمش.

ومنهم: شعبة بن الحجاج: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن مرزوق البصري بمصر، ثنا سعيد بن عامر، ثنا شعبة.

قال: وحدثنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، أنبأ محمد بن غالب، ثنا مسلمة بن إبراهيم، ثنا شعبة.

وحدثني أبو بكر محمد بن علي المؤدب، ثنا أبو الوليد الطيالسي، ثنا شعبة، عن زياد بن علاقة.

وأخبرني أبو عمرو محمد بن جعفر الزاهد العدل، ثنا يحيى بن محمد البخري، ثنا عبدالله بن معاذ العنبري، ثنا أبي، ثنا شعبة، عن زياد بن علاقة.

ومنهم: محمد بن جُحَادَةَ الأيادي: حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ، أنبأ سهل بن أحمد الواسطي، ثنا عبدالقدوس بن محمد بن عبدالكبير بن شعيب بن الحبحاب، ثنا عمرو بن عاصم الكلابي، ثنا عمران القطان، ثنا محمد بن جحادة.

ومنهم: أبو حمزة محمد بن ميمون السكري: أنبأ أبو الحسن محمد بن عبدالله السني بِمَرْو، ثنا أبو الموجه، أنبأ عبدان، أنبأ أبو حمزة، عن زياد بن علاقة.

ومنهم: أبو عوانة الوضاح: أخبرني أبو بكر الشافعي، ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، ثنا عفان بن مسلم، ثنا شعبة وأبو عوانة، عن زياد بن علاقة.

ومنهم: سفيان بن عيينة الهاللي: حدثنا أبو بكر بن إسحاق وعلي بن حمشاذ وأبو بكر الشافعي، قالوا: ثنا بشر بن موسى، ثنا الحميدي، ثنا سفيان، عن زياد بن علاقة. =

= ومنهم: عثمان بن حكيم الأودي: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الْمَذْكُورِ، ثنا أبو زرعة الإمام، ثنا عثمان بن حكيم، ثنا زياد بن علاقة، ثنا أسامة بن شريك، قال: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ كَاتِبًا عَلَى رُءُوسِنَا الطَّيْرُ لَا يَتَكَلَّمُ مِنَّا مُتَكَلِّمٌ إِذْ جَاءَهُ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفْتِنَا فِي كَذَا، أَفْتِنَا فِي كَذَا، فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ مِنَ الْأَعْرَابِ، وَضَعَ اللَّهُ الْحَرْجَ إِلَّا مَنْ اقْتَرَضَ لِأَخِيهِ عِرْضًا، فَذَلِكَ الَّذِي حَرَجَ وَهَلَكَ» قَالُوا: أَفْتِنْدَاوِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً، غَيْرَ دَاءٍ وَاحِدٍ». قَالُوا: وَمَا هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْهَرَمُ». قَالُوا: فَمَنْ أَحَبَّ عِبَادَ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: «أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

ومنهم: شيبان بن عبد الرحمن، عن زياد بن علاقة.

ومنهم: زهير بن معاوية الجعفي: أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنبَأَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ قَتِيبَةَ، ثنا يحيى بن يحيى، أَنبَأَ أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ شَرِيكَ.

ومنهم: عمرو بن أبي قيس الرازي: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَكْرَمِ الْبِزَارِ بِبَغْدَادَ، ثنا يعقوب بن يوسف القزويني، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ سَابِقٍ، ثنا عمرو بن أبي قيس، عن سماك بن حرب.

ومنهم: محمد بن بشر بن بشير الأسلمي، وهو من أعز الثقات: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ النَّصْرَابَادِيُّ، ثنا أبو محمد عبد الله بن إسحاق الدوري، ثنا أبو يعلى البصري، ثنا أبو عاصم.

قال الحاكم رحمه الله: وقد أُخْبِرْتُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَوْسُفَ الْحِرَانِيِّ، عَنْ أَبِي عَاصِمٍ، ثنا محمد بن بشر بن بشير الأسلمي، عن زياد بن علاقة.

ومنهم: إسرائيل بن يونس السَّيِّعِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ الْحَسَنِ الْحَرَبِيُّ، ثنا عبد الله بن رجاء، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، فذكر الحديث.

قال الحاكم رحمه الله: قد ذكرت من طرق هذا الحديث أقل من النصف؛ فإني تتبعت =

=من اتفق الشيخان رحمهما الله على الحجة به في الصحيحين، وبقي في كتابي أكثر من النصف، ليتأمل طالب هذا العلم ويترك مثل هذا الحديث على إشهاده وكثرة رواته بأن لا يوجد له عن الصحابي إلا تابعي واحد مقبول ثقة.

قال لي أبو الحسن علي بن عمر الحافظ رحمته الله: لِمَ أسقطا حديث أسامة بن شريك من الكتابين؟ قلت: لأنها لم يجدا لأسامة بن شريك راويًا غير زياد بن علاقة.

فحدثني أبو الحسن رحمته الله وكتبه لي بخطه قال: قد أخرج البخاري رحمته الله عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة، عن بيان بن بشر، عن قيس بن أبي حازم، عن مرداس الأسلمي رحمته الله، عن النبي ﷺ أنه قال: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ أَشْلَاقًا»، الحديث وليس لمرداس راوٍ غير قيس.

وقد أخرج البخاري حديثين عن زهرة بن معبد عن جدّه عبدالله بن هشام بن زهرة، عن النبي ﷺ وليس لعبدالله راوٍ غير زهرة. وقد اتفقا جميعًا على إخراج حديث قيس بن أبي حازم، عن عدي بن عميرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ». وليس لعدي بن عميرة راوٍ غير قيس.

وقد اتفقا جميعًا على حديث مَجْزَأَةَ بن زاهر الأسلمي، عن أبيه، عن النبي ﷺ في النهي عن لحوم الحمر الأهلية، وليس لزاهر راوٍ غير مجزأة.

وأخرج البخاري حديث الحسن عن عمرو بن تغلب وليس لعمرو راوٍ غير الحسن. وأخرج أيضًا حديث الزهري وأخرجنا جميعًا حديث الحسن عن عمرو بن تغلب وليس له راوٍ غير الحسن. وحديث زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك أصح وأشهر، وأكثر رواة من هذه الأحاديث قال أبو الحسن: وقد روى عمر بن الأرقم ومجاهد عن أسامة بن شريك.

فَالْزَوْعِبُ لِلرَّحْمَنِ: والحديث على شرط الشيخين.

إِيَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَرْزِيِّ^(١): نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ^(٢). رَوَى عَنْهُ أَبُو الْمِنْهَالِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُطْعِمٍ.

وَقَدْ أَخْرَجَا^(٣) عَنْهُ حَدِيثَ الْبَرَاءِ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ.
بِشْرِ بْنِ سُحَيْمٍ^(٤)، رَوَى عَنْهُ نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ، قَالَهُ عَنْهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ.

(١) الحديث الثاني والعشرون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٣٨): حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْمِنْهَالِ، سَمِعَ إِيَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمَرْزِيِّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الْمَاءَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ. لَا يَدْرِي عَمْرُو أَيُّ مَاءٍ هُوَ.

ورواه أبوداود (ج ٢ ص ٢٤٩) ط ح، والترمذي (ج ٢ ص ٢٥٥) ط هندية مع التحفة، والبخاري في "التاريخ الكبير" (ج ١ ص ٤٤٠)، والحميدي (ج ٢ ص ٤٠٥)، والحاكم (ج ٢ ص ٦١).

والحديث على شرط الشيخين.

(٢) قال البخاري رحمه الله (ج ٤ ص ٣٨٢) ط س مع "الفتح": حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمِنْهَالَ^(١)، قَالَ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الصَّرْفِ؟ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ: هَذَا خَيْرٌ مِنِّي، فَكِلَاهُمَا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ دَيْنًا. وأخرجه مسلم (ج ٥ ص ٤٥) ط المشهد الحسيني.

(٣) الحديث الثالث والعشرون: قال الإمام أحمد (ج ٣ ص ٤١٥): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ: =

① في الأصلين: عبدالله، والصواب بدون إضافة، كما في حاشية (ب) و"تهذيب التهذيب"، وكما قاله الحافظ في "التقريب".

② صوابه: (سمعت أبا المنهال) كما في الطبعة الحلبية مع الفتح (ج ٥ ص ٢٨٧).

ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ وَدِيعَةَ^(١)، رَوَى عَنْهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَعَامِرُ بْنُ سَعْدِ الْبَجَلِيِّ، وَزَيْدُ بْنُ وَهَبٍ^(٢)، لَهُ حَدِيثَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثُ الضُّبَابِ، وَحَدِيثُ الرُّخْصَةِ فِي الْغَنَاءِ فِي الْعُرْسِ. رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ^(٣) السَّبْيَعِيُّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَ بِهِ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْهُ.

= وَقَالَ نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ: عَنْ بَشْرِ بْنِ سُهَيْمٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ فِي يَوْمِ التَّشْرِيقِ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي أَيَّامِ الْحَجِّ فَقَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، وَإِنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ».

ثم ذكره من طريق عمرو بن دينار، عن نافع به، ومن طريق شعبة عن حبيب أنه سمع نافع بن جبير به، وأخرجه النسائي (ج ٨ ص ٩٢)، وابن ماجه (ج ١ ص ٥٤٨).
والحديث على شرط الشيخين.

(١) الحديث الرابع والعشرون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٢٢٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، يُحَدِّثُ عَنْ ثَابِتِ بْنِ وَدِيعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ بِضَبَابٍ قَدْ اخْتَرَسَهَا، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى صَبِّ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ أُمَّةً مُسِيحَتْ فَلَا أَدْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا».

ثم ذكر له طرقاً منها طريق عن زيد بن وهب، عن البراء بن عازب، عن ثابت بن وداعة به.

والحديث أخرجه أبوداود (ج ٢ ص ٣١٨) ط ح، والنسائي (ج ٧ ص ١٧٦)، وابن ماجه (ج ٢ ص ١٠٧٨)، والطيالسي (ج ١ ص ٣٢٨) من ترتيب المسند، ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج ١ ص ٣٢٣)، وأبونعيم في «الحلية» (ج ١ ص ٣٥٢) كلهم من طريق شعبة، عن الحكم، عن زيد بن وهب، عن البراء، عن ثابت بن وداعة به.

=

① في الأصلين: (وهيب)، والصواب ما أثبتناه كما في كتب الرجال.

② في الأصلين: زيادة (عنه) بعد أبي إسحاق والصواب حذفها كما فعلت.

قُرْظَةُ بْنُ كَعْبٍ^(١)، رَوَى عَنْهُ الشَّعْبِيُّ وَعَامِرُ بْنُ سَعْدِ الْبَجَلِيِّ.

= وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (ج ٢ ص ١٧٠ و ١٧١) من حديث زيد بن وهب، عن ثابت به، ومن حديث زيد بن وهب، عن البراء، عن ثابت به، ومن حديث زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن حَسَنَةَ، عن النبي ﷺ، ثم قال: وحديث ثابت أصح، وفي نفس الحديث نظر.

قال ابن عمر: عن النبي ﷺ: «لا آكله ولا أحرمه».

وقال ابن عباس: لو كان حراماً لم يؤكل على مائدة النبي ﷺ. اهـ

وفي «تهذيب التهذيب» في ترجمة ثابت بن وداعة، وقال ابن السكن وابن عبد البر: حديثه في الضب يختلفون فيه اختلافاً كثيراً، قال الحافظ: قلت: وقد صححه الدارقطني، وأخرجه أبوذر الهري في «المستدرك على الصحيحين».

(١) الحديث الخامس والعشرون: قال الحاكم رحمه الله في «المستدرك» (ج ٢

ص ١٨٤): أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ هَاشِمٍ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبَّاسِ الْبَجَلِيِّ، قَالَا: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثَنَا شُعْبَةُ، سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يُحَدِّثُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ ثَابِتِ بْنِ وَدِيعَةَ وَقُرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي عُرْسٍ فَسَمِعْتُ صَوْتًا، فَقُلْتُ: أَلَا تَسْمَعَانِ؟ فَقَالَا: إِنَّهُ رُحْصٌ فِي الْغَنَاءِ فِي الْعُرْسِ، وَالْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ مِنْ غَيْرِ نِيَّاحَةٍ.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وسكت عليه الذهبي

ثم ذكر له طريقاً أخرى من طريق شيخه أبي بكر بن أبي دارم أحمد بن محمد، وهو غير ثقة.

وأخرجه النسائي (ج ٦ ص ١٠٩) كما عند الحاكم في الطريق الثانية من حديث شريك عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، قال: دخلت على قرظة بن كعب وأبي مسعود الأنصاري في عرس... الحديث، فخالف في أحد صحابييه.

والحديث ضعیف بطريقه؛ لأنه يدور على عامر بن سعد البجلي، =

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنَةَ^(١)، رَوَى عَنْهُ زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ، رَوَاهُ عَنْهُ الْأَعْمَشُ.

= وعامر بن سعد روى عنه ثلاثة ولم يوثقه معتبر كما في "تهذيب التهذيب" فعلى هذا فهو مجهول الحال. وقد قال الحافظ في "التقريب": إنه مقبول، يعني إذا توبع، وإلا فلين، كما ذكر ذلك في المقدمة.

(١) الحديث السادس والعشرون: قال الإمام أحمد (ج ٤ ص ١٩٦): حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي يَدِهِ كَهَيْئَةِ الدَّرَقَةِ، قَالَ: فَوَضَعَهَا ثُمَّ جَلَسَ فَبَالَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: انظُرُوا إِلَيْهِ يَبُولُ كَمَا تَبُولُ الْمَرْأَةُ! قَالَ: فَسَمِعَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «وَيْحَكَ أَمَا عَلِمْتَ مَا أَصَابَ صَاحِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانُوا إِذَا أَصَابَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْبَوْلِ قَرَضُوهُ بِالْمَقَارِيطِ، فَتَهَاؤُمُ فَعَذَّبَ فِي قَبْرِهِ».

الحديث أخرجه أبو داود (ج ١ ص ٥) ط ح، والنسائي (ج ١ ص ٢٨)، وابن ماجه (ج ١ ص ١٢٤)، والحميدي (ج ٢ ص ٣٩٠)، ويعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (ج ١ ص ٢٨٤)، والحاكم (ج ١ ص ١٨٤ و ١٨٥) وقال: صحيح الإسناد على شرط الشيخين إلى أن يبلغ تفرد زيد بن وهب بالرواية عن عبد الرحمن بن حسنة، ولم يخرجاه بهذا اللفظ. اهـ

قلت: بل هو على شرطهما بعد بلوغه، فقد أخرجنا لصحابة تفرد عنهم بعض التابعين، كما ذكره الدارقطني في "الإلزامات".

وقال الحافظ في "الفتح" (ج ١ ص ٣٢٨) وهو حديث صحيح صححه الدارقطني وغيره.

حديث آخر لعبد الرحمن بن حسنة تقدم أن البخاري قال: وفي نفس الحديث نظر.

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٩٦): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ.

وَحَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ الْمَعْنَى، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ =

① صحف هذا الاسم في الأصلين، وقد أثبتته على الصواب.

ثَعْلَبَةُ بْنُ الْحَكَمِ اللَّيْثِيُّ^(١)، رَوَى عَنْهُ سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، قَالَ جَرِيرُ الضَّبِّيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ.

=عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنَةَ -قَالَ وَكَيْعٌ: الْجُهَنِيُّ-، قَالَ: عَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ، فَزَرَلْنَا بِأَرْضِ كَثِيرَةِ الضَّبَابِ، فَأَخَذْنَا مِنْهَا فَطَبَخْنَا فِي قُدُورِنَا، فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أُمَّةٌ فَقِدَتْ أَوْ مُسِخَتْ». -شَكَ يَحْيَى- وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فَأَمَرْنَا فَأَكْفَأْنَا الْقُدُورَ. قَالَ وَكَيْعٌ: «مُسِخَتْ، فَأَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ»، فَأَكْفَأْنَاهَا وَإِنَّا لَحَيَاةٌ.

الحديث ظاهر إسناده الصحة ولولا قول البخاري المتقدم لحكمت عليه بأنه صحيح على شرط الشيخين.

(١) الْحَدِيثُ السَّابِعُ وَالْعَشْرُونَ: قَالَ الْحَاكِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ٢ ص ١٣٤): حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الصَّحَّالِيُّ بْنُ تَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْحَكَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «التَّهْبَةُ لَا تَحِلُّ، فَأَكْفِئُوا الْقُدُورَ».

وهكذا رواه عُثْدَرُ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ فَذَكَرُوا سَمَاعَ ثَعْلَبَةَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وهو حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه لحديث سَمَاكِ، فإنه رواه مرة عن ثَعْلَبَةَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ثم ذكره الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ أُسْبَاطِ بْنِ نَصْرٍ، عَنْ سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قلت: وَأُسْبَاطٌ لَا يَقَاوِمُ شُعْبَةَ، فَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

وقد أخرج من طريق شُعْبَةَ الطَّحَاوِيُّ فِي «مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٣ ص ٤٩) وَقَدْ تَابَعَ شُعْبَةَ إِسْرَائِيلُ وَزَكْرِيَا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ وَغَيْرَهُمَا كَمَا فِي «مَعَانِي الْأَثَارِ» وَشَرِيكَ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ كَمَا فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» وَأَبُو الْأَحْوَصِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (ج ٢ ص ١٢٩٩) وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (ج ١ ص ٩٧) وَلَمْ يَسْمَعْ الصَّحَابِيُّ عِنْدَ أَحْمَدَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «الإِصَابَةِ» فِي تَرْجُمَةِ ثَعْلَبَةَ: إِنَّ سَنَدَهُ صَحِيحٌ، وَقَالَ الْمَعْلُوقُ عَلَى ابْنِ مَاجَةَ فِي «الزُّوَائِدِ»: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ رَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

جَبَلَةُ بْنُ حَارِثَةَ^(١) أَخُو زَيْدٍ، رَوَى عَنْهُ أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ، قَالَهُ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ^① وَغَيْرُهُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ عَنْهُ، وَقَالَهُ زُهَيْرٌ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ جَبَلَةَ.

(١) الحديث الثامن والعشرون: قال الترمذي رحمه الله (ج ٤ ص ٣٥٠) ط هندية مع «التحفة»: حَدَّثَنَا الْجَرَّاحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الرُّومِيِّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَبَلَةُ بْنُ حَارِثَةَ أَخُو زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْعَثْ مَعِيَ زَيْدًا قَالَ: «هُوَ ذَا»، قَالَ: فَإِنْ انْطَلَقَ مَعَكَ لَمْ أَمْنَعُهُ قَالَ زَيْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ! لَا أُخْتَارُ عَلَيْكَ أَحَدًا، قَالَ: فَرَأَيْتَ رَأَيْ أَخِي أَفْضَلَ مِنْ رَأْيِي.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الرُّومِيِّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ مُسْهِرٍ. اهـ

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (ج ٢ ص ٢١٨)، والحاكم (ج ٣ ص ٢١٤) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه وسكت عليه الذهبي.

حديثان لم يصحّا:

(٦) قال الطبراني رحمه الله في «الكبير» (ج ٢ ص ٣٢٢): حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ. وَثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو الْقِطْرَانِيُّ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الطُّفَيْلِ ع وَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثَنَا يَحْيَى الْحِمَاطِيُّ، قَالُوا: ثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ حَارِثَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَمْ يَغْزُ أُعْطِيَ سِلَاحَهُ عَلِيًّا أَوْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

شريك هو ابن عبد الله النخعي ساء حفظه لما ولي القضاء، وأبو إسحاق هو السبيعي عمرو بن عبد الله مدلس ولم يصرح بالتحديث.

=

① في الأصلين: (مسعر) والصواب ما أثبتناه كما تراه في السند، وكما في كتب الرجال.

حُبْشِيُّ بْنُ جُنَادَةَ^(١)، رَوَى عَنْهُ الشَّعْبِيُّ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُبْشِيِّ^①.

= (٢) قال الطبراني رحمه الله في «الكبير» (ج ٢ ص ٣٢٢): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْقِطْرَانِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الطُّفَيْلِ، ثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ خَارِثَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُوْتِيتَ إِلَى فَرَاشِكَ فَافْرَأْ: ﴿قُلْ يَتَّخِذُهَا الْكَافِرُونَ﴾ حَتَّى تَمُرَّ بِآخِرِهَا، فَإِنَّهَا بَرَاءَةٌ مِنَ الشَّرِكِ».

وذا كالأول، ويزاد عليه أنه قد ذكر الحافظ ابن كثير هذا الحديث في «تفسيره» (ج ٤ ص ٥٦٠) من طريق شريك عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن نوفل، عن الحارث بن جبلة، فذكره، فعلم أنه قد اختلف فيه على أبي إسحاق، أو على شريك، والله أعلم.

(١) الحديث التاسع والعشرون: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (ج ٤ ص ١٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَابْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حُبْشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ، قَالَ يَحْيَى بْنُ آدَمَ السَّلُولِيُّ وَكَانَ قَدْ شَهِدَ يَوْمَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيَّ مِثِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَلَا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا أَنَا أَوْ عَلِيٌّ» وَقَالَ ابْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: «لَا يَقْضِي عَنِّي ذَنْبِي إِلَّا أَنَا أَوْ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

ثم ذكر له أسانيد وفي بعضها سؤال شريك القاضي لأبي إسحاق: أُنِيَ سَمِعَ مِنْ حُبْشِي؟ فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَقَفَ حُبْشِيُّ عَلَيْنَا عَلَى فَرَسٍ لَهُ فِي مَجْلِسِنَا فِي جَبَانَةِ السَّبِيحِ. والحديث على شرط الشيخين.

وأخرجه الترمذي (ج ٤ ص ٢٢٨) مع «تحفة الأحوذى» ط هندية، وابن ماجه (ج ١ ص ٤٤)، والنسائي في «الخصائص» ص (٢٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (ج ١٢ ص ٥٩)، وابن جرير في «التاريخ» (ج ١٣ ص ٥١)، والطبراني في «الكبير» (ج ٤ ص ١٩)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (ج ١ ص ٢٥٣)، وقال الترمذي: حديث =

① في الأصلين: (ابن عيسى) والصواب ما أثبتناه.

= حسن غريب صحيح.

والحديث عند الترمذي وابن ماجه من طريق شريك القاضي، ساء حفظه لما ولي القضاء، ولكنه متتابع كما ترى.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٦٥): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حُبَيْشِ بْنِ جُنَادَةَ، قَالَ يَحْيَى: وَكَانَ مِنْ شَهِدِ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْمَقْصُرِينَ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَالْمَقْصُرِينَ؟ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: «وَالْمَقْصُرِينَ».

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حُبَيْشِ بْنِ جُنَادَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ مِنْ غَيْرِ فَقَرٍ فَكَأَنَّمَا بَأْكُلُ الْجَمْرَ». حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حُبَيْشِ بْنِ جُنَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَأَلَ مِنْ غَيْرِ فَقَرٍ...»، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

فأدلة: ثلاثة أحاديث من حديث حبشي لم تصح:

① قال الطبراني رحمه الله (ج ٤ ص ٢٠) من «المعجم الكبير»: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْرِيُّ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَجْرٍ، ثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ قَرْمٍ الصَّبِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الهمداني، قَالَ: سَمِعْتُ حُبَيْشَ بْنَ جُنَادَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ عَدِيرِ حُمْ: «اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَأَعِنْ مَنْ أَعَانَهُ».

=

= هذا حديث ضعیف، سليمان بن قُرم وسلمة بن الفضل مختلف فيها والراجح ضعفهما، ولا سيما والحديث يوافق بدعتهما، فهما شيعيان، وسليمان بن قُرم أسوأ حالًا في التشيع.

وأما علي بن بحر فترجم في "تهذيب التهذيب" وقد وثقه أحمد وغيره.

وأما الحسين بن إسحاق فترجم في "سير أعلام النبلاء" (ج ٤ ص ٥٧) قال الإمام الذهبي رحمه الله: وكان من الحفاظ الرَّحَّالَةِ، أكثر عنه أبو القاسم الطبراني.

(٢) قال الطبراني رحمه الله (ج ٤ ص ٢٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَنْدَةَ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، ثَنَا أَبُو مَرْيَمَ عَبْدُ الْعَفَّارِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حُبَيْشِ بْنِ جُنَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيٍّ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى».

حديث ضعیف جدًّا، عبدالغفار بن القاسم أبو مريم قال الحافظ الذهبي: رافضي ليس بثقة، قال علي بن المديني: كان يضع الحديث، إلى أن قال الذهبي رحمه الله: أحمد بن صالح، حدثنا محمد بن مرزوق، حدثنا الحسين بن الحسن الفزاري، حدثنا عبدالغفار بن القاسم، حدثني عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس قال: حدثني بريدة، قال: قال رسول الله ﷺ: «عَلِيٌّ مَوْلَى مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ». اهـ المراد من "الميزان" وهذا يدل على أنه مع كذبه قد اضطرب في الحديث، فتارة يرويه عن أبي إسحاق عن حبشي، وأخرى عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس عن بريدة.

(٣) قال الطبراني رحمه الله في "المعجم الكبير" (ج ٤ ص ٢٠): حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ حَمْدَانَ الْحَنْفِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُوسَى بْنِ عُبَيْدِ الْحَارِثِيِّ الْكُوفِيُّ، ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، ثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ حُبَيْشِ بْنِ جُنَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمَغْكُ طَرَفٌ مِنَ الظُّلْمِ».

الْمَغْكُ -بسكون العين-: المطل والليُّ بأداء الحق، كما في "فيض القدير".

والحديث أخرجه أبونعيم في "الحلية" (ج ٤ ص ٣٤٥) وقال: غريب من حديث =

كُرْزُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: هَلْ لِلْإِسْلَامِ مِنْ مُنْتَهَى؟^(١) رَوَى عَنْهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ الزُّهْرِيُّ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ قَيْسٍ.

=أبي إسحاق، تفرد به عبيدالله.

وأقول: هو حديث ضعیف رجاله كلهم ثقات، إلا علي بن موسى بن عبيد، فعبيدالله بن موسى فمن فوقه من رجال «التهذيب» ومن رجال الشيخين، وشيخ الطبراني عباس بن حمدان ترجمه أبو نعیم في «أخبار أصبهان» (ج ٢ ص ١٤١) وقال: ثبت ثقة كان من عباد الله الصالحين، صنف المسند يروي عن العراقيين والأصبهانيين. اهـ

أما علي بن موسى بن عبيد فلم أجد له ترجمة، وهكذا قال الهيثمي في «المجمع» (ج ٤ ص ٢٩٨): رواه الطبراني وفيه علي بن موسى بن عبيدة ولم أعرفه. اهـ كذا عنده ابن عبيدة، وفي «المعجم» ابن عبيد، فالله أعلم أي ذينك أصح.

(١) الحديث الثلاثون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤٧٧): حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ كُرْزِ بْنِ عَلْقَمَةَ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لِلْإِسْلَامِ مِنْ مُنْتَهَى؟ قَالَ: «أَيُّمَا أَهْلٍ يَنْتَبِ - وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَالَ: نَعَمْ، أَيُّمَا أَهْلٍ يَنْتَبِ - مِنَ الْعَرَبِ أَوْ الْعَجَمِ، أَرَادَ اللَّهُ بِهِمْ خَيْرًا أَدْخَلَ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامَ» قَالَ: ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: «ثُمَّ تَفْعُ الْفِتْنُ كَأَنَّهَا الظُّلُلُ» قَالَ: كَلَّا، وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ: «تَلَى، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! ثُمَّ تَعُودُونَ فِيهَا أَسَاوِدَ صُبَّا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

وَقَرِئَ عَلَى سُفْيَانَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَسَاوِدَ صُبَّا، قَالَ سُفْيَانُ: الْحَيَّةُ السَّودَاءُ تَنْصَبُ، أَيْ: تَرْتَفِعُ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ كُرْزِ بْنِ عَلْقَمَةَ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ: قَالَ أَعْرَابِيٌّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لِلْإِسْلَامِ مِنْ مُنْتَهَى؟ قَالَ: «نَعَمْ، أَيُّمَا أَهْلٍ يَنْتَبِ مِنَ الْعَرَبِ أَوْ الْعَجَمِ أَرَادَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِمْ خَيْرًا أَدْخَلَ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامَ» قَالَ: ثُمَّ مَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «ثُمَّ تَفْعُ فِتْنٌ كَأَنَّهَا الظُّلُلُ» فَقَالَ =

نَاجِيَةُ بْنُ جُنْدُبٍ الْأَسْلَمِيُّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبُذْنِ ^(١). رَوَى عَنْهُ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ.

= الْأَعْرَابِيُّ: كَلَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَلَى، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَتَعُودَنَّ فِيهَا أَسَاوِدَ صُبَا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

حَدَّثَنَا أَبُو الْمَغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ قَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ كُرْزِ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ مُنْتَهَى؟ قَالَ: «نَعَمْ فَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا مِنْ أَعْجَمٍ أَوْ عَرَبٍ أَدْخَلَهُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ نَفَعَ فِتْنًا كَالظُّلْلِ يَغُودُونَ فِيهَا أَسَاوِدَ صُبَا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، وَأَفْضَلُ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ مُؤْمِنٌ مُعْتَزِلٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشَّعَابِ يَتَّقِي رَبَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ». قَالَ أَبِي: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ الْقُرْفَسَانِيُّ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ الْمَغِيرَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: كُرْزُ بْنُ حُبَيْشٍ الْخَزَاعِيُّ.

هذا حديث صحيح رجاله رجال الصحيح، وعبد الواحد بن قيس يتابع الزهري وهو مختلف فيه والراجح ضعفه، وذكر ابن عدي أن في رواية الأوزاعي عنه استقامة. اه مختصراً من "تهذيب التهذيب".

وهذا من رواية الأوزاعي عنه كما ترى.

والحديث أخرجه الحميدي (ج ٦ ص ٢٦٠)، وأبونعيم في "دلائل النبوة".

وقال الحافظ الهيثمي في "مجمع الزوائد" (ج ٧ ص ٣٠٥): رواه أحمد والبخاري والطبراني بأسانيد، وأحدها رجاله رجال الصحيح.

(١) الحديث الحادي والثلاثون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٣٣٤): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَاجِيَةِ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ: وَكَانَ صَاحِبَ بُذْنٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَضْنَعُ بِمَا عَطَبَ مِنَ الْبُذْنِ؟ قَالَ: «الْمَحْرَةُ وَاعْمِسْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ، وَاضْرِبْ صَفْحَتَهُ، وَخَلِّ بَيْنَ النَّاسِ وَيَتَنَّهُ فَلْيَأْكُلُوهُ».

الحديث أخرجه أبوداود (ج ١ ص ٤٠٨) ط ح، وعنده ناجية الأسلمي والترمذي =

= (ج ٢ ص ١٩٦) ط دار الاتحاد العربي، وقال: حديث حسن صحيح، وعنده ناجية الخزاعي، وابن ماجه (ج ٢ ص ١٠٧٦) وعنده الخزاعي، والحميدي (ج ٢ ص ٣٨٨) وعنده الخزاعي، ورواه ابن خزيمة كما في الزرقاني على «الموطأ» (ج ٢ ص ٣٢٨) وعنده تصريح عروة بالتحديث عن ناجية.

ولا يضر الحديث سواء أكان الخزاعي أم الأسلمي لأن الصحابة كلهم عدول، على أن الحافظ في «الإصابة» يرجح أنه الخزاعي كما سيأتي إن شاء الله. والحديث على شرط الشيخين.

فائدة: هذا الحديث اختلف في وصله وإرساله والراجع الوصل.

قال الحافظ في «الإصابة» (ج ٣ ص ٥١٣): وقال مالك في «الموطأ» عن هشام بن عروة، عن أبيه، أن ناجية صاحب هدي النبي ﷺ سأله: كيف يصنع بما عطب من البدن؟ فأمره أن ينحر كل بدنة عطبت ثم يلقي نعلها في دمها، ويخلي بينها وبين الناس، الحديث وكذا رواه شعيب بن إسحاق، وحامد بن سلمة، وأبو خالد الأحمر، وقال وكيع: عن هشام، عن أبيه، عن ناجية، أخرجه أحمد وتابع وكيعاً ابن عينة، وَعَبْدَةُ، وجعفر بن عون، وروح بن القاسم، وغيرهم عن هشام، وأخرجه ابن خزيمة من طريق عبدالرحيم بن سليمان عنه بلفظ: حدثني ناجية، واختلف في وصله وإرساله على أبي معاوية، ووهب بن خالد، وغيرها ولم يسم أحد منهم والد ناجية، لكن قال بعضهم: الخزاعي، وبعضهم الأسلمي، ولا يبعد التعدد، فقد ثبت من حديث ابن عباس أن ذؤيباً الخزاعي حدثه أنه كان مع البدن أيضاً، وأخرج ابن أبي شيبه من طريق عروة أن النبي ﷺ بعث ناجية الخزاعي عينا في فتح مكة، وقد جزم أبو الفتوح الأزدي وأبو صالح المؤذن بأن عروة تفرد بالرواية عن ناجية الخزاعي، فهذا يدل على أنه غير الأسلمي.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَعْمَرَ الدَّيْلِيُّ^(١)، رَوَى عَنْهُ ابْنُ عَطَاءٍ، وَهُوَ ثِقَةٌ، حَدَّثَ عَنْهُ الثَّوْرِيُّ وَمِسْعَرٌ.

(١) الحديث الثاني والثلاثون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٣٠٩): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَعْمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْحَجِّ بِعَرَفَةَ فَقَالَ: «الْحَجُّ يَوْمُ عَرَفَةَ أَوْ عَرَفَاتٍ، وَمَنْ أَدْرَكَ لَيْلَةَ جَمْعٍ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، أَيَّامٌ مِثْلُ ثَلَاثَةٍ: فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ».

الحديث أخرجه أبو داود (ج ١ ص ٤٥٢) ط ح، والترمذي (ج ٢ ص ١٨٨) ط دار الاتحاد العربي، وفيه قال سفيان بن عيينة: هذا أجود حديث رواه الثوري، وقال وكيع: هذا الحديث أم المناسك، ورواه النسائي (ج ٥ ص ٢١٤) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٠٠٣)، والحميدي (ج ٢ ص ٣٩٩)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (ج ٥ ص ٢٤٣)، والطيالسي (ج ١ ص ٢٢٠) من «ترتيب المسند»، وقال ابن ماجه عقبه: قال محمد بن يحيى: ما أرى للثوري أشرف منه.

ووجدت لعبد الرحمن بن يعمر حديثاً آخر فإليكم مع الكلام عليه: قال الإمام أبو عبد الله بن ماجه رحمه الله (ج ٢ ص ١١٢٧): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْثَمِ.

وأخرجه يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج ١ ص ٢٨٩).

هذا الحديث إذا نظرت إلى سنده وجدتهم ثقات، ولكن الإمام الترمذي رحمه الله يقول في «العلل الصغرى» (ج ١ ص ٥٢٧) بعد ذكره الحديث بسنده يقول: هذا حديث غريب من قبل إسناده، ولا نعلم أحداً حدث به عن شعبة غير شبابة. وقد روي عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة أنه نهى أن ينتبذ في الدباء والمزفت، وحديث شبابة إنما يستغرب لأنه تفرد به شعبة، وقد روى شعبة وسفيان الثوري بهذا الإسناد عن بكير بن عطاء، عن عبد الرحمن بن يعمر، عن النبي ﷺ أنه قال: «الحج =

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَقْرَمَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَظَرْتُ إِلَى غُفْرَةٍ إِنْطَبَهَ فِي الشُّجُودِ^(١).
رَوَاهُ دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَخْرَجَ عَنْهُ مُسْلِمٌ.
خُرَيْمُ بْنُ فَاتِكٍ الْأَسَدِيُّ^(٢)، رَوَى حَدِيثَهُ الرُّكَيْنُ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ عَمِيلَةَ،

=عرفة». فهذا الحديث المعروف صح عند أهل الحديث بهذا الإسناد. اهـ

وقال البخاري في «التاريخ الكبير» في ترجمة بكير بن عطاء: وقال عبدالرزاق: قال الثوري: كان عند بكير حديثان سمع شعبة أحدهما، ولم يسمع الآخر، وروى شعبة عن شعبة، عن بكير، عن ابن يعمر، نهى النبي ﷺ عن الجرّ ولم يصح. اهـ
وقال أبو حاتم كما في «العلل» لابنه (ج ٢ ص ٢٧): هذا حديث منكر لم يروه غير شعبة ولا يعرف له أصل. اهـ

ومعنى قوله: لا يعرف له أصل، أي: من حديث عبدالرحمن بن يعمر.

(١) الحديث الثالث والثلاثون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٣٥): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَقْرَمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ كَانَ مَعَ أَبِيهِ بِالقَاعِ مِنْ نِعْمَةَ، فَمَرَّ بِنَا رَكِبَ فَقَالَ أَبِي: يَا بُنَيَّ، كُنْ فِي بَيْتِكَ حَتَّى آتِيَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ فَأَسْأَلَهُمْ، فَدَنَا وَدَتَوْتُ فَكُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى غُفْرَتِي إِنْطَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ سَاجِدٌ.

الحديث رواه الترمذي (ج ١ ص ١٧١) ط دار الاتحاد، والنسائي (ج ٢ ص ١٦٨)، وابن ماجه (ج ١ ص ٢٨٥)، والحميدي (ج ٢ ص ١٠٣)، ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج ١ ص ٢٦٥) وقال الترمذي: حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث داود بن قيس، ولا يعرف لعبدالله بن أكرم عن النبي ﷺ غير هذا الحديث. اهـ
الحديث رجاله رجال الصحيح إلا عبدة الله بن عبدالله بن أكرم، وقد وثقه النسائي كما في «تهذيب التهذيب».

(٢) الحديث الرابع والثلاثون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٣٤٥): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنِ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمِّهِ =

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمِيلَةَ، عَنْ خُرَيْمٍ، رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَزَائِدَةُ وَعَيْرُهُمَا، كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ.

فُلَانِ بْنِ عَمِيلَةَ، عَنْ خُرَيْمِ بْنِ فَاتِكِ الْأَسَدِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «النَّاسُ أَرْبَعَةٌ، وَالْأَعْمَالُ سِتَّةٌ، فَالنَّاسُ: مُوسَعٌ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمُوسَعٌ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا مَقْتُورٌ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ، وَمَقْتُورٌ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا مُوسَعٌ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ، وَشَقِيٌّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالْأَعْمَالُ مُوجِبَتَانِ وَمِثْلٌ يَمِثِلُ، وَعَشْرَةُ أَضْعَافٍ وَسَبْعُمِائَةٍ ضِعْفٍ، فَاَلْمُوجِبَتَانِ: مَنْ مَاتَ مُسْلِمًا مُؤْمِنًا لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا فَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَمَنْ مَاتَ كَافِرًا وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ، وَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا فَعَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ قَدْ أَشْعَرَهَا قَلْبُهُ وَحَرَصَ عَلَيْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةٌ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ لَمْ تُكْتَبْ عَلَيْهِ، وَمَنْ عَمِلَهَا كُتِبَتْ وَاحِدَةٌ وَلَمْ تُضَاعَفْ عَلَيْهِ، وَمَنْ عَمِلَ حَسَنَةً كَانَتْ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَمَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَانَتْ لَهُ بِسَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ».

حدثنا معاوية بن عمرو، ثنا زائدة، ثنا الركين بن الربيع بن عميلة الفزاري، عن أبيه، عن يسير بن عميلة، عن خريم بن فاتك الأسدي... وذكر الحديث.

الحديث رواه الترمذي (ج ٣ ص ٩) وذكر فضل النفقة في سبيل الله وقال: حسن، إنما نعرفه من حديث الركين، والنسائي (ج ٦ ص ٤١)، والحاكم (ج ٢ ص ٨٧) وقال: صحيح الإسناد، والطبراني في «الكبير» (ج ٤ ص ٢٤٥ و ٢٤٦) وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١ ص ٢١): رواه أحمد والطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ورجال أحمد رجال الصحيح، إلا أنه قال: عن الركين بن الربيع، عن رجل، عن خريم، وقال الطبراني: عن الركين بن الربيع، عن أبيه، عن عمه يسير بن عميلة، ورجاله ثقات.

فَالرُّوْعَبْدُ الرَّحْمَنُ: الحديث يدور على يسير بن عميلة، وقد قال الحافظ الذهبي في «الميزان»: لا يعرف، وقال الحافظ في «التقريب»: ثقة، ولعله اعتمد على توثيق ابن حبان والعجلي كما في «تهذيب التهذيب» وهما متساهلان في توثيق المجهولين كما في «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (ج ١ ص ٤٩٢).

رَبِيعَةُ بْنُ عَبَّادٍ الدَّلِيلِيُّ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِسُوقِ ذِي الْمَجَازِ^(١). رَوَى عَنْهُ ابْنُ الْمُنَكِّدِرِ، وَأَبُو الزِّنَادِ، وَسَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ^(٢) الْقَارِظِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

(١) الحديث الخامس والثلاثون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤٩٢): حَدَّثَنَا مُضْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ خَالِدِ الْقُرَظِيِّ^(٣)، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبَّادٍ الدَّلِيلِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا لَهَبٍ بَعْكَاطٍ وَهُوَ يَتَّبِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ هَذَا قَدْ عَوَى فَلَا يُغَوِّتُكُمْ عَنْ آلِهَةِ آبَائِكُمْ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفِرُّ مِنْهُ وَهُوَ عَلَى أَثَرِهِ، وَمَنْ تَتَّبَعُهُ وَتَحْنُ غِلْمَانٌ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ أَخْوَلَ ذَا غَدِيرَتَيْنِ أَبْيَضَ النَّاسِ وَأَجْمَلَهُمْ.

ثم ذكره من طريق محمد بن عمرو بن علقمة، ومن طريق عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، ومن طريق سعيد بن أبي الربيع.

فالسند الأول رجاله رجال الصحيح، إلا سعيد بن خالد، وقد قال الحافظ في "التقريب": صدوق.

وبالسند الثاني رجاله رجال الصحيح إلا محمد بن عمرو وهو ابن علقمة، فلم يرو له البخاري إلا مقروناً، وروى له مسلم في المتابعات، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام.

وبالسند الثالث رجاله رجال الصحيح إلا عبدالرحمن بن أبي الزناد، ولم يرو له البخاري إلا تعليقا، ومسلم في المقدمة كما في رمز "التهذيب"، وقد قال الحافظ في "التقريب": صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً.

وفي الرابع سعيد بن أبي الربيع ليس من رجال الأمهات الست، فعلمنا أنه ليس في هذه الطرق ما هو على شرط الصحيح.

نعم الحديث بمجموع طرقه صحيحٌ لغيره، والله أعلم.

① كذا في النسخ وصوابه (بن خالد).

② هكذا في "المسند" وصوابه: القارظي، نسبة إلى جده قارظ.

كَعْبُ بْنُ عِيَّاضٍ: «فِتْنَةُ أُمِّي الْمَالُ»^(١). رَوَى حَدِيثُهُ ابْنُ وَهْبٍ وَغَيْرُهُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبٍ، وَكُلُّهُمْ خَرَجًا عَنْهُمْ.

(١) الحديث السادس والثلاثون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٦٠): حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ الْحَسَنُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عِيَّاضٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةً، وَإِنَّ فِتْنَةَ أُمِّي الْمَالُ».

الحديث رواه الترمذي (ج ٣ ص ٣٨٩) ط الاتحاد العربي، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب إنما نعرفه من حديث معاوية بن صالح. اهـ

وأقول: الحديث رجاله رجال الصحيح إلا الحسن بن سوار، وقد قال الحافظ في «التقريب»: إنه صدوق وقول الحافظ الدارقطني رحمه الله: وكلهم خرجا عنهم. ليس كما يقول؛ فإن البخاري لم يخرج لمعاوية بن صالح في الصحيح كما رمز له في «تهذيب التهذيب» وكذا عبدالرحمن بن جبير وأبوه لم يخرج لهما شيئاً في الصحيح كما في «التقريب».

فإنه: ولكعب بن عياض حديثان ضعيفان:

(١) قال الطبراني رحمه الله (ج ١٩ ص ١٧٩): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ دُحَيْمٍ الدِّمَشْقِيُّ، ثَنَا أَبِي، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى الْإِسْكَندَرَانِيُّ، ثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي الرَّاهِرِيِّ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عِيَّاضٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْقُصَاصُ ثَلَاثَةٌ: أَمِيرٌ، أَوْ مَأْمُورٌ، أَوْ مُحْتَالٌ».

هذا حديث ضعیف، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (ج ١ ص ١٩٠): رواه الطبراني في «الكبير» وفيه عبدالله بن يحيى الإسكندراني، ولم أر من ترجمه.

وقد رواه البخاري في «التاريخ» (ج ٧ ص ٢٢٢) فقال: وقال أبو صالح: عن معاوية في هذا الإسناد مثله، وقال فيه: سمعت النبي ﷺ.

سَلَمَةُ بْنُ قَيْسٍ الْأَشْجَعِيُّ^(١)، رَوَى مَنْصُورٌ، عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ عَنْهُ.
 سَلَمَةُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ^(٢)، رَوَى حَدِيثُهُ الشَّعْبِيُّ، عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْهُ، هُوَ
 أَحَدُ ابْنَيْ مُلَيْكَةَ، قَالَ دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ.

= وقال بعضهم: عن كعب بن عجرة، عن النبي ﷺ: «لَا يَقْضُ إِلَّا ثَلَاثَةٌ»، ولا يصح؛ لأن هذا عن عوف بن مالك.

(٢) قال الطبراني رحمه الله (ج ١٩ ص ١٧٩): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي، ثَنَا الْمُسَيْبُ بْنُ وَاصِحٍ، ثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عِيَّاضٍ الْأَشْعَرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَوْ سُئِلَ لَابْنُ آدَمَ وَادِّيانِ مِنْ مَالٍ لَتَمَيَّ إِلَيْهَا ثَالِثًا، وَلَا يُشِيعُ ابْنُ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتَوَثَّبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ».

هذا حديث ضعیف؛ المسيب بن واضح مختلف فيه والراجح ضعفه.
 راجع ترجمته من "ميزان الاعتدال".

(١) الحديث السابع والثلاثون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٣١٣): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ إِسَافٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَبِزْ، وَإِذَا اسْتَجَمَرْتَ فَأَوْتِرْ».

الحديث أخرجه الترمذي (ج ١ ص ٢٢) ط الاتحاد العربي، والنسائي (ج ١ ص ٥٨)، وابن ماجه (ج ١ ص ١٤٢)، والحميدي (ج ٢ ص ٣٧٨)، والطبراني في «الكبير» (ج ٧ ص ٤١)، والقاسم بن سلام في «غريب الحديث» (ج ١ ص ١٠١) ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج ١ ص ٣٣٤) والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (ج ٢ ص ٧٢ و ١٦٣) وقال الترمذي: حسن صحيح.

(٢) الحديث الثامن والثلاثون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤٧٨): حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ، قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَأَخِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قُلْنَا: يَا =

سَعْدُ بْنُ تَمِيمٍ السَّلُولِيُّ^(١)، وَالِدُ بِلَالِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَهُ أَبُو زَبْرٍ^①
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ بِلَالِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمَّتًا مُلْكَةً كَانَتْ تَصِلُ الرَّجَمَ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتَفْعَلُ، وَتَفْعَلُ، هَلَكَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَهَلْ ذَلِكَ نَافِعُهَا شَيْئًا؟ قَالَ: «لا»، قَالَ: قُلْنَا: فَإِنَّمَا كَانَتْ وَأَدَّتْ أَخْتًا لَنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَهَلْ ذَلِكَ نَافِعُهَا شَيْئًا؟ قَالَ: «الْوَائِدَةُ وَالْمَوْءُودَةُ فِي النَّارِ، إِلَّا أَنْ تُدْرِكَ الْوَائِدَةُ الْإِسْلَامَ، فَيَغْفُوَ اللَّهُ عَنْهَا».

الحديث أخرجه الطيالسي (ج ٢ ص ٢٣٦) من "ترتيب المسند" والطبراني في "الكبير" (ج ٧ ص ٤٤).

والحديث بسند أحمد رجاله رجال الصحيح، وقد رواه البخاري في "التاريخ" (ج ٤ ص ٧٢) وذكر ما فيه من الاختلاف على علقمة بن قيس.

(١) الحديث التاسع والثلاثون: قال البخاري رحمه الله في "التاريخ الكبير" (ج ٤ ص ٤٦) في ترجمة سعد بن تميم: نَا سُلَيْمَانُ، نَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَلَاءِ وَغَيْرُهُ، سَمِعَا بِلَالَ بْنَ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِلْخَلِيفَةِ مِنْ بَعْدِكَ؟ قَالَ: «مِثْلُ الَّذِي لِي، مَا عَدَلَ فِي الْحُكْمِ، وَقَسَطَ فِي الْبَسْطِ، وَرَجِمَ ذَا الرَّجِمِ».

الحديث ذكره أيضًا يعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (ج ١ ص ٢٧٩) فقال: حدثنا سلمان بن عبد الرحمن، حدثنا الوليد به، وأبونعيم في "الحلية" (ج ٥ ص ٢٣٣)، والطبراني في "الكبير" (ج ٦ ص ٥٥)، والحديث رجاله رجال الصحيح، إلا بلال بن سعد، وقد قال الحافظ في "التقريب": ثقة عابد فاضل.

ولسعد بن تميم حديثان آخران أحدهما صحيح والآخر ضعيف:

(١) قال الطبراني رحمه الله (ج ٦ ص ٥٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْمَرْوَزِيُّ، ثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ بِلَالِ بْنِ

① في الأصلين: أبوزيد، والصواب ما أثبتناه كما في "تهذيب التهذيب".

الْحَارِثُ الْأَشْعَرِيُّ^(١)، رَوَى حَدِيثُهُ أَبُو سَلَامٍ مَمْطُورٌ عَنْهُ، مِنْ شَرِطِ مُسْلِمٍ.

= سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْنَ بَنُوكَ؟» قُلْتُ: هَاهُمْ أَوْلَاءٌ، قَالَ: «فَأَنِّي بِهِمْ»، فَأَمَرْتُ أَهْلِي فَأَلْبَسَهُمْ قُمَصًا بَيْضَاءَ ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِهِمْ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعِيدُهُمْ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالصَّلَاةِ، وَمِنَ الْفَقْرِ الَّذِي يُصِيبُ بَنِي آدَمَ».

هذا حديث صحيح، ومحمد بن حاتم المروزي هو محمد بن حاتم بن نعيم، وثقه النسائي ومسلمة كما في «تهذيب التهذيب».

(٢) قال الطبراني رحمه الله (ج ٦ ص ٥٤): حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو، ثنا أَبُو مُسْهَرٍ. وَثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمَعْلَى الدِّمَشْقِيُّ وَعَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَا: ثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ. قَالَا: ثنا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ، ثنا عَمْرُو بْنُ شَرَّاحِيلَ الْعَنْسِيُّ، عَنْ بِلَالِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ أُمَّتِكَ خَيْرٌ؟ قَالَ: «أَنَا وَأَقْرَابِي»، قُلْنَا: ثُمَّ مَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «ثُمَّ الْقَرْنُ الثَّانِي»، قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «ثُمَّ الْقَرْنُ الثَّالِثُ»، قُلْتُ: ثُمَّ مَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَحْلِفُونَ وَلَا يُسْتَحْلِفُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيُؤْتَمَنُونَ وَلَا يُؤَدُّونَ».

هذا حديث ضعیف؛ لأن عمرو بن شراحيل مستور الحال، روى عنه اثنان كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، ولم يوثقه معتمر.

(١) الحديث الأربعون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٢٠٢): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أَبُو خَلْفٍ مُوسَى بْنُ خَلْفٍ كَانَ يُعَدُّ مِنَ الْبَدَلَاءِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ جَدِّهِ مَمْطُورٍ، عَنِ الْحَارِثِ الْأَشْعَرِيِّ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَ يَحْيَى بْنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ يَعْمَلَ بِهِنَّ وَأَنْ يَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهِنَّ، فَكَادَ أَنْ يُنْطَى، فَقَالَ لَهُ عِيسَى: إِنَّكَ قَدْ أَمَرْتَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ تَعْمَلَ بِهِنَّ، وَتَأْمُرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَعْمَلُوا بِهِنَّ، فَإِنَّمَا أَنْ تُبَلِّغَهُنَّ، وَإِنَّمَا أَنْ تُبَلِّغَهُنَّ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَخِي، إِنِّي أَخْشَى أَنْ سَبَقْتَنِي أَنْ أَعَذَّبَ أَوْ يُخَسِّفَ بِي، قَالَ: فَجَمَعَ يَحْيَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ حَتَّى امْتَلَأَ الْمَسْجِدُ قُعُودَ عَلَى الشَّرَفِ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَاتَّقَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَني بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ أَنْ أَعْمَلَ بِهِنَّ، =

«وَأَمَرَكُمْ أَنْ تَعْمَلُوا بِهِمْ، أَوْ لَهُمْ: أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ اشْتَرَى عَبْدًا مِنْ خَالِصِ مَالِهِ يَوْزِي أَوْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ يَعْمَلُ وَيُؤَدِّي عَمَلَهُ إِلَى غَيْرِ سَيِّدِهِ، فَأَيُّكُمْ يَسُرُّهُ أَنْ يَكُونَ عَبْدُهُ كَذَلِكَ؟! وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَكُمْ وَزَوَّجَكُمْ فَأَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَمَرَكُمْ بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْصُبُ وَجْهَهُ لَوَجْهِ عَبْدِهِ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا صَلَّيْتُمْ فَلَا تَلْتَفِتُوا، وَأَمَرَكُمْ بِالصَّيَامِ فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ مَعَهُ ضُرَّةٌ مِنْ مِسْكِ فِي عِصَابَةٍ كُلُّهُمْ يَجِدُ رِيحَ الْمِسْكِ، وَإِنَّ خُلُوفَ قَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، وَأَمَرَكُمْ بِالصَّدَقَةِ، فَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَسْرَهُ الْعَدُوَّ فَشَدُّوا يَدَيْهِ إِلَى عُقْبِهِ وَتَرَبُّوه لِيَضْرِبُوا عُقْبَهُ، فَقَالَ: هَلْ لَكُمْ أَنْ أَقْتَدِيَ نَفْسِي مِنْكُمْ، فَجَعَلَ يَفْتَدِي نَفْسَهُ مِنْهُمْ بِالْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ حَتَّى فَكَ نَفْسَهُ، وَأَمَرَكُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَثِيرًا، وَإِنَّ مَثَلَ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ طَلَبَهُ الْعَدُوُّ سِرَاعًا فِي آثَرِهِ، فَأَقَى حِصْنًا حَصِينًا فَتَحَصَّنَ فِيهِ، وَإِنَّ الْعَبْدَ أَحْصَنُ مَا يَكُونُ مِنَ الشَّيْطَانِ إِذَا كَانَ فِي ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا آمُرُكُمْ بِخَمْسٍ اللَّهُ أَمَرَنِي بِهِمْ: بِالْجَمَاعَةِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَالْهَجْرَةِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ قِيدَ شِبْرٍ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُقْبِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ، وَمَنْ دَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ مِنْ جُنَاءِ جَهَنَّمَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى؟ قَالَ: «وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، فَادْعُوا الْمُسْلِمِينَ بِأَسْمَائِهِمْ، بِمَا سَمَّاهُمُ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ عِبَادَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

الحديث أخرجه الترمذي (ج ٤ ص ٢٢٥) ط الاتحاد العربي وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب. اه والطيالسي (ج ٢ ص ٥٣ و ٥٤) من "ترتيب المسند"، والطبراني في "الكبير" (ج ٣ ص ٣٢٣، ٣٢٤).

ويحيى بن أبي كثير مدلس فقد صرح بالتحديث هنا كما في كتاب "الشريعة" للأجري ص (٨)، وفي "المفاريد" لأبي يعلى ص (٨٢)، وفيها أيضًا تصريح بمطور بالتحديث عن الحارث الأشعري.

وكذا عند الحاكم (ج ١ ص ١١٨) وصححه، فالحديث على شرط مسلم.

=

خَيْثَمَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، سَمَّانِي النَّبِيِّ ﷺ عَبْدُ الرَّحْمَنِ^(١). رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَالْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْأَعْمَشُ وَالسُّدِّيُّ عَنْ خَيْثَمَةَ.
 سُؤَيْدُ بْنُ قَيْسٍ: جَلَبْتُ أَنَا وَخُزَمَةُ بَرًّا مِنْ هَجَرَ فَاشْتَرَى مِنَّا النَّبِيُّ ﷺ
 سَرَاوِيلَ، فَقَالَ: «زِنْ وَأَرْجِحْ»^(٢). رَوَاهُ عَنْهُ سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، وَخَالَفَ
 شُعْبَةَ فِي اسْمِهِ.

= وأما قول الحاكم (ج ١ ص ٤٢٢): إنه على شرط الشيخين، فن أوهامه، فإن زيد بن سلام وجده مَطُورًا الحبشي ليسا من رجال البخاري في الصحيح.

(١) الحديث الحادي والأربعون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٧٨): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ خَيْثَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ اسْمُ أَبِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَزِيزًا، فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ.

الحديث على شرط الشيخين، وأبو إسحاق وإن كان مدلسًا ولم يصرح بالتحديث، فقد تابعه متابعة قاصرة سيرة بن أبي سبرة وله صحبة، وفي الطريق الحجاج بن أرطاة وهو يصلح في الشواهد والمتابعات كما في «المسند»، وتابعه متابعة تامة العلاء بن المسيب كما في «الإصابة» في ترجمة عبد الرحمن بن أبي سبرة.

(٢) الحديث الثاني والأربعون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٣٥٢): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: جَلَبْتُ أَنَا وَخُزَمَةُ الْعَبْدِيُّ ثِيَابًا مِنْ هَجَرَ، قَالَ: فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَاوَمَنَا فِي سَرَاوِيلَ، وَعِنْدَنَا وَرَازُونَ يَزْنُونَ بِالْأَجْرِ، فَقَالَ لِلْوَرَّانِ: «زِنْ وَأَرْجِحْ».

ثم ذكره من حديث شعبة، وسمى صحابيه مالكا أبا صفوان.

والحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ٢٢٠) ط ح وقال: القول قول سفیان، وذكر عن ابن معين قوله: كل من خالف سفیان فالقول قول سفیان. اهـ =

① الظاهر أنه يونس عن أبي إسحاق.

طَارِقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحَارِبِيُّ^(١)، لَهُ حَدِيثَانِ رَوَى أَحَدَهُمَا رَبِيعِيُّ بْنُ جَرَّاشٍ عَنْهُ، وَالْآخَرُ أَبُو صَخْرَةَ جَامِعُ بْنُ شَدَّادٍ، وَكِلَاهُمَا مِنْ شَرَطِيهِمَا.

رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ وَالنَّاسُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِيِّ عَنْهُ.

وَرَوَاهُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ عَنْ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَبِي صَخْرَةَ، قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْهُ.

= وقال النسائي: حديث سفيان أشبه بالصواب من حديث شعبة كما في "تحفة الأشراف" (ج ٤ ص ١٣٥).

وأخرجه الترمذي (ج ٢ ص ٢٦٨) مع "التحفة" ط هندية، والنسائي (ج ٧ ص ٢٥٠)، وابن ماجه (ج ٢ ص ٧٤٨)، والخطيب في "موضح أوام الجمع والتفريق" (ج ٢ ص ١٥٠)، والحاكم (ج ٢ ص ٣٠ و ٣١)، وابن الجارود ص (١٩٥)، والطبراني في "الكبير" (ج ٧ ص ١٠٥)، والبيهقي (ج ٦ ص ٣٢ و ٣٣) وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، وسكت عليه الذهبي، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(١) الحديث الثالث والأربعون: قال الإمام أحمد رحمته الله (ج ٦ ص ٣٩٦): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِيِّ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحَارِبِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّيْتَ فَلَا تَبْصُقْ عَنْ يَمِينِكَ وَلَا بَيْنَ يَدَيْكَ، وَابْصُقْ خَلْفَكَ وَعَنْ شِمَالِكَ إِنْ كَانَ فَارِعًا، وَإِلَّا فَهَكَذَا» وَذَلِكَ تَحْتَ قَدَمَيْهِ، وَلَمْ يَقُلْ وَكَيْفَ وَلَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «وَابْصُقْ خَلْفَكَ» وَقَالَا: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

الحديث أخرجه أبو داود (ج ١ ص ١١١) ط ح، والترمذي (ج ٢ ص ٤٢) ط دار الاتحاد العربي، والنسائي (ج ٢ ص ٤٠)، وابن ماجه (ج ١ ص ٣٢٦)، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. اهـ

=

① في "المسند": (وذلك)، والظاهر أنه (وذلك) بالبدال المهملة، والله أعلم.

= والحديث على شرط الشيخين.

حديث آخر:

قال الإمام النسائي رحمه الله (ج ٥ ص ٦١): أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: أَتَيْنَا الْفَضْلَ بْنَ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ، قَالَ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَهُوَ يَقُولُ: «يَدُ الْمُعْطَى الْعُلْيَا، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ: أُمُّكَ وَأَبَاكَ، وَأُخْتُكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَذْنَاكَ أَذْنَاكَ». مُخْتَصَرٌ.

هذا حديث صحيح رجاله رجال الصحيح، إلا يزيد بن زياد بن أبي الجعد، وقد وثقه أحمد وابن معين، وقال أبو زرعة: شيخ، وقال أبو حاتم: ما بحديثه بأس صالح الحديث.

حديث آخر:

قال ابن ماجه رحمه الله (ج ٢ ص ٨٩٠): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا جَامِعُ بْنُ شَدَّادٍ، عَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ يَقُولُ: «أَلَا لَا تَحْنِي أُمُّ عَلَى وَلَدٍ، أَلَا لَا تَحْنِي أُمُّ عَلَى وَلَدٍ».

وقال النسائي رحمه الله (ج ٨ ص ٥٥): أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: أَتَيْنَا الْفَضْلَ بْنَ مُوسَى، قَالَ: أَتَيْنَا يَزِيدَ، وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَؤُلَاءِ بَنُو ثَعْلَبَةَ الَّذِينَ قَتَلُوا قُلَانَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَخُذْ لَنَا بِئَارِنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: «لَا تَحْنِي أُمُّ عَلَى وَلَدٍ مَرَّتَيْنِ».

فائدة: ولطارق بن عبدالله حديثان ضعيفان:

(١) قال الطبراني رحمه الله في «الكبير» (ج ٨ ص ٣٧٦): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التُّسَيْرِيُّ، ثَنَا سَعْدَانُ بْنُ زَيْدٍ، ثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ، ثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ =

رَبِيعِي، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَجَرْتُمْ فَأَوْتِرُوا، وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَاسْتَنْزِلُوا».

هذا حديث ضعیف، من أجل شريك بن عبدالله النخعي، ساء حفظه لما ولي القضاء.

وسعدان بن يزيد، وقد تصحف في الأصل اسم أبيه إلى زيد ولكنه في ترجمة شيخه الهيثم بن جميل في "تهذيب التهذيب" وفي "الجرح والتعديل" يزيد، وقد قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال: صدوق.

وسعيد بن عبدالرحمن التستري لم أجد ترجمته.

(٢) قال الطبراني رحمه الله (ج ٨ ص ٣٧٦): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زُهَيْرٍ الْأَيْلِيُّ، ثنا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ نَاصِحٍ، ثنا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعِي، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَارِبِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا طَارِقُ، اسْتَعِدَّ لِلْمَوْتِ قَبْلَ الْمَوْتِ».

هذا حديث ضعیف جداً؛ في سنده إسحاق بن ناصح، قال الحافظ الذهبي في "الميزان": إسحاق بن ناصح، عن قيس بن الربيع، قال أحمد: كان من أكذب الناس، يحدث عن النبي، عن ابن سيرين برأى أبي حنيفة، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: كذب على قيس. اهـ

أما قيس بن الربيع فضعف بسبب ولده؛ كان يُدْخِلُ في حديثه ما ليس منه، قاله الإمام أحمد كما في "الميزان".

حديث آخر: قال الدارقطني رحمه الله (ج ٣ ص ٤٤): حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، نا ابْنُ ثُمَيْرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، نا أَبُو صَخْرَةَ جَامِعُ بْنُ شَدَّادٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخَارِبِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بِسُوقِ ذِي الْمَجَازِ وَأَنَا فِي تَبَاعَةٍ لِي هَكَذَا، قَالَ: أُبَيْعُهَا فَمَرَّ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ وَهُوَ يُنَادِي بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ =

= تَفْلِحُوا» وَرَجُلٌ يَتَّبِعُهُ بِالْحِجَارَةِ وَقَدْ أَدْمَى كَعْبِيهِ وَعُرْقُوبِيهِ وَهُوَ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تُطِيعُوهُ فَإِنَّهُ كَذَّابٌ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: هَذَا غُلَامٌ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا الَّذِي يَتَّبِعُهُ بِرَمِيهِ؟ قَالُوا: هَذَا عَمُّهُ عَبْدِ الْعَزَى وَهُوَ أَبُو لَهُبٍ، فَلَمَّا ظَهَرَ الْإِسْلَامُ وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ أَقْبَلْنَا فِي رَكْبٍ مِنَ الرِّبْدَةِ وَجَنُوبِ الرِّبْدَةِ حَتَّى نَزَلْنَا قَرِيبًا مِنَ الْمَدِينَةِ، وَمَعَنَا ظُعِينَةٌ لَنَا، قَالَ: فَبَيْنَا نَحْنُ قُعُودٌ إِذْ أَتَانَا رَجُلٌ عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَبْيَضَانِ، فَسَلَّمَ فَرَدَدْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مِنْ أَيْنَ أَقْبَلَ الْقَوْمُ؟» قُلْنَا: مِنَ الرِّبْدَةِ وَجَنُوبِ الرِّبْدَةِ، قَالَ: وَمَعَنَا جَمَلٌ أَحْمَرٌ، قَالَ: «يَسْعُونِي جَمَلُكُمْ؟» قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: «بِكَمْ؟» قُلْنَا: بِكَذَا وَكَذَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، قَالَ: فَمَا اسْتَوْصَعْنَا شَيْئًا، وَقَالَ: قَدْ أَخَذْتُهُ، ثُمَّ أَخَذَ بِرَأْسِ الْجَمَلِ حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ فَتَوَارَى عَنَّا، فَتَلَاوَمْنَا بَيْنَنَا، وَقُلْنَا: أَعْطَيْتُمْ جَمَلَكُمْ مَنْ لَا تَعْرِفُونَهُ، فَقَالَتِ الظُّعِينَةُ: لَا تَلَاوَمُوا فَقَدْ رَأَيْتُ وَجْهَ رَجُلٍ مَا كَانَ لِيَحْفَرَكُمْ، مَا رَأَيْتُ وَجْهَ رَجُلٍ أَشَبَّ بِالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ مِنْ وَجْهِهِ. فَلَمَّا كَانَ الْعِشَاءُ أَتَانَا رَجُلٌ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكُمْ، وَإِنَّهُ أَمَرَكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ هَذَا حَتَّى تَشْبَعُوا، وَتَكْتَالُوا حَتَّى تَسْتَوْفُوا، قَالَ: فَأَكَلْنَا حَتَّى شَبِعْنَا، وَامْتَلَأْنَا حَتَّى اسْتَوْفَيْنَا، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَدِ دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَهُوَ يَقُولُ: «يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ! أُمُّكَ وَأَبَاكَ، وَأَخُتُكَ وَأَخَاكَ، وَأَذْنَاكَ وَأَذْنَاكَ» فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَؤُلَاءِ بَنُو ثَعْلَبَةَ بْنِ يَزْبُوعِ الَّذِينَ قَتَلُوا فُلَانًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَخُذْ لَنَا بِثَأْرِنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا بَيَاضَ إِبْطِيهِ، فَقَالَ: «أَلَا لَا يَجِي وَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ».

هذا حديث حسن، أبو عبيد القاسم بن إسماعيل هو المخاملي، ذكره يوسف القواس في جملة شيوخه الثقات كما في «تاريخ بغداد» (ج ١٢ ص ٤٤٨)، وذكره الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (ج ٣ ص ٨١٩) وأحمد بن محمد بن يحيى مترجم في «تهذيب التهذيب».

وقال ابن أبي حاتم: كان صدوقًا كما في «تهذيب التهذيب» وبقية السند معروفون.

والحديث رواه الطبراني في «الكبير» (ج ٨ ص ٣٧٦) فقال: حدثنا علي بن =

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُبَيْشٍ الْحَثْعَمِيُّ^(١)، رَوَى حَدِيثَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ الْأَزْدِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْهُ وَكُلُّهُمْ مِنْ رَسَمِهَا.

=عبدالعزیز، ثنا أبو نعیم، ثنا أبو جناب، عن أبي صخرة جامع بن شداد به.

وأبو جناب هو يحيى بن أبي حية مختلف فيه، عابوا عليه كثرة التدليس، وأعظم ما قيل فيه قول عمرو بن علي: متروك، وقال يحيى القطان: لا أستحل أن أروي عنه، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف، وقال أبو زرعة: صدوق يدلّس، وقال ابن الدورقي عن يحيى: أبو جناب ليس به بأس، إلا أنه كان يدلّس، وروى عثمان عن ابن معين: صدوق، ثم قال عثمان: هو ضعيف.

قال (نوعب) التّحتمن: الظاهر من مجموع كلامهم أنه ضعيف، يصلح في الشواهد والمتابعات.

(١) الحديث الرابع والأربعون: قال الإمام أحمد رحمه الله (٣ ص ٤١١): حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَلِيِّ الْأَزْدِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُبَيْشٍ الْحَثْعَمِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَجِهَادٌ لَا غُلُولَ فِيهِ، وَحَجَّةٌ مَبْرُورَةٌ» قِيلَ: فَأَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «طُولُ الْقُنُوتِ» قِيلَ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «جَهْدُ الْمُقِلِّ» قِيلَ: فَأَيُّ الْهَجْرَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ هَجَرَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ» قِيلَ: فَأَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ جَاهَدَ الْمُشْرِكِينَ بِإِلَهِهِ وَنَفْسِهِ» قِيلَ: فَأَيُّ الْقَتْلِ أَشْرَفُ؟ قَالَ: «مَنْ أَهْرَيْقَ دَمَهُ وَعَقَرَ جَوَادُهُ».

الحديث رواه أبو داود (ح ١ ص ٣٣٤) ط ح، والنسائي (ج ٥ ص ٤٣)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (ج ٥ ص ٢٤)، وأبو يعلى (ج ٦ ص ٦٢١)، وأبو نعيم في «الحلية» (ج ٢ ص ١٤) والحديث على شرط مسلم، لأنه قد روى لعلي بن عبد الله البارقي حديثاً واحداً كما في «تهذيب التهذيب».

=

① في (ب) عبدة، والصواب عبید كما في (ز) وكما تراه في السند.

طَارِقُ بْنُ شَهَابٍ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَزَوْتُ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ^(١). قَالَهُ شُعْبَةُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْهُ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ وَغَيْرُهُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْهُ حَدِيثًا آخَرَ.

= ثم اطلعت على علة للحديث قاذحة كما في "تاريخ البخاري" (ج ٥ ص ٢٥) و"الإصابة" ترجمة عبدالله بن حبشي، ورجح الحافظ إرساله، فالحديث ضعیف.

(١) الحديث الخامس والأربعون: قال البخاري رحمه الله في "تاريخه" (ج ٤ ص ٣٥٢): قَالَ لَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ: أَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَزَوْتُ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ أَوْ ثَلَاثًا وَأَرْبَعِينَ مِنْ غَزْوَةٍ إِلَى سَرِيَّةٍ. اهـ

الحديث أخرجه يعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (ج ١ ص ٢٣٤)، والطبراني في "الكبير" (ج ٨ ص ٣٨٥).

والحديث على شرط البخاري، وقال الحافظ الهيثمي في "مجمع الزوائد" (ج ٩ ص ٤٠٨): رواه أحمد^① والطبراني ورجاهما رجال الصحيح.

وقال الحافظ في "الإصابة" بعد ذكره من طريق الطيالسي: حدثنا شعبة به، وهذا إسناد صحيح.

حديث آخر: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٣١٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَجْنَبَ رَجُلَانِ فَتَيَمَّمَا أَحَدُهُمَا فَصَلَّى، وَلَمْ يُصَلِّ الْآخَرُ، فَأَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَعْصِ عَلَيْهِمَا.

هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح، وقد أخرجه النسائي (ج ١ ص ١٧٢) فقال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، قَالَ: أَتَيْنَا شُعْبَةَ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ طَارِقٍ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يُصَلِّ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ: =

① (ج ٤ ص ٣١٤ و ٣١٥).

= «أَصَبْتُ» فَأَجَنَّبَ رَجُلٌ آخَرَ فَتَيَمَّمُ وَصَلَّى، فَأَتَاهُ فَقَالَ نَحْوُ مَا قَالَ لِلآخَرِ، يَنْبَغِي أَصَبْتُ. اهـ

قال السيوطي في تعليقه على النسائي قوله: أصبت أي: حيث عملت باجتهادك فكل منهما مصيب من هذه الحثيثة، وإن كان الأول مخطئاً بالنظر إلى ترك الصلاة بالتيمم، والله تعالى أعلم. اهـ

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٣١٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، قَالَ: قَدِمَ وَفَدَ بِجَمِيلَةٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اُكْمِسُوا الْبَجَلِيَّينَ وَابْدَعُوا بِالْأَحْمَسِيِّينَ» قَالَ: فَتَخَلَّفَ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ قَالَ: حَتَّى أَنْظُرَ مَا يَقُولُ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَدَعَا لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسَ مَرَّاتٍ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ، أَوْ اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِمْ» مُخَارِقُ الَّذِي يَشْكُ.

حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُخَارِقٍ، عَنْ طَارِقٍ، قَالَ: قَدِمَ وَفَدَ أَحْمَسَ، وَوَفَدَ قَيْسٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ابْدَعُوا بِالْأَحْمَسِيِّينَ قَبْلَ الْقَيْسِيِّينَ»، ثُمَّ دَعَا لِأَحْمَسَ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي أَحْمَسَ وَخَيْلِهَا وَرِجَالِهَا» سَبْعَ مَرَّاتٍ.

هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح.

حديث آخر:

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٣١٤): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ طَارِقٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ».

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٣١٥): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْعُزْرِ: أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» =

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرِ الْجُهَنِيِّ^(١)، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ بَعْجَةُ، قَالَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْهُ.

= هذا حديث صحيح، رجاله رجال الصحيح، وقد أخرجه النسائي (ج ٧ ص ١٦١).

حديث آخر:

قال الإمام أبو جعفر الطبري رحمه الله في «التفسير» (ج ٣٠ ص ٤٩): حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَزَالُ يَذْكُرُ شَأْنَ السَّاعَةِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ ... إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يَخْشَاهَا﴾.

هذا حديث صحيح، وإسماعيل هو ابن أبي خالد، وقد أخرجه النسائي في «التفسير» (ج ٢ ص ٢٥٧) فقال: أَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلِيانَ، نَا مُؤْمِلُ بْنُ الْفَضْلِ، نَا عِيسَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بِهِ.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ٨ ص ٣٨٧) فقال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ دَاوُدَ الصَّوَّافِ التَّسْتَرِي، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْجَرَشِيِّ، ثَنَا مِرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ بِهِ.

هذا وما ينبغي أن يعلم أن الأحاديث التي كتبتها ما عدا قول طارق: إنه رأى رسول الله ﷺ وغزا مع أبي بكر مراسيل، لأن طارقاً كما يقول أبوداود رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه، ولكنها من مراسيل الصحابة وهي مقبولة.

(١) الحديث السادس والأربعون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٦ ص ٤٦٦):

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي بَعْجَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُمْ يَوْمًا: «هَذَا يَوْمٌ عَاشُورَاءُ؛ فَصُومُوا» فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي تَرَكْتُ قَوْمِي، مِنْهُمْ صَائِمٌ وَمِنْهُمْ مُفْطِرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَذْهَبَ إِلَيْهِمْ فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُفْطِرًا فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ». اهـ

=

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءٍ^(١)، مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْهُ.
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ بْنِ حَمْرَاءَ الزُّهْرِيُّ^(٢)، رَوَى عَنْهُ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،
وَمُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ الزُّهْرِيُّ عَنْهُمَا، حَدِيثَانِ.

= الحديث أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (ج ٥ ص ٢٣).

وقال الحافظ في «الإصابة» في ترجمة عبدالله بن بدر: وهذا إسناد صحيح ذكره الدارقطني في «الإلزامات». اهـ وقال الهيثمي في «المجمع» (ج ٣ ص ١٨٥): رواه أحمد ... وسنده حسن.

(١) الحديث السابع والأربعون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٩٠):
حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ يَغْنِيٍّ ابْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ،
أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا
يَبُولُ أَحَدُكُمْ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ» وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ حَدَّثَ النَّاسَ بِذَلِكَ.
ثم ذكر له أسانيد إلى الليث بن سعد.

والحديث رواه البخاري في «التاريخ» (ج ٨ ص ١١١ و ١١٢)، وابن ماجه (ج ١
ص ١١٥) وقال المعلق في «الزوائد»: إسناده صحيح وحكم بصحته جماعة.
قلت: وهو على شرط الشيخين.

(٢) الحديث الثامن والأربعون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٣٠٥): حَدَّثَنَا
أَبُو الْبَيَّانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيٍّ بْنِ الْحَمْرَاءِ الزُّهْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ واقِفٌ بِالْحَزْوَرَةِ فِي
سُوقٍ مَكَّةَ يَقُولُ: «وَاللَّهِ! إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ،
وَلَوْلَا أَنِّي أَخْرَجْتُ مِنْكَ مَا خَرَجْتُ».

الحديث رواه الترمذي (ج ٤ ص ٣٧٥) ط هندية مع «التحفة»، وابن ماجه (ج ٢
ص ١٠٣٧)، والطبري في «التاريخ» (ج ١٢ ص ٤٢ و ٤٣) وقال الترمذي: هذا حديث
حسن غريب صحيح. وقد رواه محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن =

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ^(١)، قَالَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْحَتَفِيُّ، وَابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ.

= النبي ﷺ نحوه، وحديث الزهري عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي بن حمراء عندي أصح. اهـ

وقال الحافظ في «الإصابة»: قلت: انفرد برواية حديثه الزهري، واختلف عليه فيه، فقال الأكثر عنه عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي بن حمراء، وقال معمر فيه: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ومرة أرسله، وقال ابن أخي الزهري: عن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبدالله بن عدي، والمحفوظ الأول، قال البغوي: لا أعلم له غيره، وجاء عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي بن الخيار وهو تصحيف. قلت: والحديث على شرط الشيخين.

(١) الحديث التاسع والأربعون: قال الإمام مالك في «الموطأ» (ج ٢ ص ٦٦) مع «تنوير الحوالك»: عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيِّ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّ رِفَاعَةَ بْنَ سِمْوَالٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَمِيمَةَ بِنْتُ وَهْبٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، فَتَكَحَّتْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَأَعْتَرَضَ عَنْهَا فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمْسَهَا فَفَارَقَهَا، فَأَرَادَ رِفَاعَةُ أَنْ يَنْكِحَهَا وَهُوَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ الَّذِي كَانَ طَلَّقَهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَهَاها عَنْ تَزْوِيجِهَا وَقَالَ: «لَا تَحِلُّ لَكَ حَتَّى تَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ». اهـ

قال السيوطي في «تنوير الحوالك» قال ابن عبدالبر: كذا لأكثر الرواة مرسل، ووصله ابن وهب عن مالك فقال: عن أبيه، وابن وهب من أجل من روى عن مالك هذا الشأن وأثبتهم فيه، وتابعه أيضًا ابن القاسم، وعلي بن زياد وإبراهيم بن طهمان وعبيدالله بن عبدالمجيد الحنفى، كلهم عن مالك وقالوا فيه: عن أبيه وهو صاحب القصة. اهـ

قلت: حديث ابن وهب أخرجه البيهقي (ج ٧ ص ٣٧٥) متصلًا.

عُمَيْرٌ^(١) بْنُ سَلَمَةَ الضَّمْرِيُّ^(١)، رَوَى عَنْهُ عَيْسَى بْنُ طَلْحَةَ، قَالَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَيَزِيدُ بْنُ هَادٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ، إِلَّا أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ أَقَامَ إِسْنَادَيْنِ بَيْنَهُمَا.
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْجَدْعَاءِ^(٢)، رَوَى حَدِيثَهُ خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْهُ.

(١) الحديث الخمسون: قال الإمام أحمد (ج ٣ ص ٤١٨): حَدَّثَنَا هُشَيْنٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَيْسَى بْنُ طَلْحَةَ بْنُ عُثَيْدٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَلَمَةَ الضَّمْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِالْعَرْجِ فَإِذَا هُوَ بِحِمَارٍ عَقِيرٍ، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي قَلْبَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ رَمِيَّتِي فَشَأْنُكُمْ بِهَا، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الرَّفَاقِ، ثُمَّ سَارَ حَتَّى أَتَى عَقَبَةَ أُثَايَةَ فَإِذَا هُوَ بِظَبْيٍ فِيهِ سَهْمٌ، وَهُوَ حَاقِفٌ فِي ظِلِّ صَخْرَةٍ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «قِفْ هَاهُنَا حَتَّى يَمُرَّ الرَّفَاقُ، لَا يَرْمِيهِ أَحَدٌ بِشَيْءٍ».

الحديث أخرجه النسائي (ج ٧ ص ١٨١) بنحوه ولم يذكر قصة الضبي الذي فيه سهم. وأخرجه مالك في «الموطأ» (ج ١ ص ٣٢٣) مع «تنوير الحوالك» ولكن عنده عن عمير بن سلمة عن البهزي، وكذا عند الإمام أحمد (ج ٣ ص ٤٥٢) وقد ذكر الحافظ في «الإصابة» عن ابن عبد البر أن المراد عن البهزي عن قصة البهزي، ولذلك نظائر. اه المراد من «الإصابة» من ترجمة عمير بن سلمة.

والحديث بسند الإمام أحمد على شرط الشيخين

(٢) الحديث الحادي والخمسون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤٦٩): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى رَهْطٍ أَنَا رَابِعُهُمْ بِإِيلِيَاءَ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيَدْخُلَنَّ =

① في (ب) عمر، وفي (ز) عمرو، والصواب عمير كما في «الإصابة» وكما تراه في السند.

أَبُو كَاهِلٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ^(١)، قَالَهُ أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَخِيهِ عَنْهُ، وَقَالَ عَيْرُ أَبِي أُسَامَةَ: قَيْسُ بْنُ عَائِذٍ.

= الْجَنَّةُ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَكْثَرَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ « قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «سِوَايَ» قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَلَمَّا قَامَ قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: ابْنُ أَبِي الْجَدْعَاءِ.

الحديث أخرجه الترمذي (ج ٤ ص ٤٦ ط دار الاتحاد العربي)، وابن ماجه (ج ٢ ص ١٤٤٣ و ١٤٤٤)، والدارمي (ج ٢ ص ٣٢٨)، والطيالسي (ج ٢ ص ٢٢٩)، وابن حبان كما في «موارد الظمان» ص (٦٤٥)، والحاكم (ج ١ ص ٧٠ و ٧١) وقال: هذا حديث قد احتجا برواته، وعبدالله بن شقيق تابعي محتج به، وإنما تركاه لما تقدم ذكره من تفرد التابعي عن الصحابي. اهـ

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، وابن أبي الجدعاء هو عبدالله وإنما يعرف له هذا الحديث الواحد. اهـ
قلت: وهو على شرط الشيخين.

(١) الحديث الثاني والخمسون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٣٠٦): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ أَبِي كَاهِلٍ، -قَالَ إِسْمَاعِيلُ: قَدْ رَأَيْتُ أَبَا كَاهِلٍ- قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عِيدٍ عَلَى نَاقَةٍ خَرَمَاءَ، وَحَبَشِيٍّ مُمَسِّكٍ بِخَطَامِهَا.

الحديث أخرجه النسائي (ج ٣ ص ١٥١)، وابن ماجه (ج ١ ص ٤٠٨)، والدولابي في «الكنى» (ج ١ ص ٥٠)، ويعقوب الفسوي (ج ٢ ص ٢٢٥) والبخاري في «التاريخ الكبير» (ج ٧ ص ١٤٢).

والحديث ليس على شرطهما لأنهما لم يخرجوا لأخي إسماعيل بن أبي خالد، وسواء كان أخوه أشعث كما في «الكنى» للدولابي، أم كان سعيداً كما في «تاريخ البخاري» ترجمة أبي كاهل و«أسد الغابة».

بل الحديث ضعیفٌ؛ لأنهما لم يوثقا.

قَيْسُ بْنُ أَبِي غَرَزَةَ: كُنَّا نُسَمِّي السَّمَايَةَ^(١). رَوَاهُ الْأَعْمَشُ وَمَنْصُورٌ وَمُغِيرَةُ وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ وَغَيْرُهُمْ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْهُ.

(١) الحديث الثالث والخمسون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٦): حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ جَامِعِ بْنِ أَبِي رَاشِدٍ، وَعَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ قَالَ: كُنَّا نُسَمِّي السَّمَايَةَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَانَا بِالْبَيْعِ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ التُّجَّارِ - فَسَبَّانَا بِاسْمِ أَحْسَنَ مِنْ اسْمِنَا - إِنَّ الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ الْحَلْفُ وَالْكَذِبُ، فَشُوبُهُ بِالصَّدَقَةِ».

حدثنا وكيع، قال: حدثنا الأعمش، عن أبي وائل به.
ثم ذكر له طرقاً إلى أبي وائل، وقد أخرجه أبوداود (ج ٢ ص ٢١٧) ط ح، والترمذي (ج ٢ ص ٣٤١) ط الاتحاد العربي، والنسائي (ج ٧ ص ٢١٧)، وابن ماجه (ج ٢ ص ٧٢٥)، والبخاري في «التاريخ» (ج ٧ ص ١٤٤)، والحميدي (ج ١ ص ٢٠٨)، والطبراني في «المتبع» (ج ١ ص ٢٦٣) من «ترتيب المسند»، والطبراني في «الكبير» (ج ١٨ ص ٣٥٤)، والحاكم (ج ٢ ص ٥ و ٦)، من طرق قال في بعضها: صحيح الإسناد. وسكت عليه الذهبي.

وقال الترمذي -بعد إخراجهم من طريقين يقول في كل طريق منها: حسن صحيح-: ولا نعرف لقيس عن النبي ﷺ غير هذا. اهـ
قلت: وهو على شرط الشيخين.

حديث ضعيف:

قال أبو يعلى رحمه الله (ج ٢ ص ٢٣٣): حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ مَيْسَرَةَ بْنِ شُرَيْحٍ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِصَاحِبِ طَعَامٍ يَبِيعُ طَعَامَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ، أَسْقِلُ الطَّعَامَ مِثْلُ أَعْلَاهُ؟» فَقَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَشَّ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ».

هذا الحديث ضعيفٌ لأمرين:

١- معاوية بن ميسرة بن شريح ترجمه ابن أبي حاتم ثم قال: سألت أبي عنه =

قُرَّةُ بْنُ إِيَّاسٍ^(١)، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ.

= فقال: شيخ.

٢- الحكم هو ابن عتيبة، قال الحافظ في "الإصابة" في ترجمة قيس: قال أبو عمرو: روى عنه الحكم، فلا أدري أسمع منه أم لا؟ وجزم غيره بأن روايته عنه مرسله. اهـ
والحديث رواه الطبراني (ج ١٨ ص ٣٥٩) فقال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل. وثنا الحسين بن إسحاق التستري، قال: ثنا عثمان بن أبي شيبة به.

(١) الحديث الرابع والخمسون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٩): حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْرٍ الْجُعْفِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ^① فِي رَهْطٍ مِنْ مُرِيَّةَ فَبَايَعْتَنَا، وَإِنَّ قَمِيصَهُ لَمُطْلَقٌ، فَبَايَعْتُهُ، فَأَدْخَلْتُ يَدِي مِنْ جَنْبِ الْقَمِيصِ فَمَسَسْتُ الْحَقَامَ، قَالَ عُرْوَةُ: فَمَا رَأَيْتُ مُعَاوِيَةَ وَلَا أَبَاهُ شَتَاءَ وَلَا خَرًّا إِلَّا مُطْلَقِي أَزْرَارِهِمَا لَا يَزُرَّانِ أَبَدًا.

الحديث أخرجه أبو داود (ج ٢ ص ٣٧٧ ط ح)، وابن ماجه (ج ٢ ص ١١٨٤)، والحديث بهذا السند رجاله رجال الصحيح، إلا عروة بن عبد الله وهو ثقة، وقد تابعه قرة بن خالد عند أحمد، وهو من رجال الصحيح، وذكر الحافظ الهيثمي في "المجمع" (ج ٩ ص ٤٠٧) حديثاً من أحاديثه نحو هذا وقال: رواه كله أحمد بأسانيد، والبزار بنحوه، وأحد أسانيد أحمد والبزار رجاله رجال الصحيح، غير معاوية بن قرة وهو ثقة، وأقول: ومعاوية بن قرة من رجال الصحيح كما في "تهذيب التهذيب" و"الخلاصة" و"الكاشف" و"تقريب التهذيب" وقد رمزوا له برمز الجماعة إلا "الخلاصة" فرمز لمسلم وأبي داود والنسائي.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٩): قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا بِسْطَامُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ قَالَ: قَالَ أَبِي: لَقَدْ عَمَرْنَا مَعَ نَبِيِّنَا ﷺ وَمَا لَنَا =

① في "سنن أبي داود": أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

= طَعَامٌ إِلَّا الْأَسْوَدَانِ. ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَذَرِي مَا الْأَسْوَدَانِ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: التَّمْرُ وَالْمَاءُ.

هذا حديث صحيح، سليمان هو ابن داود أبوداود الطيالسي، وروح هو ابن القاسم، والذي يظهر لي أن الإمام أحمد رواه عنهما عن بسطام لأنهم ذكروا أبا داود في الرواة عن بسطام، والله أعلم.

والحديث رواه الطبراني (ج ١٩ ص ٢٥) فقال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَيَابِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثَنَا بِسْطَامُ بْنُ مُسْلِمٍ بِهِ، وَعِنْدَهُ: عَبَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا وَمَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا الْأَسْوَدَانِ: التَّمْرُ وَالْمَاءُ.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٩): قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ الْحَيَّتَيْنِ وَقَالَ: «مَنْ أَكَلَهُمَا فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، وَقَالَ: إِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ أَكْلِيهَا فَأَمِيتُوهُمَا طَبَخًا» قَالَ: يَغْنِي الْبَصَلُ وَالثُّومُ.

هذا حديث حسن، وقد أخرجه أبوداود (ج ١٠ ص ٣٠٥) فقال: حدثنا عباس بن عبد العظيم قال أخبرنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو به.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٩): حَدَّثَنَا عَقَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ: «صَوْمُ الدَّهْرِ وَإِفْطَارُهُ».

هذا حديث صحيح، وقد أخرجه الإمام أحمد أيضاً (ج ٥ ص ٣٤) فقال: ثنا وكيع ثنا شعبة به. وص (٣٥) وقال: ثنا وهب ثنا شعبة به.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٣٤): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

= وَ مُحَمَّدٌ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا فَسَدَ أَهْلُ الشَّامِ فَلَا خَيْرَ فِيكُمْ، وَلَنْ تَرَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

وقال رحمه الله ص (٣٥): ثنا يزيد أنا شعبة به.

الحديث أخرجه الترمذي (ج ٦ ص ٤٣٣) وقال عقبه: قال محمد بن إسماعيل: قال علي بن المديني: هم أصحاب الحديث. ثم قال: هذا حديث حسن صحيح.

قلت: هو صحيح على شرط الشيخين.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٣٤): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ مَخْرَاقٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَأَذْبَحُ الشَّاةَ وَأَنَا أَزْحَمُهَا، أَوْ قَالَ: إِنِّي لَأَرْحَمُ الشَّاةَ أَنْ أَذْبَحَهَا، فَقَالَ: «وَالشَّاةُ إِنْ رَحِمْتَهَا رَحِمَكَ اللَّهُ».

هذا حديث صحيح.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٣٥): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: إِنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ وَمَعَهُ ابْنٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَحْبَبُهُ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَبُّكَ اللَّهُ كَمَا أُحِبُّهُ، فَقَعَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لِي: «مَا فَعَلَ ابْنُ فُلَانٍ؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِيهِ: «أَمَّا تُحِبُّ أَنْ لَا تَأْتِيَ أَبَاكَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ إِلَّا وَجَدْتَهُ يَنْتَظِرُكَ» فَقَالَ رَجُلٌ^١: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَهُ خَاصَّةٌ، أَمْ لِكُلُّنَا؟ قَالَ: «بَلْ لِكُلِّكُمْ».

= ثنا محمد بن جعفر أنا شعبة قال سمعت معاوية بن قرة يحدث عن أبيه أن رجلاً =

① في «المسند» بالتعريف، والصواب ما أثبتناه كما في الطبراني (ج ١٩ ص ٢١).

= كان يأتي النبي ﷺ فذكر مثله.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وقد أخرجه النسائي رحمه الله (ج ٤ ص ٢٢) فقال: أخبرنا عمرو بن علي قال ثنا يحيى قال حدثنا شعبة به مختصراً.

وأخرجه أيضاً النسائي (ج ٤ ص ١١٨) فقال: أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مِيسَرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ يَجْلِسُ إِلَيْهِ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَفِيهِمْ رَجُلٌ لَهُ ابْنٌ صَغِيرٌ يَأْتِيهِ مِنْ خَلْفِ ظَهْرِهِ فَيَقْعِدُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَهَلْكَ، فَاْمْتَنَعَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْضُرَ الْحُلْفَةَ لِذِكْرِ ابْنِهِ فَحَزَنَ عَلَيْهِ، فَقَعَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَا لِي لَا أَرَى فُلَانًا؟» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بُنْيَةُ الَّذِي رَأَيْتُهُ هَلْكَ. فَلَقِيَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ بُنْيَةٍ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ هَلْكَ، فَعَزَّاهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «يَا فُلَانُ أَيُّمَا كَانَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ تَمْتَنَعَ بِهِ عُمْرُكَ، أَوْ لَا تَأْتِيَ غَدًا إِلَى بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ إِلَّا وَجَدْتُهُ قَدْ سَبَقَكَ إِلَيْهِ يَفْتَحُهُ لَكَ؟» قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، بَلْ يَسْبِقُنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَيَفْتَحُهَا لِي لَهْوٍ أَحَبُّ إِلَيَّ، قَالَ: «فَذَاكَ لَكَ».

وأخرجه الطبراني (ج ١٩ ص ٢٦ و ٣١) والحاكم (ج ١ ص ٣٨٤) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، وسكت عليه الذهبي.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٣٥): حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِيَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَدَعَا لَهُ وَمَسَحَ رَأْسَهُ.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وأبو إياس هو معاوية بن قرة.

حديث آخر:

قال الإمام البزار رحمه الله كما في «كشف الأستار» (ج ٣ ص ٢٤٨): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ أَبُو عَتَّابٍ، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَفَى فِي شَجَرَةٍ يَجْتَنِي مِنْهَا سِوَاكَ، فَوَضَعَ رِجْلَيْهِ عَلَيْهَا، فَضَحِكَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ مِنْ دِقَّةِ سَأَلِهِ، فَقَالَ =

هَرَمَاسُ بْنُ زِيَادٍ^(١)، رَوَى عَنْهُ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ.
 قُدَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ^(٢)، رَوَى عَنْهُ أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ، وَقَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ
 الْبُخَارِيُّ.

= رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ!!».

قال البزار: لا نعلم رواه عن شعبة إلا سهل.

هذا حديث حسن، وقد أخرجه الطبراني في «الكبير» (ج ١٩ ص ٢٨)
 فقال رحمه الله: ثنا العباس بن الفضل الأسفاطي، ثنا علي بن المديني، ثنا سهل بن حماد
 أبو عَتَّابٍ الدَّلَالُ به.

(١) الحديث الخامس والخمسون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤٨٥):
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي هَرَمَاسُ بْنُ زِيَادٍ الْبَاهِلِيُّ،
 قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّخْرِ بِمِئَى.

الحديث أخرجه أبوداود (ج ١ ص ٤٥٣) ط ح، والبخاري في «التاريخ» (ج ٨
 ص ٢٤٦)، وابن جرير في «التاريخ» (ج ١٣ ص ٥١)، وقال الحافظ في «الإصابة»: إن
 سنده صحيح.

وأقول: الحديث على شرط مسلم.

(٢) الحديث السادس والخمسون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤١٢):
 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ طَارِقٍ أَبُو قُرَّةَ الزُّبَيْدِيُّ مِنْ أَهْلِ الْخُصِيبِ، وَإِلَى جَانِبِهَا رِمْعٌ^① وَهِيَ
 قَرْيَةُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ أَبِي: وَكَانَ أَبُو قُرَّةَ قَاصِيًا لَهُمْ بِالْيَمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا =

① رَمْعٌ بكسر أوله وفتح ثانيه وعين مهمله، مرتجل موضع باليمن، وقيل: هو جبل باليمن، وقال
 نصر: رَمْعٌ قرية أبي موسى ببلاد الأشعرين من اليمن قرب غسان وزبيد. اه المراد منه راجع
 «معجم البلدان» لياقوت الحموي (ج ٣ ص ٦٨) طبعة دار صادر ببيروت. قلت: وفي نفس
 الحديث ما يؤيد قول نصر، والله أعلم.

= أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ أَبُو عِمْرَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ لَهُ قُدَامَةُ -يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ- يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ أَبُو قُرَّةَ: زَادَنِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي حَدِيثِ أَيْمَنَ هَذَا عَلَى نَاقَةِ صَهْبَاءَ: بِلَا زَجَرٍ وَلَا طَرْدٍ، وَلَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ.

ثنا وكيع، ثنا أئمن بن نابل به، ثم ذكر له طريقين إلى أئمن.

والحديث رواه الترمذي (ج ٢ ص ١٠٥) ط هندية مع «التحفة»، والنسائي (ج ٥ ص ٢١٨)، وابن ماجه (ج ٢ ص ١٠٠٩)، والبخاري في «التاريخ» (ج ٧ ص ١٧٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (ج ٩ ص ١٧)، وفي «أخبار أصبهان» (ج ١ ص ٢٧٩)، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (ج ١ ص ٤٦١ و ٤٦٢)، والحاكم (ج ١ ص ٤٦٦) وقال: صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، و(ج ٤ ص ٥٠٧)، وقال: هذا حديث له طرق عن أئمن بن نابل، وقد احتج الإمام محمد بن إسماعيل بأئمن بن نابل في «الجامع الصحيح»، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وإنما يعرف هذا الحديث من هذا الوجه وهو حديث حسن صحيح، وأئمن بن نابل هو ثقة عند أهل الحديث. اهـ

وأقول: الحديث ليس على شرطهما؛ فإن مسلماً لم يخرج لأئمن بن نابل، والبخاري أخرج له حديثاً واحداً متابعه كما في «تهذيب التهذيب» و«مقدمة الفتح».

وقد قال الحافظ في «التقريب»: إنه صدوق بهم، فالحديث حسنٌ.

حديث آخر:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤١٣): حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، وَمُحَرَّرُ بْنُ عَوْنٍ بْنُ أَبِي عَوْنٍ أَبُو الْفَضْلِ، قَالَا: حَدَّثَنَا قُرَانُ بْنُ تَمَامٍ الْأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا أَيْمَنُ، عَنْ قُدَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَةِ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمِخْجَنِهِ.

هذا حديث حسنٌ.

وأخرجه أبو يعلى (ج ٢ ص ٢٢٩) فقال: حدثنا محرز بن عون حدثنا قران بن تمام... به.

هَانِي بْنُ يَزِيدَ^(١)، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ شُرَيْحُ بْنُ هَانِيٍّ، قَالَهُ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ هَانِيٍّ: مَا يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ؟. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَزْهَرِ^(٢)، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ وَأَبُو سَلَمَةَ وَالزُّهْرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ.

(١) الحديث السابع والخمسون: قال أبو داود رحمه الله (ج ٢ ص ٥٨٥) ط ح: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ يَزِيدَ، يَعْنِي ابْنَ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ هَانِيٍّ أَنَّهُ لَمَّا وَقَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ قَوْمِهِ سَمِعَهُمْ يَكُونُونَ بِأَيِّ الْحَكَمِ، فَدَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ، وَإِلَيْهِ الْحُكْمُ، فَلِمَ تُكْنَى أَبَا الْحَكَمِ؟» فَقَالَ: إِنَّ قَوْمِي إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَتَوْنِي فَحَكَمْتُ بَيْنَهُمْ فَرَضَنِي كِلَا الْفَرِيقَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَحْسَنَ هَذَا!! فَمَا لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟» قَالَ: لِي شُرَيْحٌ، وَمُسْلِمٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ. قَالَ: «فَمَنْ أَكْبَرُهُمْ؟» قَالَ: شُرَيْحٌ، قَالَ: «فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ».

الحديث أخرجه النسائي (ج ٨ ص ١٩٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» ص (٢٨٢) وفي آخره قال شريح: وَأَنْ هَانِيًّا لَمَّا حَضَرَ رُجُوعُهُ إِلَى بِلَادِهِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِأَيِّ شَيْءٍ يُوجِبُ لِي الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «عَلَيْكَ بِحُسْنِ الْكَلَامِ وَبَذْلِ الطَّعَامِ».

وأخرجه البخاري أيضًا في «التاريخ الكبير» (ج ٨ ص ٢٢٧) وابن حبان (ج ١ ص ٤٤١) من ترتيب الصحيح والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص (٨٠)، والحاكم (ج ١ ص ٢٣ و ٢٤) وقال: هذا حديث مستقيم... إذ هو على شرطهما.. إلخ كلامه. والحديث رجاله رجال الصحيح، إلا يزيد بن المقدام، وقد قال الحافظ في «التقريب»: إنه صدوق، أخطأ عبدالحق في تضعيفه.

(٢) الحديث الثامن والخمسون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٨٨): حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَزْهَرِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّلُ النَّاسَ يَوْمَ حُنَيْنٍ يَسْأَلُ عَنْ مَنْزِلِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، فَأُتِيَ بِسَكْرَانَ فَأَمَرَ مَنْ كَانَ مَعَهُ أَنْ يَضْرِبُوهُ بِمَا كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ.

كَعْبُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيُّ^(١)، حَدِيثُ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، رَوَاهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ جَمَاعَةٌ ثِقَاتٌ، مِنْهُمْ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، وَمَالِكٌ، وَمَعْمَرٌ.

= ثنا عثمان بن عمر، قال: ثنا أسامة بن زيد، عن الزهري، أنه سمع عبدالرحمن بن أزهري به. ثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، قال: وكان عبدالرحمن بن الأزهري يحدث أن خالد بن الوليد... الحديث.

الحديث أخرجه أبو داود (ج ٢ ص ٤٧٥) والحميدي في "المسند" (ج ٢ ص ٣٩٨)، والبخاري في "التاريخ" (ج ٥ ص ٢٤٠) والطبري في "التاريخ" (ج ١٣ ص ٤٢)، ويعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (ج ١ ص ٢٨٣) وهو من طريق عبدالرزاق على شرط الشيخين.

ثم تبين لي أنه معلٌ وقد أحقته بـ"أحاديث معلّة" [٣١١].

(١) الحديث التاسع والخمسون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٤٣٤): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ -وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ السَّقِيفَةِ- قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ مِنْ أَمْرِ امْصِيَامٍ فِي امْسَافِرٍ».

الحديث أخرجه النسائي (ج ٤ ص ١٤٦)، وابن ماجه (ج ١ ص ٥٣٢)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (ج ٢ ص ٦١) و ص (٣٢٨) وعندهم وعند الإمام أحمد في بعض الطرق: «ليس من البر الصيام في السفر»، وذكر الحميدي في "مسنده" (ج ٢ ص ٣٨١) أن سفيان بن عيينة قال: وذكر لي أن الزهري كان يقول: ولم أسمعه أنا: «ليس من امر امصيام في امسفر»، وذكر الخطيب في "الكفاية" ص (٢٨١) أن الصحابي صحفه على لغته، قال الحافظ في "التلخيص" (ج ٢ ص ٢٠٥): وهو الأوجه عندي.

والحديث صحيح على شرط مسلم، ثم رأيت الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله في "السلسلة الضعيفة" (ج ٣ ص ٢٦٤) قد حكم على رواية معمر التي فيها: «ليس من امر امصيام في امسفر»، بالشذوذ؛ لأنه خالف أصحاب الزهري، منهم =

عَاصِمُ بْنُ عَدِيٍّ^(١)، رَوَى حَدِيثَهُ مَالِكٌ وَرَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الْبَدَاحِ بْنِ^① عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ فِي اللَّعَانِ. الصَّحَّاحُ بْنُ سُفْيَانَ^(٢)، رَوَى حَدِيثَهُ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْهُ.

= ابن عيينة، فقد رواه عن الزهري بلفظ: «ليس من البر الصيام في السفر»، وتابعه عليه ابن جريج، ويونس، ومحمد بن أبي حفصة، والزيدي، وكلهم رواه عن الزهري بلفظ سفيان. اهـ المراد منه.

(١) الحديث الستون: قال النسائي رحمه الله (ج ٦ ص ١٣٩): أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ، قَالَ: جَاءَنِي عُؤَيْمِرُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ، فَقَالَ: أَيُّ عَاصِمٍ أَرَأَيْتُمْ رَجُلًا رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ يَا عَاصِمُ سَلْ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ! الحديث.

والحديث على شرط مسلم، وقال الحافظ المزي في «الأطراف» (ج ٤ ص ٢٢٧) والمحفوظ حديث سهل بن سعد عن النبي ﷺ.

(٢) الحديث الحادي والستون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤٥٢): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ =

① في (ز) عن أبي البداح عن عاصم، والصواب ما في (ب) وهو ما أثبتناه. يلاحظ أن السند الذي ذكرناه للحديث الستين الذي أخرجه النسائي مغاير للسند الذي اعترض به الدارقطني، وإن كان كل منهما ينتهي إلى عاصم، لكننا لم نجد لعاصم حديثاً في اللعان إلا الذي ذكرناه من النسائي، ووجدنا له حديثاً آخر في «مسند أحمد» (ج ٥ ص ٤٥) و«مسند أبي يعلى» (ج ٦ ص ٦٢١) في الترخيص لرعاة الإبل في عدم المبيت بمى وأن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا رمي يومين بعد النحر، وهو بالأسانيد التي ذكرها الدارقطني، ولعل كلمة اللعان تصحيف عن الرعاء، وأبو البداح الذي يدور عليه حديث أحمد من رجال السنن كما في «التقريب» و«الخلاصة» و«تهذيب التهذيب».

② في (ب): الضحاك عن سفيان، والصواب ما أثبتناه كما في (ز) وكما تراه في السند.

حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ النَّابِغَةِ^(١)، رَوَى حَدِيثُهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ، وَخَالَفَ ابْنُ جُرَيْجٍ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَحُمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، فَلَمْ يَذْكُرُوا ابْنَ عَبَّاسٍ.

رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: مَا أَرَى الدِّيَةَ إِلَّا لِلْعَصَبَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ عَنْهُ، فَهَلْ سَمِعَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ شَيْئًا؟ فَقَالَ الصَّحَّاحُ بْنُ سُفْيَانَ الْكِلَابِيُّ وَكَانَ اسْتَعْمَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْأَعْرَابِ: كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُورِثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَّائِي مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا، فَأَخَذَ بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

الحديث أخرجه أبوداود (ج ٢ ص ١١٧) ط ح، والترمذي (ج ٢ ص ٣١٣) و (ج ٣ ص ١٨٤) ط هندية مع التحفة، وابن ماجه (ج ٢ ص ٨٨٣)، وقال الترمذي في الموضوعين: هذا حديث حسن صحيح. اهـ

والحديث رجاله رجال الصحيح، إلا أنهم قد اختلفوا في سماع سعيد بن المسيب رحمه الله من عمر، والزهري مدلس ولم يصرح بالتحديث. فيتوقف عن الاستدلال به.

(١) الحديث الثاني والستون: قال أبوداود رحمه الله (ج ٢ ص ٤٩٧): حَدَّثَنَا حُمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْمِصْبِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ قَضِيَّةِ النِّسَاءِ فِي ذَلِكَ، فَقَامَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِسْطَحٍ فَقَتَلْتَهَا وَجَنَيْنَهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَنِينِهَا بِغُرَّةٍ، وَأَنْ تُقَتَلَ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: الْمِسْطَحُ هُوَ الصَّوْبِجُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْمِسْطَحُ عُوْدٌ مِنْ أَعْوَادِ الْحَبَاءِ.

رواه أحمد (ج ٤ ص ٧٩)، والنسائي (ج ٨ ص ١٩)، وابن ماجه (ج ٢ ص ٨٨٢)، وعبدالرزاق في «المصنف» (ج ١٠ ص ٥٨) والطبراني في «الكبير» (ج ٤ ص ٩)، وقال الحافظ في «الإصابة»: إن سنده صحيح.

واعلم أنه قد اختلف في وصل هذا الحديث وانقطاعه: فابن جريج عند أحمد وأبي =

وَقَدْ أَخْرَجَ^(١) مِثْلَ هَذَا حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ نَشَدَ النَّاسَ، زَادَ وَكَيْعٌ فِيهِ الْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ، وَأَسْقَطَهُ غَيْرُهُ.

= داود والنسائي وابن ماجه يرويه موصولاً، وابن عيينة عند عبدالرزاق (ج ١٠ ص ٥٨) وعند الطبراني في الكبير (ج ٤ ص ٩) يرويه موصولاً.

وقد جاء عن ابن عيينة وابن جريج ومعمر عند عبدالرزاق روايته منقطعة.
وعن سفيان بن عيينة عند أبي داود كما في "تحفة الأشراف" منقطعة.
وعن حماد بن زيد عند النسائي كما في "تحفة الأشراف" منقطعة.

فالظاهر أنه قد جاء عن عمرو بن دينار الراوي له عن طاوس، وكذا عن طاوس موصولاً ومنقطعةً، وأن كل هذا صحيح، ولعل طاوساً تارةً يرويه متصلًا، وأخرى منقطعةً، فالحديث صحيحٌ والحمد لله.

(١) قال البخاري رحمه الله (ج ١٥ ص ٢٧٤) ط ح: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ نَشَدَ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي السَّقَطِ فَقَالَ الْمَغِيرَةُ: أَنَا سَمِعْتُهُ قَضَى فِيهِ بِعُرَّةِ عَبْدِ أُمِّهِ، قَالَ: أَنْتَ بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ عَلَى هَذَا. فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ هَذَا. حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ... مِثْلُهُ.

قلت: ولم أجده بهذا السند في مسلم، بل صرح الدارقطني في "التبعية" أن مسلماً لم يخرجها، كما سيأتي إن شاء الله.

وأما قول الدارقطني: زاد وكيع فيه المسور بن مخرمة، فأخرجه مسلم رحمه الله (ج ١١ ص ١٧٩) مع النووي قال رحمه الله: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِعُرَّةِ عَبْدِ أُمِّهِ، قَالَ: فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ.

رَافِعُ بْنُ أَبِي رَافِعٍ الطَّائِي^(١)، رَوَى عَنْهُ طَارِقُ بْنُ شِهَابٍ.

= وسيأتي الكلام على الحديثين إن شاء الله في «التتبع» (٨٥).

(١) الحديث الثالث والستون قال الخطيب رحمه الله (ج ٢ ص ٩٧) من «موضح أوهام الجمع والتفريق»: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ نُجَيْحِ الْبَرَّازِ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يُوسُفَ الْقَزْوِينِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجُلٌ مِنْ طَيْيٍّ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ عَلَى جَيْشٍ فِي بَعْثِ السَّلَاسِلِ وَبَعَثَ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَسَرَاةٌ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَانْطَلَقُوا حَتَّى انْتَهَوْا إِلَى جَبَلِيٍّ طَيْيٍّ فَقَالُوا: انْظُرُوا لَنَا رَجُلًا يَدُلُّنَا عَلَى الطَّرِيقِ يَأْخُذُ بِنَا الْمَفَاوِزَ؟ قَالُوا: لَا نَعْلَمُهُ إِلَّا رَافِعُ بْنُ عَمْرٍو؛ فَإِنَّهُ كَانَ رَجُلًا رَبِيلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ. -قَالَ: فَقُلْنَا: مَا الرَّبِيلُ؟ قَالَ: اللَّصُّ الَّذِي يَأْخُذُ الْقَوْمَ وَحْدَهُ ثُمَّ يَأْخُذُ فِي الْمَفَاوِزِ- قَالَ: فَانْطَلَقْتُ مَعَهُمْ حَتَّى إِذَا رَجَعُوا مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي حَاجَتْهُمْ فِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ: يَا ذَا الْخِلَالِ، تَوَسَّمْتُكَ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِكَ، قَالَ: وَلِمَ؟ قَالَ: لِتُعَلِّمَنِي، قَالَ: قَدْ اجْتَهَدْتُ، قَالَ: فَقُلْتُ: أَرَدْتُ أَنْ تُخْبِرَنِي بِشَيْءٍ يَسِيرٌ إِذَا فَعَلْتُ كُنْتُ مَعَكُمْ وَمِنْكُمْ. قَالَ: تَحْفَظُ أَصَابِعَكَ الْخَمْسَ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَذَكَرَ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقِيْمُ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ، وَتُخْرِجُ زَكَاةَ مَالِكَ إِنْ كَانَ عِنْدَكَ، وَتُحْجُجُ الْبَيْتَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، قَالَ: وَخَيْرٌ لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، قَالَ: فَقُلْتُ: وَهَلْ تَكُونُ الْإِمْرَةَ إِلَّا فِيكُمْ أَهْلُ الْمَدَرِ؟ قَالَ: لَعَلَّهَا تَفْشُو فَتَبْلُغَكَ وَمَنْ هُوَ فِي دُونِكَ، إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ نَبِيَّهُ ﷺ دَخَلَ النَّاسَ فِي الْإِسْلَامِ فَهُمْ عَوَاذُ اللَّهِ، وَجِيرَانُ اللَّهِ وَفِي خَفَرَةِ اللَّهِ، إِنَّ الْأَمِيرَ إِذَا كَانَ فِي قَوْمٍ فَظَلَمُوا فَلَمْ يَنْتَصِرْ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ انْتَقَمَ اللَّهُ مِنْهُ، وَلَعَمْرُ اللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ يَظُلُّ نَاتِيًا غَضَبًا لِبَجَارِهِ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ جَارِهِ، قَالَ: فَمَكَثْتُ سَنَةً فَبَلَغْتَنِي وَفَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَانْطَلَقْتُ فَإِذَا هُوَ قَدْ اسْتُخْلِفَ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: أَنَا رَافِعُ بْنُ عَمْرٍو لَقِيتُكَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، وَتَوَسَّمْتُكَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: قَدْ عَرَفْتُ، قَالَ: هَبَيْتَنِي عَنْ أَمْرِ وَأَتَيْتُ أَكْبَرَ مِنْهُ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ مَنْ =

= لَمْ يَقْضِ فِيهِمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَعَلَيْهِ بَهْلَةُ اللَّهِ.

إبراهيمُ الذي روى عنه هذا الحديث عمرو بنُ أبي قيس هو ابنُ مهاجرٍ، وهكذا رواه إسرائيلُ بن يونس، وشريك بن عبد الله من حديث إسحاق الأزرق عنه كلاهما عن إبراهيم، ورواه محمد بن سعيد بن سابق، ومحمد بن سعيد بن الأصبهاني، كلاهما عن شريك، عن إبراهيم بن مهاجر عن قيس بن أبي حازم عن رافع بن عمرو. وهو رافع بن أبي رافع الذي روى سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب عنه هذا الحديث.

أخبرنا علي بن القاسم البصري، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَادَرَائِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْعَطَّارِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ أَبِي رَافِعِ الطَّائِيِّ، قَالَ: لَمَّا كَانَ غَزْوُهُ ذَاتِ السَّلَاسِلِ اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى جَيْشٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَهِيَ الْغَزْوَةُ الَّتِي يَفْتَحِرُ بِهَا أَهْلُ الشَّامِ فَيَقُولُونَ اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ عَلَى جَيْشٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَسْتَنْفِرَ مَنْ مَرَّ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ: فَمَرُّوا بِنَا فَاسْتَنْفَرُونَا، قَالَ: فَقُلْتُ: لَا تُخَيِّرَنَّ لِنَفْسِي رَجُلًا فَأَصْحَبَهُ، قَالَ: فَتَخَيَّرْتُ أَبَا بَكْرٍ فَصَحِبْتُهُ... وذكر الحديث بطوله.

وهو رافع بن عميرة فيما زعم أحمد بن حنبل: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بِشْرَانَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الصَّوَّافِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ إِجَازَةً، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: رَافِعُ بْنُ عُمَيْرَةَ الطَّائِيُّ الَّذِي غَزَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ يُكْنَى أَبَا الْحَسَنِ وَهُوَ رَافِعُ بْنُ أَبِي رَافِعِ بْنِ عُمَيْرَةَ، وَهُوَ الَّذِي رَوَى الْأَعْمَشُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ عُمَيْرَةَ، وَهُوَ رَافِعُ الْخَيْرِ.

أَخْبَرَنِي أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْخَزَّازُ، حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْمُرْزِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بَعْضِ الطَّائِيِّينَ، عَنْ رَافِعِ الْخَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَحِبْتُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا فَقَلْنَا =

سَوَكَانَ مِنَ النَّاسِ تَفَرَّقُوا، قُلْتُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، وَاللَّهِ! إِنَّ رَجُلًا صَحِبَكَ مَا صَحِبَكَ، ثُمَّ
فَارَقَكَ لَمْ يُصِبْ مِنْكَ خَيْرًا لَقَدْ خَسِرَ فِي نَفْسِي، فَأَوْصِ وَلَا تُطَوِّلْ فَأَنْتَسَى، قَالَ:
يَرْحَمَكَ اللَّهُ، بَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكَ، أَقِمِ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَأَذْ زَكَاةَ مَالِكَ طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُكَ،
وَصُمْ رَمَضَانَ، وَحُجَّ الْبَيْتَ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْهِجْرَةَ فِي الْإِسْلَامِ حَسَنٌ، وَأَنَّ الْجِهَادَ فِي
الْهِجْرَةِ حَسَنٌ، وَلَا تَكُونَنَّ أَمِيرًا، قَالَ: قُلْتُ: أَمَّا قَوْلُكَ يَا أَبَا بَكْرٍ فِي الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ
وَالْحُجِّ وَالْهِجْرَةِ فَهَذَا كُلُّهُ حَسَنٌ، وَأَمَّا قَوْلُكَ أَلَا أَكُونُ أَمِيرًا فَإِنَّهُ وَاللَّهِ يُخَيِّلُ إِلَيَّ أَنْ
خِيَارَكُمْ الْيَوْمَ أَمْرًاؤُكُمْ، قَالَ: إِنَّكَ قُلْتَ لَا تُطَوِّلْ عَلَيَّ، وَهَذَا حِينَ أُطَوِّلُ عَلَيْكَ، إِنَّ
هَذِهِ الْإِمَارَةَ الَّتِي تَرَى الْيَوْمَ يَسِيرَةٌ قَدْ أَوْشَكَتْ أَنْ تَفْشَوْ وَتَكْثُرَ حَتَّى يَنَالَهَا مَنْ لَيْسَ
لَهَا بِأَهْلٍ، وَإِنَّهُ مَنْ يَكُنْ أَمِيرًا فَإِنَّهُ أُطَوِّلُ النَّاسَ حِسَابًا، وَأَغْلَظُهُ عَذَابًا، وَمَنْ لَمْ
يَكُنْ أَمِيرًا فَإِنَّهُ مِنْ أَيْسَرِ النَّاسِ وَأَهْوَنُهُ عَذَابًا، أَلَا إِنَّ الْأَمْرَاءَ هُمْ أَقْرَبُ النَّاسِ مِنْ ظُلْمِ
الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ يَظْلِمُ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهُ يَخْضَعُ لِلَّهِ، هُمْ جِرَانُ اللَّهِ، وَعَوَاذُ اللَّهِ، وَاللَّهِ! إِنَّ
أَخَذَكُمْ لِنَصَابِ شَأْءٍ جَارِهِ أَوْ بَعِيرٍ جَارِهِ فَيَبِيتُ وَارِمَ الْعَصْلِ يَقُولُ: شَأْءُ جَارِي، بَعِيرُ
جَارِي، وَاللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يَغْضَبَ لِجِرَانِهِ.

وقال الطبراني رحمه الله (ج ٥ ص ٨): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ،
ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرِيبَانِيُّ، ثَنَا إِسْرَائِيلُ.

وَلَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التَّسْرُيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ، ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ
مُوسَى، ثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ
عَمْرٍو الطَّائِي، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ عَلَى جَيْشٍ ذَاتِ
السَّلَاسِلِ، وَبَعَثَ مَعَهُ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَسَرَاةَ أَصْحَابِهِ، فَانْطَلَقُوا
حَتَّى تَزَلُّوا جَبَلٍ طَيِّبٍ، فَقَالَ عَمْرُو: انظُرُوا إِلَى رَجُلٍ دَلِيلٍ بِالطَّرِيقِ، فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُهُ
إِلَّا رَافِعُ بْنُ عَمْرٍو؛ فَإِنَّهُ كَانَ رَيْبِلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ -فَسَأَلْتُ طَارِقًا: مَا الرَّيْبِلُ؟ قَالَ:
اللَّصُّ الَّذِي يَغْزُو الْقَوْمَ وَخَذَهُ فَيَسْرِقُ- قَالَ رَافِعٌ: فَلَمَّا قَصَيْنَا غَزَاتَنَا وَانْتَهَيْتُ إِلَى
الْمَكَانِ الَّذِي كُنَّا خَرَجْنَا مِنْهُ تَوَسَّعْتُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا صَاحِبَ الْخِلَالِ،
إِنِّي تَوَسَّعْتُكَ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِكَ، فَاتَّبَعْتَنِي بِشَيْءٍ إِذَا حَفِظْتُهُ كُنْتُ مِثْلَكُمْ وَمِنْكُمْ، قَالَ: =

= أَمَحَقُّ أَصَابِعِكَ الْخَمْسَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: تَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ إِنْ كَانَ لَكَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، حَفِظْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: وَأُخْرَى: لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، قُلْتُ: هَلْ تَكُونُ الْإِمْرَةَ إِلَّا فِيكُمْ أَهْلَ بَدْرِ، قَالَ: يُوشِكُ أَنْ تَفْشُو حَتَّى تَبْلُغَكَ وَمَنْ هُوَ دُونَكَ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا بَعَثَ نَبِيَّهُ ﷺ دَخَلَ النَّاسُ فِي الْإِسْلَامِ، فَمِنْهُمْ مَنْ دَخَلَ فَهَدَاهُ اللَّهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَكْرَهَهُ السَّيْفُ فَهُمْ عَوَاذُ اللَّهِ، وَجِزَانُ اللَّهِ فِي حَقَارَةِ اللَّهِ، إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ أَمِيرًا فَتَطَالَм النَّاسُ بَيْنَهُمْ فَلَمْ يَأْخُذْ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضِ انْتَقَمَ اللَّهُ مِنْهُ، إِنَّ الرَّجُلَ لَتُؤْخَذُ سَاءُ جَارِهِ فَيُظَلُّ نَائِفَ عَصَلَتِهِ غَضَبًا لِيَجَارِهِ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَاءِ جَارِهِ.

قَالَ رَافِعٌ: فَمَكْنُتُ سَنَةً، ثُمَّ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتُخْلِفَ فَرَكِبْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: أَنَا رَافِعٌ، كُنْتُ لَيْتِيكَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا مَكَانَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: عَرَفْتُ، قُلْتُ: كُنْتُ نَهَيْتَنِي عَنْ الْإِمَارَةِ، ثُمَّ رَكِبْتُ بِأَعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ: نَعَمْ، فَمَنْ لَمْ يَقُمْ فِيهِمْ بِكِتَابِ اللَّهِ فَعَلَيْهِ بَهْلَةُ اللَّهِ، يَعْنِي لَعْنَةُ اللَّهِ.

وقال الإمام أحمد رحمه الله في "الزهد" ص (١٠٨): ثَنَا وَكِيعٌ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ الطَّائِي، قَالَ: رَافِقْتُ أَبَا بَكْرٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، وَعَلَيْهِ كِسَاءٌ لَهُ فَدَكِيٌّ يَحُلُّهُ عَلَيْهِ إِذَا رَكِبَ، وَنَلْبَسُهُ أَنَا وَهُوَ إِذَا نَزَلْنَا.

هذا حديث صحيحٌ بمجموع طرقه، فسند الطبراني الذي من طريق شيخه الحسين بن إسحاق التستري محتملٌ للتحسين، وسند الإمام أحمد رحمه الله رجاله رجال الصحيح، إلا سليمان بن ميسرة وقد وثقه العجلي، ويحيى، والنسائي، كما في "تعجيل المنفعة".

وفي "كنز العمال" (ج ٥ ص ٥٨٦) عن عبد الملك بن عمير، عن رافع الطائي، فذكر بعض الحديث، ثم عزاه لأحمد وقال: قال ابن كثير: إسناده حسن.

وفي "كنز العمال" أيضًا عن طارق بن شهاب، عن رافع بن أبي رافع، فذكر بعضه، ثم قال: (ابن راهويه والعدني والبغوي وابن خزيمة).

رَبَاحُ بْنُ الرَّبِيعِ^(١) أَخُو حَنْظَلَةَ بْنِ الرَّبِيعِ، رَوَاهُ أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ مُرْقِعِ بْنِ صَيْفِيٍّ عَنْهُ.

الْحَسَنُ^(٢) بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^(٣)، حَدِيثُ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي الْخَوَرَاءِ^(٤).

(١) الحديث الرابع والستون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٣ ص ٤٨٨): حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٥)، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْمُرْقِعُ بْنُ صَيْفِيٍّ، عَنْ جَدِّهِ رَبَاحِ بْنِ الرَّبِيعِ أَخِي حَنْظَلَةَ الْكَاتِبِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا وَعَلَى مُقَدَّمَتِهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَمَرَّ رَبَاحٌ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَقْتُولَةٍ مِمَّا أَصَابَتِ الْمُقَدَّمَةُ، فَوَقَفُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهَا وَيَتَعَجَّبُونَ مِنْ خَلْقِهَا حَتَّى لَحِقَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَأَنْقَرَجُوا عَنْهَا، فَوَقَفَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ!» فَقَالَ لِأَحَدِهِمْ: «الْحَقُّ خَالِدًا فَقُلْ لَهُ: لَا تَقْتُلُونَ ذُرِّيَّةَ وَلَا عَسِيقًا».

الحديث أخرجه أبو داود (ج ٢ ص ٤٩) ط ح، وابن ماجه (ج ٢ ص ٩٤٨)، وقد رواه أحمد (ج ٤ ص ١٧٨)، وابن ماجه (ج ٢ ص ٩٤٨) من حديث الثوري عن أبي الزناد فذكره من حديث حنظلة، قال الحافظ المزي في «الأطراف» (ج ٣ ص ٨٦): قال أبو بكر بن أبي شيبة: الثوري يخطئ فيه. اهـ

والحديث ليس على شرطهما؛ لأنهما لم يخرجوا لمُرْقِعِ بْنِ صَيْفِيٍّ شَيْئًا، بل لم يوثقه معتبر، وقد روى عنه جماعة والذي يظهر لي أن الحديث لا يرتقي إلى الحسن.

(٢) الحديث الخامس والستون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ١ ص ١٩٩): حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ السُّلَوِيِّ، عَنْ أَبِي =

① في الأصلين: الحسين، والصواب الحسن كما تراه في السند، وكما هو موجود في هامش (ب).

② في (ز): يزيد عن أبي الخوراء والصواب: يزيد عن أبي الخوراء.

③ هو الحزامي من رجال الجماعة.

=الحَوْرَاءُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِي مَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِي مَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِي مَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَفِي شَرِّ مَا قَضَيْتَ؛ فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ».

ثم ذكر له إسناده إلى بريد.

الحديث أخرجه أبوداود (ج ١ ص ٣٢٩) ط ح، والترمذي (ج ١ ص ٢٨٩) ط الاتحاد العربي، والنسائي (ج ٣ ص ٢٠٦)، وابن ماجه (ج ١ ص ٣٧٢)، وأبويعلى في "مسنده" (ج ٦ ص ٦١١)، وابن حبان كما في "موارد الظمان" ص (١٣٧)، والحاكم (ج ٣ ص ١٧٢)، وأبونعيم (ج ٩ ص ٣٢١)، والطبراني في "الكبير" (ج ٣ ص ٧٣) وحسنه الترمذي وقال: لا نعرف عن النبي ﷺ في القنوت في الوتر شيئا أحسن منه.

وأقول: الحديث ليس على شرطها؛ فإنها لم يخرجها لبريد وأبي الحوراء وإن كانا ثقتين، وقال الحافظ في "الفتح" (ج ٣ ص ١٤٣) ط ح: صححه الترمذي وغيره، لكن ليس على شرط البخاري.

طريق أخرى:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ١ ص ٢٠٠): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي بُرَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي الْحَوْرَاءِ السَّعْدِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: مَا تَذْكُرُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: أَذْكُرُ أَنِّي أَخَذْتُ ثَمْرَةً مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ فَأَلْفَيْتُهَا فِي فَمِي فَأَنْتَرَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلُعَابِهَا، فَأَلْفَاهَا فِي الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا عَلَيْكَ لَوْ أَكَلَ هَذِهِ الثَّمْرَةَ؟ قَالَ: «إِنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ». قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ؛ فَإِنَّ الصَّدَقَ طُهَانِيَّةٌ، وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيئَةٌ». قَالَ: وَكَانَ يُعَلِّمُنَا هَذَا الدُّعَاءَ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِي مَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِي مَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِي مَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَفِي شَرِّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، وَرُبَّمَا قَالَ: تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ».

حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ^(١)، حَدِيثُ مَكْحُولٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جَارِيَةَ^① عَنْهُ.

= طريق أخرى:

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ١ ص ٢٠٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ بُرَيْدَ بْنَ أَبِي مَرْثَمٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْخَوَرَاءِ، قَالَ: قُلْتُ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: مَا تَذْكُرُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: أَذْكُرُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَخَذْتُ ثَمْرَةً مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ فَجَعَلْتُهَا فِي فِيٍّ، قَالَ: فَزَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلُعَائِهَا، فَجَعَلَهَا فِي الثَّمَرِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كَانَ عَلَيْكَ مِنْ هَذِهِ الثَّمَرَةِ لِهَذَا الصَّبِيِّ، قَالَ: «وَأَنَا آلُ مُحَمَّدٍ لَا نَحُلُ لَنَا الصَّدَقَةُ». قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ؛ فَإِنَّ الصَّدَقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الْكَذِبَ رَيْبَةٌ». قَالَ: وَكَانَ يُعَلِّمُنَا هَذَا الدُّعَاءَ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِي مَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِي مَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِي مَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَفِي شَرِّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ»، قَالَ شُعْبَةُ: وَأُظْنُهُ قَدْ قَالَ هَذِهِ أَيْضًا: «تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ».

قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ هَذَا مِنْهُ، ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، مَخْرَجَهُ إِلَى الْمَهْدِيِّ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ، فَلَمْ يَشْكُ فِي تَبَارُكْتَ وَتَعَالَيْتَ، فَقُلْتُ لِشُعْبَةَ: إِنَّكَ تَشْكُ فِيهِ، فَقَالَ: لَيْسَ فِيهِ شَكٌّ.

(١) الحديث السادس والستون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ١٦٠): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا مَكْحُولٌ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جَارِيَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَلَ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْحُمْسِ. وله أسانيد أخرى في "المسند".

الحديث أخرجه أبو داود (ج ٢ ص ٧٢ و ٧٣) ط ح، وابن ماجه (ج ٢ ص ٩٥١). والحديث رجاله رجال الصحيح، إلا زياد بن جارية، وقد قال الحافظ في "التقريب": يقال: له صحبة، وقد وثقه النسائي.

① في (ب): حارثة والصواب جارية كما في (ز) وكما تراه في السند.

صُمَيْتَةُ^(١)، حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ^(٢)، عَنْ صُمَيْتَةَ، فِي فَضْلِ الْمَدِينَةِ.

أُمَيْمَةُ بِنْتُ رُقَيْقَةَ^(٣)، رَوَى عَنْهَا ابْنُ الْمُنَكِّدِرِ وَابْنَتُهَا حَكِيمَةُ.

(١) الحديث السابع والستون: قال ابن حبان رحمه الله كما في «الموارد» ص (٢٥٥): أَخْبَرَنَا ابْنُ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَنَّ أَبَا يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ الصُّمَيْتَةِ امْرَأَةِ مِنْ بَنِي لَيْثٍ سَمِعَهَا تَحْدُثُ صَفِيَّةَ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اسْتَطَاعَ أَلَّا يَمُوتَ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ فَلَيْمَتْ بِهَا؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَمُتْ بِهَا يُشْفَعُ لَهُ أَوْ يُشْهَدَ لَهُ». الحديث على شرط مسلم، وشيخ ابن حبان هو محمد بن الحسن بن قتيبة، قال فيه الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: الحافظ والثقة.

(٢) الحديث الثامن والستون: قال الإمام أحمد (ج ٦ ص ٣٥٧): حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: سَمِعَ ابْنَ الْمُنَكِّدِرِ أُمَيْمَةَ بِنْتُ رُقَيْقَةَ تَقُولُ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ فَلَقْنَا: «فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَطَقْتُمْ» قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَايَعْنَا؟ قَالَ: «إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ، إِنَّمَا قَوْلِي لَامْرَأَةٍ، قَوْلِي لِأَمْرَأَةٍ». وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٦ ص ٣٥٧): حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَكِّدِرِ، عَنْ أُمَيْمَةَ بِنْتُ رُقَيْقَةَ النَّيْمِيَّةِ، قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِبُيَاعِهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْنَا لِبُيَاعِكَ عَلَى أَلَّا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِي، وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا نَأْتِيَ بِبُهْتَانٍ نَفَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا، وَلَا نَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَطَقْتُمْ» قَالَتْ: قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا، بَايَعْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَذْهَبْنَ فَقَدْ بَايَعْتُمُنَّ، إِنَّمَا قَوْلِي لِأَمْرَأَةٍ كَقَوْلِي =

① في الأصلين: عبيد الله بن عبد الله بن عمر وصوابه: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة كما تراه في السند، وكما هو موجود أيضًا في سند الحديث في «أسد الغابة».

أُتِيَسَةُ بِنْتُ حُبَيْبٍ بْنِ يَسَافٍ^(١)، رَوَى عَنْهَا حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

= لامرأة واحدة» قَالَتْ: وَلَمْ يُصَافِحْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَّا امْرَأَةً.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أُمِّمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ تُبَايَعُهُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُبَايَعُكَ عَلَى أَلَّا تُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِيَ، وَلَا نَأْتِيَ بِبُهْتَانٍ نَفَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا، وَلَا نَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ، قَالَ: قَالَ: «فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَطَقْتُمْ» قَالَتْ: فَقُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنَّا بِأَنْفُسِنَا، هَلُمَّ تُبَايَعُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ، إِنَّمَا قَوْلِي لِبَايَةِ امْرَأَةٍ كَقَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَغْنِي ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أُمِّمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ، قَالَتْ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نِسَاءٍ تُبَايَعُهُ، فَأَخَذَ عَلَيْنَا مَا فِي الْقُرْآنِ: أَلَّا تُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا... الْآيَةِ، قَالَ: «فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَطَقْتُمْ» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنْ أَنْفُسِنَا، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَّا تُصَافِحُنَا؟ قَالَ: «إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ، إِنَّمَا قَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِي لِبَايَةِ امْرَأَةٍ».

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أُمِّمَةَ بِنْتِ رُقَيْقَةَ تُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَسْتُ أَصَافِحُ النِّسَاءَ، إِنَّمَا قَوْلِي لَامْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِي لِبَايَةِ امْرَأَةٍ».

الحديث رواه الترمذي (ج ٣ ص ٧٧) ط الاتحاد العربي، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي (ج ٧ ص ١٣٤) وابن ماجه (ج ٣ ص ٩٥٩) ومالك في «الموطأ» (ج ٣ ص ١٤٧) والحميدي في «المسند» (ج ١ ص ١٦٣) والدارقطني (ج ٤ ص ١٤٦ و ١٤٧) وهو على شرط الشيخين.

(١) الحديث التاسع والستون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٦ ص ٤٣٣): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُبَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمِّي يَقُولُ وَكَانَتْ حَجَّتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ ابْنَ أُمَّ مَكْتُومٌ يُنَادِي بِلَيْلٍ؛ فَكُلُوا =

مُعَاوِيَةُ بْنُ حَيْدَةَ^(١)، مِنْ رِوَايَةِ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، رَوَى عَنْهُ أَبُو قَرْعَةَ
سُوَيْدُ بْنُ حُجْرٍ الْبَاهِلِيُّ، وَالْجُرَيْرِيُّ عَنْهُ.

= وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ بِلَالٌ، أَوْ إِنَّ بِلَالَ يُنَادِي بِلَيْلٍ؛ فَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ
أُمِّ مَكْنُومٍ «كَانَ يَصْعَدُ هَذَا وَيَنْزِلُ هَذَا، فَتَنَلُّقُ بِهِ فَنَقُولُ: كَمَا أَنْتَ حَتَّى تَنْسَحَرَ.

الحديث أخرجه النسائي (ج ٢ ص ١٠) وابن خزيمة (ج ١ ص ٢١٠).

والحديث على شرط الشيخين، لكن قال الحافظ المزي كما في «تحفة الأشراف»
(ج ١١ ص ٢٧٠): رواه شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن، واختلف عليه فيه، فمنهم من
قال فيه هكذا، يعني باللفظ الأول، ومنهم من قال فيه كما روى ابن عمر: إن بلالا
ينادي بليل، قال أبو عمر بن عبد البر: وهو المحفوظ والصواب إن شاء الله تعالى. اهـ

(١) الحديث السبعون: قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٥): حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ
مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَرْعَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ،
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَوْبَةَ عَبْدٍ أَشْرَكَ بِاللَّهِ بَعْدَ إِسْلَامِهِ».

وأخرجه أيضًا من حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

وأخرجه النسائي (ج ٥ ص ٦٢) من حديث بهز أيضًا، والحديث ليس على شرطهما
لأنهما لم يخرجاه لحكيم بن معاوية شيخًا، والحديث صحيح.

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٤٤٦): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنِي
شَيْبَلُ بْنُ عَبَّادٍ وَابْنُ أَبِي بُكَيْرٍ -يَعْنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ- حَدَّثَنَا شَيْبَلُ بْنُ عَبَّادٍ الْمَغْنِيُّ،
قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَرْعَةَ يُحَدِّثُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ بِحَدِيثٍ عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْبَهْزِيِّ،
عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي خَلَفْتُ هَكَذَا، وَنَشَرْتُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ حَتَّى تُخْرِجَنِي مَا
الَّذِي بَعَثَكَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ؟ قَالَ: «بَعَثَنِي اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِالْإِسْلَامِ»، قَالَ: وَمَا
الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَتَقِيْمُ الصَّلَاةَ،
وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، أَخَوَانِ نَصِيرَانِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَحَدٍ تَوْبَةَ أَشْرَكَ بَعْدَ
إِسْلَامِهِ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «تُطْعِمُهَا إِذَا =

= أَكَلْتُ، وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَبْتَ، وَلَا تَضْرِبِ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحْ وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» ثُمَّ قَالَ: «هَاهُنَا تُحْشَرُونَ، هَاهُنَا تُحْشَرُونَ، هَاهُنَا تُحْشَرُونَ -ثَلَاثًا- رُجْبَانَا وَمُشَاةٌ وَعَلَى وُجُوهِكُمْ، تُؤْفُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ آخِرُ الْأُمِّ وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، تَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَى أَفْوَاهِكُمْ الْفِدَامُ، أَوَّلُ مَا يُعْرَبُ عَنْ أَحَدِكُمْ فَخِذُهُ»، قَالَ ابْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: فَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الشَّامِ فَقَالَ: «إِلَى هَاهُنَا تُحْشَرُونَ».

حَدَّثَنَا مُهْنَأُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ أَبُو شَيْبِلٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَرْعَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا كَانَ فِي مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَعَسَهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَالًا وَوَلَدًا، حَتَّى ذَهَبَ عَصْرٌ وَجَاءَ عَصْرٌ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ: أَيُّ بَيْتٍ، أَيُّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرُ أَبٍ، قَالَ: فَهَلْ أَنْتُمْ مُطِيعِي؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: انْظُرُوا إِذَا مِتُّ أَنْ تُحَرِّقُونِي حَتَّى تَدْعُونِي فَحَمًّا»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَفَعَلُوا ذَلِكَ، ثُمَّ أَهْرُسُونِي بِالْمَهْرَاسِ»، يُومِئُ بِيَدِهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَفَعَلُوا وَاللَّهِ ذَلِكَ، ثُمَّ اذْرُونِي فِي الْبَحْرِ فِي يَوْمٍ رِيحٍ، لَعَلِّي أَضِلُّ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى» قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَفَعَلُوا وَاللَّهِ ذَلِكَ، فَإِذَا هُوَ فِي قَبْضَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَقَالَ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ: أَيُّ رَبِّ، تَخَافْتُكَ، قَالَ: فَتَلَفَاهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهَا».

حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي قَرْعَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلٌ مَا حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّوْجِ؟ قَالَ: «تُطْعِمُهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَبْتَ، وَلَا تَضْرِبِ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحْ وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ».

حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا أَبُو قَرْعَةَ سُؤْيُدُ بْنُ حُجَيْرٍ الْبَاهِلِيُّ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَخَاهُ مَالِكًا قَالَ: يَا مُعَاوِيَةُ، إِنَّ مُحَمَّدًا أَخَذَ جِيرَانِي، فَأَنْطَلَقَ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ عَرَفَكَ وَكَلَّمَكَ، قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَقَالَ: دَعْ لِي جِيرَانِي فَإِنَّهُمْ قَدْ كَانُوا أَسْلَمُوا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ مُتَمَعِّطًا، فَقَالَ: أَمَ وَاللَّهِ! لَيْتَ فَعَلْتُ إِنَّ النَّاسَ لَيَزْعُمُونَ أَنَّكَ تَأْمُرُ بِالْأَمْرِ وَتُخْلِفُ إِلَى غَيْرِهِ، وَجَعَلْتُ أَجْرَهُ وَهُوَ =

يَتَكَلَّمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَقُولُ؟» فَقَالُوا: إِنَّكَ وَاللَّهِ لَيَنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ إِنَّ النَّاسَ لَيَزْعُمُونَ أَنَّكَ لَتَأْمُرُ بِالْأَمْرِ وَتُخَالِفُ إِلَى غَيْرِهِ. قَالَ: فَقَالَ: «أَوْقَدْ قَالُوهُمَا أَوْ قَالِيْلَهُمْ، فَلَيْتَنِي فَعَلْتُ ذَلِكَ وَمَا ذَاكَ إِلَّا عَلَيَّ، وَمَا عَلَيْهِمْ مِنْ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ، أَرْسَلُوا لَهُ جِيرَانَهُ».

حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَأَنْتُمْ تُؤْفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ حَيْرَهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٢): حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، عَنْ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو قَرْعَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدٍ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ».

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٣): حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا أَبُو قَرْعَةَ الْبَاهِلِيُّ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى حَلَفْتُ عَدَدَ أَصَابِعِي هَذِهِ إِلَّا أَتَيْتُكَ -أَرَانَا عَفَّانُ وَطَبَقَ كَفَّيْهِ- فَبِالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا الَّذِي بَعَثَكَ بِهِ؟ قَالَ: «الْإِسْلَامُ»، قَالَ: وَمَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «أَنْ يُسَلِّمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ تُوجِّهَ وَجْهَكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتُصَلِّيَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، أَخَوَانِ نَصِيرَانِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَحَدٍ تَوْبَةَ أَشْرَكَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ» قُلْتُ: مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «تُطْعِمُهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا تُقَبِّحُ وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». قَالَ: «تُحْشَرُونَ هَاهُنَا -وَأَوَمًّا بِيَدِهِ إِلَى نَحْوِ الشَّامِ- مُشَاءً وَرُكْبَانًا وَعَلَى وُجُوْهِكُمْ، تُغْرَضُونَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى أَفْوَاهِكُمْ الْفِدَامُ، وَأَوَّلُ مَا يُغْرِبُ عَنْ أَحَدِكُمْ فَخْذُهُ، وَقَالَ: مَا مِنْ مَوْلَى يَأْتِي مَوْلَى لَهُ فَيَسْأَلُهُ مِنْ فَضْلٍ عِنْدَهُ فَيَمْنَعُهُ إِلَّا جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ شُجَاعًا يَنْهَشُهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ» قَالَ عَفَّانُ: يَعْنِي بِالمَوْلَى ابْنُ عَمِّهِ، قَالَ: وَقَالَ: «إِنَّ رَجُلًا مِنْ كَانِ قَبْلَكُمْ رَغَسَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَالًا وَوَلَدًا حَتَّى ذَهَبَ عَصْرٌ وَجَاءَ آخَرُ، فَلَمَّا اخْتَضَرَ قَالَ لَوْلَدِهِ: أَيُّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرُ أَبٍ، فَقَالَ: هَلْ أَنْتُمْ مُطِيعِي وَإِلَّا أَخَذْتُ مَالِي مِنْكُمْ، انْظُرُوا إِذَا أَنَا مِتُّ أَنْ تُحَرِّقُونِي حَتَّى تَدْعُونِي حُمًّا، ثُمَّ اْمُرْسُونِي بِالْمَهْرَاسِ»، =

آخِرُ الْإِلْزَامَاتِ^(١)

«وَأَدَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِذَاءَ رُكْبَتَيْهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَفَعَلُوا وَاللَّهِ»، وَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ هَكَذَا: «ثُمَّ اذْرُونِي فِي يَوْمٍ رَاحٍ، لَعَلِّي أَصِلُ اللَّهَ تَعَالَى» كَذَا قَالَ عَفَّانُ، قَالَ أَبِي: وَقَالَ مُهَنَّأُ أَبُو شَيْبَةَ: عَنْ حَمَّادٍ، «أَصِلُ اللَّهَ، فَفَعَلُوا وَاللَّهِ ذَاكَ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ فِي قُبْصَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ: يَا ابْنَ آدَمَ، مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَهُ؟ قَالَ: مِنْ خَافَتِكَ، قَالَ: فَتَلَقَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا».

حَدَّثَنَا حَسَنُ، قَالَ حَمَّادٌ: فِيهَا سَمِعْتُهُ، قَالَ: وَسَمِعْتُ الْجُرَيْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَنْتُمْ تُؤْفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ أَخْرَجْتُمْهَا وَأَكْرَمْتُمَهَا عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا بَيْنَ مِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الْجَنَّةِ مَسِيرَةُ أَرْبَعِينَ عَامًا، وَلَيَأْتِيَنَّ عَلَيْهِ يَوْمٌ وَإِنَّهُ لَكَاطِيطٌ».

حديث أبي قزعة وهو سويد بن حُجَيْرٍ عن حكيم بن معاوية عن أبيه صحيح، والله أعلم.

(١) قلت: وبعد الانتهاء من «الإلزامات» فينبغي أن يُعلم أنَّهما لم يلتزما بإخراج جميع الصحيح؛

فقد قال البخاري رحمه الله: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحًا وما تركت من الصحيح أكثر. كما في «مقدمة الفتح» ص (٧).

وصرح مسلم أنه ليس كل صحيح أخرجه كما سيأتي في الكلام على زيادة: «وإذا قرأ فأَنْصَتُوا»، في الحديث الثالث والأربعين من «التتبع».

وقال الحاكم في أول «المستدرک» ص (٢): ولم يحكما ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما أخرجه. اهـ

فعلى هذا فلا يلزمهما رحمهما الله ما ألزمهما الإمام الدارقطني رحمه الله، والله أعلم.

وَفِي آخِرِهِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطِيُّ: أَبُو قُرَّةَ الْهَمْدَانِيُّ يَرْوِي عَنْ الْأَحْوَصِ اسْمُهُ عُرْوَةُ بْنُ الْحَارِثِ، وَهِيَ طَبَقَةٌ وَاحِدَةٌ.

قَالَ: وُلِدَ أَبُو الطَّيِّبِ بْنُ سَلَمَةَ الشَّافِعِيُّ سَنَةَ سَبْعِينَ، وَتُوفِيَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ.

وَقَالَ: وُلِدَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْقَاضِي سَنَةَ سِتٍّ وَتِسْعِينَ، وَتُوفِيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِينَ.

وَقَالَ: وُلِدَ عَبَادُ بْنُ يَعْقُوبَ الرَّوَاجِي سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ، السَّنَةُ الَّتِي مَاتَ فِيهَا أَبُو خَنِيْفَةَ، وَمَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ.

وَقَالَ الدَّارَقُطِيُّ: وُلِدْتُ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ.

آخِرُهُ

وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كُلِّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ،

وَسَهَى عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ

كِتَابُ التَّبَيُّعِ ①

وَهُوَ مَا أُخْرِجَ فِي الصُّحُوحِ وَلَمْ يَعْلَمْ

تَخْرِيجُ الْإِمَامِ الْحَافِظِ
أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ مَهْدِيِّ الدَّلَائِقِ طِينِي

هَذَا الْكِتَابُ فِي بَعْضِ النُّسخِ يُوجَدُ مُنفَرِدًا مُتَرَجِّمًا عَنْهُ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ، وَهُوَ فِي النُّسخَةِ الْمَسْمُوعَةِ عَلَى السَّلَفِيِّ مَضمُومٌ مَعَ «الْإِلْزَامَاتِ» الَّتِي قَبْلَهُ فِي جُزْءٍ وَاحِدٍ، ذَكَرَ «الْإِلْزَامَاتُ» أَوَّلًا، ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا بَعْدَهَا عَلَى سِيَاقِهِ مِنْ غَيْرِ إِفْرَادٍ بِتَرْجَمَةٍ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

① في (ز) زيادة: هذا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَالْآلِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ شَرْفُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ الْمِيدُومِيُّ
إِذْنَا، أُنْبَأَ الشَّيْخُ الْمُفْتِي بَهَاءُ الدِّينِ عَلِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْجُمَيْرِيِّ^① إِجَازَةً إِنْ لَمْ
يَكُنْ سَمَاعًا، أُنْبَأَ الْحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّلْفِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، أُنْبَأَ
الْمُبَارَكُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصَّرِيفِيُّ، أُنْبَأَ أَبُو طَالِبٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْفَتْحِ الْحَرَبِيُّ
الزَّاهِدُ، قِيلَ لَهُ أَخْبَرَكَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَهْدِي
الدَّارَقُطْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: ابْتِدَاءً ذَكَرَ أَحَادِيثَ مَغْلُولَةً اشْتَمَلَ عَلَيْهَا كِتَابُ
الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ أَوْ أَحَدِهِمَا يَنْتُ عِلَلُهَا، وَالصَّوَابُ مِنْهَا.

① في الأصلين (الحميري) وصوابه (الجميزي) كما تقدم النقل عن "طبقات الشافعية".

ذِكْرُ مَا فِي مُسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه:

١- أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ حَدِيثَ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ مَعْمَرٍ^①، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَتَفَارَبُ الزَّمَانُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَيَكْثُرُ الْفِتْنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ».

قُلْتُ: وَقَدْ تَابَعَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَقَدْ خَالَفَهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَرْسَلَهُ، وَيُقَالُ: إِنَّ مَعْمَرَ حَدَّثَ بِهِ بِالْبَصْرَةِ (مِنْ حِفْظِهِ بِأَحَادِيثَ وَهُمْ فِي بَعْضِهَا، وَقَدْ خَالَفَهُ فِيهِ شُعَيْبٌ وَيُونُسُ وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ: رَوَوْهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)^② وَقَدْ أَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ حُمَيْدٍ أَيْضًا.

١- الحديث الأول: قال البخاري رحمه الله (ج ١٣ ص ١٣ ط س): حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَتَفَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ الْعَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَتَظْهَرُ الْفِتْنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّهَا هُوَ؟ قَالَ: «الْقَتْلُ الْقَتْلُ».

وَقَالَ شُعَيْبٌ وَيُونُسُ وَاللَيْثُ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ورواه مسلم (ج ١٦ ص ٢٢٣) فقال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الأعلى به.

قال الحافظ في «الفتح» (ج ١٣ ص ١٣ ط س على قول البخاري: وقال شعيب ويونس والليث وابن أخي الزهري: عن الزهري عن حميد، عن أبي هريرة، يعني أن =

① في (ب): عبد الأعلى بن معمر، والصواب ما في (ز) عبد الأعلى عن معمر.

② ليس في الأصلين ما بين القوسين، لكنه في هامش (ب) وعزاه لـ «مقدمة الفتح».

= هؤلاء الأربعة خالفوا معمرًا في قوله: عن الزهري، عن سعيد، فجعلوا شيخ الزهري حميدًا لا سعيدًا، وصنع البخاري يقتضي أن الطريقين صحيحان، فإنه وصل طريق معمر هنا، ووصل طريق شعيب في كتاب الأدب، وكأنه رأى أن ذلك لا يقدر؛ لأن الزهري صاحب حديث فيكون الحديث عنده عن شيخين، ولا يلزم من ذلك اطراحه في كل من اختلف عليه في شيخه، إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ، ولولا ذلك لكانت رواية يونس ومن تابعه أرجح، وليست رواية معمر مدفوعة عن الصحة؛ لما ذكرته. اهـ

وأقول: الذي يظهر لي أن معمرًا يعتبر شاذًا في هذا الحديث؛ إذ قد خالف أربعة من أصحاب الزهري وهم: يونس، والليث، وشعيب، وابن أخي الزهري، وكذا إسحاق بن يحيى، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر كما سيأتي في كلام الدارقطني من «العلل» فكان جملتهم ستة، ومن الأدلة على أنه لم يضبطه أنه تارة يرويه عن سعيد، عن أبي هريرة كما تقدم، وتارة يرويه عن همام، عن أبي هريرة كما عند مسلم (ج ١٦ ص ٢٢٣)، وتارة يرسله كما ذكره الدارقطني.

أما متن الحديث فهو ثابت عن رسول الله ﷺ من حديث أبي هريرة من طرق إليه.

تتمة: قال الدارقطني في «العلل» (ج ٣ ص ٨٠) حديث: «يتقارب الزمان...» يرويه الزهري واختلف عنه، فرواه معمر عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وخالفه يونس بن يزيد وإسحاق بن يحيى، فروياه عن الزهري، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، وكذلك قال عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة، والمحفوظ حديث حميد. اهـ

٢- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ شَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَرُدُّ عَلَى الْخَوْضِ رَهْطٌ فَأَقُولُ: أَصْحَابِي...» الحديث.

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
قَالَ: وَقَدْ خَالَفَ يُونُسُ جَمَاعَةً:

مِنْهُمْ مَعْمَرٌ، رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَوْ كَانَ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ لَمْ يُكَنَّ عَنْهُ الزُّهْرِيُّ وَلَصَرَّحَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَرَوَاهُ شُعَيْبٌ وَعَقِيلٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ... مُرْسَلًا.
وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ^①، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.
وَلَمْ يُتَابِعْ يُونُسُ عَلَى سَعِيدٍ.

٢- الحديث الثاني: قال البخاري رحمه الله (ج ١١ ص ٤٦٤): مع «الفتح» ط س:
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بِنِ سَعِيدِ الْحَبْطِيِّ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَرُدُّ عَلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي فَيَجْلُونَ عَنِ الْخَوْضِ، فَأَقُولُ، يَا رَبِّ، أَصْحَابِي فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَخَذْتُوا بَعْدَكَ، إِنْهُمْ ازْتَدَوْا عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى».

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، =

① في الأصلين: وقال عبدالله بن سالم: عن الزهري، سقط منها شيخ عبدالله، وهو الزبيدي محمد بن الوليد كما في البخاري، وكما في «مقدمة الفتح».

عَنِ ابْنِ الْمُسَيْبِ، أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَرُدُّ عَلَى الْخَوْصِ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِي فَيُحَلِّثُونَ^① عَنْهُ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أَصْحَابِي، فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَخَذْتُمْ بَعْدَكَ، إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا عَلَى أَذْبَارِهِمُ الْفَهْقَرَى».

وَقَالَ شُعَيْبٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَيُحَلِّثُونَ»
وَقَالَ عُقَيْلٌ: «فَيُحَلِّثُونَ» وَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ

قال الحافظ في «الفتح» (ج ١١ ص ٤٧٤): وحاصل الاختلاف أن ابن وهب وشبيب بن سعيد اتفقا في روايتهما عن يونس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، ثم اختلفا فقال ابن سعيد: عن أبي هريرة، وقال ابن وهب: عن أصحاب النبي ﷺ، وهذا لا يضر؛ لأن في رواية ابن وهب زيادة على ما تقتضيه رواية ابن سعيد، وأما رواية عقيل وشعيب فإنما تخالفتا في بعض اللفظ، وخالف الجميع الزبيدي في السند، فيحمل على أنه كان عند الزهري بسندين؛ فإنه حافظ وصاحب حديث، ودلت رواية الزبيدي على أن شبيب بن سعيد حفظ فيه أبا هريرة. وقد أعرض مسلم عن هذه الطرق كلها وأخرجه من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة رفعه: «إني لأذود عن حوضي رجالاً كما تذاذ الغريبة عن الإبل». اهـ

وقال الحافظ في «مقدمة الفتح» ص (٣٨٠) ط س في الكلام على رواية معمر التي أشار إليها الدارقطني: قلت: يحتمل أن يكون النسيان طراً فيه على معمر، وأما رواية الزبيدي فإنه إسناد آخر للحديث، وقد بين البخاري وجوه الاختلاف فيه، إلا طريق معمر فلم يعتد بها. اهـ

قلت: وقد أعرض الحافظ رحمه الله عن الجواب على الدارقطني في قوله: إن شعيباً وعقيلاً رواه عن الزهري، قال: كان أبو هريرة يحدث... مرسلاً، والذي يظهر أن هذا =

① معناه يتردون كما في «الفتح».

٣- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ قَزَعَةَ، وَعَنْ الْأَوْسِيِّ^①، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «كَانَ فِي الْأُمَمِ نَاسٌ مُحَدِّثُونَ»، قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَزَادَ زَكَرِيَّا عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءً».

قَالَ: وَقَدْ تَابَعَهُمَا سُلَيْمَانُ الْهَاشِمِيُّ، وَأَبُو مَرْوَانَ الْعُثْمَانِيُّ.

وَخَالَفَهُمُ ابْنُ وَهَبٍ، فَرَوَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ وَهَبٍ هَذَا دُونَ غَيْرِهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

وَرَوَاهُ ابْنُ الْهَادِ وَيَعْقُوبُ وَسَعْدُ ابْنَا إِبْرَاهِيمَ، وَأَبُو صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ وَغَيْرُهُمْ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

=الاختلاف على الزهري لا يضر الحديث كما تقدم عن الحافظ رحمه الله، فالرواية المبهمة تبينها الرواية المفسرة، وإيهام الصحابي في بعض الطرق لا يضر، على أنه قد فسر في طريق أخرى أنه أبوهريرة، والرواية المرسله تبين من الساقط فيها الرواية المتصلة، والله أعلم.

٣- الحديث الثالث: قال البخاري رحمه الله (ج ٧ ص ٤٢) من "الفتح" ط س: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ نَاسٌ مُحَدِّثُونَ =

① في (ز): عن يحيى بن قزعة القرشي عن إبراهيم وحذف الأوسي، والصواب ما في (ب) عن يحيى بن قزعة، وعن الأوسي؛ فقد رواه البخاري (ج ٦ ص ٥١٢) من طريق عبدالعزيز بن عبدالله وهو الأوسي، وكما في "مقدمة الفتح".

وَقَالَ زَكْرِيَّا عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ.
وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ: عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ،
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

= فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَإِنَّهُ عُمَرُ » زَادَ زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدٍ^①، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَقَدْ كَانَ فِي مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ رِجَالٌ
يُكَلِّمُونَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ فَعُمَرُ». اهـ

وقال مسلم رحمه (ج ١٥ ص ١٦٦): حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَرْحٍ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي
سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «قَدْ كَانَ يَكُونُ فِي الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ
مُحَدِّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مِنْهُمْ». قَالَ ابْنُ وَهَبٍ:
تَفْسِيرُ مُحَدِّثُونَ مُلْهَمُونَ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ م حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ،
قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ
مِثْلَهُ. اهـ

قال الحافظ في «الفتح» (ج ٧ ص ٥٠): قوله: عن أبي هريرة كذا قال أصحاب
إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن أبي سلمة،
وخالفهم ابن وهب فقال: عن إبراهيم بن سعد، بهذا الإسناد، عن أبي سلمة، عن
عائشة. قال أبو مسعود: لا أعلم أحداً تابع ابن وهب على هذا، والمعروف عن
إبراهيم بن سعد أنه عن أبي هريرة لا عن عائشة، وتابعه زكريا بن أبي زائدة، عن
سعد بن إبراهيم، يعني كما ذكره المصنف معلقاً هنا، وقال محمد بن عجلان: عن =

① كذا في ط س، وفي ط ح (ج ٨ ص ٥٠): (عن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة) وهو
الصواب.

٤ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا».

قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَالَ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ يُدَلِّسُ كَثِيرًا، وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ أَوْلَى بِالصَّوَابِ؛ لِأَنَّهُ زَادَ رَجُلًا وَهُوَ ثِقَّةٌ.

= سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن عائشة أخرجها مسلم والترمذي والنسائي، قال أبو مسعود: وهو مشهور عن ابن عجلان فكان أبو سلمة سمعه من عائشة وأبي هريرة جميعًا. قلت (أي الحافظ): وله أصل من حديث عائشة أخرجها ابن سعد من طريق ابن أبي عتيق عنها. اهـ

وحكى النووي انتقاد الدارقطني وسكت عليه.

فالحاصل أن رواية البخاري صحيحة لا غبار عليها، ولا تُعْلَلُ بالإرسال؛ إذ الوصل زيادة، وهي من الثقة مقبولة بشروط تقدمت في المقدمة، وقد وصله يحيى بن قزعة وعبد العزيز بن عبدالله الأويسى وسليمان الهاشمي وأبومروان العثماني، عن إبراهيم، وتابع إبراهيم زكريا بن أبي زائدة، وكذا رواية ابن عجلان لم يقدح فيها الدارقطني.

وابن وهب قد توبع، تابعه ابن الهاد كما في «مشكل الآثار» (ج ٢ ص ٢٥٧)، فالظاهر ثبوت الحديث من الثلاث الطرق، والله أعلم.

٤- الحديث الرابع: قال البخاري رحمه الله (ج ١٠ ص ٥١٤) ط س: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَالَ =

«الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا».

وَقَالَ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ: عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ... مثله. اهـ

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٩) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد أخرج البخاري طريق عكرمة تعليقًا، فهو عنده على الاحتمال، والله أعلم. اهـ

وقال في "الفتح" (ج ١٠ ص ٥١٥): ودل صنيع البخاري على أن زيادة (عبدالله بن يزيد) بين يحيى وأبي سلمة في هذه الرواية المعلقة لم تقدح في رواية علي بن المبارك عن يحيى بدون ذكر عبدالله بن يزيد عنده، إما لاحتمال أن يكون يحيى سمعه من أبي سلمة بواسطة، ثم سمعه من أبي سلمة، وإما أن يكون لم يَتَقَدَّ زيادة عكرمة بن عمار؛ لضعف حفظه عنده.

وقد استدرك الدارقطني عليه إخراجهم لرواية علي بن المبارك، وقال: يحيى بن أبي كثير مدلس، وقد زاد فيه عكرمة رجلاً، والحق أن مثل هذا لا يتعقب به البخاري؛ لأنه لم تخف عليه العلة بل عرفها وأبرزها، وأشار إلى أنها لا تقدح، وكأن ذلك لأن أصل الحديث معروف، ومثنته مشهور مروي من عدة طرق، فيستفاد منه أن مراتب العلل متفاوتة، وأن ما ظاهره القدح منها إذا انجبر زال عنه القدح، والله أعلم.

وأقول: عكرمة بن عمار لا يقاوم علي بن المبارك لا سيما وقد ذكر الحافظ في "التقريب" في ترجمة عكرمة أن في روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطرابًا، ولكن يبقى على الحديث أن يحيى مدلس ولم يصرح بالتحديث، وعذر البخاري في إخراجهم أن أصل الحديث معروف، ومثنته مشهور، كما قاله الحافظ، والله أعلم.

٥- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ^①، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ».

وَهَذَا يُقَالُ: إِنَّ أَبَا عَاصِمٍ وَهُمْ فِيهِ، وَالصَّوَابُ مَا رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، وَغَيْرُهُمْ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ أَذْنَهُ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ، يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ». وَقَوْلُ أَبِي عَاصِمٍ وَهُمْ.

وَقَدْ رَوَاهُ عُقَيْلٌ، وَيُونُسُ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَعَمْرُو بْنُ عَطِيَّةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ، وَمَعْمَرٌ وَغَيْرُهُمْ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِخِلَافِ مَا رَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِاللَّفْظِ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ.

وَأَنَّمَا رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ هَذَا اللَّفْظَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو عَاصِمٍ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، رَوَاهُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَبِيكَ، عَنْ سَعْدٍ، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْهُ.

٥- الحديث الخامس: قال البخاري رحمه الله (ج ١٣ ص ٥٠١) ط س: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ» وَزَادَ غَيْرُهُ: «يَجْهَرُ بِهِ».

الحديث ما وجدت الكلام عليه في "المقدمة" بعد قراءة الأحاديث المنتقدة كلها، أما في "الفتح" فقد قال الحافظ: إنه حديث واحد، إلا أن بعضهم رواه بلفظ: «ما أذن الله». وبعضهم رواه بلفظ: «ليس منا». اهـ

وأقول: الذي يظهر لي أنها ليسا متحدين لا سنداً ولا متناً، أما المتن فإن حديث =

① هنا سقط في الأصلين، سقط الزهري وهو ثابت كما في البخاري.

= «ما أذن الله»، يفيد الترغيب في تحسين الصوت، وقوله: «ليس منا»، يفيد الوعيد لمن لم يتغن بالقرآن، وأما السند فإن جماعة من الرواة رواه عن الزهري بخلاف ما رواه أبو عاصم عن ابن جريج عن الزهري، وجماعة تابعوا الزهري على رواية الحديث بلفظ: «ما أذن الله» لكن إلصاق الوهم بأبي عاصم دون غيره ليس بسديد؛ فإنه يحتمل أن يكون هو الواهم، وأن يكون ابن جريج، إلا أن يُروى عن ابن جريج كما رواه الرواة عن الزهري بلفظ: «ما أذن»، فحينئذ يحمل الوهم على أبي عاصم، والله أعلم.

والحديث الذي أشار إليه الدارقطني أنه الصواب رواه ابن جريج عن ابن أبي مليكة، عن عبيد الله بن أبي نَهِيك، عن سعد، رواه الحميدي في «مسنده» (ج ١ ص ٤١) برقم (٧٧).

ثم وجدت في «تاريخ بغداد» (ج ١ ص ٣٩٥) قول الحافظ الخطيب رحمه الله: وقول أبي عاصم فيه: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن»، وهم من أبي عاصم لكثرة من رواه عنه هكذا، إلى أن قال: وكذلك رواه الأوزاعي وعمرو بن الحارث، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وشعيب بن أبي حمزة، ومعمربن راشد، وعقيل بن خالد، ويونس بن يزيد، وعبيد الله بن أبي زياد، وإسحاق بن راشد، ومعاوية بن يحيى الصدفى، والوليد بن محمد الموقري، عن الزهري، واتفقوا كلهم - وابن جريج منهم - على أن لفظة: «ما أذن الله لشيء ما أذن لني حسن الصوت أن يتغنّى بالقرآن».

وأما المتن الذي ذكره أبو عاصم فإنما يروى عن ابن أبي مليكة، عن ابن أبي نَهِيك، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ اه
فكلام الحافظ الخطيب يؤيد^① ما قاله الدارقطني رحمه الله

① وما يؤيده أيضاً قول المزي في «تحفة الأشراف» (ج ٣ ص ٣٠٥) بعد أن ذكر الخلاف في الحديث: والصحيح حديث سعد. اه وقال رحمه الله (ج ١١ ص ٣٧): أنكر الحافظ أبوبكر النيسابوري هذا اللفظ من هذه الطريق، وقال: هو وهم من أبي عاصم وقد رواه عبدالرزاق وحجاج بن محمد عن ابن جريج بلفظ: «ما أذن الله لشيء» وكذا رواه الناس عن ابن شهاب. اه

٦- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ الشَّاعِرِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَقْوَامٌ أَفْنَدْتُهُمْ مِثْلُ أَفْنَدَةِ الطَّيْرِ».

قَالَ: وَلَمْ يُتَابِعْ أَبُو النَّضْرِ عَلَى وَصْلِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. كَذَلِكَ رَوَاهُ يَعْقُوبُ وَسَعْدٌ ① ابْنَا إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُمَا، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ. وَالْمُرْسَلُ هُوَ الصَّوَابُ.

٦- الحديث السادس: قال مسلم رحمه الله (ج ١٧ ص ١٧٦) مع النووي: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ اللَّيْثِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، يَغْنِي ابْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَقْوَامٌ أَفْنَدْتُهُمْ مِثْلُ أَفْنَدَةِ الطَّيْرِ». اهـ

وقال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٢ ص ٣٣١): حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ بِهِ. ثم قال: حدثناه يعقوب، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن أبي سلمة، قال: قال رسول الله ﷺ. قال عبدالله: وهو الصواب يعني لم يذكر أبا هريرة: «يدخل الجنة أقوام أفندتهم مثل أفندة الطير». اهـ

قال النووي رحمه الله بعد ذكره بعض كلام الدارقطني: والصحيح أن هذا الذي ذكره لا يقدح في صحة الحديث. فقد سبق في أول هذا الكتاب أن الحديث إذا روي متصلاً ومرسلاً كان محكوماً بوصله على المذهب الصحيح؛ لأن مع الواصل زيادة علم حفظها ولم يحفظها من أرسله، والله أعلم.

وأقول: الذي يظهر لي أن المرسل أصح كما ذكره الدارقطني وعبدالله بن أحمد، وما أشار إليه النووي من ترجيح الوصل على الإرسال فقد تقدم الجواب عليه في المقدمة. ولا أعلم له شاهداً يعضده.

① في (ز): يعقوب وسعد بن إبراهيم، والصواب ما في (ب) لأن يعقوب وسعداً ابنا إبراهيم.

٧- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ^①، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَشِبْلٍ.

وَلَمْ يَتَّبِعْ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَلَى شِبْلٍ، خَالَفَهُ مَالِكٌ وَمَعْمَرٌ وَيُونُسُ وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ وَاللَيْثُ وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَغَيْرُهُمْ.

٧- الحديث السابع: قال البخاري رحمه الله (ج ١٢ ص ١٣٦ ط س): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَفِظْتَاهُ مِنْ فِي الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ، قَالَا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: أَتَشُدُّكَ اللَّهُ إِلَّا مَا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، فَقَامَ خَصْمُهُ -وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ-، فَقَالَ: أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذِّنْ لِي، قَالَ: «قُلْ» قَالَ: إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا... الحديث.

قال الحافظ في "الفتح": قوله: إنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد، في رواية الحميدي^①: عن زيد بن خالد الجهني وأبي هريرة وشبل. وكذا قال أحمد وقتيبة عند النسائي^②، وهشام بن عمار وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح عند ابن ماجه^③، وعمرو بن علي وعبد الجبار بن العلاء والوليد بن شجاع وأبو خيثمة ويعقوب الدورقي وإبراهيم بن سعيد الجوهري عند الإسماعيلي، وآخرون عن سفیان.

وأخرجه الترمذي^④ عن نصر بن علي وغير واحد عن سفیان، ولفظه: سمعت من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل؛ لأنهم كانوا عند النبي ﷺ.

قال الترمذي: هذا وهم من سفیان، وإنما روى عن الزهري بهذا السند حديث: «إذا زنت الأمة» فذكر فيه شبلاً، وروى حديث الباب بهذا السند ليس فيه شبل، فوهم سفیان في تسويته بين الحديثين.

① في (ب): عبدالله، وصوابه عبيدالله، كما في (ز) وكما تراه في السند، وهو عبيدالله بن عبدالله ابن عتبة بن مسعود.

② في "مسنده" (ج ٢ ص ٣٥٤ و ٣٥٥).

③ (ج ٨ ص ٢١٢).

④ (ج ٣ ص ٤٤٣).

⑤ (ج ٢ ص ٨٥٢).

٨- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُبَيْبٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ».

وَالصَّوَابُ مُرْسَلٌ، قَالَهُ مُعَاذٌ وَعُنْدَرٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُمْ.

= قلت (القائل الحافظ): وسقط ذكر شبل من رواية الصحيحين من طريقه لهذا الحديث، وكذا أخرجاه من طرق عن الزهري، منها عن مالك والليث وصالح بن كيسان، وللبخاري من رواية ابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة ولمسلم من رواية يونس بن يزيد ومعمر كلهم عن الزهري ليس فيه شبل.

قال الترمذي: وشبل لا صحبة له، والصحيح ما روى الزبيدي ويونس وابن أخي الزهري فقالوا: عن الزهري عن عبيد الله عن شبل بن خالد عن عبد الله بن مالك الأوسي عن النبي ﷺ في الأمة إذا زنت.

قلت: ورواية الزبيدي عند النسائي وكذا أخرجه من رواية يونس عن الزهري، وليس هو في الكتب الستة من هذا الوجه إلا عند النسائي، وليس فيه: كنت عند النبي ﷺ. اهـ

قلت: فعلم أنه ليس في البخاري كما قال الدارقطني رحمه الله، فلا اعتراض عليه.

٨- الحديث الثامن: قال مسلم رحمه الله (ج ١ ص ٧٢) مع النووي: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ».

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ. اهـ

قال النووي رحمه الله: وأما فقه الإسناد فهكذا وقع في الطريق الأول عن حفص عن

النبي ﷺ مرسلًا؛ فإن حفصًا تابعي، وفي الطريق الثاني عن حفص عن أبي هريرة =

٩- وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قِصَّةَ الْمَسِيءِ صَلَاتُهُ، وَقَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ».

قَالَ: وَقَدْ خَالَفَ يَحْيَى أَصْحَابُ عُبَيْدِ اللَّهِ كُلُّهُمْ مِنْهُمْ: أَبُو أُسَامَةَ،

= عن النبي ﷺ متصلًا. فالطريق الأول رواه مسلم من رواية معاذ وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن شعبة، وكذلك رواه غندر عن شعبة فأرسله. والطريق الثاني عن علي بن حفص عن شعبة، قال الدارقطني: الصواب المرسل عن شعبة، كما رواه معاذ وابن مهدي وغندر، قلت: وقد رواه أبو داود في «سننه» أيضًا مرسلًا ومتصلًا، فرواه مرسلًا عن حفص بن عمر النميري، عن شعبة، ورواه متصلًا من رواية علي بن حفص، وإذا ثبت أنه رواه متصلًا ومرسلًا فالعمل على أنه متصل، هذا هو الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول وجماعة من أهل الحديث، ولا يضر كون الأكثرين رواه مرسلًا؛ فإن الوصل زيادة من ثقة وهي مقبولة، وقد تقدمت هذه المسألة موضحة في الفصول السابقة، والله أعلم. اهـ

قلت: عَقَّبَ أَبُو داود (ج ٢ ص ٥٩٤ ط ح) الحديث بعد ذكره مسندًا ومرسلًا بقوله: لم يسنده إلا هذا الشيخ، يعني علي بن حفص المدائني. فهو يشير رحمه الله إلى تقوية المرسل لكثرة من أرسله، فقد أرسله معاذ بن معاذ العنبري وعبد الرحمن بن مهدي كما عند مسلم، وحفص بن عمر كما عند أبي داود (ج ٢ ص ٥٩٤) ط ح، وآدم بن أبي إياس وسليمان بن حرب كما عند الحاكم (ج ١ ص ١١٢)، وَعُنْدَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمه الله في «التتبع»، والعذر لمسلم واضح وهو أنه قدَّم الحديث المرسل، ثم ذكر الحديث المسند وأيضًا ذكره في المقدمة ولم يذكره في أصل الكتاب كما قاله الحاكم (ج ١ ص ١١٢)، والله أعلم.

٩- الْحَدِيثُ التَّاسِعُ: قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله (ج ٢ ص ٢٧٦) ط س: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ =

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَغَيْرُهُمْ؛ وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَاهُ.

وَرَوَاهُ مُعْتَمِرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ مُرْسَلًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَيَحْيَى حَافِظٌ، وَيُشَبِّهُهُ أَنْ يَكُونَ عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَ بِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

=فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامَ، فَقَالَ: «ازْجِعْ فَصْلٌ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ازْجِعْ فَصْلٌ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! فَمَا أَحْسِنُ غَيْرَهُ؛ فَعَلَّمَنِي. قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَبَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ازْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ازْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ازْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

ورواه مسلم (ج ٤ ص ١٠٦) مع النووي.

قال النووي رحمه الله (ج ٤ ص ١٠٩): واعلم أنه وقع في إسناد هذا الحديث في مسلم عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال الدارقطني في استدرأكاته: خالف يحيى بن سعيد في هذا جميع أصحاب عبيد الله، فكلهم روه عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة لم يذكروا أباه، قال الدارقطني: ويحيى حافظ، فيعتمد ما رواه فحصل أن الحديث صحيح لا علة فيه، ولو كان الصحيح ما رواه الأكثرون لم يضر في صحة المتن. اه المراد منه

وقال الحافظ في «الفتح» بعد ذكره كلام الدارقطني: وقال البزار: لم يتابع يحيى عليه، ورجح الترمذي رواية يحيى، قلت: لكل من الروایتين وجه مرجح، أما رواية يحيى فللزيادة من الحافظ، وأما الرواية الأخرى فللكثرة؛ ولأن سعيداً لم يوصف بالتدليس، وقد ثبت سماعه من أبي هريرة، ومن ثمَّ أخرج الشيخان الطريقتين، فأخرج البخاري طريق يحيى هنا وفي باب وجوب القراءة، وأخرج في الاستئذان طريق عبد الله بن نُمَيْرٍ، وفي الأيمان والنذور طريق أبي أسامة كلاهما عن عبيد الله ليس فيه عن أبيه، وأخرجه مسلم من رواية الثلاثة. اه

١٠ - وَأَخْرَجَا أَيْضًا حَدِيثَ يَحْيَى الْقَطَّانِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَكْرَمُ؟
وَقَدْ خَالَفَ يَحْيَى جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: أَبُو أُسَامَةَ، وَابْنُ ثَمِيرٍ، وَعَبْدَةُ، وَمُعْتَمِرٌ^①، وَمُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ وَغَيْرُهُمْ، فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ يَحْيَى دُونَ مَنْ خَالَفَهُ.

= وذكر نحو هذا في "المقدمة" ص (٣٥٢).

وأما رواية معتمر عن عبيد الله عن سعيد مرسلاً فشاذة، لمخالفتها مَنْ روى الحديث عن عبيد الله موصولاً بذكر الوساطة وبغيرها.

١٠- الحديث العاشر: قال البخاري رحمه الله (ج ٦ ص ٣٨٧) ط س: حَدَّثَنَا عَائِشَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ؟ قَالَ: «أَتَقَاهُمْ» فَقَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: «فَيُؤَسِّفُ نَبِيَّ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ نَبِيِّ اللَّهِ، ابْنُ خَلِيلِ اللَّهِ» قَالُوا: لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ، قَالَ: «فَعَنْ مَعَادِنِ الْعَرَبِ نَسْأَلُونَ؟!» خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا.

قَالَ أَبُو أُسَامَةَ وَمُعْتَمِرٌ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وأخرجه مسلم (ج ١٥ ص ١٣٤) مع النووي.

قال الحافظ في "المقدمة" ص (٣٦٥) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد أخرج البخاري حديث معتمر وأبي أسامة وغيرها فهو عنده على الاحتمال، ولم يهمل حكاية الخلاف فيه. اهـ

قلت: والدارقطني في "العلل" (ج ٣ ص ١٤) بعد ذكره اختلاف الجماعة ويحيى يقول: والقول قول يحيى.

① في (ز): ومعر، والصواب ومعتمر كما في (ب) وكما تراه في حديث البخاري.

١١ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفُضْهُ»، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ زُهَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ: تَابَعَهُ أَبُو صَمْرَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا. وَقَالَ يَحْيَى وَبِشْرٌ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ، وَابْنُ عَجَلَانَ. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَمْرَةَ، وَعَبْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَرَوَاهُ عَنْهُ زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَأَبُو صَمْرَةَ أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَأَبُو بَدْرِ شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ، وَهَرِيمُ بْنُ سَفْيَانَ، وَجَعْفَرُ الْأَحْمَرُ، وَخَالِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّوَّاسِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ الْمَكِّيُّ، رَوَوْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَخَالَفَهُمْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، وَبِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، وَالْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَهَشَامُ بْنُ حَسَّانَ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَعَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ وَاخْتَلَفَ عَنْهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ السَّكُونِيُّ؛ رَوَوْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَاخْتَلَفَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، فَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: عَنْهُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءِ عَنْهُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١١- الحديث الحادي عشر: قال البخاري رحمه الله (ج ١١ ص ١٢٥) ط س:

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي =

١٢ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُسَافِرُ وَلَيْسَ ① مَعَهَا
مَحْرَمٌ» الْحَدِيثُ. وَزَادَ مُسْلِمٌ عَنْ لَيْثٍ، عَنْ سَعِيدٍ مِثْلَهُ.

= سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى
فِرَاشِهِ فَلْيَنْقُضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلَفَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ: بِاسْمِكَ
رَبِّ وَصَعْتُ جَنِّي، وَبِكَ أَزْفَعُهُ، إِنْ أَمْسَكَتْ نَفْسِي فَارْزُقْنِيهَا، وَإِنْ أَرْسَلَتْهَا فَاحْفَظْهَا
بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ».

تَابَعَهُ أَبُو صَمْرَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَبُشَيْرُ:
عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ مَالِكٌ وَابْنُ
عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. اهـ

وأخرجه مسلم (ج ١٧ ص ٣٧) مع النووي من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري،
عن أبيه به.

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: جواب مثل هذا
التعليل تقدم في الحديث الثاني، وقد أشار البخاري إلى الاختلاف فيه على عبيد الله
وعلى سعيد فلا استدراك عليه. اهـ

والحديث الثاني هو أن النبي ﷺ مر بقبرين وذكر قصة التعذيب، وسيأتي إن
شاء الله، وحاصل الجواب أن الراوي إذا لم يكن مدلساً وقد تحقق سماعه من شيخه
وشيوخه، ثم روى الحديث تارة عن هذا، وتارة عن هذا، فإنه يحمل على أنه
سمع الحديث منهما، والله أعلم.

١٢- الحديث الثاني عشر: قال البخاري رحمه الله (ج ٢ ص ٥٦٦): ط س:
حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةً =

① ليس في (ز) واو، وهو الموافق لما في "الصحيح".

فَقَالَ: وَقَدْ رَوَاهُ مَالِكٌ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَسُهَيْلٌ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١٣ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَحَدَّثَهُ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ (أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ) ①: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ».

= يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ.

تَابَعَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَسُهَيْلٌ، وَمَالِكٌ، عَنِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. اهـ
وأخرجه مسلم (ج ٩ ص ١٠٧) مع النووي قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص (٣٥٤) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: والجواب عن هذا الاختلاف كالجواب في الحديث الثاني؛ فإن سعيداً المقبري سمع من أبيه عن أبي هريرة، وسمع من أبي هريرة، فلا يكون هذا الاختلاف قادحاً، وقد اختلف فيه على مالك فرواه ابن خزيمة في "صحيحه" من حديث بشر بن عمر عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وقال بعده: لم يقل أحد من أصحاب مالك في هذا الحديث عن سعيد عن أبيه غير بشر بن عمر. اهـ

وقد أخرجه أبو عوانة في "صحيحه" من حديث بشر بن عمر أيضاً وصحح ابن حبان الطريقين معاً، والله أعلم. اهـ

وذكر في "الفتح" نحو ذلك، وكلام النووي قريب من هذا.

فالحديث صحيح كيفما دار.

١٣- الحديث الثالث عشر: قال البخاري رحمه الله (ج ٣ ص ٤٤٠): ط ح: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ» وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ

① ما بين القوسين ليس في (ز)، وفيه (عن أبي هريرة).

قَالَ: وَقَدْ ① رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،
قَالَ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى.

١٤ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ: «سَخِرْصُونٌ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ خِزْيًا وَنَدَامَةً، فَنِعَمَ الْمَرْضِعَةُ،
وَبُسَّتِ الْفَاطِمَةُ».

قَالَ: وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ الْحَمِيدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ عُمَرَ
ابْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا غَيْرَ مَرْفُوعٍ.

= شَيْبِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا يُونُسُ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ
حَتَّى يُصَلِّيَ فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَ حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ» قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟
قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ». اهـ

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٥٥) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني:
قلت: وهذا نظير الحديث الثالث عشر ①، لكن رواية عبيد الله بن عمر ② في هذا غير
مشهورة، فرواية ابن أبي ذئب هي المعتمدة، وهي من أفراد الصحيح، وإنما أوردها
المصنف مقرونة برواية الأعرج عن أبي هريرة. اهـ

١٤ - الحديث الرابع عشر: قال البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ج ١٣ ص ١٢٥) ط س:
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَخِرْصُونٌ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ،
فَنِعَمَ الْمَرْضِعَةُ، وَبُسَّتِ الْفَاطِمَةُ».

① (وقد) ليس في (ز).

② وهو الحديث الثاني عشر من "التبعية". اهـ مصححه

③ ينظر في رواية عبيد الله؛ فإني لم أجدها.

١٥ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ اللَّيْثِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَحَدِكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُثْرَبْ».

= وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمْرَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ... قَوْلُهُ. اهـ

قال الحافظ في «الفتح»: قوله: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، هكذا رواه ابن أبي ذئب مرفوعاً، وأدخل عبد الحميد بن سعيد وأبي هريرة رجلاً ولم يرفعه، وابن أبي ذئب أتقن من عبد الحميد وأعرف بحديث المقبري منه، فروايته هي المعتمدة، وعقبه البخاري بطريق عبد الحميد إشارة منه إلى إمكان تصحيح القولين، فلعله كان عند سعيد عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة موقوفاً على ما رواه عنه عبد الحميد؛ وكان عنده عن أبي هريرة بغير واسطة مرفوعاً، إذ وجدت عند كل من الراويين عن سعيد زيادة؛ ورواية الوقف لا تعارض رواية الرفع؛ لأن الراوي قد ينشط فيسند، وقد لا ينشط فيقف. اهـ

وذكر نحو هذا في «مقدمة الفتح»، أقول: الظاهر هو ترجيح رواية ابن أبي ذئب؛ فقد قال ابن معين: أثبت الناس في سعيد ابن أبي ذئب. اهـ كما في «تهذيب التهذيب» (ج ٤ ص ٤٠). وهو أرجح من عبد الحميد كما يعلم من «التقريب».

١٥- الحديث الخامس عشر: قال البخاري رحمه الله (ج ١٢ ص ١٦٥ مع «الفتح» ط س): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا زَنَتْ الْأُمَةُ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ فَلْيَبِغْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ».

تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقال مسلم رحمه الله (ج ١١ ص ٢١١) مع النووي: وَحَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ، =

قَالَ: وَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ سَعِيدٍ:

مِنْهُمْ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَقَالَ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، كَقَوْلِ لَيْثٍ. وَخَالَفَهُمَا مُعَمَّرٌ، وَأَبُو أُسَامَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ؛ رَوَوْهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَاخْتَلَفَ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ: فَقَالَ عَبْدَةُ: عَنْهُ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، كَقَوْلِ لَيْثٍ. وَخَالَفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ.

وَرَوَاهُ أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُهُمْ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَاهُ. وَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى. وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. وَأَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ عَلَى اخْتِلَافِهِمَا، وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ فَأَخْرَجَ حَدِيثَ لَيْثٍ وَحْدَهُ.

= أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ... وذكر الحديث.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ الْبُرْسَانِيُّ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ح وَحَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. إِلَّا أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، =

=عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جُلْدِ الْأَمَةِ إِذَا زَنْتَ ثَلَاثًا: «ثُمَّ لِيَعْنَهَا فِي الرَّابِعَةِ». اهـ

وأقول: هذا الحديث لم أر الحافظ في «الفتح» ولا في «المقدمة» ولا النووي في «شرح مسلم» تعرضا للجواب عنه، ولعلها اكتفيا بما تقدم من أن سعيداً رحمه الله قد تحقق سماعه من أبيه ومن أبي هريرة، وعلى هذا فلا مانع أن يرويه تارة عن هذا، وتارة عن هذا، مع تحقق سماعه منهما، والله أعلم.

ثم رأيت الحافظ علي بن المديني قد ذكره في «العلل» ص (٧٨) فقال بعد ذكره الحديث: رواه ابن إسحاق عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ورواه عبدالرحمن بن إسحاق عن سعيد قال: سمعت أبا هريرة فنظرت فإذا سعيد لم يسمعه من أبي هريرة، ورواه ابن إسحاق وليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه أيوب بن موسى عن سعيد عن أبي هريرة، والحديث عندي حديث سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وحديث عبدالرحمن بن إسحاق عن سعيد قال: (سمعت أبا هريرة يقول) وَهُمْ وَأَخَافُ أَلَّا يَكُونَ حَفْظُهُ. اهـ

وذكر الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» (ج ٢ ص ٤٠٤) نحو هذا عن ابن المديني. اهـ

قلت: قد أخرجنا حديث الليث الذي حكم ابن المديني بصحته، ثم ذكر البخاري حديث إسماعيل بن أمية تعليقا، وذكر مسلم حديث من قال عن سعيد عن أبي هريرة في المتابعات، فلا اعتراض عليهما، على أن الليث بن سعد من أثبت الناس في سعيد ففي «تهذيب التهذيب» في ترجمة الليث: وقال حنبل عن أحمد: الليث أحب إليّ منهم فيما يروي عن المقبري، وقال عبدالله عن أبيه: أصح الناس حديثا عن المقبري الليث، كان يفصل ما روى عن أبي هريرة، وما روى عن أبيه عن أبي هريرة. اهـ

١٦ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: ^① «يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ»، الْحَدِيثُ.

قَالَ: وَقَدْ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

١٦- الحديث السادس عشر: قال البخاري رحمه الله (ج ٨ ص ٤٩٩) ط س: وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ: عَنِ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَرَى أَبَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ الْعَبْرَةُ وَالْقَرَّةُ»، الْعَبْرَةُ هِيَ الْقَرَّةُ.

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَخِي ^①، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ، فَيَقُولُ اللَّهُ: إِنِّي حَرَمْتُ الْجَنَّةَ عَلَى الْكَافِرِينَ».

قال الحافظ في «الفتح»: قوله: (وقال إبراهيم بن طهمان): وصله النسائي عن أحمد بن حفص بن عبدالله عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان، وساق الحديث بتمامه.

ثم قال الحافظ في «الفتح» أيضًا: قوله: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة كذا قال ابن أبي أويس، وأورد البخاري هذه الطريق معتمدًا عليها، وأشار إلى الطريق الأخرى التي زيد فيها بين سعيد وأبي هريرة رجل فذكرها معلقة، وسعيد قد سمع من أبي هريرة، وسمع من أبيه عن أبي هريرة، فلعل هذا مما سمعه من أبيه عن أبي هريرة، ثم سمعه من أبي هريرة، أو سمعه من أبي هريرة مختصرًا، ومن أبيه عنه تامةً، أو سمعه من أبي هريرة ثم ثبت فيه أبوه، وكل ذلك لا يقدر في صحة الحديث، وقد وُجِدَ للحديث أصل عن أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البزار والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة وشاهده عندهما أيضًا من حديث أبي سعيد. اهـ

① ليس في (ز): قال.

② هو عبد الحميد بن عبدالله.

١٧ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ، عَنْ الرِّيَاحِيِّ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ^①، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا».

قَالَ: وَهَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ عَنْ سُهَيْلٍ، وَإِنَّمَا هُوَ حَدِيثُ ابْنِ عَجْلَانَ، حَدَّثَ بِهِ النَّاسُ عَنْهُ، مِنْهُمْ رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، كَذَلِكَ قَالَ أُمَيَّةُ عَنْ يَزِيدَ.

١٧- الحديث السابع عشر: قال مسلم رحمه الله (ج ٣ ص ١٥٣): وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا». اهـ

قال النووي رحمه الله (ج ٣ ص ١٥٨): قال الدارقطني: هذا غير محفوظ عن سهيل، وإنما هو حديث ابن عجلان، حدث به عنه روح وغيره، وقال أبو الفضل حفيد أبي سعيد الهروي: الخطأ فيه من عمر بن عبد الوهاب؛ لأنه حديث يعرف بمحمد بن عجلان عن القعقاع، وليس لسهيل في هذا الإسناد ذكر، رواه أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع -على الصواب- عن روح عن ابن عجلان عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ بطوله، وحديث عمر بن عبد الوهاب مختصر.

ثم قال النووي: قلت: ومثل هذا لا يظهر قدحه؛ فإنه محمول على أن سهيلاً وابن عجلان سمعاه جميعاً واشتهرت روايته عن ابن عجلان، وقلت عن سهيل، ولم يذكره أبو داود والنسائي وابن ماجه إلا من جهة ابن عجلان؛ فرواه أبو داود عن ابن =

① حصل في (ب) تقديم وتأخير في السند ففيها: عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنِ الرِّيَاحِيِّ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ. والمثبت من (ز) وهو الموافق لسند مسلم.

=المبارك عن ابن عجلان عن القعقاع، والنسائي عن يحيى عن ابن عجلان، وابن ماجه عن سفيان بن عيينة والمغيرة بن عبد الرحمن وعبد الله بن رجاء المكي ثلاثتهم عن ابن عجلان، والله أعلم. اهـ كلام النووي رَحِمَهُ اللهُ.

وأقول: الذي يظهر لي أن ما ذهب إليه الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ فيه تَكَلُّفٌ وأن الصواب ما ذهب إليه الدارقطني وأبو الفضل؛ لأنه قد رواه جماعة من حديث ابن عجلان منهم:

- ١- سفيان بن عيينة عند أحمد (ج ٢ ص ٢٤٧)، والبيهقي (ج ١ ص ٩١).
 - ٢- يحيى بن سعيد القطان عند النسائي (ج ١ ص ٣٥)، وأحمد (ج ٢ ص ٢٥٠)، وابن حبان كما في "موارد الظمان" ص (٦٢)، والبيهقي (ج ١ ص ٩١).
 - ٣- أبو غسان عند الطحاوي في "معاني الآثار" (ج ٤ ص ٢٣٣).
 - ٤- صفوان بن عيسى عند الطحاوي (ج ٤ ص ٢٣٣).
 - ٥- الليث بن سعد.
 - ٦- حيوة بن شريح المصري.
 - ٧- وهيب بن خالد ثلاثتهم في "موارد الظمان" ص (٦٢).
 - ٨- عبد الله بن المبارك عند أبي داود (ج ١ ص ٢) ط ح.
 - ٩- روح بن القاسم كما ذكره النووي والدارقطني في "التبعية".
 - ١٠- عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عند البيهقي (ج ١ ص ٩١).
- هذا ومن المقرر في المصطلح أن الثقة إذا خالف الثقات فإنه يعتبر شاذًا، فعلى هذا فالحديث من طريق سهيل شاذ، ولعل الشذوذ فيه من عمر بن عبد الوهاب الرياحي، أما متن الحديث فهو مشهور عن النبي ﷺ. اهـ

١٨ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ كُلُّ اثْنَيْنِ وَخَمِيسٍ»، أَخْرَجَ عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ مَرْفُوعًا.

قَالَ: وَهَذَا لَمْ يَرْفَعَهُ عَنْ مَالِكٍ غَيْرُ ابْنِ وَهَبٍ، وَأَصْحَابُ الْمُوطَأِ وَغَيْرُهُمْ يَقْفُونَهُ، وَقَالَ الْحُمَيْدِيُّ عَنْهُ رَفَعَهُ مَرَّةً، وَوَقَفَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ وَغَيْرُهُمَا عَنْهُ.

١٨- الحديث الثامن عشر: قال مسلم رحمه الله (ج ١٦ ص ١٢٢) مع النووي: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ مَرَّةً قَالَ: «تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمِيسٍ وَاثْنَيْنِ، فَيَغْفِرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لِكُلِّ امْرِئٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا أَمْرًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ، فَيَقَالُ: ازْكُوا^١ هَذَيْنِ حَتَّى يَضْطَلِحَا، ازْكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَضْطَلِحَا».

حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ، يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيَغْفِرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ، إِلَّا عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءٌ، فَيَقَالُ: انْزُكُوا - أَوْ ازْكُوا - هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا». اهـ

هذا الحديث لم يجب عنه النووي رحمه الله، وقد قال ابن عبد البر رحمه الله كما في الزرقاني على «الموطأ» (ج ٤ ص ٢٦٦): كذا وقفه يحيى وجمهور الرواة، ومثله لا يقال بالرأي فهو توقيف بلا شك، وقد رواه ابن وهب عن مالك، وهو أجل أصحابه فصرح برفعه. اهـ

① في النووي هو بالراء الساكنة وضم الكاف، والهمز في أوله همز وصل، أي: أخروا. وقال صاحب التحرير: ويجوز أن يرويه بقطع الهمزة المفتوحة. اهـ مختصراً.

١٩- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الْأَشْجَعِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: كُنَّا فِي سَفَرَةٍ فَتَفِدَّتْ أَزْوَادُ الْقَوْمِ.

= والحديث ذكره الدارقطني في «العلل» (ج ٣ ص ١٤٠) وقال بعد ذكره اختلاف الرواة عن أبي صالح في الرفع والوقف: ومن وقفه أثبت من أسنده. اهـ

وأقول: الذي يظهر لي هو ترجيح الوقف، هذا من حيث هذا السند، وأما المتن فهو صحيح، فقد جاء في «مسند أحمد» (ج ٢ ص ٤٨٣ و ٤٨٤) قال الإمام أحمد رحمه الله حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَزْرَجِيُّ، يَغْنِي ابْنُ عُثْمَانَ السَّعْدِيُّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ^①، يَغْنِي مَوْلَى عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ تُعْرَضُ كُلُّ خَمِيسٍ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَلَا يُقْبَلُ عَمَلٌ قَاطِعٍ رَحِمَ»

ومن شواهد ما رواه الإمام أحمد (ج ٥ ص ٢٠١) فقال رحمه الله ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا ثابت بن قيس أبو غصن، حدثني أبوسعيد المَقْبُرِيُّ، حدثني أسامة بن يزيد، فذكر الحديث مرفوعاً، وهو حديث حسن، فقد قال الحافظ في ترجمة ثابت بن قيس: صدوق بهم.

وحديث جابر كما في «الترغيب والترهيب» (ج ٣ ص ٤٥٩) وقال الحافظ المنذري: رواه الطبراني في «الأوسط» ورواه ثقات.

ويشهد له من حيث المعنى ما رواه مسلم (ج ١٦ ص ١٢٢) من حديث سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا رَجُلًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ، فَيُقَالُ: أَنْظِرُوا هَذِينَ حَتَّى يَضْطَلِحَ، أَنْظِرُوا هَذِينَ حَتَّى يَضْطَلِحَ»

١٩- الحديث التاسع عشر: قال مسلم رحمه الله (ج ١ ص ٢٢١) مع النووي: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا =

① أبو أيوب هو عبدالله بن سليمان الأموي.

قَالَ: تَابَعُهُ مَسْرُوقٌ^① عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَالِكٍ، وَخَالَفَهُمَا أَبُو أُسَامَةَ وَغَيْرُهُ، زَوَوْهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ مُرْسَلًا.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ أَبِي سَعِيدٍ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى الْأَعْمَشِ، وَقِيلَ: عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا، وَكَانَ الْأَعْمَشُ يَشْكُ فِيهِ.

=عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغُولٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ قَالَ: فَتَفِدْتُ أَزْوَادَ الْقَوْمِ، قَالَ: حَتَّى هُمْ يَنْخِرَ بَعْضُ حَمَائِلِهِمْ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ جَمَعْتَ مَا بَقِيَ مِنْ أَزْوَادِ الْقَوْمِ قَدَعَوْتَ اللَّهَ عَلَيْهَا! قَالَ: فَقَعَلَ، قَالَ: فَجَاءَ دُو الْبَرِّ بِبُرِّهِ، وَدُو التَّمْرِ بِتَمْرِهِ، قَالَ: وَقَالَ مُجَاهِدٌ: وَدُو النَّوَاةِ بِنَوَاهُ، قُلْتُ: وَمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ بِالنَّوَى، قَالَ: كَانُوا يَمْصُونَهُ وَيَشْرَبُونَ عَلَيْهِ الْمَاءَ، قَالَ: فَدَعَا عَلَيْهَا حَتَّى مَلَأَ الْقَوْمُ أَزْوَادَهُمْ، قَالَ: فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، لَا يَلْقَى اللَّهُ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فِيهِمَا، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ شَكَّ الْأَعْمَشُ- قَالَ: لَمَّا كَانَ عَزْوُهُ تَبَوَّكَ أَصَابَ النَّاسَ نَجَاعَةٌ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ أَذْنُتْ لَنَا فَتَحَرْنَا تَوَاضَحْنَا... وذكر الحديث.

قال النووي رحمه الله: هذان الإسنادان مما استدركه الدارقطني وعلله. فأما الأول فعلمه من جهة أن أبا أسامة وغيره خالفوا عبيد الله الأشجعي فرووه عن مالك بن مِغُولٍ عن طلحة عن أبي صالح مرسلاً، وأما الثاني فعلمه لكونه اختلف فيه عن الأعمش. فقليل فيه أيضاً عنه عن أبي صالح عن جابر وكان الأعمش يشك فيه.

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله: هذان الاستدراكان من الدارقطني مع أكثر =

① مسروق هو ابن المربان.

٢٠ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « فِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ »، فَمَا أَسْمَعَنَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ.

قُلْتُ: وَهَذَا لَمْ يَرْفَعْ أَوَّلُهُ إِلَّا أَبُو أُسَامَةَ، وَخَالَفَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ الْحَدَّادُ وَغَيْرُهُمْ؛ رَوَاهُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ، فَمَا أَسْمَعَنَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ. جَعَلُوا أَوَّلَ الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ قَتَادَةُ، وَأَيُّوبُ وَحَبِيبُ الْمَعْلَمُ وَابْنُ جُرَيْجٍ.

= استدراكاته على البخاري ومسلم قدح في أسانيدهما غير مخرج لمتون الأحاديث من حيز الصحة. وقد ذكر في هذا الحديث أبو مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي الحافظ فيما أجاب الدارقطني عن استدراكاته على مسلم رحمه الله أن الأشجعي ثقة مجود، فإذا جود ما قصر فيه غيره حكم له به، ومع ذلك فالحديث له أصل ثابت برواية الأعمش له مسنداً، وبرواية يزيد بن أبي عبيد وإياس بن سلمة بن الأكوع عن سلمة. قال الشيخ: رواه البخاري عن سلمة عن رسول الله ﷺ. وأما شك الأعمش فهو غير قادح في متن الحديث؛ فإنه شك في عين الصحابي الراوي له، وذلك غير قادح؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول. هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو رحمه الله. إلى أن قال النووي: فإذا قال الراوي: حدثني فلان أو فلان وهما ثقتان، احتج به بلا خلاف؛ لأن المقصود الرواية عن ثقة مسمى، وقد حصل. وهذه قاعدة ذكرها الخطيب البغدادي في «الكفاية»، وذكرها غيره. وهذا في غير الصحابة ففي الصحابة أولى؛ فإنهم كلهم عدول. فلا غرض في تعيين الراوي منهم، والله أعلم. اه المراد من كلام النووي.

٢٠- الحديث العشرون: قال مسلم رحمه الله (ج ٤ ص ١٠٤) مع النووي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ » قَالَ =

= أبوهريزة: فَمَا أَعْلَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَغْلَنَاهُ لَكُمْ، وَمَا أَخْفَاهُ أَخْفَيْنَاهُ لَكُمْ.

حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاللَّفْظُ لِعَمْرِو قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فِي كُلِّ الصَّلَاةِ يَقْرَأُ، فَمَا أَسْمَعْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَا مِنْكُمْ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنْ لَمْ أَرِدْ عَلَى أُمِّ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: إِنْ زِدْتَ عَلَيْهَا فَهِيَ خَيْرٌ، وَإِنْ انْتَهَيْتَ إِلَيْهَا أَجَزَّاتُ عَنْكَ.

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ يَغْنِي ابْنُ زُرَيْجٍ، عَنْ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ، فَمَا أَسْمَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَاهُ مِنْكُمْ، وَمَنْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ فَقَدْ أَجَزَّاتُ عَنْهُ، وَمَنْ زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ. اهـ

هذا من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، وقد قال أبو مسعود الدمشقي الحافظ في رده على الدارقطني بعد ذكره كلام الدارقطني ص (٥٢): وهو لعمرى كما ذكر لا يعرف فيه (قال رسول الله ﷺ) إلا من رواية مسلم عن ابن نمير، وأما من حديث أبي أسامة فقد رواه الناس على الصواب عنه، ولم أره من حديث ابن نمير إلا عند مسلم، ولعل الوهم فيه من مسلم أو من ابن نمير أو من أبي أسامة لما حدث ابن نمير؛ لأن هذا كله يحتمل فأما ما يلزم مسلماً فيه الوهم من بينهم فلا، حتى يوجد من غير حديث مسلم عن ابن نمير على الصواب، فحينئذ يلزمه الوهم، وإلا فلا. اهـ

وقال الحافظ في «الفتح» (ج ٢ ص ٢٥٢) ط س بعد قول أبي هريرة رضي الله عنه: كل صلاة يقرأ، كذا هو موقوف وكذا هو عند من ذكرنا روايته، إلا حبيب بن الشهيد فرواه مرفوعاً بلفظ: «لا صلاة إلا بقراءة»، هكذا أورده مسلم من رواية أبي أسامة عنه، وقد أنكره الدارقطني على مسلم، وقال: إن المحفوظ عن أبي أسامة وقفه كما رواه أصحاب ابن جريج، وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيدة الحداد كلاهما عن حبيب المذكور موقوفاً، وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الحجاج عن ابن جريج كرواية الجماعة، لكن زاد في آخره: وسمعت يقول: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب»، وظاهر سياقه أن ضمير سمعته للنبي ﷺ فيكون مرفوعاً بخلاف رواية الجماعة. اهـ

قلت: لكنه من رواية يحيى بن أبي الحجاج، وقد قال الحافظ في «تهذيب» =

٢١ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي يَحْيَى مَوْلَى آلِ جَعْدَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ.

وَقَدْ خَالَفَ أَبَا مُعَاوِيَةَ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَزَاهِرٌ وَجَرِيرٌ وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، رَوَوْهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَيُقَالُ: إِنَّ الْأَعْمَشَ كَانَ يَرَوِي مَرَّةً عَنْ أَبِي حَازِمٍ، وَمَرَّةً عَنْ أَبِي يَحْيَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ فَأَخْرَجَهُ عَنْ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيِّ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

=التهذيب=: قال معاوية بن صالح عن ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بشيء، قاله ابن معين. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أخطأ، ثم قال الحافظ: قلت: وقال ابن عدي: لا أرى بحديثه بأسًا. اهـ وقال الحافظ في "التقريب": لين الحديث.

ثم قال الحافظ في "الفتح": نعم قوله: (ما أسمعنا وما أخفى عنا)، يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي ﷺ، فيكون للجميع حكم الرفع. اهـ

فَتَحْصُلُ مِنْ كَلَامِ هَؤُلَاءِ الْأُتَمَّةِ أَنَّ رَفْعَ (فِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةً) وَهَمْ هَذَا السَّنَدُ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهَا مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى أَنَّهَا ثَابِتَةٌ مِنْ طَرُقٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا فِي "جَزْءِ الْقِرَاءَةِ" لِلْبُخَارِيِّ وَ"كِتَابِ الْقِرَاءَةِ" لِلْبَيْهَقِيِّ، بَلْ فِي "الصَّحِيحِينَ" مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» وَمَنْ يَرِدُ الْإِطْلَاعُ عَلَى مَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلْيَرَأِ «جَزْءَ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ» لِلْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢١ - الْحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعَشْرُونَ: قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ١٤ ص ٢٦) مَعَ

النَّوَوِيِّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي =

= هُرَيْرَةَ، قَالَ: مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَى شَيْئًا أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ.

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.
وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو، وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ
أَبُو دَاوُدَ الْحَقَرِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِذِ، وَاللَّفْظُ
لَأَبِي كُرَيْبٍ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي يَحْيَى مَوْلَى آلِ
جَعْدَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَابَ طَعَامًا قَطُّ، كَانَ إِذَا
اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَهِهِ سَكَتَ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي
حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ... بِمِثْلِهِ. اهـ

قال النووي رحمه الله: وذكر مسلم في الباب اختلاف طرق هذا الحديث، فرواه أولاً
من رواية الأكثرين عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة، ثم رواه عن أبي
معاوية عن الأعمش عن أبي يحيى مولى آل جعدة عن أبي هريرة، وأنكر عليه
الدارقطني هذا الإسناد الثاني، وقال: هو معلل. قال القاضي: وهذا الإسناد من
الأحاديث المعللة في كتاب مسلم التي بين مسلم علته كما وعد في خطبته، وذكر
الاختلاف فيه، وهذه العلة لم يذكر البخاري حديث أبي معاوية، ولا خرجه من
طريقه، بل خرجه من طريق آخر، وعلى كل: فالمتن صحيح لا مطعن فيه، والله أعلم. اهـ
وقال الحافظ في «الفتح» (ج ٩ ص ٥٤٨): قوله: عن أبي حازم هو الأشجعي،
وللأعمش فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عنه عن أبي يحيى مولى
آل جعدة عن أبي هريرة، وأخرجه أيضاً من طريق أبي معاوية وجماعة عن الأعمش
عن أبي حازم، واقتصر البخاري عن أبي حازم لكونه على شرطه دون أبي يحيى،
وأبو يحيى مولى آل جعدة بن هبيرة المخزومي مدني ما له عند مسلم سوى هذا الحديث.
وقد أشار أبو بكر بن أبي شيبة فيما رواه ابن ماجه عنه إلى أن أبا معاوية تفرد بقوله: =

٢٢- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ حُسَيْنٍ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَخْتَصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ، وَلَا لِبَلَّتِهَا بِقِيَامٍ».

قَالَ: وَهَذَا لَا يَصِحُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ لِسَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَرَوَاهُ أَيُّوبُ وَهَشَامٌ وَغَيْرُهُمَا كَذَلِكَ. وَكُلُّ مَنْ قَالَ فِيهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ سِيرِينَ. قِيلَ ذَلِكَ عَنْ عَوْفٍ، وَقِيلَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، وَلَا يَصِحُّ عَنْهُمَا.

عن الأعمش عن أبي يحيى، فقال لما أورده من طريقه: يخالفه فيه بقوله فيه عن أبي حازم... ثم ذكر الحافظ أن الدارقطني انتقده، وذكر جواب القاضي عياض المتقدم... ثم قال: والتحقيق أن هذا لا علة فيه لرواية أبي معاوية الوجهين جميعاً، وإنما كان يأتي هذا لو اقتصر على رواية أبي يحيى فيكون حينئذ شاذاً، أما بعد أن وافق الجماعة على أبي حازم فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب الأعمش؛ وهو من أحفظهم عنه فيقبل، والله أعلم. اهـ

أقول: يحتمل أن يكون حفظها، وأن يكون وهم فيها، فذكرها مسلم ليبين علتها كما قال القاضي عياض وأقره النووي، وهو الأقرب، والله أعلم.

٢٢- الحديث الثاني والعشرون قال مسلم رحمه الله (ج ٨ ص ١٨) مع النووي:

وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، يَغْنِي الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْتَصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ»^①. اهـ

① أخرجه الحاكم (ج ١ ص ٢١١) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وسكت عليه الذهبي. وأقول: قد أخرجه مسلم بالسند الذي أخرجه الحاكم.

= هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، وقد قال أبو مسعود الدمشقي رحمه الله ص (٥٣): الحديث الرابع: قال أبو الحسن: وأخرج عن أبي كريب، عن حسين الجعفي، عن زائدة، عن هشام، عن محمد، عن أبي هريرة وذكر الحديث.. إلى أن قال: وهذا وهم فيه حسين على زائدة، وخالفه معاوية بن عمرو قال فيه عن محمد عن بعض أصحاب النبي ﷺ، وقال ابن سيرين مرسلًا: إن النبي ﷺ قال لأبي الدرداء، قال ذلك أيوب، وابن عون، وهشام، ويونس.

قال أبو مسعود: حسين الجعفي من الأثبات الحفاظ، وقول معاوية عن زائدة عن هشام عن محمد عن بعض أصحاب النبي ﷺ مما يقوي حديث حسين، وحديث الصوم، فله أصل عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، أخرجه مسلم والبخاري عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وقد أخرجنا حديث النبي ﷺ: نهي عن صوم يوم الجمعة، من حديث جابر، وهذا ما يبين أن الحديث ثابت عن رسول الله ﷺ كان له أصل، وإنما أراد مسلم بإخراج حديث هشام عن محمد بن سيرين ليكون طرق الحديث. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في كتاب «العلل» (ج ١ ص ١٩٨): سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حسين الجعفي، عن زائدة، عن هشام، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام ولا يوم الجمعة بصيام»، فقالا: هذا وهم إنما هو عن ابن سيرين، عن النبي ﷺ مرسل ليس فيه ذكر أبي هريرة، رواه أيوب وهشام وغيرهما، كذا مرسل، قلت لهما: الوهم من هو؟ من زائدة أو من حسين؟ فقالا: ما أخلقه أن يكون الوهم من حسين. اهـ

وقال الإمام الدارقطني رحمه الله في «العلل» (ج ٣ ص ١٢) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: حديث يرويه عوف الأعرابي عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ وتابعه حسين الجعفي عن زائدة، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وكلاهما وهم.

= أما حديث عوف فالوهم فيه منه على ابن سيرين، وأما حديث هشام فالوهم فيه من حسين الجعفي على زائدة، لأن زائدة من الأثبات لا يحتمل هذا، ورواه معاوية^(١) بن عمرو، عن زائدة؛ على الصواب، عن هشام، عن محمد بن سيرين أن سلمان زار أبا الدرداء فذكر الحديث بطوله، فرأى أبا الدرداء يوم الجمعة صائماً فنهاه عن ذلك وارتفعاً إلى النبي ﷺ.

إلى أن قال: والصحيح عن ابن عيينة وغيره عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ وكذلك رواه الثوري عن عاصم الأحول عن ابن سيرين عن أبي الدرداء، وهو الصواب. اهـ

أقول: لعل مسلماً رحمه الله أخرجه ليبين علة كما وعد بذلك في المقدمة.

وأما الحديث الذي أشار إليه الدارقطني في «العلل» و«التتبع» فقد قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٦ ص ٤٤٤): حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ^(١)، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ، لَا تَخْتَصَّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ دُونَ اللَّيْلِ، وَلَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ دُونَ الْأَيَّامِ».

وأخرجه النسائي في «الكبرى» (ج ٢ ص ١٤١-١٤٢) من طريق إسرائيل به.

وطريق أيوب أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧٨٠٣) قال رحمه الله: عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين قال: كان أبو الدرداء يحبي ليلة الجمعة ويصوم يومها، وأتاه سلمان وكان أخى بينهما، فنام عنده فأراد أبو الدرداء أن يقوم ليلته، فقام إليه سلمان فلم يدعه حتى نام وأفطر، قال: فجاء أبو الدرداء النبي ﷺ فأخبره فقال ﷺ: «عُوَيْمُرُ، سَلَمَانُ أَعْلَمُ مِنْكَ؛ لَا تَخْصُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةٍ، وَلَا يَوْمَهَا بِصِيَامٍ».

وأخرجه الطبراني من طريق عبدالرزاق (ج ٦ ص ٢١٨) رقم (٦٠٥٦) من «المعجم =

① في الأصل: معاوية بن عوف، وقد تقدم في كلام أبي مسعود أنه ابن عمرو، وهو الصواب.

② قال ابن أبي حاتم: سئل أبي هل سمع من أبي الدرداء؟ قال: لا، قد أدركه ولا أظنه سمع منه،

ذاك بالشام، وهذا بالبصرة. اهـ من «تهذيب التهذيب».

٢٣- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ نُوحِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قِصَّةَ وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ.

وَهَذَا رَوَاهُ أَصْحَابُ ابْنِ عَوْنٍ عَنْهُ مُرْسَلًا، لَيْسَ فِيهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَغَيْرُهُ.

=الكبير"، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (ج ٣ ص ٢٠٠): وهو مرسل، ورجاله رجال الصحيح.

وقال الحافظ في "الفتح" (ج ٤ ص ٢١١): روى هذا الحديث الطبراني... عن محمد بن سيرين مرسلًا.

٢٣- الحديث الثالث والعشرون: قال مسلم رحمه الله في المتابعات (ج ١٣ ص ١٥٨ و ١٥٩) مع النووي: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، أَخْبَرَنَا نُوحُ بْنُ قَيْسٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَوْفِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ: «أَنْتُمْ كُمْ مِنَ الدُّبَاءِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالنَّقِيرِ، وَالْمُقَيْرِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالْمَزَادَةُ الْمَجْبُوبَةُ، وَلَكِنْ اشْرَبْ فِي سِقَائِكَ وَأَوْكِهِ». اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، وقد أورده الإمام الدارقطني في "العلل" (ج ٣ غير مرقم الصفحات، ولكنه في الصفحة التي قبل آخر صفحة من الجزء)، فقال رحمه الله وقد سئل عن هذا الحديث: اختلف فيه على ابن سيرين، فرواه ابن عون، واختلف فرواه نوح بن قيس وعبد الحميد بن سليمان^① وبكار السيريني عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. وأرسله معاذ بن معاذ، عن ابن عون، عن ابن سيرين لم يذكر أبا هريرة، ورواه هشام بن حسان =

① عبد الحميد بن سليمان قال الحافظ في "التقريب": ضعيف.

وبكار هو ابن محمد، قال الذهبي في "الميزان": قال البخاري: يتكلمون فيه، وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث، روى أحاديث مناكير. وقال يحيى بن معين: كتبت عنه ليس فيه بأس. وقال ابن عدي: كل رواياته لا يتابع عليها. اهـ مختصراً.

٢٤ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ عَفَّانَ، عَنْ وَهَبٍ، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ ① دَخَلْتُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ».

قَالَ: وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، فَخَالَفَ وَهَبًا، رَوَاهُ عَنْ أَبِي حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ مُرْسَلًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

= وهشام بن أبي هشام ① أبوالمقدام عن ابن سيرين عن أبي هريرة.
ورواه جرير بن حازم عن ابن سيرين مرسلًا ووصله صحيح. اهـ
والظاهر هو ما رجحه في «العلل» والله أعلم.

٢٤- الحديث الرابع والعشرون: قال البخاري رحمه الله (ج ٣ ص ٢٦١) ط س مع «الفتح»: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا وَهَبٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ» قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا».

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو زُرْعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

وأخرجه مسلم (ج ١ ص ١٧٤).

قال الحافظ رحمه الله في «المقدمة» ص (٣٥٦) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: وقد أخرج البخاري حديث يحيى القطان عقيب حديث وهيب، فأشعر بأن العلة ليست بقادحة؛ لأن وهيبًا حافظٌ فقدم روايته، لأن معه زيادة، وفي معنى روايته حديث =

① في (ب): إذا أنا عملته، وباقي (ز) هو الموافق لما في «الصحيح».

② هو هشام بن زياد، قال الحافظ في «التقريب»: متروك.

٢٥ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرٍ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا» وَذَكَرَ فِيهِ الْإِسْتِسْعَاءُ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ
أَبِي عَرُوبَةَ وَجَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ. (ح م) قَالَ الْبُخَارِيُّ: تَابَعَهُمَا حَجَّاجُ بْنُ
حَجَّاجٍ، وَأَبَانُ وَمُوسَى بْنُ خَلْفٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

= أَخْرَأْتُ اتَّفَقَا عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ وَإِسْمَاعِيلِ بْنِ عُلَيَّةَ
عَنْ أَبِي حَيَّانٍ، وَهُوَ مِمَّا يَقْوِي رَوَايَةَ وَهَيْبٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

أقول: الحديث الذي أشار إليه الحافظ أخرجه البخاري رحمه الله في كتاب الإيمان في
باب: سؤال جبريل النبي ﷺ في الإيمان والإسلام والإحسان... إلخ، فقال رحمه الله:
حدثنا مسدد، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، قال: أخبرنا أبو حيان، عن أبي
زرعة، عن أبي هريرة... وذكره.

وأخرجه مسلم (ج ١ ص ١٦١) مع النووي من حديث ابن عليه به. وطريق جرير
عن أبي حيان أخرجه البخاري في التفسير (ج ٨ ص ٥١٣)، ورواه مسلم من وجه
آخر عن جرير أيضًا عن عمارة بن القعقاع به. «مسلم مع النووي» (ج ١ ص ١٦٤).

٢٥- الحديث الخامس والعشرون: قال البخاري رحمه الله (ج ٥ ص ١٥٦) ط
س: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، سَمِعْتُ
قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ مِهْزَبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ عَبْدٍ...».

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ
أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ مِهْزَبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ
نَصِيصًا (أَوْ شَقِيصًا) فِي تَمْلُوكِهِ، فَخَلَّصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا قُومَ عَلَيْهِ
فَاسْتُسْعِيَ بِهِ عَبْدٌ مَشْقُوقٌ عَلَيْهِ».

تَابَعَهُ حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ، وَأَبَانُ، وَمُوسَى بْنُ خَلْفٍ، عَنْ قَتَادَةَ، ... اخْتَصَرَهُ

=

شُعْبَةُ. اهـ

قَالَ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ شُعْبَةُ وَهَشَامٌ -وَهُمَا أَثْبَتُ مَنْ رَوَى عَنْ قَتَادَةَ- فَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ الْإِسْتِسْعَاءَ، وَوَافَقَهُمَا هَمَامٌ وَفَصَلَ الْإِسْتِسْعَاءَ مِنَ الْحَدِيثِ، فَجَعَلَهُ مِنْ رَأْيِ قَتَادَةَ^① وَقَوْلِهِ، لَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَهُ الْمُقَرِّي عَنْ هَمَامٍ، وَقَالَهُ مُعَاذٌ عَنْ هِشَامٍ وَابْنِ عَامِرٍ^②، عَنْ هِشَامٍ، وَهَذَا أَوْلَى بِالصَّوَابِ.

= وأخرجه مسلم (ج ١٠ ص ١٣٦) مع النووي من طريق شعبة وسعيد بن أبي عروبة وجريير بن حازم كلهم عن قتادة، واختصره شعبة كما عند البخاري.

قال النووي رحمه الله بعد ذكره بعض كلام الدارقطني المتقدم: قال الدارقطني: وسمعت أبا بكر النيسابوري يقول: ما أحسن ما رواه همام وضبطه ففصل قول قتادة عن الحديث. قال القاضي: وقال الأصلي وابن القصار وغيرهما: من أسقط السعاية من الحديث أولى ممن ذكرها؛ لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر. وقال ابن عبد البر: الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكروها. قال غيره: وقد اختلف فيها عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فتارة ذكرها، وتارة لم يذكرها، فدل على أنها ليست عنده من متن الحديث كما قال غيره، هذا آخر كلام القاضي، والله أعلم. اهـ

وقال أبو مسعود الدمشقي رحمه الله ص (٥٣): حديث همام حسن، عندي أنه لم يقع للبخاري ولا لمسلم أيضاً، ولو وقع لهما لحكما بقوله. اهـ

وقال الحاكم في "معركة علوم الحديث" ص (٤٠) بعد ذكره بسنده من حديث سعيد عن قتادة وذكر فيه الاستسعاء فقال رحمه الله: حديث العتق ثابت صحيح وذكر الاستسعاء فيه من قول قتادة، وقد وهم من أدرجه من كلام رسول الله ﷺ... ثم ذكره من حديث همام مفصلاً ثم قال: فهذا أظهر من الأول أن القول الزائد المبين المميز وقد ميّز همام وهو ثبت. اهـ

=

① في (ب): من رواية قتادة.

② صوابه: أبوعامر، وهو العقدي.

= وقال الحافظ في «الفتح» (ج ٥ ص ١٥٨) ط س بعد ذكره لمن حكم بأنه من قول قتادة: وأبى ذلك آخرون منهم صاحباً الصحيح فصححا كون الجميع مرفوعاً، وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد وجماعة؛ لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره، وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينفيا ما رواه، وإنما اقتصرا من الحديث على بعضه، وليس المجلس متحداً حتى يتوقف في زيادة سعيد؛ فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منهما، فسمع منه ما لم يسمعه غيره، وهذا كله لو انفرد، وسعيد لم ينفرد، وقد قال النسائي في حديث قتادة، عن أبي المليح، في هذا الباب بعد أن ساق الاختلاف فيه على قتادة: هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام.

وما أُعْلِلَ به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به مردود، لأنه في الصحيحين وغيرها من رواية من سمع منه قبل الاختلاط، كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم، وآخرون معهم لا نطيل بذكرهم، وهمام هو الذي انفرد بالتفصيل، وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه، فإنه جعله واقعة عين وهم جعلوه حكماً عاماً، فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي -إلى أن قال-: والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقاً لعمل صاحبَي الصحيح، وقال ابن المواق: والإنصاف ألا نوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتي به، فليس بين تحديثه به مرة وفتياه به أخرى منافاة.

ثم قال الحافظ: قلت: ويؤيد ذلك أن البيهقي أخرج من طريق الأوزاعي عن قتادة أنه أفتى بذلك، والجمع بين حديث ابن عمر^① وأبي هريرة ممكن بخلاف ما جزم به الإسماعيلي. قال ابن دقيق العيد: حسبك بما اتفق عليه الشيخان، فإنه أعلى درجات الصحيح، والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعللوا في تضعيفه بتعليلات لا =

① حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: «من أعتق عبداً بين اثنين فإذا كان موسراً قوم عليه ثم

يعتق». رواه البخاري (ج ٥ ص ١٥٠ ط س) ومسلم (ج ١٠ ص ١٣٥) مع النووي.

٢٦- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمِيرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْمُحَرَّمُ».

قَالَ: خَالَفَهُ شُعْبَةُ؛ رَوَاهُ عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحِمِيرِيِّ مُرْسَلًا^①، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

= يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون إلى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليقات، وكأن البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فأشار إلى ثبوتها بإشارات خفيفة كعادته، فإنه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه، وسمع منه قبل الاختلاط ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابعته لينفي عنه التفرد، ثم أشار إلى أن غيرها تابعها، ثم قال: اختصره شعبة وكأنه جواب عن سؤال مقدر وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة، فكيف لم يذكر الاستسعاء، فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً لأنه أورده مختصراً، وغيره ساقه بتمامه، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد، والله أعلم. اه مختصراً.

فجزى الله الحافظ خيراً وبما قرره آخذ، فإنه ما ترك مجالاً للطاعنين في الاستسعاء، والله أعلم.

٢٦- الحديث السادس والعشرون: قال مسلم رحمه الله (ج ٨ ص ٥٤) مع النووي: حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمِيرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ». اه

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب أبو مسعود ولا النووي على الدارقطني، والظاهر أنه لا يضره إرسال شعبة؛ لأن أبا عوانة وهو وصاح بن عبد الله اليشكري =

① أخرجه النسائي مرسلًا (ج ٣ ص ١٦٩).

٢٧- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْحَاجِبِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ وَكَبَّرَ».

قَالَ: قَدْ خَالَفَ سُهَيْلًا مَالِكٌ، رَوَاهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوقًا.

= حافظ ثقة، فزيادته مقبولة ولا سيما وقد وصله عبد الملك بن عمير عن محمد بن المنتشر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعاً، كما أخرجه مسلم عقب هذا الحديث وأخرجه أبوعوانة في «صحيحه» (ج ٢ ص ٣١٦)، والنسائي (ج ٣ ص ٤٢)، وابن ماجه (ج ١ ص ٥٥٤)، وأحمد (ج ٢ ص ٣٢٩). اهـ

فائدة تتعلق بإسناد مسلم:

يروى عن أبي هريرة حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري وحميد بن عبد الرحمن الحميري، وليس للثاني عن أبي هريرة ذكر عند البخاري ولا عند مسلم إلا حديث «أَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْمُحَرَّمُ». اهـ مختصراً من النووي.

٢٧- الحديث السابع والعشرون: قال مسلم رحمه الله (ج ٥ ص ٩٥ مع النووي): حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَّانٍ الْوَاسِطِيُّ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْمَذْحِجِيِّ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَبَلَغَ تِسْعَةَ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... بِمِثْلِهِ. اهـ

الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها أبو مسعود الدمشقي ولا النووي رحمهما =

فِي مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو:

٢٨ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ^① مِنْ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ: كَانَ يَقُومَ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ». (ح م) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَمُبَشِّرٍ عَنْهُ.

=الله، وقد اختلف مالك وسهيل، والإمام مالك أحفظ وأتقن كما هو معروف وسهيل اختلط بآخره، فيكون حديث مالك هو المحفوظ وحديث سهيل الشاذ، والحديث له حكم الرفع.

قال السيوطي في "تنوير الحوالك" (ج ١ ص ٣١٣): قال ابن عبد البر: هكذا هذا الحديث موقوف في "الموطأ" ومثله لا يدرك بالرأي، وهو مرفوع صحيح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة من حديث أبي هريرة^① وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو وكعب بن عُجْرَةَ وغيرهم. اهـ

٢٨- الحديث الثامن والعشرون: ليس في مسلم بالسند المنتقد ولكنه في البخاري، قال البخاري رحمه الله (ج ٣ ص ٢٧٩) مع "الفتح" ط ح: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا مُبَشِّرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَبُو الْحَسَنِ، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، =

① في "مقدمة الفتح" نقلاً عن الدارقطني: أخرج البخاري حديث الأوزاعي... .

② حديث أبي هريرة رواه البخاري ومسلم: (جاء فقراء الأنصار فقالوا: يا رسول الله، ذهب أهل الدثور).
وحديث علي بن أبي طالب رواه أبو داود (٥٠٦٢)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" وفيه التسبيح والتحميد ثلاثاً وثلاثين والتكبير أربعاً وثلاثين، وذلك عند النوم.
وحديث عبد الله بن عمرو رواه أبو داود (٥٠٦٥) والنسائي والترمذي وابن ماجه، وفيه التسبيح والتحميد والتكبير دبر كل صلاة عشراً.
وحديث كعب بن عُجْرَةَ، رواه مسلم (ج ٥ ص ٩٤ بشرح النووي) وغيره.

قَالَ: وَقَدْ تَابَعَهُمَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، وَخَالَفَهُم ابْنُ أَبِي الْعَشِيرِينَ وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ وَبِشْرُ بْنُ بَكْرِ وَعَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ؛ فَرَوَاهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ يَحْيَى، عَنِ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ^①، زَادُوا رَجُلًا.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ^② (ح م)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ بِعَقْبِهِ: قَالَ هِشَامٌ عَنْ ابْنِ أَبِي الْعَشِيرِينَ^③، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ.

= قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ: كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ فَرَكَّ قِيَامَ اللَّيْلِ» وَقَالَ هِشَامٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْعَشِيرِينَ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنِ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بِهَذَا مِثْلَهُ، وَتَابَعَهُ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ. اهـ

وأخرجه مسلم (ج ٨ ص ٤٤) مع النووي بزيادة عمر بن الحكم قال الحافظ في «الفتح» (ج ٣ ص ٣٨) ط س: بعد قول البخاري (وقال هشام): وأراد المصنف بإيراد هذا التعليق التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم أي ابن ثوبان بين يحيى وأبي سلمة من المزيد في متصل الأسانيد؛ لأن يحيى قد صرح بسماحه من أبي سلمة، ولو كان بينهما واسطة لم يصرح بالتحديث.

إلى أن قال: وظاهر صنيع البخاري ترجيح رواية يحيى عن أبي سلمة بغير واسطة، وظاهر صنيع مسلم يخالفه، لأنه اقتصر على الرواية الزائدة، والراجح عند أبي حاتم والدارقطني وغيرها صنيع البخاري، وقد تابع كلاً من الروایتين جماعة من أصحاب =

① في (ز): عن ابن أبي سلمة، والصواب ما في (ب) وهو الذي أثبتناه.

② في (ب): عن الزيادي، والصواب عن الأوزاعي كما في (ز).

③ هو عبد الحميد بن حبيب كاتب الأوزاعي. اهـ «فتح».

٢٩- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَرِيحُهَا يُوجَدُ مِنْ أَرْبَعِينَ».

وَقَدْ خَالَفَهُ مَرَوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ فَرَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَهُوَ الصَّوَابُ.

=الأوزاعي فالاختلاف منه، وكأنه كان يحدث به على الوجهين، والله أعلم. اهـ
وذكر نحو ذلك في المقدمة ص(٣٥٥) ط س.

٢٩- الحديث التاسع والعشرون: قال البخاري رحمه الله (ج ٦ ص ٢٦٩) ط س: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحُهَا تُوْجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا». اهـ

قال الحافظ في «الفتح»: كذا قال عبدالواحد عن الحسن بن عمرو، وتابعه أبو معاوية عند ابن ماجه^①، وعمرو بن عبدالغفار الفُقَيْمِيُّ عند الإسماعيلي، فهؤلاء ثلاثة روهه هكذا، وخالفهم مروان بن معاوية فرواه عن الحسن بن عمرو فزاد فيه رجلًا بين مجاهد وعبدالله بن عمرو، وهو جُنَادَةُ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ، أخرج من طريقه النسائي^②، ورجح الدارقطني رواية مروان لأجل هذه الزيادة، لكن سماع مجاهد من عبدالله بن عمرو ثابت، وليس بمدلس فيحتمل أن يكون مجاهد سمعه أولاً من جنادة ثم لقي عبدالله بن عمرو، أو سمعاه معا وثبتة فيه جنادة فحدث به عن عبدالله بن عمرو تارة، وحدث به عن جنادة أخرى، ولعل السر في ذلك ما وقع بينهما من زيادة أو اختلاف لفظ فإن لفظ النسائي من طريقه: «من قتل قتيلاً من أهل الذمة لم يجد ريح الجنة» فقال: «من أهل الذمة» ولم يقل معاهداً، وهو بالمعنى، ووقع في رواية =

① (ج ٢ ص ١٩٦).

② (ج ٨ ص ٢٣).

٣٠- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا حَدِيثَ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، (قَالَ: وَ) ① كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كَرْكَرَةٌ.

(ح م) وَسَالِمٌ يَرْوِي عَنْ أَخِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَمَّارُ الدُّهْنِي عَنْهُ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُيَيْنَةَ لَيْسَ فِيهِ سَمَاعٌ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

=أبي معاوية: «بغير حق» كما تقدم، ووقع في رواية الجميع: «أربعين عامًا»، إلا عمرو بن عبد الغفار فقال: «سبعين» ووقع مثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي. اهـ وذكر الحافظ نحو هذا في المقدمة.

٣٠- الحديث الثلاثون: قال البخاري رحمه الله (ج ٦ ص ١٨٧): ط س: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ كَرْكَرَةٌ، فَثَبَتَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ فِي النَّارِ» فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ ابْنُ سَلَامٍ: كَرْكَرَةٌ. يَغْنِي بِفَتْحِ الْكَافِ وَهُوَ مَضْبُوطٌ كَذَا. اهـ

قال الحافظ في «مقدمة الفتح» ص (٣٦٣) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: وهذا تعليل لا يَرِدُ على البخاري مع اشتراطه ثبوت اللقاء، ولا يلزم من كون سالم روى عن عبدالله بن عمرو حديثًا بواسطة ألا يروي عنه بلا واسطة بعد أن ثبت لقيه له، والله أعلم. اهـ

قلت: سالم بن أبي الجعد يدلّس ويرسل، كما قال الحافظ الذهبي في «الميزان» وليس لسالم عن عبدالله بن عمرو في البخاري إلا هذا الحديث، وله عند النسائي في «الكبرى» حديث: «لا يدخل الجنة منان، ولا عاق، ولا ولد زنا»، كما في «تحفة» =

① ليس في (ز) قال، ولا (الواو) من: وكان.

٣١- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ الطَّوِيلَ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ وَيُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَدْ اخْتَلَفَا فَقَالَ مَالِكٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، وَقَالَ يُونُسُ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ. (وَرَوَاهُ هُشَيْمٌ عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ) ①.

= «الأشراف» (ج ٦ ص ٢٩٢ و ٢٩٣) وليس في أحدهما التصريح بالسماع، بل في رواية النسائي في بعض الطرق عن سالم عن ثُبَيْطٍ عن جابان عن ابن عمرو، وقيل: عن سالم عن جابان نفسه عن عبدالله بن عمرو إلى آخر ما ذكره في «تحفة الأشراف».

وقد ذكر الحافظ ابن حجر سالمًا في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وقال علي بن المديني في «العلل» ص (٦٨): إن سالمًا لقي عبدالله بن عمرو. ومع أنه قد ثبت لقيه لعبدالله بن عمرو فأمنًا من الإرسال، وأنه عدّه الحافظ في الطبقة الثانية من المدلسين الذين لا يضر عدم تصريحهم بالتحديث، فالحديث كما يقول الحافظ رحمه الله صحيح، والله أعلم.

٣١- الحديث الحادي والثلاثون: قال مسلم رحمه الله (ج ٧ ص ١٧٧) مع النووي: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الصُّبَيْعِيُّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ بْنَ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ حَدَّثَهُ قَالَ: اجْتَمَعَ رَبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَا: وَاللَّهِ لَوْ بَعَثْنَا هَذَيْنِ الْعُلَامَيْنِ (قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَاهُ فَأَمَرَهُمَا عَلَى هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، فَأَذَيَا مَا يُؤَدِّي النَّاسُ وَأَصَابَا مِمَّا يُصِيبُ النَّاسَ، قَالَ: =

① الذي بين القوسين ليس في (ز)، وحديث ابن إسحاق رواه الطبراني في «الكبير» (ج ٥ ص ٤٩)

من طريق عبد الأعلى، عن محمد بن إسحاق به.

=فَبَيْنَمَا هُمَا فِي ذَلِكَ جَاءَ عِيٍّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَوَقَفَ عَلَيْهِمَا فَذَكَرَا لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ عِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: لَا تَفْعَلَا، فَوَاللَّهِ! مَا هُوَ بِقَاعِلٍ. فَاتَّحَاهُ رَبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ! مَا تَصْنَعُ هَذَا إِلَّا نَفَاسَةً مِنْكَ عَلَيْنَا، فَوَاللَّهِ! لَقَدْ نِلْتَ صِهْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا تَفْسِنَاهُ عَلَيْكَ، قَالَ عِيٌّ: أَرْسَلُوهُمَا. فَانْطَلَقَا وَاضْطَجَعَ عِيٌّ، قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ سَبَقْنَاهُ إِلَى الْحُجْرَةِ فَمُنَّمَا عِنْدَهَا، حَتَّى جَاءَ فَأَخَذَ بِأَذَانِنَا، ثُمَّ قَالَ: «أَخْرِجَا مَا تُصَرَّرَانِ» ثُمَّ دَخَلَ وَدَخَلْنَا عَلَيْهِ وَهُوَ يَوْمِئِذٍ عِنْدَ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ، قَالَ: فَتَوَاكَلْنَا الْكَلَامَ، ثُمَّ تَكَلَّمْ أَحَدُنَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْتَ أَكْبَرُ النَّاسِ وَأَوْصَلُ النَّاسِ، وَقَدْ بَلَغْنَا النِّكَاحَ فَحِجَّتَا لِثُؤْمُرَنَا عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، فَنُؤَدِّي إِلَيْكَ كَمَا يُؤَدِّي النَّاسُ، وَنُصِيبُ كَمَا يُصِيبُونَ. قَالَ: فَسَكَتَ طَوِيلًا حَتَّى أَرَدْنَا أَنْ نُكَلِّمَهُ، قَالَ: وَجَعَلْتَ زَيْنَبَ تُلْمِعُ عَلَيْنَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ أَنْ لَا نُكَلِّمَاهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَتَّبِعِي لَالِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، اذْعُوَا لِي مَخْمِيَّةً -وَكَانَ عَلَى الْخُمْسِ- وَتَوَقَّلْ بِنَ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»، قَالَ: فَجَاءَاهُ، فَقَالَ لِمَخْمِيَّةٍ: «أُنْكِحْ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ» لِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ فَأُنْكَحَهُ، وَقَالَ لِنُوفَلِ بْنِ الْحَارِثِ: «أُنْكِحْ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ» لِي فَأُنْكَحَنِي، وَقَالَ لِمَخْمِيَّةٍ: «أُضِدِّقْ عَنْهُمَا مِنَ الْخُمْسِ كَذَا وَكَذَا».

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَمْ يُسَمِّ لِي.

ثم قال مسلم: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نُوفَلٍ الْهَاشِمِيِّ، أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبَ بْنَ رَبِيعَةَ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ رَبِيعَةَ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَالْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَا لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَلِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ: اثْنِيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وذكر الحديث مختصراً.

قال النووي رحمه الله: هكذا وقع في رواية مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب، وسبق في الرواية التي قبل هذه عن جويرية عن مالك، عن الزهري، أن عبد الله بن عبد الله بن نوفل، وكلاهما صحيح، والأصل هو رواية مالك ونسبه في رواية يونس إلى جده ولا يمتنع ذلك، قال النسائي: ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث عن مالك إلا =

٣٢- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ أَجْبَرٍ^①، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «طُولُ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقَصْرُ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ مِنْ فِقْهِهِ».

= جويرية بن أسماء. اهـ

أقول: ما قاله الإمام النووي رحمه الله محتمل، ويحتمل أن الإمام الزهري أرسل الحديث إلى عبدالله بن الحارث بن نوفل -لأن التدليس يشترط فيه أن يكون قد سمع من الشيخ الذي يدلس عنه- ورواه عن أبيه بدليل أنه صرح بالتحديث في رواية مالك، ولم يصرح في رواية يونس، ويؤيد هذا ما في "تهذيب التهذيب" وقال الآجري: قلت لأبي داود: الزهري سمع من عبدالله بن الحارث؟ قال: لا، سمع من بنيه.

وذكر هذا الحافظ العلائي في "جامع التحصيل" (ج ٢ ص ٦٥٤) فقال: قال أبو عبدالله الآجري: قلت لأبي داود: الزهري سمع من عبدالله بن الحارث؟ قال: لا، سمع من ابنه عبدالله بن عبدالله بن الحارث ومن عبيدالله بن عبدالله بن الحارث. ثم قال العلائي: قلت: روايته عن أبيهما عبدالله بن الحارث في "صحيح مسلم" و"سنن أبي داود" و"الترمذي" و"النسائي". اهـ

وبعد: فالذي تطمئن إليه النفس هو ما قاله الدارقطني؛ لأن مالكا أحفظ وأجل من يونس، ولأن الزهري مدلس ولم يصرح بالتحديث في رواية يونس، والله أعلم. وعذر مسلم رحمه الله أنه ذكره في المتابعات ولعله ذكره ليبين علته، والله أعلم.

٣٢- الحديث الثاني والثلاثون: قال مسلم (ج ٦ ص ١٥٨) مع النووي: حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَجْبَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَاصِلِ بْنِ حَيَّانَ، قَالَ: قَالَ أَبُو وَائِلٍ: خُطْبَتَا عَمَارٍ فَأَوْجَزَ وَأَبْلَغَ، فَلَمَّا نَزَلَ قُلْنَا: يَا أَبَا الْيَقْظَانِ لَقَدْ أَبْلَغْتَ وَأَوْجَزْتَ، فَلَوْ كُنْتَ تَنْفُسْتَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ طُولَ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَقَصْرَ خُطْبَتِهِ مِثْنَةٌ مِنْ فِقْهِهِ، فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ، =

① في (ز) حديث عمار بن أبي عمار، وليس كذلك، فابن أبي عمار هو: عبد الملك بن سعيد.

ع وَقَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ أَبِيجَرٍّ، عَنْ وَاصِلٍ، حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، وَخَالَفَهُ الْأَعْمَشُ، وَهُوَ أَحْفَظُ لِحَدِيثِ أَبِي وَائِلٍ مِنْهُ، رَوَاهُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَوْلَهُ غَيْرَ مَرْفُوعٍ، قَالَهُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَعْمَشِ.

=وَأَفْضَرُوا الْخُطْبَةَ، وَإِنْ مِنَ الْبَيَانِ سِحْرًا.

قال النووي رحمه الله: هذا الإسناد مما استدركه الدارقطني وقال: تفرد به ابن أبيجر عن واصل عن أبي وائل، وخالفه الأعمش، وهو أحفظ لحديث أبي وائل، فحدث به عن أبي وائل عن ابن مسعود. هذا كلام الدارقطني. وقد قدمنا أن مثل هذا الاستدراك مردود؛ لأن ابن أبيجر ثقة يجب قبول روايته. اهـ

وقد سئل الدارقطني رحمه الله عن هذا الحديث كما في "العلل" (ج ٣ ص ١٠) فقال: يرويه أبو وائل واختلف عنه، فرواه الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله، رواه فضيل عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله موقوفًا، وخالف الأعمش واصل بن حيان فرواه عن أبي وائل عن عمار بن ياسر عن النبي ﷺ، تفرد به عبد الملك بن أبيجر عن واصل، وقد روي هذا الكلام عن عبد الله من وجه آخر موقوفًا أيضًا، وروي عن عمار بن ياسر أيضًا من وجه آخر.

ورواه عدي بن ثابت واختلف عنه، فرواه العلاء بن صالح عن عدي بن ثابت عن أبي راشد عن عمار، ورواه مسعر عن عدي بن ثابت عن عمار مرسلًا، والقولان عن أبي وائل محفوظان: قول الأعمش وقول واصل جميعًا. اهـ

فالظاهر أن القولين محفوظان عن أبي وائل، لا سيما ولحديث عمار شاهد أخرجه مسلم (ج ٦ ص ١٥٣)، والحاكم (ج ١ ص ٢٨٩) من حديث جابر بن سمرة نحوه.

٣٣- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ: شَكَّوْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَجَعًا أَحَدُهُ.

قَالَ: رَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ الْحَكَمِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعُثْمَانَ، مُرْسَلًا.

٣٣- الحديث الثالث والثلاثون: قال مسلم رحمه الله (ج ١٤ ص ١٨٩): حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ التَّقْفِيِّ، أَنَّهُ شَكَاَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَعًا يَحْدُهُ فِي جَسَدِهِ مُنْذُ أَسْلَمَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَنَعْتَ يَدَكَ عَلَى الَّذِي تَأْلَمُ مِنْ جَسَدِكَ وَقُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا، وَقُلْ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَعُوذُ بِاللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَجِدُ وَأُحَاذِرُ». اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والحديث قد توبع عليه يونس متابعة قاصرة كما في «الموطأ» (ج ٣ ص ١٢١ مع «تنوير الحوالك»)، قال الإمام مالك رحمه الله: عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ السَّلَمِيِّ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَهُ وَلَيْسَ فِيهِ: «قُلْ: بِاسْمِ اللَّهِ ثَلَاثًا» وفيه زيادة: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، فَأَذْهَبَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مَا كَانَ بِي فَلَمْ أَزَلْ أَمُرُ بِهَا أَهْلِي وَعَزِيرَهُمْ. اهـ

وأخرجه أحمد (ج ٤ ص ٢١ و ٢١٧) وفيه متابعة للإمام مالك: تابعه إسماعيل بن جعفر المديني، والحديث رجاله رجال الصحيح إلا عمرو بن عبد الله بن كعب، وقد روى أصحاب السنن هذا الحديث وصححه الترمذي كما في ترجمة عمرو بن عبد الله في «تهذيب التهذيب» وقد وثقه النسائي وابن حبان ويعقوب بن سفيان كما في «تهذيب التهذيب» أيضًا.

هذا وأما اختلاف ابن وهب فيه وعثمان بن الحكم فلا يضر الحديث؛ لأن =

٣٤- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ حَبَّانَ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبَانَ^①، عَنْ يَحْيَى، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ»، وَفِيهِ: «الصَّلَاةُ نُورٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ».

وَخَالَفَهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ^②، رَوَاهُ عَنْ أَخِيهِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَنَمٍ، أَنَّ أَبَا مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ بِهَذَا.

=عبدالله بن وهب قال فيه الحافظ في «التقريب»: ثقة حافظ عابد. وقال في ترجمة عثمان بن الحكم: صدوق له أوهام، فالثقة أو الصدوق إذا خالف من هو أوثق منه يعتبر شاذاً، ويكون المحفوظ حديث الأوثق كما هو معروف من كتب المصطلح.

فعلى هذا تكون رواية عبدالله المتصلة التي أخرجها مسلم مقدمة على رواية عثمان بن الحكم؛ لأن درجة الثقة الحافظ أرجح من درجة صدوق له أوهام، والله أعلم.

٣٤- الحديث الرابع والثلاثون: قال مسلم رحمه الله (ج ٣ ص ٩٩): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَانِ أَوْ تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايِعَ نَفْسِهِ فَمُعْتَقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا». اهـ

قال النووي رحمه الله: هذا الإسناد مما تكلم فيه الدارقطني وغيره فقالوا: سقط فيه رجل بين أبي سلام وأبي مالك، والساقط عبدالرحمن بن عنم، قالوا: والدليل على سقوطه: أن معاوية بن سلام رواه عن أخيه زيد بن سلام عن جده أبي سلام عن =

① في (ب): عن زياد، والصواب: عن أبان كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

② في (ب): خالفه معمر بن سام، والصواب: معاوية بن سلام كما تراه، وكما في (ز).

=عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري، وهكذا أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما، ويمكن أن يجاب لمسلم عن هذا بأن الظاهر من حال مسلم أنه علم سماع أبي سلام لهذا الحديث من أبي مالك فيكون أبوسلام سمعه من أبي مالك، وسمعه أيضًا من عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك؛ فرواه مرة عنه، ومرة عن عبدالرحمن، وكيف كان فالمتن صحيح لا مطعن فيه، والله أعلم. اهـ

أقول: ما قاله الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ من أن المتن صحيح لا مطعن فيه صحيح، وأما رواية مسلم فالظاهر فيها الانقطاع، ذلك أن الحافظ ابن حجر ذكر في "التقريب" أن أبا سلام يرسل وهو لم يصرح بالتحديث هنا، وذكر الحافظ قول الدارقطني في "تهذيب التهذيب" من أن بينه وبين أبي مالك عبدالرحمن بن غنم وسكت عليه.

وقال الحافظ العلائي في "جامع التحصيل" (ج ١ ص ٢٧٢): ورجح بعضهم قول الدارقطني بأن أبا مالك الأشعري توفي في طاعون عَمَّوَّاس سنة ثمانى عشرة. وقد قالوا في رواية أبي سلام عن علي وحذيفة وأبي ذر: إنها مرسلة، فروايتها عن أبي مالك أولى بالإرسال... إلى آخر كلامه رَحِمَهُ اللهُ.

وذكر نحو هذا (ج ٢ ص ٦٩٧).

وقال المناوي في "فيض القدير": قال ابن القطان: اكتفوا بكونه في مسلم فلم يتعرضوا له، وقد بين الدارقطني وغيره أنه منقطع فيما بين أبي سلام وأبي مالك. اهـ

وقال الحافظ ابن رجب في كتابه "جامع العلوم والحكم" ص (١٨٥): وقد اختلف في سماع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلام، فأنكره يحيى بن معين وأثبتته الإمام أحمد، وفي هذه الرواية التصريح بسأعه منه، وخُرج هذا الحديث النسائي وابن ماجه من رواية معاوية بن سلام عن أخيه زيد بن سلام عن جده أبي سلام عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك فزاد في إسناده عبدالرحمن بن غنم، ورجح هذه الرواية بعض الحفاظ، وقال: معاوية بن سلام أعلم بحديث أخيه من يحيى بن أبي كثير، ويقول ذلك أنه قد روي عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك من وجه آخر، وحينئذ فتكون رواية مسلم منقطعة. اهـ المراد منه.

وَيْفِ مُسْنَدِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ:

٣٥- أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ شَاهِينَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْرَبَةِ تُصْنَعُ بِهَا... الْحَدِيثُ، وَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». ح قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَالَ جَرِيرٌ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَاطِ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، فَخَالَفُوا خَالِدًا، مِنْهُمْ: جَرِيرٌ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ، وَابْنُ فَضِيلٍ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَعَمْرُو بْنُ أَبِي قَيْسٍ، وَالثَّوْرِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ الزُّبُرْقَانِ، وَوَرَقَاءُ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، وَسَعِيدُ بْنُ حَارِمٍ، وَمَنْصُورُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ وَغَيْرُهُمْ؛ رَوَاهُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي الْإِسْنَادِ سَعِيدَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ.

= والذي تحصل لي من كلام هؤلاء الأئمة أن رواية مسلم منقطعة وأن الحديث صحيح من طريق معاوية بن سلام عن أخيه زيد عن أبي سلام عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك عن النبي ﷺ وقد أخرجه أبو عوانة في "صحيحه" (ج ١ ص ٢٢٢) من الوجهين، والله أعلم.

٣٥- الحديث الخامس والثلاثون: قال البخاري رحمه الله (ج ٨ ص ٦٢) مع "الفتح" ط س: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رحمه الله، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْرَبَةِ تُصْنَعُ بِهَا، فَقَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قَالَ: الْبِشْعُ وَالْمِزْرُ. فَقُلْتُ لِأَبِي بُرْدَةَ: مَا الْبِشْعُ؟ قَالَ: نَبِيذُ الْعَسَلِ، وَالْمِزْرُ نَبِيذُ الشَّعِيرِ، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

رَوَاهُ جَرِيرٌ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ. اهـ

أقول: لم أرَ الحافظ تكلم على هذا السند، وبما أن أبا إسحاق الشيباني وهو =

٣٦- وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدٍ^① بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ جَدَّهُ أَبَا مُوسَى وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ... الْقِصَّةُ بِطُولِهَا: «يَسِّرَا وَلَا تُعْسِرَا»، وَقِصَّةُ الْأَشْرِبَةِ، وَكَيْفَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَقِصَّةُ الْمُسْلِمِ الْمُرْتَدِّ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ.

وَقَالَ: تَابَعَهُ الْعَقْدِيُّ وَوَهْبٌ، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ وَكِيعٌ وَالنَّضْرُ وَأَبُو دَاوُدَ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. وَهَذَا قَدْ اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى شُعْبَةَ.

= سليمان بن فيروز قد روى عن سعيد وعن أبيه فلا مانع من أن يكون سمع الحديث من سعيد ثم سمعه من أبيه أو سمعه من الأب ثم ثبتته ولده سعيد، ولم يوصف الشيباني رحمه الله بالتدليس؛ فالحديث صحيح كيفما دار، إلا أن تكون رواية الجماعة راجحة، ورواية خالد وهو ابن عبدالله الطحان مرجوحة، والله أعلم.

٣٦- الحديث السادس والثلاثون: قال البخاري رحمه الله (ج ٨ ص ٦٢) ط س: حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ جَدَّهُ أَبَا مُوسَى وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «يَسِّرَا وَلَا تُعْسِرَا، وَبَشِّرَا وَلَا تُنْفَرَا، وَتَطَاوَعَا»، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّ أَرْضَنَا بِهَا شَرَابٌ مِنَ الشَّعِيرِ الْمِزْرُ، وَشَرَابٌ مِنَ الْعَسَلِ الْبَيْتُ. فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» فَاَنْطَلَقَا، فَقَالَ مُعَاذٌ لِأَبِي مُوسَى: كَيْفَ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قَالَ: قَائِمًا وَقَاعِدًا وَعَلَى رَاحِلَتِي، وَأَتَقَوُّهُ تَقَوًُّا. قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَنَامُ وَأَقُومُ، فَأَخْتَسِبُ نَوْمِي كَمَا أَخْتَسِبُ قَوْمِي. وَضَرَبَ فُسطَاطًا فَجَعَلَ يَتَرَاوَرَانِ، فَرَارَ مُعَاذٌ أَبَا مُوسَى، فَإِذَا رَجُلٌ مُوتِقٌ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَهُودِيٌّ أَسْلَمَ ثُمَّ ارْتَدَّ. فَقَالَ مُعَاذٌ: لِأَضْرِبَنَّ عُنُقَهُ!

① في (ز): عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، وفي (ب) عن شعبة عن أبي بردة عن أبيه. والصواب ما في (ز) كما تراه في سند الصحيح.

٣٧- وَأَخْرَجَ عَنْ مُوسَى، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُعَاذًا وَأَبَا مُوسَى، وَقَالَ: «يَسْرًا وَلَا تُعْصِرَا»، وَقِصَّةُ الْمُرْتَدِّ، وَكَيْفَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ.

قَالَ: وَقَدْ خَالَفَ الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ^① رَوَاهُ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، تَابَعَهُ عَبْدُ الْحَكَمِ.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ شُعْبَةَ مِنْ حَدِيثِ وَكِيعٍ وَحَدِّثُهُ، وَوَكَيْعٌ فِي مَنْ وَصَلَهُ، وَلَكِنْ رَوَاهُ مُخْتَصَرًا، وَأَحْسِبُ أَنَّ شُعْبَةَ كَانَ إِذَا حَدَّثَ بِهِ بِطَوِيلِهِ أَرْسَلَهُ، وَإِذَا اخْتَصَرَهُ وَصَلَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= تَابَعَهُ الْعَقْدِيُّ وَوَهْبٌ عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ وَكِيعٌ وَالنَّضَرُ وَأَبُو دَاوُدَ: عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. رَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ. اهـ

سيأتي الجواب عن هذا الحديث مع الحديث الذي بعده إن شاء الله.

٣٧- الحديث السابع والثلاثون: قال البخاري رحمه الله (ج ٨ ص ٦٠) ط س: حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا مُوسَى وَمُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: وَبَعَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى خِلَافٍ، قَالَ: وَالْيَمَنُ خِلَافَانِ، ثُمَّ قَالَ: «يَسْرًا وَلَا تُعْصِرَا، وَبَسْرًا وَلَا تُنْفِرَا» فَانْطَلَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَى عَمَلِهِ، وَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذَا سَارَ فِي أَرْضِهِ قَرِيبًا مِنْ صَاحِبِهِ أَخَذَتْ بِهِ عَهْدًا فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَسَارَ مُعَاذٌ فِي أَرْضِهِ قَرِيبًا مِنْ صَاحِبِهِ أَبِي مُوسَى، فَجَاءَ يَسِيرُ عَلَى بَغْلَتِهِ، حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِ وَإِذَا هُوَ جَالِسٌ وَقَدْ اجْتَمَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ، وَإِذَا رَجُلٌ عِنْدَهُ قَدْ جُمِعَتْ يَدَاهُ إِلَى عُنُقِهِ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَيْمٌ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ. قَالَ: لَا أَنْزِلُ حَتَّى يُمْتَلَأَ. قَالَ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لَدَيْكَ فَانْزِلْ. قَالَ: =

① في الأصلين: هشيم بن حميد، والصواب: الهيثم بن جميل كما في "مقدمة الفتح".

= مَا أَنْزَلَ حَتَّى يُقْتَلَ. فَأَمَرَ بِهِ فُقْتُلَ، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، كَيْفَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ؟ قَالَ: أَنْقَوُهُ تَقْوًا، قَالَ: فَكَيْفَ تَقْرَأُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ؟ قَالَ: أَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَأَقُومُ وَقَدْ فَضِيتُ جُزْئِي مِنَ النَّوْمِ، فَأَقْرَأُ مَا كَتَبَ اللَّهُ لِي فَأَحْتَسِبُ نَوْمِي، كَمَا أَحْتَسِبُ قَوْمِي. اهـ

وقال مسلم رحمه الله (ج ١٣ ص ١٧٠): وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنَا وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ شَرَابًا يُصْنَعُ بِأَرْضِنَا يُقَالُ لَهُ: الْمَزْرُ مِنَ الشَّعِيرِ، وَشَرَابٌ يُقَالُ لَهُ: الْبِثْعُ مِنَ الْعَسَلِ، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». اهـ

الجواب عن هذه الأحاديث المتقدمة:

قال الحافظ في «المقدمة» ص (٣٧١) ط س: قال الدارقطني: أخرج البخاري عن موسى عن أبي عوانة عن عبد الملك بن عمير عن أبي بُرْدَةَ قَالَ: بعث رسول الله ﷺ أبا موسى ومعاذ بن جبل إلى اليمن، قال: وبعث كل واحد منهما على خلاف، الحديث، وفيه قصة قتل المرتد، وقصة كيف تقرأ القرآن، وقد خالفه الهيثم بن جميل فرواه عن أبي عوانة عن عبد الملك عن أبي بُرْدَةَ عن أبيه.

قال الحافظ: قلت: هذا يُقَوِّي حديث موسى، وذلك أن البخاري أخرج هذا الحديث من طرق منها عن أبي بردة عن أبي موسى، فاعتمد أن أبا بردة حمله عن أبيه وترجح ذلك عنده بقرينة كونها تختص بأبيه فدواعيه متوفرة على حملها عنه كما تقدمت نظائره في حديث عروة عن عائشة، وفي حديث نافع عن ابن عمر في غير موضع، وحديث الهيثم المشار إليه وصله الإسماعيلي عنه فقال: حدثنا القاسم بن زكريا، حدثنا فضل بن يعقوب، حدثنا الهيثم به موصولا.

وقد أخرج البخاري لعراك عن عروة عن النبي ﷺ حديثًا في صلاته ﷺ وعائشة معترضة. ثم أخرجه من حديث الزهري عن عروة عن عائشة فلم يعد حديث عراك مرسلاً لما قررناه، ولهذا لم يتعقبه الدارقطني فيما تعقب، والله أعلم.

٣٨- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو^①، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

= طريق أخرى في هذا الحديث: قال الدارقطني: أخرج البخاري عن مسلم عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه، قال: بعث النبي ﷺ أبا موسى ومعاذًا إلى اليمن... فذكر الحديث، إلى أن قال في الجواب عن الدارقطني: قلت: وقد رواه علي بن الجعد وغيره عن شعبة موصولًا، وبتهامه أخرجه الإسماعيلي في "صحيحه" عن إبراهيم بن هاشم وغيره عن علي بن الجعد. اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج ٨ ص ٦١) في الكلام على حديث عبد الملك بن عمير: هذا صورته مرسل، وقد عقبه المصنف بحديث سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى، وهو ظاهر الاتصال، وإن كان فيما يتعلق بالسؤال عن الأشربة لكن الغرض منه إثبات قصة بعث أبي موسى إلى اليمن وهو مقصود الباب، ثم قواه بطريق طارق بن شهاب، قال: حدثني أبو موسى، قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى أرض قومي الحديث، وهو وإن كان إنما يتعلق بمسألة الإهلال لكنه يثبت أصل قصة البعث المقصودة هنا أيضًا، ثم قوى قصة معاذ بحديث ابن عباس في وصية النبي ﷺ له حين أرسله إلى اليمن، وبرواية عمرو بن ميمون عن معاذ والمراد بها أيضًا إثبات أصل قصة بعث معاذ إلى اليمن وإن كان سياق الحديث في معنى آخر. اهـ

٣٨- الحديث الثامن والثلاثون: قال مسلم رحمه الله (ج ١٣ ص ١٧٠) مع النووي في الشواهد والمتابعات: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، سَمِعَهُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ لَهُمَا: «بَشِّرَا وَيَسِّرَا، وَعَلِّمَا وَلَا تُتَفَرَّأَا - وَأَرَاهُ قَالَ: وَتَطَاوَعَا-» قَالَ: فَلَمَّا وَلَّى رَجَعَ أَبُو مُوسَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لَهُمْ شَرَابًا مِنَ الْعَسَلِ يُطْبَخُ حَتَّى يَغْفَدَ، وَالْمِزْرُ =

① في (ب): عن ابن عيينة عن مسعر، والصواب: عن ابن عيينة عن عمرو كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

وَلَمْ يَتَّبِعْ ابْنُ عَبَّادٍ عَلَيْهِ، وَلَا يَصِحُّ هَذَا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، وَلَا يَتَّبِثُ أَيْضًا. وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

٣٩- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشِبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِثْلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَاحِبًا مُقِيمًا».

قَالَ: لَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرُ الْعَوَّامِ، وَخَالَفَهُ مِسْعَرٌ: رَوَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيِّ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَوْلُهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا مُوسَى وَلَا النَّبِيَّ ﷺ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= يُصْنَعُ مِنَ الشَّعِيرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَا أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهُوَ حَرَامٌ». اهـ قال النووي رحمه الله: هذا الإسناد استدركه الدارقطني ثم ذكر كلام الدارقطني وسكت عليه. وقال الدارقطني في «العلل» (ج ٢ ص ١٢٠) في الكلام على هذه الطريق: واختلف عن ابن عيينة، فَرَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ الْمَكِّي عَنْهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَخَالَفَهُ سَهْلُ بْنُ مَغِيرَةَ^① فَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ مِسْعَرٍ وَغَيْرِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مُحْفُوظٍ. اهـ المراد منه. وأقول: الحديث ثابت في «الصحاحين» وغيرها بغير هذا السند إلى أبي موسى رضي الله عنه، ولعل مسلماً ذكره ليبين علته، والله أعلم.

٣٩- الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالثَّلَاثُونَ: قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله (ج ٦ ص ١٣٦) ط س: حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا الْعَوَّامُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ أَبُو إِسْمَاعِيلَ السَّكْسَكِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ وَاضْطَحَبَ هُوَ وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي كَبْشَةَ فِي سَفَرٍ، فَكَانَ يَزِيدُ يَصُومُ فِي السَّفَرِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَرْدَةَ: سَمِعْتُ أَبَا مُوسَى مِرَارًا يَقُولُ: =

① كذا ولعله سهل بن صقير أو ابن سقير، فقد عد الحافظ في ترجمته في «التهذيب» من شيوخه ابن عيينة وهو ضعيف، بل قال الخطيب: إنه يضع.

= قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا». اهـ

قال الحافظ رحمه الله في «المقدمة» ص (٣٦٣) بعد ذكره كلام الدارقطني: مسعر أحفظ من العوام بلا شك، إلا أن مثل هذا لا يقال من قبل الرأي فهو في حكم المرفوع، وفي السياق قصة تدل على أن العوام حفظه؛ فإن فيه: اصطحب يزيد بن أبي كبشة وأبو بردة في سفر، فكان يزيد يصوم في السفر، فقال له أبو بردة: أفطر فيني سمعت أبا موسى مراراً... فذكره، وقد قال أحمد بن حنبل: إذا كان في الحديث قصة دل على أن راويه حفظه، والله أعلم.

وقال الحافظ في «الفتح» (ج ٦ ص ١٣٧) ط س: ولرواية إبراهيم السكسكي عن أبي بردة متابع، أخرجه الطبراني من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده بلفظ: «إِنَّ اللَّهَ يَكْتُبُ لِلْمَرِيضِ أَفْضَلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي صِحَّتِهِ مَا دَامَ فِي وَثَاقِهِ» الحديث. اهـ

قلت: الحديث ذكره الدارقطني في «العلل» (ج ٢ ص ١٦٧) وقد سئل عنه فقال: يرويه إبراهيم أبو إسماعيل السكسكي عن أبي بردة واختلف عنه، فرواه العوام بن حوشب عن إبراهيم عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ، وخالفه مسعر فرواه عن إبراهيم السكسكي عن أبي بردة قوله.

وقال أحمد بن أبي الخواريزي: عن حفص بن غياث عن العوام ومسعر عن إبراهيم عن أبي بردة عن أبي موسى حمل حديث أحدهما على الآخر، ومسعر لا يسنده، والعوام يسنده، ورواه أبو هشام الرفاعي عن حفص عن العوام عن إبراهيم عن أبي بردة عن أبي موسى. اهـ

قلت: أبو هشام هو محمد بن يزيد بن رفاعة وهو أحد الكذابين عند ابن معين، وقال الحافظ في «التقريب»: لين الحديث.

والتابعة التي ذكرها الحافظ هي في «معجم الطبراني الصغير» فقال رحمه الله (ج ٢ =

==ص ١١٥): حَدَّثَنَا مَسْعُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّمْلِيُّ أَبُو الْجَارُودِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ الْعَسْفَلَانِيُّ، حَدَّثَنَا رَوَّادُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَكْتُبُ لِلْمَرِيضِ أَقْصَى مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي صِحَّتِهِ مَا دَامَ فِي وَثَاقِهِ، وَلِلْمُسَافِرِ أَحْسَنَ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي حَضَرِهِ». لم يروه عن مسعر بن كدام، عن سعيد بن أبي بردة إلا رَوَّاد تفرد به ابن أبي السري. اهـ

ورواد بن الجراح صدوق اختلط بآخره فترك، ومحمد بن أبي السري صدوق عارف له أوهام كثيرة، فهذا الإسناد ضعيف. لكن يشهد لجزء من الحديث وهو ما يتعلق بالمرريض حديثُ عبدالله بن عمرو أخرجه معمر في «الجامع» كما في آخر «مصنف عبدالرزاق» (ج ١١ ص ١٩٦) وأحمد (ج ٢ ص ٢٠٣) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ عَلَى طَرِيقَةٍ حَسَنَةٍ مِنَ الْعِبَادَةِ ثُمَّ مَرَضَ، قِيلَ لِلْمَلَكِ الْمُوَكَّلِ بِهِ: اكْتُبْ لَهُ مِثْلَ عَمَلِهِ إِذَا كَانَ طَلِيقًا حَتَّى أُطْلَقَهُ، أَوْ أَكْفَيْتُهُ إِلَيَّ».

ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ١٧٦) والحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٣٤٨).

وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ابْتَلَى اللَّهُ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ بِلَاءٍ فِي جَسَدِهِ قَالَ اللَّهُ: اكْتُبْ لَهُ صَالِحَ عَمَلِهِ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، فَإِنْ شَفَاهُ غَسَلَهُ وَطَهَّرَهُ، وَإِنْ قَبَضَهُ غَفَرَ لَهُ وَرَحَّمَهُ».

أخرجه أحمد (ج ٣ ص ١٤٨، ٢٣٨)، وفي «الأدب المفرد» (ص ١٧٦) وقال الهيثمي في «المجمع»: رواه أبو يعلى وأحمد ورجاله ثقات.

وهو صحيح رجاله رجال الصحيح، وقد خرجت الحديثين في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين». والله الحمد.

٤٠ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ خُرْمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّاعَةِ الْمُسْتَجَابِ فِيهَا الدُّعَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَا بَيَّنَّ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ.

قَالَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرُ خُرْمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ. وَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ مِنْ قَوْلِهِ ^(١)، وَمِنْهُمْ مَنْ بَلَغَ بِهِ أَبَا مُوسَى وَلَمْ يُسْنِدْهُ.

وَالصَّوَابُ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ مُنْقَطِعٌ؛ كَذَلِكَ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، وَتَابَعَهُ وَاصِلُ الْأَحَدَبِ، رَوَاهُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَوْلُهُ، قَالَهُ جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ وَاصِلٍ، وَتَابَعَهُمْ مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ، رَوَاهُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ كَذَلِكَ.

وَقَالَ الثَّعْمَانُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ مَوْقُوفٌ، وَلَا يَنْبُتُ قَوْلُهُ: (عَنْ أَبِيهِ). وَلَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ خُرْمَةَ عَنْ أَبِيهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: عَنْ حَمَّادِ بْنِ خَالِدٍ، قُلْتُ لِمَخْرَمَةَ: سَمِعْتُ مِنْ أَبِيكَ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا.

٤٠- الحديث الأربعون: قال مسلم رحمه الله (ج ٦ ص ١٤٠ مع النووي): وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ خُرْمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبَلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا خُرْمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَسَمِعْتُ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هِيَ مَا بَيَّنَّ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ =

① في (ز): أنه من قوله. بزيادة: أنه.

= تُقْضَى الصَّلَاةُ .

أجاب الإمام النووي بإجابته المعروفة وهي أنه إذا تعارض الرفع والوقف فالرفع زيادة... إلى أن قال رحمه الله - وقد روينا في "سنن البيهقي" عن أحمد بن سلمة قال: ذكرت مسلم بن الحجاج حديث مخزومة هذا، فقال مسلم: هو أجود حديث وأصح في بيان ساعة الجمعة. اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج ٢ ص ٤٢٢) في الكلام على هذا الحديث: فإنه أعل بالانقطاع والاضطراب، أما الانقطاع فلأن مخزومة بن بكير لم يسمع من أبيه، قاله أحمد عن حماد بن حماد عن خالد عن مخزومة نفسه، وكذا قال سعيد بن أبي مريم عن موسى بن سلمة عن مخزومة، وزاد: إنما هي كتب كانت عندنا، وقال علي بن المديني: لم أسمع أحداً من أهل المدينة يقول عن مخزومة: إنه قال في شيء من حديثه: سمعت أبي. ولا يقال: مسلم يكتفي في المنعن بإمكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا؛ لأننا نقول وجود التصريح عن مخزومة بأنه لم يسمع من أبيه كافٍ في دعوى الانقطاع، وأما الاضطراب فقد رواه أبو إسحاق وواصل الأحمد ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله، وهؤلاء من أهل الكوفة وأبو بردة كوفي فهم أعلم بحديثه من بكير المدني، وهم عدد وهو واحد، وأيضاً فلو كان عند أبي بردة مرفوعاً لم يفت فيه برأيه بخلاف المرفوع، ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب. اهـ

وقال الحافظ أيضاً في "بلوغ المرام" بعد عزوه إلى مسلم: ورجح الدارقطني أنه من قول أبي بردة. اهـ

وكلام الحافظ رحمه الله كافٍ في ترجيح المقطوع، وقوله رحمه الله: وأما الاضطراب... إلخ فالظاهر أن هذا لا يسمى اضطراباً إذ من شرط الاضطراب تكافؤ الطرق، وهنا الراجح المقطوع فهو من باب الشاذ وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، والله أعلم.

٤١ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ شَيْبَانَ^①، عَنْ الصَّعْقِ بْنِ حَزْنٍ، عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ، عَنْ زَهْدَمٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قِصَّةَ الْيَمِينِ: «وَاللَّهِ! لَا أَحْمِلُكُمْ».

وَالصَّعْقُ وَمَطَرٌ لَيْسَا بِالْقَوِيَيْنِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَمَطَرٌ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ زَهْدَمٍ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْهُ، قَالَ ذَلِكَ ثَابِتُ بْنُ حَمَّادٍ، عَنْ مَطَرٍ.

٤١- الحديث الحادي والأربعون: قال مسلم رحمه الله (ج ١١ ص ١١٢): متابعة: وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا الصَّعْقُ، يَعْنِي ابْنَ حَزْنٍ، حَدَّثَنَا مَطَرُ الْوَرَّاقُ، حَدَّثَنَا زَهْدَمُ الْجَرْمِيُّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ... وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ فِيهِ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا نَسِيتُهَا. اهـ

وحديثهم الذي أشار إليه مسلم رحمه الله هو عن زهدم قال: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى فَدَعَا بِبَائِدَتِهِ وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٍ فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّهِ أَحْمَرُ شَبِيهٌ بِالْمَوَالِي، فَقَالَ لَهُ: هَلَمْ، فَتَلَكَّا، فَقَالَ: هَلَمْ فَأَنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَدِزْتُهُ فَحَلَفْتُ أَنْ لَا أَطْعَمُهُ. فَقَالَ: هَلَمْ أُحَدِّثُكَ عَنْ ذَلِكَ: إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسَخِمُلُهُ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ! لَا أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ»، فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللَّهُ فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَهْبٍ إِبِلٍ فَدَعَا بِنَا فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ عُرِّ الذَّرَى، قَالَ: فَلَمَّا انْطَلَقْنَا قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: أَغْفَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمِينَهُ لَا يُبَارِكُ لَنَا. فَرجَعْنَا إِلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسَخِمُكَ وَإِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا نَحْمِلَنَّا ثُمَّ حَمَلْتَنَا، أَفَنَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ: «إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا، فَانْطَلِقُوا فَإِنَّمَا حَمَلَكُمْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ». اهـ

قال النووي رحمه الله: قال الدارقطني: الصعق ومطر ليسا قويين، ولم يسمعه مطر من زهدم، وإنما رواه عن القاسم عنه فاستدركه الدارقطني على مسلم، وهذا الاستدراك =

① في (ب): (سنان)، والصواب (شيبان) كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

== فاسد؛ لأن مسلماً لم يذكره متأسلاً، وإنما ذكره متابعة للطرق الصحيحة السابقة، وقد سبق أن المتابعات يَحْتَمِلُ فيها الضعف؛ لأن الاعتماد على ما قبلها، وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسألة في أول خطبة كتابه وشرحناه هناك، وأنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة متابعة للصحيحة. وأما قوله: إنها ليسا قويتين، فقد خالفه الأكثرون، فقال يحيى بن معين وأبوزرعة: هو ثقة، في الصعق، وقال أبوحاتم: ما به بأس، وقال هؤلاء الثلاثة في مطر الوراق: هو صالح، وإنما ضعفوا روايته عن عطاء خاصة. اهـ

هذا وقد ذكر الحافظ العلائي في "جامع التحصيل" هذا الحديث من الأمثلة التي تروى من طريق وفيها مبهم أو مجهول، فقال (ج ١ ص ٢٥٧) بعد ذكره للحديث من طريق الصعق عن مطر: قال الدارقطني: لم يسمعه مطر من زهدم، إنما رواه عن القاسم بن عاصم^① عنه، قال ذلك ثابت بن حماد عن مطر. اهـ

هذا وبما أن النووي والدارقطني رحمهما الله قد اختلفا في شأن الصعق ومطر، فإنه يلزمنا أن نرجع إلى كتب التراجم حتى نقف على الحقيقة، وقد ذكر الحافظ في "التقريب" خلاصة كلامهم فقال في ترجمة الصعق: صدوق يهيم، وقال في ترجمة مطر الوراق: صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف، فنجد قول الحافظ قريباً مما قاله الدارقطني خصوصاً في مطر، وأما الانقطاع الذي جعله الدارقطني علة ثانية فلم يجبه عليه النووي بل اعتذر أنه في المتابعات.

قلت: وأما التصريح بالتحديث في صحيح مسلم، فلعله من وهم مطر أو الصعق أو شيبان بن فروخ، فكل واحد من هؤلاء وصف بالوهم.

فالخلاصة أن الحديث ضعيف بهذا السند، ولكنه لا يضر؛ لأنه في المتابعات ولعل مسلماً ذكره ليبيّن علته بهذا السند. والحديث ثابت في "الصحيحين" وغيرهما من حديث أبي موسى من غير هذه الطريق، والله أعلم.

① القاسم بن عاصم مقبول كما في "التقريب".

٤٢- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَلَقَ، وَسَلَقَ، وَخَرَقَ».

قَالَ: وَهَذَا لَمْ يَرْفَعْهُ عَنْ شُعْبَةَ غَيْرُ عَبْدِ الصَّمَدِ، وَأَصْحَابُ شُعْبَةَ يُخَالِفُونَهُ، وَيَرَوُونَهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا.

٤٢- الحديث الثاني والأربعون: قال مسلم رحمه الله في المتابعات (ج ٢ ص ١١١): وَحَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعٍ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عِيَّاضِ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا» وَلَمْ يَقُلْ: «بَرِيءٌ». اهـ

قال النووي بعد قوله (أنبأنا شعبة): فذكره مرفوعاً، فقال القاضي عياض: يروونه عن شعبة موقوفاً، ولم يرفعه عنه غير عبدالصمد. ثم قال النووي: قلت: ولا يضر هذا على المذهب الصحيح المختار، وهو إذا روى الحديث بعض الرواة موقوفاً وبعضهم مرفوعاً أو بعضهم متصلاً وبعضهم مراسلاً، فإن الحكم للرفع والوصل، وقيل للوقف والإرسال، وقيل: يعتبر الأحفظ، وقيل: الأكثر. والصحيح الأول. ومع هذا فمسلم رحمه الله لم يذكر هذا الإسناد معتمداً عليه، إنما ذكره متابعة، وقد تكلمنا قريباً على نحو هذا، والله أعلم. اهـ

وأقول: الحديث صحيح من الطرق التي ساقها مسلم رحمه الله قبل هذه الطريق، وهذه الطريق الظاهر فيها الوقف كما قاله الحافظ الدارقطني والقاضي عياض، ولعل مسلماً رحمه الله ذكرها ليبيِّن علتها، أو تساهل لكونها في المتابعات، والله أعلم.

٤٣ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ أَيْضًا حَدِيثَ جَرِيرٍ^①، عَنْ التَّيْمِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي غَلَابٍ^②، عَنْ حِطَّانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سُنَنِ الصَّلَاةِ، وَتَعْلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُمْ ذَلِكَ، فِيهِ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا».

وَقَدْ خَالَفَ التَّيْمِيُّ جَمَاعَةً، مِنْهُمْ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، وَشُعْبَةُ، وَسَعِيدٌ، وَأَبَانٌ، وَهَمَامٌ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَمَعْمَرٌ، وَعَدِيُّ بْنُ أَبِي عِمَارَةَ؛ وَرَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ، لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا».

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ قَتَادَةَ مُتَابِعَةً التَّيْمِيِّ، وَعُمَرُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ؛ تَرَكَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ. وَفِي اجْتِمَاعِ أَصْحَابِ قَتَادَةَ عَلَى خِلَافِ التَّيْمِيِّ دَلِيلٌ عَلَى وَهْمِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤٣- الحديث الثالث والأربعون: قال مسلم رحمه الله متابعة (ج ٤ ص ١٢٢ مع النووي): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو عَوَسَانَ الْمُسَمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ قَتَادَةَ، مِنَ الزِّيَادَةِ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» إِلَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ وَحْدَهُ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: قَالَ^⑤ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أُخْتِ أَبِي النَّضْرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ مُسْلِمٌ: =

① جرير هو ابن عبد الحميد فقد ذكر في "تهذيب التهذيب" من شيوخه سليمان التيمي، ولم يذكروا ذلك في ترجمة جرير بن حازم.

② في (ب) (عن أبي غيلان)، وصوابه: (أبو غلاب) كما في (ز) و"تقريب التهذيب" وهو يونس بن جبير الباهلي.

③ يعني طعن فيه وقدح في صحته، كما في النووي.

=تُرِيدُ أَحْفَظَ مِنْ سُلَيْمَانَ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: فَحَدِّثْ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ؟
يَغْنِي «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»، فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ، فَقَالَ: لِمَ لَمْ تَضَعْهُ هَاهُنَا؟ قَالَ:
لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنَا، إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ.

قال النووي رحمه الله: واعلم أن هذه الزيادة وهي قوله: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»، مما
اختلف الحفاظ في صحته، فروى البيهقي في «السنن الكبير» عن أبي داود السجستاني
أن هذه اللفظة ليست بمحفوظة، وكذلك رواه عن يحيى بن معين وأبي حاتم الرازي
والدارقطني والحافظ أبي علي النيسابوري شيخ الحاكم أبي عبد الله. قال البيهقي: قال
أبو علي الحافظ: هذه اللفظة غير محفوظة، قد خالف سليمان التيمي فيها جميع أصحاب
قتادة، واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم، لا سيما ولم
يروها مسندة في صحيحه، والله أعلم. اهـ

قلت: بل هي مسندة؛ إذ قد ساق سندها إلى قتادة، وسند قتادة معروف من
الحديث السابق، وشيخ قتادة فيه يونس بن جبير عن حِطَّانَ بن عبد الله الرقاشي عن
أبي موسى.

وقال أبو مسعود الدمشقي ص (٥٣) في جوابه على الدارقطني: وإنما أراد مسلم
بإخراج حديث التيمي تبين الخلاف في الحديث على قتادة، لا أنه ثبت، ولا ينقطع
بقوله عن الجماعة الذين خالفوا التيمي قدم حديثهم ثم أتبعه بهذا. اهـ

أقول: قول أبي مسعود (إن مسلماً لم يثبته) يردُّه قول مسلم لأبي بكر عند أن
راجع من أجل هذا الحديث: تريد أحفظ من سليمان؟ وعذر مسلم رحمه الله أنه في
المتابعات إلا هذه الزيادة، فإن الأمر كما يقول الحفاظ فيها كما نقله النووي عنهم
رحمهم الله؛ إذ قد شذَّ سليمان التيمي فيها.

وأما قول مسلم في حديث أبي هريرة: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» إنه صحيح فأليك ما
قاله أهل العلم رحمهم الله في هذه الزيادة:

(١) قال أبو داود رحمه الله (ج ٢ ص ٣١٤): مُحَمَّدُ بْنُ آدَمَ الْمِصْبِغِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ،
عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ =

= قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ».

بِهَذَا الْخَبَرِ (يعني حديث أبي موسى) زَادَ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ، وَلَهُمْ عِنْدَنَا مِنْ أَبِي خَالِدٍ.

(٢) فِي «التَّارِيخِ» لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ (ج ٣ ص ٤٥٥): سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ فِي حَدِيثِ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ: حَدِيثُ ابْنِ عَجْلَانَ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» قَالَ: لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَمْ يَثْبُتْ وَوَهْنَهُ.

(٣) الْبُخَارِيُّ فِي «جُزْءِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ» ص (٥٨) قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَرَوَى أَبُو خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ». زَادَ فِيهِ: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا».

ثُمَّ بَيَّنَّ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اضْطِرَابَ ابْنِ عَجْلَانَ فِي هَذَا السَّنَدِ فَقَالَ: وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَعَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَالْقَعْقَاعِ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَدَّثَنَا عَثْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرْ: «فَأَنْصِتُوا»، وَلَا يَعْرِفُ هَذَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ، قَالَ أَحْمَدُ: أَرَاهُ كَانَ يَدْلُسُ.

إِلَى أَنْ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَرَوَى سَهِيلٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ مَا زَادَ أَبُو خَالِدٍ.

وكَذَلِكَ رَوَى أَبُو سَلَمَةَ وَهَامٌ وَأَبُو يُونُسَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَتَابِعْ أَبُو خَالِدٍ فِي زِيَادَتِهِ. اهـ

وَأَبُو خَالِدٍ هُوَ سَلِيمَانُ بْنُ حَيَّانٍ الْأَحْمَرُ.

= (٤) أبو حاتم قال عبد الرحمن في كتاب «العلل» (ج ١ ص ١٦٤): سمعت أبي، وذكر حديث أبي خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»، قال أبي: ليست هذه الكلمة بالمحفوظ، وهو من تخاليط ابن عجلان.

وقد رواه خارجة بن مصعب أيضاً، وتابع ابن عجلان، وخارجة أيضاً ليس بالقوي. اهـ

(٥) البيهقي في «القراءة خلف الإمام» ص (١٣١) قال رحمه الله: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنا موسى بن إسحاق القاضي، نا عبد الله بن أبي شيبة، نا أبو خالد الأحمر، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا كَبَرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»، هذا حديث يعرف بأبي خالد الأحمر عن ابن عجلان.

قال البخاري: لا يعرف هذا من صحيح حديث أبي خالد الأحمر.

قال أحمد بن حنبل: أراه كان يدلّس، وقال يحيى بن معين: أبو خالد الأحمر صدوق وليس بحجة.

قال الإمام أحمد رحمه الله: وقد روي ذلك عن حسان بن إبراهيم الكرماني وإسماعيل بن أبان الغنوي، عن محمد بن عجلان، وإسماعيل ضعيف ويقع في أحاديث حسان بن إبراهيم بعض ما يُنكّر.

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، نا أبو العباس محمد بن يعقوب، نا العباس بن محمد، قال: سمعت يحيى بن معين في حديث ابن عجلان: «إِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» قال: ليس بشيء.

قال الإمام أحمد رحمه الله: وقد رواه يحيى بن العلاء الرازي، عن زيد بن أسلم ويحيى بن العلاء متروك، جرحه يحيى بن معين وغيره من أهل العلم بالحديث، وروى بإسناد ضعيف عن عمر بن هارون، عن خارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، ولا يُفرح بمتابعة هؤلاء في خلاف أهل الثقة والحفظ.

= أخبرنا أبو بكر بن الحارث، أنا أبو محمد بن حيان، نا ابن أبي حاتم، قال: سمعت أبي، وذكر حديث أبي خالد الأحمر، عن ابن عجلان، فقال أبي: ليست هذه الكلمة محفوظة، هي من تخاليط ابن عجلان، وقد رواه خارجة بن مصعب أيضاً، وخارجة بن مصعب ليس بالقوي.

أخبرنا أبوسعده أحمد بن محمد الماليني، أنا أبو أحمد عبدالله بن عدي الحافظ، نا محمد بن الحسين بن مكرم، نا أحمد بن منيع، نا أبوسعده محمد بن ميسر، نا ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا قرأ الإمام فأنصتوا». وهذا باطل، أخطأ فيه أبوسعده الصغاني هذا على ابن عجلان فغير إسناده وزاد في متنه، وخالف ما روى الثقات عن ابن عجلان.

وأبوسعده جرحه يحيى بن معين وغيره من الحفاظ.

قال محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله: روى عبدالله، يعني ابن يوسف، عن الليث، عن ابن عجلان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وعن ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة، وعن ابن عجلان، عن مصعب بن محمد والقعقاع وزيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. قال: وروى بكر بن مضر عن ابن عجلان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولم يذكر: «وإذا قرأ فأنصتوا».

قال البخاري: وقال سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولم يقل ما زاد أبو خالد، عن ابن عجلان، وكذلك روى أبوسلمة وهام وأبويونس وغير واحد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ولم يتابع أبو خالد في زيادته.

قال البخاري: وقال أبو السائب: عن أبي هريرة: اقرأ بها في نفسك. قال البخاري: ولو صح لكان يحتمل أن يكون سوى فاتحة الكتاب، وأن يقرأ فيما يسكت الإمام، وأما في ترك فاتحة الكتاب فلم يتبين في هذا الحديث.

= وقال البخاري: وقال أبو هريرة: كان النبي ﷺ يسكت بين التكبير والقراءة.

= قال الإمام أحمد رحمته الله وفي حديث سمرة: كان يسكت قبل القراءة وبعدها، قال البخاري: فإذا قرأ في سكتة الإمام لم يكن مخالفاً لحديث أبي خالد؛ لأنه يقرأ في سكتات الإمام، فإذا قرأ أنصت.

وقال أبوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: هذا خبر ذكر قوله: «وإذا قرأ فأنصتوا»، فيه وهم، وقد روى الليث بن سعد -وهو عالم أهل مصر وفقههم، أحد علماء أهل زمانه، غير مدافع، صاحب حفظ، وإتقان، وكتاب صحيح- هذا الخبر عن ابن عجلان فذكر الرواية التي ذكرها البخاري، وليس في شيء منها: «وإذا قرأ فأنصتوا».

قال ابن خزيمة: قال محمد بن يحيى الذهلي رحمته الله: خبر الليث أصح متناً من رواية أبي خالد يعني عن ابن عجلان، ليس في هذه القصة عن النبي صلوات الله عليه: «وإذا قرأ فأنصتوا» بمحفوظ؛ لأن الأخبار متواترة عن أبي هريرة بالأسانيد الصحيحة الثابتة المتصلة بهذه القصة ليس في شيء منها «وإذا قرأ فأنصتوا» إلا خبر أبي خالد ومن لا يُعْتَدُّ أهل الحديث بروايته.

ثم رواها ابن خزيمة من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ومن حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، ومن حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وليس في شيء منها هذه الزيادة. وهي في الصحيح من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة. ومن حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ومن حديث همام بن منبه وأبي علقمة الهاشمي وأبي يونس مولى أبي هريرة كلهم عن أبي هريرة ليس في شيء من هذه الروايات: «وإذا قرأ فأنصتوا». اهـ

فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن هذه الزيادة لا تثبت من حديث أبي هريرة، والله أعلم.

٤٤ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»، مِنْ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي مُعَاوِيَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدٍ.

قَالَ: وَتَابَعَهُمْ زُهَيْرٌ وَزِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ ① وَمُحَمَّدُ بْنُ كُنَّاسَةَ وَمَنْصُورُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ وَجُبَيْرُ بْنُ حُنَيْنٍ الْحَجَرِيُّ.

وَأَخْرَجَاهُ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَجَرِيرٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ قَرْمٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، زَادَ الْبُخَارِيُّ: تَابَعَهُمْ أَبُو عَوَانَةَ.

قَالَ: وَتَابَعَهُمْ عُبَيْدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ وَمَنْدَلٌ وَحَفْصُ وَعِمْرَانُ وَصَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ. مُحْفُوظَانِ عَنِ الْأَعْمَشِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤٤ - الحديث الرابع والأربعون: قال البخاري رحمه الله (ج ١٠ ص ٥٥٧) ط س: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ».

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ».

تَابَعَهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ وَأَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟ قَالَ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ».

① وهو الجعفي الكوفي، قاله الدكتور أكرم.

= تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَحُمَّدُ بْنُ عُيَيْدٍ. اهـ

وأخرجه مسلم (ج ١٦ ص ١٨٨) مع النووي فقال في أحدهما: عبدالله غير منسوب، وفي الثانية: عن أبي موسى.

قال الحافظ رحمه الله في «المقدمة» ص (٣٧٩) بعد قول الدارقطني: والطريقان محفوظان عن الأعمش، قلت: فلا معنى لاستدراكه. اهـ

وقال في «الفتح» (ج ١٠ ص ٥٥٨) ط س: قوله: عن عبدالله هكذا رواه أصحاب شعبة، فقالوا: عن عبدالله ولم ينسبوه، منهم ابن أبي عدي عند مسلم، وأبوداود الطيالسي عند أبي عوانة، وعمرو بن مرزوق عند أبي نعيم، وأبو عامر العقدي ووهب بن جرير عند الإسماعيلي، وحكى الإسماعيلي عن بُنْدَارٍ أنه عبدالله بن قيس أبو موسى الأشعري، واستدل برواية سفيان الثوري عن الأعمش الآتية عقب هذا، وسيأتي ما يؤيده، ولكن صنيع البخاري يقتضي أنه كان عند أبي وائل عن ابن مسعود وعن أبي موسى جميعاً، وأن الطريقين صحيحان لأنه بيّن الاختلاف في ذلك ولم يرجح، ولذا ذكر أبو عوانة في «صحيحه» عن عثمان بن أبي شيبة أن الطريقين صحيحان. ثم قال الحافظ رحمه الله: قلت: ويؤيد ذلك أن له عن ابن مسعود أصلاً، فقد أخرج أبو نعيم في كتاب «المحبين» من طريق عطية^① عن أبي سعيد قال: أتيت أنا وأخي عبدالله بن مسعود، فقال: سمعت النبي ﷺ... فذكر الحديث. وأخرجه أيضاً من طريق مسروق عن عبدالله به. اهـ

وقال الحافظ أيضاً (ج ١٠ ص ٥٥٩): قوله: عن أبي موسى، هكذا صرح به أبو نعيم، وأخرجه أبو عوانة من رواية قبيصة عن سفيان الثوري فقال: عن عبدالله ولم ينسبه، وهذا يؤيد قول بNDAR أن عبدالله حيث لم ينسب، فالمراد به في هذا الحديث أبو موسى، وأن من نسبه ظن أنه ابن مسعود، لكثرة مجيء ذلك على هذه الصورة في =

① هو ابن سعد العوفي مدلس، وقد كنى الكلبي أبا سعيد، وقد جالس أبا سعيد الخدري أياماً فصار يقول: عن أبي سعيد، فيظن السامع أنه يعني الخدري، مع أنه يريد الكلبي، كما في «الميزان».

=رواية أبي وائل، ولكنه هنا خرج عن القاعدة، وتبين برواية من صرح أنه أبو موسى الأشعري أن المراد بـ(عبدالله) ابن قيس وهو أبو موسى الأشعري، ولم أر من صرح في روايته عن الأعمش أنه عبدالله بن مسعود إلا ما وقع في رواية جرير بن عبد الحميد هذه عند البخاري عن قتيبة عنه، وقد أخرجه مسلم عن إسحاق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة كلاهما عن جرير فقال: (عن عبدالله) حسب، وكذا قال أبو يعلى عن أبي خيثمة، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر بن العباس وأبوعوانة من رواية إسحاق بن إسماعيل، كلهم عن جرير به، وكل من ذكر البخاري أنه تابعه إنما جاء من روايته أيضاً عن عبدالله غير منسوب، كذا أخرجه أبوعوانة من رواية شيبان عن الأعمش فقال (عبدالله) ولم ينسبه. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج ٢ ص ١٢٣): سألت أبي عن حديث رُوِيَ عن أبي وائل عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال: «المرء مع من أحب» ومنهم من يقول: عن أبي وائل عن عبدالله، قال: أصحاب أبي موسى أحفظ، وأبو موسى اسمه عبدالله بن قيس. اهـ

أقول: وجرير بن عبد الحميد الذي صرح بأن عبدالله هو ابن مسعود قال الحافظ في ترجمته من «التقريب»: ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهيم من حفظه. على أنه لم يتفق الرواة عنه على أن عبدالله هو ابن مسعود كما تقدم في كلام الحافظ رحمه الله، وأخاف أن يكون هو أو أحد الرواة عنه سلك الجادة؛ لأن أبا وائل كثير الرواية عن عبدالله بن مسعود، وإذا اختلف الرواة رجحت رواية من لم يسلك الجادة كما في «فتح المغيث» (ج ١ ص ٢١٢ و ٢١٣) وكما في «شرح علل الترمذي» للحافظ ابن رجب ص (٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨) وذكر رحمه الله أمثلة لذلك.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج ٢ ص ١٠٩) في حديث اختلف فيه زكريا بن منظور ويعقوب الإسكندراني فرجح أبوه حديث يعقوب ثم قال: وزكريا لزم الطريق. اهـ

٤٥ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ، وَمَعَهُ رَيْبَةُ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: «سَمَّ اللَّهُ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ».

قَالَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ أَرْسَلُهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» وَوَصَلَّهُ عَنْهُ خَالِدُ بْنُ خَلْدٍ وَيَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ مُتَّصِلٌ. وَقَدْ رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، كَرَوَايَةٍ خَالِدٍ وَيَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ إِلَّا حَدِيثَ مَنْ وَصَلَهُ عَنْ مَالِكٍ.

٤٥- الحديث الخامس والأربعون: قال البخاري رحمه الله (ج ٩ ص ٥٢٣ ط س): حَدَّثَنَا عَبْدِ الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ الدِّيلِيِّ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ أَبِي نُعَيْمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، وَهُوَ ابْنُ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَكَلْتُ يَوْمًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا، فَجَعَلْتُ أَكُلُ مِنْ تَوَاجِي الصَّحْفَةِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ أَبِي نُعَيْمٍ، قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ وَمَعَهُ رَيْبَةُ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: «سَمَّ اللَّهُ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». اهـ

قال الحافظ في «الفتح» (ج ٩ ص ٥٢٤): وإنما استجاز البخاري إخراجَه - وإن كان المحفوظ فيه عن مالك الإرسال - لأنه تبين بالطريق الذي قبله صحة سماع وهب بن كيسان من عمر بن أبي سلمة، واقتضى ذلك أن مالكا قصر بإسناده حيث لم يصرح بوصله، وهو في الأصل موصول، ولعله وصله مرة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان، أخرج ذلك الدارقطني في «الغرائب» عنها، واقتصر ابن عبد البر في «التمهيد» على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده. اهـ

وذكر الحافظ نحو ذلك في «المقدمة».

وَفِي مُسْنَدِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ

٤٦ - أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ مِثْنَى وَابْنِ بَشَّارٍ، عَنْ عُندَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ كِتَابُ... الْحَدِيثِ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَنْهُمَا، عَنْ عُندَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ.

وَحَدِيثُ شُعْبَةَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ صَحِيحٌ، وَأَمَّا حَدِيثُ قَتَادَةَ فَإِنَّمَا رَوَاهُ عُندَرٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ لَا عَنْ شُعْبَةَ، وَلَمْ يَرَوْهُ فِيهَا أَعْلَمُ عَنْ شُعْبَةَ غَيْرُ بَقِيَّةٍ.

٤٦ - الحديث السادس والأربعون: قال مسلم رحمه الله (ج ٨ ص ٢٠٦): وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ مُحَدِّثُكَ بِأَحَادِيثَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهَا بَعْدِي، فَإِنْ عِشْتُ فَاكْتُمُ عَنِّي، وَإِنْ مِتُّ فَحَدِّثْ بِهَا إِنْ شِئْتَ: إِنَّهُ قَدْ سَلَّمَ عَلَيَّ، وَاعْلَمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ وَلَمْ يَنْتَ عَنْهَا نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَجُلٌ فِيهَا بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ. اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والظاهر أن الطريق التي انتقدها الدارقطني صحيحة؛ لأنه لا مانع من أن يروي شعبة الحديث على وجهين عن حميد بن هلال عن مطرف عن عمران، وعن قتادة عن مطرف عن عمران، ويرويه محمد بن جعفر الملقب بعُندَرٍ عنه كذلك وهو من أثبت الناس فيه؛ لأنه أكثر من مجالسة شعبة، إذ كان محمد ربيب شعبة، وقد تابع غندراً عليه بقية كما أفاده الدارقطني في "التتبع"، وتابعه أيضاً خالد بن الحارث بن عبيد الهُجَيمِيُّ أبو عثمان البصري وهو ثقة ثبت كما في "التقريب" ومتابعته عند النسائي (ج ٥ ص ١١٦) قال =

٤٧- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ أَيْضًا حَدِيثَ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ... الْحَدِيثَ وَقِصَّةَ الْقُرْعَةِ.

قَالَ: وَهَذَا لَمْ يَسْمَعْهُ مُحَمَّدٌ مِنْ عِمْرَانَ فِيمَا يُقَالُ، وَإِنَّمَا أَرْسَلَهُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ، قَالَهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ^①، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ.

=النسائي رحمه الله: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابٌ وَلَمْ يَنْتَهَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ فِيهَا رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ. اهـ

فعلم بهذا أن الحديث ثابت من هذه الطريق، وأما كون النبي ﷺ جمع بين الحج والعمرة، فقد ذكر الحافظ ابن القيم في كتابه "زاد المعاد" (ج ١ ص ٢١٦-٢١٩) واحداً وعشرين حديثاً تدل على أنه ﷺ كان قارئاً، والله أعلم.

٤٧- الحديث السابع والأربعون: قال مسلم رحمه الله متابعة (ج ١١ ص ١٤٠) مع النووي: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الصَّرِيرُ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُليَّةَ وَحَمَادٍ. اهـ

يعني المتقدم وهو: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَّأَهُمْ أَثْلَاثًا، ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرْقَ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا. اهـ

=

① ابن معاذ ليس في (ب)، وأشعث هو ابن عبد الملك الحُمُراني، ثقة كما في "التقريب".

٤٨- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ أَيْضًا لَابْنَ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ حَدِيثَيْنِ آخَرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ^①، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْهُ، وَفِيهِ: أَنَّ رَجُلًا عَصَّ يَدَ رَجُلٍ فَاَنْتَزَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ نَيْبَتُهُ، الْحَدِيثُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَمَاعَهُ مِنْهُ.

= قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: وليس في هذا تصريح بأن ابن سيرين لم يسمع من عمران، ولو ثبت عدم سماعه منه لم يقدح في صحة هذا الحديث، ولم يتوجه على الإمام مسلم فيه عتب؛ لأنه إنما ذكره متابعة بعد ذكره الطرق الصحيحة الواضحة، وقد سبق لهذا نظائر، والله أعلم بالصواب. اهـ

وقال العلائي في "جامع التحصيل" (ج ١ ص ٢٥٩) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: والحكم بالإرسال في حديث العتق هذا أقوى من جهة إدخال ثلاثة رجال بين ابن سيرين وعمران فيه. اهـ

قلت: مسلم يكتفي بإمكان اللقي، ولقي محمد بن سيرين لعمران بن حصين ممكن، فقد ولد محمد بن سيرين لسنتين بقيتا من خلافة عثمان أي: سنة (٣٢) وتوفي عمران بن حصين سنة (٥٢) كما في "التهذيب" و"الإصابة" وقيل سنة (٥٣) كما في "الإصابة".

ثم وجدت في "جامع التحصيل" نصاً على سماع محمد من عمران، قال رحمه الله (ج ٢ ص ٦٣٧): قال الإمام أحمد: سمع ابن سيرين من عمران بن حصين وأنس. اهـ وبما أن محمداً ليس بمدلس فلا تضره عنعنته، بل هي محمولة على السماع كما في "فتح المغيث" (ج ١ ص ١٥٦)، والله أعلم.

٤٨- الحديث الثامن والأربعون: قال مسلم رحمه الله (ج ١ ص ١٦٠) متابعة مع النووي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التُّوفَلِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ =

① في الأصلين: قريش عن أنس والصواب ما أثبتناه كما تراه في سند مسلم.

٤٩ - وَالْآخَرُ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَبْعُونَ أَلْفًا» وَلَيْسَ فِيهِ أَيْضًا سَمَاعُ مُحَمَّدٍ مِنْ عِمْرَانَ.

وَهُوَ يَقُولُ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ: ظَنَنْتُ عَنْ عِمْرَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَمْ يُخْرِجِ الْبُخَارِيُّ لِابْنِ سِيرِينَ عَنْ عِمْرَانَ شَيْئًا.

=مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَجُلًا عَصَى يَدَ رَجُلٍ فَانْتَرَعَ يَدَهُ، فَسَقَطَتْ نِيَّتُهُ أَوْ ثَنَائِيَّاهُ، فَاسْتَعْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَأْمُرُنِي، تَأْمُرُنِي أَنْ آمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فَيْكِ تَقْضُمُهَا كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ، اذْفَعْ يَدَكَ حَتَّى يَعْصُهَا ثُمَّ انْتَرِعْهَا». اهـ

٤٩- الحديث التاسع والأربعون: قال مسلم رحمه الله (ج ٣ ص ٨٩) مع النووي في الشواهد والمتابعات: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُغْتَمِرُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، يَعْنِي ابْنَ سِيرِينَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ» قَالُوا: وَمَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هُمْ الَّذِينَ لَا يَكْتُمُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» فَقَامَ عُكَّاشَةُ فَقَالَ: اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ؟ قَالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ» قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، اذْعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ؟ قَالَ: «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ». اهـ

قال النووي رحمه الله (ج ١١ ص ١٦٢) بعد ذكره كلام الدارقطني: فأجاب عليه من وجهين: أحدهما: لا يلزم من كون ابن سيرين لم يصرح بالسماع من عمران، ولا روى له البخاري عنه شيئاً ألا يكون سمع منه.

الثاني: لو ثبت ضعف هذه الطريق لم يلزم منه ضعف المتن، فإنه صحيح بالطرق الباقية التي ذكرها مسلم، وقد سبق مرات أن مسلماً يذكر في المتابعات من هو دون شرط الصحيح، والله أعلم. اهـ

قلت: وقول الدارقطني رحمه الله في الحديث الأول: تفرد به قريش بن أنس، ليس كما قال، بل تابعه أيوب بن أبي تيمية كما رواه أحمد (ج ٤ ص ٤٣) وعبدالرزاق (ج ٩ =

٥٠ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ وَهْبٍ وَجَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ حَرْمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ^①، وَقَدْ اخْتُلِفَ، فَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: عَنْ ابْنِ شِمَاسَةَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يُذَكَّرُ فِيهَا الْقَبْرَاطُ، فَاسْتَوْصُوا بِأَهْلِهَا خَيْرًا، فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحْمًا».

وَقَالَ جَرِيرٌ: عَنْ حَرْمَلَةَ، عَنْ ابْنِ شِمَاسَةَ، عَنْ أَبِي بَصْرَةَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ... زَادَ فِي إِسْنَادِهِ أَبَا بَصْرَةَ.

= (ص ٣٥٥) قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: عَصَّ رَجُلٌ رَجُلًا فَأَنْتَرَعَتْ نَبِيَّتُهُ، فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «أَرَدْتُ أَنْ تَقْضَمَ يَدَ أَخِيكَ كَمَا يَقْضَمُ الْفَخْلُ». أَوْ أَرَادَ الدَّارِقُطَنِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ قَرِيشًا تَفْرُدَ بِهِ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ لَا التَّفْرُدَ الْمَطْلُوقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا كَوْنُ ابْنِ سِيرِينَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِمْرَانَ، فَقَدْ أَثْبَتَ سَمَاعُهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ كَمَا تَقْدُمُ، وَالْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ كَمَا فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٧ ص ٢٨٠)، وَالثَّبُوتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

كَذَلِكَ صَرَحَ ابْنُ سِيرِينَ بِتَحْدِيثِ عِمْرَانَ لَهُ فِي الطَّرِيقِ الْآخِرَةِ الَّتِي سَاقَهَا مُسْلِمٌ.

٥٠ - الْحَدِيثُ الْخَمْسُونَ: قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ١٦ ص ٩٦) مَعَ النَّوَوِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي حَرْمَلَةُ ع وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ، وَهُوَ ابْنُ عِمْرَانَ التُّجِيبِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ الْمَهْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يُذَكَّرُ فِيهَا الْقَبْرَاطُ، فَاسْتَوْصُوا بِأَهْلِهَا خَيْرًا؛ فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحْمًا، فَإِذَا رَأَيْتُمْ رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ فِي مَوْضِعٍ لَبَنَةٍ فَأَخْرِجْ مِنْهَا» قَالَ: فَمَرَّ بِرَبِيعَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَيْ =

① في (ز): (عن حرملة عن عمران)، تصحفت (ابن) إلى (عن) والصواب: حرملة بن عمران كما في (ب) وكما تراه في سند مسلم.

= سُرخييل بن حَسَنَةَ يَتَنَارَعَانِ فِي مَوْضِعِ لَبْنَةٍ، فَخَرَجَ مِنْهَا.

حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُيَيْنُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، سَمِعْتُ حَرْمَلَةَ الْمِصْرِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ، عَنْ أَبِي بَصْرَةَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ مِصْرَ وَهِيَ أَرْضٌ يُسَمَّى فِيهَا الْقِبْرَاطُ، فَإِذَا فَتَحْتُمُوهَا فَأَحْسِنُوا إِلَى أَهْلِهَا؛ فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا - أَوْ قَالَ: ذِمَّةً وَصِهْرًا - فَإِذَا رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ يَخْتَصِمَانِ فِيهَا فِي مَوْضِعِ لَبْنَةٍ فَأَخْرِجْ مِنْهَا» قَالَ: فَرَأَيْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ سُرخييل بن حَسَنَةَ وَأَخَاهُ رَبِيعَةَ يَخْتَصِمَانِ فِي مَوْضِعِ لَبْنَةٍ، فَخَرَجْتُ مِنْهَا.

الحديث من الأحاديث التي لم يجب عليها النووي، وقد جعله الحافظ العلائي في "جامع التحصيل" مثالا لما يحتمل فيه الإرسال والاتصال.

قال رحمه الله (ج ١ ص ٢٦٩): وحديث أبي ذر رضي الله عنه: «إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يَذْكُرُ فِيهَا الْقِبْرَاطُ» رواه ابن وهب عن حرملة بن عمران عن عبد الرحمن بن شماس عن أبي ذر، ورواه جرير بن حازم عن حرملة وهو ابن عمران عن ابن شماس عن أبي نضرة عن أبي ذر، أخرجه مسلم من طريقيهما - أي من طريق ابن وهب وجرير - كذلك وهي بمجرد إمكان اللقاء، ولعل الأظهر هنا ترجيح الإرسال؛ لأن ابن شماس إنما لقي من الصحابة مَنْ مات بعد أبي ذر بزمانٍ طويل كعمرو بن العاص وزيد بن ثابت وغيرهما. اه المراد منه.

وفي "تهذيب التهذيب": وقال ابن يونس في مقدمة "تاريخ مصر": وأهل النقل ينكرون أن يكون ابن شماس سمع من أبي ذر.

قلت: قد تقدم تصريحه بالسماع في "صحيح مسلم"، وفي "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ج ٥ ص ٢٤٣) قال أبو محمد: روى عن أبي ذر قال: سمعت منه. اه وأيضاً قد جاء التصريح في موضع الزيادة، أي: في الطريق الناقصة وهي رواية ابن وهب، وهو ثقة حافظ، فيكون من المزيد في متصل الأسانيد، والله أعلم.

٥١- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ أَيْضًا حَدِيثَ زَكَرِيَّا بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، حَدَّثَنِي جُنْدُبٌ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَإِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ».

قَالَ: خَالَفَهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ^①، قَالَ فِيهِ: عَنْ مُحَمَّدٍ النَّجْرَانِيِّ، عَنْ حُرَيْثٍ^② رَجُلٌ مَجْهُولٌ. وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

٥١- الحديث الحادي والخمسون: قال مسلم رحمه الله (ج ٥ ص ١٣) مع النووي: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُتَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ النَّجْرَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي جُنْدُبٌ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ وَهُوَ يَقُولُ: «إِنِّي أَبْرَأُ =

① هو خالد بن أبي يزيد بن زياد بن رستم.

② صوابه: عن جميل النجرائي عن جندب، والذي يؤيد هذا ما قاله القاضي عياض في كتابه "إكمال المعلم بفوائد مسلم" (ج ٢ ص ٤٥٣): هذا ما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال: خالف عبيد الله فيه أبو عبد الرحيم فقال عن جميل النجرائي، عن جندب، وجميل مجهول، والحديث محفوظ عن أبي سعيد وابن مسعود، قال: وقد ذكر النسائي الحديث من رواية عبيد الله بن عمرو، ثم ذكر رواية أبي عبد الرحيم عن زيد، عن عمرو، عن عبد الله بن الحارث، عن جميل النجرائي، عن جندب. اهـ

وهذا بين أيضًا في كلام البرقاني وابن أبي حاتم.

وجميل النجرائي ترجمه ابن حبان في "الثقات" (ج ٤ ص ١٠٨) وقال: يروي عن حذيفة، روى عنه عبد الله بن الحارث. اهـ فعلى هذا فهو مجهول، وغلط من قال: إنه شيخ لأبي إسحاق، وإنما شيخ أبي إسحاق جاء منسوبًا مجهولًا غير مسمى، كما نبه على ذلك ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (ج ١ ص ٣٨٨) وابن حجر في "تبصير المنتبه" (ج ١ ص ١٢٩) ومن فرق بينهما الأمير ابن ماكولا في "الإكمال" (ج ١ ص ٤٢٢) وعبد الغني بن سعيد في "مشتبه النسبة".

= إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنَهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ!..

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، وقد قال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (ج ٢ ص ٤٤٣) بعد ذكر طرف الحديث: قلت: ذكر البرقاني أن أبا عبد الرحيم رواه عن عبيد الله بن عمرو^١ عن زيد بن أبي أنيسة فقال: عن عمرو بن مرة عن جميل النجراني عن جندب، قال البرقاني: وذكرت ذلك للدارقطني فقال: رواية عبيد الله بن عمرو عن زيد أشبه بالصواب. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج ٢ ص ٣٨٨): سألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن عبيد بن أبي كريمة قال: قرأت في كتاب أبي عبد الرحيم بخطه وأخبرني محمد بن سلمة أنه خط أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن الحارث قال: حدثني جميل النجراني، قال: سمعت جندب بن عبد الله البجلي وذكر الحديث ثم قال: قال أبي: رواه عبيد الله بن عمرو، عن زيد، عن عمرو، عن عبد الله بن الحارث، قال: حدثنا جندب وهو أشبه، وهو عندي عبد الله بن الحارث الْمُكْتَبُ الكوفي وقد أدرك جندبًا. اهـ

فكلام الدارقطني الذي نقله الحافظ وكلام أبي حاتم يؤيدان ما أخرجه مسلم، وعبيد الله بن عمرو الرقي، وأبو عبد الرحيم وهو خالد بن أبي يزيد كلاهما ثقة كما في «التقريب» وزاد في ترجمة عبيد الله: فقيه. فلعل الحديث روي على الوجهين، واعتمد مسلم على الطريق التي هي سالمة من الجهالة، والله أعلم.

① الظاهر: رواه عن زيد بن أبي أنيسة خالف عبيد الله كما سيأتي في كلام أبي حاتم وكلام الدارقطني فيما نقله الحافظ يوحى بذلك حيث قال: رواية عبيد الله عن زيد أشبه بالصواب. وقد ذكرها الحافظ المزني في «تهذيب الكمال» من الرواة عن زيد بن أبي أنيسة. اهـ

٥٢- وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ، عَنْ حُدَيْفَةَ قِصَّةَ مَجِيءِ أَهْلِ نَجْرَانَ، وَفِيهِ: «لَا بُعَثَنَّ رَجُلًا أَمِينًا» زَادَ مُسْلِمٌ: الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ مِثْلَهُ.

قَالَ: رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَلَا يَثْبُتُ قَوْلُ إِسْرَائِيلَ.

٥٢- الحديث الثاني والخمسون: قال البخاري رحمه الله (ج ٨ ص ٩٣) مع «الفتح» ط س: حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ، قَالَ: جَاءَ الْعَاقِبُ وَالسَّيِّدُ صَاحِبَا نَجْرَانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُرِيدَانِ أَنْ يُلَاعِنَاهُ، قَالَ: فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: لَا تَفْعَلْ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ كَانَ نَبِيًّا فَلَا عَمَتَنَا لَا تُفْلِحُ نَحْنُ وَلَا عَقِبَتَا مِنْ بَعْدِنَا. قَالَا: إِنَّا نُعْطِيكَ مَا سَأَلْتَنَا وَابْعَثْ مَعَنَا رَجُلًا أَمِينًا، وَلَا تَبْعَثْ مَعَنَا إِلَّا أَمِينًا، فَقَالَ: «لَا بُعَثَنَّ مَعَكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقٌّ أَمِينٌ» فَاسْتَشَرَفَ لَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «فُمْ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ» فَلَمَّا قَامَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا أَمِينٌ هَذِهِ الْأُمَّةُ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ أَهْلُ نَجْرَانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: ابْعَثْ لَنَا رَجُلًا أَمِينًا، فَقَالَ: «لَا بُعَثَنَّ إِلَيْكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقٌّ أَمِينٌ» فَاسْتَشَرَفَ لَهُ النَّاسُ، فَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ. اهـ

وذكره مسلم (ج ١٥ ص ١٩٢) مع النووي من طريق شعبة وسفيان به. قال الحافظ رحمه الله في «مقدمة الفتح» ص (٣٦٧) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: فقد وافقهما على تصحيحه عن حذيفة. اهـ

وقال في «الفتح» (ج ٨ ص ٩٤) ط س على قول البخاري: حدثنا يحيى بن آدم: في رواية الحاكم في «المستدرک»^① عن الأصم عن الحسن بن علي بن عفان عن يحيى بن =

① (ج ٣ ص ٢٦٦) وقال: على شرطها، وسكت عليه الذهبي.

٥٣- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ: كُنَّا بِشَرِّ فَجَاءَنَا اللَّهُ بِخَيْرٍ.

=آدم^① بهذا الإسناد عن ابن مسعود، بدل حذيفة، وكذلك أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه من طرق أخرى عن إسرائيل، ورجح الدارقطني في "العلل" هذه وفيه نظر؛ فإن شعبة قد روى أصل الحديث عن أبي إسحاق فقال: عن حذيفة، كما في الباب أيضاً، وكان البخاري فهم ذلك فاستظهر برواية شعبة.

والذي يظهر أن الطريقين صحيحان، فقد رواه ابن أبي شعبة أيضاً والإسماعيلي من رواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة. اهـ
فالحاصل أنه قد رواه عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة شعبة وسفيان وزكريا بن أبي زائدة وإسرائيل في رواية عنه كما في البخاري.

ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة عن ابن مسعود فالظاهر هو ترجيح رواية الجماعة، وهي التي أخرجها الشيخان رحمهما الله وتكون رواية إسرائيل التي تنتهي إلى ابن مسعود شاذة، كما أفاده الدارقطني بقوله: ولا يثبت قول إسرائيل، والله أعلم.

٥٣- الحديث الثالث والخمسون: قال مسلم رحمه الله (ج ١٢ ص ٢٣٧) مع النووي متابعة: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرِ التَّمِيمِيِّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ م =

① قد اختلف فيه على يحيى بن آدم، فرواه علي بن محمد الطنافسي كما عند ابن ماجه (ج ١ ص ٤٨-٤٩)، والحسن بن علي بن عفان كما عند الحاكم: عنه، عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة عن ابن مسعود، والأول ثقة عابد، والثاني ثقة.
ورواه عباس بن الحسين كما عند البخاري وهو ثقة عنه عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة.

فتبين من هذا أن المحفوظ عن يحيى بن آدم من رواه عنه وجعله من مسند ابن مسعود، وقد تابع يحيى بن آدم في الرواية المحفوظة عنه القاسم بن يزيد كما عند النسائي في "الكبرى" (ج ٥ ص ٥٧) وتابع إسرائيل يوسف بن أبي إسحاق كما في "تحفة الأشراف" (ج ٧ ص ٦٠) فجعله من مسند ابن مسعود.

وَهَذَا عِنْدِي مُرْسَلٌ؛ أَبُو سَلَامٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حُدَيْفَةَ وَلَا مِنْ نَظَرَائِهِ
الَّذِينَ نَزَلُوا الْعِرَاقَ؛ لِأَنَّ حُدَيْفَةَ تُوُفِّيَ بَعْدَ قَتْلِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلْيَالٍ، وَقَدْ
قَالَ فِيهِ: (قَالَ حُدَيْفَةُ)، فَهَذَا يُدُلُّ عَلَى إِسْرَائِهِ.

= وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، وَهُوَ ابْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا
مُعَاوِيَةُ، يَغْنِي ابْنَ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ سَلَامٍ، عَنْ أَبِي سَلَامٍ، قَالَ: قَالَ حُدَيْفَةُ بْنُ
الْيَمَانِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا بِشَرِّ فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ، فَتَحْنُ فِيهِ، فَهَلْ مِنْ وَرَاءَ
هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: فَهَلْ
وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: «يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ
بِهَدَايَ، وَلَا يَسْتَنُونَ بِسُنَّتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثَمَانِ
إِنْسٍ» قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ
لِلْأَمِيرِ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ، وَأَخَذَ مَالَكَ، فَاسْتَمِعْ وَأَطِعْ». اهـ

قال النووي رحمه الله: قال الدارقطني: هذا عندي مرسل؛ لأن أبا سلام لم يسمع
حذيفة، وهو كما قال الدارقطني، لكن المتن صحيح متصل بالطريق الأول، وإنما أتى
مسلم بهذا متابعة كما ترى؛ وقد قدمنا في الفصول وغيرها أن الحديث المرسل إذا روي
من طريق آخر متصلًا تبينًا به صحة المرسل، وجاز الاحتجاج به، ويصير في المسألة
حديثان صحيحان. اهـ

وقال الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» في ذكر شيوخ أبي سلام: وحذيفة بن
اليمن يقال: مرسل. اهـ

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: أرسل عن حذيفة وأبي ذر وغيرها. اهـ

وقال الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» (ج ٢ ص ٦٩٧): مطور أبو سلام الحبشي
عن حذيفة وأبي مالك الأشعري وذلك في «صحيح مسلم» وقال الدارقطني: لم يسمع منهما.
قال ذلك في سياق ذكر الرواة المحكوم على روايتهم بالإرسال عن ذلك الشيخ
المعين، إما على الإطلاق أو في حديث مخصوص حسبما أمكن الوصول إليه... إلى آخر =

= كلامه ﷺ .

هذا وفي حديث حذيفة هذا زيادة ليست في حديث حذيفة المتفق عليه وهي قوله: «وإن ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ» فهذه الزيادة ضعيفة، لأنها من هذه الطريق المنقطعة.

وقد استدرك الأخ الفاضل سليم الهلالي حفظه الله عليَّ تضعيف حديث حذيفة الذي فيه: «وإن أَخَذَ مَالَكَ وَضَرَبَ ظَهْرَكَ» وأتى حفظه الله بروايات إلى حذيفة:

الأولى: تنتهي إلى سبيع بن خالد وقد روى عنه جماعة ولم يوثقه معتبر فهو مستور الحال.

الثانية: يقول تابع أبا سلام زيد بن وهب وقد رجعت إلى مسند أحمد (ج ٥ ص ٤٠٤) فوجدته حديثاً آخر.

قال حذيفة: حدثنا رسول الله ﷺ بحديثين قد رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر.

قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٥ ص ٣٨٣): حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ قَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا، وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ، حَدَّثَنَا «أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَعَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ»، ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِ الْأَمَانَةِ فَقَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ فَتُقَبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَبْطُلُ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْوَكْتِ، فَتُقَبَضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ فَيَبْطُلُ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْمَجْلِ كَجَمْرِ دَخَرَجْتُهُ عَلَى رِجْلِكَ تَرَاهُ مُنْتَبِهاً وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ حَصَى فَدَخَرَجَهُ عَلَى رِجْلِهِ قَالَ: فَيُضْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، لَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَيْ فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجَلَدُهُ وَأَعْقَلُهُ، وَمَا فِي قَلْبِهِ حَبَّةٌ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ»، وَلَقَدْ أَتَى عَلِيَّ زَمَانٌ وَمَا أُبَالَى أَيْكُمْ بَايَعْتُ، لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا لَيُرَدُّنَّهُ عَلَيَّ دِينُهُ، وَلَئِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا لَيُرَدُّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَمَا كُنْتُ لِأُبَايِعَ مِنْكُمْ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا.

وهذا الحديث متفق عليه.

الثالثة: عن أبي البَخْرِيِّ، عن حذيفة (ج ٥ ص ٣٩٩) قال: كان أصحاب النبي =

٥٤- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ فُرَاتٍ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَكُونُ عَشْرُ آيَاتٍ».

قَالَ: وَهَذَا لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ فُرَاتٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ. (ح م) وَرَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ مَوْفُوقًا، قَالَهُ زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَخَالَفَ أَشْعَثُ فَقَالَ: عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ عُمَيْلَةَ.

يسألونه عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، قيل لم فعلت ذلك؟ قال: من اتقى الشر وقع في الخير. اهـ

فأنت ترى أنه ليس فيه موضع الشاهد، وأما هذا فعنايه متفق عليه على أن الحديث منقطع، فأبو البخري وهو سعيد بن فيروز لم يسمع من حذيفة كما في «جامع التحصيل».

الرابعة: السَّفَرُ بْنُ نُسَيْرٍ الْأَزْدِيُّ وغيره عن حذيفة عند أحمد (ج ٥ ص ٣٩١) أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا فِي شَرٍّ، فَذَهَبَ اللَّهُ بِذَلِكَ الشَّرِّ وَجَاءَ بِالْخَيْرِ عَلَى يَدَيْكَ، فَهَلْ بَعْدَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: مَا هُوَ؟ قَالَ: «فَتَنْ كَقَطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يَتَّبِعُ بَعْضُهَا بَعْضًا، تَأْتِيكُمْ مُسْتَبْهَةً كَوُجُوهُ الْبَقَرِ، لَا تَدْرُونَ أَيَّا مِنْ أَيْ!».

وهذا أيضًا ليس فيه محل الشاهد، ثم السفر بن نسير الظاهر أنه لم يسمع من حذيفة؛ فلم يذكر الحافظ في ترجمته حذيفة، وفي «تهذيب التهذيب»: وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لم يسمع من أبي الدرداء.. إلخ.

ثم هو ضعيف جداً عند الدارقطني، فقد قال: لا يعتبر به.

فعلم بهذا أنه لا يبقى شيء من هذه الطرق التي أوردها الأخ سليم إلا طريق سبيع بن خالد، وهو مستور الحال، فقد روى عنه جماعة ولم يوثقه معتبر، والله أعلم.

٥٤- الحديث الرابع والخمسون: قال مسلم رحمه الله (ج ١٨ ص ٢٦) مع النووي:

حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، وَاللَّفْظُ =

= لِزُهَيْرٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ فُرَاتِ الْقَزَازِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ، قَالَ: أَطْلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَكَّرُ فَقَالَ: «مَا تَذَكَّرُونَ؟» قَالُوا: نَذْكُرُ السَّاعَةَ، قَالَ: «إِنَّمَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْا قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ» فَذَكَرَ الدُّخَانَ، وَالْدَّجَالَ، وَالذَّابَّةَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَتُرُوءَ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ﷺ وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَثَلَاثَةَ خُسُوفٍ: خَسَفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسَفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسَفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى تَحْشِيرِهِمْ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فُرَاتِ الْقَزَازِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غُرْفَةٍ وَنَحْنُ أَسْفَلَ مِنْهُ، فَاطَّلَعَ إِلَيْنَا فَقَالَ: «مَا تَذَكَّرُونَ؟» قُلْنَا: السَّاعَةَ، قَالَ: «إِنَّ السَّاعَةَ لَا تَكُونُ حَتَّى تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ: خَسَفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسَفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسَفٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَالْدُّخَانُ، وَالْدَّجَالُ، وَذَابَّةُ الْأَرْضِ، وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ فُغْرَةٍ عَدَنِ تَرْحَلُ النَّاسَ».

قَالَ شُعْبَةُ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، لَا يَذْكُرُ النَّبِيَّ ﷺ. وَقَالَ أَحَدُهُمَا فِي الْعَاشِرَةِ: «تُرُوءُ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ﷺ». وَقَالَ الْآخَرُ: «وَرِيحٌ تُلْقِي النَّاسَ فِي الْبَحْرِ».

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَغْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ فُرَاتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الطُّفَيْلِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غُرْفَةٍ وَنَحْنُ نَحْتَمِلُهَا نَتَحَدَّثُ... وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ، قَالَ شُعْبَةُ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: «تَنْزِلُ مَعَهُمْ إِذَا نَزَلُوا، وَتَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا». ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ طَرِيقَيْنِ إِلَى شُعْبَةٍ فِي أَحَدِهِمَا يَرْوِيهِ عَنْ فُرَاتٍ، وَفِي الْآخَرِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ وَلَمْ يَرْفَعِهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ. اهـ

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وقد ذكر مسلم رواية ابن ربيع موقوفة كما قال، ولا يقدح هذا في الحديث؛ فإن عبد العزيز بن ربيع ثقة حافظ متفق على توثيقه، فزيادته مقبولة. اهـ

٥٥- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: حَزْنٌ. وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الْجَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ سَعِيدِ أَنْ جَدُّهُ حَزْنًا. وَهَذَا مُرْسَلٌ، وَكَذَلِكَ قَالَ قَتَادَةُ وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ^①.

= كذا قال النووي، والصواب فإن فرائدا القزاز هو راوي الرفع لا ابن ربيع. وأقول عبدالعزيز بن ربيع وفيات القزاز كلاهما ثقة كما في «التقريب» فيحمل على أن أبا الطفيل كان يحدث به على الوجهين، وكلا الوجهين صحيح، والله أعلم. وقد تابع فرائدا القزاز على رفعه قتادة كما في «المعجم الكبير» للطبراني (ج ٣ ص ١٩٢) وفي سنده سعيد بن بشير والوليد بن الوليد وهو الدمشقي، قال الدارقطني وغيره: منكر الحديث. كما في «الميزان».

وجاء أيضا مرفوعا عند الطبراني (ج ٣ ص ٢٠٤) فقال: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى، حدثني أبي عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن الربيع بن عُمَيْلَةَ، عن أبي سَرِيحَةَ الغفاري، قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث. وهو بهذا السند ضعيف، من أجل ابن أبي ليلى، وهو محمد وولده عمران لم يوثقه إلا ابن حبان كما في «تهذيب التهذيب» ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة كذبه بعضهم كما في «الميزان».

وهاتان المتابعتان لا يفرح بهما؛ لأن الضعف فيهما شديد.

٥٥- الحديث الخامس والخمسون: قال البخاري رحمه الله (ج ١٠ ص ٥٧٤) ط س: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: «أَنْتَ سَهْلٌ» قَالَ: لَا أَعَيَّرُ اسْمًا سَمَانِيَهُ أَبِي، قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَمَا زَالَتِ الْحَزُونَةُ =

① في (ز): عن سعيد بن المسيب.

=فِينَا بَعْدُ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ -هُوَ ابْنُ غِيلَانَ-، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ بِهَذَا.

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَحَدَّثَنِي أَنَّ جَدَّهُ حَزَنًا قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟» قَالَ: اسْمِي حَزْنٌ، قَالَ: «بَلْ أَنْتَ سَهْلٌ» قَالَ: مَا أَنَا بِمُعَيَّرٍ اسْمًا سَمَانِيهِ أَبِي، قَالَ: ابْنُ الْمُسَيَّبِ: فَمَا زَالَتْ فِينَا الْحُزُونَةُ بَعْدُ.

قال الحافظ ص (٥٧٦): هكذا أرسل سعيد الحديث لما حدث به عبد الحميد، ولما حدث به الزهري وصله عن أبيه كما تقدم بيانه في الباب الذي قبله، وهذا على قاعدة الشافعي أن المرسل إذا جاء موصولاً من وجه آخر تبين صحة مخرج المرسل، وقاعدة البخاري أن الاختلاف في الوصل والإرسال لا يقدرح المرسل في الموصول إذا كان الواصل أحفظ من المرسل، كالذي هنا، فإن الزهري أحفظ من عبد الحميد. اهـ

وقال الحافظ أيضاً في «المقدمة» ص (٣٧٩) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: هذا على ما قررناه فيما قبل أن البخاري يعتمد هذه الصيغة إذا حفت بها قرينة تقتضي الاتصال، ولا سيما وقد وصله الزهري صريحاً فأخرج الوجهين على الاحتمال، والله أعلم.

وقد رواه عبد الرزاق عن ابن جريج فقال فيه: عن أبيه عن جده أيضاً أخرجه الإسماعيلي من طريقه. اهـ

٥٦ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ: «وَاللَّهِ! لَا يُؤْمِنُ [الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ]»^① وَقَدْ تَابَعَهُ شَبَابُهُ وَأَسَدُ بْنُ مُوسَى.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْأَسودِ وَعُثْمَانُ بْنُ عُمرَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَتَابَعَهُمُ ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ وَرَوْحُ^②.

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَحَجَّاجُ الْأَعْوَرُ وَأَبُو النَّضْرِ كَقَوْلِ عَاصِمٍ وَمَنْ تَابَعَهُ.

٥٦- الحديث السادس والخمسون: قال البخاري رحمه الله (ج ١٠ ص ٤٤٣) ط س: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهِ! لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ! لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ! لَا يُؤْمِنُ» قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ». تَابَعَهُ شَبَابُهُ وَأَسَدُ بْنُ مُوسَى.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْأَسودِ وَعُثْمَانُ بْنُ عُمرَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. اهـ

قال الحافظ في «المقدمة» ص (٣٧٨) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: ترجع عند البخاري أنه عند ابن أبي ذنب على الوجهين فذكره. اهـ

وقال في «الفتح»: يعني اختلف أصحاب ابن أبي ذنب عليه في صحابي هذا الحديث، فالثلاثة الأول قالوا فيه: (عن أبي شريح)، والأربعة قالوا فيه: (عن أبي هريرة). وقد نقل أبو معين الرازي عن أحمد: أن من سمع من ابن أبي ذنب بالمدينة فإنه =

① الذي بين المعكوفين ليس في (ز).

② في الأصلين: أبو روح، وصوابه: وروح، وهو ابن عبادة كما سيأتي في كلام الحافظ.

=يقول: (عن أبي هريرة)، ومن سمع منه ببغداد فإنه يقول: (عن أبي شريح).

ثم قال الحافظ: قلت: ومصدق ذلك أن ابن وهب وعبدالعزیز الدراوردي وأبا عامر العقدي وإسماعيل بن أبي أويس وابن أبي فديك ومعن بن عيسى إنما سمعوا من ابن أبي ذئب بالمدينة وقد قالوا كلهم فيه: (عن أبي هريرة)، وقد أخرجه الحاكم من رواية ابن وهب ومن رواية إسماعيل ومن رواية الدراوردي، وأخرجه الإسماعيلي من رواية معن والعقدي وابن أبي فديك، وأما حميد بن الأسود وأبو بكر بن عياش اللذان علقه البخاري من طريقهما فهما كوفيان، وسماعهما من ابن أبي ذئب بالمدينة لما حجا، وأما عثمان بن عمر فهو بصري، وقد أخرج أحمد الحديث عنه كذلك، وأما رواية شعيب بن إسحاق فهو شامي، وسماعه من ابن أبي ذئب أيضًا بالمدينة، وقد أخرجه أحمد أيضًا عن إسماعيل بن عمر فقال: (عن أبي هريرة)، وإسماعيل واسطي.

ومن سمعه ببغداد من ابن أبي ذئب يزيد بن هارون وأبوداود الطيالسي وحجاج بن محمد وروح بن عباد^① وآدم بن أبي إياس وقد قالوا كلهم: عن أبي شريح، وهو في «مسند الطيالسي» كذلك، وعند الإسماعيلي من رواية يزيد، وعند الطبراني من رواية آدم، وعند أحمد من رواية حجاج وروح بن عباد. ويزيد واسطي سكن بغداد، وأبوداود وروح بصريان، وحجاج بن محمد مَصِصِيٌّ، وآدم عسقلاني، وكانوا كلهم يقدمون بغداد ويطلبون بها الحديث.

وإذا تقرر ذلك فالأكثر قالوا فيه: عن أبي هريرة، فكان ينبغي ترجيحهم. ويؤيده أن الراوي إذا حدث في بلده كان أتقن لما يحدثه به في حال سفره، ولكن عارض ذلك أن سعيدًا المقبري مشهور بالرواية عن أبي هريرة فمن قال عنه: عن أبي هريرة، سلك الجادة، فكانت مع من قال عنه: عن أبي شريح، زيادة علم ليست عند =

① روح في «التتبع» من الرواة عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبي هريرة، فلينظر فيما حرره الحافظ. اهـ [وكذلك في مسند أحمد (ج ٤ ص ٣١) قال أحمد: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ وَرُوِّحٌ قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذئْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكَعْبِيِّ وَقَالَ رُوِّحٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ]. اهـ مصححه

٥٧ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِذَامٍ وَقَدْ كَتَبْنَاهُ.

= الآخرين، وأيضاً فقد وجد معنى الحديث من رواية الليث عن سعيد المقبري عن أبي شريح كما سيأتي بعد باب، فكانت فيه تقوية لمن رواه عن ابن أبي ذئب فقال فيه: عن أبي شريح، ومع ذلك فصنيع البخاري يقتضي تصحيح الوجهين، وإن كانت الرواية عنه أبي شريح أصح، والله أعلم. اهـ

٥٧- الحديث السابع والخمسون: قال البخاري رحمه الله (ج ٩ ص ١٩٤) ط
س: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية، عَنْ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِذَامٍ الْأَنْصَارِيَّةِ، أَنَّ أَبَاهَا
زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ
يَزِيدٍ وَمُجَمِّعَ بْنَ يَزِيدٍ، حَدَّثَاهُ أَنَّ رَجُلًا يُدْعَى خِذَامًا أَنْكَحَ ابْنَتَهُ لَهُ... نَحْوَهُ.

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٥ ط س): قال الدارقطني: أخرج البخاري
حديث خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباه زوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك...
الحديث، من رواية مالك عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبدالرحمن ومجمع
ابني يزيد بن جارية عن خنساء به، ومن رواية يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد
عن القاسم عن عبدالرحمن ومجمع ابني يزيد أنهما حدثاه أن رجلاً يدعى خداماً أنكح
ابنة له نحوه.

ثم قال الحافظ: قلت: عبدالرحمن بن القاسم أعرف بحديث أبيه من غيره، وقد
وصله، ومالك أتقن الحديث أهل المدينة من غيره، ومع ذلك فأخرج البخاري
الطريقين، فأفهم أنه رأى أن الموصول أرجح وهو المعتمد، والله أعلم. اهـ

وقال الحافظ الدارقطني رحمه الله في آخر كتاب "العلل" وقد سئل عن هذا الحديث
فقال: يرويه يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن القاسم واختلفت عنهما:

فرواه علي بن مسهر، ويزيد بن هارون، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وسفيان بن =

٥٨- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ إِسْحَاقَ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ أَبُوهُ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ «مَا تَعُدُّونَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فِيكُمْ». وَعَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُعَاذٍ مُرْسَلًا، وَعَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى سَمِعَ مُعَاذًا مُرْسَلًا.

= عينة: عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن عبدالرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية.

وقال أبو معاوية: عن يحيى، عن القاسم، عن مجمع بن يزيد ولم يذكر عبدالرحمن.

وقال شعبة ويحيى القطان: عن يحيى بن سعيد عن القاسم مرسلًا.

ورواه عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه.

واختلف عن مالك: فرواه القعني وعبدالرحمن بن مهدي وَالثَّقَلِيُّ ومحمد بن الحسن عن مالك عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبدالرحمن ومجمع ابني يزيد عن خنساء بنت خدام، وقال ابن مهدي: ابن خنساء.

ورواه ابن وهب عن مالك عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه وقال: عن عبدالرحمن ويزيد ابني مجمع، وكذلك قال أبو مسعود عن معن عن مالك وكلاهما وهم، والصواب عن عبدالرحمن ومجمع ابني يزيد.

ورواه ابن عينة عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه أن خنساء، ولم يذكر عبدالرحمن ولا مجمعا.

ورواه الثوري عن عبدالرحمن بن القاسم وقال: عن عبدالله بن يزيد بن وداعة عن خنساء بنت خدام.

والمحفوظ عن القاسم ما قاله علي بن مُسَهَّرٍ ومن تابعه عن يحيى بن سعيد عنه. اهـ المراد منه.

فالظاهر من كلام الدارقطني أنه يصبوب الطريق المرسلة ولا يمنع من صحة الحديث فيحمل على أنه روي على الوجهين، والله أعلم.

٥٨- الحديث الثامن والخمسون: قال البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ج ٧ ص ٣١١) ط

س: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ =

قَالَ: لَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرُ جَرِيرٍ، وَخَالَفَهُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَبَّاسٍ، عَنْ رَافِعٍ.

= رِفَاعَةُ بْنُ رَافِعٍ الزُّرَقِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ أَبُوهُ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ قَالَ: جَاءَ جَبْرِيلُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَا تَعْدُونَ أَهْلَ بَدْرٍ فَيَكُم؟ قَالَ: «مِنْ أَفْضَلِ الْمُسْلِمِينَ» أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا، قَالَ: وَكَذَلِكَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، وَكَانَ رِفَاعَةُ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ، وَكَانَ رَافِعٌ مِنْ أَهْلِ الْعَقَبَةِ، فَكَانَ يَقُولُ لِابْنِهِ: مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا بِالْعَقَبَةِ، قَالَ: سَأَلَ جَبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ ... بِهَذَا.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، سَمِعَ مُعَاذَ بْنَ رِفَاعَةَ، أَنَّ مَلَكًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، وَعَنْ يَحْيَى أَنَّ يَزِيدَ بْنَ الْهَادِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ يَوْمَ حَدَّثَهُ مُعَاذٌ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَالَ يَزِيدُ: فَقَالَ مُعَاذٌ: إِنَّ السَّائِلَ هُوَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ. اهـ

قال الحافظ في "المقدمة" ص(٣٦٩ ط س): بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: سياق البخاري يعطي أن طريق حماد متصل^① فإنه قال: حدثنا سليمان يعني ابن حرب، حدثنا حماد يعني ابن زيد، عن يحيى هو ابن سعيد، عن معاذ بن رفاعة بن رافع، وكان رفاعة من أهل بدر، وكان رافع من أهل العقبة وكان يقول لابنه يعني لرفاعة: ما يسرني أني شهدت بدراً بالعقبة، قال سأل جبريل النبي ﷺ فذكر الحديث، وروى ابن منده في "المعرفة" من طريق عمارة بن عَزِيَّةَ عن يحيى بن سعيد عن رفاعة بن رافع، كذا عنده، ولعله عن ابن رفاعة بن رافع، قال: سمعت أبي يقول: إن جبريل قال: وهذا يقوي رواية جرير في الجملة، والله أعلم.

وأما حديث الثوري الذي أشار إليه فرواه ابن ماجه وإسحاق بن راهويه =

① لم يظهر اتصالها بل ينتهي سندها إلى معاذ بن رفاعة، والمحاورة التي بين رافع وولده رفاعة يحتمل أنه سمعها منها، وأنه سمعها بواسطة، والله أعلم ثم رجعت إلى "تهذيب التهذيب" فلم أجده له رواية عن جده، فعلم أن الحديث منقطع.

٥٩- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ مَرَّوَانَ، عَنْ زَيْدٍ: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ» مِنْ حَدِيثِ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مَرَّوَانَ، عَنْ زَيْدٍ.
وَهُوَ صَحِيحٌ إِلَّا عَنْ مَرَّوَانَ.

= وأحمد بن حنبل والطبراني وابن حبان من طريقه، وكذا رواه أبو يعلى من حديث علي بن مسهر عن يحيى بن سعيد به وهو حديث آخر غير حديث رفاعه بن رافع، والله أعلم. اهـ

قلت: وصحابي حديث الثوري غير صحابي حديث الباب، فصحابي حديث الثوري رافع بن خديج الأنصاري الأوسي الحارثي، وصحابي حديث الباب رفاعه بن رافع الأنصاري الخزرجي الزرقى كما في «الإصابة».

وحديث رافع بن خديج في «المسند» (ج ٣ ص ٤٦٥) وفي «سنن ابن ماجه» (ج ١ ص ٥٦) قال ابن ماجه رحمه الله: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبَّادَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: جَاءَ جَنْزِيلٌ أَوْ مَلَكٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَا تَعْدُونَ مَنْ شَهِدَ بَذْرًا فِيكُمْ؟ قَالُوا: «خِيَارَنَا» قَالَ: كَذَلِكَ هُمْ عِنْدَنَا خِيَارُ الْمَلَائِكَةِ. اهـ
وهو يعتبر شاهداً لحديث البخاري، والله أعلم.

٥٩- الحديث التاسع والخمسون: قال البخاري رحمه الله (ج ٨ ص ٢٥٩) ط
س: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ أَنَّهُ رَأَى مَرَّوَانَ بْنَ الْحَكَمِ فِي الْمَسْجِدِ فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَلَى عَلَيْهِ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهُوَ يُمْلِئُهَا عَلَيَّ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَوْ أَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ لَجَاهَدْتُ، وَكَانَ أَعْمَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَفَخَذَهُ عَلَى فَخْذِي، فَتَقَلَّتْ عَلَيَّ =

= حَتَّى خِفْتُ أَنْ تَرْضَ فَخَذِي، ثُمَّ سُرِّي عَنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿عَبْرَ أُولَى الْأَصْرَارِ﴾.

هذه الطريق يطعن فيها الدارقطني رحمه الله من أجل مروان بن الحكم، وقد قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص (٤٤٣) ط س (خ ٤): مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ابن عم عثمان بن عفان يقال له رؤية، فإن ثبتت فلا يعرج على من تكلم فيه، وقال عروة بن الزبير: كان مروان لا يهتم في الحديث، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتمادًا على صدقه، وإنما نقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله، ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى، فأما قتل طلحة فكان متأولًا فيه كما قرره الإسماعيلي وغيره، وأما ما بعد ذلك فإنما حمل عنه سهل بن سعد وعروة وعلي بن الحسين وأبوبكر بن عبدالرحمن بن الحارث وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في "صحيحه" لما كان أميرًا عندهم بالمدينة قبل أن يبدو منه في الخلاف على ابن الزبير ما بدا، والله أعلم. وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم. اهـ

وقال الحافظ الذهبي في "الميزان" في ترجمة مروان: قال البخاري: لم ير النبي ﷺ. قلت: روى عن بسرة وعن عثمان، وله أعمال موبقة، نسأل الله السلامة، رمى طلحة بسهم، وفعل... وفعل.... اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج ٨ ص ٢٦٠) ط س: وقد ذكره ابن عبدالبر في الصحابة؛ لأنه ولد في عهد النبي ﷺ قيل عام أحد، وقيل: عام الخندق، وثبت عن مروان أنه قال: لما طلب الخلافة فذكروا له ابن عمر، فقال: ليس ابن عمر بأفقه مني، ولكنه أسن مني، وكانت له صحبة. فهذا اعتراف منه بعدم صحبته، وإنما لم يسمع من النبي ﷺ وإن كان سماعه منه ممكنًا؛ لأن النبي ﷺ نفى أباه إلى الطائف... اهـ

وفي "تهذيب التهذيب" أن الإسماعيلي عاب على البخاري إخراج حديثه. اهـ
وأقول: الحديث الذي معنا صحيح كما يقول الدارقطني رحمه الله؛ فقد أخرجه أحمد =

٦٠- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَرَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ،
عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ^①، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ قِسْمًا... «أَوْ مُسْلِمٌ».
وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ: عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ.

= (ج ٥ ص ١٨٤) من طريق معمر عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت
و ص (١٩٠) والبيهقي (ج ٩ ص ٢٣) والطبراني في «الكبير» (ج ٥ ص ١٤٤) من طريق
خارجة بن زيد عن أبيه به.

وقد أخرجه البخاري (ج ٨ ص ٢٥٩) ط س، ومسلم (ج ١٣ ص ٤٢) والترمذي
(ج ٤ ص ٩١) مع «التحفة» طبعة هندية وقال: هذا حديث حسن صحيح من حديث
البراء بن عازب.

وأخرجه ابن أبي شعبة كما في «المطالب العالية» (ج ٣ ص ١١٧)، وأبو يعلى
والطبراني كما في «مجمع الزوائد» (ج ٥ ص ٢٨٠) وقال الهيثمي: رجاله ثقات، وأخرجه
البيزار كما في «مجمع الزوائد» (ج ٧ ص ٩)، وابن حبان كما في «موارد الظمان»
ص (٤٢٩) من حديث الفلّتان بن عاصم نحوه، والله أعلم.

٦٠- الحديث الستون: قال مسلم رحمه الله (ج ٢ ص ١٨٠) مع النووي: حَدَّثَنَا ابْنُ
أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَسَمَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِسْمًا فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِ فُلَانًا؛ فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
«أَوْ مُسْلِمٌ» أَقُولُهَا ثَلَاثًا، وَيُرَدُّهَا عَلَيَّ ثَلَاثًا: «أَوْ مُسْلِمٌ» ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ
وَعَزِيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، خَافَةَ أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ». ثم ذكره رحمه الله من طريقين آخرين
إلى الزهري من غير طريق سفيان.

قال النووي رحمه الله: وأما قول مسلم رحمه الله في أول الباب: حدثنا ابن أبي عمر قال:
حدثنا سفيان عن الزهري عن عامر، فقال أبو يعلى الغساني: قال الحافظ أبو مسعود =

① في الأصلين: ابن ربيعة، والصواب ما أثبتناه كما تراه في مسلم وفي هامش (ز).

=الدمشقي: هذا الحديث إنما يرويه سفيان بن عيينة، عن معمر عن الزهري قاله الحميدي، وسعيد بن عبد الرحمن، ومحمد بن الصباح الجرجاني^① كلهم عن سفيان عن معمر عن الزهري بإسناده وهو المحفوظ عن سفيان. وكذلك قال أبو الحسن الدارقطني في كتابه "الاستدراكات".

قال النووي: قلت: وهذا الذي قاله هؤلاء في هذا الإسناد قد يقال: لا ينبغي أن يُوافقوا عليه؛ لأنه يحتمل أن سفيان سمعه من الزهري مرة، وسمعه من معمر عن الزهري مرة، فرواه على الوجهين، فلا يقدح أحدهما في الآخر، ولكن انضمت أمور اقتضت ما ذكره: منها أن سفيان مدلس وقد قال (عن)، ومنها أن أكثر أصحابه روه عن معمر، وقد يجاب عن هذا بما قدمناه من أن مسلماً رحمه الله لا يروي عن مدلس قال: (عن) إلا أن يثبت أنه سمعه ممن عنعن عنه. وكيف كان فهذا الكلام في الإسناد لا يؤثر في المتن، فإنه صحيح على كل تقدير متصل، والله أعلم. اهـ

وقال الحافظ المزي في "تحفة الأشراف" (ج ٣ ص ٢٩٨): قال أبو مسعود: كذا رواه ابن أبي عمر عن ابن عيينة عن الزهري ورواه الحميدي ومحمد بن الصباح الجرجاني وسعيد بن عبد الرحمن عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري زادوا فيه معمرًا. انتهى.

قال الحافظ ابن حجر في "النكت الطراف" على قوله: زادوا فيه معمرًا يعني بين ابن عيينة والزهري، قلت: وجدته في مسند ابن أبي عمر بإثبات معمر فيه، وكذا أخرجه أبونعيم في "المستخرج" من طريقه بإثباته، فلعل سقوطه من بعض الرواة عنه إما من مسلم أو من دونه، أو يكون لما حدث به مسلماً رواه له من حفظه. اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج ١ ص ٨١) ط س: ورواه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن الزهري. ووقع في إسناده وهم منه أو من شيخه، لأن معظم الروايات في الجوامع والمسانيد عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري بزيادة معمر بينهما، وكذا حدث به ابن أبي عمر شيخ مسلم في مسنده عن ابن عيينة، وكذا =

① كذا، وصوابه الجرجاني كما في "تهذيب التهذيب"، وكما سيأتي في "تحفة الأشراف".

٦١- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ مَكِّي بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَاشِمٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَأَنَا ثُلُثُ الْإِسْلَامِ.

قَالَ: خَالَفَهُ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ وَيَحْيَى الْأُمَوِيُّ وَأَبُو أُسَامَةَ رَوَوْهُ عَنْ هَاشِمٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ سَعْدٍ.

= أخرج أبو نعيم في "مستخرجه" من طريقه، وزعم أبو مسعود في الأطراف أن الوهم فيه من ابن أبي عمر، وهو محتمل لأن يكون الوهم صدر منه لما حدث به مسلماً، لكن لم يتعين الوهم في جهته، وحمله الشيخ محيي الدين على أن ابن عيينة حدث به مرة بإسقاط معمر، ومرة بإثباته، وفيه بُعد؛ لأن الروايات قد تضافرت عن ابن عيينة بإثبات معمر، ولم يوجد بإسقاطه إلا عند مسلم، والموجود في مسند شيخه بلا إسقاط كما قدمناه، وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتابي "تغليق التعليق".

٦١- الحديث الحادي والستون: قال البخاري رحمه الله (ج ٧ ص ٨٣) مع "الفتح" ط س: حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَأَنَا ثُلُثُ الْإِسْلَامِ.

حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ^①، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: مَا أَسْلَمَ أَحَدٌ إِلَّا فِي الْيَوْمِ الَّذِي أَسْلَمْتُ فِيهِ، وَلَقَدْ مَكَّنْتُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَإِنِّي لَثُلُثُ الْإِسْلَامِ. تَابَعَهُ أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا هَاشِمٌ.

قال الحافظ رحمه الله في "المقدمة" ص (٣٦٧) بعد ذكره كلام الدارقطني قلت: قد أخرج البخاري حديث ابن أبي زائدة أثر حديث مكِّي، وعلق حديث أبي أسامة، وطريق الأموي أخرجها الإسماعيلي، والظاهر أن البخاري أخرجه على الاحتمال، لقريضة =

① هو يحيى كما جاء مصرحاً به عند ابن ماجه (ج ٢ ص ٤٧) وذكر الحافظ في "تهذيب التهذيب" من شيوخه هاشم بن هاشم.

٦٢- [وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ] ① عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ وَيُونُسَ وَعَقِيلَ؛ رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ ②.

قَالَ: خَالَفَهُ مَالِكٌ وَيُونُسُ وَعَقِيلٌ؛ رَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ ③. وَرَوَاهُ عَبَادُ بْنُ إِسْحَاقَ ④، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ ⑤، عَنْ الزُّهْرِيِّ، مِثْلَ مَعْمَرٍ.

= معرفة عامر بن سعد بحديث أبيه، وصحة سماع هاشم منه ومن سعيد جميعاً. اهـ

أقول: الذي يظهر لي والله أعلم هو ترجيح رواية هاشم عن سعيد لرجحان من رواها في العدد، وهم: يحيى بن أبي زائدة وهو ثقة متقن كما في «التقريب»، وحماد بن أسامة وهو ثقة ثبت ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره، ويحيى بن سعيد الأموي، فثلاثتهم أرجح من مكي بن إبراهيم الثقة الثبت كما في «التقريب»، ويحتمل أن مكي بن إبراهيم أيضاً سلك الجادة، وغيره سلك غير الجادة، فروايتهم مقدمة، والله أعلم.

٦٢- الحديث الثاني والستون: قال مسلم رحمه الله (ج ١٤ ص ٢٣٧) مع النووي في الشواهد: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْوَزْغِ وَسَمَاءُ فُؤَيْسِقًا.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب النووي على الدارقطني، فالدارقطني رحمه الله =

① ما بين المعكوفين ليس في (ز).

② عباد بن إسحاق هو عبدالرحمن بن إسحاق القرشي العامري (بخ م ٤) روى عن عمر بن سعيد ابن شرحة، كما في ترجمته في «تهذيب الكمال».

③ في (ز): عامر بن سعد، وصوابه: عمر بن سعيد كما في ترجمة عبدالرحمن. وعمر بن سعيد ترجمته في «الميزان».

٦٣- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، «الشَّهْرُ هَكَذَا».

وَأَرْسَلَهُ يَحْيَى وَوَكَيْعٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ.

=يفيد أن معمرًا وعمر بن سعيد وَصَلَاهُ عن الزهري، وأن مالكا ويونس وعقيلًا أرسلوه.

أما يونس فقد جاء عنه الشك في وصله كما في «النكت الظراف» للحافظ ابن حجر (ج ٣ ص ٢٢٩) قال رَوَاهُ بعد قول المزي رَوَاهُ: حديث قتل الأوزاع... -إلى أن قال المزي- رواه يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة، قال الحافظ: قلت: وقد رواه ابن وهب عن يونس عن الزهري فقال: أراه عن عامر بن سعد عن أبيه. اهـ

فيونس قد اختلف عليه فيه فتبقى الموازنة بين معمر وعمر بن سعيد، ومالك وعقيل، أما عمر بن سعيد فقال الحافظ الذهبي في «الميزان»: «لن تكلم فيه ابن حبان وابن عدي، فقال ابن عدي: أحاديثه عن الزهري ليست مستقيمة... -إلى أن قال-: قال ابن عدي: عمر في بعض رواياته يخالف الثقات. اهـ

أما الموازنة بين معمر ومالك وعقيل فمالك وعقيل أرجح من معمر كما يعلم من تراجعهم من «تقريب التهذيب»، فعلى هذا: تكون رواية مالك وعقيل هي المحفوظة، وتعتبر رواية معمر شاذة، وعذر مسلم أنه ذَكَرَهُ شاهداً لحديث أم شريك ثم استشهد له بحديث عائشة وأبي هريرة، فهما يعتبران شاهدين له، والله أعلم.

٦٣- الحديث الثالث والستون: قال مسلم رَوَاهُ (ج ٧ ص ١٩٦) مع النووي في الشواهد: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَوَاهُ: قَالَ: ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ عَلَى الْأُخْرَى فَقَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا» ثُمَّ نَقَصَ فِي الثَّالِثَةِ إِصْبَعًا.

وحدثني القاسم بن زكريا حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن إسماعيل عن محمد بن سعد عن أبيه رَوَاهُ عن النبي ﷺ... فذكره.

= ثم ذكره بسنده من حديث ابن المبارك عن إسماعيل به.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله وقد أخرجه النسائي (ج ٤ ص ١١٢) فقال رحمه الله: ذكر الاختلاف على إسماعيل في خبر سعد بن مالك، ثم ذكره من طريق محمد بن بشر وعبدالله بن المبارك متصلًا وعقب الطريقين بقوله: ورواه يحيى بن سعيد وغيره عن إسماعيل عن محمد بن سعد عن النبي ﷺ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» وَصَفَّقَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ يَدَيْهِ يَنْعُتُهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَبَضَ فِي الثَّلَاثَةِ الْإِثْمَامَ فِي الْيُسْرَى.

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قُلْتُ لِإِسْمَاعِيلَ: عَنْ أَبِيهِ؟ قَالَ: لَا. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج ١ ص ٢٥٥): سألت أبي عن حديث رواه ابن المبارك وخالد الواسطي عن إسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ... وذكر الحديث، ورواه وكيع ويحيى القطان فقالا: عن إسماعيل بن أبي خالد عن محمد بن سعد أن النبي ﷺ مرسل، قال أبي: المتصل عن محمد بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ أشبه؛ لأن الثقات قد اتفقوا عليه. اهـ وهذا الذي قاله أبوحاتم رحمه الله هو الصواب؛ لأن الذين وصلوه ثقات أثبات ومعهم زيادة، ولعل إسماعيل كان يحدث به على الوجهين، وأما ما ذكره النسائي عن إسماعيل أنه سئل هل فيه: عن أبيه، أي: عن سعد فقال: لا، فلعله نسي، ولا يضر هذا الحديث كما في «نخبة الفكر» وشرحها ص (٢٣) إلا أن يجحد الشيخ ولا جحد هنا، والله أعلم.

فَتَحَصَّلَ مِنْ هَذَا: رَجَحَانُ رَوَايَةِ مُسْلِمِ الْمُتَّصِلَةِ، كَمَا قَالَ أَبُو حَاتِمٍ.

٦٤- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبٍ: رَأَى سَعْدٌ أَنَّ لَهُ فَضْلًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ...
وَهَذَا مُرْسَلٌ.

٦٤- الحديث الرابع والستون: قال البخاري رحمه الله (ج ٦ ص ٨٨) مع «الفتح» ط س: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ طَلْحَةَ^①، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: رَأَى سَعْدٌ ﷺ أَنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى مَنْ دُونَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ تُنْضَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضَعْفَائِكُمْ؟!».

قال الحافظ في «الفتح»: ثم إن صورة هذا السياق مرسل؛ لأن مصعباً لم يدرك زمان هذا القول، لكن هو محمول على أنه سمع ذلك من أبيه، وقد وقع التصريح عن مصعب بالرواية له عن أبيه عند الإسماعيلي، فأخرجه من طريق معاذ بن هاني^①، حدثنا محمد بن طلحة فقال فيه: عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: فذكر المرفوع دون ما في أوله، وكذا أخرجه هو والنسائي^② من طريق مسعر عن طلحة بن مصرف عن مصعب عن أبيه ولفظه: أنه ظن أن له فضلاً على من دونه، الحديث، ورواه عمرو بن مرة عن مصعب بن سعد عن أبيه مرفوعاً أيضاً لكنه اختصره ولفظه: «ينضر المسلمون بدعاء المستضعفين» أخرجه أبونعيم في ترجمته في «الحلية»^④ من رواية عبدالسلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن عمرو بن مرة وقال: غريب من حديث عمرو تفرد به عبدالسلام. انتهى

وذكر الحافظ أيضاً في «مقدمة الفتح» نحو هذا، وزاد: وفي الجزء السادس من =

① هو ابن مصرف، وهو والد محمد بن طلحة الراوي عنه.

② ثقة من كبار العاشرة، كما في «التقريب». ③ (ج ٦ ص ٣٧ و ٣٨) وسنده صحيح.

④ (ج ٥ ص ١٠٠) وفي سنده محمد بن إبراهيم بن زياد، ترجمته في «تاريخ بغداد» (ج ١

ص ٤٠٤-٤٠٧) متروك، ترجمته أيضاً في «الميزان» وأبو خالد الدالاني هو يزيد بن عبدالرحمن،

قال الحافظ في «التقريب»: صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلس، من السابعة.

٦٥- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةِ نَفَرٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ.

وَهَذَا أَسَنُّهُ الثَّقَفِيُّ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ^①، عَنْ مُحَمَّدِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةِ كُلُّهُمْ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ حَمَّادٌ: عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ثَلَاثَةِ قَالُوا: مَرَضَ سَعْدٌ مُرْسَلًا.
وَقَالَ هِشَامٌ: عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ثَلَاثَةِ مِنْ بَنِي سَعْدٍ، أَنَّ سَعْدًا... أَخْرَجَهَا كُلُّهَا مُسْلِمٌ^②.

= حديث أبي محمد بن صاعد من حديث مصعب بن سعد عن أبيه أنه رأى... فذكره، وقد ترك الدارقطني أحاديث في الكتاب من هذا الجنس لم يتتبعها. اهـ

قلت: سند البخاري مرسل كما يقول الدارقطني، وهو صحيح متصل من طرق أخرى كما أوضحه الحافظ رحمه الله. ولعل البخاري رحمه الله اعتمد الطريق المرسلة لتأييدها بالطرق الأخرى الموصولة.

٦٥- الحديث الخامس والستون: قال مسلم رحمه الله في المتابعات (ج ١١ ص ٨١) مع النووي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةِ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ، كُلُّهُمْ يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى سَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةَ فَبَكَى قَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟» فَقَالَ: قَدْ خَشِيتُ أَنْ أَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَزْتُ مِنْهَا، كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ حَوْلَةَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا كَثِيرًا وَإِنَّمَا يَرِثُنِي ابْنَتِي، أَفَأُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ =

① في (ب): ابن سعد، وهو ابن سعيد كما في (ز)، وكما تراه في سند مسلم.

② في (ز) أخرجها كليهما مسلم.

= قَالَ: «لا» قَالَ: فَبِالْثُلُثَيْنِ؟ قَالَ: «لا» قَالَ: فَالْثُفْ؟ قَالَ: «لا» قَالَ: فَالْثُلُثُ؟ قَالَ: «الْثُلُثُ، وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّ صَدَقَتَكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنْ تَفَقَّتَكَ عَلَى عِيَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنْ مَا تَأْكُلُ أَمْرَاتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّكَ أَنْ تَدَعَ أَهْلَكَ بِخَيْرٍ - أَوْ قَالَ: بِعَيْشٍ - خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ» وَقَالَ بِيَدِهِ.

وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيرِيِّ، عَنْ ثَلَاثَةٍ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ قَالُوا: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ... بِنَحْوِ حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنِي ثَلَاثَةٌ مِنْ وَلَدِ سَعْدٍ بِنِ مَالِكٍ كُلُّهُمْ يُحَدِّثُونِي بِمِثْلِ حَدِيثِ صَاحِبِهِ، فَقَالَ: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةَ فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ... بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحِمَيرِيِّ.

قال النووي رحمه الله: وفي الرواية الأخرى: عن حميد عن ثلاثة من ولد سعد قالوا: مرض سعد بمكة فأثاه رسول الله ﷺ يعوده... فهذه الرواية مرسله، والأولى متصلة؛ لأن أولاد سعد تابعيون، وإنما ذكر مسلم هذه الروايات المختلفة في وصله وإرساله؛ ليبين اختلاف الرواة في ذلك، قال القاضي [عياض]: وهذا وشبهه من العلل التي وعد مسلم في خطبة كتابه أنه يذكرها في مواضعها، فظن ظانون أنه يأتي بها مفردة، وأنه توفي قبل ذكرها، والصواب أنه ذكرها في تضاعيف كتابه كما أوضحناه في أول هذا الشرح، ولا يقدر هذا الخلاف في صحة هذه الرواية، ولا في صحة أصل الحديث؛ لأن أصل الحديث ثابت من طرق من غير جهة حميد عن أولاد سعد، وثبت وصله عنهم في بعض الطرق التي ذكرها مسلم، وقد قدمنا في أول هذا الشرح أن الحديث إذا روي متصلاً ومرسلاً فالصحيح الذي عليه المحققون أنه محكوم باتصاله؛ لأنها زيادة ثقة، وقد عرّض الدارقطني بتضعيف هذه الرواية، وقد سبق الجواب عن اعتراضه الآن، وفي مواضع نحو هذا، والله أعلم. اهـ =

٦٦- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ،
عَنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَتْ لَهُ
بِطَانَتَانِ».

قَالَ: وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: عَنْ يَحْيَى وَابْنِ أَبِي عَتِيقٍ ① وَمُوسَى، عَنِ
الزُّهْرِيِّ بِهَذَا.

وَوَقَفَهُ شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ
أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ ② وَسَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ: عَنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي سَعِيدٍ

= وأقول: الحاصل أن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي رواه متصلاً، وتابعه وهيب
كما في "مسند أحمد" (ج ١ ص ١٦٨) ورواه حماد بن زيد مرسلًا، وكذا محمد بن سيرين
عن حميد، فالظاهر أن حميدًا تارة يرويه مرسلًا، وتارة ينشط ويرويه متصلًا، وأن
الوصل والإرسال كلاهما صحيح، والله أعلم.

٦٦-الحديث السادس والستون: قال البخاري رحمه الله (ج ١٣ ص ١٨٩) ط س
مع "الفتح": حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ
أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا
اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بِطَانَتَانِ: بِطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، وَبِطَانَةٌ
تَأْمُرُهُ بِالنَّسْرِ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ، فَالْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ تَعَالَى».

① هو محمد بن عبدالله بن أبي عتيق محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق، وموسى هو ابن
عقبة كذا في "الفتح".

② هو عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين النوفلي المكي كذا في "الفتح".

مَوْقُوفًا.

وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ ① بَنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ،
عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ②، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

= وَقَالَ سُلَيْمَانُ ③، عَنْ يَحْيَى، أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ بِهَذَا.

وَعَنِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ وَمُوسَى، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ مِثْلَهُ، وَقَالَ شُعَيْبٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ،
حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلَهُ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنِي
الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حُسَيْنٍ، وَسَعِيدُ بْنُ زِيَادٍ ④: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَوْلَهُ.
وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ،
قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ. اهـ

قال الحافظ في «الفتح» (ج ١٣ ص ١٩٢) ط س: قال الكرمانى: محصل ما ذكره
البخارى أن الحديث مرفوع من رواية ثلاثة أنفس من الصحابة. اهـ

وهذا الذي ذكره إنما هو بحسب صورة الواقعة، وأما على طريقة المحدثين فهو
حديث واحد، واختلف على التابعي في صحابه، فأما صفوان فجزم بأنه عن أبي
أيوب. وأما الزهري فاختلف عليه هل هو أبو سعيد أو أبو هريرة؟ وأما الاختلاف في
رفعه ووقفه فلا تأثير له؛ لأن مثله لا يقال من قبل الاجتهاد، فالرواية الموقوفة لفظاً
مرفوعة حكماً.

=

① في (ب): عبدالله، والصواب: عبيدالله، كما في (ز) وكما تراه في سند البخاري.

② في الأصلين: عن أيوب، والصواب: عن أبي أيوب كما في سند البخاري.

③ سليمان هو ابن بلال، ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري، كما في «الفتح».

④ سعيد بن زياد هو الأنصاري المدني، روى عن جابر، وما له راو إلا سعيد بن أبي هلال، قال

أبو حاتم الرازي: مجهول وما له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع. اهـ «فتح الباري».

٦٧- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عِيَّاضٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ صَدَقَةَ الْفَطْرِ.
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ،
عَنْ عِيَّاضٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

قَالَ: خَالَفَهُ سَعِيدُ بْنُ سَلَمَةَ الصَّدْفِيُّ^①، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ

= ويرجح كونه عن أبي سعيد موافقةً ابن أبي حسين وسعيد بن زياد لمن قال عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي سعيد، وإذا لم يبق إلا الزهري وصفوان فالزهري أحفظ من صفوان بدرجات، فمن ثمَّ يظهر قوة نظر البخاري في إشارته إلى ترجيح طريق أبي سعيد، فلذلك ساقها موصولة، وأورد البقية بصيغ التعليق، إشارة إلى أن الخلاف المذكور لا يقدر في صحة الحديث، إما على الطريقة التي بينتها من الترجيح، وإما على تجويز أن يكون الحديث عند أبي سلمة على الأوجه الثلاثة، ومع ذلك فطريق أبي سعيد أرجح، والله أعلم.

ووجدت في «الأدب المفرد» للبخاري ما يترجح به رواية أبي سلمة عن أبي هريرة، فإنه أخرجه من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي سلمة كذلك، في آخر حديث طويل. اهـ

وقال في «مقدمة الفتح» ص (٣٨١) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: حكى البخاري هذه الأوجه كلها وكأنه ترجح عنده طريق أبي سلمة عن أبي سعيد، فإن أكثر أصحاب الزهري رواه كذلك؛ ولأن الزهري أحفظ من صفوان بن سليم، والله أعلم. اهـ

٦٧- الحديث السابع والستون: قال مسلم رحمه الله (ج ٧ ص ٦٢) مع النووي في المتابعات: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ =

① كذا في الأصلين، والمذكور في الرواة عن إسماعيل هو سعيد بن مسلمة الأموي، فعله تصحف، والأموي ضعيف كما في «التقريب».

الْحَارِثُ بْنُ أَبِي ذُبَابٍ، عَنْ عِيَاضٍ.

وَالْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ عَنِ الْحَارِثِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا عَنْهُ ابْنُ جُرَيْجٍ وَغَيْرُهُ.
وَعِنْدَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ عِيَاضٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «أَخَوْفُ مَا
أَخَافُ عَلَيْكُمْ زَهْرَةُ الدُّنْيَا»، وَلَا نَعْلَمُ إِسْمَاعِيلَ رَوَى عَنْ عِيَاضٍ شَيْئًا.

=أُمَيَّةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي السَّرْحِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ
الْحَذْرِيَّ يَقُولُ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، حُرٍّ
وَمَمْلُوكٍ، مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، وَصَاعًا مِنْ أَقِطٍ، وَصَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمْ
تَزَلْ نُخْرِجُهُ كَذَلِكَ حَتَّى كَانَتْ مُعَاوِيَةُ، فَرَأَى أَنَّ مُدَيْنٍ مِنْ بُرٍّ تَغْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ،
قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرِجُهُ كَذَلِكَ.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّرْحِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْحَذْرِيَّ قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: الْأَقِطِ، وَالتَّمْرِ، وَالشَّعِيرِ. اهـ

قال النووي رحمه الله: قوله: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال:
خالف سعيد بن مسلمة معمرًا فيه؛ فرواه عن إسماعيل بن أمية عن الحارث بن
عبد الرحمن بن أبي ذباب عن عياض، قال الدارقطني: والحديث محفوظ عن الحارث،
قلت: وهذا الاستدراك ليس بلازم؛ فإن إسماعيل بن أمية صحيح السماع عن
عياض، والله أعلم. اهـ

أقول: قد ثبت في "صحيح مسلم" تصريح إسماعيل أن شيخه عياضًا أخبره،
وليس هناك ما يمنع؛ فهما مكيان، ووفاة عياض على رأس المائة كما في "التقريب"
ووفاة إسماعيل سنة (١٤٤) وقيل (١٣٩) كما في "تهذيب التهذيب" ولم يذكر إسماعيل
بالتدليس، والله أعلم.

٦٨- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ مِثْقَانَ، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَخِيهِ مَعْبُدٍ^①، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: الْعَزَلُ.

قَالَ: لَمْ يُتَابَعِ هِشَامٌ، وَخَالَفَهُ أَيُّوبُ وَابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ^②، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، فَلَعَلَّ ابْنَ سِيرِينَ حَفِظَهُ عَنْهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَخْرَجَهَا كُلُّهَا مُسْلِمٌ^③.

٦٨- الحديث الثامن والستون: قال مسلم رحمه الله (ج ١٠ ص ١١) مع النووي: وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ بْنِ مَسْعُودٍ رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْجَحْدَرِيِّ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ؛ فَإِنَّهَا هُوَ الْقَدَرُ» قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَوْلُهُ: لَا عَلَيْكُمْ، أَقْرَبُ إِلَى النَّهْيِ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: فَرَدَّ الْحَدِيثَ حَتَّى رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْجَحْدَرِيِّ، قَالَ: ذُكِرَ الْعَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «وَمَا ذَاكُمْ» قَالُوا: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تُرْضِعُ، فَيُصِيبُ مِنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيُصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ، قَالَ: «فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ؛ فَإِنَّهَا هُوَ الْقَدَرُ».

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ! لَكَأَنَّ هَذَا رَجَزٌ.

وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ يَنْبَغِي حَدِيثَ الْعَزْلِ، فَقَالَ: إِنِّي حَدَّثْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا =

① في (ب): سعيد، والصواب: معبد كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

② في الأصلين: عبدالرحمن بن قيس، وصوابه ابن بشر كما تراه في سند مسلم.

③ في (ز): وأخرجها كليهما مسلم.

٦٩- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلٍ: «فَرَّقَ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ».

وَهَذَا مِمَّا وَهَمَ فِيهِ ابْنُ عُيَيْنَةَ مِنْ ① أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ، قَالُوا: فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا سُنَّةً.

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

=عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْبَدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: قُلْنَا لِأَبِي سَعِيدٍ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي الْعَزْلِ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ إِلَى قَوْلِهِ: الْقَدَرُ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والظاهر أن ابن سيرين حفظه عنهما؛ فإن هشامًا وهو ابن حسان من أثبت الناس في محمد بن سيرين، وقد توبع متابعة قاصرة كما في "صحيح مسلم"، قال مسلم رحمه الله: وحدَّثنا نصر بن علي الجهضمي، حدَّثنا بشر بن المفضل، حدَّثنا شعبة، عن أنس بن سيرين، عن معبد بن سيرين، عن أبي سعيد الخدري به. اهـ

والإمام الدارقطني ليس جازمًا بوهم هشام، بل في كلامه ما يوحي بأن محمدًا حفظه عن أخيه معبد، وعن عبد الرحمن بن بشر حيث قال: فلعل ابن سيرين حفظه عنهما. وعلى هذا فلا انتقاد به على الإمام مسلم رحمه الله.

٦٩-الحديث التاسع والستون: قال البخاري رحمه الله (ج ١٣ ص ١٥٤) مع الفتح ط ح: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: شَهِدْتُ الْمُتْلَاعَيْنِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: لم أراه عند =

① في (ز): لأن، بدل: من.

٧٠- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَبِي غَسَّانَ^①، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا».

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدُ الْجُمَحِيُّ لَمْ يَقُولُوا هَذَا. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ يَعْقُوبَ فَقَطَّ.

= البخاري بتمامه، وإنما ذكر بهذا الإسناد طرفاً منه وكأنه اختصره لهذه العلة فبطل الاعتراض عليه. اهـ

قلت: قد أخرج الموضع المنتقد وهو قوله: (فَفَرَّقَ بينهما)، فالظاهر صحة الاعتراض. هذا بالنظر إلى رواية الزهري عن سهل، وإلا فقد جاء في حديث ابن عمر أن رجلاً قذف امرأته فأحلفها النبي ﷺ ثم فرّق بينهما. أخرجه البخاري (ج ٩ ص ٤٤٤) مع الفتح ط س ومسلم (ج ١٠ ص ١٢٧) مع النووي.

٧٠- الحديث السبعون: قال البخاري رحمه الله (ج ١١ ص ٣٣٠) مع الفتح ط س: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ الْأَهْلَانِيُّ الْحِمَصِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: نَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى رَجُلٍ يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ، وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ الْمُسْلِمِينَ عَنَاءَ عَنْهُمْ، فَقَالَ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا» فَنَبَّهَ رَجُلٌ فَلَمْ يَزَلْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى جُرِحَ فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتُ، فَقَالَ بِذُبَابَةِ سَيْفِهِ فَوَضَعَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ فَتَحَامَلَ عَلَيْهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ فِيهَا يَرَى النَّاسَ عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ فِيهَا يَرَى النَّاسَ عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا».

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" (ص ٣٨٠) ط س بعد قول الدارقطني: إن أبا غسان تفرد بزيادة: «وإنما الأعمال بالخواتيم»، قلت: زادها أبو غسان وهو ثقة حافظ، فاعتمده البخاري. اهـ

① في (ز): أبي عفان، والصواب ما في (ب)، وأبو غسان هو: محمد بن مطرف، قال الحافظ في "التقريب": ثقة من السابعة.

٧١- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا». لَمْ يَقُلْ هَذَا عَيْرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَغَيْرُهُ أَثَبَتْ مِنْهُ، وَبَاقِي الْحَدِيثِ صَحِيحٌ.

= هذا وبالنظر إلى تراجم أبي غسان ومن خالفه يظهر أن رواية مَنْ خالف أبا غسان أرجح، فأبو غسان وهو محمد بن مطرف ثقة، وعبد العزيز بن أبي حازم صدوق فقيه، ويعقوب بن عبد الرحمن ثقة وسعيد وهو ابن عبد الرحمن الجمحي صدوق له أوهام؛ فالذي يظهر لي هو ترجيح رواية الجماعة كما يقول الدارقطني، والله أعلم.

٧١- الحديث الحادي والسبعون: قال البخاري رحمه الله (ج ٦ ص ١٤) مع الفتح ط س: حَدَّثَنَا قَيْصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ^①، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الرَّوْحَةُ وَالْعَدْوَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

وقال ص (٨٥): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَمَوْضِعُ سَوْطٍ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا، وَالرَّوْحَةُ يَرْوَحُهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ الْعَدْوَةُ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا». اهـ

قال الحافظ في «المقدمة» ص (٣٦٢) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار يأتي الكلام عليه في الفصل بعد هذا، وقد تفرد بهذه الزيادة. اهـ

وقال في ترجمة عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدني في «المقدمة» ص (٤١٧): قال الدوري عن ابن معين: في حديثه عندي ضعف، وقد حدث عنه يحيى القطان^②، =

① هو الثوري كما في «الفتح».

② أي: ويحيى لا يروي إلا عن ثقة في الغالب، كما في «فتح المغيث» (ج ١ ص ٢٩٣).

٧٢- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي صَخْرٍ^①، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ: وَصَفَ الْجَنَّةَ. وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ، وَغَيْرُهُ أَثَبَتْ مِنْهُ.

= ويكفيه رواية يحيى عنه، وقال عمرو بن علي: لم أسمع عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه قط، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن المديني: صدوق، وقال الدارقطني: خالف البخاري فيه الناس وليس هو بمتروك، وذكره ابن عدي في «الكامل» وأورد له أحاديث، وقال: بعض ما يرويه منكر مما لا يتابع عليه، وهو من جملة من يكتب حديثه من الضعفاء.

ثم قال الحافظ رحمه الله: قلت: احتج به البخاري - كما قال الدارقطني - وأبو داود والنسائي والترمذي، وقد تقدم ذكر الحديث الذي استنكر منه مما خرَّج عنه البخاري، وهو التاسع والثلاثون من الفصل الذي قبل هذا. اهـ
وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق يخطئ. فالظاهر أن حديثه في رتبة الحسن، ولكنه يعتبر هنا شاذًا، والله أعلم.

٧٢- الحديث الثاني والسبعون: قال مسلم رحمه الله (ج ١٧ ص ١٦٦) مع النووي: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ أَنَّ أَبَا حَازِمٍ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ يَقُولُ: شَهِدْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَجْلِسًا وَصَفَ فِيهِ الْجَنَّةَ حَتَّى انْتَهَى، ثُمَّ قَالَ ﷺ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ: «فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ» ثُمَّ أَقْرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿نَجَافِي جُثُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٦].

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، فنرجع إلى ترجمة أبي =

① في (ب): عن أبي صخرة، والصواب: عن أبي صخر وهو حميد بن زياد.

٧٣- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَبِي بِنِ عَبَّاسٍ بِنِ سَهْلٍ بِنِ سَعْدٍ^①،
عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ قَرْسٌ يُقَالُ لَهُ اللَّحِيفُ.
وَأَبِي هَذَا ضَعِيفٌ.

= صخر حميد بن زياد للنظر هل هو ممن يحتمل تفرده أم لا؟ قال الحافظ في "التقريب":
صدوق بهم.

وقال في "تهذيب التهذيب": قال أحمد: ليس به بأس، وقال عثمان الدارمي عن
يحيى: ليس به بأس، وقال إسحاق بن منصور وابن أبي مريم عن يحيى: ضعيف وكذا
قال النسائي -إلى أن قال-: وقال الدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في "الثقات".
وقال الحافظ الذهبي في "المغني": ضعفه أحمد وابن معين في قول، ووثقه جماعة.

فهذه خلاصة أقوالهم، والجرح فيه غير مفسر، إلا ما ذكره ابن عدي كما في "تهذيب
التهذيب" بعد أن روى له ثلاثة أحاديث: وهو عندي صالح، وإنما أنكر عليه هذان
الحديثان: «المؤمن يألف». وفي القدرية، وسائر أحاديثه أرجو أن يكون مستقيماً. اهـ

فعلى هذا يكون حديثه حسناً على أن الحديث ثابت في "الصحيحين" من حديث أبي
هريرة في البخاري (ج ٨ ص ٥١٥) مع "الفتح" ط ح، ومسلم (ج ١٧ ص ١٦٦) مع النووي.
ثم وجدت لأبي صخر متابعا وهو سعيد بن عبدالرحمن الجُمَحِيُّ، قال أبويعلى
رحمته في "مسنده" (ج ١ ص ٤٩٦): ثنا يحيى بن أيوب ثنا سعيد بن عبدالرحمن عن أبي
حازم عن سهل بن سعد فذكر حديثاً في وصف الجنة. وعن سهل بن سعد أنه سمع
رسول الله ﷺ وهو يذكر الجنة يقول: «فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا
خَطَرَ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ». اهـ

٧٣- الحديث الثالث والسبعون: قال البخاري رحمه الله (ج ٦ ص ٥٨) مع
"الفتح" ط س: حَدَّثَنَا عِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا =

① ليس في (ز): سهل بن سعد.

«أَبِي بَنُ عَبَّاسٍ بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ: اللَّخِيفُ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اللَّخِيفُ. اهـ

قال الحافظ في «مقدمة الفتح» ص (٣٦٢) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: سيأتي الكلام عليه في الفصل الآتي.

وقال في ترجمة أبي ص (٣٨٩): ضعفه أحمد وابن معين، وقال النسائي: ليس بالقوي. قلت: له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي ﷺ كما قدمناه في الفصل الذي قبله في الحديث السابع والثلاثين، وقد تابعه عليه أخوه عبدالمهيمن بن العباس وروى له الترمذي وابن ماجه. اهـ

وقال الحافظ في «التقريب» في ترجمة أبي: ضعيف. اهـ

أقول: عبدالمهيمن لا يصلح للمتابعات، وقد قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» في ترجمته: قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، فعلى هذا يكون الحديث ضعيفاً لتفرد أبي بن عباس، وليس هو ممن يحتمل تفرده.

وأما متابعة عبدالمهيمن فإنها لا تنفع وقد قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقد قال السخاوي في «فتح المغيث» (ج ١ ص ٣٤١): والحكم في المراتب الأربع الأول أنه لا يُحْتَجُّ بواحد من أهلها، ولا يستشهد به ولا يُعْتَبَرُ به، ومن بين المراتب الأربع: ليس بالثقة^① كما قال الناظم:

وليس بالثقة ثم رُدًّا حَدِيثُهُ كَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا

وقال السخاوي أيضاً بعد كلام له: لكن قال البخاري: كل من قلت فيه: (منكر الحديث) لا يحتج به. وفي لفظ: لا تحل الرواية عنه. اهـ

① أي: ليس بثقة، وليس بالثقة في مرتبة واحدة عند السخاوي وغيره، انظر «فتح المغيث» (ج ٢ ص ١٢٢).

٧٤- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي الطَّاهِرِ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ،
عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنَا^① كَعْبٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ
الْأَكْوَعِ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ قَاتَلَ أَخِي...

وَهَذَا يُقَالُ إِنَّ ابْنَ وَهْبٍ وَهَبَ فِيهِ؛ قَدْ خَالَفَهُ الْقَاسِمُ بْنُ مَبْرُورٍ؛ رَوَاهُ
عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ سَلَمَةَ وَهُوَ
الصَّوَابُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

٧٤- الحديث الرابع والسبعون: قال مسلم رحمه الله (ج ١٢ ص ١٦٩) مع
النووي: وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ،
أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَنَسَبَهُ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ فَقَالَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ
سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ قَاتَلَ أَخِي قِتَالًا شَدِيدًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
فَارْتَدَّ عَلَيْهِ سَيْفُهُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ وَشَكُّوا فِيهِ؛ رَجُلٌ
مَاتَ فِي سِلَاحِهِ، وَشَكُّوا فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، قَالَ سَلَمَةُ: فَقَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ
فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ائْذَنْ لِي أَنْ أُزَجَرَ لَكَ، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَعْلَمُ مَا تَقُولُ، قَالَ: فَقُلْتُ:

وَاللَّهِ لَوْ لَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقْتَ».

وَأَنْزِلَنَّا سَكِينَةً عَلَيْنَا وَبَكَّتِ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قِيَامَا
وَالْمُشْرِكُونَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا

قَالَ: فَلَمَّا فَصِنْتُ رَجَزِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ هَذَا؟» قُلْتُ: قَالَهُ أَخِي.
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَرْحَمَهُ اللَّهُ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ نَاسًا لَيَهَابُونَ
الصَّلَاةَ عَلَيْهِ، يَقُولُونَ: مَاتَ بِسِلَاحِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَجُلٌ مَاتَ جَاهِدًا
مُجَاهِدًا» قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ ابْنَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ =

① في (ز): ابن كعب بالإفراد.

== ذَلِكْ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ حِينَ قُلْتُ: إِنَّ نَاسًا يَهَابُونَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَذِبُوا، مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ» وَأَشَارَ بِأَصْبَعِيهِ.

قال النووي رحمه الله: هكذا هو في جميع نسخ "صحيح مسلم" وهو صحيح، وهذا من فضائل مسلم ودقيق نظره، وحسن خبرته، وعظيم إتيانه، وسبب هذا: أن أبا داود والنسائي وغيرهما من الأئمة رَوَوْا هذا الحديث بهذا الإسناد عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبدالرحمن وعبدالله بن كعب بن مالك عن سلمة. قال أبو داود^①: قال أحمد بن صالح: الصواب عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب. وأحمد بن صالح هذا هو شيخ أبي داود في هذا الحديث وغيره، وهو راوٍ عن ابن وهب.

قال الحفاظ: والوهم في هذا من ابن وهب، فجعل عبدالله بن كعب راوياً عن سلمة، وجعل عبدالرحمن راوياً عن عبدالله، وليس هو كذلك، بل عبدالرحمن يرويه عن سلمة، وإنما عبدالله والدّه، فذكر في نسبه، لا أنَّ له رواية في هذا الحديث.

فاحتاط مسلم رحمه الله فلم يذكر في روايته (عبدالرحمن وعبدالله) كما رواه ابن وهب، بل اقتصر على عبدالرحمن ولم ينسبه؛ لأن ابن هب لم ينسبه، وأراد مسلم تعريفه فقال: قال غير ابن وهب: هو عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب. فحصل تعريفه من غير إضافة للتعريف، إلى ابن وهب، وحذف مسلم ذكر (عبدالله) من رواية ابن وهب، وهذا جائز، فقد اتفق العلماء على أنه إذا كان الحديث عن رجلين كان له حذف أحدهما والاقصصار على الآخر، فأجازوا هذا الكلام إذا لم يكن عذر، فإذا كان عذر بأن كان ذكر ذلك المحذوف غلطاً كما في هذه الصورة كان الجواز أولى. اهـ

وكلام النووي رحمه الله لا مزيد عليه إلا قوله: (قال الحفاظ: والوهم في هذا من ابن وهب فجعل عبدالله بن كعب راوياً عن سلمة، وجعل عبدالرحمن راوياً عن عبدالله ... إلى آخره، فالصواب أن المنتقد هو أن يقرن بينهما كما في كلام الدارقطني في "التتبع"، وفي "سنن أبي داود" (ج ٢ ص ١٩) ط ح، وكما قرره النووي رحمه الله في آخر بحثه، فلعله سبق قلم منه، والله أعلم.

① في "سنن أبي داود" (ج ٣ ص ٤٤) ط س. وذكره الخطيب بسنده في "الكفاية" ص (٣٦٢).

٧٥- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ آدَمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ وَدِيعَةَ، عَنْ سَلْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ^①.
قَالَ: وَقَدْ اخْتُلِفَ عَنِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ فِيهِ أَيْضًا.

وَقَالَ ابْنُ عَجَلَانَ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ وَدِيعَةَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ. وَقِيلَ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَهُ عَبْدُ اللَّهِ^② بْنُ رَجَاءٍ. وَرَوَى الدَّرَاوَرْدِيُّ^③ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ الصَّحَّاحُ بْنُ عُثْمَانَ: عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقَالَ أَبُو مَعَشَرٍ: عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ وَدِيعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

٧٥- الحديث الخامس والسبعون: قال البخاري رحمه الله (ج ٢ ص ٣٧٠) ط
س: حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ ابْنِ وَدِيعَةَ^④، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: « لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبٍ يَنْتِنُ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يَمُرُّ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَا كَتَبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى ».

قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" (ص ٣٥٢) بعد ذكره كلام الدارقطني رحمه الله:
ورواه البخاري أيضًا من حديث ابن المبارك عن ابن أبي ذنب به^⑤. =

① في (ز): غسل يوم الجمعة.

② في (ب): عبيد الله، والصواب: عبد الله كما في (ز).

③ في (ب): وإن سلم الدراوردي، ولعله تصحف عن قوله: وأرسله الدراوردي.

④ هو عبد الله، كذا في "الفتح".

⑤ (ج ٣ ص ٤٣) عن سعيد، عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان، فذكره. اهـ

= وقد اختلف فيه على ابن أبي ذئب أيضًا، فقال أبو علي الحنفى فيما رويناه في "مسند الدارمي" عنه مثل رواية آدم، وكذا رويناه في "صحيح ابن حبان" من طريق عثمان بن عمر عن ابن أبي ذئب، ورواه أحمد في "مسنده" عن أبي النضر وحجاج بن محمد جميعًا عن ابن أبي ذئب كذلك، وقال أبو داود الطيالسي في "مسنده": عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن أبيه عن عبيد الله بن عدي بن الحِيارِ عن سلمان، وهذه رواية شاذة؛ لأن الجماعة خالفوه، ولأن الحديث محفوظ لعبد الله بن وداعة لا لعبيد الله بن عدي.

وأما ابن عجلان فلا يقارب ابن أبي ذئب في الحفظ، ولا تعلل رواية ابن أبي ذئب مع إتيانها في الحفظ برواية ابن عجلان مع سوء حفظه، ولو كان ابن عجلان حافظًا لأمكن أن يكون ابن وداعة سمعه من سلمان ومن أبي ذر، فحدث به مرة عن هذا، ومرة عن هذا.

وقد اختار ابن خزيمة في "صحيحه" هذا الجمع، وأخرج الطريقتين معًا: طريق ابن أبي ذئب من مسند سلمان، وطريق ابن عجلان من مسند أبي ذر رضي الله عنه.

وأما أبو معشر فضيف، لا معنى للتعليل بروايته.

وأما رواية عبيد الله بن عمر فهو من الحفاظ، إلا أنه اختلف عليه كما ترى، فرواية الدراوردي لا تنافي رواية ابن أبي ذئب؛ لأنها قصرت عنها، فدل على أنه لم يضبط إسناده فأرسله^①.

ورواية عبد الله بن رجاء إن كانت محفوظة فقد سلك الجادة في أحاديث المقبري، فقال: عن أبي هريرة. فيجوز أن يكون للمقبري فيه إسناد آخر.

وقد وجدته في "صحيح ابن خزيمة" من رواية صالح بن كيسان عن سعيد =

① رواية الدراوردي عن عبيد الله منكراً، قاله النسائي كما في "تقريب التهذيب" فلا يعارض بها الرواية المتصلة.

=المقبري عن أبيه عن أبي هريرة.

وإذا تقرر ذلك عرف أن الرواية التي صححها البخاري أتقن الروايات، والله أعلم. اهـ
وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج ١ ص ٢٠١): سألت أبي وأبا زرعة عن حديث
رواه ابن أبي حازم، عن الضحاك بن عثمان، عن المقبري، عن عبدالله بن وداعة،
عن سلمان، عن النبي ﷺ في غسل يوم الجمعة، قال المقبري: فحدثني أبي عمار بن
عمرو بن حزم وأنا معه، فقال: أوهم ابن وداعة، سمعته من سلمان وهو يقول: وزيادة
ثلاثة أيام.

قال أبي: ورواه ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن عبيدالله بن وداعة، عن
سلمان، عن النبي ﷺ، ولم يذكر الكلام الأخير، ورواه ابن عجلان، عن المقبري،
عن أبيه، عن عبدالله بن وداعة، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ.

قلت لأبي: أيهما الصحيح؟ قال: اتفق نفسان على سلمان؛ وهو الصحيح.

قلت: فعبيدالله بن وداعة أو عبدالله؟ قال: الصحيح عبيدالله بن وداعة عن
سلمان عن النبي ﷺ.

وقال أبو زرعة: حديث ابن أبي ذئب أصح؛ لأنه أحفظهم. قلت: عن سلمان؟
قال: نعم. قلت: فعبيدالله أصح أو عبدالله؟ قال: عبدالله بن وداعة أصح، قلت:
فابن أبي ذئب يقول عبيدالله. قال: حفظي عنه عبدالله.

قلت لأبي: فإن يونس بن حبيب حدثنا عن أبي داود عن ابن أبي ذئب عن
سعيد المقبري عن أبيه عن عبيدالله بن عدي بن الخيار عن سلمان عن النبي ﷺ؟

قال: أخطأ أبو داود، حدثنا آدم العسقلاني وغير واحد عن ابن أبي ذئب عن
سعيد عن أبيه عن عبيدالله بن وداعة عن سلمان عن النبي ﷺ.

ثم قال ابن أبي حاتم رحمه الله: سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سليمان بن
بلال عن صالح بن كيسان عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ
قال: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ فَأَغْتَسِلَ الرَّجُلُ وَتَطَيَّبَ، وَلَبَسَ مِنْ خَيْرِ مَا يَجِدُ، ثُمَّ =

٧٦- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ مِائَةَ رَحْمَةٍ». اهـ
وغير أبي مُعَاوِيَةَ يُوقِفُهُ عَنْ دَاوُدَ^①.

= خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يُقْرِفِ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ اسْتَمَعَ الْإِمَامَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَا: هَذَا خَطَأٌ هُوَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَدِيعَةَ. قَالَ: ابْنُ عَجْلَانَ: عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ: عَنْ سَلْمَانَ الْخَيْرِ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ حَدِيثَ ابْنِ عَجْلَانَ أَشْبَهَ. وَقَالَ أَبِي: حَدِيثَ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ أَشْبَهَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ تَابَعَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ. قَالَ أَبِي: قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ أَثْبَتَ فِي الْمَقْبَرِيِّ مِنْ ابْنِ عَجْلَانَ.

قال أبي: وروى هذا الحديث أبو معشر عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي وديعَةَ عن النبي ﷺ، أسقط أبو معشر من فوق ابن وديعَةَ، وكفى ابن وديعَةَ.
قال أبي: يقال: عبيد الله بن وديعَةَ، ويقال: عبد الله. اهـ

وكلام هذين الحافظين رحمهما الله يؤيد ضنيع البخاري، والله أعلم.

٧٦- الحديث السادس والسبعون: قال الإمام مسلم رحمه الله (ج ١٧ ص ٦٩) مع النووي: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ، فَمِنْهَا رَحْمَةٌ بِهَا يَتَرَاخَمُ الْخَلْقُ بَيْنَهُمْ، وَنَسْعَةُ وَنَسْعُونَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ». وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

ثم قال متابعة: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِائَةَ رَحْمَةٍ، كُلُّ رَحْمَةٍ طِبَاقٌ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَجَعَلَ مِنْهَا فِي =

① في الأصلين: عن أبي داود، وصوابه: عن داود كما تراه في سند مسلم.

٧٧- وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ، عَمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ①.

=الْأَرْضِ رَحْمَةً، فَبِهَا تَغْطُفُ الْوَالِدَةُ عَلَى وَلَدِهَا، وَالْوَحْشُ وَالطَّيْرُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْمَلَهَا بِهَذِهِ الرَّحْمَةِ».

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والطريق المنتقدة كما ترى في المتابعة، ومما لا يقال بالرأي، ولا يقال: إن سلمان قد قرأ في كتب أهل الكتاب، وهم يشترطون فيما له حكم الرفع ألا يكون الصحابي قد أخذ عن أهل الكتاب، فإتنا نقول: الرواية الأولى التي صح سندها مرفوعة إلى رسول الله ﷺ تدل على أنه لم يأخذ الثانية عن أهل الكتاب، على أنه قد جاء في «الصحيحين» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في البخاري (ج ١٠ ص ٤٣١) ومسلم (ج ١٧ ص ٦٨) ولفظه في البخاري: «جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ فِي مِائَةِ جُزْءٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ جُزْءًا، وَأَنْزَلَ فِي الْأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا، فَمِنْ ذَلِكَ الْجُزْءِ تَرَاخُمُ الْخَلْقُ، حَتَّى تَرْفَعَ الْفَرَسُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا خَشْيَةً أَنْ تُصِيبَهُ».

فالخاص أن متن الحديث من أرفع درجات الصحيح، وعذر مسلم رحمه الله في إخراج الطريق المنتقدة أمها في المتابعات، وهم يتساهلون في المتابعات كما أشار إلى ذلك في مقدمة «صحيحه» ونقلناه في المقدمة. ويحتمل أن مسلماً ذكره ليبين علته، والله أعلم.

٧٧- الحديث السابع والسبعون: قال البخاري رحمه الله (ج ٧ ص ٤٢١) ط س: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ، عَمَّنْ شَهِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ، أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، فَصَلَّى بِالنَّبِيِّ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ تَبَتَ قَائِمًا وَأَنْتَمُوا لِأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِنَّ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيََتْ مِنْ =

① في «مقدمة الفتح» (ص ٣٦٩) نقلاً عن «التبعية»: عمن صلى مع النبي ﷺ صلاة الخوف.

وَأَخْرَجَاهُ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
صَالِحٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَحْدَهُ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ
صَالِحٍ، عَنْ سَهْلِ مَوْقُوفًا.

= صَلَاتِهِ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ.

وقال ص (٤٢٢): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي
حَثْمَةَ قَالَ: يَقُومُ الْإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ مِنْ قِبَلِ الْعَدُوِّ،
وُجُوهُهُمْ إِلَى الْعَدُوِّ، فَيُصَلِّي بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ يَقُومُونَ فَيَرْكَعُونَ لَأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً،
وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ فِي مَكَانِهِمْ، ثُمَّ يَذْهَبُ هَؤُلَاءِ إِلَى مَقَامِ أَوْلِيكَ، ثُمَّ يَجِيءُ أَوْلِيكَ
فَيَرْكَعُ بِهِمْ رَكْعَةً، فَلَهُ ثِنْتَانِ، ثُمَّ يَرْكَعُونَ وَيَسْجُدُونَ سَجْدَتَيْنِ.

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ،
عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... مِثْلَهُ.
حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ يَحْيَى، سَمِعَ الْقَاسِمَ أَخْبَرَنِي
صَالِحُ بْنُ خَوَاتٍ، عَنْ سَهْلِ، حَدَّثَهُ قَوْلَهُ.

وأخرجه مسلم (ج ٦ ص ١٢٨) من حديث شعبة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن
أبيه، عن صالح بن خوات، عن سهل بن أبي حثمة، أن رسول الله ﷺ...، وذكر
الحديث.

ومن حديث مالك المتقدم عند البخاري.

قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص (٣٦٩ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني:
قلت: واختلف فيه على صالح اختلافاً آخر؛ فقليل عنه عن أبيه، وهذه رواية أبي
أويس عن يزيد بن رومان، أخرجها ابن منده في "المعرفة"، فيحتمل أن يُفسَّرَ به =

٧٨- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ حَمَّادٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى﴾ مَرْفُوعًا.

وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَوْلُهُ.

=المبهم في رواية مالك، وأما تعارض الرفع والوقف في حديث سهل فالرفع مشهور عنه، والله أعلم. اهـ

وذكر في "الإصابة" في ترجمة خوات نحو ذلك، وقال في آخره: فلعل صالحًا سمعه من اثنين. اهـ

وذكر في "الفتح" (ج ٧ ص ٤٢٢) مثله.

٧٨- الحديث الثامن والسبعون: قال مسلم رحمه الله (ج ٣ ص ١٦) مع النووي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَرِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا، أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ».

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

قال النووي رحمه الله: هذا الحديث هكذا رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم، من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن ابن أبي ليلى عن صهيب عن النبي ﷺ، قال أبو عيسى الترمذي وأبومسعود الدمشقي وغيرهما: لم يروه هكذا مرفوعًا عن ثابت غير حماد بن سلمة، ورواه سليمان بن المغيرة وحماد بن زيد وحماد بن واقد: عن ثابت عن ابن أبي ليلى من قوله، ليس فيه ذكر النبي ﷺ ولا ذكر صهيب.

ثم ذكر النووي رحمه الله أن الرفع والوصل زيادة، وأنه يجب قبولها، وقد تقدم كلامه غير مرة. اهـ مختصرًا.

= الذين يروونه مقطوعاً:

- (١) حماد بن زيد: عند ابن خزيمة في "التوحيد" ص (١٨٢)، وعند الدارمي في "الرد على الجهمية" ص (٥٢)، وعند ابن جرير في "التفسير" (ج ١١ ص ١٠٥).
 - (٢) معمر بن راشد: عند ابن خزيمة أيضاً، وابن جرير (ج ١١ ص ١٠٦).
 - (٣) سليمان بن المغيرة: عند ابن خزيمة، وابن جرير.
 - (٤) حماد بن واقد: كما تقدم في كلام النووي وكما سيأتي في كلام الحافظ المزي.
- آراء العلماء حول هذا الحديث:

حديث صهيب أخرجه الإمام الترمذي رحمه الله (ج ٤ ص ٣٤٩) ط الاتحاد العربي، ولم يصححه ولم يحسنه، بل قال عَقِبَهُ: حديث حماد هكذا رواه الناس عن حماد مرفوعاً، وروى سليمان بن المغيرة هذا الحديث عن ثابت عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قوله، ولم يذكر فيه عن صهيب عن النبي ﷺ. اهـ

ونقل الحافظ رحمه الله كلام الترمذي في "الفتح" (ج ٨ ص ٣٤٧) ط س وسكت عليه، بل ذكر أن معمرًا رواه عن ثابت عند عبدالرزاق وحماد بن زيد عند الطبري. اهـ

يعني أنَّهما رواه مقطوعاً كما رواه سليمان بن المغيرة. وقال الحافظ المزي في "تحفة الأشراف" (ج ٤ ص ١٩٨) بعد عزو الحديث المرفوع إلى مخرّجه: قال أبو مسعود: رواه حماد بن زيد وسليمان بن المغيرة وحماد بن واقد: عن ثابت عن ابن أبي ليلى قوله ليس فيه صهيب ولا النبي ﷺ. اهـ

وبعد: فالذي يظهر لي هو ترجيح رواية الجماعة، وإن كان حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت؛ فإنه تغير حفظه بآخره كما في "تقريب التهذيب" والخطأ إلى الواحد أقرب منه إلى الجماعة، والله أعلم.

٧٩- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ فِي لَحْمِ الصَّيْدِ. وَقَدْ كَتَبْنَا عَلَيْهِ.

٧٩- الحديث التاسع والسبعون: قال مسلم رحمه الله (ج ٨ ص ١١١ و ١١٢) مع النووي: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَنَحْنُ خُرْمٌ فَأُهْدِيَ لَهُ طَيْرٌ، وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ، وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَفَقَ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ: أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، وقد أخرجه الإمام أحمد (ج ١ ص ١٦١ و ١٦٢)، والنسائي (ج ٥ ص ١٤٣)، والدارمي (ج ٢ ص ٣٩)، والبيهقي (ج ٥ ص ١٨٨)، والطحاوي (ج ٢ ص ١٧١)، وأبونعيم في «الحلية» (ج ٨ ص ٣٨٤) وقال: صحيح ثابت أخرجه مسلم، ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (ج ١ ص ٢٧٦) كل هؤلاء من طريق ابن جريج به.

وأخرجه أبوداود الطيالسي (ج ١ ص ٢١٣) من «ترتيب المسند» من طريق سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ شَيْخٍ لَهُمْ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ لَحْمِ الصَّيْدِ يُهْدِيهِ الْحَلَالُ إِلَى الْحَرَامِ؟ فَرَخَّصَ فِيهِ.

وأخرجه الخطيب (ج ٢ ص ٩٦) في ترجمة محمد بن بيان، فقال الخطيب رحمه الله: أَخْبَرَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الصِّيمَرِيُّ، قَالَ: تَبَّأْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحُلَوَانِيَّ، قَالَ: تَبَّأْنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ: قَالَ: تَبَّأْنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَيَانَ وَهُوَ ابْنُ حُمَرَانَ الْمَدَائِنِيِّ، قَالَ: تَبَّأْنَا أَبِي وَمَرَوَانَ بْنَ شُبَّاعٍ وَسَعِيدُ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: تَذَاكَرْنَا لَحْمَ الصَّيْدِ يَأْكُلُهُ الْمُحَرَّمُ وَالنَّبِيُّ ﷺ نَائِمٌ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا فَاسْتَيْقَظَ فَقَالَ: «فِيمَ تَنَازَعُونَ؟» قُلْنَا: فِي لَحْمِ الصَّيْدِ، فَأَمَرَنَا بِأَكْلِهِ. =

= قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: تَبَّأْنَا ابْنَ جُرَيْجٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عُمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. اهـ

فهذا ما وقفت عليه من الاختلاف.

أما حديث الخطيب فقد قال الحافظ الذهبي في ترجمة محمد بن بيان من "الميزان":
وعنه أحمد بن يوسف وحده بخبر منكر في أكل المحرم لحم الصيد.

ويبقى اختلاف ابن جريج وسفيان، فالظاهر أن المبهم في رواية سفيان هو معاذ بن عبد الرحمن المذكور في رواية ابن جريج، وَحَدَّثَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ لَا يَضُرُّ لِأَنَّهُ صَحَابِي، وَقَدْ جَاءَ بَيَانُهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ وَهُوَ صَحَابِي، وَالصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عَدُولٌ، فَتَحَصَّلَ صِحَّةُ الطَّرِيقِ الَّتِي اعْتَرَضَ عَلَيْهَا الدَّارِقُطَنِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم رأيت الدارقطني في "العلل" (ج ٤ ص ٢١٥) يرجح رواية ابن جريج وهو الطريق الذي رواه مسلم. والحمد لله، فدونك ما قاله الدارقطني رحمه الله وقد سئل عن حديث عبد الرحمن بن عثمان، عن التيمي، عن طلحة، عن النبي ﷺ في إباحة الصيد للمحرم. فقال: يرويه محمد بن المنكدر، واختلف عنه، فرواه ابن جريج عن محمد بن المنكدر، عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان، عن أبيه، عن طلحة.

وتابعه ربيعة بن عمر، عن ابن المنكدر.

ورواه قُتَيْبُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ طَلْحَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَعَاذًا.

ورواه أبو حنيفة، عن ابن المنكدر، عن عثمان بن محمد، عن طلحة.

ورواه الثوري عن ابن المنكدر، عن شيخ لم يسمه، عن طلحة.

= والصواب حديث ابن جريج وهو حفظ إسناده.

٨٠- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ حَرْمَلَةَ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ الْمُسْتَوْرَدَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «تَقُومُ السَّاعَةُ وَالرُّومُ أَكْثَرُ النَّاسِ».

قَالَ: عَبْدُ الْكَرِيمِ لَمْ يُدْرِكِ الْمُسْتَوْرَدَ، وَلَا أَدْرَكَ أَبُوهُ الْحَارِثُ بْنُ يَزِيدَ، وَالْحَدِيثُ مُرْسَلٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= ورواه سلمة بن صالح الأحمر، عن ابن المنكدر فقال: عن عبدالرحمن بن عثمان أو عثمان بن عبدالرحمن. حدثناه عبدالملك بن أحمد، قال: ثنا حفص بن عمرو.

وثنا أبو الحسن بن مبشر، قال: ثنا أحمد بن سنان. وثنا محمد بن سهل بن الفضيل، ثنا حميد بن الربيع. وثنا أبوذر، ثنا عمر بن سبَّه، قالوا: ثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، أخبرني -وقال ابن سنان: حدثني- محمد بن المنكدر، عن معاذ بن عبدالرحمن بن عثمان، عن أبيه، قال: كنا مع طلحة ونحن حُرْمٌ فأهدى له طير وطلحة راقد، فثأ من أكل، وميثا من تورع، فلما استيقظ طلحة وافق من أكله، وقال: أكلناه مع رسول الله ﷺ.

انظر "العلل" (ج ٤ ص ٢١٥).

٨٠- الحديث الثمانون: قال مسلم رحمه الله (ج ١٨ ص ٢٢) في المتابعات مع النووي: حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى الثَّجِيبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أَبُو شُرَيْحٍ، أَنَّ عَبْدَ الْكَرِيمِ بْنَ الْحَارِثِ حَدَّثَهُ أَنَّ الْمُسْتَوْرَدَ الْقُرَشِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَقُومُ السَّاعَةُ وَالرُّومُ أَكْثَرُ النَّاسِ» قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ فَقَالَ: مَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُذَكِّرُ عَنْكَ أَنَّكَ تَقُولُهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ لَهُ الْمُسْتَوْرَدُ: قُلْتُ الَّذِي سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَقَالَ عَمْرُو: لَيْنَ قُلْتَ ذَلِكَ إِيَّاهُمْ لِأَحْلَمِ النَّاسِ عِنْدَ فِتْنَةٍ، وَأَجْبَزُ النَّاسِ عِنْدَ مُصِيبَةٍ، وَخَيْرُ النَّاسِ لِمَسَاكِينِهِمْ وَضِعْفَائِهِمْ.

قال النووي رحمه الله: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال:

عبدالكریم لم يدرك المستورد، فالحديث مرسل. ثم قال النووي: قلت: لا استدراك على =

٨١ - وَأَخْرَجَا حَدِيثَ طَارِقٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ. وَعَنْ شَبَابَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدٍ: شَهِدْنَا الشَّجَرَةَ. وَأَصْحَابُ الْمَغَازِي يُنْكِرُونَ ذَلِكَ، وَحَدِيثُ شَبَابَةَ لَمْ يُتَابَعَ عَلَيْهِ.

= مسلم في هذا؛ لأنه ذكر الحديث بحروفه في الطريق الأول من رواية غُلَيِّ بن رباح عن أبيه عن المستورد متصلاً، وإنما ذكر الثاني متابعة، وقد سبق أنه يحتمل في المتابعة ما لا يحتمل في الأصول، وسبق أيضاً أن مذهب الشافعي والمحققين أن الحديث المرسل إذا روي من جهة أخرى متصلاً احتجَّ به، وكان صحيحاً، وتبيناً برواية الاتصال صحة رواية الإرسال، ويكونان صحيحين بحيث لو عارضهما صحيح جاء من طريق واحد، وتعذر الجمع، قدمناهما عليه.

فالنووي رحمه الله يوافق الدارقطني أن الحديث منقطع وكذا الحافظ في "تهذيب التهذيب" وفي "التقريب" وعذر مسلم رحمه الله أنه ذكره في المتابعات كما قاله النووي رحمه الله، ثم وجدت في "مسند أحمد" ما يؤيد قول الدارقطني أن الحارث بن يزيد لم يدرك المستورد، قال الإمام أحمد رحمه الله (ج ٤ ص ٢٣٠): ثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى، ثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ، ثَنَا الْحَارِثُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّ الْمُسْتَوْدَرَ قَالَ: يَبْنِي أَنَا عِنْدَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، فَقُلْتُ لَهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... فذكر بعض الحديث، فذكر بين الحارث بن يزيد - وهو والد عبد الكريم - وبين المستورد عبد الرحمن بن جبير، والله أعلم.

٨١ - الحديث الحادي والثمانون: قال البخاري رحمه الله (ج ٧ ص ٤٤٧) مع الفتح ط س: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ أَبُو عَمْرِو الْقَزَّارِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الشَّجَرَةَ ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا بَعْدُ، فَلَمْ أَعْرِفْهَا. قَالَ مُحَمَّدٌ: ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا بَعْدُ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ①، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: =

① هو ابن غيلان كما في "الفتح".

= انْطَلَقْتُ حَاجًّا فَمَرَزْتُ بِقَوْمٍ يُصَلُّونَ، قُلْتُ: مَا هَذَا الْمَسْجِدُ؟ قَالُوا: هَذِهِ الشَّجَرَةُ حَيْثُ بَايَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، فَأَتَيْتُ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ كَانَ فِي مَنْ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ نَسِينَاهَا فَلَمْ نَقْدِرْ عَلَيْهَا، فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَمْ يَعْلَمُوهَا وَعَلِمْتُمُوهَا أَنْتُمْ، فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ!!

حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا طَارِقُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ مِنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَرَجَعْنَا إِلَيْهَا الْعَامَ الْمُقْبِلَ فَعَمِيتْ عَلَيْنَا. حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ طَارِقٍ، قَالَ: ذُكِرَتْ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ الشَّجَرَةُ فَضَحِكَ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي وَكَانَ شَهِدَهَا.

وأخرجه مسلم (ج ١٣ ص ٥) مع النووي.

لم أرَ النووي ولا الحافظ تعرضا للرد على الدارقطني، لكنني وجدت في «الإصابة» في ترجمة المسيب والد سعيد بعد ذكر الحافظ حديث الصحيحين المتقدم فقال الحافظ رحمه الله: وفي كل ذلك رد لقول مصعب الزبيري: لا يختلف أصحابنا أن المسيب وأباه من مسلمة الفتح. وقد رد كلامه بذلك أبو أحمد العسكري. اهـ

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ترجمة المسيب: وقد زعم الواقدي ومصعب الزبيري أنه -أي المسيب- من مسلمة الفتح، ولم يصنع شيئاً، فقد ثبت في «الصحيحين» أنه من بايع تحت الشجرة. اهـ

وبهذا يتضح أن الدارقطني قد اعتمد في انتقاده حديث «الصحيحين» على كلام أصحاب المغازي، وأن الحافظ قد اعتمد في الدفاع على أن كلامهم لم يقم على دليل، وأن العبرة بما ثبت في «الصحيحين».

فقول الدارقطني: (وأصحاب المغازي ينكرون ذلك)، نقول: لا عبرة بإنكارهم مع عدم الدليل.

وقوله: (حديث شبابة لم يتابع عليه) إن كان مراده حديث شبابة من طريق شعبة فلا يضر؛ لأن الحديث قد روي من عدة طرق أخرى صحيحة عن غير شبابة كما أسلفنا.

٨٢- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ بَزِيعٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ قِصَّةَ الْمَسْحِ.

قَالَ: كَذَا قَالَ ابْنُ بَزِيعٍ، وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ عَنْ يَزِيدَ؛ فَرَوَاهُ عَنْهُ عَلَى الصَّوَابِ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ.

وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ ① عَلَى الصَّوَابِ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ مُحَمَّدٍ.

٨٢- الحديث الثاني والثمانون: قال مسلم رحمه الله في المتابعة (ج ٣ ص ١٧١)

مع النووي: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ يَغْنِي ابْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ الطَّوِيلُ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَخَلَّفْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ قَالَ: «أَمْعَكَ مَاءً؟» فَأَتَيْتُهُ بِمِطْهَرَةٍ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَخْسِرُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ، فَصَاقَ كُمَ الْجُبَّةِ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، وَأَلْقَى الْجُبَّةَ عَلَى مَنْكَبَيْهِ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ رَكِبَ وَرَكِبْتُ، فَأَتَيْنَا إِلَى الْقَوْمِ وَقَدْ قَامُوا فِي الصَّلَاةِ، يُصَلِّي بِهِنَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَقَدْ رَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً، فَلَمَّا أَحَسَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقُمْتُ فَرَكَعْنَا الرُّكْعَةَ الَّتِي سَبَقْتُنَا.

قال النووي رحمه الله: قال أبو علي الغساني: قال أبو مسعود الدمشقي: هكذا يقول مسلم في حديث ابن بزيع: عن يزيد بن زريع عن عروة بن المغيرة، وخالفه الناس فقالوا فيه: حمزة بن المغيرة، بدل (عروة)، وأما أبو الحسن الدارقطني فنسب الوهم فيه إلى محمد بن عبدالله بن بزيع لا إلى مسلم. هذا آخر كلام الغساني.

قال القاضي عياض: حمزة بن المغيرة هو الصحيح عندهم في هذا الحديث، وإنما =

① في الأصلين: (وعمر بن علي يزيد عن زريع)، والصواب ما أثبتناه كما سيأتي في رواية النسائي.

٨٣- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ سَعْدِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ شَيْبَانَ^١، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ وَرَّادٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ...» الْحَدِيثُ.

قَالَ: هَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ عَنِ الْمُسَيَّبِ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَرَّادٍ، قَالَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، وَحُسَيْنُ الْمُرُوزِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَكَذَلِكَ قَالَ جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ.

=عروة بن المغيرة في الأحاديث الأخر، وحمزة وعروة ابنان للمغيرة، والحديث مروى عنهما جميعاً، لكن رواية بكر بن عبدالله بن المزني إنما هي عن (حمزة بن المغيرة)، وعن (ابن المغيرة) غير مسمى، ولا يقول بكر: (عروة)، ومن قال (عروة) عنه فقد وهم، وكذلك اختلف عن بكر فرواه معتمر في أحد الوجهين عنه عن بكر عن الحسن عن ابن المغيرة، وكذا رواه يحيى بن سعيد عن التيمي، وقد ذكر هذا مسلم، وقال غيرهم: عن بكر عن المغيرة، قال الدارقطني: وهو وهم. هذا آخر كلام القاضي عياض، والله أعلم.

الذين خالفوا محمد بن عبدالله بن بزيع: عمرو بن علي وحديد بن مسعدة عند النسائي (ج ١ ص ٦٥)، ومسدد عند أبي عوانة (ج ١ ص ٢٥٩)، فهؤلاء ثلاثة من الثقات فيهم حافظان كبيران: مسدد وعمرو بن علي الفلاس، ولعل الإمام مسلماً رحمه الله ذكره لبيّن علته، والله أعلم.

٨٣- الْحَدِيثُ الثَّالِثُ وَالْثَمَانُونَ: قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله (ج ١٠ ص ٤٠٥): ط س: حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ وَرَّادٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتٍ، وَوَأْدَ الْبَنَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ» اهـ =

① في (ب): في المواضع الثلاثة: سنان، والصواب شيبان كما في (ز) وكما في الصحيح.

وَالَّذِي عِنْدَ مَنْصُورٍ ① عَنِ الْمَسِيَّبِ عَنْ وَرَادٍ حَدِيثٌ غَيْرُ هَذَا، وَهُوَ: كَانَ يَقُولُ فِي دُبْرِ الصَّلَاةِ الدُّعَاءَ، وَلَعَلَّهُ اشْتَبَهَ عَلَى سَعْدِ بْنِ حَفْصٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ② مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

= قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٨ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: أما حديث جرير عن منصور فهو كما قال الشعبي. ③

وأما حديث عبيد الله بن موسى عن شيبان فاختلف عليه فيه: فرواه مسلم في "صحيحه" من حديثه كما قال الدارقطني، وكذا رواه أبو عوانة في "صحيحه" عن أبي أمية عن عبيد الله بن موسى، لكن قد رواه الإسماعيلي في "مستخرجه" من طريقين عن عبيد الله بن موسى عن شيبان عن منصور عن المسيب، كما قال البخاري عن سعد بن حفص، فعلى هذا يقوى الظنُّ بأنه كان عند شيبان عن منصور عن الشعبي والمسيب معاً، ولا ينسب سعد بن حفص إلى الوهم مع متابعة إسحاق ④ بن يسار النصيبي له عن عبيد الله بن موسى عن شيبان، والله أعلم.

وأقول: وقول الحافظ الدارقطني رَجَّلَهُ أن الذي عند منصور عن المسيب عن وراد حديث غير هذا وهو: كان يقول في دبر كل صلاة الدعاء، فيقال: إنه حديث واحد كما أخرجه البخاري (ج ١١ ص ٣٠٦ ط س) قال رَجَّلَهُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا غَيْرٌ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ مُغِيرَةُ: وَقُلَانٌ وَرَجُلٌ ثَالِثٌ أَيْضًا، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَرَادٍ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَتَبَ إِلَى الْمُغِيرَةِ أَنْ اكْتُبْ إِلَيَّ بِحَدِيثِ سَمِعْتُهُ =

① في (ب): والذي عندي منصور.

② مسلم كتاب الأقضية (ج ١٢ ص ١٢) مع النووي.

③ كذا في السلفية والخلبية، ولعله: (فهو كما قال عن الشعبي).

④ هو إسحاق بن منصور بن سيار بيا بعد السين، كما في "الأنساب" للسمعاني في نسبة النصيبي وقال: إنه وثقه ابن أبي حاتم.

٨٤- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ وَابْنِ أَجْبَرٍ^①، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ مَوْفُوقًا فِي صِفَةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَى ابْنِ عُيَيْنَةَ: فَقِيلَ عَنْهُ: (رَفَعَهُ أَحَدُهُمَا)، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ عَنْهُ: (رِوَايَةً)، وَمِنْهُمْ مَنْ وَقَفَهُ، وَرَوَاهُ الْأَشْجَعِيُّ عَنِ ابْنِ أَجْبَرٍ مَوْفُوقًا.

= مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ الْمُغِيرَةُ إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ عِنْدَ انْصِرَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»، قَالَ: وَكَانَ يَنْهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَإِصَاعَةِ الْمَالِ، وَمَنْعِ وَهَاتِ، وَعُقُوقِ الْأُمَّهَاتِ، وَوَأْدِ الْبَنَاتِ. اهـ

فالذي يظهر لي أن الحديث بتهامه عند المسيب، فتارة يحدث بما يقال عقب الصلوات كما عند مسلم (ج ٥ ص ٩٠) مع النووي، وتارة يحدث بمحدث: «إن الله ينهاكم عن قيل وقال» كما عند البخاري، وتقطع الحديث جائز، كما فعل البخاري في هذا الحديث، فقد ذكره في غير موضع تارة بتهامه، وتارة مقطوعاً، والله أعلم.

٨٤- الحديث الرابع والثمانون: قال مسلم رحمه الله (ج ٣ ص ٤٤) مع النووي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الشَّعْبِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ وَابْنِ أَجْبَرٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ رِوَايَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ ﷻ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفٍ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ سَعِيدٍ سَمِعَا الشَّعْبِيَّ يُخْبِرُ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُهُ عَلَى الْمُنْبَرِ يَرْفَعُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ: وَحَدَّثَنِي بِشَرِّ بْنِ الْحَكَمِ وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ وَابْنُ أَجْبَرٍ سَمِعَا الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ عَلَى الْمُنْبَرِ، قَالَ سُفْيَانُ: رَفَعَهُ أَحَدُهُمَا أَرَاهُ ابْنَ أَجْبَرٍ، قَالَ: «سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ مَا أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنَزَلَةً؟ قَالَ: هُوَ رَجُلٌ يَجِيءُ بَعْدَ مَا أُدْخِلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، فَيُقَالُ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: =

① في الأصلين: (عن مطرف عن أبي أجبر)، والصواب: (عن مطرف وابن أجبر) كما في مسلم،

وابن أجبر هو عبد الملك بن سعيد.

= أَيُّ رَبِّ، كَيْفَ وَقَدْ نَزَلَ النَّاسُ مَنَازِلَهُمْ، وَأَخَذُوا أَخَذَانِهِمْ؟ فَيَقَالُ لَهُ: أَتَرْضَى أَنْ يَكُونَ لَكَ مِثْلُ مُلْكِ مُلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا؟ فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ وَمِثْلُهُ، فَقَالَ فِي الْخَامِسَةِ: رَضِيتُ رَبِّ، فَيَقُولُ: هَذَا لَكَ وَعَشْرُهُ أَمْثَالِهِ، وَلَكَ مَا اسْتَهْتِ نَفْسُكَ، وَلَذْتُ عَيْنُكَ، فَيَقُولُ: رَضِيتُ رَبِّ، قَالَ: رَبِّ فَأَعْلَامُهُمْ مَنَزِلَةً؟ قَالَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ، غَرَسْتُ كَرَامَتَهُمْ بِيَدِي، وَخَتَمْتُ عَلَيْهَا قَلَمَ تَرَعَيْنِ، وَلَمْ تَسْمَعْ أَدْنَى، وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، قَالَ: وَمِصْدَاقُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] الْآيَةَ».

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشَجَعِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي جَرٍّ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يَقُولُ عَلَى الْمُنْبَرِ: إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ أَحْسَنِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنْهَا حَظًّا... وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ. اهـ

قال النووي رحمته الله: اعلم أنه قد تقدم في الفصول التي في أول الكتاب أن قولهم: (رواية، أو يرفعه، أو ينميه، أو يبلغ به)، كلها ألفاظ موضوعة عند أهل العلم لإضافة الحديث إلى رسول الله ﷺ، لا خلاف في ذلك بين أهل العلم. فقوله: (رواية) معناه: (قال: قال رسول الله ﷺ)، وقد بيَّنه هنا في الرواية الثانية. وأما قوله: (رواية إن شاء الله)، فلا يضره هذا الشك والاستثناء؛ لأنه جزم به في الروايات الباقية.

وأما قوله في الرواية الأخيرة: (رفعه أحدها)، فعناه: أن أحدها رفعه وأضافه إلى رسول الله ﷺ، والآخر وقفه على المغيرة فقال: عن المغيرة قال: سأل موسى ﷺ... والضمير في أحدها يعود على مطرف وابن أبيجر شيخي سفيان، فقال أحدهما: عن الشعبي، عن المغيرة، عن النبي ﷺ قال: سأل موسى ﷺ...، وقال الآخر: عن الشعبي عن المغيرة قال: سأل موسى....

ثم ذكر النووي أن الصحيح أنه إذا اختلف في الرفع والوقف فالحكم لمن رفع؛ لأن زيادة الثقة مقبولة، إلى آخر كلامه رحمته الله.

٨٥- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ وَكِيعٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
الْمِسُورِ، أَنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ.

وَهَذَا وَهُمْ؛ وَخَالَفَهُ أَصْحَابُ هِشَامٍ: وَهَيْبٌ وَزَائِدَةُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ
وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى وَأَبُو أَسَامَةَ، فَلَمْ يَذْكُرُوا الْمِسُورَ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَفِي حَدِيثِ زَائِدَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: سَمِعَ الْمُغِيرَةَ، وَكَذَلِكَ قَالَ
أَبُو الزِّنَادِ: عَنْ عُروَةَ، عَنْ الْمُغِيرَةَ.

وَلَمْ يُخْرِجْ مُسْلِمٌ غَيْرَ حَدِيثِ وَكِيعٍ^①، وَهُوَ وَهُمْ.

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ أَحَادِيثَ مَنْ خَالَفَ وَأَتَى بِالصَّوَابِ.

= ويزاد على ما ذكر النووي أن الحديث أخرجه الحميدي (ج ٢ ص ٣٣٥) عن
سفيان عن مطرف بن طريف وعبد الملك بن سعيد بن أبجر جميعاً سمعا الشعبي يقول:
سمعت المغيرة بن شعبة على المنبر يرفعه إلى النبي ﷺ.

والترمذي (ج ٥ ص ٢٧) ط الاتحاد العربي وقال: هذا حديث حسن صحيح،
وروى بعضهم هذا الحديث عن الشعبي عن المغيرة ولم يرفعه، والمرفوع أصح. اهـ
وأخرج ابن جرير في "تفسيره" (ج ٢١ ص ١٠٤) الطريقتين: طريق الأشجعي كما
عند مسلم، وطريق ابن عيينة عن مطرف بن طريف وابن أبجر سمعا الشعبي يقول:
سمعت المغيرة على المنبر يرفعه إلى النبي ﷺ أن موسى سأل ربه... الحديث. اهـ

٨٥- الحديث الخامس والثمانون: قال مسلم رحمه الله (ج ١١ ص ١٧٩) مع
النووي في الشواهد: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ
عُروَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي =

① في الأصلين: ولم يخرج مسلم عن حديث وكيع. والذي يقتضيه السياق هو ما أثبتناه.

=إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِعُرَّةِ عَبْدِ أُمِّهِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: ائْتِنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ، قَالَ: فَشَهِدَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ. اهـ

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وفي البخاري عن هشام عن أبيه عن المغيرة: أن عمر رضي الله عنه سأل عن إملاص المرأة، ولا بد من ذكر المسور وعروة ليتصل الحديث، فإن عروة لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه. اهـ

وأقول: قول النووي رحمه الله: ولا بد من ذكر المسور وعروة ليتصل الحديث. ليس كما يقول، فإن البخاري رحمه الله قد ذكره مسنداً متصلاً بدون ذكر المسور قال رحمه الله (ج ١٢ ص ٢٤٧) ط س: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ مِثْلَهُ. اهـ

ثم وجدت للحافظ الدارقطني -رحمه الله وأسكنه جنته- كلاماً يتعلق بهذا الحديث، فرأيت أن أنقل ما أحتاج إليه، قال رحمه الله (ج ٧ ص ١٤٥) من "العلل" وقد سئل عنه: يرويه هشام بن عروة، واختلف عنه؛ فرواه عبدة بن سليمان، ووكيع بن الجراح، وقيس بن الربيع، وعلي بن غراب، ويزيد بن سنان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة، عن المغيرة.

وخالفهم سفيان بن عيينة، وأبومعاوية، والليث بن سعد، وأنس بن عياض، وحماة بن زيد، وعبد العزيز القسَمَلِيُّ، وَمُقَصِّلُ بْنُ فَصَّالَةَ، وابن جريج، ويحيى بن عبد الله بن سالم، ومسلمة بن سعيد، ومالك بن سعيد، وعبد الله بن موسى، وابن هشام بن عروة، فرووه عن هشام عن عروة عن المغيرة، ولم يذكروا فيه المسور بن مخرمة.

ثم ذكر أسانيده إلى هؤلاء الذين يقولون فيه عن هشام عن أبيه عن المسور به. وبعد النظر فيما حرره هذا الإمام، لا أشك أن زيادة المسور مرجوحة، وأن الصحيح عدم ذكر المسور، والله أعلم.

٨٦- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ أَحَادِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، وَحَمَّادِ بْنِ مَسْعَدَةَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ^①، عَنْ أَبِيهِ، فِي خُطْبَةِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَفِي آخِرِهِ: ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جَزِيعَةٍ^② مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا.

وَهَذَا الْكَلَامُ وَهُمْ مِنْ ابْنِ عَوْنٍ فِيمَا يُقَالُ؛ وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَنَسٍ، قَالَهُ أَثْبُوتٌ عَنْهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ ابْنِ عَوْنٍ فَلَمْ يُخْرِجْ هَذَا الْكَلَامَ فِيهِ فَقَطَعَهُ، وَلَعَلَّهُ صَحَّ عِنْدَهُ أَنَّهُ وَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَمُسْلِمٌ أَتَى بِهِ إِلَى آخِرِهِ.

٨٦- الحديث السادس والثمانون: قال مسلم رحمه الله (ج ١١ ص ١٧٠): حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَخَذَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ، فَقَالَ: «أَتَذُرُون أَيَّ يَوْمٍ هَذَا؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، فَقَالَ: «أَلَيْسَ بِيَوْمِ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ بِالْبَلَدَةِ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِنْ دِمَاءُكُمْ، وَأَمْوَالُكُمْ، وَأَعْرَاضُكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْعَائِبَ» قَالَ: ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا، وَإِلَى جَزِيعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ فَقَسَمَهَا بَيْنَنَا.

① في (ب): عن أبي بكره عن أبيه، والصواب ما في (ز) عن ابن أبي بكره عن أبيه، وابن أبي بكره هو عبدالرحمن.

② في (ب): حديقة، وفي (ز): جذيعة، والصواب: جزيعة وهي القطعة من الغنم كما في النووي.

٨٧- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عُندَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفِهِمَا فَهُمَا عَلَى حَرْفِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَا دَخَلَاهَا»، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ وَقَالَ: قَالَ عُندَرٌ وَشَبَابَةُ. وَقَالَ: لَمْ يَرْفَعَهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورٍ.

= قال النووي رحمه الله ص (١٧١): قال القاضي: قال الدارقطني: قوله: ثم انكفأ... إلى آخر الحديث، وهم من ابن عون فيما قيل، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس فأدرجه ابن عون هنا في هذا الحديث، فرواه عن ابن سيرين عن عبدالرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي ﷺ. قال القاضي: وقد روى البخاري هذا الحديث عن ابن عون، فلم يذكر فيه هذا الكلام، فلعله تركه عمداً، وقد رواه أيوب وقرة عن ابن سيرين في كتاب مسلم في هذا الباب، فلم يذكرُوا^١ فيه هذه الزيادة.

قال القاضي: والأشبه أن هذه الزيادة إنما هي في حديث آخر في خطبة عيد الأضحى، فوهم فيها الراوي، فذكرها مضمومة إلى خطبة الحجة، أو هما حديثان ضم أحدهما إلى الآخر، وقد ذكر مسلم هذا بعد هذا في كتاب الضحايا من حديث أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أنس أن النبي ﷺ صلى ثم خطب، فأمر من كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد، ثم قال في آخر الحديث: فانكفأ رسول الله ﷺ إلى كبشين أملحين، فذبحهما فقام الناس إلى غنيمة فتوزعوها. فهذا هو الصحيح، وهو دافع للإشكال. اهـ

فتحصل من كلام الدارقطني في «التتبع»، ومن كلامه أيضاً في «العلل» (ج ٢ ص ١٠٨)، ومن كلام القاضي عياض والنووي: أن ذكر هذه الزيادة وهم من ابن عون رحمه الله، وأن الصواب ما فعله البخاري من حذفها، والله أعلم.

٨٧- الحديث السابع والثمانون: قال مسلم رحمه الله (ج ١٨ ص ١٢) مع النووي متابعة: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُندَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

=الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رَبِيعٍ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ السَّلَاحَ فَهُمَا فِي جُزْفٍ جَهَنَّمَ، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ دَخَلَاهَا جَمِيعًا». اهـ

قال النووي رحمه الله: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني، وقال: لم يرفعه الثوري عن منصور، وهذا الاستدراك غير مقبول؛ فإن شعبة إمام حافظ، فزيادته الرفع مقبولة كما سبق بيانه مرات. اهـ

هذا وما قاله النووي رحمه الله هو الحق، لا سيما والحديث ثابت في «الصحيحين» من حديث أبي بكرة في البخاري (ج ١٦ ص ١٤٠) ط ح، وفي مسلم (ج ١٨ ص ١٠ و ١١) من غير هذه الطريق، فيحمل على أن منصوراً كان يحدث به تارة مرفوعاً، وتارة موقوفاً؛ لأن سفيان وشعبة حافظان ثقتان، والله أعلم.

فائدة: إذا اختلف شعبة وسفيان فأئى القولين أرجح؟

في «تهذيب التهذيب» في ترجمة سفيان: وقال يحيى القطان: ليس أحد أحب إلي من شعبة ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان. وقال الآجري عن أبي داود: ليس يختلف سفيان وشعبة في شيء إلا يظفر سفيان. وقال أبوحاتم وأبوزرعة: هو أحفظ من شعبة. وقال صالح بن محمد: سفيان ليس يقدمه عندي أحد في الدنيا -إلى أن قال:- وهو أكثر حديثاً من شعبة وأحفظ.

وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: وكان شعبة يقول: سفيان أحفظ مني. وفي «تهذيب التهذيب» في ترجمة شعبة: قال محمد بن العباس النسائي: سألت أبا عبدالله يعني أحمد بن حنبل: من أثبت: شعبة أو سفيان؟ فقال: كان سفيان رجلاً حافظاً، وكان رجلاً صالحاً، وكان شعبة أثبت منه وأتقى رجلاً. وقال علي بن المديني: سألت يحيى بن سعيد: أيما كان أحفظ للأحاديث الطوال شعبة أو سفيان؟ فقال: كان شعبة أمراً فيها. اهـ المراد.

فعلى هذا فترجح رواية سفيان الموقوفة بخلاف ما رجحته قبل.

٨٨ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ أَحَادِيثَ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، مِنْهَا: الْكُسُوفُ.

٨٩ - وَمِنْهَا: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تَعُدْ».

٩٠ - وَمِنْهَا: «لَا يُفْلِحُ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ».

٩١ - وَمِنْهَا: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ».

وَالْحَسَنُ^① لَا يَرَوِي إِلَّا عَنِ الْأَحْنَفِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١ - الأحاديث الثامن والتاسع والثمانون، والتسعون، والحادي والتسعون: أما حديث الكسوف فقال البخاري رحمه الله (ج ٣ ص ٥٢٦) مع الفتح ط س: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلْنَا فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُهَا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بِيَكُمْ».

وأما حديث: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ»، فقال رحمه الله (ج ٢ ص ٢٦٧) ط س: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمٌ، عَنِ الْأَعْلَمِ وَهُوَ زِيَادٌ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تَعُدْ».

وأما حديث: «لَا يُفْلِحُ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»، فقال رحمه الله (ج ١٣ ص ٥٣): حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةِ أَيَّامِ الْجَمَلِ، قَالَ: لَمَّا بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ فَارِسَ مَلَكَوا ابْنَةً كِسْرَى، قَالَ: =

① المراد بالحسن في اعتراض الدارقطني وكذلك في أسانيد الأحاديث الأربعة المذكورة هو الحسن البصري لا الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وذلك خلاف ما فهمه الباجي في سند حديث: «إن ابني هذا سيد...» إلخ، وسيأتي رد الحافظ عليه.

= «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ».

وأما حديث: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ»، فقال رَجُلُهُ (ج ٧ ص ٩٤): حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى، عَنِ الْحَسَنِ، سَمِعَ أَبَا بَكْرَةَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ وَالْحَسَنُ إِلَى جَنْبِهِ يَنْظُرُ إِلَى النَّاسِ مَرَّةً، وَإِلَيْهِ مَرَّةً، وَيَقُولُ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُضْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ». اهـ

قال الحافظ في «مقدمة الفتح» ص (٣٥٤) ط س: قلت: البخاري معروف أنه كان ممن يشدد في مثل هذا، وقد أخرج البخاري حديث الكسوف من طرق عن الحسن علق بعضها، ومن جملة ما علّقه فيه رواية موسى بن إسماعيل عن مبارك بن فضالة عن الحسن قال: أخبرني أبو بكره فهذا معتمده في إخراج حديث الحسن، وردّه على من نفى أنه سمع من أبي بكره باعتاده على إثبات من أثبته، وسيأتي مزيد لذلك في فضل الحسن بن علي بن أبي طالب إن شاء الله تعالى. اهـ

قلت: إن كان اعتاده على رواية المبارك بن فضالة فهو اعتماد ضعيف؛ لأن المبارك يقول في غير حديث: عن الحسن حدثنا عمران بن حصين، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك، والظاهر أن اعتاده مع ذلك على تصريح الحسن بالسماع في حديث: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ»، والله أعلم.

وقال ص (٣٦٧) من «المقدمة» ط س في الكلام على حديث «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ»: قلت: الحديث مَخْرُجٌ عن الحسن من طرق عنه، والبخاري إنما اعتمد رواية أبي موسى عن الحسن أنه سمع أبا بكره، وقد أخرجه مطولاً في كتاب الصلح، وقال في آخره: قال لي علي بن عبد الله: إنما ثبت عندنا سماع الحسن من أبي بكره بهذا الحديث، وأعرض الدارقطني عن تعليقه بالاختلاف عن الحسن؛ فقليل عنه هكذا، وقيل عنه عن أم سلمة، وقيل عنه عن النبي ﷺ مرسلًا؛ لأن الأسانيد بذلك لا تقوى.

ولا زلت متعجبًا من جزم الدارقطني بأن الحسن لم يسمع من أبي بكره، مع أن في هذا الحديث في البخاري (قال الحسن: سمعت أبا بكره يقول)، إلى أن رأيت في رجال البخاري لأبي الوليد الباجي في أول حرف الحاء للحسن بن علي بن أبي طالب =

٩٢ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ ابْنِ وَهَبٍ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ جَابِرٍ^①، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ.

(ح م) خَالَفَهُ لَيْثٌ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ بُكَيْرٍ، لَمْ يَقُولَا: عَنْ جَابِرٍ.

=ترجمة وقال فيها: أخرج البخاري قول الحسن (سمعت أبا بكرة)، فتأول أبو الحسن الدارقطني وغيره على أنه الحسن بن علي؛ لأن الحسن^① عندهم لم يسمع من أبي بكرة، وحمله البخاري وابن المديني على أنه الحسن البصري، وبهذا صح عندهم سماعه منه. قال الباجي: وعندي أن الحسن الذي سمعه من أبي بكرة إنما هو الحسن بن علي بن أبي طالب.

قلت: أوردت هذا متعجباً منه؛ لأنني لم أراه لغير الباجي، وهو حمل مخالف للظاهر بلا مستند، ثم إن راوي هذا الحديث عند البخاري عن الحسن لم يدرك الحسن بن علي، فيلزم الانقطاع فيه، فما قرأ منه الباجي من الانقطاع بين الحسن البصري وأبي بكرة وقع فيه بين الحسن بن علي والراوي عنه، ومن تأمل سياقه عند البخاري تحقق ضعف هذا الحمل، والله أعلم.

وأما احتجاجه بأن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق أخرى فقال فيها: عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة، فليس بين الإسنادين تناف؛ لأن في روايته له عن الأحنف عن أبي بكرة زيادة يئنه لم يشتمل عليها حديثه عن أبي بكرة، وهذا بين من السياقين، والله الموفق. اهـ

٩٢- الحديث الثاني والتسعون: قال البخاري رحمه الله (ج ١٥ ص ١٩١) مع الفتح ط ح: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، =

① في (ب): عن سليمان بن جابر والصواب ما في (ز) وكما تراه في سند الصحيح.

② يعني الحسن البصري.

وَقَالَ مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: عَنْ ابْنِ جَابِرٍ عَمَّنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ .

وَقَوْلُ عَمْرِو صَحِيحٌ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - ؛ لِأَنَّهُ ثِقَةٌ، وَقَدْ زَادَ رَجُلًا، وَتَابَعَهُ
أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ
أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ مِثْلَهُ.

= عَنْ بُكَيْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ،
عَنْ أَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: « لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلْدَاتٍ إِلَّا فِي
حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ».

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ،
حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ، عَمَّنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « لَا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرْبَاتٍ
إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ».

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَهُ قَالَ:
بَيْنَمَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ إِذْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ فَحَدَّثَ سُلَيْمَانَ بْنَ
يَسَارٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ
أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « لَا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشْرَةِ
أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ».

وأخرجه مسلم (ج ١١ ص ٢٢١) من حديث ابن وهب به.

قال الحافظ في «الفتح» (ج ١٥ ص ١٩٢) ط ح بعد ذكره اختلاف الروايات:
وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي مبهم أو مسمى؟ الراجح الثاني، ثم الراجح
أنه أبو بردة بن نيار. وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أو لا؟ الراجح
الثاني أيضًا، وقد ذكر الدارقطني في «العلل» الاختلاف ثم قال: القول قول الليث ومن
تابعه، وخالف ذلك في جميع كتاب «التبعية» فقال: القول قول عمرو بن الحارث، وقد
تابعه أسامة بن زيد.

ثم قال الحافظ: قلت: ولم يقدح هذا الاختلاف عند الشيخين في صحة الحديث، =

وَفِي مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

٩٣- أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ زِمَامٍ مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَجُرُّونَهَا».

(ح م) قَالَ: رَفَعَهُ وَهَمْ؛ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَمَرَّوَانُ وَغَيْرُهُمَا عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ خَالِدٍ مَوْفُوقًا.

= فإنه كيفما دار يدور على ثقة، ويحتمل أن يكون عبدالرحمن وقع له فيه ما وقع لِيَكْبَرِ بْنِ الْأَشَّجِ في تحديث عبدالرحمن بن جابر لسليمان بحضرة بكير، ثم تحديث سليمان بكيرًا به عن عبدالرحمن، أو أن عبدالرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه، وتارة بغير واسطة.

وادعى الأصلي أن الحديث مضطرب فلا يُتَّخَذُ به لاضطرابه. وَتُعَقَّبُ بَأَنِ عبدالرحمن ثقة فقد صرح بسماعه، وإنيهام الصحابي لا يضر، وقد اتفق الشيوخ على تصحيحه وهما العمدة في التصحيح، وقد وجدت له شاهدًا بسند قوي لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية عبدالله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفعه: «لَا يَحِلُّ أَنْ يُجْلَدَ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ» وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه ستأتي الإشارة إليه. اهـ

قلت: الحديث في ابن ماجه رقم (٢٦٠٢) قال المعلق في «الزوائد»: في إسناده عباد بن كثير الثقفي، قال أحمد بن حنبل: روى أحاديث كذب لم يسمعها. وقال البخاري: تركوه. وكذا قال غير واحد. اهـ

٩٣- الحديث الثالث والتسعون: قال مسلم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ج ١٧ ص ١٧٨) مع النووي: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ خَالِدٍ الْكَاهِلِيِّ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لَهَا سَبْعُونَ =

٩٤- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ، عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَتَيْتُ النَّبِيَّ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ.

(ح م) قَالَ: وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ بِهَذَا.

= أَلْفَ زِمَامٍ، مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَجْرُوتُهَا.

قال النووي رحمه الله: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال: رفعه وهم، رواه الثوري ومروان وغيرهما عن العلاء بن خالد موقوفاً، ثم قال النووي: قلت: وحفص ثقة حافظ إمام، فزيادته الرفع مقبولة كما سبق نقله عن الأكثرين والمحققين. اهـ

والحديث أخرجه الترمذي (ج ٤ ص ١٠٣) طبعة الاتحاد العربي من طريق حفص بن غياث به. ثم قال: قال عبدالله بن عبدالرحمن: والثوري لا يرفعه، حدثنا عبد بن حميد، أخبرنا عبدالملك بن عمرو أبوعامر العقدي، عن سفيان، عن العلاء بن خالد، بهذا الإسناد نحوه ولم يرفعه. اهـ

وقال ابن جرير (ج ٣٠ ص ١٨٨): حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، قَالَ: ثَنَا مَرْوَانُ الْفَزَارِيُّ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ خَالِدِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: ٢٣] قَالَ: جِيءَ بِهَا ثَقَادٌ بِسَبْعِينَ أَلْفَ زِمَامٍ، مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ. اهـ

فالظاهر أن الراجح هو الوقف، وحفص بن غياث يعتبر شاذاً، والله أعلم.

٩٤- الحديث الرابع والتسعون: قال البخاري رحمه الله (ج ١ ص ٢٥٦) ط س: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: أَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْعَائِطُ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالتَّمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَالْأَلَى الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: «هَذَا رِكْسٌ».

قَالَ: تَابَعَهُمَا أَبُو حَمَادٍ الْحَنْفِيُّ وَأَبُو مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَكَذَلِكَ قَالَ
الْحِمَازِيُّ عَنْ شَرِيكِ.

(ح م) وَقِيلَ: عَنْ مِنْجَابٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ كَذَلِكَ.

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ،
عَنْ أَبِيهِ، وَعَلَقَمَةَ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ صَالِحٍ، وَمَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، وَابْنُ جُرَيْجٍ^①، وَزَكَرِيَّا - مِنْ رِوَايَةِ
سَلَمَةَ بْنِ رَجَاءٍ عَنْهُ -، وَيُوسُفُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ - مِنْ رِوَايَةِ أَبِي جُنَادَةَ عَنْهُ -،
وَشَرِيكِ - مِنْ رِوَايَةِ مِنْجَابٍ عَنْهُ -: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.
وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَإِسْرَائِيلُ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

= وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ: عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ. اهـ
قال الحافظ رحمه الله في «المقدمة» (ص ٣٤٨) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: وأخرج
الترمذي في «جامعه» حديث إسرائيل المذكور وحكى بعض الخلاف فيه، ثم قال: هذا
حديث فيه اضطراب، وسألت عبدالله بن عبدالرحمن يعني الدارمي عنه، فلم يقض فيه
بشيء، وسألت محمداً، يعني البخاري، فلم يقض فيه بشيء، وكأنه رأى حديث زهير
أشبهه، ووضعه في «الجامع»، قال الترمذي: والأصح عندي حديث إسرائيل، وقد
تابعه قيس بن الربيع، قال الترمذي: وزهير إنما سمع من أبي إسحاق بآخرة. اهـ
وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زرعة أنّهما رجحا رواية إسرائيل، وكأن الترمذي
تبعهما في ذلك، والذي يظهر أن الذي رجحه البخاري هو الأرجح؛ وبيان ذلك أن
مجموع كلام الأئمة مشعر بأن الراجح على الروايات كلها: إما طريق إسرائيل وهي عن =

① في الأصلين: (جريح)، والمثبت هو الصواب.

وَقَالَ حَسَنُ بْنُ قُتَيْبَةَ: عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ.

وَقَالَ زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ -مِنْ رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَإِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبَانَ عَنْهُ، وَمِنْ رِوَايَةِ سَهْلِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ ابْنِهِ يَحْيَى عَنْهُ-: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَقِيلَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ كَذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو سِنَانٍ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَقَالَ مَعْمَرٌ، وَشُعْبَةُ، وَوَرْقَاءُ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ، وَعَمَّارُ بْنُ زُرَيْقٍ، وَإِبْرَاهِيمُ الصَّائِغُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ دِينَارٍ، وَأَبُوشَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، وَصَبَاحُ بْنُ يَحْيَى الْمَرْزِيُّ، وَرَوْحُ بْنُ مُسَافِرٍ، وَشَرِيكٌ -مِنْ رِوَايَةِ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ عَنْهُ-، وَإِسْرَائِيلُ -مِنْ رِوَايَةِ عَبَّادِ بْنِ ثَابِتٍ وَخَالِدِ الْعَبْدِيِّ عَنْهُ-: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

= أبي عبدة عن أبيه، وأبو عبدة لم يسمع من أبيه، فيكون الإسناد منقطعاً، أو رواية زهير وهي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود، فيكون متصلاً، وهو تصرف صحيح؛ لأنَّ الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد. وإذا تقرر ذلك كانت دعوى الاضطراب في هذا الحديث منتفية؛ لأن الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطرباً إلا بشرطين: أحدهما: استواء وجوه الاختلاف، فتنى رَجَحَ أحدُ الأقوال قُدِّمَ، ولا يعلُّ الصحيح بالمرجوح، ثانيهما، مع الاستواء: أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، ويغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه، فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب، ويتوقف عن الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك، وهنا يظهر عدم استواء وجوه الاختلاف على أبي إسحاق فيه؛ لأن الروايات المختلفة عنه لا يخلو إسناد منها من مقال، غير الطريقين =

عَشْرَةُ أَقَاوِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، أَحْسَنُهَا إِسْنَادًا الْأَوَّلُ الَّذِي أَخْرَجَهُ
الْبُخَارِيُّ، وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ لِكَثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

=المقدم ذكرها عن زهير وعن إسرائيل، مع أنه يمكن ردُّ أكثر الطرق إلى رواية زهير.

والذي يظهر بعد ذلك تقديم رواية زهير؛ لأن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق
قد تابع زهيراً. وقد رواه الطبراني في "المعجم الكبير" من رواية يحيى بن أبي زائدة عن
أبيه عن أبي إسحاق كرواية زهير.

ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه" من طريق ليث بن أبي سليم عن
عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود كرواية زهير عن أبي إسحاق، وليث
وإن كان ضعيف الحفظ فإنه يُعتَبَرُ به ويُستشهد، فيعرف أن له من رواية
عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أصلاً.

ثم إن ظاهر سياق زهير يشعر بأن أبا إسحاق كان يرويه أولاً عن أبي عبيدة عن
أبيه، ثم رجع عن ذلك وصيره عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، فهذا صريح في
أن أبا إسحاق كان مستحضراً للسندين جميعاً عند إرادة التحديث، ثم اختار طريق
عبد الرحمن وَأَضْرَبَ عن طريق أبي عبيدة، فإما أن يكون تذكر أنه لم يسمعه من أبي
عبيدة، أو كان سمعه منه وحدث به عنه ثم عرف أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه،
فيكون الإسناد منقطعاً، فأعلمهم أن عنده فيه إسناداً متصلاً، أو كان حدث به عن
أبي عبيدة مدلساً له، ولم يكن سمعه منه، فإن قيل: إذا كان أبو إسحاق مدلساً عندهم
فلم تحكمون لطريق عبد الرحمن بن الأسود بالاتصال مع إمكان أن يكون دلسه عنه
أيضاً؟ وقد صرح بذلك أبو أيوب سليمان بن داود الشاذكُونِيُّ^① فيما حكاه الحاكم في =

① قال الحافظ الذهبي في "المغني": سليمان بن داود المنقري الشاذكوني الحافظ، مشهور، رماه ابن
معين بالكذب، وقال البخاري: فيه نظرا. وذكر السخاوي في "فتح المغيب" (ج ٢ ص ٣٣٧)
أنه كان يتهم بشرب النبيذ وبالوضع، حتى قال البخاري فيه: هو أضعف عندي من كل
ضعيف. اهـ

= "علوم الحديث" ① عنه، قال: في قول أبي إسحاق: ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبدالرحمن عن أبيه، ولم يقل: حدثني عبدالرحمن وأوم أنه سمعه منه، تدليس، وما سمعت بتدليس أعجب من هذا!! انتهى كلامه.

فالجواب أن هذا هو السبب الحامل لسياق البخاري للطريق الثانية عن إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق التي قال فيها أبو إسحاق: حدثني عبدالرحمن، فانتفت ريبة التدليس عن أبي إسحاق في هذا الحديث، وبين حفيده عنه أنه صرح عن عبدالرحمن بالتحديث، ويتأيد ذلك بأن الإسماعيلي لما أخرج هذا الحديث في "مستخرجه على الصحيح" من طريق يحيى بن سعيد القطان عن زهير استدل بذلك على أن هذا مما لم يدلس فيه أبو إسحاق، قال: لأن يحيى بن سعيد لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسامع لشيخه ②، وكأنه عرف هذا بالاستقراء من حال يحيى، والله أعلم.

وإذا تقرر ذلك لم يكن لدعوى التعليل عليه مجال؛ لأن روايتي إسرائيل وزهير لا تعارض بينهما، إلا أن رواية زهير أرجح؛ لأنها اقتضت ③ الاضطراب عن رواية إسرائيل ولم تقتض ذلك رواية إسرائيل؛ فترجحت رواية زهير.

وأما متابعة قيس بن الربيع لرواية إسرائيل، فإن شريكاً القاضي تابع زهيراً، وشريك أوثق من قيس، على أن الذي حررناه لا يرد شيئاً من الطريقين إلا أنه يوضح قوة طريق زهير واتصالها وتمكنها من الصحة وبعد إعلاها، وبه يظهر نفوذ رأي البخاري وثقوب ذهنه، والله أعلم.

=

① ص (١٠٩).

② ويبقى على الحديث أن زهيراً سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط كما قال الترمذي، وبجواب بأنه تابع كما قاله الحافظ رحمه الله.

③ كذا في ط س وفي ط ح، ولعلها: نفت الاضطراب عن رواية أبي إسحاق، ولم تنف ذلك رواية إسرائيل.

٩٥- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: عَالَجْتُ امْرَأَةً فَأَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ الْجَمَاعِ، فَزَلَّتْ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا﴾ ①... الْحَدِيثُ.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي الثَّعْمَانِ الْحَكَمِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.
قَالَ: رَوَاهُ إِسْرَائِيلُ عَنْ سِمَاكِ مِثْلَ أَبِي الْأَحْوَصِ.

وَقِيلَ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ كَذَلِكَ أَيْضًا، وَقَالَ خَالِدُ السَّمِطِيِّ ② عَنْهُ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ بِلا شَكٍّ.

وَقَالَ أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرِ: عَنْ سِمَاكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَحْدَهُ.

= وقد أخرج البخاري من حديث أبي هريرة ما يشهد لصحة حديث ابن مسعود، فازداد قوة بذلك، فانظر إلى هذا الحديث كيف حكم عليه بالمرجوحية مثل أبي حاتم وأبي زرعة -وهما إماما التعليل- وتبعهما الترمذي، وتوقف الدارمي، وحكم عليه بالتدليس الموجب للانقطاع أبوأيوب الشاذكوني، ومع ذلك فتيين بالتنقيب والتتبع التام أن الصواب في الحكم له بالراجحية، فما ظنك بما يدعيه من هو دون هؤلاء الحفاظ النقاد من العلل، هل يسوغ أن يقبل منهم في حق مثل هذا الإمام مسلماً، كلاً والله، والله الموفق. اهـ

٩٥- الحديث الخامس والتسعون: قال مسلم رحمه الله متابعة (ج ١٧ ص ٨٠):
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، =

① سورة هود، الآية: ١١٤.

② هو خالد بن يوسف، ضعيف كما في "الميزان".

وَقَالَ أَبُو قَطْنٍ ① وَأَبُو زَيْدٍ الْهَرَوِيُّ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ خَالِهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يُسَمَّ ② خَالَهُ هَذَا.

(ح م) وَقَالَ شَرِيكٌ: عَنْ سِمَاكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَحْدَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

(ح م) وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: عَنْ سِمَاكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الصَّائِغِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ خَالِهِ. وَالْفَضْلُ السِّنَانِيُّ ③.

(ح م) وَقَالَ الْغُرَيَابِيُّ: عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ الْأَعْمَشِ وَسِمَاكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الصَّائِغِ. وَكَانَ سِمَاكُ يَضْطَرِبُ فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

إِنِّي عَالَجْتُ امْرَأَةً فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ، وَإِنِّي أَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَمْسَهَا، فَأَنَا هَذَا فَأَقْضِ فِي مَا شِئْتُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ سَتَرَكَ اللَّهُ لَوْ سَتَرْتَ نَفْسَكَ. قَالَ: فَلَمْ يَرُدَّ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا، فَقَامَ الرَّجُلُ فَانْطَلَقَ، فَاتَّبَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا دَعَاهُ وَتَلَا عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْبَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهَبْنَ بِالسَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذَكَرَى لِلذَّكْرَيْنِ﴾ [هود: ١١٤] فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، هَذَا لَهُ خَاصَّةٌ؟ قَالَ: «بَلِ لِلنَّاسِ كَافَّةٌ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعِجْلِيُّ، حَدَّثَنَا =

① هو عمرو بن الهيثم القُطَيْبِيُّ.

② قد جاء تسميته عند ابن جرير في "تفسيره" فقال: عن خاله الأسود، بل عند مسلم في "صحيحه".

③ هكذا في الأصلين، والصواب: (رواه الفضل السيناني) يعني عن الثوري، كما في الترمذي في التفسير وأحمد، وقوله: عن عبدالله بن يزيد الصائغ ليس في سند الترمذي ولا أحمد، فلعلها زيادة من النساخ، والله أعلم.

=شُعْبَةُ، عَنْ سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنْ خَالِهِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الْأَخْوَصِ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَقَالَ مُعَاذُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا لِهَذَا خَاصَّةً، أَوْ لَنَا عَامَّةً؟ قَالَ: «بَلْ لَكُمْ عَامَّةٌ». اهـ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، وقد رواه الترمذي (ج ٤ ص ٣٥٢ و ٣٥٣) ط الاتحاد العربي من طريق أبي الأحوص كما عند مسلم ثم قال: هذا حديث حسن صحيح، وهكذا روى إسرائيل عن سماك عن إبراهيم عن علقمة والأسود، عن عبد الله عن النبي ﷺ نحوه.

وروى سفيان الثوري عن سماك عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله عن النبي ﷺ مثله. ورواية هؤلاء أصح من رواية الثوري. اهـ مختصراً.

وبعد: فإن كلام الحافظ الدارقطني رحمه الله منصب على أن سماكاً قد اضطرب في هذا الحديث، فأما رواية سفيان الثوري فقد كفانا الترمذي رحمه الله المؤونة حيث حكم بأن غيرها أصح. وأما بقية الروايات فهي تدور على علقمة والأسود، فتارة يرويه سماك عن إبراهيم عن علقمة، وتارة يرويه عن إبراهيم عن الأسود، وتارة عن إبراهيم عنهما، والظاهر أن مثل هذا لا يضر؛ لأن إبراهيم قد سمع منهما وهما حافظان ثقتان، ولكن الذي انضم إلى ذلك هو أن سماكاً رحمه الله مضطرب الحديث، كما في «ميزان الاعتدال» عن أحمد، وقال النسائي: إذا انفرد بأصل لم يكن بحجة؛ لأنه كان يُلقَّن فيلقَّن، وروى حجاج عن شعبة قال: كانوا يقولون لسماك: عكرمة عن ابن عباس، فيقول: نعم، فأما أنا فلم أكن ألقَّنه.

هذا وأما حديثنا فهو صحيح لغيره؛ لأنه في المتابعات، ومن الرواة عنه شعبة وهو لم يكن يلقَّنه، فزجج رواية شعبة عن سماك عن الأسود على غيرها، وينتفي عنه الاضطراب؛ إذ من شرط الاضطراب تكافؤ الطرق كما هو معلوم من كتب المصطلح، والله أعلم.

٩٦ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ شَيْبَانَ بْنِ قُرُوحٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ^①، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَاتِ».

وَلَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ الْأَعْمَشِ غَيْرُ جَرِيرٍ، وَخَالَفَ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ مَعْنٍ وَغَيْرُهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، قَالُوا: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مُرْسَلًا.

وَهُوَ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. فَأَمَّا الْأَعْمَشُ فَالصَّحِيحُ عَنْهُ مُرْسَلٌ.

٩٦- الحديث السادس والتسعون: قال مسلم رحمه الله متابعة (ج ١٤ ص ١٠٧)

مع النووي: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ... يَنْحُو حَدِيثَهُمْ. اهـ
وذكر النووي رحمه الله كلام الدارقطني ولم يجب عليه بشيء.

هذا وقد ذكر الدارقطني في «العلل» (ج ٥ ص ١٣٦) متابعا لجرير فقال: حدثنا أبو طالب^① علي بن محمد بن أحمد بن الجهم الكاتب، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن الفضيل، قال: حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، قال: حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: لعن الله الواشمات والموشمات، والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله. فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت، فقال: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ؟!

ح قال: وحدثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال: لعن الواشمات... نحو حديث الأعمش، لم أسمعه إلا من أبي طالب الكاتب. اهـ
هذا والرواية له مرسلًا أكثر، على أن اللذين وصلاه حافظان، ويؤيد وصلهما =

① في (ب): سقط الأعمش وعبد الله.

② قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (ج ١٢ ص ٧١): إنه كان ثقة.

٩٧ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ إِسْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ^①، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ فَزَلْتُ: ﴿وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفًا﴾^② حَدِيثُ الْحَيَّةِ.

قَالَ: رَوَاهُ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، مِنْهُمْ: أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَحَفْصُ^③، وَسَلْيَمَانُ بْنُ قَرْمٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يُتَابِعْ إِسْرَائِيلُ (عَنْ عَلْقَمَةَ).

فَأَمَّا مَنْصُورٌ فَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ شَيْبَانُ أَيْضًا كَقَوْلِ إِسْرَائِيلَ.

وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ: عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، كَقَوْلِ إِسْرَائِيلَ أَيْضًا.

= للحديث أن إبراهيم قال: إذا حدثكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله.

وقال الحافظ العلائي: هو مكثر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله وخص البيهقي ذلك بما أرسله عن ابن مسعود. اهـ من "تهذيب التهذيب".

فلعل إبراهيم كان يرويه تارة مرسلًا، وتارة متصلًا، وبذلك يندفع الاعتراض على مسلم لا سيما وقد ذكره في المتابعات.

٩٧ - الحديث السابع والتسعون: قال البخاري رحمه الله (ج ١٠ ص ٣١٣) ط ح:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ: ﴿وَالْمُرْسَلَتِ﴾ وَأَنَا لَنَتَلَقَّاهَا مِنْ فِيهِ، فَخَرَجْتُ حَيَّةً، فَأَبْتَدَرْنَاَهَا، فَسَبَقْتُنَا فَدَخَلْتُ جُحْرَهَا، فَقَالَ =

① في (ب): عن علقمة عن الأسود، وليس في (ز): عن الأسود، وهو الصواب.

② سورة المرسلات، الآية: ١.

③ في (ب): وحفص بن سليمان بن قرم، والصواب: وحفص وسليمان بن قرم كما في (ز) وحفص هو ابن غياث.

= رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وُقِيتَ شَرْكُكُمْ، كَمَا وُقِيتُمْ شَرْهَا».

حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا، وَعَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلَهُ.
وَتَابَعَهُ أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ إِسْرَائِيلَ.

وَقَالَ حَفْصُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَسَلْيَمَانُ بْنُ قَرْمٍ: عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ.
وَقَالَ يَحْيَى بْنُ حَمَادٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَبْنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَارٍ إِذْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ﴾ فَتَلَقَّيْنَاهَا مِنْ فِيهِ وَإِنَّ فَاهُ لَرَطَّبَ بِهَا، إِذْ خَرَجَتْ حَيَّةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ أَفْتُلُوهَا» قَالَ: فَابْتَدَرْنَاهَا، فَسَبَقْتُنَا، قَالَ: فَقَالَ: «وُقِيتَ شَرْكُكُمْ، كَمَا وُقِيتُمْ شَرْهَا».

وقال ص (٣١٥): حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: يَبْنَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ إِذْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ: ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ﴾ ... ثم ذكر الحديث.

قال الحافظ في «مقدمة الفتح» (ج ٢ ص ١٢٤ ط ح): بعد ذكره كلام الدارقطني: وقد حكى البخاري الخلاف فيه، وهو تعليل لا يضر، والله أعلم. اهـ
وأقول: حاصله أنه قد اختلف فيه على الأعمش، فإسرائيل يرويه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله.

وجرير وهو ابن عبد الحميد كما في «الفتح» وحفص بن غياث وأبومعوية وسليمان بن قرم: يروونه عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله.
وقد أخرج البخاري رحمه الله الطريقتين، والظاهر ترجيح رواية الجماعة، والله أعلم.

٩٨- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثَ لَيْلَةَ الْجَنِّ بِطَوِيلِهِ.

وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ مُرْسَلٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَخْرَجَ ① حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ: فَأَرَانَا آثَارَ نِيرَانِهِمْ، وَمَا بَعْدَهُ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَسَأَلُوهُ الزَّادَ... إِلَى آخِرِهِ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ عُثَيْمٍ وَيزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ وَابْنُ إِدْرِيسَ وَابْنُ أَبِي زَائِدَةَ وَغَيْرُهُمْ، عَنْ دَاوُدَ.

وَقَدْ رَوَاهُ حَفْصٌ عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَتَى بِآخِرِهِ مُسْنَدًا، وَوَهْمَ فِيهِ حَفْصٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٩٨- الحديث الثامن والتسعون: قال مسلم رحمه الله (ج ٤ ص ١٦٨) مع النووي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَلْقَمَةَ: هَلْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ قَالَ: فَقَالَ عَلْقَمَةُ: أَنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، فَقُلْتُ: هَلْ شَهِدَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَعَدْنَاهُ، فَالْتَمَسْنَاهُ فِي الْأُودِيَةِ وَالشُّعَابِ، فَقُلْنَا: اسْطِيطِرْ أَوْ اغْتِيلْ، قَالَ: فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا هُوَ جَاءَ مِنْ قِبَلِ حِزَاءٍ، قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَعَدْنَاكَ، فَطَلَبْنَاكَ، فَلَمْ نَجِدْكَ، فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ. فَقَالَ: «أَتَانِي دَاعِي الْجَنِّ فَذَهَبْتُ مَعَهُ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ»، قَالَ: فَانْطَلَقَ بِنَا، فَأَرَانَا آثَارَهُمْ وَآثَارَ نِيرَانِهِمْ، وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، فَقَالَ: «لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ، أَوْفَرُ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْرَةٍ عَلَفَ لِدَوَابِّكُمْ»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَا تَسْتَنْجُوا بِهَا؛ فَإِنَّهَا طَعَامٌ إِخْوَانِكُمْ». =

① كذا في الأصلين، وصوابه: وآخر الحديث كما يقتضيه السياق، يعني: أن آخر حديث ابن مسعود: فأَرَانَا آثَارَ نِيرَانِهِمْ، وما بعده مرسل، والله أعلم.

= وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ يَهْدَا
الْإِسْنَادِ إِلَى قَوْلِهِ: وَأَثَارَ نِيرَانِهِمْ. قَالَ الشَّعْبِيُّ: وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، وَكَانُوا مِنْ جِنِّ الْجَزِيرَةِ...
إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ مُفَصَّلًا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ،
عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى قَوْلِهِ: وَأَثَارَ نِيرَانِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ. اهـ

قال النووي رحمه الله: قال الدارقطني: انتهى حديث ابن مسعود عند قوله: فأرانا آثارهم
وآثار نيرانهم، وما بعده من قول الشعبي، كذا رواه أصحاب داود - الراوي عن
الشعبي -: ابن عليّ وابن زريع وابن أبي زائدة وابن إدريس وغيرهم. هكذا قاله الدارقطني
وغيره. ومعنى قوله: أنه من كلام الشعبي، أنه ليس مروياً عن ابن مسعود بهذا
الحديث، وإلا فالشعبي لا يقول هذا الكلام إلا بتوقيف عن النبي ﷺ، والله أعلم.

وقال الترمذي رحمه الله (ج ١ ص ١٥) ط الاتحاد العربي بعد ذكره الحديث من طريق
حفص بن غياث التي الحديث فيها كله مسند: وإشارته إلى حديث إسماعيل بن عُلَيْيَةَ
التي فيها التفصيل، وكأن رواية إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث. اهـ مختصراً.
وقال الدارقطني في «العلل» (ج ١ ص ١٥٨) وقد سئل عن هذا الحديث فقال:
يرويه داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن عبد الله، رواه عنه جماعة من
الكوفيين والبصريين، فأما البصريون فجعلوا قوله: وسألوه الزاد... إلى آخر الحديث
من قول الشعبي مرسلًا، وأما يحيى بن أبي زائدة وغيره من الكوفيين فأدرجوه في
حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ.

والصحيح قول مَنْ قَصَلَهُ؛ فإنه من كلام الشعبي مرسلًا. اهـ

هذا ومن الذين رفعوه عبد الوهاب بن عطاء كما عند الطحاوي (ج ١ ص ١٢٤)،
ولكن الذي تطمئن إليه النفس هو ما حكم به هؤلاء الحفاظ كالترمذي والدارقطني
وأقره النووي من أن آخره من قول الشعبي، على أن مسلماً رحمه الله قد أشار إلى ذلك
ولم يخف عليه، والله أعلم.

٩٩- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ إِدْرِيسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: مَرَّ بِهِ نَقَرٌ مِنَ الْيَهُودِ فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ... الْحَدِيثِ.

قَالَ: رَوَاهُ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ مِنْهُمْ: عَبْدُ الْوَاحِدُ بْنُ زِيَادٍ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَوَكَيْعٌ، وَغَيْرُهُمْ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٩٩- الحديث التاسع والتسعون: قال مسلم رحمه الله (ج ١٧ ص ١٣٦) مع النووي: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ وَهُوَ مُتَكِنٌ عَلَى عَصِيبٍ، إِذْ مَرَّ بِنَقَرٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ. فَقَالُوا: مَا رَأَيْنَاكُمْ إِلَيْهِ لَا يَسْتَقْبِلُكُمْ بَشِيءٌ تَكْرَهُونَهُ. فَقَالُوا: سَلُوهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ فَسَأَلَهُ عَنِ الرُّوحِ، قَالَ: فَأَسْكَتْ ① النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، قَالَ: فَقُمْتُ مَكَانِي، فَلَمَّا نَزَلَ الْوَحْيُ قَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ.

م وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ حُشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ بِالْمَدِينَةِ... بَنَحُو حَدِيثَ حَفْصٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكَيْعٍ: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

وَفِي حَدِيثِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ: ﴿وَمَا أُوتُوا﴾ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ حُشْرَمٍ.

ثم قال متابعة: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِدْرِيسَ يَقُولُ: =

① قال النووي: أي سكت، وقيل: أطرق، وقيل: أعرض عنه. اهـ

١٠٠- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «إِذْ نَكَحَ عَلِيٌّ أَنْ يُرْفَعَ الْحِجَابُ وَيُسْمَعَ سَوَادِي» مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ① وَابْنِ إِدْرِيسَ عَنْهُ.

= سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ يَرْوِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي نَخْلٍ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَصِيْبٍ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ عَنِ الْأَعْمَشِ. وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: ﴿وَمَا أُوَيْسَتْهُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾. اهـ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والظاهر صحة ما قاله الدارقطني؛ لأن عبد الله بن إدريس رحمه الله قد خالف أصحاب الأعمش وهم:

(١) عبد الواحد بن زياد عند البخاري (ج ١ ص ٢٣٥) مع "الفتح" ط ح، و (ج ١٧ ص ٢١٩).

(٢) حفص بن غياث عند البخاري (ج ١٠ ص ١٥) مع "الفتح" ط ح، ومسلم (ج ١٧ ص ١٣٦) مع النووي.

(٣) عيسى بن يونس عند البخاري (ج ١٧ ص ٣٣) مع "الفتح" ط ح، ومسلم (ج ١٧ ص ١٣٧) مع النووي، والترمذي (ج ٤ ص ١٣٨) ط هندية مع التحفة.

(٤) وكيع عند البخاري (ج ١٧ ص ٢١٧) مع "الفتح" ط ح، ومسلم (ج ١٧ ص ١٣٧) مع النووي، وأحمد (ج ١ ص ٣٨٩ و ٤٤٤)، وابن جرير (ج ١٥ ص ١٥٥).

(٥) القاسم بن معن عند ابن جرير (ج ١٥ ص ١٥٥)، والطبراني في "الصغير" (ج ٢ ص ٨٦) من طريق ابن جرير به.

فالظاهر أن الإمام مسلماً ذكره لبيّن علته، والله أعلم.

١٠٠- الحديث المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ١٤ ص ١٤٩) مع النووي: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا =

① في الأصلين: عبد الواحد بن إدريس، والصواب: عبد الواحد وابن إدريس كما تراه في مسلم.

قَالَ: تَابَعُهَا زَائِدُهُ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَجَرِيرٌ، وَخَالَفَهُمُ الثَّوْرِيُّ
رَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ،
مُرْسَلٌ، وَالْحُكْمُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ زَادَ؛ لِأَنَّهُمْ خَمْسَةُ ثَقَاتٍ.

١٠١ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ
رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: اجْتَمَعَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَلِيلٌ فَقَهُ قُلُوبِهِمْ... الْحَدِيثُ.
قَالَ: وَهَذَا كَانَ الْأَعْمَشُ اضْطَرَبَ فِي إِسْنَادِهِ: رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ هَكَذَا،
وَتَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بِشْرٍ.

وَقَالَ قُطَيْبَةُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ.
وَقَالَ أَبُو مَرْيَمَ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ.
وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ.

= عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ، قَالَ:
سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«إِذْ ذَٰلِكَ عَلَيَّ أَنْ يُرْفَعَ الْحِجَابُ، وَأَنْ تَسْمَعَ سَوَادِي حَتَّى أَتَاهَا».

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ،
قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ
عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، ولعله تركه؛ لأن
الدارقطني رحمه الله قد حكم له بالصحة، والله أعلم.

١٠١ - الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ١٧ ص ١٢٢): حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ،
عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: اجْتَمَعَ عِنْدَ الْبَيْتِ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ: قُرَشِيَّانِ وَثَقَفِيٌّ، أَوْ ثَقَفِيَّانِ =

وَقَالَ الْمَسْعُودِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَهُوَ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ مَنْصُورٍ وَابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ.

= وَقُرْشِيٍّ، قَلِيلٌ فَقَدْ قُلُوبِهِمْ، كَثِيرٌ شَحْمٌ بُطُونِهِمْ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَتُرُونَ اللَّهَ يَسْمَعُ مَا نَقُولُ؟ وَقَالَ الْآخَرُ: يَسْمَعُ إِنْ جَهَرْنَا، وَلَا يَسْمَعُ إِنْ أَخْفَيْنَا، وَقَالَ الْآخَرُ: إِنْ كَانَ يَسْمَعُ إِذَا جَهَرْنَا فَهَوَّ يَسْمَعُ إِذَا أَخْفَيْنَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾ [نصفت: ٢٢].

ثم قال متابعة: وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ رِبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

ع وَقَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِتَخْوِهِ. اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، وقد حكم الحافظ الدارقطني في "العلل" ^① للطريق التي أخرجها مسلم بالرجحان، فقال رحمه الله (ج ٣ ص ٢٧٨): قال قطبة: قلت للأعمش: إن سفيان الثوري يقول: هو عن وهب بن ربيعة؟ قال: فأطرق ثم همهم ساعة ثم رفع رأسه، فقال: صدق سفيان، هو وهب بن ربيعة - إلى أن قال -: والقول قول سفيان الثوري وعبد الله بن بشر. اهـ

وقال ص (٢٨٠): عن قطبة قال: قال رجل للأعمش حين حدث بحديث عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله: كنت مستتراً - أي: بأستار الكعبة - فذكر الحديث: إن سفيان يحدث به عنك عن وهب بن ربيعة، قال: فهمهم الأعمش ساعة، ثم قال: هو كما قال سفيان. اهـ

=

① وذكر الطبراني نحو ذلك في "المعجم الكبير" (ج ١٠ ص ١٣٩).

وَيْفِ مُسْنَدِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ:

١٠٢ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ مَرْفُوعًا: «مُعَقَّبَاتٍ لَا يَحِيبُ قَائِلُهُنَّ» مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ وَعَمْرٍو بْنِ قَيْسٍ^① وَحَمْرَةَ الزِّيَّاتِ.

قَالَ: وَقَدْ تَابَعَهُمْ زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، وَلَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَقَبِيصَةُ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ.

= وقال ابن أبي حاتم (ج ٢ ص ٩٩) وقد ذكر الاختلاف فيه على الأعمش: قال أبوزرعة: كان الأعمش قديمًا، قال: عن وهب بن ربيعة، والثوري أحفظهم كلهم. اهـ وذكر البخاري في «التاريخ» (ج ٨ ص ١٦٣) في ترجمة وهب بن ربيعة، والطحاوي في «مشكل الآثار» (ج ١ ص ٣٧) نحو ذلك، أعني من رجوع الأعمش إلى رواية سفيان عنه، وهي التي أخرجها مسلم.

لتبسيط: قول الحافظ الدارقطني رَجَّلَهُ في «التبعية»: وهو صحيح من حديث منصور وابن أبي نجيح عن مجاهد عن أبي معمر. اهـ فيه نظر؛ فقد قال الحميدي في «مسنده» (ج ١ ص ٤٧): وكان سفيان أولاً يقول في هذا الحديث: حدثنا منصور أو ابن أبي نجيح أو حميد الأعرج أحدهم أو اثنان منهم، ثم ثبت على منصور في هذا الحديث. اهـ

ونقله البخاري عنه في «الصحيح» (ج ٨ ص ٥٦٢) ط س، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ج ١ ص ١٧٧)، فعلم أن الصحيح عن منصور كما في «الصحيح»، والله أعلم.

١٠٢ - الحديث الثاني بعد المائة: قال مسلم رَجَّلَهُ (ج ٥ ص ٩٤) مع النووي: وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيْسَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَكَمَ بْنَ عُثَيْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ =

① في (ز): عن عمرو بن قر، والصواب: ابن قيس، كما في (ب) و«صحيح مسلم».

وَخَالَفَهُمْ مَنْصُورٌ^① مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْأَحْوَصِ وَجَرِيرٍ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَكَمِ فَرَوِيَاهُ مَوْقُوفًا، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ جَعْفَرِ الصَّائِغِ، عَنْ عَبْدِانَ عَنْهُ.

وَالصَّوَابُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - الْمَوْقُوفُ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ رَفَعُوهُ شَيْوُخٌ لَا يُقَاوِمُونَ مَنْصُورًا وَشُعْبَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مُعَقَّبَاتٌ لَا يَحِبُّ قَائِلُهُنَّ - أَوْ فَاعِلُهُنَّ - دُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ نَسِيحَةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً».

حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا حَمْرَةُ الزِّيَّاتِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَنْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مُعَقَّبَاتٌ لَا يَحِبُّ قَائِلُهُنَّ - أَوْ فَاعِلُهُنَّ -: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ نَسِيحَةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً، فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ».

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الْمَلَائِيُّ، عَنِ الْحَكَمِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. اهـ

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وهذا الذي قاله الدارقطني مردود؛ لأن مسلماً رواه من طرق كلها مرفوعة، وذكره الدارقطني أيضاً من طرق أخرى مرفوعة، وإنما زوي موقوفاً من جهة منصور وشعبة، وقد اختلفوا عليها أيضاً في رفعه ووقفه، وبين الدارقطني ذلك. وقد قدّمنا في الفصول السابقة في أول هذا الشرح أن الحديث الذي زوي موقوفاً ومرفوعاً يحكم بأنه مرفوع على المذهب الصحيح الذي عليه الأصوليون والفقهاء والمحققون من المحدثين منهم البخاري وآخرون، حتى لو كان الواقفون أكثر من الرافعين حكم بالرفع، كيف والأمر هنا بالعكس؟ ودليله ما سبق أن هذه زيادة ثقة فوجب قبولها، ولا ترد لنسيان أو تقصير حصل بمن وقفه، والله أعلم.

① وخالفهم منصور ليس في (ز).

١٠٣ - وَأَخْرَجَا حَدِيثَ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ.

= والحديث رواه الترمذي (ج ٤ ص ٢٣٣) ط هندية مع التحفة، والنسائي (ج ٣ ص ٦٣) عن عمرو بن قيس الملائي، والبيهقي (ج ٢ ص ١٨٧) من حديث شعبة ومالك بن مغول وحمة الزيات كلهم عن الحكم بن عتيبة به مرفوعاً، ورواه أبو داود الطيالسي كما في ترتيب "المسند" (ج ١ ص ١٠٥) من حديث شعبة عن الحكم مرفوعاً، ثم قال الساعاتي: وروى هذا الحديث أبو عامر عن سفيان عن منصور عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب عن النبي ﷺ. اهـ

وأبوعوانة (ج ٢ ص ٢٧٠) من حديث منصور عن الحكم بن عتيبة به مرفوعاً. وقال الترمذي: هذا حديث حسن وعمرو بن قيس المَلَأِيُّ ثقة حافظ، وروى شعبة هذا الحديث عن الحكم ولم يرفعه، ورواه منصور بن المعتمر عن الحكم فرفعه. اهـ

وأقول: الذي يظهر لي أن الراجح هو الرفع كما يقول النووي رحمه الله؛ لأن الذين رفعوه جماعة أغلبهم ثقات، واللذان وقفاه وإن كانا أوثق فإِنَّهُمَا أَقْلُ عِدَدًا، وأيضًا فقد جاء عنهما الرفع كما قال الدارقطني، وكما قال الترمذي في منصور، وكما تراه في رواية البيهقي والطيالسي وأبي عوانة، والله أعلم.

وأما ما ذكره النووي عن البخاري أنه يرجح الرفع على الوقف مطلقًا فليس بصحيح، وإنما عمله على حسب القرائن، كما تقدم في بحث زيادة الثقة من المقدمة ص (٢٠).

١٠٣ - الحديث الثالث بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٤ ص ٤٣٧) ط ح: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَةً مِمَّنْ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَنَمِ عَامِ حَبَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ =

وَقَالَ الْحَجَّاجُ: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثْتُ عَنْ الزُّهْرِيِّ، فَإِنْ كَانَ صَبَطَ فَقَدْ أَفْسَدَ.

= قَرِيبَةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَهَلْ يَقْضِي عَنْهُ أَنْ أَحُجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

وأخرجه مسلم (ج ١٩ ص ٩٨) مع النووي.

قال الحافظ في «مقدمة الفتح» ص (٣٥٨) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: الحديث مخرج عندهما من رواية مالك وغيره عن الزهري، فليس الاعتماد فيه على ابن جريج وحده، مع أن حجاجاً لم يتابع على هذا السياق، إلا أنه حافظ، وابن جريج مدلس، فتعتمد رواية حجاج إلى أن يوجد من رواية غيره عن ابن جريج مصرحاً فيه بالسماع من الزهري فإني لم أره من حديثه إلا معنعناً، والله أعلم. اهـ

أقول: حديث مالك جعله من مسند عبدالله بن عباس، ولم يجعله من مسند الفضل كما في رواية ابن جريج، ولكنه قد روى أحمد في «مسنده» (ج ١ ص ٢١٢) من طريق عبدالرزاق، أنبأنا معمر، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، حدثني الفضل بن عباس فذكره.

وحديث ابن جريج أخرجه الترمذي (ج ٢ ص ١١٢) ط هندية مع «التحفة» فقال رحمه الله: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا زَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ فذكر الحديث، وقال الترمذي: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَوْفٍ الْمُرَزِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا عَنْ سِنَانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ عَمَّتِهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ فَقَالَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَيُمْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عَبَّاسٍ سَمِعَهُ مِنَ الْفَضْلِ وَغَيْرِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ رَوَى هَذَا فَأَرْسَلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ.

فِي مُسْنَدِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ:

١٠٤ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ تَوْبَةِ كَعْبٍ مِنْ طُرُقَاتِ صِحَاحٍ عَنْ
يُونُسَ وَعُقَيْلٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ.
وَأَخْرَجَهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ
الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ^①، عَنْ كَعْبٍ مُرْسَلًا.
وَقَدْ رَوَاهُ سُؤَيْدٌ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ مُتَّصِلًا مِثْلَ مَا قَالَ ابْنُ وَهْبٍ وَاللَّيْثُ
عَنْ يُونُسَ.^②

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طُرُقَاتِ صِحَاحٍ، عَنْ يُونُسَ وَعُقَيْلٍ وَابْنِ أَخِي
الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَلَى الصَّوَابِ.
وَعَنْ سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ أَعْيَنَ، عَنْ مَعْقِلٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

= فاستفدنا من رواية الترمذي شيئين:

وجود المتابع لأبي عاصم.

وتصريح ابن جريج بالإخبار، والحمد لله.

١٠٤ - الحديث الرابع بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٦ ص ٤٥٤) ط ح:
وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ، قَالَ: أَخْبَرَنِي
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ:
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَلَمًا يُرِيدُ غَزْوَةَ يَغْزُوهَا إِلَّا وَرَى بِغَيْرِهَا، حَتَّى كَانَتْ غَزْوَةُ تَبُوكَ =

① في مقدمة الفتح ص (٣٦٣) نقلًا عن الدارقطني: عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب.

② في (ز): زيادة بعض الفقرات حذفناها لتكرارها.

عَنْ عَمِّهِ عُبَيْدِ اللَّهِ^① بْنِ كَعْبٍ، عَنْ كَعْبٍ.

قَالَ: وَتَابَعَ مَعْقِلًا صَالِحَ بْنَ أَبِي الْأَخْضَرِ عَلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، وَكِلَاهُمَا لَمْ يَحْفَظْ، وَالْأَوَّلُ الصَّوَابُ.

= فَعَزَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَرْ شَدِيدٍ وَاسْتَقْبَلَ سَفَرًا بَعِيدًا وَمَقَازًا، وَاسْتَقْبَلَ عَزْوَ عَدُوٍّ كَثِيرٍ، فَجَلَّى لِلْمُسْلِمِينَ أَمْرَهُمْ، لِيَتَأَهَّبُوا أَهْبَةً عُدُوَّهُمْ، وَأَخْبَرَهُمْ بِوَجْهِهِ الَّذِي يُرِيدُ. وَعَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ: لَقَلَّمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ إِذَا خَرَجَ فِي سَفَرٍ إِلَّا يَوْمَ الْحَمِيرِ.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "المقدمة" بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: وقع في رواية البخاري عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب قال: سمعت كعبًا فأخرجه على الاحتمال؛ لأن من الجائز أن يكون عبدالرحمن سمعه من جدّه وثبته فيه أبوه، فكان في أكثر الأحوال يرويه عن أبيه عن جده، وربما رواه عن جده، لكن رواية سويد بن نصر التي أشار إليها الدارقطني توجب أن يكون الخلاف فيها على عبدالله بن المبارك، وحينئذ فتكون رواية أحمد بن محمد شاذة، فلا يترتب على تخريجها كبير تعليل، فإن الاعتماد إنما هو على الرواية المتصلة، والله أعلم.

ثم وجدت الحديث في "سنن أبي داود" عن معمر عن الزهري عن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ ... فذكره.

وقال محمد بن يحيى الذهلي في "علل حديث الزهري": ما أظن عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب سمع من جده شيئًا، وإنما يرويه عن أبيه وعمه عبيدالله بن كعب، ثم ساق حديث معمر كما ذكره أبوداود سواء. اهـ

فالحافظ رحمه الله يوافق الدارقطني على انتقاد هذه الطريق، وأنه صحيح من غيرها، =

① في (ب): عبدالله، والصواب: عبيدالله كما في (ز) وكما تراه في مسلم.

=والله أعلم.

أما حديث مسلم الذي أشار إليه الدارقطني فقد قال مسلم رحمه الله (ج ١٧ ص ٩٩) متابعة: وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَغَيْنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَمِّهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ حِينَ أُصِيبَ بَصْرُهُ، وَكَانَ أَعْلَمَ قَوْمِهِ وَأَوْعَاهُمْ لِأَحَادِيثِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَبِعَ عَلَيْهِمْ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ غَزَاهَا قَطُّ غَيْرَ غَزَوَتَيْنِ... وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: وَغَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنَاسٍ كَثِيرٍ يَزِيدُونَ عَلَى عَشْرَةِ آلَافٍ، وَلَا يَجْمَعُهُمْ دِيَوَانٌ حَافِظٌ. اهـ

قال النووي رحمه الله بعد قول مسلم بسنده عن عمه عبيد الله: كذا قال في هذه الرواية عبيد الله، بضم العين مُصَغَّرٌ، وكذا قاله في الرواية التي بعدها، رواية معقل بن عبيد الله عن الزهري عن عبد الرحمن عن عبيد الله بن كعب مصغَّر، وقال قبلهما في رواية يونس المذكورة أول الحديث عن الزهري (عن عبد الله بن كعب) بفتح العين مُكَبَّرٌ، وكذا قال في رواية عقيل عن الزهري (عن عبد الله بن كعب) مُكَبَّرٌ، قال الدارقطني: الصواب رواية من قال: (عبد الله) بفتح العين مُكَبَّرٌ، ولم يذكر البخاري في "الصحيح" إلا رواية عبد الله مُكَبَّرٌ مع تكراره الحديث. اهـ

فالنووي رحمه الله يوافق الدارقطني؛ لأنه تفرد به معقل بن عبيد الله من بين أصحاب الزهري الذين يروونه عن الزهري عن عبد الرحمن عن أبيه عبد الله عن كعب.

وهنا ملاحظة وهي أن الإمام الدارقطني رحمه الله جعل ابن أخي الزهري مع الذين روه على الصواب، والذي في "صحيح مسلم" (ج ١٧ ص ٩٨ و ٩٩) روايته عن الزهري عن عبد الرحمن عن عبيد الله، كما أشار إليه النووي، إلا أن معقلاً وابن أخي الزهري وصالح بن أبي الأخضر لا يقولون على مخالفة أصحاب الزهري، فتعتبر روايتهم شاذة، كما قاله الدارقطني وأقره النووي، والله أعلم.

١٠٥- وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ وَعَمِّهِ ① عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ كَعْبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ضَحَىٰ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّىٰ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ، مِنْ رِوَايَةِ أَبِي عَاصِمٍ وَعَبْدِ الرَّزَّاقِ.

قَالَ: وَقَدْ خَالَفَهُمَا أَبُو أُسَامَةَ: رَوَاهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَذَلِكَ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ. وَقَالَ حَبَّاجٌ: عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ، عَنْ كَعْبٍ.

وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ الْأَوَّلُ عِنْدِي أَصَحُّهُمَا وَلَا يَضُرُّهُ مَنْ خَالَفَهُ.

١٠٥- الحديث الخامس بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٦ ص ١٩٣ ط س): حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ وَعَمِّهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ضَحَىٰ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّىٰ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ. اهـ وأخرجه مسلم (ج ٥ ص ٢٧٧).

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٦٤ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قول معمر وغيره عن عبدالرحمن بن كعب يحمل على أنه نسبه إلى جده فتكون روايتهم منقطعة، وهذا الجواب صحيح من الدارقطني في أن الاختلاف في مثل هذا لا يضر كما قررناه أولاً، والله أعلم.

قلت: والدارقطني رحمه الله يحكم لحديث ابن جريج الذي خرَّجه أنه أصح، والله أعلم.

① في الأصلين: أو عمه، والصواب: وعمه، كما تراه في سند "الصحيحين".

١٠٦ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ ① عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ جَارِيَةَ لِكَعْبٍ.

وَعَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ سَعْدٍ أَوْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ أَنَّ جَارِيَةَ لِكَعْبٍ.

وَعَنْ مُوسَى عَنْ جُوَيْرِيَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ أَنَّ جَارِيَةَ لِكَعْبٍ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: عَنْ نَافِعٍ، سَمِعَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَبَرَ عَبْدَ اللَّهِ أَنَّ جَارِيَةَ لِكَعْبٍ.

وَهَذَا اخْتِلَافٌ بَيْنَ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ.

قَالَ: وَهَذَا قَدْ اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى نَافِعٍ وَعَلَى أَصْحَابِهِ عَنْهُ، اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ①، وَعَلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَلَى أَيُّوبَ، وَعَلَى قَتَادَةَ، وَعَلَى مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، وَعَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَعَلَى غَيْرِهِمْ، فَقِيلَ: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَلَا يَصِحُّ. وَالْاِخْتِلَافُ فِيهِ كَثِيرٌ.

١٠٦ - الْحَدِيثُ السَّادِسُ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ٩ ص ٦٣٠ ط س مع الفتح): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَقْدُمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، سَمِعَ ابْنَ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ يُخْبِرُ ابْنَ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَارِيَةَ لَهُمْ كَانَتْ تَزْعَى عَنَّا بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرْتُ بِسَاءَةً مِنْ عَنَمِهَا مَوْتًا، فَكَسَرْتُ حَجَرًا فَدَبَحْتُهَا بِهِ، فَقَالَ لِأَهْلِهِ: لَا تَأْكُلُوا حَتَّى آتِيَ النَّبِيُّ ﷺ فَاسْأَلْهُ - أَوْ حَتَّى أُرْسَلَ إِلَيْهِ مَنْ يَسْأَلُهُ -، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ - أَوْ بَعَثَ إِلَيْهِ -، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَكْلِهَا.

① في الأصلين: عبدالله، وصوابه: عبيدالله كما تراه في البخاري وكما في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٦).

وَفِي مُسْنَدِ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها:

١٠٧ - أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ حَرْبٍ عَنْ أَبِي مَرْوَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ».

وَهَذَا مُرْسَلٌ، وَوَصَلَهُ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

= حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ جَارِيَةَ لِكَنْبِ بْنِ مَالِكٍ تَزَعَى عَنْمَا لَهُ بِالْجُبَيْلِ الَّذِي بِالسُّوقِ، وَهُوَ سَلْعٌ، فَأَصِيبَتْ شَاةٌ فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَدَبَّحَتْهَا بِهِ، فَذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهَا.

وقال ص (٦٣٢) من هذا الجزء: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ لِكَنْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ امْرَأَةً دَبَّحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا.

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُخْبِرُ عَبْدَ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ جَارِيَةَ لِكَنْبٍ... بِهَذَا.

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ سَعْدٍ أَوْ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَارِيَةَ لِكَنْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَتْ تَزَعَى عَنْمَا بِسَلْعٍ فَأَصِيبَتْ شَاةٌ مِنْهَا، فَأَذْرَكْنَهَا فَدَبَّحَتْهَا بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «كُلُوهَا».

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٦) ط س بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: وهو كما قال وعلته ظاهرة، والجواب عنه فيه تكلُّف وتعضُّف. اهـ

١٠٧ - الْحَدِيثُ السَّابِعُ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمته الله (ج ٤ ص ٢٣٢) ط ح: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها شَكُوتٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

=

وَقَالَ ابْنُ سَعِيدٍ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ ①
وَوَصَلَهُ مَالِكٌ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ،
فِي الْمَوْطَأِ.

= ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكَرِيَاءَ الْعَسَّائِيُّ، عَنْ
هَشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ
بِمَكَّةَ، وَأَرَادَ الْخُرُوجَ، وَلَمْ تَكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ، وَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ، فَقَالَ لَهَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ»
فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجْتُ.

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" (ص ٣٥٨): قلت: حديث مالك عند البخاري في
هذا المكان مقرون بحديث أبي مروان، وقد وقع في بعض النسخ وهي رواية الأصلي في
هذا: عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة موصولا، وعلى هذا اعتمد المزي في
"الأطراف"، ولكن معظم الروايات على إسقاط زينب، قال أبو علي الجبائي: وهو الصحيح،
ثم ساقه من طريق أبي علي بن السكن عن علي بن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب
شيخ البخاري على الموافقة وليس فيه (عن زينب)، وكذا أخرجه الإسماعيلي من حديث
عبدة بن سليمان ومحاضر وحسان بن إبراهيم كلهم عن هشام ليس فيه زينب، وهو
المحفوظ من حديث هشام، وإنما اعتمد البخاري فيه رواية مالك التي أثبت فيها ذكر
زينب ثم ساق معها رواية هشام التي سقطت منها، حاكيا للخلاف فيه على عروة
كعادته، مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بمستبعد، والله أعلم.

وقال في "الفتح" (ج ٤ ص ٢٣٣) ط ح: وسماع عروة من أم سلمة ممكن فإنه
أدرك من حياتها نيفا وثلاثين سنة، وهو معها في بلد واحد. اهـ
أقول: البخاري يشترط تحقق اللقاء فهل تحقق؟ والظاهر عدم تحققه؛ إذ لو تحقق
لصرح به الحافظ، والله أعلم.

① هذه الفقرة غير موجودة في نقل الحافظ عن الدارقطني في "مقدمة الفتح". اهـ مصححه

١٠٨ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، [أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ] ^① رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً بِهَا سَفْعَةٌ، فَقَالَ: «اسْتَرْقُوا لَهَا فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ»، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ حَرْبٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، وَقَالَ: تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ.

وَقَدْ رَوَاهُ عُقَيْلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ مُرْسَلًا.

وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُرْوَةَ مُرْسَلًا، قَالَهُ مَالِكٌ وَالثَّقَفِيُّ وَيَعْلَى وَيَزِيدُ وَعَبْدُ اللَّهِ.

وَأَسْنَدُهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَلَا يَصِحُّ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ^② بْنُ إِسْحَاقَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ؛ فَلَمْ يَصْنَعْ شَيْئًا.

١٠٨ - الحديث الثامن بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ١٢ ص ٣١٠) ط

ح: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبٍ بْنُ عَطِيَّةَ الدَّمَشَقِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ، أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي بَيْتِهَا جَارِيَةً فِي وَجْهِهَا سَفْعَةٌ ^③ فَقَالَ: «اسْتَرْقُوا لَهَا؛ فَإِنَّ بِهَا النَّظْرَةَ».

وَقَالَ عُقَيْلٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ
عَنِ الزُّبَيْدِيِّ.

① ما بين المعكوفين ليس في (ز).

② في الأصلين: وقال أبو عبد الرحمن، وفي هامش (ب): وقال عبد الرحمن، وهو الصواب كما في «مقدمة الفتح».

③ قال الحافظ في «الفتح»: قال إبراهيم الحربي: سفعة سواد في الوجه، وعن الأصمعي: حمرة يعلوها سواد، وقيل: صفرة، وقيل: سواد مع لون آخر، وقال ابن قتيبة: لون يخالف لون الوجه، قال الحافظ: وكلها متقاربة.

= وقال مسلم رحمه الله (ج ١٤ ص ١٨٥) مع النووي: حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِهِ سَنَدًا وَمَتًّا.

وقد ذكر النووي رحمه الله كلام الدارقطني ولم يجب عليه بشيء.

وقال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٧) ط س بعد قول الدارقطني: وقال عبدالرحمن بن إسحاق عن الزهري عن سعيد ولم يصنع شيئاً. قال الحافظ: قلت: وهو ضعيف، وأما رواية عقيل فقد أشار إليها البخاري، إلا أن راويها عنه ليس بحافظ^①، وحديث الزبيدي رواه عنه ثقتان فكان هو المعتمد. اهـ

وقال في "الفتح" (ج ١٢ ص ٢١٢): واعتمد الشيخان في هذا الحديث على رواية الزبيدي لسلامتها من الاضطراب، ولم يلتفتا إلى تقصير يونس فيه.

وقد روى الترمذي من طريق الوليد بن مسلم أنه سمع الأوزاعي يفضل الزبيدي على جميع أصحاب الزهري، يعني في الضبط، وذلك أنه كان يلازمه كثيراً حضراً وسفراً، وقد تمسك بهذا من زعم أن العمدة لمن وصل على من أرسل؛ لاتفاق الشيخين على تصحيح الموصول هنا على المرسل، والتحقيق أنهما ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد، بل هو دائر مع القرينة، فهما ترجح بها اعتماده، وإلا فكم حديث أعرضنا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله.

وقد جاء حديث عروة هذا من غير رواية الزهري، أخرجه البزار من رواية أبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة عن أم سلمة، فسقط من روايته ذكر زينب بنت أم سلمة.

وقال الدارقطني: رواه مالك وابن عيينة وسمى جماعة كلهم عن يحيى بن سعيد فلم يجاوزا به عروة، وتفرد أبو معاوية بذكر أم سلمة فيه ولا يصح، وإنما قال ذلك بالنسبة لهذه الطريق؛ لانفراد الواحد عن العدد الجَمِّ، وإذا انضمت هذه الطريق إلى رواية الزبيدي قويت جداً، والله أعلم. اهـ كلام الحافظ.

① يعني عبدالله بن لهيعة كما في "الفتح" (ج ١٢ ص ١٩٢).

١٠٩- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مُتَّصِلًا: «إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ»، وَحَدِيثَ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ مُتَّصِلًا.

وَقَدْ أَرْسَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُرْسَلًا، قَالَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ وَأَبُو صَمْرَةَ^①، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ.

١٠٩- الحديث التاسع بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ١٠ ص ٤٢) مع النووي: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي».

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ^①، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ، قَالَ لَهَا: «لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ، =

① هو أنس بن عياض.

② كذا في "صحيح مسلم" مع النووي، وفي الطبعة بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ص (١٠٨٣) من رواية عبد الملك أن رسول الله ﷺ، والذي يفهم من كلام الدارقطني في "التتبع" ومن النووي في شرحه للحديث أنه من رواية عبد الملك عن أبيه، وهو كذلك في "الموطأ" (ج ٢ ص ٦٥ و ٦٦). وهو في "تاريخ البخاري" في ترجمة محمد بن أبي بكر ذكره البخاري من طريق إسماعيل (وهو ابن أبي أويس) حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك عن أبي بكر بن عبد الرحمن الحديث. فالظاهر أن الذي في مسلم سقط، والله أعلم.

= وَإِنْ شِئْتَ ثَلُثْتُ، ثُمَّ دُرْتُ» قَالَتْ: ثَلُثْتُ.

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، يَغْنِي ابْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ أَخَذَتْ بِقُوْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ وَحَاسَبْتُكَ بِهِ: لِلْبَكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيْبِ ثَلَاثٌ».

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو صَمْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُعَيْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا حَفْصُ يَغْنِي ابْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَذَكَرَ أَشْيَاءَ هَذَا فِيهِ، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لِنِسَائِي، وَإِنْ سَبَّغْتُ لَكَ سَبَّغْتُ لِنِسَائِي». اهـ

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وهذا الذي ذكره الدارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد؛ لأن مسلماً رحمه الله قد بين اختلاف الرواة في وصله وإرساله، ومذهبه ومذهب الفقهاء والأصوليين ومحققى المحدثين أن الحديث إذا رُوِيَ متصلاً ومرسلاً حكم بالاتصال ووجب العمل به؛ لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير فلا يصح استدراك الدارقطني، والله أعلم.

وقال أبو مسعود الدمشقي بعد ذكره كلام الدارقطني ص (٦٤): هذا حديث أخرجه مسلم من حديث يحيى القطان عن الثوري عن محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عن أم سلمة، وأخرجه أيضاً من حديث حفص بن غياث مسنداً لا مرسلاً عن عبدالواحد بن أيمن عن أبي بكر عن أم سلمة مجوداً. وقد جوده أيضاً عبدالله بن داود عن عبدالرحمن بن أيمن^①.

فأما الحديث المرسَل فلم يخرج من حديث حفص، وإنما أخرجه من حديث أبي =

① كذا، وصوابه: عن عبدالواحد بن أيمن.

وَفِي مُسْنَدِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١١٠ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ ثُمَامَةَ، عَنِ أَنَسٍ، حَدِيثَ الصَّدَقَاتِ.

وَهَذَا لَمْ يَسْمَعْهُ ثُمَامَةُ مِنْ أَنَسٍ، وَلَا سَمِعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى مِنْ عَمِّهِ ثُمَامَةَ.

= بكر بن عبدالرحمن أن النبي ﷺ مرسلًا.

وعن القعني عن سليمان بن بلال، وعن يحيى بن يحيى عن أبي ضمرة أنس، كليهما عن عبدالرحمن بن حميد عن عبدالمك بن أبي بكر عن أبي بكر أن النبي ﷺ مرسلًا أيضًا. وإذا جَوَّدَهُ ثَقَاتٌ وَقَصَّرَ بِهِ ثَقَاتٌ أَيْضًا وَبَيْنَهُ، فَلَا يَلْزَمُ بِهِ عَيْبٌ فِي ذَلِكَ. اهـ

وقال الدارقطني في «العلل» (ج ٥ تقريبًا النصف من الجزء لأنه غير مرقم بالعربي) بعد ذكره الاختلاف فيه: ورواه عبدالواحد بن أيمن عن أبي بكر بن عبدالرحمن عن أم سلمة متصلًا عن النبي ﷺ، وحديث عبدالواحد بن أيمن صحيح، وحديث الثوري عن محمد بن أبي بكر صحيح، وحديث ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت من رواية عبدالرزاق ومن تابعه صحيح. اهـ

فالظاهر أن أبا بكر بن عبدالرحمن كان يرويه تارة متصلًا، وتارة مرسلًا كما قاله أبو مسعود والدارقطني في «العلل»، والله أعلم.

١١٠ - الحديث العاشر بعد المائة: قال البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ج ٤ ص ٥٩ ط ح: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَهَا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ، فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطَهَا، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطَ: فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةً، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَيُعْطَى =

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى^①، قَالَ: دَفَعَ إِلَيَّ ثُمَامَةُ هَذَا الْكِتَابَ، قَالَ: وَحَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، قَالَ: أَخَذْتُ مِنْ ثُمَامَةَ كِتَابًا، عَنْ أَنَسٍ نَحْوَ هَذَا. وَكَذَلِكَ قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، أَعْطَانِي ثُمَامَةُ كِتَابًا... فَذَكَرَ هَذَا.

حِنْثٌ مَخَاضٍ أَتَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لُبُونٍ أَتَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طُرُقَةُ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ، يَغْنِي سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ لُبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طُرُقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لُبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ، وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِيَّاتٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

قال الحافظ في «الفتح»: قوله: حدثني ثمامة، هو عم الراوي عنه؛ لأنه عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك، وهذا الإسناد مسلسل بالبصريين من آل أنس بن مالك. وعبد الله بن المثنى اختلف فيه قول ابن معين: فقال مرة: صالح، ومرة: ليس بشيء. وقواه أبو زرعة وأبو حاتم والعجلي. وأما النسائي فقال: ليس بالقوي. وقال العقيلي: لا يتابع في أكثر حديثه. انتهى. وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة، فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتابًا زعم أن أبا بكر كتبه لأنس وعليه خاتم =

① في (ب): قال علي بن المدينى: حدثني عبد الله بن المثنى... إلخ، والمثبت هو الصواب كما في ترجمة عبد الصمد بن عبد الوارث. «التهذيب».

١١١ - وَأَخْرَجَ أَيْضًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ: كَانَ نَقَشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ.

وَالْقَوْلُ فِيهِ مِثْلُ الْقَوْلِ فِي الْأَوَّلِ.

= رسول الله ﷺ حين بعثه مصدقًا، فذكر الحديث، هكذا أخرجه أبوداود عن أبي سلمة عنه، ورواه أحمد في «مسنده»^① قال: حدثنا أبو كامل، حدثنا حماد، قال: أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبدالله بن أنس عن أنس أن أبا بكر، فذكره.

وقال إسحاق بن راهويه في «مسنده»: أخبرنا النضر بن شميل، حدثنا حماد بن سلمة، أخذنا هذا الكتاب من ثمامة يحدثه عن أنس عن النبي ﷺ، فذكره. فوضح أن حمادًا سمعه من ثمامة، وأقرأه الكتاب فانتفى تعليل من أعله بكونه مكاتبه، وانتفى تعليل من أعله بكون عبدالله بن المثنى لم يتابع عليه.

وقال الحافظ أيضًا في «مقدمة الفتح» (ج ٢ ص ١١٧) ط ح بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: ليس فيما ذكر ما يقتضي أن ثمامة لم يسمعه من أنس كما سطر به كلامه، وأما كون عبدالله بن المثنى لم يسمعه من ثمامة فلا يدل على قدح في هذا الإسناد، بل فيه دليل على صحة الرواية بالمناولة إن ثبت أنه لم يسمعه مع أن في سياق البخاري عن عبدالله بن المثنى: حدثني ثمامة أن أنسًا حدثه، وليس عبدالصمد فوق محمد بن عبدالله الأنصاري في الثقة ولا أعرف بمحدث أبيه منه، والله أعلم. اهـ

١١١ - الحديث الحادي عشر بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ١٢ ص ٤٤٧

ط ح): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا اسْتُخْلِفَ كَتَبَ لَهُ: وَكَانَ نَقَشُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ: (مُحَمَّدٌ) سَطْرٌ، وَ(رَسُولٌ) سَطْرٌ، وَ(اللَّهُ) سَطْرٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَزَادَنِي أَحْمَدُ^②: حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ثُمَامَةَ، =

① (ج ١ ص ١١) وأبو كامل هو مظفر بن مدرك.

② قال الحافظ في «الفتح»: جزم المزي في «الأطراف» أن أحمد هذا هو أحمد بن حنبل، لكن لم أر

هذا الحديث في «مسند أحمد» أصلاً. اهـ

وَفِي مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١١٢ - أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي الثُّعْمَانِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ: نَذَرْتُ نَذْرًا، مُرْسَلًا.

وَوَصَلَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَمَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ.

وَوَصَلَهُ عُيَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ ①.

= عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَدِهِ، وَفِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَفِي يَدِ عُمَرَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ جَلَسَ عَلَى يَمِينِ أَرِيَسَ، قَالَ: فَأَخْرَجَ الْخَاتَمَ فَجَعَلَ يَغْبُثُ بِهِ، فَسَقَطَ، قَالَ: فَأَخْتَلَفْنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَعَ عُثْمَانَ، فَتَنَزَّحَ الْيَمْرُ فَلَمْ نَجِدْهُ.

قال الحافظ في «الفتح» على قوله: عن أنس، في رواية الإسماعيلي من طريق علي بن المديني عن محمد بن عبد الله الأنصاري: حدثني أبي، حدثنا ثمامة حدثني أنس. اهـ

وقال في «مقدمة الفتح» (ج ٢ ص ١٣٧) ط ح: حديث نقش الخاتم هو طرف من حديث أنس في الزكاة. اهـ يعني وقد سبق الجواب عنه.

١١٢ - الْحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ج ٨ ص ٣٤) ط س: حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَمَّا قَفَلْنَا مِنْ حُنَيْنٍ سَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ نَذْرِ كَانَ نَذَرَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، اغْتِكَافٍ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِوَقَائِهِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، =

① عند مسلم (ج ١١ ص ١٢٤ و ١٢٥) مع النووي.

= عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

قال الحافظ رحمه الله في "الفتح": وإنما أورد طريق حماد بن زيد المرسلة للإشارة إلى أن روايته مرجوحة؛ لأن جماعة من أصحاب شيخه أيوب خالفوه فيه فوصلوه، بل بعض أصحاب حماد بن زيد رواه عنه موصولاً كما أشار إليه البخاري أيضاً هنا. اهـ المراد منه.

وتوضيحاً لما قال الحافظ رحمه الله، ولما أشار إليه الدارقطني رحمه الله فقد وصله حماد بن سلمة كما في مسلم (ج ١١ ص ١٢٦)، وجريير بن حازم ومعمر عند مسلم أيضاً، وسفيان الثوري عند النسائي (ج ٧ ص ٢٠)، كلهم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، ورواه أحمد بن عبد الله الضبي، حدثنا حماد بن زيد، حدثنا أيوب، عن نافع، قال: ذكر عند ابن عمر، الحديث عند مسلم (ج ١١ ص ١٢٥).

وتابع أيوب على وصله عبيد الله بن عمر كما عند البخاري (ج ٤ ص ٢٨٤) ط س، ومسلم (ج ١١ ص ١٢٤ و ١٢٥)، وأبي داود (ج ٢ ص ٢١٧)، والترمذي (ج ٣ ص ٤٨)، والنسائي (ج ٧ ص ٢٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (ج ١ ص ٨)، وابن ماجه (ج ١ ص ٦٨٧)، وأحمد (ج ٢ ص ٢٠ و ٨٢).

فتحصل أن طريق حماد بن زيد المرسلة مرجوحة كما يقول الحافظ رحمه الله.

ويحتمل أن يكون الخطأ من محمد بن الفضل أبي النعمان لأمرين:

الأول: أنه مختلط.

الثاني: أنه خالفه أحمد بن عبدة الضبي كما عند مسلم، فوافق الجماعة الذين رووه

عن أيوب متصلاً، والله أعلم.

١١٣ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ أَصَابَ جَارِيَتَيْنِ مِنْ سَبِي خَيْرٍ^①.
وَهَذَا مُرْسَلٌ؛ أَرْسَلَهُ حَمَّادٌ.

وَوَصَلَهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ وَابْنِ كَاسِبٍ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَقَوْلُ حَمَّادٍ الْمُرْسَلُ أَصَحُّ.

١١٣ - الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ عَشَرَ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ٧ ص ٦٠ ط ح): حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَ عَلَيَّ اعْتِكَافُ يَوْمٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يَفِي بِهِ، قَالَ: وَأَصَابَ عُمَرُ جَارِيَتَيْنِ مِنْ سَبِي حُنَيْنٍ فَوَضَعَهُمَا فِي بَعْضِ بُيُوتِ مَكَّةَ، قَالَ: فَمَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَبِي حُنَيْنٍ، فَبَجَعُلُوا يَسْعَوْنَ فِي السَّكَكِ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، انْظُرْ مَا هَذَا؟ فَقَالَ: مَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّبِي. قَالَ: أَذْهَبَ فَأَرْسِلَ الْجَارِيَتَيْنِ.

قَالَ: نَافِعٌ وَلَمْ يَغْتَمِرْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجُعْرَانَةِ، وَلَوْ اعْتَمَرَ لَمْ يَخَفْ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ.

وَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: مِنَ الْخُمْسِ، وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يَقُلْ: يَوْمَ.

قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" (ج ٢ ص ١٢٤ ط ح) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: إذا صح أصل الحديث صح قول من وصله، وقد بينَّ البخاري الخلاف فيه، وقد قدمنا أنه في مثل هذا يعتمد على القرائن، والله الموفق.

وقال في "الفتح" (ج ٦ ص ١٥٢ ط س): قوله: عن نافع أن عمر قال: يا رسول الله إنه كان عليَّ اعتكاف يوم، كذا رواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، مرسلًا =

① في الأصلين: من سبي خير، والصواب: من سبي حنين كما تراه في "الصحيح". اهـ

= ليس فيه ابن عمر، وسيأتي في المغازي أن البخاري نقل أن بعضهم رواه عن حماد بن زيد موصولاً، وهو عند مسلم وابن خزيمة، لكن في القصة الثالثة المتعلقة بعمرة الجعرانة لا في جميع الحديث، وذكر هنا أن معمرًا أيضًا وصله عن أيوب، ورواية معمر وصلها في المغازي، وهو في قصة النذر فقط، وذكر في المغازي أيضًا أن حماد بن سلمة رواه موصولاً، وسيأتي بيان ذلك واضحاً أيضًا هناك، وأنه أيضًا في النذر فقط، ويأتي الكلام على ما يتعلق منه بالنذر في كتاب الأيمان والنذور.

إلى أن قال الحافظ: وقال الدارقطني: حديث حماد بن زيد مرسل وحديث جرير بن حازم موصول، وحامد أثبت في أيوب من جرير، فأما رواية معمر الموصولة فهي في قصة النذر فقط دون قصة الجاريتين، قال: وقد روى سفيان بن عيينة عن أيوب حديث الجاريتين فوصله عنه قوم وأرسله آخرون. اهـ

وقد وجدت بحمد الله لحديث جرير بن حازم ما يشده ويقويه وهو ما رواه الإمام أحمد في "مسنده" (ج ٧ ص ٧٤) بتحقيق أحمد شاكر، قال الإمام أحمد رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَمَّا قَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُثَيْنٍ سَأَلَ عُمَرُ عَنْ نَذْرِ كَانَ نَذَرَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، اغْتِكَافُ يَوْمٍ، فَأَمَرَ بِهِ، فَأَنْطَلَقَ عُمَرُ بَيْنَ يَدَيْهِ، قَالَ: وَبَعَثَ مَعِيَ بِجَارِيَةٍ كَانَتْ أَصَابَهَا يَوْمَ حُثَيْنٍ، قَالَ: فَجَعَلْتُهَا فِي بَعْضِ بُيُوتِ الْأَغْرَابِ حِينَ نَزَلْتُ، فَإِذَا أَنَا بِسَبْيِ حُثَيْنٍ قَدْ خَرَجُوا يَسْعَوْنَ يَقُولُونَ: أَعْتَقْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ لِعَبْدِ اللَّهِ: اذْهَبْ فَأَرْسِلْهَا، قَالَ: فَذَهَبْتُ فَأَرْسَلْتُهَا.

وقال في (ج ٩ ص ٢٠٦): حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ وَعَفَّانُ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتِكَفَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟ قَالَ عَبْدُ الصَّمَدِ: وَمَعَهُ غُلَامٌ مِنْ سَبْيِ هَوَازِنَ، فَقَالَ لَهُ: «اذْهَبْ فَأَعْتِكَفْ»، فَبَيْنَمَا هُوَ يُصَلِّي إِذْ سَمِعَ النَّاسَ يَقُولُونَ: أَعْتَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَبْيَ هَوَازِنَ، فَدَعَا الْغُلَامَ فَأَعْتَقَهُ. اهـ

فعمر وحماد بن سلمة يتابعان جريراً على الوصل في الجملة، وإن كان في حديث =

١١٤ - وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْفَرَّاءِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عُمَرَ فَرَضَ لِلْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ^① أَرْبَعَةَ آلَافٍ.

وَهَذَا مُرْسَلٌ.

= معمر جارية، وفي حديث حماد غلام، فهما يتابعان على أصل الحديث، والله أعلم.

وكذا وجدت في "مسند أحمد" (ج ٢ ص ٦٩) من حديث ابن إسحاق حدثني نافع مولى عبدالله بن عمر، عن عبدالله بن عمر قال: أعطى رسول الله ﷺ جارية من سبي هوازن... فذكر الحديث نحو حديث معمر عن أيوب به.

١١٤ - الحديث الرابع عشر بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٨ ص ٢٥٤ ط ح): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، يَعْنِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ فَرَضٌ لِلْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ أَرْبَعَةُ آلَافٍ فِي أَرْبَعَةِ، وَفَرَضَ لِابْنِ عُمَرَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَخَمْسَ مِائَةٍ، فَقِيلَ لَهُ: هُوَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ؛ فَلَمْ تَقْصُصْهُ مِنْ أَرْبَعَةِ آلَافٍ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا هَاجَرَ بِهِ آبَاؤُهُ. يَقُولُ: لَيْسَ هُوَ كَمَنْ هَاجَرَ بِنَفْسِهِ.

قال الحافظ في "الفتح": قوله : هذا صورته منقطع؛ لأن نافعاً لم يلحق عمر، لكن سياق الحديث يُشعر بأن نافعاً حمله عن ابن عمر. ووقع في رواية غير أبي ذر هنا عن نافع يعني عن ابن عمر، ولعلها من إصلاح بعض الرواة، واغتر بها شيخنا ابن الملقن، فأنكر على ابن التين قوله إن الحديث مرسل، وقال: لعل نسخته التي وقعت له ليس فيها ابن عمر، وقد روى الدراوردي عن عبيدالله بن عمر فقال: عن نافع عن ابن عمر قال: فرض عمر لأسامة أكثر مما فرض لي، فذكر قصة أخرى شبيهة بهذه أخرجها أبو نعيم في "المستخرج" هنا. اهـ

=

① في (ز): الأول، والصواب: الأولين، كما في (ب)، وكما تراه في "صحيح البخاري".

١١٥ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنِ الْمُقَدَّمِيِّ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ قَبَّلَ الْحَجَرَ.

قَالَ: وَقَدْ اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى أَيُّوبَ وَعَلَى حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ:

وَقَدْ وَصَلَهُ مُسَدَّدٌ وَالْحَوْضِيُّ^①، عَنْ حَمَّادٍ.

وَحَالَفَهُمْ سُلَيْمَانُ^② وَأَبُو الرَّبِيعِ وَعَارِمٌ؛ فَأَرْسَلُوهُ عَنْ حَمَّادٍ.

وَقَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ: عَنْ أَيُّوبَ: ثُبُتَ أَنَّ عُمَرَ، لَيْسَ فِيهِ نَافِعٌ وَلَكِنْ عُمَرُ.

وَهُوَ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ سُؤَيْدِ بْنِ عَقَلَةَ وَعَاصِمِ بْنِ رَبِيعَةَ وَابْنِ سَرْجِسَ، عَنْ عُمَرَ.

= وذكر نحوه في «المقدمة» (ج ٢ ص ١٢٩) ط ح.

وأقول: الحديث عند البخاري مرسل كما يقول الدارقطني رحمه الله، وأما الطريق الموصول عند أبي نعيم فهي من رواية عبدالعزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي عن عبيد الله بن عمر العمري كما في «الفتح»، وقد قال الحافظ في «التقريب»: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر. اهـ

١١٥ - الحديث الخامس عشر بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٩ ص ١٦) مع النووي: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَبَّلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: إِنِّي لَأَقْبَلُكَ وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ.

هذا الحديث من المواضع التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، فالدارقطني رحمه الله يعلل هذا الحديث من أجل أن حماد بن زيد وصله، وإسماعيل بن عثيمة رحمه الله أعضله، =

① الحوضي هو حفص بن عمر بن الحارث. ② سليمان هو ابن حرب.

=ومن أجل الاختلاف فيه على حماد بن زيد.

أما الاختلاف الذي بين إسماعيل وحماد على أيوب، فقد قال الدارقطني رحمه الله في "العلل" وقد سئل عن هذا الحديث (ج ١ ص ٢٧) فقال: يرويه أيوب السخيتاني واختلف عنه؛ فرواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر، قال ذلك الحوضي ومسدد والمقدمي.

وقيل: عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع مرسلاً عن عمر، رواه إسماعيل عن أيوب قال: نبئت أن عمر قال: وقول حماد بن زيد أحب إلي. اهـ

فالدارقطني رحمه الله ينجح في كتابه "العلل" إلى وصله وأنه لا يضر الاختلاف فيه على حماد، ومن ثمَّ أورد كلام المرسلين بصيغة التمریض. ويقول في الاختلاف فيه على أيوب: وقول حماد بن زيد أحب إليه.

ذلك لأنه كما في "تهذيب التهذيب" عن ابن معين أنه قال: حماد بن زيد أثبت من عبد الوارث وابن عُليّة والثقفی وابن عیینة. وقال: ليس أحد أثبت في أيوب منه. وقال أيضاً: من خالفه من الناس جميعاً فالقول قوله في أيوب.

وأما الاختلاف فيه على حماد فقد وصله ثلاثة وأرسله ثلاثة، وكلهم ثقات، فالظاهر أن حماد بن زيد يرويه تارة متصلاً، وتارة يرسله، والوصل زيادة رواه الثقات فيجب قبولها لعدم ما يمنع من ذلك، والله أعلم.

فإنه:

في الإسناد حماد بن زيد وهو أحد الحمادين، ويسمى هذا عند أهل المصطلح بالمتفق والمفترق، قال ابن الصلاح رحمه الله في "علوم الحديث" ص (٣٢٨) القسم السادس: ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة أو الكنية خاصة، وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك.

مثاله ما رويناه عن ابن خلاد القاضي الحافظ قال: إذا قال عارم: حدثنا حماد

=

فهو حماد بن زيد، وكذلك سليمان بن حرب.

١١٦ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ يَحْيَى الْجُعْفِيِّ، عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ
عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي جَدِّي زَيْدٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، إِسْلَامَ عُمَرَ.
خَالَفَهُ^① الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّهِ،
عَنْ ابْنِ عُمَرَ، زَادَ فِيهِ رَجُلًا.

= وإذا قال التبوذكي: حدثنا حماد فهو حماد بن سلمة، وكذلك الحجاج بن منهال.
وإذا قال عفان: حدثنا حماد أمكن أن يكون أحدهما.
ثم وجدت عن محمد بن يحيى الذهلي عن عفان قال: إذا قلت لكم: حدثنا حماد
ولم أنسبه فهو ابن سلمة.
وذكر محمد بن يحيى في من سوى التبوذكي ما ذكره ابن خلاد. اهـ

١١٦ - الحديث السادس عشر بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٨ ص ١٧٧)
ط ح: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ،
قَالَ: فَأَخْبَرَنِي جَدِّي زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: بَيْنَمَا هُوَ فِي الدَّارِ خَائِفًا
إِذْ جَاءَهُ الْعَاصُ بْنُ وَائِلٍ السَّهْمِيُّ أَبُو عَمْرٍو عَلَيْهِ حُلَّةٌ جَبَرٌ، وَقَمِيصٌ مَكْفُوفٌ بِحَرِيرٍ،
وَهُوَ مِنْ بَنِي سَهْمٍ وَهُمْ خُلَفَاؤُنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ: مَا بِكَ؟ قَالَ: زَعَمَ قَوْمُكَ أَنَّهُمْ
سَيَقْتُلُونَنِي إِنْ أَسْلَمْتُ، قَالَ: لَا سَبِيلَ إِلَيْكَ. بَعْدَ أَنْ قَالَهَا أَمِنْتُ، فَخَرَجَ الْعَاصُ
فَلَقِيَ النَّاسَ قَدْ سَالَ بِهِمُ الْوَادِي، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُونَ؟ فَقَالُوا: نُرِيدُ هَذَا ابْنَ الْخَطَّابِ
الَّذِي صَبَأَ، قَالَ: لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ فَكَّرَ النَّاسُ.

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" (ج ٢ ص ١٢٨) ط ح بعد ذكره كلام الدارقطني:
قلت: قد صرح في رواية البخاري بسأعه من جده، فالظاهر أنه سمعه منها إن كان
الوليد حفظه. اهـ

ويرجح رواية البخاري أن ابن وهب أرجح من الوليد بن مسلم؛ كما يعلم من
ترجمتهما من "التقريب".

① في (ب): وخالد بن الوليد، والصواب: ما في (ز) كما تراه في "مقدمة الفتح".

١١٧ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ،
عَنْ عُمَرَ فِي لُبْسِ الْحَرِيرِ.

وَعِمْرَانُ مَثْرُوكٌ؛ لِسُوءِ اعْتِقَادِهِ وَخُبْثِ رَأْيِهِ.

وَالْحَدِيثُ ثَابِتٌ مِنْ وُجُوهِ عَنْ عُمَرَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ وَغَيْرِهِ،
عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ.

١١٧- الحديث السابع عشر بعد المائة: قال البخاري رحمه الله في الشواهد والمتابعات (ج ١٠ ص ٢٨٥) ط س: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْحَرِيرِ، فَقَالَتْ: ائْتِ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَلْهُ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: سَلِ ابْنَ عُمَرَ، قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَفْصٍ -يَعْنِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ» فَقُلْتُ: صَدَقَ وَمَا كَذَبَ أَبُو حَفْصٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا حَزْبٌ^①، عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي عِمْرَانُ... وَقَصَّ الْحَدِيثَ. اهـ

هذا الحديث لم يتكلم عليه الحافظ في «المقدمة» في الجواب عن الأحاديث المنتقدة أما في أسماء الرواة الذين تكلم فيهم فقد قال: إن عمران كان يرى رأي الخوارج.

قال أبو العباس المبرد: كان عمران رأس القعدية من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم. انتهى يعني كلام المبرد.

ثم قال الحافظ: والقعدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون الخروج بل يُزَيِّنُونَهُ، وكان عمران داعية إلى مذهبه، وهو الذي رثى عبدالرحمن بن ملجم =

① حرب هو ابن شداد كما في «الفتح»، والحديث في «مسند أحمد» رقم (٣٢) بتحقيق أحمد شاكر، وليس جازماً به حرب، وإنما قال: فيها يحسب حرب.

= قاتل علي عليه السلام بتلك الأبيات السائرة، وقد وثقه العجلي.

وقال قتادة: كان لا يتهم في الحديث، وقال أبوداود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران هذا وغيره^①.

وقال يعقوب بن شيبه: أدرك جماعة من الصحابة وصار في آخر أمره إلى أن رأى رأي الخوارج، وقال العجلي: حدث عن عائشة ولم يتبين سماعه منها.

ثم قال الحافظ: قلت: لم يخرج له البخاري سوى حديث واحد، وذكر الحافظ هذا الحديث ثم قال: وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات، فللهديث عنده طرق غير هذه من رواية عمر وغيره، وقد رواه مسلم من طريق أخرى عن ابن عمر نحوه.

ورأيت بعض الأئمة يزعم أن البخاري إنما أخرج له ما حمل عنه قبل أن يرى رأي الخوارج، وليس ذلك الاعتذار بقوي؛ لأن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه بالبيعة في حال هروبه من الحجاج، وكان الحجاج يطلبه ليقتله لرأيه رأي الخوارج، وقصته في ذلك مشهورة مبسطة في «الكامل» للمبرد وفي غيره، على أن أبا زكريا الموصلي حكى في «تاريخ الموصل» عن غيره أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج^②، فإن صح ذلك كان عذراً جيداً، وإلا فلا يضر التخريج من هذا سبيله في المتابعات، والله أعلم. اهـ

① قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» في ترجمة عمران: وأما قول أبي داود: إن الخوارج أصح أهل الأهواء حديثاً فليس على إطلاقه؛ فقد حكى ابن أبي حاتم عن القاضي عبدالله بن عقبة المصري وهو ابن لهيعة، عن بعض الخوارج من تاب أنَّهُم كانوا إذا هؤوا أمراً صيروه حديثاً. اهـ

② في «الفتح»: وهو بعيد.

١١٨ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ: قَاتَلَ اللَّهُ سَمُرَةَ. عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَرَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَمْرٍو. وَأَرْسَلَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ عُمَرَ. وَكَذَلِكَ قَالَ الْوَلِيدُ عَنْ حَنْظَلَةَ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ عُمَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١١٩ - وَاتَّفَقَا عَلَى إِخْرَاجِ حَدِيثِ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ فِي الْحَرِيرِ: إِلَّا فِي مَوْضِعٍ إِصْبَعَيْنِ.

وَهَذَا لَمْ يَسْمَعْهُ أَبُو عُثْمَانَ مِنْ عُمَرَ، وَهُوَ مُكَاتَبَةٌ، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي قَبُولِ الْإِجَازَةِ.

١١٨ - الحديث الثامن عشر بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٤ ص ٤١٤ ط س): حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي طَاوُسٌ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: بَلَغَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ فُلَانًا!! أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ؛ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا»!؟

وأخرجه مسلم (ج ١١ ص ٧) مع النووي من طريق سفيان عن عمرو وفيه: بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ سَمُرَةَ بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ سَمُرَةَ... الحديث. ومن طريق روح بن القاسم عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد مثله.

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٦٠ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: صرح ابن عيينة عن عمرو بسماع طائوس له من ابن عباس، وهو أحفظ الناس لحديث عمرو، فروايته الراجحة، وقد تابعه روح بن القاسم أخرجه مسلم من طريقه. اهـ

١١٩ - الحديث التاسع عشر بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ١٠ ص ٢٨٤ ط س): حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ النَّهْدِيَّ قَالَ: أَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ وَنَحْنُ مَعَ عُثْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ بِأَذْرَبِيجَانَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ =

١٢٠ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِالْقُرْآنِ أَقْوَامًا».

وَقَدْ خَالَفَهُ حَبِيبٌ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ عُمَرَ قَوْلَهُ.

نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَأَشَارَ بِأَصْبَعَيْهِ اللَّتَيْنِ تَلَيَّانِ الْإِبْهَامَ، قَالَ: فِيمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ يَغْنِي الْأَعْلَامَ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ وَنَحْنُ بِأَذْرَبِجَانَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَصَفَ لَنَا النَّبِيَّ ﷺ إِصْبَعَيْهِ، وَرَفَعَ زُهَيْرٌ الْوُسْطَى وَالسَّبَابَةَ.

ثم ذكره من حديث سليمان بن طرخان التيمي عن أبي عثمان به.

وأخرجه مسلم (ج ١٤ ص ٤٤-٤٧ مع النووي) من طرق عن أبي عثمان.

هذا الحديث أجاب النووي رحمه الله بجواب يغني عنه ما قاله الحافظ في «الفتح» (ج ١٠ ص ٢٨٦ ط س) قال الحافظ رحمه الله: وقد نبّه الدارقطني على أن هذا الحديث أصل في جواز الرواية بالكتابة عند الشيخين، قال ذلك بعد أن استدركه عليهما، وفي ذلك رجوع منه عن الاستدراك عليهما، والله أعلم.

١٢٠ - الحديث العشرون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٦ ص ٩٨) مع

النووي: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ عَبْدِ الْحَارِثِ لَقِيَ عُمَرَ بِعُسْفَانَ وَكَانَ عُمَرُ يَسْتَعْمِلُهُ عَلَى مَكَّةَ، فَقَالَ: مَنْ اسْتَعْمَلْتَ عَلَى أَهْلِ الْوَادِي؟ فَقَالَ: ابْنُ أَبْرَى. قَالَ: وَمَنْ ابْنُ أَبْرَى؟ قَالَ: مَوْلَى مِنْ مَوَالِينَا. قَالَ: فَاسْتَخْلَفْتَ عَلَيْهِمْ مَوْلَى؟ قَالَ: إِنَّهُ قَارِئٌ لِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنَّهُ غَالِمٌ بِالْفَرَائِضِ. قَالَ عُمَرُ: أَمَا إِنَّ نَبِيَّكُمْ ﷺ قَدْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ بِهِ الْآخَرِينَ».

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ اللَّيْثِيُّ أَنَّ =

١٢١ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ قَتَادَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِبْصَعَيْنِ. مِنْ حَدِيثِ هِشَامٍ وَشُعْبَةَ وَسَعِيدٍ عَنْهُ.
وَلَمْ يَرْفَعْهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ غَيْرُ قَتَادَةَ، وَقَتَادَةُ مُدْلَسٌ، لَعَلَّهُ بَلَعَهُ عَنْهُ.

= نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ الْخَزَاعِيُّ لَقِيَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِعُسْفَانَ... بِمِثْلِ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، وقد قال الدارقطني في "العلل" (ج ١ ص ٥٤) وقد سئل عن هذا الحديث: رواه الزهري عن أبي الطفيل حدث به عنه معمر وإبراهيم بن سعد والنعمان بن راشد مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

ورواه حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل موقوفاً غير مرفوع، ورواه عنه الثوري كذلك.

ورواه الأعمش عن حبيب، واختلف عنه، فقال حسين بن واقد: عن الأعمش عن حبيب عن عبدالرحمن بن أبي ليلى موقوفاً. وقال أبو معاوية: عن الأعمش عن حبيب مرسلاً عن عمر موقوفاً، وحديث الزهري هو الصواب، والله أعلم. اهـ
ففي "العلل" يرى الدارقطني رحمه الله أن اختلاف الزهري وحبيب بن أبي ثابت لا يضر الحديث؛ لأن الزهري أحفظ من حبيب بن أبي ثابت، وكلاهما مدلس من الطبقة الثالثة، لكن الزهري قد صرح بالتحديث؛ فيترجح حديثه من حيث كونه أحفظ، وقد صرح بالتحديث، والله أعلم.

١٢١- الحديث الحادي والعشرون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ١٤

ص ٤٧) متابعة: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، وَأَبُو عَسَّانَ الْمُسَمْعِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ بِالْجَابِيَةِ، فَقَالَ: نَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ =

وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سُؤَيْدٍ، عَنْ
عُمَرَ قَوْلَهُ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ يَبَّانُ وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ
سُؤَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ قَوْلَهُ. وَكَذَلِكَ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ
سُؤَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ. وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُؤَيْدٍ. وَأَبُو حَصِينٍ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ سُؤَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ قَوْلَهُ.

= عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزِّيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ
قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. اهـ

قال النووي ص (٤٨): وهذه الزيادة مما انفرد بها مسلم لم يذكرها البخاري، وقد قدمنا أن
الثقة إذا انفرد برفع ما وقفه الأكثرون كان الحكم لروايته، وحكم بأنه مرفوع، على الصحيح
الذي عليه الفقهاء والأصوليون ومحققو المحدثين، وهذا من ذاك، والله أعلم. اهـ
هذا ما قاله النووي رحمه الله، ولا يخفى ما فيه كما قد أوضحته في المقدمة.

وقد قال الدارقطني رحمه الله في «العلل» (ج ١ ص ٤٥) وقد سئل عن هذا الحديث
فقال: رواه الشعبي عن سويد عن عمر عن النبي ﷺ، حدث به هشام الدستوائي،
وسعيد بن أبي عروبة، عن قتادة كذلك، وكذلك زوي عن سعيد بن مسروق عن
الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر عن النبي ﷺ.

ورواه مسعر عن وَبَرَةَ بن عبد الرحمن عن الشعبي عن سويد عن عمر موقوفاً غير
مرفوع، وتابعه حصين بن عبد الرحمن، وإسماعيل بن أبي خالد، ومحمد بن قيس
الأسدي، وزكرياء بن أبي زائدة، وعبد الله بن أبي السفر، وداد بن أبي هند، وسيار
أبو الحكم، وبيان بن بشر فرووه عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر قوله.

ورواه أبو حصين عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر قال لم
يرخص رسول الله ﷺ في الديباج إلا موضع أربع أصابع. فنحا به نحو الرفع.

= ورواه الحكم عن خيثمة عن سويد بن غفلة عن عمر قوله.

١٢٢ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُزَيَّةَ، عَنْ خُبَيْبٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَضْلِ مَنْ قَالَ مِثْلَ الْمُؤَذِّنِ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جَهْضَمٍ، وَتَابَعَهُ إِسْحَاقُ الْفَرَوِيُّ عَنْهُ.

= وقد أخرج مسلم حديث قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة المرفوع عن عمر في "الصحيح"، والله أعلم.

فنجذ الدارقطني قد ذكر لقتادة متابعا: سعيد بن مسروق.

أما داود بن أبي هند وزكريا بن أبي زائدة؛ فقد جاء عنهما الرفع كما في "صحيح أبي عوانة" (ج ٥ ص ٤٦٠ و ٤٦١).

ووجدت في "الحلية" (ج ٤ ص ١٧٦) من طريق إسرائيل عن أبي حصين عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر قال: نهي رسول الله ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين. ثم قال أبو نعيم رحمه الله: رواه مصعب بن المقدام وأبو أحمد الزبيري عن إسرائيل، ورواه قتادة عن الشعبي، ثم ذكره من طريق هشام الدستوائي عن قتادة به. وذكر الدارقطني في "العلل" للشعبي متابعا على الرفع وهو إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة.

فتحصل أن الرفع والوقف صحيحان، والرفع زيادة وقد زادها جماعة من الثقات؛ فوجب قبولها؛ لإمكان الجمع وهو أن سويد بن غفلة كان تارة يرفعه وتارة يوقفه، ورواه الشعبي على الوجهين، والله أعلم.

وأما قول الدارقطني رحمه الله: إن قتادة مدلس. فيردّه أنّ من الرواة عنه شعبة كما ذكره الدارقطني في "التتبع"، وهو لا يقبل منه تدليسا، فقد قال شعبة: كفيتم تدليس الأعمش وأبي إسحاق وفتادة. كما في "فتح المغيث" (ج ١ ص ١٨٦ و ١٩٧).

١٢٢ - الحديث الثاني والعشرون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٤ ص ٨٥):

حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا =

وَرَوَى عَيْرُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ خُبَيْبٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ مُرْسَلًا، الدَّرَاوَرْدِيُّ وَعَيْرُهُ.

=إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسَافٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ أَحَدُكُمْ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مِنْ قَلْبِهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ.

ذكر النووي أن الدارقطني استدركه ثم قال: إنه صححه له في "العلل" فلنرجع إلى كتاب "العلل"، قال رحمه الله في كتابه "العلل" (ج ١ ص ٥١) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: هو حديث يرويه عمارة بن غزية عن خبيب بن عبد الرحمن، واختلف عن عمارة:

فرواه إسماعيل بن جعفر عن عمارة عن خبيب عن حفص بن عاصم عن أبيه عن عمر، فوصل إسناده ورفعاه إلى النبي ﷺ، حدث به عنه كذلك إسحاق بن محمد الفروي ومحمد بن جهضم.

ورواه إسماعيل بن عياش عن عمارة بن غزية عن خبيب بن عبد الرحمن مرسلاً عن النبي ﷺ.

ووقفه يحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية عن خبيب.

وحديث إسماعيل بن جعفر المتصل قد أخرجه البخاري ومسلم في "الصحيح"، وإسماعيل بن جعفر أحفظ من يحيى بن أيوب وإسماعيل بن عياش، وقد زاد عليهما، وزيادة الثقة مقبولة، والله أعلم. اهـ

١٢٣ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ بُكَيْرٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ.

قَالَ: وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أُمِّهِ^①، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ عُمَرَ، وَقَالَ هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ عُمَرَ.

= فقد كفانا الحافظ الدارقطني رحمه الله مؤونة البحث إلا أن قوله: أخرجه البخاري وإقرار النووي له ليس بصحيح، فالحديث مما تفرد به مسلم كما ذكره الحافظ في "الفتح" (ج ٢ ص ٩٤ ط س): قال رحمه الله: تنبيه: أخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب نحو حديث معاوية، وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف وقع في وصله وإرساله كما أشار إليه الدارقطني. اهـ

١٢٣ - الحديث الثالث والعشرون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٤ ص ٤٧٢ ط ح): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ ﷺ.

وَقَالَ ابْنُ زُرَيْعٍ: عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ... نَحْوَهُ. وَقَالَ هِشَامُ: عَنْ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الحافظ في "الفتح" (ج ٤ ص ٤٧٣): قوله: وقال ابن زريع: عن روح بن القاسم، وصله الإسماعيلي عن إبراهيم بن هاشم^① عن أمية بن بسطام عن يزيد بن =

① في الأصلين: (أبيه)، وما أثبتناه هو الصواب كما في "الصحيح" و"علل الدارقطني".

② ترجمته في "تاريخ بغداد" (ج ٦ ص ٢٠٣ و ٢٠٤) وقال الدارقطني: ثقة. اهـ المراد منه.

=زريع به ولفظه: عن حفصة قالت: سمعت عمر يقول: اللهم قتلاً في سبيلك، ووفاة بيلد نبيك. قالت فقلت: وأنى يكون هذا؟ قال: يأتي به الله إذا شاء. اهـ

قوله: وقال هشام بن سعد، عن زيد، عن أبيه أسلم، وصله ابن سعد^① عن محمد بن إسماعيل ابن أبي فديك عنه ولفظه: عن حفصة أنها سمعت أباها يقول: فذكر مثله، وفي آخره: إن الله يأتي بأمره إن شاء.

وقال في "مقدمة الفتح" (ج ٢ ص ١١٨ ط ح) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: الظاهر أنه كان عند زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر، وعن أمه عن حفصة عن عمر؛ لأن الليث وروح بن القاسم حافظان، وأسلم مولى عمر من الملازمين له العارفين بحديثه، وفي سياق حديث زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة زيادة على حديثه عن أبيه عن عمر كما بينته في كتابي "تغليق التعليق"؛ فدل على أنها طريقان محفوظان، وأما رواية هشام بن سعد فإنها غير محفوظة؛ لأنه غير ضابط، والله أعلم.

وقد رواه مالك عن زيد بن أسلم عن عمر، لم يذكر بينهما أحداً، ومالك كان يصنع ذلك كثيراً. اهـ

يعني: أنه كان إذا شك في الوصل والقطع، قطعه احتياطاً رحمه الله.

كلام الدارقطني في العلل على هذا الحديث:

قال رحمه الله في (ج ١ ص ٤٢) وقد سئل عنه: يرويه زيد بن أسلم واختلف عنه، فرواه روح بن القاسم وحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة. ورواه هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن حفصة، والصحيح قول من قال عن أمه. اهـ

فالدارقطني رحمه الله يرى في كتابه "العلل" أن الصحيح رواية روح بن القاسم وحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن أمه عن حفصة عن عمر، وأن رواية =

① (ج ٣ ق ١ ص ٢٣٩).

١٢٤ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنِ الْقَعْنَبِيِّ وَابْنِ يُوسُفَ وَإِسْمَاعِيلَ، عَنِ مَالِكٍ، عَنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ وَمَعَهُ عُمَرُ فَزَلَتْ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ ① مُرْسَلًا.

وَوَصَلَهُ قُرَادٌ وَابْنُ عَثْمَةَ وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ وَالْخُرَيْبِيُّ.

= هشام بن سعد تعتبر شاذة، وسكت عن رواية سعيد بن أبي هلال التي ذكرها في "التتبع"، وصدر بها البخاري الطرق الواردة، فالظاهر أن الطريقتين محفوظتان كما قال الحافظ رحمه الله، مع رجحان روايته عن أمه؛ لأنه رواها ثقتان، والله أعلم.

١٢٤ - الحديث الرابع والعشرون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٨ ص ٥٨٢ ط س): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنِ مَالِكٍ، عَنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا، فَسَأَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يُجِبْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: تَكَلَّمْتُ أُمَّ عُمَرَ؛ نَزَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذَلِكَ لَا يُجِيبُكَ. قَالَ عُمَرُ: فَحَرَكْتُ بَعِيرِي ثُمَّ تَقَدَّمْتُ أَمَامَ النَّاسِ، وَخَشِيتُ أَنْ يُنْزَلَ فِي قُرْآنٍ، فَمَا نَشِيتُ أَنْ سَمِعْتُ صَارِحًا يَضْرُحُ بِي، فَقُلْتُ: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ فِي قُرْآنٍ، فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ اللَّيْلَةَ سُورَةٌ لَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ [الفتح: ١]. اهـ.

قال الحافظ في "الفتح" (ج ٨ ص ٥٨٣ ط س): هذا السياق صورته الإرسال؛ لأن أسلم لم يدرك زمان هذه القصة، لكنه محمول على أنه سمعه من عمر؛ بدليل قوله في أثنائه: (قال عمر: فحركت بعيري...) إلخ، وإلى ذلك أشار القابسي، وقد جاء من طريق أخرى: (سمعت عمر)، أخرجه البزار من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن مالك، ثم قال: لا نعلم رواه عن مالك هكذا إلا ابن عثمة وابن غزوان. انتهى. =

① سورة الفتح، الآية: ١.

= ورواية ابن غزوان -وهو عبدالرحمن أبونوح المعروف بِقُرَادٍ- قد أخرجها أحمد^① عنه... إلى أن قال: وأورده الدارقطني في غرائب مالك من طريق هذين، ومن طريق يزيد بن أبي حكيم ومحمد بن حرب وإسحاق الحنيني أيضًا، فهؤلاء خمسة رَوَوْه عن مالك بصريح الاتصال. اهـ المراد منه.

وذكر في «مقدمة الفتح» نحو ذلك، وقال في آخره: وساق الحديث مع هذه الصورة حاكياً لمعظم القصة عن عمر، فكيف يكون مرسلًا؟ هذا من العجب، والله أعلم. أقول: قوله (قال عمر) ليس بصريح أنه سمعه من عمر، فيحتمل أنه سمعه من عمر، وأنه أرسله، لكن قوله في حديث البزار (سمعت) صريح في ذلك.

وقال الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ (ج ١ ص ٣٤) من «العلل» وقد سئل عن هذا الحديث: يرويه عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر متصلًا مسندًا محمد بن خالد بن عثمة، وأبونوح عبدالرحمن بن غزوان، وإسحاق بن إبراهيم الحنيني، ويزيد بن أبي حكيم، ومحمد بن حرب بن سليم المكي، هؤلاء كلهم أسندوه عن مالك. وأما أصحاب «الموطأ» فرووه عن مالك مرسلًا منهم معن، والقعنبى، والشافعي، ويحيى بن بكير، وغيرهم. اهـ

ويجدر بي أن أنظر في تراجم الذين وصلوه عن مالك حتى يعلم أيقبل خلافتهم أم لا؟

(١) أما محمد بن عثمة، فقد قال الحافظ في «التقريب»: صدوق يخطئ.

(٢) عبدالرحمن بن غَزَوَانَ، قال الحافظ: ثقة له أفراد.

(٣) إسحاق بن إبراهيم الحُنَيْنِي، قال الحافظ: ضعيف، وقال الحافظ الذهبي في «الميزان»: صاحب أوابد، وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه. ثم ذكر له حديثين أحدهما عن مالك، والثاني عن هشام بن سعد، وبعدهما قال: قال العقيلي: أما حديث مالك فلا أصل له، وأما حديث هشام فيروى عن زياد بن ميمون وكان =

١٢٥ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،
عَنِ السَّائِبِ وَعُبَيْدِ اللَّهِ^①، عَنْ ابْنِ عَبْدِ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ
نَامَ عَنْ حِزْبِهِ».

= يكذب عن أنس بن مالك. قال البخاري: في حديثه نظر. وقال النسائي: ليس بثقة.
... إلى أن قال الحافظ الذهبي: وكان ذا عبادة وصلاح، قال عبدالله بن يوسف

التَّيْسِيُّ: كان مالك يعظم الحنيني. اه مختصراً

٤) يزيد بن أبي حكيم، قال الحافظ في «التقريب»: صدوق.

٥) والحريبي المذكور في «التبع»، هو عبدالله بن داود، قال الحافظ في
«التقريب»: ثقة عابد، من التاسعة.

٦) محمد بن حرب بن سليم المكي - كما ذكره الدارقطني في «العلل»، والحافظ في
«الفتح» -، وترجمته في «تاريخ البخاري» (ج ١ ص ٦٩)، و«الجرح والتعديل» لابن أبي
حاتم (ج ٧ ص ٢٣٧) وقال: سألت أبي عنه فقال: صالح الحديث ليس به بأس. اه
٧) وروح بن عبادة - كما في «التمهيد» (ج ٣ ص ٢٦٥) -، وقد قال الحافظ فيه في
«التقريب»: ثقة فاضل.

فالظاهر صحة الوصل والإرسال عن مالك، والوصل زيادة من جماعة، يجب
قبولها لعدم المانع، والله أعلم.

١٢٥ - الحديث الخامس والعشرون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٦

ص ٢٩) مع النووي: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ح وَحَدَّثَنِي
أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ
السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، قَالَ:
سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ =

① في (ز): ابن عيينة، وفي (ب): ابن عتبة وفي هامشها عيينة، والصواب: عبیدالله، كما تراه في
مسلم، وكما سيذكره الدارقطني في الحديث رقم (١٧٣).

قَالَ: تَابَعَهُ اللَّيْثُ وَأَبُوصَفْوَانٌ^①، عَنْ يُونُسَ.

وَوَقَّفَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ.

وَقَالَ مَعْمَرٌ: عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ، عَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا.

وَقَالَ مَالِكٌ: عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ، عَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا.

= مِنْهُ فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ كُنْتُ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ.

وقد أجاب النووي رحمه الله بما يجيب به في أكثر المواضع من أن الرفع زيادة... إلى آخره.

وتتميمًا للبحث أذكر ما عثرت عليه من أقوال أهل العلم حول هذا الحديث.

قال الدارقطني رحمه الله في «العلل» (ج ٢ ص ١٧٨) وقد سئل عن هذا الحديث فقال:

رواه الزهري عن السائب بن يزيد وعبيد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن عبد عن عمر عن النبي ﷺ، حدث به يونس بن يزيد وعقيل بن خالد عن الزهري كذلك.

ورواه عبد الرحمن الأعرج وأبوسلمة بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد عن عمر من قوله غير مرفوع، كذلك قال داود بن الحصين عن الأعرج ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة.

وكذلك رواه حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عمر قوله. وقيل عن يونس غير مرفوع، قاله أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس.

وقيل عن يونس عن الزهري قوله، قاله محمد بن مصعب عن الأوزاعي عن يونس. والأشبه بالصواب الموقوف، والله أعلم.

ثم أشار إلى أن مسلمًا أخرجه مرفوعًا. اهـ

=

① في الأصلين: (ابن صفوان)، وصوابه: أبوصفوان، هو عبد الله بن سعيد، فقد ذكر من شيوخه يونس ابن يزيد وهو في الترمذي (ج ٢ ص ٤٧) من طريقه، وقد ورد على الصواب في حديث (١٧٣).

١٢٦ - وقد أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ دَاوُدَ بْنِ أَبِي الْفَرَاتِ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ.
وَقَدْ كَتَبْتُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ①.

= وأخرجه الترمذي (ج ٢ ص ٤٧ ط الاتحاد العربي) من طريق أبي صفوان عبدالله بن سعيد المكي عن يونس به مرفوعاً، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح.
وأخرجه الطحاوي في "مشكل الآثار" (ج ٢ ص ١٨٥-١٨٧) مرفوعاً من حديث يونس بن يزيد وَعُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ الزهري، وموقوفاً من حديث ابن المبارك عن يونس، ومن حديث معمر عن الزهري... ثم قال: فعاد هذا الحديث مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ من حديث عقيل بن خالد، وفي أكثر الأحاديث عن يونس بن يزيد كان الذي يخالفهما في رفعه ويوقفه على عمر واحداً وهو معمر، واثنان بالحفظ أولى من واحد، لاسيما وكل واحد منهما لو روى حديثاً منفرداً بروايته كان مقبولا منه، إذا كان ذلك كذلك، فزاد في حديث زيادة من رفع له على غيرها وجبت أن تكون تلك الزيادة مقبولة منهم. اهـ

فالظاهر هو ما نَحَا إِلَيْهِ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّحَاوِيُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَفَعَهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ وَهُوَ صَحَابِي صَغِيرٌ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، وَرَوَاهُ عَنْهُ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هَرْمَزٍ الْأَعْرَجُ مَوْقُوفًا، فَلَعَلَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِي كَانَ يَحْدُثُ بِهِ تَارَةً مَرْفُوعًا، وَتَارَةً يَوْقِفُهُ؛ وَلِأَجْلِ هَذَا اخْتَلَفَ الرِّوَاةُ عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَالرَّاجِحُ عِنْدِي هُوَ الرِّفْعُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٢٦ - الْحَدِيثُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ٣ ص ٤٧٢ ط ح) فِي الشَّوَاهِدِ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ هُوَ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفَرَاتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةٌ فَأَتْنِي عَلَى صَاحِبِهَا =

① في الحديث رقم (١٧٩).

= خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: وَجَبَتْ. ثُمَّ مَرَّ بِأَخْرَى فَأُثِنِّي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: وَجَبَتْ. ثُمَّ مَرَّ بِالثَّالِثَةِ فَأُثِنِّي عَلَى صَاحِبِهَا شَرًّا، فَقَالَ: وَجَبَتْ. فَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ: فَقُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ»، فَقُلْنَا: وَثَلَاثَةٌ؟ قَالَ: «وَوَثَلَاثَةٌ»، فَقُلْنَا: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: «وَاثْنَانِ»، ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ.

قال الحافظ في «الفتح»: قوله: (عن أبي الأسود) هو الدلي التابعي الكبير المشهور، ولم أره من رواية عبدالله بن بريدة عنه إلا معنعنا. وقد حكى الدارقطني في كتاب «التتبع» عن علي بن المديني أن ابن بريدة إنما يروي عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود. قلت: وابن بريدة ولد في عهد عمر، فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب، لكن البخاري لا يكتفي بالمعاصرة فلعله أخرجه شاهداً واكتفى للأصل بحديث أنس الذي قبله، والله أعلم. اهـ

وذكر في «المقدمة» نحوه ثم قال: وأخرج البخاري حديث أبي الأسود كالمتابعة لحديث عبدالعزيز بن صهيب^①. فلم يستوفِ نفي العلة عنه كما يستوفيها فيما يخرجها في الأصول، والله أعلم. اهـ

كلام الحافظ الدارقطني في العلل:

قال رحمته الله (ج ٢ ص ٢٤٧) وقد سئل عن هذا الحديث: هو حديث رواه عبدالله بن بريدة واختلف عنه: فرواه داود بن أبي الفرات وهو ثقة عن ابن بريدة، واختلف عن داود؛ فقال يعقوب الحَضْرَمِي: عنه عن ابن بريدة عن يحيى بن يَعْمَرَ عن أبي الأسود. ووهم في ذكر يحيى بن يعمر في إسناده؛ لكثرة من خالفه من الثقات الحفاظ عن داود، منهم عفان بن مسلم، وعبدالصمد بن عبدالوارث، وزيد بن الحباب، ويونس بن محمد المؤدب، وأبو عبدالرحمن المقرئ، وأبو الوليد الطيالسي، وشيبان بن قُرُوح وغيرهم؛ فإثـمـ=

① حديث عبدالعزيز بن صهيب يرويه عن أنس، وهو الحديث الذي أشار إليه الحافظ فيما تقدم.

١٢٧ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ قَتَادَةَ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ مَعْدَانَ.
وَقَدْ كَتَبْتُ أَيْضًا عِلَّتَهُ^①.

= رَوَاهُ عَنْ دَاوُدَ عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ لَمْ يَذْكُرُوا بَيْنَهُمَا أَحَدًا.
وَكَذَلِكَ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ رَزِينَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ كِرْوَايَةَ
الْجَمَاعَةِ عَنْ دَاوُدَ.
وَرَوَاهُ عُمَرُ بْنُ الْوَلِيدِ الشَّيْخِيُّ^② عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ مَرْسَلًا عَنْ عُمَرَ، لَمْ يَذْكُرْ
بَيْنَهُمَا أَحَدًا.

وَالْمَحْفُوظُ مِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ عَفَّانٌ وَمَنْ تَابَعَهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي الْفَرَاتِ، وَقَدْ
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي "الصَّحِيحِ" مِثْلَ مَا رَوَاهُ عَفَّانٌ عَنْ دَاوُدَ عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ عَنْ
أَبِي الْأَسْوَدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

وَقَوْلُ الْحَافِظِ الدَّارِقُطْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "الْعِلَلِ" بِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مُخَالَفَ لِقَوْلِهِ
فِي "التَّبَعِ" أَنَّهُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَالْأَمْرُ كَمَا يَقُولُ فِي "التَّبَعِ"، فَإِنِّي لَمْ أَجِدْهُ فِي مُسْلِمٍ
فِي مِظَانِهِ، وَهَكَذَا النَّابِلْسِيُّ لَمْ يَعْزِهِ فِي "ذَخَائِرِ الْمَوَارِيثِ" إِلَى مُسْلِمٍ، وَكَذَا الْمِزِيُّ فِي
"تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ". وَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنَ كَثِيرٍ هَذَا الْحَدِيثَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] مِنْ
"مُسْنَدِ أَحْمَدَ" ثُمَّ عَزَاهُ إِلَى الْبُخَارِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي
الْفَرَاتِ بِهِ. اهـ

وَالرَّاجِحُ هُوَ الْإِنْقِطَاعُ كَمَا ذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَمَا دَفَعَهُ الْحَافِظُ، بَلْ اعْتَذَرَ
بِأَنَّ الْحَدِيثَ فِي الْمَتَابَعَاتِ.

١٢٧ - الْحَدِيثُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ٥ ص ٥١):
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ =

① فِي الْحَدِيثِ رَقْمُ (١٧٢).

② عُمَرُ بْنُ الْوَلِيدِ الشَّيْخِيُّ وَتَمَّهَ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مَا أَرَى بِمَحْدِثِهِ بِأَسَاءَ،
وَضَعُفَهُ النَّسَائِيُّ، قُلْتُ: وَلِيْنَهُ يَحْيَى الْقَطَانُ. اهـ مِنْ "تَعْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ".

= سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ كَأَنَّ دِيكَمَا تَقَرَّنِي ثَلَاثَ تَقَرَّاتٍ، وَإِنِّي لَا أُرَاهُ إِلَّا حُضُورَ أَجَلِي، وَإِنَّ أَقْوَامًا يَأْمُرُونَنِي أَنْ أَسْتَخْلِفَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيُصَيِّعْ دِينَهُ وَلَا خِلَافَتَهُ، وَلَا الَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ فَإِنْ عَجَلَ بِي أَمْرٌ فَالْخِلَافَةُ سُورَى بَيْنَ هَؤُلَاءِ السَّنَةِ الَّذِينَ تُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، وَإِنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَقْوَامًا يَطْعُنُونَ فِي هَذَا الْأَمْرِ أَنَا صَرْنَتْهُمْ بِيَدِي هَذِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَأُولَئِكَ أَعْدَاءُ اللَّهِ الْكَفَرَةُ الضَّلَالُ، ثُمَّ إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ حَتَّى طَعَنَ بِإِضْبَاعِهِ فِي صَدْرِي فَقَالَ: يَا عُمَرُ، أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّنِيفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ، وَإِنِّي إِنْ أَعِشَ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّتِي بِهَا مَنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ عَلَى أَمْرَاءِ الْأَمْصَارِ وَإِنِّي إِنَّمَا بَعَثْتُهُمْ عَلَيْهِمْ لِيَعْدِلُوا عَلَيْهِمْ، وَلِيُعْلَمُوا النَّاسَ دِينَهُمْ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِمْ ﷺ وَيُقْسِمُوا فِيهِمْ فَيَنْتَهُمَ، وَيَرْفَعُوا إِلَيَّ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِهِمْ، ثُمَّ إِنَّكُمْ أَتَيْتُمُ النَّاسَ تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لَا أَرَاهُمَا إِلَّا خَبِيثَتَيْنِ: هَذَا الْبَصَلُ وَالثُّومُ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَقِيعِ، فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيُمِثْهُمَا طَبْحًا.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ جَمِيعًا عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

أجاب النووي رحمه الله على الدارقطني بجواب من أجل تدليس قتادة يغني عنه أن من الرواة عن قتادة شعبة، وهو لا يقبل منه تدليسا، كما في "فتح المغيث" (ج ١ ص ١٧٦).

كلام الدارقطني في العلل حول هذا الحديث:

قال الدارقطني رحمه الله (ج ٢ ص ٢١٧) من "العلل" وقد سئل عن حديث معدان بن أبي طلحة اليعمرى عن عمر، قوله: كأن ديكما تقرني، وفي الخلافة، =

=والكلالة، وفي الشجرتين: البصل وَالْكُرَّاثِ^①، فقال رَحْمَةُ اللَّهِ: هو حديث يرويه قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن عمر، حدث به عن قتادة: هشام بن أبي عبدالله، وشعبة بن الحجاج، وسعيد بن أبي عروبة، والحجاج بن الحجاج، وهام بن يحيى، فرووه عن قتادة بهذا الإسناد بطوله.

ورواه ابن عيينة عن يحيى بن صَبِيح الخراساني، وتابعه عبدالله بن بشر ومطر الوراق وإسحاق بن أبي فروة، روه عن قتادة عن سالم عن معدان عن عمر مختصراً. ورواه حماد بن سلمة عن قتادة عن سالم عن عمر مرسلًا عن النبي ﷺ مختصراً في قصة الثوم والبصل دون غيره، ولم يذكر في الإسناد معدان^②.

ورواه حصين بن عبدالرحمن عن سالم بن أبي الجعد عن عمر مرسلًا أيضًا، لم يذكر فيه معدان، قال ذلك أبوالأحوص، ومحمد بن قُضَيْل، وسفيان بن عيينة، وجريز عن حصين. وقال شعبة: عن حصين عن سالم عن رجل من أهل الشام عن عمر ولم يرفع الحديث.

وروى عن عباد بن العوام عن حصين عن سالم بن أبي الجعد عن معدان عن عمر، وما أحسبه حفظ؛ لأن حصينًا لا يذكر معدان.

وكذلك رواه منصور بن المعتمر وأبويعون الثقفي وعمرو بن مرة روه عن سالم عن عمر مرسلًا، لم يذكروا فيه معدان قاله جريز عن منصور، وقاله عبدالغفار بن القاسم وحفص بن عمران عن عمرو بن مرة.

والصحيح قول شعبة وهشام وابن أبي عروبة ومن تابعهم عن قتادة، والله أعلم. ورواه مغيرة بن مسلم عن مطر عن شهر فقال: عن ابن أبي طلحة اليَعْمُرِيُّ عن عمر، وخالفه داود بن الزبرقان عن مطر فقال: عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد وهو المحفوظ، وأتى داود بحديث الكلالة دون غيره. اهـ

فقد كفانا الحافظ الدارقطني رَحْمَةُ اللَّهِ مؤونة الإجابة حيث قال: والصحيح قول شعبة وهشام وابن أبي عروبة ومن تابعهم عن قتادة والله أعلم.

① كذا في الأصل، وفي الحديث ذكر البصل والثوم.

② كذا في جميع المواضع في "العلل": معدان بغير تنوين.

فِي مُسْنَدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١٢٨ - أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ مَرَّوَانَ، عَنْ عُثْمَانَ فِي فَضِيلَةِ الزُّبَيْرِ.
وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي لَفْظِهِ عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ
عَنْهُ.

١٢٨ - الحديث الثامن والعشرون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٧ ص ٧٩ ط س): حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَرَّوَانُ بْنُ الْحَكَمِ، قَالَ: أَصَابَ عُثْمَانَ بْنُ عَفَّانَ رُعَافٌ شَدِيدٌ سَنَةَ الرُّعَافِ حَتَّى حَبَسَهُ عَنِ الْحَجِّ، وَأَوْصَى فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ قَالَ: اسْتَخْلِفْ، قَالَ: وَقَالُوهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَمَنْ؟ فَسَكَتَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ أَحْسَبُهُ الْحَارِثُ فَقَالَ: اسْتَخْلِفْ. فَقَالَ عُثْمَانُ: وَقَالُوا؟ فَقَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَمَنْ هُوَ؟ فَسَكَتَ، قَالَ: فَلَعَلَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ الزُّبَيْرُ. قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! إِنَّهُ لَخَيْرُهُمْ مَا عَلِمْتُ، وَإِنْ كَانَ لِأَحَبَّهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

حَدَّثَنِي عُبيدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، أَخْبَرَنِي أَبِي، سَمِعْتُ مَرَّوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كُنْتُ عِنْدَ عُثْمَانَ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: اسْتَخْلِفْ. قَالَ: وَقِيلَ ذَاكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، الزُّبَيْرُ. قَالَ: أَمَا وَاللَّهِ إِنَّكُمْ لَتَعْلَمُونَ أَنَّهُ خَيْرُكُمْ. ثَلَاثًا.

قال الحافظ في «المقدمة» (ص ٣٦٧ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: البخاري أخرجه من حديث علي بن مسهر وأبي أسامة جميعاً، وليس بينهما تباينٌ يوجب تعليلًا، كما سيأتي في مناقب الزبير إن شاء الله تعالى. اهـ

ثم شرحه في مناقب الزبير ولم يذكر شيئاً مما أشار إليه الدارقطني رحمه الله، ولعله اكتفى بما في «المقدمة».

ولو طعن في الحديث من أجل مروان لكان أولى.

١٢٩ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عُثْمَانَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ.

١٢٩ - الحديث التاسع والعشرون بعد المائة: الحديث في البخاري وليس في مسلم. قال البخاري رحمه الله (ج ٥ ص ٤٠٦ ط س): وَقَالَ عَبْدَانُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ خُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ: أَنْشُدْكُمْ اللَّهَ وَلَا أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ رُومَةً فَلَهُ الْجَنَّةُ» فَحَفَرْتُهَا، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ» فَجَهَّزْتُهُ؟ قَالَ: فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ.

قال الحافظ في "الفتح": قوله: وقال عبدان، كذا للجميع، قال أبو نعيم: ذكره عن عبدان بلا رواية، وقد وصله الدارقطني والإسماعيلي وغيرهما من طريق القاسم بن محمد المروزي عن عبدان بتمامه، وأبو إسحاق المذكور في إسناده هو السَّيِّعِيُّ، وأبو عبد الرحمن هو السُّلَمِيُّ، قال الدارقطني تفرد بهذا الحديث عثمان والد عبدان عن شعبة، وقد اختلف فيه على أبي إسحاق؛ فرواه زيد بن أبي أنيسة عنه كهذه الرواية أخرجه الترمذي والنسائي، ورواه عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي إسحاق عن أبي سلمة عن عثمان أخرجه النسائي أيضًا، وتابعه أبو قطن عن يونس أخرجه أحمد.

قلت: وتفرد عثمان والد عبدان لا يضره فإنه ثقة، واتفاق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أرجح من انفرد يونس عن أبي إسحاق، إلا أن آل الرجل أعرف به من غيرهم، فيتعارض الترجيح، فلعل لأبي إسحاق فيه إسنادين. اهـ

قال أبو عبد الرحمن: وتابع يونس إسرائيل كما عند الدارقطني (ج ٤ ص ١٩٨) من "السنن".

وقال في "مقدمة الفتح" (ج ٢ ص ١٣٤) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: الحديث الذي أشار إليه ذكره البخاري رحمه الله تعليقًا، وهو مناشدة عثمان رضي الله عنه للصحابه، عند حصاره في ذكر حفر بئر رومة وغير ذلك من مناقبه، والحديث عند البخاري من =

١٣٠ - وَأَخْرَجَ أَيْضًا حَدِيثَ الثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلِمَهُ». عَلَى اخْتِلَافِهَا.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ كَمَا قَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنْهُ، وَخَالَفَهَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَوَكَيْعٌ، وَأَبُو نُعَيْمٍ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بِشْرِ^①، وَغَيْرُهُمْ.
وَقَالَ قَيْسٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيْسَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، وَمُوسَى بْنُ قَيْسٍ الْحَضْرَمِيُّ، وَالنَّضْرُ بْنُ إِسْحَاقَ السُّلَمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، وَغَيْرُهُمْ؛ عَنْ عَلْقَمَةَ كَقَوْلِ شُعْبَةَ. إِلَّا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَيْسَى يُخْتَلَفُ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ.

= طرق غير هذا موصولة، فلهذا لم أفرده بالذكر؛ لأنه إنما أورده اعتباراً.

وقال الدارقطني في «العلل» (ج ٣ ص ٥٢) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه؛ فرواه زيد بن أبي أنيسة وشعبة وعبد الكبير بن دينار عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن السلمي، وخالفهم يونس بن أبي إسحاق وإسرائيل بن يونس فروياه عن أبي إسحاق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وقول شعبة ومن تابعه أشبه بالصواب، والله أعلم.

فالدارقطني رحمه الله في «العلل» يرى أن صنيع البخاري في روايته من طريق شعبة أشبه بالصواب.

١٣٠ - الحديث الثلاثون بعد المائة: هذا الحديث أيضاً في البخاري وليس في مسلم، قال البخاري رحمه الله (ج ٩ ص ٧٤ ط س): حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ، سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ^② عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلِمَهُ» قَالَ: وَأَقْرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي إِمْرَةِ عُثْمَانَ حَتَّى كَانَ الْحَجَّاجُ، قَالَ: وَذَاكَ الَّذِي أَقْعَدَنِي مَقْعَدِي هَذَا. =

① في (ب): محمد بن بشير، والصواب: ابن بشر كما في (ز).

وَقَالَ عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ، وَمِسْعَرٌ، وَأَبُو الْيَسَعِ، وَعُمَرُ بْنُ النَّعْمَانِ،
وَمُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، وَأَبُو حَمَّادٍ، وَحَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَأَيُّوبُ بْنُ جَابِرٍ، وَسَلَمَةُ
الْأَحْمَرُ، وَغِيَاثٌ؛ كَقَوْلِ الثَّوْرِيِّ لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ.

= حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عِلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ
السُّلَمِيِّ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ
الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ». اهـ

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٤): قال الدارقطني فيما نقلت من خطه:
أخرج البخاري حديث الثوري عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن
عثمان أن النبي ﷺ قال: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»، وأخرجه أيضاً من
حديث شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان
وقال فيه: وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج.

قال الدارقطني: فقد اختلف شعبة والثوري في إسناده فأدخل شعبة بين علقمة
وبين أبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة، وقد تابع شعبة على إسناده مَنْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ،
وتابع الثوري جماعة ثقات... ثم قال الحافظ: قلت: قد قدمنا أن مثل هذا يخرج
البخاري على الاحتمال؛ لأن رواية الثوري عند جماعة من الحفاظ هي المحفوظة،
وشعبة زاد رجلاً، فأمكن أن يكون علقمة سمعه من سعد بن عبيدة عن أبي
عبد الرحمن، ثم لقي أبا عبد الرحمن فسمعه منه...

إلى أن قال: وأخرج أبو عوانة في "صحيحه" حديث أبي عبد الرحمن السلمي في
القرآن من طريق حجاج عن شعبة، وقال في أثره: قال شعبة: ولم يسمع أبو عبد الرحمن
من عثمان. ثم أخرج أبو عوانة حديث الثوري ومتابعة عمرو بن قيس المُلَائِيٍّ ومحمد بن
أبان وغيرهما له على إسقاط سعد بن عبيدة، والحديث مخرج في الكتب الأربعة من
السنن من هذا الوجه، فرواه أبو داود من حديث شعبة فقط، ورواه النسائي والترمذي
وابن ماجه من حديث شعبة وسفيان معاً، ونقل الترمذي عن علي بن عبد الله بن =

=المديني ترجيح حديث سفيان على حديث شعبة.

وأما كون أبي عبد الرحمن لم يسمع من عثمان فيما زعم شعبة؛ فقد أثبت غيره سماعه منه، وقال البخاري في «التاريخ الكبير»: سمع من عثمان. اهـ كلام الحافظ. قلت: وقال الحافظ الذهبي في «طبقات القراء الكبار»: وقول حجاج عن شعبة أن أبا عبد الرحمن لم يسمع من عثمان بن عفان رضي الله عنه ليس بشيء، فقد ثبت لُقْيُهُ لعثمان. اهـ وقال ص (٤٦): لم يتابع شعبة على هذا.

وقد ذكر الحافظ الدارقطني هذا الحديث في «العلل» (ج ٣ ص ٥٣) وأطال الكلام عليه في بيان الاختلاف فيه على شعبة وسفيان واختلافهما، ثم قال في آخر البحث (ج ٣ ص ٥٩): وأصحها حديث علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن عثمان عن النبي ﷺ. اهـ المراد منه.

وأخرجه أبونعيم في «الحلية» (ج ٤ ص ١٩٤) وذكر الاختلاف في إسناده ثم قال: ومن رواه عن أبي عبد الرحمن سوى سعد وعلقمة: الحسن بن عبد الله النخعي وأبو عبد الأعلى الثعلبي، وعبد الملك بن عمير، وعبد الكريم، وعطاء بن السائب، وعاصم بن أبي النجود، واختلف على عاصم فيه؛ فرواه أبونعيم، ويحيى السيلنجي وغيرهما عن شريك عن عاصم عن أبي عبد الرحمن السُّلَيمي عن عبد الله بن مسعود، ورواه حَيَّوَةُ بْنُ الْمُغَلَّسٍ^١ عن شريك عن عاصم عن أبي عبد الرحمن عن عثمان.

ومن رواه عن النبي ﷺ: عثمان وعلي وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وأبو هريرة وأبو أمامة وأنس بن مالك. اهـ المراد منه.

قال (نور عبد الرحمن): إما أن يحمل على أنه صح على الوجهين، وإما أن رواية سفيان أرجح، كما قاله علي بن المديني، وقد تقدم أن شعبة يُزَكُّ قوله لقول سفيان.

① كذا في «الحلية»، وصوابه: جبارة بن المغلس.

١٣١ - ١٣٢ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثِي نُبِيهِ وَهُمَا صَحِيحَانِ وَلَا عُذْرَ لِلْبُخَارِيِّ فِي تَرْكِهَمَا، أَمَّا حَدِيثُ نِكَاحِ الْمُحْرَمِ فَرَوَاهُ عَنْ نُبِيهِ جَمَاعَةٌ ثِقَاتٌ، يُقَالُ: مِنْهُمْ: نَافِعٌ، وَبُكَيْرُ الْأَشْجِ، وَأَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي هَلَالٍ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى وَعَبْدُ الْجَبَّارِ ابْنَا نُبِيهِ وَغَيْرُهُمْ.

رَوَاهُ عَنْ نَافِعِ أَيُّوبَ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ، وَمَالِكٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَشُعَيْبٍ، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَفُلَيْحٌ، وَغَيْرُهُمْ. وَمِمَّنْ يُحْيَى عَنْ مَحْرَمَةٍ، عَنْ أَبِيهِ.

وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَاللِّثُّ وَعَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نُبِيهِ. وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ أَيْضًا رَوَى حَدِيثَ التَّضْمِيدِ بِالصَّبْرِ الثَّلَاثَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ نُبِيهِ.

١٣١-١٣٢ - الحديث الحادي والثلاثون والثاني والثلاثون بعد المائة:

قال مسلم رحمه الله (ج ٩ ص ١٩٣ مع النووي): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ نُبِيهِ بْنِ وَهَبٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ بِمَحْضَرِ ذَلِكَ وَهُوَ أَمِيرُ الْحَجِّ، فَقَالَ أَبَانُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ».

ثم رواه ص (١٩٥) من طريق أيوب بن موسى عن نبيه به.

وقال مسلم رحمه الله (ج ٨ ص ١٢٤ مع النووي): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى، عَنْ نُبِيهِ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَلَى اسْتَكَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَيْنِيهِ، فَلَمَّا كُنَّا بِالرُّوحَاءِ اسْتَدَّ وَجَعُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَسْأَلُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ اصْمِدْهُمَا بِالصَّبْرِ؛ فَإِنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ عَنْهُ حَدَّثَ عَنْ =

١٣٣ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ» مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ وَعَبْدِ الْوَاحِدِ عَنْهُ.

قَالَ: وَتَابَعَهُمَا هُشَيْمٌ.

وَحَالَفَهُمْ: مَرَوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيَّانِ^①، وَعُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُدَمِّحِيُّ؛ فَرَوَاهُ عَنْ عُثْمَانَ مَوْقُوفًا غَيْرَ مَرْفُوعٍ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ^②، عَنْ عُثْمَانَ قَوْلَهُ، قَالَ مَالِكٌ وَالثَّقَفِيُّ وَأَبُو عَمْرَةَ: عَنْ يَحْيَى عَنْهُ. وَرَفَعَهُ الْأَبَّارُ عَنْ يَحْيَى فَلَا يُحْتَجُّ عَلَى مَنْ وَقَفَهُ؛ لِأَنَّهُمْ أَحْفَظُ مِنْهُ.

وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عُثْمَانَ قَوْلَهُ.

=رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّجُلِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ صَدَّهَا بِالصَّبْرِ.

ثم ذكره مسلم رحمه الله من طريق أبيوب بن موسى عن نبيه.

هذان الحديثان يتعلقان بالإلزامات، والبخاري رحمه الله لم يلتزم أن يذكر في "صحيحه" كل حديث صحيح، بل قال: إنه يترك من الصحيح خشية الطول. كما ذكره الحافظ في "مقدمة الفتح".

١٣٣ - الحديث الثالث والثلاثون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٥ ص ١٥٧)

مع النووي: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، =

① في (ز): الفزاري، ولعل الصواب: الفزاريان لأن مروان وأبا إسحاق فزاريان.

② في الأصلين: عن ابن عمرة، وفي هامش (ز) ابن أبي عمرة، وهو الصواب كما تراه في مسلم.

قَالَ: دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فَقَعَدَ وَخَذَهُ، فَقَعَدْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَتْهَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَتْهَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ».

وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله.

والحديث قال الترمذي (ج ١ ص ٣٣٤ ط الاتحاد العربي) بعد أن ذكره من طريق سفیان الثوري: حديث عثمان حديث حسن صحيح. وقد روي هذا الحديث عن عبدالرحمن بن أبي عمرة عن عثمان موقوفًا، ورؤي من غير وجه عن عثمان مرفوعًا. اهـ
كلام الحافظ الدارقطني في العلل حول هذا الحديث:

قال رحمه الله (ج ٣ ص ٤٨) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي وعثمان بن حكيم الأنصاري أبوسهل عن عبدالرحمن بن أبي عمرة، واختلف عليهما في رفعه وفي إيقافه:

فرواه أبو حفص الأبار عمر بن عبدالرحمن عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن عبدالرحمن بن أبي عمرة عن عثمان عن النبي ﷺ.

وخالفه مالك وحماد بن زيد وعبدالله بن المبارك وسفيان بن عيينة؛ فرووه عن يحيى بن سعيد موقوفًا غير مرفوع، إلا أن ابن عيينة قال: عن يحيى عن رجل، ولم يقل: محمد بن إبراهيم.

ورواه محمد بن عمرو بن علقمة عن محمد بن إبراهيم عن ابن أبي عمرة عن عثمان موقوفًا أيضًا.

وقال يحيى بن أبي كثير: عن محمد بن إبراهيم عن رجل لم يسمه، عن عثمان، قاله عنبة بن عبدالواحد عن محمد بن يعقوب عن يحيى. وقال علي بن المبارك^①: عن يحيى عن =

① رواه أحمد (ج ١ ص ٥٨)، وكذا رواه أبو نعيم في «الحلية» (ج ٩ ص ٤٥) من حديث يحيى بن أبي =

١٣٤- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ وَكِيعٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ،
عَنْ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا.
وَقَدْ كَتَبْنَا عَلَيْهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^①.

محمد بن إبراهيم عن عثمان مرفوعاً أيضاً، ولم يذكر ابن أبي عمرة.
وروى عثمان بن حكيم عن عبدالرحمن بن أبي عمرة، واخْتَلَفَ عنه، فرواه
الثوري عن عثمان مرفوعاً، وتابعه عبدالواحد بن زياد فرفعه أيضاً.
ورواه مروان بن معاوية الفزاري عن عثمان بن حكيم عن عبدالرحمن بن أبي
عمرة عن عثمان موقوفاً، وتابعه هشيم بن بشير فوقفه أيضاً.
ورواه بكير بن عبدالله بن الأشج عن سمعان مولى خزاعة عن عبدالرحمن بن أبي
عمرة عن عثمان موقوفاً.
ورواه العطف بن خالد عن أخيه عبدالله عن ابن أبي عمرة عن عثمان قال: كنا
نحدث أن شهود العتمة، ولم يقل عن النبي ﷺ، ورفعه أيوب بن سيار عن شيخ له
يقال له عثمان بن جابر التيمي عن ابن أبي عمرة عن عثمان عن النبي ﷺ.
والأشبه بالصواب حديث الثوري، وقد أخرجه مسلم في «الصحیح». اهـ
وهذا كفانا الدارقطني رحمه مؤونة الجواب، فقد رجع ما رواه مسلم، والله أعلم.
١٣٤- الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة: قال مسلم رحمه (ج ٣ ص ١١٣)
متابعة مع النووي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ،
وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ وَأَبِي بَكْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ^①، عَنْ أَبِي
أَنَسٍ، أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ بِالْقَاعِدِ فَقَالَ: أَلَا أُرِيكُمْ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟! ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا =

= كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن عثمان مرفوعاً.

① في الحديث رقم (١٧٦).

② أبوالنضر هو سالم بن أمية المدني القرشي، وأبوأنس هو مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني،

جد مالك بن أنس الإمام. اهـ نووي.

=ثَلَاثًا، وَزَادَ قُتَيْبَةُ فِي رَوَايَتِهِ: قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ أَبُو النُّضْرِ: عَنْ أَبِي أَنَسٍ، قَالَ: وَعِنْدَهُ رَجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. اهـ

قال النووي رحمه الله: هذا الإسناد من جملة ما استدركه الدارقطني وغيره، قال أبو علي الغساني الجبائي: مذكور أن وكيع بن الجراح وهم في إسناد هذا الحديث في قوله: عن أبي أنس. وإنما يرويه أبو النضر عن بسر بن سعيد عن عثمان بن عفان، رُوِيَنا هذا عن أحمد بن حنبل وغيره، قال: وهكذا قال الدارقطني: هذا مما وهم فيه وكيع على الثوري، وخالفه أصحاب الثوري الحفاظ منهم: الأشجعي عبيد الله، وعبد الله بن الوليد، ويزيد بن أبي حكيم، والفريابي، ومعاوية بن هشام، وأبو حذيفة، وغيرهم؛ رَوَاهُ عن الثوري عن أبي النضر عن بسر بن سعيد أن عثمان وهو الصواب. هذا آخر كلام أبي علي. اهـ

وقال الحافظ الدارقطني في "العلل" وقد سئل عن هذا الحديث (ج ٣ ص ١٧) فقال: رواه أبو النضر سالم واختلّف عنه:

فرواه الثوري عنه، واختلف عنه أيضاً؛ فرواه أبونعيم، وأبو حذيفة، والعدنيان عبد الله بن الوليد ويزيد بن أبي حكيم، وعبيد الله الأشجعي، وغيرهم، عن الثوري عن أبي النضر عن بسر بن سعيد عن عثمان.

وخالفهم وكيع بن الجراح وأبو أحمد الزبيري؛ رَوَاهُ عن الثوري عن أبي النضر عن أبي أنس - وهو مالك بن أبي عامر جد مالك بن أنس - عن عثمان.

ورواه يزيد بن أبي حبيب عن أبي النضر رسالة عن عثمان ولم يأت بحجة، والصحيح قول من قال: (عن بسر بن سعيد)، والله أعلم. اهـ

وقال ابن أبي حاتم في "العلل" (ج ١ ص ٥٥ و ٥٦): سئل أبو زرعة عن حديث رواه الفريابي عن سفیان عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد أن عثمان توضأ ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال لأصحاب رسول الله ﷺ: هكذا رأيتم رسول الله ﷺ يتوضأ؟ قالوا:

نعم.

= ررواه وكيع عن سفيان عن أبي النضر عن أبي أنس أن عثمان توضعاً بالمقاعد فقال: ألا أريكم وضوء رسول الله ﷺ، قال: ثم توضعاً ثلاثاً ثلاثاً.

قال أبو زرعة: وهم فيه الفريابي؛ الصواب ما قال وكيع.

سألت أبي عن هذا الحديث، فقال: حديث وكيع أصح، وأبو أنس جد مالك بن أنس، وأبو أنس عن عثمان متصل، وبسر بن سعيد عن عثمان مرسل. اهـ

وأقول: إن أبا زرعة وأبا حاتم رحمهما الله لم يستوعبا طرقه كما استوعبها الدارقطني رحمه الله، ومن ثم حكما لوكيع على الفريابي، ولكن الفريابي تابعه الحفاظ على روايته كما ذكره الدارقطني وأبو علي الغساني وأقرها النووي على ذلك.

وقد وجدت في "سنن البيهقي" (ج ١ ص ٧٩) من طريق الحسين بن حفص^① والفريابي وأبي حذيفة عن سالم أبي النضر عن بسر بن سعيد عن عثمان، ثم قال البيهقي: وهكذا هو في جامع سفيان رواية عبدالله بن الوليد العدني. اهـ
وفي "مسند أحمد" (ج ١ ص ٦٧) من حديث الأشجعي وعبدالله بن الوليد عن سفيان عن سالم عن بسر عن عثمان.

فتحصّل من هذا أن الحديث من طريق أبي أنس وهمّ، وأن الصحيح من طريق بسر بن سعيد عن عثمان.

وقول أبي حاتم رحمه الله: إن حديث بسر بن سعيد منقطع، فيه نظر، فقد ذكروا أن بسر بن سعيد توفي سنة (١٠٠) وقيل سنة (١٠١) عن عمر (٧٨) كما في "تهذيب التهذيب"، وتوفي عثمان رضي الله عنه سنة (٣٥) فيكون عمر بسر بن سعيد قبل موت عثمان قدر ثلاث عشرة سنة، ومسلم رحمه الله يكتفي بالمعاصرة مع إمكان اللقي، على أننا لا نستطيع أن نجزم بصحة الحديث حتى يثبت سماع بسر من عثمان، والله أعلم.

① الحسين بن حفص بن الفضل بن يحيى الهمداني الأصبهاني القاسمي، صدوق من كبار العاشرة كما في "التقريب".

وَفِي مُسْنَدِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١٣٥- أَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ قُتَيْبَةَ عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرَفَهُ وَفَاطِمَةَ لَيْلًا.

وَقَدْ تَابَعَ مُسْلِمًا عَنْ قُتَيْبَةَ: الْحُسَيْنِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ نَصْرِ النَّهَّاونِدِيُّ.
وَحَالَفَهُمْ مُوسَى وَالنَّسَائِيُّ وَالسَّرَّاجُ، عَنْ قُتَيْبَةَ، إِلَّا أَنَّ مُوسَى قَالَ:
حَدَّثَنَاهُ مِنْ غَيْرِ كِتَابِهِ، وَكَانَ فِي كِتَابِهِ (الْحَسَنُ).

وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو صَالِحٍ وَحَمْرَةُ بْنُ زِيَادٍ وَالْوَلِيدُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ اللَّيْثِ فَقَالُوا
فِيهِ: الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ.

وَقَالَ يُونُسُ الْمُؤَدَّبُ وَأَبُو النَّضْرِ وَغَيْرُهُمَا عَنْ لَيْثٍ: الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ،
وَكَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ مِنْهُمْ: صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ،
وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، وَشُعَيْبٌ،
وَحَكِيمُ بْنُ حَكِيمٍ، وَبُحَيٍّ بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ، وَعُقَيْلٌ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ لَهَيْعَةَ
عَنْهُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، وَغَيْرُهُمْ.

وَأَمَّا مَعْمَرٌ فَأَرْسَلَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ.

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ عَنْ اللَّيْثِ: (الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ) وَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٣٥- الحديث الخامس والثلاثون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٦

ص ٦٤) مع النووي: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ،
عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، أَنَّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ حَدَّثَهُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
طَرَفَهُ وَفَاطِمَةَ فَقَالَ: «أَلَا تُصَلُّونَ؟» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَنْفُسَنَا بِيَدِ اللَّهِ، فَإِذَا
شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا. فَأَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قُلْتُ لَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ =

١٣٦- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ تَحْرِمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: أَرْسَلْتُ الْمِقْدَادَ... فِي حَدِيثِ الْمَذْيِ.

= مُذْبِرٌ يَضْرِبُ فِخْذَهُ وَيَقُولُ: «وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا» [الكهف: ٥٤]. اهـ

وقال النووي رحمه الله: هكذا ضبطناه أن الحسين بن علي بضم الحاء على التصغير، وكذا في جميع نسخ بلادنا التي رأيتها مع كثرتها، ثم ذكر كلام الدارقطني إلى آخره ثم قال: وحاصله أنه يقول: إن الصواب من رواية ليث الحسين بالتصغير، وقد بينا أنه الموجود في روايات بلادنا، والله أعلم. اهـ

وقال أبو مسعود الدمشقي رحمه الله ص (٥٨) بعد ذكره كلام الدارقطني رحمه الله: أما مسلم فما قال فيه إلا (عن الحسين) ^①، ورواه جماعة عن قتيبة على الوجهين معاً، وعن الليث على الصواب، وكذلك قال محمد بن عبدالله بن يوسف الدبري، والحسن بن سفيان، ومحمد بن إسحاق الثقفي، عن قتيبة قالوا فيه: (عن الحسين)، وكذلك رواه علي بن محمد المصري عن خير بن عرفة عن ابن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهري عن علي بن الحسين، والحسين مقيد، وكذلك حديث قتيبة مقيد من رواية مسلم، وهؤلاء الثلاثة الذين ذكرت روايتهم عن قتيبة عن الليث عن عقيل عن الزهري عن علي بن الحسين عن الحسين. اهـ

فتحصل من كلام النووي وأبي مسعود رحمهما الله: أن الإمام الدارقطني رحمه الله وهم في استدراكه هذا الحديث على مسلم؛ حيث إن مسلماً رواه عن قتيبة بسنده عن الحسين، ولم يروه عن الحسن، والله أعلم.

١٣٦- الحديث السادس والثلاثون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٣ ص ٢١٢) مع النووي متابعة: وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْثَلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي تَحْرِمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ =

① في الأصل: الحسن، والصواب ما أثبتناه كما في "صحيح مسلم"، وكما يدل على سياق كلام أبي مسعود رحمه الله.

وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ: سَأَلْتُ مَخْرَمَةَ: سَمِعْتَ مِنْ أَبِيكَ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا.
وَقَدْ خَالَفَهُ اللَّيْثُ عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ فَلَمْ يَذْكُرِ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَتَابَعَهُ
مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ أَيْضًا.

=عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَرْسَلْنَا الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَذْيِ يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ كَيْفَ يَفْعَلُ بِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّأَ
وَأَنْصَحَ فَرَجَكَ».

وقد تقدم الكلام في هل سمع مخرمة^① من أبيه أم لا؟ وقد قال النسائي رحمه الله بعد
إخراجه حديث علي في المذي قال: مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه شيئا. (ج ١
ص ٨٧) من «السنن الكبرى»، ثم ذكره النسائي بعد مرسلًا من حديث الليث ومن
حديث مالك منقطعًا.

وقال النووي رحمه الله (ج ٣ ص ٢١٤): وقد اختلف العلماء في سماع مخرمة من أبيه،
فقال مالك رحمه الله: قلت لمخرمة: ما حدثت به عن أبيك سمعته منه؟ فحلف بالله لقد
سمعته. قال مالك: وكان مخرمة رجلاً صالحاً. وكذا قال معن بن عيسى: إن مخرمة سمع
من أبيه. وذهب جماعات إلى أنه لم يسمعه، قال أحمد بن حنبل: لم يسمع مخرمة من
أبيه شيئاً، إنما يروي من كتاب أبيه. وقال يحيى بن معين وابن أبي خيثمة: يقال: وقع
إليه كتاب أبيه ولم يسمع منه. وقال موسى بن سلمة: قلت لمخرمة: حدثك أبوك؟
فقال: لم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه. وقال أبو حاتم: مخرمة صالح الحديث، إن كان
سمع من أبيه. وقال علي بن المديني: ولا أظن مخرمة سمع من أبيه كتاب سليمان بن
يسار، ولعله سمع الشيء اليسير، ولم أجد أحداً بالمدينة يخبر عن مخرمة أنه كان يقول
في شيء من حديثه: سمعت أبي، والله أعلم.

فهذا كلام أئمة هذا الفن، وكيف كان. فتمن الحديث صحيح من الطرق التي
ذكرها مسلم قبل هذه الطريق، ومن الطريق التي ذكرها غيره، والله أعلم. اهـ =

① في حديث أبي موسى في الدعاء في ساعة الجمعة رقم (٤٠).

١٣٧- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ^①، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَجْلَانَ وَدَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ وَالضُّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْهُ.

وَقَدْ خَالَفَهُمْ^② جَمَاعَةٌ أَحْفَظُ مِنْهُمْ، وَأَعْلَى إِسْنَادًا وَأَكْثَرُ عَدَدًا، مِنْهُمْ: نَافِعٌ، وَالزُّهْرِيُّ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، وَابْنُ إِسْحَاقَ، وَشَرِيكُ بْنُ أَبِي نَمِرٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ وَعَنْ نَافِعٍ وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَتَابَعَهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ عَلِيٍّ.

وَقَالَ شُعْبَةُ^③: عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ ابْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

= وأقول: قد تقدم أن مخزمة لم يسمع من أبيه شيئاً، وأما ما ذكره الإمام النووي عن مالك أنه سأل مخزمة هل سمع من أبيه؟ فحلف بالله لقد سمعته، فإنه من طريق إسماعيل بن أبي أويس، وقد نُكِّلَ فيه حتى كذَّبه بعضهم كما في "تهذيب التهذيب" و"الميزان"، فترجَّح رواية من روى أنه لم يسمع من أبيه، والله أعلم.

١٣٧- الحديث السابع والثلاثون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٤ ص ١٩٩) مع النووي متابعة: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، ح وَحَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، ح قَالَ: =

① في الأصلين: (حسن)، والصواب ما أثبتناه كما في مسلم.

② في (ب): وقد خالفه جماعة.

③ وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (ج ٣ ص ٨٥) اختلافاً على شعبة فقال: فرواه غندر والنضر بن شميل وغيرها عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن ابن حنين عن ابن عباس، ورواه أبو قطن عمرو بن الهيثم -وهو ثقة- عن شعبة عن أبي بكر بن حفص عن ابن حنين عن علي. اهـ. واقصر هنا على ذكر رواية الجماعة عن شعبة؛ لأنه المحفوظ عن شعبة، والله أعلم.

=وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُمَانَ ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو، ح وَحَدَّثَنِي هَذَا ابْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا الضَّحَّاكَ وَابْنَ عَجْلَانَ، فَإِنَّهُمَا زَادَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ قَالُوا: تَهَانِي عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَأَنَا رَاكِعٌ. وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي رَوَايَتِهِمُ النَّهْيَ عَنْهَا فِي السُّجُودِ كَمَا ذَكَرَ الزُّهْرِيُّ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَالْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ، وَدَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ.

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ عَلِيٍّ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فِي السُّجُودِ.

وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ وَأَنَا رَاكِعٌ. لَا يَذْكُرُ فِي الْإِسْنَادِ عَلِيًّا.

قال النووي رحمه الله قال الدارقطني: من أسقط ابن عباس أكثر وأحفظ. قلت: وهذا اختلاف لا يؤثر في صحة الحديث، فقد يكون عبدالله بن حنين سمعه من ابن عباس عن علي ثم سمعه من علي نفسه. اهـ

وأقول: الذي يظهر لي أن مسلماً رحمه الله ما ذكر طريق ابن عجلان والضحاك للاحتجاج، وإنما ذكرها ليبين ما فيها من العلة، والله أعلم.

ثم رأيت في "العلل" لابن أبي حاتم سؤالاً لأبيه نحو الحديث فرأيت أن أوردته. قال رحمه الله (ج ١ ص ١٣١): سألت أبي عن حديث رواه الزهري، وأسامه بن زيد، ونافع، وابن إسحاق، والوليد بن كثير: عن إبراهيم بن حنين، عن أبيه، عن علي: نهاني النبي ﷺ عن القراءة راکعاً.. الحديث، ورواه الضحاك بن عثمان، وداود بن =

==قيس الفراء، وابن عجلان: عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي، أيهما الصحيح؟ قال أبي: لم يقل هؤلاء الذين رويوا عن أبيه سمعت علياً إلا بعضهم، وهؤلاء الثلاثة مستورون، والزيادة مقبولة من ثقة، وابن عجلان ثقة والضحاك بن عثمان ليس بالقوي، وأسامة لم يَرَضَ حتى روى عن إبراهيم ثم روى عن عبدالله بن حنين نفسه، وأسامة ليس بالقوي.

وقال أبي مرة أخرى: الزهري أحفظ. اهـ

وأقول: أبوحاتم رحمه الله لعله لم يطلع على الذين رويهم بدون ذكر ابن عباس، ثم إنه قد رجع في القول الثاني إلى أن رواية الزهري ومن تابعه أولى، والله أعلم.

وذكره الإمام البخاري رحمه الله في ترجمة إبراهيم بن عبدالله بن حنين في "التاريخ الكبير" (ج ١ ص ٢٩٩) فقال رحمه الله: قال لنا إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه: نهى رسول الله ﷺ عن القراءة في الركوع... ثم ذكر رحمه الله ما فيه من الاختلاف على نافع ثم قال: وقال لنا ابن سلام: أخبرنا وكيع، قال: أخبرنا أسامة، عن عبدالله بن حنين، سمع علياً مثله.

قال أبو عبدالله: وقال الزهري، وزيد بن أسلم، ومحمد بن عمرو، وشريك بن أبي نمر، وابن إسحاق، والحارث بن أبي ذباب، وإسحاق بن أبي بكر، ويزيد بن أبي حبيب: عن إبراهيم، عن أبيه، عن علي، عن النبي عليه السلام.

وقال ابن عجلان، والضحاك، وداود بن قيس: عن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي، عن النبي ﷺ. وقال لي بيان: حدثنا النضر، قال: أخبرنا شعبة، عن أبي بكر، سمعت عبدالله بن حنين، عن ابن عباس قال: نُهِيتُ أن أقرأ راکعاً، وقال ابن المنكدر: عن عبدالله بن حنين، عن علي: تَهِانِي النبي ﷺ، قال أبو عبدالله: ولم يصح فيه ابن عباس وما روى مالك عن نافع أصح. اهـ

١٣٨ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لُحُومِ نُسُكِنَا بَعْدَ ثَلَاثٍ.

قُلْتُ: وَهَذَا مِمَّا وَهَمَ فِيهِ عَبْدِ الْجُبَّارِ؛ لِأَنَّ الْحُمَيْدِيَّ، وَعَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ، وَالْقَعْنَبِيَّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوِيَةَ، وَأَبَا بَكْرٍ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبَا خَيْثَمَةَ، وَابْنَ أَبِي عُمَرَ، وَقُتَيْبَةَ، وَأَبَا عُبَيْدِ اللَّهِ، وَغَيْرَهُمْ؛ وَقَفُّوهُ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

وَاحْتِمِلَ أَنْ يَكُونَ خَفِيَ عَلَى مُسْلِمٍ أَنَّ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَرْوِيهِ مَوْفُوقًا؛ لِأَنَّهُ لَعَلَّهُ لَمْ يَقَعْ عِنْدَهُ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْجُبَّارِ.

وَلِأَنَّ الْحَدِيثَ رَفَعَهُ صَحِيحٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ؛ رَفَعَهُ صَالِحٌ، وَمَعْمَرٌ، وَيُونُسٌ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَمَالِكٌ مِنْ رِوَايَةِ جُوَيْرِيَةَ^①، وَالزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ فَأَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ وَحْدَهُ وَلَمْ يَعْزُضْ لِحَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

١٣٨ - الْحَدِيثُ الثَّامِنُ وَالثَّلَاثُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ١٣ ص ١٢٨)

مَعَ النَّوَوِيِّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجُبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، قَالَ: شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَبْدًا بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَانَا أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لُحُومِ نُسُكِنَا بَعْدَ ثَلَاثٍ.

ثم ذكره مسلم رحمه الله من طريق ابن شهاب التي لم تنتقد.

قال النووي رحمه الله: قال القاضي: لهذا الحديث من رواية سفیان عند أهل الحديث علة في رفعه؛ لأن الحفاظ من أصحاب سفیان لم يرفعوه، ولهذا لم يرويه البخاري من =

① في (ب): جرير، وما أثبتناه من (ز) وهكذا هو في شرح النووي.

١٣٩ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عَبِيدَةَ عَنْ عَلِيٍّ، حَدِيثَ الْمُخَدَّجِ، وَهُوَ مِنْ أَصَحِّ إِسْنَادٍ وَأَحْسَنِهِ؛ رَوَاهُ أَيُّوبُ، وَقَتَادَةُ، وَابْنُ عَوْنٍ، وَيُونُسُ، وَهَشَامٌ، وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ، وَعَوْفٌ، وَقُرَّةٌ، وَجَرِيرٌ، وَالرَّبِيعُ بْنُ صُبَيْحٍ، وَمُعَاوِيَةُ الصَّالِ، وَجَمَاعَةٌ.

وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْبُخَارِيُّ، وَلَا عُذَرَ لَهُ فِي تَرْكِهِ.

= رواية سفيان، ورواه من غير طريقه... ثم ذكر كلام الدارقطني ثم ختمه بقول: والمتن صحيح بكل حال. اهـ

١٣٩ - الحديث التاسع والثلاثون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٧ ص ١٧٠) مع النووي متابعة: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ، وَحَمَّادٌ، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَاللَّفْظُ لَهَا قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُليَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، ذَكَرَ الْخَوَارِجَ فَقَالَ: فِيهِمْ رَجُلٌ مُخَدَّجُ الْيَدِ، أَوْ مُودُنٌ، أَوْ مَثْدُونٌ^①، لَوْلَا أَنْ تَبَطَّرُوا لَحَدَّثْتُكُمْ بِمَا وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ يَقُولُونَهُمْ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: أَأَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ قَالَ: إِي، وَرَبِّ الْكُفْبَةِ! إِي، وَرَبِّ الْكُفْبَةِ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبِيدَةَ، قَالَ: لَا أُحَدِّثُكُمْ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْهُ، فَذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَ حَدِيثِ أَيُّوبَ مَرْفُوعًا. وأقول: البخاري أخرجه من طريق أخرى غير التي ألزمه بها الدارقطني، أخرجه من حديث سويد بن غفلة عن علي في دلائل النبوة (ج ٧ ص ٤٣١ ط ح)، وفي فضائل القرآن (ج ١٠ ص ٤٧٦)، وفي استنباط المرتدين (ج ١٥ ص ٣١٤).

وقد تقدم أن البخاري لم يلتزم أن يخرج كل حديث صحيح، فلا وجه لإلزامه، والله أعلم.

① قيل: معناه مخدج إن كان من الشدة تشبيهاً له به في القصر والاجتماع. اهـ مختصراً من "مختار الصحاح".

١٤٠ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، فِي الْخَوَارِجِ، وَتَابَعَهُ مُوسَى بْنُ قَيْسٍ.
وَتَرَكَهُ الْبُخَارِيُّ فَلَمْ يُخْرِجْهُ.

١٤٠- الحديث الأربعون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٧ ص ١٧١ مع النووي): حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ الْجُهَنِيُّ، أَنَّهُ كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ، فَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُخْرِجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ، لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ﷺ لَا تَكْلُوا عَنِ الْعَمَلِ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَصَدٌ وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ، عَلَى رَأْسِ عَصَدِهِ مِثْلُ حَلَمَةِ النَّدْيِ، عَلَيْهِ شَعْرَاتٌ بَيْضٌ، فَتَذْهَبُونَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَأَهْلِ الشَّامِ، وَتَتْرَكُونَ هَؤُلَاءِ يَخْلُقُونَكُمْ فِي ذَرَارِيِّكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونُوا هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ، وَأَغَارُوا فِي سَرْحِ النَّاسِ؛ فَسِيرُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ.

قَالَ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ: فَتَزَلِّي زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ مَنَزِلًا حَتَّى قَالَ: مَرَرْنَا عَلَى قَنْطَرَةٍ، فَلَمَّا التَقَيْنَا وَعَلَى الْخَوَارِجِ يَوْمئِذٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ الرَّاسِبِيُّ، فَقَالَ لَهُمْ: أَلْقُوا الرِّمَاحَ وَسَلُّوا سُيُوفَكُمْ مِنْ جُفُوزِنَا؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ حَرُورَاءَ. فَرَجَعُوا فَوَحَّشُوا^① بِرِمَاحِهِمْ، وَسَلُّوا السُّيُوفَ، وَشَجَرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ، قَالَ: وَقُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَمَا أُصِيبَ مِنَ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ إِلَّا رَجُلَانِ، فَقَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: التَّمِسُوا فِيهِمْ =

① في «مختار الصحاح»: وحش الرجل توحيشًا إذا رمى بثوبه وسلاحه مخافة أن يلحق، وفي

الحديث: وحشوا برماحهم. اهـ

١٤١ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ مَرْوَانَ عَنْ عَلِيٍّ فِي الْمُنْعَةِ،
وإسناده حسن: الحكم عن علي بن الحسين عنه.

وَلَمْ يُخْرِجْ مُسْلِمٌ لِمَرْوَانَ شَيْئًا.

= الْمُخَدَجُ. فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَقَامَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَفْسِهِ حَتَّى أَتَى نَاسًا قَدْ قُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ: أَخْرُوهُمْ. فَوَجَدُوهُ بِمَا لِي الْأَرْضَ، فَكَبَّرَ ثُمَّ قَالَ: صَدَقَ اللَّهُ وَبَلَغَ رَسُولُهُ. قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ عَبِيدَةُ السَّلَامِيُّ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَسَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: إِي، وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ! حَتَّى اسْتَحْلَفَهُ ثَلَاثًا، وَهُوَ يَخْلُفُ لَهُ.

وهذا أيضًا من الإلزامات، وما ألزم البخاري به فليس بلازم؛ لأنه لم يلتزم إخراج كل حديث صحيح.

١٤١ - الحديث الحادي والأربعون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٣ ص ٤٢١ ط س): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعُثْمَانَ يَنْهَى عَنِ الْمُنْعَةِ، وَأَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا رَأَى عَلِيٌّ أَهْلًا بِهِمَا: لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحُجَّةٍ، قَالَ: مَا كُنْتُ لَأَدْعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لِقَوْلِ أَحَدٍ.

الذي يظهر لي أن الدارقطني رحمه الله يرى أنه يلزم مسلمًا أن يخرج هذا الحديث؛ لأن سنده حسن، وقد تقدم أن الدارقطني رحمه الله انتقد على البخاري إخرجه سبب نزول: ﴿عَيَّرَ أَوَّلِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] من حديث مروان وهو الحديث التاسع والخمسون، فكيف يلزم مسلمًا بإخراجه مع أنه قد انتقد البخاري حيث أخرج لمروان، وقد تقدم الجواب عن انتقاده بما يعلم من مراجعته.

ويجوز أن يكون مراد الدارقطني انتقاد البخاري حيث أخرج حديث مروان عن علي في المنعة مع أن سنده حسن، وهو أنزل من الصحيح، ويكون قول الدارقطني ولم يخرج مسلم لمروان شيئًا تأكيدًا للانتقاد على البخاري وجوابه ما تقدم.

١٤٢ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ.
وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْبُخَارِيُّ.

= وأيضاً قد أخرج البخاري هذا الأثر من طريق أخرى فقال رحمه الله (ج ٣ ص ٤٢٣):
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْمَشُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ،
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، قَالَ: اخْتَلَفَ عَلِيٌّ وَعُمَانُ رضي الله عنهما وَهُمَا يُعْسَفَانِ فِي الْمَتْعَةِ، فَقَالَ عَلِيٌّ:
مَا تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْتَهِيَ عَنْ أَمْرِ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا.
ولكن الذي يظهر لي أنه من الإلزامات كما تقدم، والله أعلم.

١٤٢- الحديث الثاني والأربعون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٣ ص ٦٤):
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ ح وَحَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ
زُرٍّ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ! إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيَّ أَنْ
لَا يُجِبَنِي إِلَّا مُؤَمِّنٌ، وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُنَافِقٌ.

وهذا أيضاً من الإلزامات؛ لأن رجاله كلهم رجال الشيخين.

وقد أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (ج ٤ ص ١٨٥) من طريق الأعمش عن عدي
قال: ورواه الجهم الغفير عن الأعمش ورواه شعبة بن الحجاج^① عن عدي بن
ثابت... ثم ذكره بسنده، ثم قال: ورواه كثير النّوّاء وسالم بن أبي حفصة عن عدي بن
ثابت... ثم ذكره بسنده، ثم قال: ومن روى هذا الحديث عن عدي بن ثابت سوى
ما ذكرنا: الحكم بن عتيبة، وجابر بن يزيد الجعفي، والحسن بن عمرو الفقيمي،
وسليمان الشيباني، وسالم الفراء، ومسلم الملائي، والوليد بن عقبة، وأبو مريم،
وأبو الجهم والد هارون، وسلمة بن سويد الجعفي، وأيوب وعمار ابنا شعيب =

① رواية شعبة ذكرها ابن أبي حاتم في "العلل" (ج ٢ ص ٤٠٠) وقال: إن الحديث معروف
بالأعمش ومن حديث شعبة غلط، ولو كان هذا الحديث عند شعبة كان أول ما يسأل عن
هذا الحديث. اه مختصراً.

=الضبي، وأبان بن قطن المحاربي، كل هؤلاء من رواة أهل الكوفة ومن أعلامهم.
اه المراد من كلامه رحمته.

هذا ومما ينبغي أن يعلم أن في سند هذا الحديث عدي بن ثابت وهو ثقة رمي بالتشيع كما في "التقريب"، وحاصل كلامهم في "تهذيب التهذيب" و"الميزان" أنه ثقة في حديثه متشيع، وبعضهم يقول: إنه غالٍ في التشيع، فثل هذا يتوقف فيما روى موافقاً لبدعته.

ولكن الحديث له شواهد منها ما في "مجمع الزوائد" (ج ٩ ص ١٣٢) عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَحَبَّنِي فَقَدْ أَحَبَّ اللَّهَ، وَمَنْ أَبْغَضَ عَلِيًّا فَقَدْ أَبْغَضَنِي، وَمَنْ أَبْغَضَنِي فَقَدْ أَبْغَضَ اللَّهَ». رواه الطبراني وإسناده حسن. اهـ

ومنها ما في "صحيح البخاري" (ج ٨ ص ٦٦) مع "الفتح" ط س، و"مسند أحمد" (ج ٥ ص ٣٥٦) واللفظ للبخاري أن النبي ﷺ قال لبريدة: «يَا بُرَيْدَةُ أَتُبْغِضُ عَلِيًّا؟» فقلت: نعم. قال: «لَا تُبْغِضْهُ؛ فَإِنَّ لَهُ فِي الْخُمْسِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ».

قال الحافظ في "الفتح": زاد في رواية عبد الجليل: «وإِنْ كُنْتَ تُحِبُّهُ فَارْزُدْ لَهُ حُبًّا». اهـ
وحاصل الاعتذار عن الشيخين أن البخاري لم يخرجهم؛ لأنه لم يلتزم بإخراج كل حديث صحيح، ولأن فيه شيعياً روى ما يؤيد بدعته، وأخرجه مسلم لأن هذا الشيعي صدوق اللسان، ولحديثه شواهد.

فَسَائِلٌ فِي حَكْمِ الرِّوَايَةِ عَنِ الْمُبْتَدِعِ:

قال الحافظ الذهبي في "ميزان الاعتدال" في ترجمة أبان بن تغلب: شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته -إلى أن قال-: فلنقتل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحدُّ الثقة: العدالة والإتقان، فكيف يكون عدلاً من هو صاحب بدعة؟ وجوابه: أن البدعة على ضربين فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد =

١٤٣ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ بَجَالَةَ.
لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُمَرَ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ مِنْ كِتَابِهِ، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي قَبُولِ الْمَكَاتِبَةِ
وَرِوَايَةِ الْإِجَارَةِ.

= حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بيّنة.

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والخط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما
والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة.

وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب
شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله، حاشا وكلا.

فالشيعة الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في: عثمان، والزبير،
وطلحة، ومعاوية، وطائفة من حارب علياً رضي الله عنه، وتعرض لسبهم.

والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة ويتبرأ من الشيخين أيضاً
فهذا ضال معتر. اهـ المراد منه.

وذكر رحمته الله في ترجمة إبراهيم بن الحكم بن ظهير اختلاف العلماء في الاحتجاج
برواية الرافضة على ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً.

الثاني: الترخص مطلقاً، إلا في من يكذب ويضع.

الثالث: التفصيل، فتقبل رواية الرافضي الصدوق العارف بما يحدث، وترد رواية
الرافضي الداعية ولو كان صدوقاً. اهـ المراد منه.

والأقرب الأول. وللحافظ ابن حجر رحمته الله كلام حسن يتعلق بالتشيع والنصب
في "تهذيب التهذيب" في ترجمة ليثارة بن زبّار الأزدي فليراجع.

١٤٣ - الحديث الثالث والأربعون بعد المائة: قال البخاري رحمته الله (ج ٧

ص ٦٨ ط ح): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ، قَالَ: =

وَقَدْ رَوَاهُ قُشَيْرٌ^① بْنُ عَمْرٍو، وَعَبَّادُ الْغُبَرِيِّ^②، عَنْ بَجَالَةَ مَوْقُوفًا، قَالَ دَاوُدُ^③ عَنْ قُشَيْرٍ^① بْنِ عَمْرٍو وَعَبَّادٍ.

= كُنْتُ جَالِسًا مَعَ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو بْنِ أَوْسٍ، فَحَدَّثَنِي بَجَالَةُ سَنَةَ سَبْعِينَ عَامَ حَجِّ مُضَعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ عِنْدَ دَرَجِ زَمْزَمَ، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِحِزْبٍ مِنْ مُعَاوِيَةَ عَمَّ الْأَخْتَفِ، فَأَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةِ: فَرَقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ الْمَجُوسِ، وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجُزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ، حَتَّى شَهِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ. اهـ

قال الحافظ في "الفتح" ص (٦٩ ط ح): قوله: ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبدالرحمن بن عوف، قلت: إن كان هذا من جملة كتاب عمر فهو متصل، وتكون فيه رواية عمر عن عبدالرحمن بن عوف، وبذلك وقع التصريح في رواية الترمذي ولفظه: فجاءنا كتاب عمر: انظر مجوس من قبلك فعخذ منهم الجزية، فإن عبدالرحمن بن عوف أخبرني... فذكره. لكن أصحاب الأطراف ذكروا =

① في الأصلين (بشير)، والمثبت هو الصواب كما في كلام الحافظ ابن حجر والدارقطني.

② في (ز): الغزي، والصواب: الغبري، كما في (ب) وكما في "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه".

③ ذكر الدارقطني رحمه الله هنا إن داود وهو ابن أبي هند رواه موقوفاً، وفي "العلل" (ج ٤ ص ٣٠١)

ذكر أنه رفعه، وغيره أوقفه، وهو الصحيح، والله أعلم. وهذا نص السؤال والجواب أذكره بتمامه للفائدة، سئل رحمه الله عن حديث بجاللة بن عبدة وعبدالرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر، فقال: يرويه عمرو بن دينار، عن بجاللة، عن عبدالرحمن بن عوف، فرواه ابن جريج وابن عيينة عن عمرو، عن بجاللة قال: لم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس، حتى شهد عبدالرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر. وخالفهما حجاج بن أرطاة، فرواه عن عمرو عن بجاللة قال: جاءنا كتاب عمر أن عبدالرحمن بن عوف حدثني أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر، فصار من رواية حجاج من حديث عمر ابن الخطاب عن عبدالرحمن بن عوف. ورواه داود بن أبي هند، عن قشير بن عمرو، عن بجاللة عن عبدالرحمن قاله هشيم عن داود. وغير داود بن أبي هند يرويه بهذا الإسناد موقوفاً غير مرفوع، وقول ابن عيينة وابن جريج هو الصحيح. اهـ

= هذا الحديث في ترجمة بجالة بن عبدة عن عبدالرحمن بن عوف، وليس بجيد.

وقد أخرج أبوداود من طريق قشير بن عمرو عن بجالة عن ابن عباس قال: جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي ﷺ، فلما خرج قلت له: ما قضى الله ورسوله فيكم؟ قال: شر: الإسلام أو القتل. قال: وقال عبدالرحمن بن عوف: قَبِلَ منهم الجزية. قال ابن عباس: فأخذ الناس بقول عبدالرحمن وتركوا ما سمعت. وعلى هذا فبجالة يرويه عن ابن عباس سماعاً، وعن عمر كتابة كلاهما عن عبدالرحمن بن عوف. اهـ

أقول: إنما أخذ الناس برواية عبدالرحمن وتركوا رواية ابن عباس؛ لأن رواية ابن عباس عن مجوسي، فهي غير مقبولة إذ من شروط الرواية الإسلام والعدالة.

على أن في سند أبي داود قشير بن عمرو وهو مستور كما في "التقريب"؛ فعلى هذا فسند أبي داود ضعيف.

فائدة:

عزى الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في كتاب "التوحيد" قول عمر: أن اقتلوا كل ساحر وساحرة... إلى آخره إلى "صحيح البخاري" على أنها قطعة من حديث بجالة هذا، وليست في البخاري كما نَبّه على ذلك صاحب "تيسير العزيز الحميد" ص (٣٩٢) وعزاها الحافظ في "الفتح" (ج ٧ ص ٦٩) إلى مسدد وأبي يعلى في "مسنديهما".

قلت: وهذا سندها من "مسند أبي يعلى" (ج ١ ص ١٠٣) قال أبو يعلى رحمه الله: حدثنا أبو خيثمة، ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو، سمع بجالة قال: كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الأحنف، فأتانا كتاب عمر قبل موته بسنة يقول: اقتلوا كل ساحر... الحديث.

حدثنا إسحاق بن إسرائيل، عن سفيان، عن عمرو به وفيهما: فقتلنا ثلاث

سواحر. اهـ

١٤٤ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الطَّاعُونِ مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ وَيُونُسَ وَمَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَقَالَ مَالِكٌ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، وَقَالَ مَعْمَرٌ وَيُونُسُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، خِلَافَ قَوْلِ مَالِكٍ، وَالْبُخَارِيُّ أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ وَحْدَهُ.

وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي إِسْنَادِهِ.

١٤٤ - الحديث الرابع والأربعون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ١٤ ص ٢٠٨): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْقَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْعَ لَيْقِيهِ أَهْلُ الْأَجْنَادِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ. فَدَعَوْهُمْ، فَاسْتَسَارَهُمْ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرِ وَلَا تَرَى أَنْ تَرْجِعَ عَنْهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَرَى أَنْ تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ. فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي الْأَنْصَارَ. فَدَعَوْهُمْ لَهُ، فَاسْتَسَارَهُمْ فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي. ثُمَّ قَالَ ادْعُ لِي: مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ مَشِيخَةٍ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ. فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَخْتَلَفْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: تَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ. فَتَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ إِيَّيْ مُضِجٍ عَلَى ظَهْرٍ فَأَصْبَحُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ: أَفِرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ عَزَيْتُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ -وَكَانَ عُمَرُ يَكْرَهُ خِلَافَهُ- نَعَمْ نَفَرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَتْ لَكَ إِبِلٌ فَهَبَطْتَ وَادِيًا لَهُ عُذْرَتَانِ إِحْدَاهُمَا خَصْبَةٌ وَالْأُخْرَى جَدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْجَدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ. قَالَ: فَجَاءَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَكَانَ مُتَعَبِيًا فِي بَعْضٍ =

== حَاجَتِهِ فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي مِنْ هَذَا عِلْمًا، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ثُمَّ انْصَرَفَ.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَعَبْدُ بْنُ مُنْيَدٍ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: قَالَ: وَقَالَ لَهُ أَيْضًا: أَرَأَيْتَ أَنَّهُ لَوْ رَعَى الْجَذْبَةَ وَتَرَكَ الْخَضْبَةَ أَكُنْتُ مُعْجَزَةً؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَيَسِرْ إِذَا. قَالَ: فَسَارَ حَتَّى أَتَى الْمَدِينَةَ، فَقَالَ: هَذَا الْمَجْلُ - أَوْ قَالَ هَذَا الْمَنْزِلُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ حَدَّثَهُ وَلَمْ يَقُلْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

ذكر النووي ص (٢١١) كلام الدارقطني رحمه الله وسكت عليه.

ومعمر كما ترى متابع لمالك وليس مخالفاً له. قال الحافظ رحمه الله في "الفتح" (ج ١ ص ١٨٤ ط س): وقد وافق مالكا على روايته عن ابن شهاب هكذا معمر وغيره، وخالفهم يونس فقال: عن ابن شهاب عن عبدالله بن الحارث أخرجه مسلم، ولم يسق لفظه، وساقه ابن خزيمة وقال: قول مالك ومن تابعه أصح.

وقال الدارقطني: تابع يونس صالح بن نصر عن مالك، وقد رواه ابن وهب عن مالك ويونس جميعاً عن ابن شهاب عن عبدالله بن الحارث، والصواب الأول، وأظن ابن وهب حمل رواية مالك على رواية يونس. اهـ المراد منه.

وأقول: الظاهر أن الإمام مسلماً رحمه الله ذكر حديث يونس ليبين الاختلاف في الحديث، ويبين علة حديث يونس بدليل قوله: غير أنه قال: إن عبدالله بن الحارث حدثه، ولم يقل عبدالله بن عبدالله. وقد تقدم الكلام على هذا السند في الحديث الحادي والثلاثين.

وَيَفِي مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ:

١٤٥ - أَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ».

وَقَدْ خَالَفَهُ نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ.
وَقَالَ النَّسَائِيُّ: سَالِمٌ أَجَلٌ فِي الْقَلْبِ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ نَافِعٍ.

١٤٥ - الحديث الخامس والأربعون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٥ ص ٤٩ ط س): أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ تَخْلًا بَعْدَ أَنْ تَوَبَّرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَلَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

وَعَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ فِي الْعَبْدِ.

وقال (ج ٤ ص ٤٠١ ط س): وَقَالَ لِي إِبرَاهِيمُ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يُخْبِرُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: أَيُّمَا تَخْلٍ يَبِيعُ قَدْ أُبْرِثَ لَمْ يَذْكُرِ الثَّمَرُ فَالْثَمَرُ لِلَّذِي أَبْرَهَا، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ وَالْحَرْثُ. سَمِيَ لَهُ نَافِعُ هَذِهِ الثَّلَاثِ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ تَخْلًا قَدْ أُبْرِثَ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

وقال مسلم رحمه الله (ج ١٠ ص ١٩١) مع النووي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَحُمَّدُ بْنُ زُمَيْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ع وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ تَخْلًا بَعْدَ أَنْ تَوَبَّرَ، فَتَمَرَّتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَلَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ يَحْيَى: =

== أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.
وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ،
حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.
وقد ذكر مسلم حديث نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ بَاعَ تَخْلًا
قَدْ أَثَرَتْ فَعَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

ذكره من طرق عن نافع.

قال النووي رحمته الله: هكذا روى هذا الحكم البخاري ومسلم في رواية سالم عن أبيه
ابن عمر، ولم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر ولا يضر ذلك، فسالم
ثقة بل هو أجل من نافع، فروايته مقبولة، وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح
رواية نافع، وهذه إشارة مردودة. اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج ٤ ص ٤٠٢ ط س): واختلف على نافع وسالم في رفع
ما عدا النخل، فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً في قصة النخل والعبد معاً،
هكذا أخرجه الحُفَّاظ عن الزهري، وخالفهم سفيان بن حسين^①، فزاد فيه ابن عمر
عن عمر مرفوعاً لجميع الأحاديث أخرجه النسائي.

وروى مالك والليث وأيوب وعبيد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة
النخل، وعن ابن عمر عن عمر قصة العبد موقوفة، كذلك أخرجه أبوداود من طريق
مالك بالإسنادين معاً، وسيأتي في الشرب من طريق مالك في قصة العبد موقوفة،
وجزم به مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المفصلة على رواية سالم، ومال
علي بن المديني والبخاري وابن عبد البر إلى ترجيح رواية سالم، وزُوِيَ عن نافع رفع
القصتين أخرجه النسائي من طريق عبدربه بن سعيد عنه وهو وهم. وقد روى عبدالرزاق
عن معمر عن أيوب عن نافع قال: ما هو إلا عن عمر شأن العبد، وهذا لا يدفع قول
من صحح الطريقتين، وجوز أن يكون الحديث عن نافع عن ابن عمر على الوجهين. =

① سفيان بن حسين ضعيف في الزهري باتفاق كما في "التقريب" وهذا من روايته عن الزهري.

= وقال الحافظ أيضًا (ج ٥ ص ٥٢) بعد كلام: قلت: قد نقل الترمذي في «الجامع» عن البخاري تصحيح الروایتين، ونقل عنه في «العلل» ترجيح رواية سالم، وقد تقدم بيان ذلك كله واضحًا في كتاب البيوع.

وقال الحافظ في «مقدمة الفتح» ص (٣٦٠) بعد ذكره كلام الدارقطني والحديثين بإسناديهما قال: فقد أخرجه -يعني البخاري- على الوجهين، ومقصوده منه الاحتجاج بقصة النخل المؤبرة، وهي مرفوعة بلا خلاف، بدليل أنه أخرجها في أبواب المزارعة. وأما قصة العبد فأخرجها على سبيل التبع، ويئن ما فيها من الاختلاف فلا اعتراض عليه، والله أعلم. اهـ بتصرف.

وقال السخاوي في «فتح المغيث» (ج ١ ص ٢١٢): وكان سبب حكمهم عليه بذلك -أي بالوهم- كون سالم أو من دونه سلك الجادة، فإن العادة في الغالب أن الإسناد إذا انتهى إلى الصحابي قيل بعده: عن رسول الله ﷺ، فلما جاء هنا بعد الصحابي ذكر صحابي آخر، والحديث من قوله كان ظنًا غالبًا على أن مَنْ ضَبَطَهُ هكذا أتقن ضبطًا. اهـ

قلت: قد اختلف على نافع، فرواه مالك والليث بن سعد وعبيد الله بن عمر وأيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه قضى في العبد، ولم يذكروا قصة النخل ورووه عن ابن عمر عن النبي ﷺ في قصة النخل فقط.

ورواه عبدربه بن سعيد عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا في قصة العبد والنخل، كما عند النسائي في «الكبرى» وابن ماجه برقم (٢٢١٢) وهو وَهْمٌ كما قال الحافظ، وتابعه سليمان بن موسى الأشدق -في «التقريب»: صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل (مق ٤)- كما عند النسائي في «الكبرى».

ورواه محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن عمر مرفوعًا، وذكر قصة النخل والعبد، كما عند النسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» (ج ٨ ص ٧٠).

ورواه ابن عون عن نافع عن عمر قصة العبد من قوله، كما عند النسائي في «الكبرى».

والمحفوظ عن نافع رواية مالك وأصحابه الذين رووه بالتفصيل، والحافظ =

١٤٦ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ سُرَيْجٍ^①، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَقَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ نَقْلًا سِوَى نَصِيْبِهِ مِنَ الْخُمْسِ فَأَصَابَنِي شَارِفٌ وَهُوَ الْمَهْرُ^②.

قَالَ: قَدْ خَالَفَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ وَهْبٍ، وَهُمَا أَحْفَظُ مِنْهُ؛ رَوَاهُ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَالْقَوْلُ قَوْلُهُمَا؛ وَلَوْ كَانَ الزُّهْرِيُّ سَمِعَهُ مِنْ سَالِمٍ لَمْ يُكَنَّ غَيْرَ اسْمِهِ مِثْلَهُ.

=والسخاوي يرجحان رواية نافع.

قال الحافظ في «النكت» (ج ٢ ص ٧١٤) بعد أن ذكر إعلال أبي حاتم لحديث رواه حماد بن سلمة عن عكرمة عن خالد عن ابن عمر مرفوعاً: «من باع عبداً وله مال..» وأن بعض الثقات رواه عن عكرمة عن الزهري عن ابن عمر، فعاد الحديث إلى الزهري، وإنما رواه عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه. قال الحافظ: وهو معلول، يعني لأن نافعاً رواه عن ابن عمر فجعل مسألة بيع العبد عن عمر رضي الله عنه، ومسألة النخل عن النبي ﷺ. قال النسائي: سالم أجل من نافع، ولكن القول في هذا قول نافع. وكذا قال علي بن المديني والدارقطني. اهـ وبمعناه قال السخاوي في «فتح المغيث» (ج ١ ص ٢٦٢).

ويستفاد هذا الترجيح من كلام الحافظ في «المقدمة» أيضاً، والله أعلم.

١٤٦ - الحديث السادس والأربعون بعد المائة: قال مسلم رحمته الله (ج ١٢ ص ٥٦) مع النووي متابعة: وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، وَعَمَرُو الثَّاقِذُ، وَاللَّفْظُ لِسُرَيْجٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَقَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَقْلًا سِوَى نَصِيْبِنَا مِنَ الْخُمْسِ، فَأَصَابَنِي شَارِفٌ، (وَالشَّارِفُ: =

① في الأصلين (شرح) بالشين المعجمة، وصوابه (سريج) بالسين المهملة كما في مسلم.

② في (ز): بدل المهر المسن، وهو الذي في مسلم.

١٤٧ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ ① وَمُوسَى الْجُهَنِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي»، وَأَتْبَعَهُ بِمَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ. وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ عَنْ أَيُّوبَ، وَخَالَفَهُمُ ابْنُ جُرَيْجٍ وَلَيْثٌ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ. وَأَخْرَجَ الْقَوْلَيْنِ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ نَافِعٍ بِوَجْهِ.

= الْمِسْنُ الْكَبِيرُ.

وَحَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ح وَحَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: تَقُلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً يَنْخُو حَدِيثَ ابْنِ رَجَاءٍ.

لم يُحِبَّ النووي عن هذا، ولعل مسلماً رحمه الله ذكر الطريق المتصلة والتي فيها مبهم لبيان علة الحديث كما وعد بذلك في «المقدمة»، فعلى هذا فالحديث المتصل شاذ، والمحفوظ هو المرسل، والله أعلم.

١٤٧ - الحديث السابع والأربعون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٩ ص ١٦٥): وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ».

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، =

① في الأصلين: (عبدالله)، والمثبت هو الصواب.

=عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ زُفَرٍ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً اشْتَكَتْ شَكْوَى فَقَالَتْ: إِنَّ شَفَاعِي اللَّهُ لَأَخْرُجَنِّي فَلَأُصَلِّيَنَّ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَبَرَأْتُ ثُمَّ تَجَهَّزْتُ تُرِيدُ الْخُرُوجَ، فَجَاءَتْ مَيْمُونَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُسَلِّمُ عَلَيْهَا فَأَخْبَرَتْهَا ذَلِكَ، فَقَالَتْ: اجْلِسِي فَكُلِّي مَا صَنَعْتُ، وَصَلِّي فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «صَلَاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ».

قال النووي رحمه الله عقب حديث ميمونة: هذا الحديث مما أنكر على مسلم بسبب إسناده، قال الحفاظ: ذكر ابن عباس فيه وهم، وصوابه عن إبراهيم بن عبدالله، عن ميمونة، هكذا هو المحفوظ من رواية الليث وابن جريج، عن نافع، عن إبراهيم بن عبدالله، عن ميمونة، من غير ذكر ابن عباس، وكذلك رواه البخاري في "صحيحه" ① عن الليث، عن نافع، عن إبراهيم، عن ميمونة، ولم يذكر ابن عباس. قال الدارقطني في كتاب "العلل": وقد رواه بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة وليس يثبت.

وقال البخاري في "تاريخه الكبير" ②: إبراهيم بن عبدالله بن معبد بن عباس بن عبدالمطلب عن أبيه وميمونة... وذكر حديثه هذا من طريق الليث وابن جريج ولم يذكر فيه ابن عباس. ثم قال: وقال لنا المكي: عن ابن جريج أنه سمع نافعاً أن إبراهيم بن معبد حدثه أن ابن عباس حدثه عن ميمونة. قال البخاري: ولا يصح فيه ابن عباس.

=

① تقدم نفي الدارقطني رواية البخاري له من رواية نافع، وهكذا النابلسي لم يعزه إلى البخاري من حديث ميمونة، وقد بحث عنه في البخاري في مظانه فما وجدته.

② (ج ٢ ص ٣٠٢).

= قال القاضي عياض: قال بعضهم: صوابه إبراهيم بن عبدالله بن معبد^① بن عباس أنه قال: إن امرأة اشتكت، قال القاضي: وقد ذكر مسلم قبل هذا في هذا الباب حديث عبيدالله عن نافع عن ابن عمر، وحديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر، حدث به أيوب عن نافع عن ابن عمر، وهذا مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال: ليس بمحفوظ عن أيوب. وعُلِّلَ الحديث عن نافع بذلك، وقال: قد خالفهم الليث وابن جريج؛ فروياه عن إبراهيم بن معبد عن ميمونة، وقد ذكر مسلم الروایتين، ولم يذكر البخاري في «صحيحه» رواية نافع بوجه، وقد ذكر البخاري في «تاريخه» رواية عبيدالله وموسى عن نافع قال: والأول أصح، يعني رواية إبراهيم بن عبدالله عن ميمونة، كما قال الدارقطني، والله أعلم.

قلت: ويحتمل صحة الروایتين جميعًا كما فعله مسلم، وليس هذا الاختلاف المذكور مانعًا من ذلك، ومع هذا فالمتن صحيح بلا خلاف، والله أعلم. اهـ

وقال الإمام البخاري رحمه الله في «التاريخ الكبير» (ج ١ ص ٣٠٢): وقال لنا عبدالله بن صالح: حدثني الليث، قال: حدثني نافع، عن إبراهيم بن عبدالله بن معبد بن عباس، عن ميمونة قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِوَاهُ، إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ».

وقال لنا أبو عاصم: عن ابن جريج، عن نافع، عن إبراهيم بن معبد، عن ميمونة، عن النبي ﷺ.

وقال المكي: عن ابن جريج، سمع نافعًا، أن إبراهيم بن عبدالله بن معبد حدثه أن ابن عباس حدثه، عن ميمونة، عن النبي ﷺ. ولا يصح فيه ابن عباس.

وقال لنا مسدد: عن بشر بن المفضل، عن عبيدالله، عن نافع عن عبدالله، =

① يؤيد هذا أن في «مسند أحمد» (ج ٦ ص ٣٣٣) من حديث ليث بن سعد قال: ثنا نافع، عن إبراهيم بن عبدالله بن معبد بن عباس، أنه قال: إن امرأة اشتكت، فذكر حديث ميمونة ولم يذكر فيه ابن عباس.

١٤٨ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى^①، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ،
عَنْ ابْنِ عُمَرَ، صَلَّى عَلَى حِمَارٍ.

وَخَالَفَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عُمَرَ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ، فَقَالَ: عَلَى الْبَعِيرِ.
وَكَذَلِكَ قَالَ جَابِرٌ وَعَیْرُهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَأَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ، وَلَمْ يُخْرِجِ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، وَأَخْرَجَ
الْآخَرُ، وَمَنْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى حِمَارٍ فَهُوَ وَهْمٌ، وَالصَّوَابُ مِنْ
فِعْلِ أَنْسٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عن النبي ﷺ مثله.

وقال لنا مسدد: عن يحيى، عن موسى الجهني، سمع نافعًا، سمع عبدالله بن عمر،
سمع النبي ﷺ مثله، والأول أصح. اهـ

وذكر الحديث الإمام النسائي (ج ٥ ص ١٦٨) من طريق موسى بن عبدالله الجهني
ثم قال: لا أعلم أحدًا روى هذا الحديث عن نافع عن عبدالله بن عمر غير موسى
الجهني، وخالفه ابن جريج وغيره ثم ذكر الحديث من طريق ابن جريج.

وأقول: حديث نافع عن ابن عمر ظاهره السلامة، فقد رواه عن نافع
عبيد الله بن عمر وموسى الجهني وأيوب كما تقدم عند مسلم، وتابع نافعًا عن ابن عمر
عطاء بن أبي رباح كما عند أحمد (ج ٢ ص ٢٩)، والظاهر صحته وصحة رواية نافع
عن إبراهيم بن عبدالله عن ميمونة، كما قاله البخاري، والله أعلم.

١٤٨ - الحديث الثامن والأربعون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٥
ص ٢٠٩) مع النووي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ^①، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي =

① في (ب): نافع بن يحيى، والصواب: عمرو بن يحيى كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

② هو أبو الحباب كما في «التقريب».

=عَلَى حِمَارٍ وَهُوَ مُوجَّهٌ إِلَى خَيْبَرَ.

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، قَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصُّبْحَ نَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ، ثُمَّ أَدْرَكْتُهُ فَقَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: خَشِيتُ الْفَجْرَ فَزَلْتُ فَأَوْتَرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسْوَةٌ؟ فَقُلْتُ: بَلَى، وَاللَّهِ! قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ.

قال النووي رحمه الله ص (٣١١) بعد قوله (يصلي على حمار): قال الدارقطني وغيره: هذا غلط من عمرو بن يحيى المازني، قالوا: وإنما المعروف في صلاة النبي ﷺ على راحلته أو على البعير، والصواب أن الصلاة على الحمار من فعل أنس، كما ذكره مسلم بعد هذا، ولهذا لم يذكر البخاري حديث عمرو. هذا كلام الدارقطني ومتابعيه، وفي الحكم بتغليط رواية عمرو نظر؛ لأنه ثقة نقل شيئاً محتملاً، فلعله كان الحمار مرة والبعير مرة أو مرات، لكن قد يقال: إنه شاذ؛ فإنه مخالف لرواية الجمهور في البعير والراحلة، والشاذ مردود، وهو المخالف للجماعة، والله أعلم. اهـ

والحديث ذكره الإمام الذهبي في "الميزان" في ترجمة عمرو بن يحيى أنه مما أنكر عليه. وقال الإمام النسائي رحمه الله (ج ٢ ص ٤٧) بعد ذكره حديث عمرو بن يحيى ثم ذكره من فعل أنس.

قال أبو عبد الرحمن: لا نعلم أحداً تابع عمرو بن يحيى على قوله: يصلي على حمار. وحديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب موقوف، والله سبحانه وتعالى أعلم. اهـ

وقد روى هذا الحديث عن ابن عمر نافع، وسعيد بن جبير، وسعيد بن يسار في رواية عنه، وعبد الله بن دينار، وسالم بن عبد الله كما في "صحيح مسلم". وليس في روايتهم (يصلي على حمار)، لكن في رواية بعضهم (ناقته)، وبعضهم (البعير)، وبعضهم (الراحلة).

١٤٩ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنِ نَبِيذِ الْجَرِّ وَالذُّبَاءِ وَالْمُرْقَةِ.

وَقَدْ خَالَفَهُ نَافِعٌ، رَوَاهُ عَنْ نَافِعِ أَبِي ثَوْبٍ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَمَالِكٌ، وَاللَيْثُ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّاسَ مَاذَا [قَالَ] ① رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ وَأَخْرَجَهُمَا جَمِيعًا مُسْلِمٌ، وَلَمْ يُخْرِجِ الْبُخَارِيُّ وَاحِدًا مِنْهُمَا.

= والراحلة عند العرب كما في "لسان العرب" (ج ٣ ص ٢٩٤): كل بعير نجيب سواء كان ذكراً أو أنثى. اهـ

فَعَلِمَ بِهَذَا شَذُوذَ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى فِي ذِكْرِ الْحِمَارِ، كَمَا قَالَه النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ بَحْثِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤٩ - الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالْأَرْبَعُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ١٣ ص ١٦٣) مَعَ النَّوَوِيِّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فِي بَعْضِ مَعَاذِرِهِ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَأَقْبَلْتُ نَحْوَهُ، فَانْصَرَفَ قَبْلَ أَنْ أُبْلَغَهُ، فَسَأَلْتُ مَاذَا قَالَ؟ قَالُوا: هِيَ أَنْ يُتَنَبَّدَ فِي الذُّبَاءِ وَالْمُرْقَةِ. وَقَالَ ص (١٦٦) مُتَابِعَةً: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْجَرِّ وَالذُّبَاءِ وَالْمُرْقَةِ.

قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: وَسَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: هِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَرِّ وَالْمُرْقَةِ وَالنَّقِيرِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يَجِدْ شَيْئًا يُتَنَبَّدُ لَهُ فِيهِ نَبَذَ لَهُ فِي تَوْرِ مِنْ حِجَارَةٍ.

هَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَمْ يَجِبْ عَنْهَا النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا ذَكَرَهُ لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَهُ مِنْ حَدِيثٍ ثَابِتٍ (ج ١٣ =

① ما بين المعكوفين ليس في (ب)، والصواب إثباته كما في (ز) و"صحيح مسلم".

١٥٠ - وَأَخْرَجَا بَجْمَعًا حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: لَعَنَ مَنْ اخْتَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ.
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَقَدْ خَالَفَهُ عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؟ قِيلَ لَهُ: لَمْ يُتَابَعَ عَدِيٌّ عَلَى قَوْلِهِ.

= (ص ١٦٤) وفيه: قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَبِيذِ الْجُرِّ؟ قَالَ: فَقَالَ: قَدْ زَعَمُوا ذَلِكَ. قُلْتُ: أَمْنَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: قَدْ زَعَمُوا ذَلِكَ.

وهكذا أيضًا رواه الإمام أحمد في "مسنده" (ج ١ ص ٢٧) فقال: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحَكَمِ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَحَدَّثَ عَنْ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْمَرْفَتِ.

والحديث رجاله رجال الصحيح، وأبو الحكم هو عمران بن الحارث السلمي. فهذان الطريقان إلى ابن عمر مع سائر الطرق التي ليس فيها تصريح ابن عمر بالسماع؛ تدل على أن ابن عمر إنما سمعه من غيره من الصحابة، وزيادة على هذا فإن ابن معين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ينفي سماع أبي الزبير من ابن عمر كما في "تهذيب التهذيب". وأما تصريح أبي الزبير بالسماع في "صحيح مسلم" فلعله وهم من بعض الرواة. هذا الانتقاد الذي وجهه الحافظ الدارقطني من حيث السند، وأما المتن فهو صحيح، وهو مرسل صحابي ومراسيل الصحابة مقبولة على الصحيح.

١٥٠ - الْحَدِيثُ الْخَمْسُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ج ٩ ص ٦٤٢): حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَهُ =

① وهكذا رواه في "مسنده" (ج ٢ ص ٧٨) فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتٍ، سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ نَبِيذِ الْجُرِّ: أَهَلْ نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: زَعَمُوا ذَلِكَ. فَقُلْتُ: النَّبِيُّ ﷺ نَهَى؟ فَقَالَ: قَدْ زَعَمُوا ذَلِكَ. فَقُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْهُ؟ فَقَالَ: قَدْ زَعَمُوا ذَلِكَ. فَصَرَفَهُ اللَّهُ عَنِّي، وَكَانَ إِذَا قِيلَ لِأَحَدٍ: أَنْتَ سَمِعْتَهُ؟ غَضِبَ وَهَمَّ بِخَاصَمِهِ.

وَقَدْ تَابَعَ أَبَا بَشِيرٍ الْمِنْهَالُ بْنُ عَمْرِو وَسَعِيدُ بْنُ عَمْرِو^①، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، فَالْحُكْمُ لَهُمْ عَلَى عَدِيٍّ، وَحَدِيثُ عَدِيٍّ وَهَمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَغُلَامٌ مِنْ بَنِي يَحْيَى رَابِطٌ دَجَاجَةٌ يَزْمِيهَا، فَمَشَى إِلَيْهَا ابْنُ عُمَرَ حَتَّى حَلَّهَا، ثُمَّ أَقْبَلَ بِهَا وَبِالْغُلَامِ مَعَهُ: فَقَالَ ارْجُرُوا غُلَامَكُمْ عَنْ أَنْ يَضْرِبَ هَذَا الطَّيْرَ لِلْقَتْلِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ تُضْرَبَ بَيْمَةٌ أَوْ غَيْرُهَا لِلْقَتْلِ.

حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَمَرُّوا بِفَيْثَةٍ أَوْ بِنْفَرٍ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَزْمُونَهَا، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟! إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا. تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا الْمِنْهَالُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، لَعَنَ النَّبِيَّ ﷺ مَنْ مَثَلَ بِالْحَيَوَانِ.

وَقَالَ عَدِيٌّ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وقال مسلم رحمته الله (ج ١٣ ص ١٠٨): وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا».

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ، وَأَبُو كَامِلٍ وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِنْفَرٍ قَدْ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَزْمُونَهَا، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟! إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ هَذَا.

① في الأصلين: فضل بن عمرو، وصوابه: سعيد بن عمرو، وهو يرويه عن ابن عمر كما في «الصحيح».

= وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَرٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِفَتَيَانٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ نَصَبُوا طَيْرًا وَهُمْ يَزُمُونَهُ، وَقَدْ جَعَلُوا لِصَاحِبِ الطَّيْرِ كُلِّ حَاطِئَةٍ مِنْ تَبْلِهِمْ، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ لَعَنَ اللَّهُ مَنْ فَعَلَ هَذَا، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا. اهـ

قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٧ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد ذكر البخاري حديث عدي تعليقا، ووصله مسلم، وعندي أنه حديث آخر غير حديث أبي بشر لاختلاف المتنين لفظاً ومعنى. اهـ

أقول: ألفاظها متقاربة، ومعناها متقارب، وهكذا سببها ورواية المحدثين للحديث بالمعنى معروف من أقوالهم ومن أحاديثهم، فحديث ابن عباس كما في مسلم: «لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا». وحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ لعن من اتخذ شيئا فيه الروح غرضًا. وعند البخاري أيضاً من حديث ابن عمر نهى أن تصبر بهيمة وغيرها للقتل. وهكذا عند أبي عوانة (ج ٥ ص ١٩٧).

فالظاهر هو ترجيح حديث أبي بشر وهو جعفر بن إياس، والمنهال بن عمرو اللذين يروياه عن سعيد بن جبير.

ويتابعها محمد بن أبي عمرة كما في "التاريخ الكبير" للبخاري (ج ١ ص ٢٠٦)، ثم عرف أنه مجهول العين كما في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ج ٨ ص ٥٤)، فلم يذكر عنه رويًا سوى معان بن رفاعه ولم يوثقه أحد.

ويتابعها أيضاً داود بن أبي القصاف عند الطبراني في "الصغير" (ج ١ ص ١٤٧).

وقد تابعها متابعة قاصرة سعيد بن عمرو، وتابع سعيد بن جبير متابعة تامة فرواه عن ابن عمر كما في "صحيح البخاري".

أما البخاري فعذره أنه إنما ذكره تعليقا، ولعله ذكره ليبين الاختلاف فيه على سعيد بن جبير، وأما مسلم فإنه ذكره مسنداً أصلاً بالنسبة لحديث سعيد بن جبير، =

١٥١ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ^①، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ.

قَالَ: هَذَا عِنْدِي وَهُمْ مِنْ إِسْمَاعِيلَ؛ وَقَدْ خَالَفَهُ جَمَاعَةٌ: شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَإِسْرَائِيلُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. وَإِسْمَاعِيلُ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً فَهَؤُلَاءِ أَقْوَمُ مِنْهُ لِحَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= وشاهدًا لحديث أنس، وإن فعل مسلم رحمه الله ليدكرنا بما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في "التوسل والوسيلة" ص (٨٦): ولا يبلغ تصحيح مسلم تصحيح البخاري - إلى أن قال:- ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيه راجعًا على قول من نازعه، بخلاف مسلم فإنه نوزع في عدة أحاديث مما أخرجها وكان الصواب فيها مع من نازعه... ثم ذكر أمثلة لذلك. اهـ المراد منه.

١٥١- الحديث الحادي والخمسون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله متابعة (ج ٩ ص ٣٦) مع النووي: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَقْضَيْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى أَتَيْنَا جَمْعًا، فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ.

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وجوابه ما سبق بيانه مرات في نظائره، أنه يجوز أن أبا إسحاق سمعه بالطريقين فرواه بالوجهين وكيف كان، فالمتن صحيح لا مقدح فيه، والله أعلم. اهـ

والحديث رواه الترمذي (ج ٢ ص ١٠١) ط هندية مع "التحفة" من طريق سفيان عن أبي إسحاق عن عبد الله بن مالك أن ابن عمر صلى يجمع... وذكر الحديث. ومن =

① ليس في (ب) أبي إسحاق، والصواب إثباته كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

١٥٢ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ أَبِي أَوْفَى فَقَرَأَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ».

وَهُوَ صَحِيحٌ وَحُجَّةٌ فِي جَوَازِ الْإِجَازَةِ وَالْمُكَاتَّبَةِ؛ لِأَنَّ أَبَا النَّضْرِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، وَإِنَّمَا رَأَاهُ فِي كِتَابِهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

= حديث إسماعيل بن أبي خالد عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عمر... الحديث. ثم قال الترمذي: قال محمد بن بشار قال يحيى: والصواب حديث سفيان... إلى أن قال الترمذي: حديث ابن عمر في رواية سفيان أصح من رواية إسماعيل بن أبي خالد وحديث سفيان حديث حسن صحيح.

قال: وروى إسرائيل هذا الحديث عن أبي إسحاق عن عبدالله وخالد ابني مالك عن ابن عمر.

وحديث سعيد بن جبير عن ابن عمر هو حديث حسن صحيح أيضًا، رواه سلمة بن كهيل^① عن سعيد بن جبير.

وأما أبو إسحاق فرواه عن عبدالله وخالد ابني مالك عن ابن عمر. اهـ

فالإمام الترمذي ويحيى بن سعيد وهو القطان يريان ما يراه الدارقطني من أن الصواب عن أبي إسحاق عن عبدالله بن مالك عن ابن عمر، ولعل مسلمًا رحمه الله ذكره ليبين علته، والله أعلم.

١٥٢ - الحديث الثاني والخمسون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٦

ص ١٥٦ ط س) مع «الفتح»: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ يُونُسَ الْيَزْبُوعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، كُنْتُ كَاتِبًا لَهُ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى =

① حديث سلمة بن كهيل رواه النسائي (ج ٥ ص ٢١٠).

= حِينَ خَرَجَ إِلَى الْحُرُورِيَّةِ، فَقَرَأْتُهُ فَإِذَا فِيهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ انْتَهَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: «لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَسَلُّوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ»، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، وَنَجَّي السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ، اهْزِمْنَهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ».

وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ، كُنْتُ كَاتِبًا لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَأَتَانَهُ كِتَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ».

وقال مسلم رحمه الله (ج ١٢ ص ٤٥): وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ كِتَابِ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، فَكُتِبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حِينَ سَارَ إِلَى الْحُرُورِيَّةِ يُخْبِرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... وذكر الحديث.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص (٣٦١ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: فلا علة فيه، لكنه ينبغي على أن شرط المكاتبة هل هو من المكاتب إلى المكتوب إليه فقط، أم كل من عرف الخط روى به وإن لم يكن مقصوداً بالكاتبة إليه؟ الأول: هو المتبادر إلى الفهم من المصطلح، وأما الثاني: فهو عندهم من صور الوجادة، لكن يمكن أن يقال هنا أن رواية أبي النضر هنا تكون عن مولاة عمر بن عبد الله عن كتاب ابن أبي أوفى إليه، ويكون أخذه لذلك عن مولاة عرضاً؛ لأنه قرأه عليه؛ لأنه كان كاتبه، فتصير والحالة هذه من الرواية بالمكاتبة، كما قال الدارقطني، والله أعلم. اهـ

هكذا قال الحافظ رحمه الله وفي "الفتح" (ج ٦ ص ٣٤) قال: إنه الظاهر.

وأقول: الذي يظهر لي أن رواية أبي النضر ليست عن مولاة، بل هي عن كتاب عبد الله بن أبي أوفى كما في "صحيح مسلم" (ج ١٢ ص ٤٦)؛ فإن فيه عن أبي النضر عن كتاب رجل من أسلم من أصحاب النبي ﷺ يقال له عبد الله بن أبي أوفى، فكتب إلى عمر بن عبد الله حين سار إلى الحورية يخبره أن رسول الله ﷺ... =

١٥٣ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الْقَعْنَبِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَتَصَلِّي الصُّبْحَ أَرْبَعًا».

وَالصَّوَابُ قَوْلُ مَنْ لَمْ يَذْكُرْ (عَنْ أَبِيهِ).

= فذكره. ولو كان كما ظهر للحافظ لذكر عمر بن عبيد الله من رجال الشيخين، وليس موجودًا في "تهذيب التهذيب"، والله أعلم.

١٥٣ - الحديث الثالث والخمسون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٥ ص ٢٢٢): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي وَقَدْ أُقِمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَكَلَّمَهُ بِشَيْءٍ لَا نَذْرِي مَا هُوَ، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا أَخْطَأْنَا نَقُولُ: مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: قَالَ لِي: «يُوشِكُ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ أَرْبَعًا».

قَالَ الْقَعْنَبِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكِ ابْنِ بُحَيْنَةَ عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ: وَقَوْلُهُ (عَنْ أَبِيهِ) فِي هَذَا الْحَدِيثِ خَطَأً.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ، قَالَ: أُقِمَتِ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يُصَلِّي وَالْمُؤَذِّنُ يُقِيمُ، فَقَالَ: «أَتَصَلِّي الصُّبْحَ أَرْبَعًا؟!».

قال النووي رحمه الله: وهذا الذي قاله مسلم هو الصواب عند الجمهور، وقوله: (عن أبيه) خطأ، وإنما هذا الحديث من رواية عبد الله عن النبي ﷺ. اه المراد منه.

فعلى هذا لا استدراك على مسلم؛ وقد بيّن الصواب.

١٥٤ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ».

قُلْتُ: لَمْ يَسْمَعْهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّمَا سَمِعَ مِنْ عُمَرَ، قَالَه أَبُو ذُبْيَانَ وَأُمُّ عَمْرٍو عَنْهُ.

١٥٤ - الحديث الرابع والخمسون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ١٠ ص ٢٨٤ ط س): حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَخْطُبُ يَقُولُ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ».

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي ذُبْيَانَ خَلِيفَةَ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ».

وَقَالَ لَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ يَزِيدَ، قَالَتْ مُعَاذَةُ: أَخْبَرْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ^①، سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، سَمِعَ عُمَرَ، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ... نَحْوَهُ.

قال الحافظ رحمه الله في «المقدمة» ص (٣٧٨ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: هذا تعقّب ضعيف؛ فإن ابن الزبير صحابي، فلهذه أرسل؟! فكان ماذا؟ وم في الصحيح من مرسل صحابي، وقد اتفق الأئمة قاطبة على قبول ذلك إلا من شذ من تأخر عصره عنهم فلا يعتد بمخالفته، والله أعلم.

وقد أخرج البخاري حديث ابن الزبير عن عمر تلو حديث ثابت عن ابن الزبير فما بقي عليه للاعتراض وجه. اهـ

① قال الحافظ في «الفتح» (١٠ ص ٢١٠): جزم أبونصر الكلاباذي ومن تبعه بأنها بنت عبدالله بن الزبير، ولم أرها منسوبة فيما وقفت عليه من طرق الحديث. اهـ

١٥٥ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعِيٍّ، عَنْ حُدَيْفَةَ: «أَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعِيرِ»، (فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ^① وَأَبُو مَسْعُودٍ).

وَهَذَا وَهُمْ فِيهِ أَبُو خَالِدٍ.

وَرَوَاهُ أَصْحَابُ أَبِي مَالِكٍ عَنْهُ، وَتَابِعَهُمْ نَعِيمُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، وَمَنْصُورٌ، وَعَمِيرٌ، عَنْ رَبِيعِيٍّ، عَنْ حُدَيْفَةَ: (فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ وَأَبُو مَسْعُودٍ).

١٥٥ - الحديث الخامس والخمسون بعد المائة: قال مسلم رحمته الله (ج ١ ص ٢٢٥) مع النووي متابعة: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَبِيعِيٍّ بْنِ جِرَاشٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ، قَالَ: «أَتَى اللَّهَ بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدُّنْيَا؟ قَالَ: ﴿وَلَا يَكْنُتُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢] قَالَ: يَا رَبِّ، أَكَيْتَنِي مَالَكَ فَكُنْتُ أَتَابِعُ النَّاسَ، وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ، فَكُنْتُ أَتَيْسِّرُ عَلَى الْمُوسِرِ، وَأَنْظُرُ الْمُعِيرَ، فَقَالَ اللَّهُ أَنَا أَحَقُّ بِذَا مِنْكَ، فَتَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي» فَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيُّ وَأَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: هَكَذَا سَمِعْنَاهُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قال النووي رحمته الله: قوله: هَكَذَا هو في جميع النسخ: فقال عقبة بن عامر، وأبو مسعود. قال الحفاظ: هذا الحديث إنما هو محفوظ لأبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري البصري وحده. وليس لعقبة بن عامر فيه رواية. ثم ذكر كلام الدارقطني وسكت عليه. اهـ

وقال الحفاظ المزي في «تحفة الأشراف» (ج ٣ ص ٢٦): قال خلف: قوله (عقبة بن عامر) وهم لا أعلم أحداً قاله غيره. يعني الأشج، والحديث إنما يحفظ من حديث =

① في (ب): عقبة بن عمرو، وفي (ز): عقبة بن عامر وهو الصواب كما تراه في سند مسلم.

= عقبه بن عمرو أبي مسعود. اهـ

قال الحافظ ابن حجر رحمته في «النكت الظراف على الأطراف» بعد ذكر كلام المزي: قلت: قد تابع الأشجَّ إسحاق بن راهويه؛ فأخرجه في «مسنده» عن أبي خالد الأحمر، وقال في روايته: فقال عقبه بن عامر وأبومسعود. هكذا بالواو العاطفة، وهكذا أخرجه أبونعيم في «مستخرجه على مسلم» من طريق إسحاق.

وقد قال الدارقطني في «العلل»: إن الوهم فيه من أبي خالد. فيمكن أن يستقيم كلامه بأن يكون الضمير في قوله: لا أعلم أحداً قاله غيره. يعني أبا خالد، لا الأشج كما فسر المزي، والله أعلم. اهـ

فالظاهر أن ذكر عقبه بن عامر وهم من أبي خالد الأحمر رحمته، كما قاله هؤلاء الأئمة رحمهم الله.

وعدَّ الإمام الدارقطني رحمته منصور بن المعتمر في من قال (عقبه بن عمرو أبومسعود) لعله في غير مسلم؛ وأما مسلم فقد ذكره من طريق منصور وليس فيه عقبه بن عامر ولا عقبه بن عمرو، والله أعلم.

وَفِي مُسْنَدِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه:

١٥٦ - أَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ كُنَّا نُصَلِّيُ الْعَصْرَ ثُمَّ يَذْهَبُ الدَّاهِبُ مِنَّا إِلَى قُبَاءَ.

وَهَذَا مِمَّا يُعْتَدُ^① بِهِ عَلَى مَالِكٍ لِأَنَّهُ رَفَعَهُ، وَقَالَ فِيهِ: (إِلَى قُبَاءَ)، وَخَالَفَهُ عَدَدٌ كَثِيرٌ، مِنْهُمْ: صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَشُعَيْبٌ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَيُونُسُ، وَاللَّيْثُ، وَمَعْمَرٌ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عُبَلَةَ، وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، وَالثُّعْمَانُ، وَأَبُو أُوَيْسٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ. وَقَدْ أَخْرَجَا قَوْلَ مَنْ خَالَفَ مَالِكًَا أَيْضًا.

١٥٦ - الحديث السادس والخمسون بعد المائة: قال البخاري رحمته الله في المتابعة (ج ٢ ص ٢٨ ط س): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّيُ الْعَصْرَ ثُمَّ يَذْهَبُ الدَّاهِبُ مِنَّا إِلَى قُبَاءَ، فَيَأْتِيهِمُ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً.

وأخرجه مسلم (ج ٥ ص ١٢٢ مع النووي) متابعة.

قال الحافظ في «الفتح»: قال ابن عبد البر: لم يختلف على مالك أنه قال في هذا الحديث: (إلى قباء)، ولم يتابعه أحد من أصحاب الزهري، بل كلهم يقولون: (إلى العوالي)، وهو الصواب عند أهل الحديث. قال: وقول مالك (إلى قباء) وهم لا شك فيه. وَتُعْتَبَرُ بِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ^① عَنِ الزُّهْرِيِّ: (إِلَى قُبَاءَ)، كَمَا قَالَ مَالِكٌ، نَقْلَهُ الْبَاجِي عَنِ الدَّارِقُطِيِّ، فَنَسَبَهُ الْوَهْمُ فِيهِ إِلَى مَالِكٍ مُنْتَقِدًا، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ وَهْمًا =

① في (ز): ينتقد.

② ينظر هل صحت الرواية عن ابن أبي ذنب؛ فإن الدارقطني قد ذكره في من رواه عن الزهري كالجماعة كما تراه في «التتبع»، وكما ذكره الدارقطني في «السنن» (ج ١ ص ٢٥٣).

= احتُمِلَ أن يكون منه، وأن يكون من الزهري حين حَدَّثَ به مالكا، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال فيه: (إلى العوالي) كما قال الجماعة، فقد اخْتُلِفَ فيه على مالك، وتوبع عن الزهري بخلاف ما جزم به ابن عبد البر.

وأما قوله: الصواب (العوالي)، فصحيح من حيث اللفظ، ومع ذلك فالمعنى متقارب، لكن رواية مالك أخص لأن قباء من العوالي، وليست العوالي كل قباء، ولعل مالكا لما رأى أن في رواية الزهري إجمالا حملها على الرواية المفسرة، وهي روايته المتقدمة عن إسحاق؛ حيث قال فيها: ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف. وقد تقدم أنهم أهل قباء، فبنى مالك على أن القصة واحدة؛ لأنهم جميعا حدثاه عن أنس والمعنى متقارب، فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكا وهم فيه.

وأما استدلال ابن بطال على أن التَّوَهُّمَ فيه من دون مالك برواية خالد بن مخلد المتقدمة الموافقة لرواية الجماعة عن الزهري ففيه نظر، لأن مالكا أثبتته في «الموطأ» باللفظ الذي رواه عنه كافة أصحابه، فرواية خالد بن مخلد عنه شاذة، فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة وهم؟ بل إن سلّمنا أنّها وهم فهو من مالك كما جزم به البزار والدارقطني ومن تبعهما، أو من الزهري حين حدثه به، والأولى سلوك طريق الجمع التي أوضحناها، والله الموفق. اهـ

وقال الحافظ أيضًا في «مقدمة الفتح» ص (٣٥٢ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: وقد تعقّب النسائي أيضًا على مالك وموضع التعقب منه قوله (إلى قباء)، والجماعة قالوا كلهم: (إلى العوالي)، ومثل هذا الوهم اليسير لا يلزم منه القدح في صحة الحديث، لاسيما وقد أخرجنا الرواية المحفوظة، والله أعلم.

تتمة: ذكر الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ في «سننه» (ج ١ ص ٢٥٣) زيادة من الرواة الذين رووا عن الزهري وقالوا فيه: (إلى العوالي)، ولم يقولوا: (إلى قباء): معقل بن عبيدالله، وعبيدالله بن أبي زياد الرضائي، والزييدي، ثم قال: وغيرهم. اهـ المراد منه.

فتحصل من هذا أن الإمام مالكا رَحِمَهُ اللهُ واهم في قوله: (إلى قباء)؛ إذ قد رواه الجماعة: (إلى العوالي)، ولكن هذا الوهم لا يضر أصل الحديث؛ إذ هو ثابت (إلى =

١٥٧- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي حَيْثَمَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ يَعْنِي ابْنَ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ يُونُسَ^①، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَبَسَ خَاتَمًا فِي يَمِينِهِ، فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ، وَجَعَلَ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ. وَعَنْ عُثْمَانَ وَعَبَادٍ^②، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ يُونُسَ نَحْوَهُ.

وَهَذَا حَدِيثٌ مَحْفُوظٌ عَنْ يُونُسَ، حَدَّثَ بِهِ اللَّيْثُ وَابْنُ وَهْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ^③ وَغَيْرُهُمْ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ (فِي يَمِينِهِ).
وَاللَّيْثُ وَابْنُ وَهْبٍ أَحَقُّ مِنْ سُلَيْمَانَ وَمِنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى.

= العوالي)، والله أعلم.

١٥٧- الحديث السابع والخمسون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ١٤ ص ٧١): وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبَادُ بْنُ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى وَهُوَ الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ الزُّرْقِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ خَاتَمَ فَصَّةٍ فِي يَمِينِهِ فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ، كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ^④، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى. اهـ

قال النووي رحمه الله في الكلام على هذا الحديث: وأما التختيم في اليد اليمنى أو =

① (عن يونس) ساقطة من (ب).

② في (ب): وعمار، وصوابه: وعباد كما في (ز) وكما تراه في سند مسلم.

③ في الأصلين: (عثمان بن عمرو)، والصواب بدون واو؛ فهو عثمان بن عمر بن فارس من رجال الجماعة.

[وقد انتقل الكلام من بعد (عثمان بن عمر) إلى نهاية الكلام على هذا الحديث مع ستة عشر حديثاً بعده في الأصلين إلى ما بعد الحديث رقم (٢١١) من مسند عائشة، فتم نقلها هنا في موضعها الصحيح. ولم يتنبه الشيخ رحمه الله لهذا إلا في هذه الطبعة، وعليه فقد حصل تغيير في أرقام الأحاديث بعد هذا الحديث.] اهـ مصححه

④ هو أبو خيثمة الذي في «التتبع».

وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الَّذِي يَرْوِيهِ عَنْ سُلَيْمَانَ إِسْمَاعِيلُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ رَمَاهُ النَّسَائِيُّ (صح) ①، حَكَاهُ عَنْ سَلَمَةَ عَنْهُ، فَلَا يُجْتَنَّبُ بِرِوَايَتِهِ إِذَا انفَرَدَ عَنْ سُلَيْمَانَ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى فَشَيْخٌ.

وَاللَّيْثُ وَابْنُ وَهْبٍ ثِقَتَانِ مُتَقِنَانِ صَاحِبَا ② كِتَابِ.

فَلَا تُقْبَلُ زِيَادَةُ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ سُلَيْمَانَ إِذَا انفَرَدَ بِهَا -وَتَابَعَهُ طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى- عَنْ اللَّيْثِ وَعُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِمْ.

= اليسرى فقد جاء فيه هذان الحديثان، وهما صحيحان. وقال الدارقطني: لم يتابع سليمان بن بلال على هذه الزيادة، وهي قوله: (في يمينه). قال: وخالفه الحفاظ عن يونس، مع أنه لم يذكرها أحدٌ من أصحاب الزهري، مع تضعيف إسماعيل بن أبي أويس راويها عن سليمان بن بلال، وقد ضعف إسماعيل بن أبي أويس أيضًا يحيى بن معين والنسائي، ولكن وثقه الأكثرون، واحتجوا به، واحتج به البخاري ومسلم في "صحيحيهما"، وقد ذكر مسلم أيضًا من رواية طلحة بن يحيى مثل رواية سليمان بن بلال، فقد اتفق طلحة وسليمان عليها. وكون الأكثرين لم يذكروها لا يمنع صحتها؛ فإن زيادة الثقة مقبولة، والله أعلم.

وأقول: حاصل كلام الدارقطني رحمه الله أنه قد اختلف أصحاب يونس عليه فطلحة بن يحيى وسليمان بن بلال يرويان عن يونس ويزيدان فيه: (في يمينه)، والليث بن سعد وعبدالله بن وهب وعثمان بن عمر لا يذكرونها، ولا شك في ترجيح رواية هؤلاء الثلاثة على رواية طلحة وسليمان لأنهم حفاظ ثقات.

=

① كذا في الأصلين، ولعله (بالوضع).

② في نسخة (ز): صاحب بالإفراد، والظاهر هو التثنية كما في (ب)، وكما يقتضيه السياق.

= وأما طلحة بن يحيى؛ فقد قال الحافظ في "التقريب": صدوق بهم.

وأما سليمان؛ فثقة.

وأما إسماعيل بن أبي أويس الراوي عن سليمان؛ فقد قال فيه الحافظ في "التقريب": صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه. وقد قال الحافظ الذهبي في "الميزان": محدث مكثر فيه لين، قال أحمد: لا بأس به، وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى: صدوق ضعيف العقل ليس بذاك، وقال أبو حاتم: محله الصدق مغفل، وقال الدارقطني: لا أختره في الصحيح. وقال ابن عدي: قال أحمد بن يحيى: سمعت ابن معين يقول: هو وأبوه يسرقان الحديث، وقال الدولابي في "الضعفاء": سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: كذاب كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب، وقال العقيلي: حدثني إسامة الدقاق بصري سمعت يحيى بن معين يقول: إسماعيل بن أبي أويس لا يساوي فلسين.

ثم قال الحافظ الذهبي: قلت: وساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث ثم قال: وروى عن خاله مالك غرائب لا يتابعه عليها أحد، وعن سليمان بن بلال وروى عنه البخاري الكبير. اهـ

وقال الحافظ في "مقدمة الفتح" بعد ذكره نحو ما تقدم: قلت: وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتّب من أصوله، وعلى هذا لا يحتاج بشيء من حديثه غير ما في "الصحيح" من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه. اهـ

هذا وما يدل على ضعف رواية سليمان بن بلال وطلحة بن يحيى أن مسلماً رحمه الله قد روى في "صحيحه" عن أنس خلاف ذلك فقال رحمه الله (ج ١٤ ص ٧٣): وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ خَاتَمَ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ، وَأَشَارَ إِلَى الْخِنَصِرِ مِنْ يَدِهِ الْيُسْرَى. اهـ =

١٥٨ - فَإِنْ كَانَ مُسْلِمٌ أَجَارَ هَذَا فَقَدْ نَاقَصَ فِي حَدِيثٍ بِهَذَا
الإِسْنَادِ، رَوَاهُ ثِقَتَانِ حَافِظَانِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ
أَنْسٍ، فَزَادَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ زِيَادَةً حَسَنَةً غَيْرَ مُنْكَرَةٍ، فَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ
النَّاقِصَ دُونَ الْحَدِيثِ التَّامِّ.

وَالرُّجُلَانِ: مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، رَوَاهُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ
الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ - زَادَ ابْنُ أَعْيَنَ:
وَأَحَدُكُمْ صَائِمٌ- فَاذْبَعُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا»، وَأَخْرَجَ حَدِيثَ ابْنِ وَهَبٍ،
وَلَمْ يُخْرِجْ حَدِيثَ مُوسَى، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يَبْلُغْهُ حَدِيثُ مُوسَى بْنِ
أَعْيَنَ الَّذِي فِيهِ الزِّيَادَةُ، فَيَكُونُ عُذْرًا لَهُ فِي تَرْكِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَتَّامِ فَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، مِنْهُمْ: زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ،
وَعُقَيْلٌ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ بْنُ مُسَافِرٍ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ أَخِي
الزُّهْرِيِّ، وَشُعَيْبٌ، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ وَعَيْرُهُمْ؛ وَلَمْ يَقُلْ
أَحَدٌ مِنْهُمْ (فِي يَمِينِهِ).

= هذا كلامنا عليه من حيث الإسناد، وأما من حيث الحكم فقد بسط الحافظ
رحمته الكلام على هذه المسألة في «الفتح» (ج ١٠ ص ٣٢٦ ط س).

١٥٨ - الحديث الثامن والخمسون بعد المائة: قال مسلم رحمه (ج ٥
ص ٤٥) متابعة فقال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْثَلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي
عَمْرُو، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا
قُرِبَ الْعِشَاءُ وَخَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَاذْبَعُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَلَا تَعْجَلُوا
عَنْ عَشَائِكُمْ». اهـ

ولعل مسلماً رحمه اختار رواية ابن وهب لأنه مصري كما أن عمرًا مصريًا،
والرجل أعرف بحديث أهل بلده، ولأنه وصفه الحافظ في «التقريب» بقوله: الفقيه ثقة =

١٥٩- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ ① عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ الْمَدِينَةَ... قَالَ مُوسَى بْنُ أَنَسٍ: «أَوْ آوَى مُحَدَّثًا».

وَهَذَا وَهُمْ مِنَ الْبُخَارِيِّ أَوْ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ ②؛ لِأَنَّ مُسْلِمًا أَخْرَجَهُ عَنْ حَامِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ فِيهِ: فَقَالَ النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ؛ وَهُوَ الصَّوَابُ.

= حافظ عابد.

وقال في موسى بن أعين: ثقة عابد، فعبد الله أرجح من موسى بن أعين. أو بلغه حديث ابن وهب ولم يبلغه حديث موسى بن أعين كما يقول الدارقطني، والله أعلم.

١٥٩- الحديث التاسع والخمسون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ١٣ ص ٢٨١ ط س): حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ③، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، قَالَ: قُلْتُ لَأَنَسٍ: أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ مَا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا، لَا يُقْطَعُ شَجَرُهَا، مَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدَثًا فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ. قَالَ عَاصِمٌ: فَأَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: أَوْ آوَى مُحَدَّثًا.

قال الحافظ رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وقول عياض: وقد أخرجه مسلم على الصواب. قلت: إن أراد أنه قال عن النضر فليس كذلك، فإنه إنما قال لما أخرجه عن حامد بن عمر عن عبد الواحد عن عاصم عن ابن أنس، فإن كان عياض أراد أن الإنيهام صواب فلا يخفى ما فيه، والذي سماه النضر هو مسدد عن عبد الواحد كذا أخرجه في "مسنده"، وأبو نعيم في "المستخرج" من طريقه.

=

① في الأصلين (بن)، والمثبت هو الصواب كما في البخاري.

② في نسخة (ز): أو من سلمة، والصواب ما أثبتناه كما في (ب) وكما تراه في "الصحيح"، وأبوسلمة هو موسى بن إسماعيل الذي في سند البخاري.

③ عبد الواحد هو ابن زياد، وعاصم هو ابن سليمان المعروف بالأحول، كما في "الفتح".

١٦٠ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ.

قَالَ: وَقَدْ أَنْكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا مِنْ حَدِيثِ هُشَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَقَالَ: إِنَّمَا رَوَاهُ هُشَيْمٌ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ.

وَقِيلَ: إِنَّ هُشَيْمًا كَانَ يُدَلِّسُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ.

= وقد رواه عمرو بن أبي قيس عن عاصم فبين أن بعضه عنده عن أنس نفسه، وبعضه عن النضر بن أنس عن أبيه، أخرجه أبو عوانة في "مستخرجه"، وأبو الشيخ في كتاب "الترهيب" جميعاً من طريقه عن عاصم عن أنس، قال عاصم: ولم أسمع من أنس: «أو آوى محدثاً»، فقلت للنضر: ما سمعتُ هذا. يعني القدر الزائد من أنس، قال: لكني سمعته منه أكثر من مائة مرة. وقد تقدم شرح حَدِيثِيَّ علي وأنس في أواخر الحج في أول فضائل المدينة في باب حرم المدينة، وذكرت هناك رواية من روى هذه الزيادة عن عاصم عن أنس بدون الوساطة، وأنه مدرج^①. وبالله التوفيق. اهـ

قلت: فتقرر أن الدارقطني مصيب في انتقاده لرواية البخاري عن موسى بن أنس وأن الصواب عن النضر بن أنس، والله أعلم.

١٦٠ - الْحَدِيثُ السِّتُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ٢ ص ٤٤٦ ط س): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: =

① الذي ذكره (ج ٥ ص ٨٤): قوله: «من أحدث حديثاً»، زاد شعبة وحماد بن سلمة عن عاصم عند أبي عوانة: «أو آوى محدثاً»، وهذه الزيادة صحيحة، إلا أن عاصماً لم يسمعها من أنس كما سيأتي بيان ذلك في كتاب «الاعتصام». اهـ فعنى قول الحافظ: مدرج أي: أنها أدرجت من رواية عاصم عن النضر بن أنس عن أنس على رواية عاصم عن أنس، والله أعلم.

وَقَدْ رَوَاهُ مِسْعَرٌ، وَمُرْجَى بْنُ رَجَاءَ، وَعَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ،
وَلَا يَبْتُثُ مِنْهَا شَيْءٌ.

= أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو
يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ.

وَقَالَ مُرْجَى بْنُ رَجَاءَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
وَيَأْكُلُهُنَّ وَثَرًا.

قال الحافظ في «الفتح»: هكذا رواه سعيد بن سليمان عن هشيم، وتابعه
أبو الريح الزهراني عند الإسماعيلي، وَجُبَارَةٌ^① بن الْمُغَلِّسِ عند ابن ماجه.

ورواه عن هشيم قتيبة عند الترمذي، وأحمد بن منيع عند ابن خزيمة، وأبو بكر بن
أبي شيبه عند ابن حبان والإسماعيلي، وعمرو بن عون عند الحاكم؛ فقالوا كلهم: عن
هشيم عن محمد بن إسحاق، عن حفص بن عبيد الله بن أنس، عن أنس.

قال الترمذي: صحيح غريب، وأعله الإسماعيلي بأن هشيمًا مدلس، وقد اختلف
عليه فيه، وابن إسحاق ليس من شرط البخاري.

قال الحافظ: قلت: وهي علة غير قاذحة؛ لأن هشيمًا قد صرح فيه بالإخبار فأَمِنَ
تدليس، ولهذا نزل فيه البخاري درجة؛ لأن سعيد بن سليمان من شيوخه، وقد
أخرج هذا الحديث عنه بواسطة؛ لكونه لم يسمعه منه، ولم يلقَ من أصحاب هشيم
- مع كثرة مَنْ لقيه منهم - مَنْ يحدث به مصرحًا عنه فيه بالإخبار.

وقد جزم أبو مسعود الدمشقي بأنه كان عند هشيم على الوجهين، وأن أصحاب
هشيم القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الأول، فلا تضر طريق ابن إسحاق
المذكورة، قال البيهقي: ويؤكد ذلك أن سعيد بن سليمان قد رواه عن هشيم على
الوجهين، ثم ساقه من رواية معاذ بن المثني عنه عن هشيم بالإسنادين المذكورين، =

① جبارة بن المغلس ضعيف كما في «التقريب».

فرجح صنيع البخاري، ويؤيد ذلك متابعة مرجى^① بن رجاء لهشيم على روايته له عن عبيدالله بن أبي بكر، وقد علقها البخاري هنا، وأفادت ثلاث فوائد: الأولى: هذه، والثانية: تصريح عبيدالله فيه بالإخبار عن أنس، والثالثة: تقييد الأكل بكونه وتراً.

وقد وصلها ابن خزيمة والإسماعيلي وغيرها من طريق أبي النضر عن مرجى - إلى أن قال -: وله راوٍ ثالث عن عبيدالله بن أبي بكر، أخرجه الإسماعيلي أيضاً وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حميد عنه. اهـ

وقال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" بعد ذكره كلام الدارقطني: وأحمد بن حنبل إنما استنكره لأنه لم يعرفه من حديث هشيم؛ لأن هشيمًا كان يحدث به قديماً هكذا، ثم صار بعد لا يحدث به إلا عن محمد بن إسحاق، ولهذا لم يسمعه منه إلا كبار أصحابه... - إلى أن قال -: وأما رواية مرجى بن رجاء فعلقها البخاري في الباب، ووصلها أحمد بن حنبل وابن خزيمة في "صحيحه" والإسماعيلي، ولا أدري ما معنى قول الدارقطني لا يثبت منها شيء، وقد رواه غير من ذكر، أخرجه ابن حبان في "صحيحه"، والإسماعيلي في "مستخرجه"، والحاكم في "مستدركه"، من طريق عتبة بن حميد عن عبيدالله بن أبي بكر نحوه، نعم رواية مسعر لا يصح إسنادها عنه، وعلي بن عاصم ضعيف.

وأما الطريق التي ذكرها عن هشيم عن محمد بن إسحاق فرواها أحمد بن منيع في "مسنده"، والترمذي في "جامعه"، والإسماعيلي في "مستخرجه"، من طريق هشيم، وقد ظهر بما قررناه أن إحدى الطريقين لا تعل الأخرى، والله أعلم. اهـ
فعلم بما قرره الحافظ رحمه الله اندفاع اعتراض الدارقطني على البخاري.

① قال الحافظ في "الفتح": تنبيه: مرجى على وزن معل، وأبوه بلفظ رجاء ضد الخوف، بصري مختلف في الاحتجاج به، وليس له في البخاري غير هذا الموضع الواحد. اهـ

١٦١ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ① الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهَى، [قِيلَ: وَمَا تُزْهَى؟ قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ] ②، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ [بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ]».

قَالَ: وَقَدْ خَالَفَ مَالِكًا جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَهُشَيْمٌ، وَمَرْوَانُ، وَبُزَيْدُ بْنُ هَازُونَ، وَغَيْرُهُمْ، قَالُوا فِيهِ: قَالَ أَنَسٌ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ.

وَأَخْرَجَا أَيْضًا حَدِيثَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، وَقَدْ فَصَلَ كَلَامَ أَنَسٍ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٦١ - الحديث الحادي والستون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٣

ص ٣٥٢ ط س): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهَى، قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ.

وقال (ج ٤ ص ٣٩٤): حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةُ النَّخْلِ حَتَّى يُزْهَوْا، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يَنْبَغِي حَتَّى تَحْمَرَ.

وقال ص (٣٩٧): حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يُزْهَوْا. قِيلَ: وَمَا يُزْهَوْ؟ قَالَ: يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرُّ.

وقال ص (٣٩٨): عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ ⑤، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ =

① ليس في (ز): بيع، والصواب إثباتها كما في (ب) وكما في «الصحيح».

② ما بين المعكوفين ليس في (ز).

③ هكذا في (ط س) وفي (ط ح) (ج ٥ ص ٣٠٢): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ.. الخ.

= مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ^①، فَقِيلَ لَهُ، وَمَا تُزْهِي؟ قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟».

وقال ص (٤٠٤): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ الثَّمَرِ حَتَّى يَزْهُو، فَقُلْنَا لَأَنَسٍ: مَا زَهُوْهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُ وَتَضْفَرُ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمَ تَسْجِلُ مَالَ أَخِيكَ؟.

وأخرجه مسلم (ج ١٠ ص ٢١٧) من حديث إسماعيل بن جعفر كما عند البخاري، ومن حديث مالك كما عند البخاري أيضاً.

قال الحافظ في "الفتح" (ج ٤ ص ٣٩٨): قوله: (أرأيت إذا منع الله الثمرة) الحديث، هكذا صرح مالك برفع هذه الجملة، وتابعه محمد بن عباد عن الدراوردي عن حميد، مقتصرًا على هذه الجملة الأخيرة، وجزم الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه وأبي زرعة، والخطأ في رواية عبدالعزيز من محمد بن عباد، فقد رواه إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي كرواية إسماعيل بن جعفر الآتي ذكرها.

ورواه معتمر بن سليمان وبشر بن المفضل عن حميد فقال فيه: قال: أفرأيت... إلخ، قال: فلا أدري أنس قال: بِمَ يَسْتَحِلُّ؟ أو حدث به عن النبي ﷺ. أخرجه الخطيب في "المدرج".

ورواه إسماعيل بن جعفر عن حميد فعطفه على كلام أنس في تفسير قوله: تزهي، وظاهره الوقف.

وأخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر =

① قال الحافظ في "التلخيص" (ج ٣ ص ٢٨) تنبيه: تُزْهِى مِنْ أَزْهَى، وَتَزْهُو مِنْ زَهَا. وكلاهما مسموع، حكاهما الجوهري. اهـ

= كلاهما عن حميد بلفظ: قال أنس: أرأيت إن منع الله الثمرة، الحديث.

ورواه ابن المبارك وهشيم كما تقدم آنفاً عن حميد، فلم يذكر هذا القدر المختلف فيه، وتابعها جماعة من أصحاب حميد عنه على ذلك.

قلت: وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعاً؛ لأن مع الذي رفعه زيادة على ما عند الذي وقفه، وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه.

وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوي رواية الرفع في حديث أنس ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ بَعَثَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ عَاهَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذَ مَا لَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟!». اهـ

وقال في "مقدمة الفتح" ص (٣٦٠) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: سبق الدارقطني إلى دعوى الإدراج في هذا الحديث أبو حاتم وأبوزرعة الرازيان وابن خزيمة وغير واحد من أئمة الحديث، كما أوضحته في كتابي "تقريب المنهج بترتيب المدرج" وحكيث فيه عن ابن خزيمة أنه قال: رأيت أنس بن مالك في المنام فأخبرني أنه مرفوع وأن معتمر بن سليمان رواه عن حميد مدرجاً، لكن قال في آخره: لا أدري أنس قال (بم يستحل) أو حَدَّثَ به عن النبي ﷺ، والأمر في مثل هذا قريب. اهـ

وقال الحافظ في "التلخيص الحبير" (ج ٣ ص ٢٨): وقد بينت في المدرج أن هذه الجملة (يعني التي في حديث مالك) موقوفة من قول أنس، وأن رفعها وهم، وبيانها عند مسلم. اهـ

وهذا الذي قرره الحافظ في "التلخيص" هو الذي تطمئن إليه النفس لكثرة من وقفها على أنس، والله أعلم.

١٦٢ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّادٍ، عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يُثْمِرْهَا اللَّهُ فَبِمَ يَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيهِ؟». قَالَ: وَهَذَا وَهُمْ فِيهِ ابْنُ عَبَّادٍ عَلَى الدَّرَاوَرْدِيِّ حِينَ سَمِعَهُ ابْنُ عَبَّادٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ حَمْرَةَ رَوَاهُ عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَزْهُو، قُلْنَا لِأَنَسٍ: وَمَا تَزْهُو؟ قَالَ: تَحْمَرُّ، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيهِ؟ وَهُوَ الصَّوَابُ.

فَأَمَّا ابْنُ عَبَّادٍ فَإِنَّهُ أَسْقَطَ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَتَى بِكَلَامِ أَنَسٍ وَرَفَعَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا خَطَأٌ قَبِيحٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٦٢ - الحديث الثاني والستون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ١ ص ٢١٧): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا عَبْدِ الْعَزِيزُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ لَمْ يُثْمِرْهَا اللَّهُ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟!».

ذكر النووي كلام الدارقطني فيما يتعلق بحديث محمد بن عباد وسكت عليه.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (ج ١ ص ٣٧٨): سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن عباد، عن عبدالعزيز الدراوردي، عن حميد، عن أنس أن النبي ﷺ قال: «إِنْ لَمْ يُثْمِرْهَا اللَّهُ، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟!» فقالا: هذا خطأ إنما هو كلام أنس.

قال أبو زرعة: كذا يرويه الدراوردي ومالك بن أنس مرفوعاً، والناس يروونه موقوفاً من كلام أنس. اهـ

أقول: يحتمل أن مسلماً رحمه الله ذكر هذا الطريق المرفوع ليبين علته، ويحتمل أنه ذكر هذا الطريق المرفوع معتقداً صحة الرفع لقرائن ظهرت عنده، والذي تطمئن إليه النفس أنه موقوف.

١٦٣- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعَدَةَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أُسَامَةَ وَبِلَالٍ وَعُثْمَانَ، (فَسَأَلْتُهُمْ).
وَهَذَا وَهُمْ فِيهِ ابْنُ عَوْنٍ؛ خَالَفَهُ أَيُّوبُ وَعُبَيْدُ اللَّهِ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ فَأَسْنَدُوهُ
عَنْ بِلَالٍ وَحْدَهُ.

١٦٣- الحديث الثالث والستون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٩ ص ٨٥ مع النووي) متابعة: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْكَعْبَةِ وَقَدْ دَخَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأُسَامَةُ، وَأَجَافَ عَلَيْهِمْ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْبَابَ، قَالَ: فَمَكَّنُوا فِيهِ مَلِيًّا، ثُمَّ فَتَحَ الْبَابَ فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَزَقِيْتُ الدَّرَجَةَ، فَدَخَلْتُ الْبَيْتَ فَقُلْتُ: أَيْنَ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالُوا: هَاهُنَا. قَالَ: وَنَسِيتُ أَنْ أَسْأَلَهُمْ: كَمْ صَلَّى؟.

قال النووي رحمه الله: هكذا وقعت هذه الرواية هنا، وظاهره أن ابن عمر سأل بلالاً وعثماناً وأسامَةَ جميعهم، قال القاضي عياض: ولكن أهل الحديث وَهَنُوا هذه الرواية، فقال الدارقطني: وَهُمْ ابْنُ عَوْنٍ، وخالفه غيره، فأَسْنَدُوهُ عَنْ بِلَالٍ وَحْدَهُ. قال القاضي: وهذا هو الذي ذكره مسلم في باقي الطرق: (فسألت بلالاً فقال)، إلا أنه وقع في رواية حرمله عن ابن وهب: (فأخبرني بلال أو ① عثمان بن طلحة أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة) هكذا هو عند عامة شيوخنا، وفي بعض النسخ (وعثمان بن أبي طلحة) قال: وهذا يعضد رواية ابن عون، والمشهور انفراد بلال برواية ذلك، والله أعلم. اهـ

وأقول: لعل مسلماً رحمه الله ذكره لبيان علته؛ لأنه رحمه الله قد ذكر رواية مالك وأيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: سألت بلالاً. وأخرجه من حديث ابن شهاب عن سالم عن أبيه: سألت بلالاً.

وأما رواية حرمله فقد شك هو أو ابن وهب أسأل عبدالله بلالاً أو طلحة؟ فترد روايته إلى رواية مَنْ لم يشك، والله أعلم.

① في الأصل: وعثمان، والذي في المتن عند مسلم: أو بالشك.

١٦٤- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ»، مِنْ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ جُرَيْجٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُ.

١٦٥- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الْأَعْرَضِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ وَثَابِتٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ.

وَهُمَا صَحِيحَانِ، وَإِنْ كَانَ أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وَتَابِعُهُ مُغِيرَةُ بْنُ أَبِي الْحُرِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ؛ فَأَبُو إِسْحَاقَ رُبَّمَا

١٦٤- الحديث الرابع والستون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٤

ص ٤٣٧ ط س): حَدَّثَنَا الْمُكَلِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَجَاءَ الْمَسُورُ بْنُ خُزَيْمَةَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَنْكِبَيْ، إِذْ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا سَعْدُ، ابْتَغِ مِنِّي بَيْنِي فِي دَارِكَ. فَقَالَ سَعْدُ: وَاللَّهِ مَا أَبْتَاعُهَا. فَقَالَ الْمَسُورُ: وَاللَّهِ لَتَبْتَاعَهَا. فَقَالَ سَعْدُ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ مُنْجَمَةً أَوْ مُقَطَّعَةً. قَالَ أَبُو رَافِعٍ: لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ» مَا أُعْطِيتُكُمَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ، وَأَنَا أُعْطِيَ بِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ.

قال الحافظ في "المقدمة" ص (٣٦٠) بعد قول الدارقطني: وخالفهم محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة، ولا يلتفت إليه، يعني لأنه ضعيف فلا تعلق روايته الروايات الثابتة. اهـ قلت: ومحمد بن مسلم هو الطائفي، قال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ من الثامنة. اهـ

١٦٥- الحديث الخامس والستون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ١٧

ص ٢٣): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ، =

دَلَسَ، وَمُغِيرَةُ بْنُ أَبِي الْحُرِّ شَيْخٌ.

وَتَابِثٌ وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةَ حَافِظَانِ، وَقَدْ تَابَعَهُمَا رَجُلَانِ آخَرَانِ: زِيَادُ بْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ إِسْحَاقَ.

وَمُغِيرَةُ بْنُ أَبِي الْحُرِّ [وَأَبُو إِسْحَاقَ] ① سَلَكَ بِهِ الطَّرِيقَ السَّهْلَ.

= قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ تَابِثٍ ① عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ الْأَعَزِّ الْمُرِّيِّ وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ لَيَبْعَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ».

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَعَزَّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - يُحَدِّثُ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ؛ فَإِنِّي أَتُوبُ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ».

حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي.

ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، كُلُّهُمَا عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، ولعله ترك الجواب عنه لأن الدارقطني رحمه الله لم يتكلم في طريق مسلم، وإنما تكلم في الطريق التي خالفها.

أقوال أهل العلم في الطريق المخالفة:

قال الحافظ الذهبي رحمه الله في «الميزان»: مغيرة بن أبي الحر الكندي الكوفي، قال البخاري: يخالف في حديثه، وقال العقيلي: حدثنا بحديثه علي بن عبدالعزيز، حدثنا أبو نعيم، حدثنا المغيرة بن أبي الحر، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن جده، قال: جاء رسول الله ﷺ ونحن جلوس، فقال: «مَا أَصْبَحْتُ عَدَاةَ قَطُّ إِلَّا قَدِ

① ليس في الأصلين: (أبو إسحاق)، ولكن السياق يقتضي إثباته.

② ثابت هو البناني كما جاء مصرحاً بنسبته في «مسند أحمد» (ج ٤ ص ٢٦٠).

= استَغْفَرْتُ اللَّهَ فِيهَا مِائَةَ مَرَّةٍ.

روى عمرو بن مرة وغيره عن أبي بردة عن الأغر المزني عن النبي ﷺ. وهذا أشبه، ووثقه ابن معين وابن حبان وقال أبو حاتم: ليس به بأس. اهـ

وقال الحافظ المزني (ج ١ ص ٧٩) من "تحفة الأشراف" بعد ذكره من طريق ثابت البناني وعمرو بن مرة: وَرَوَى عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ (يعني عن أبي موسى).

وَرَوَى عَنْ عُثْمَانَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرَّةٍ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ الْأَغْرِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَهُوَ وَهْمٌ، وسيأتي. اهـ

وأقول: لعل سبب الوهم الذي حصل لِزَوَايِهِ هو أن في بعض طرقه عند مسلم وأحمد (ج ٤ ص ٢١١ و ٢٦) أن الْأَغْرَ حَدَّثَ بِهِ ابْنُ عَمْرِو.

وقال الحاكم في "معرفه علوم الحديث" ص (١١٤) بعد ذكره الحديث من طريق موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أن رسول الله ﷺ... وذكر حديث الباب ثم قال: قال أبو عبد الله: وهذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا عِلْمٌ أَنَّهُ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ، والمدنيون إذا رَوَوْا عَنْ الْكُوفِيِّينَ زَلَقُوا... ثم ذكره رحمه الله من طريق ثابت^① البناني قال: سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني وكانت له صحبة... وذكر الحديث ثم قال: قال أبو عبد الله: رواه مسلم بن الحجاج في "الصحيح" عن أبي الربيع وهو الصحيح المحفوظ، ورواه الكوفيون أيضاً: مسعر وشعبة وغيرهما عن عمرو بن مرة عن أبي بردة هكذا. اهـ

وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (ج ٢ ص ٤٣ و ٤٤) بعد أن ذكره من حديث الأغر ثم من حديث أبي موسى والأول أصح.

① قال أبو عبد الله: قد تابع ثابتاً عمرو بن مرة كما تقدم في النقل عن "صحيح مسلم" وتابعها حميد بن هلال كما في "معجم الطبراني الكبير" (ج ١ ص ٢٧٩ و ٢٨٠).

١٦٦ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبَانَ، عَنِ الْحَكَمِ،
عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ: لَا يَخْنُو^① أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ.

وَخَالَفَهُ ابْنُ عَرَعَرَةَ^②؛ قَالَ: عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
يَزِيدَ. وَالْحَدِيثُ مَشْهُورٌ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو إِسْحَاقَ وَمُحَارِبٌ عَنْهُ.

وَلَمْ يَقُلْ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى غَيْرُ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ، عَنِ الْحَكَمِ، وَغَيْرُ أَبَانَ
أَحْفَظُ مِنْهُ.

١٦٦ - الْحَدِيثُ السَّادِسُ وَالسُّتُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ مُتَابِعَةً (ج ٤
ص ١٩١ مع النووي): حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ
عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ وَغَيْرُهُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ،
قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَخْنُو أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى تَرَاهُ قَدْ سَجَدَ.
فَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْكُوفِيُّونَ أَبَانُ وَغَيْرُهُ، قَالَ: حَتَّى تَرَاهُ
يَسْجُدُ.

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره كلام الدارقطني: وهذا الاعتراض لا يُقْبَلُ، بل أَبَانُ
ثقة نقل شيئاً فوجب قبوله ولم يتحقق كذبه وغلطه، ولا امتناع في أن يكون مروياً
عن ابن يزيد وابن أبي ليلى؛ والله أعلم. اهـ

وقال أبونعيم في «الخليّة» (ج ٤ ص ٣٤٧) وقد رواه من طريق أبي إسحاق عن
عبدالله بن يزيد عن البراء بن عازب به: صحيح متفق عليه، رواه شعبة والثوري
وإسرائيل والناس عنه. اهـ

وقال (ج ٧ ص ٢٠٢) وقد رواه من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن عبدالله بن =

① في الأصلين: كلام غير مفهوم، فنقلت العبارة من «صحيح مسلم».

② في الأصلين: ابن عروة، والصواب ما أثبتناه وهو محمد بن عروة ثقة كما في التقريب.

١٦٧ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثًا وَاحِدًا عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، (تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً). وَحَدَّثَهُ. وَعِنْدَهُ نُسَخَةٌ يَلْزِمُهُ إِخْرَاجُهَا.

=يزيد عن البراء بن عازب به: صحيح ثابت من حديث شعبة رواه غير واحد عن حماد عن شعبة. اهـ

وأقول: الذي يظهر لي أن قول الدارقطني رحمه الله وجيه؛ لأن الحديث مشهور بعبدالله بن يزيد كما قال الدارقطني؛ فقد رواه عن عبدالله بن يزيد أبو إسحاق كما عند البخاري (ج ٢ ص ١٨١) الطبعة السلفية مع «الفتح»، ومسلم (ج ٤ ص ١٩٠)، ورواه أيضًا عن عبدالله بن يزيد محارب بن دثار عند مسلم (ج ٤ ص ١٩١).

ولأن أبا ن بن تغلب قد خالفه شعبة كما يقول الدارقطني، وقد قال الحافظ في أبان: ثقة تُكَلِّمُ فيه للتشيع. وقال في ترجمة شعبة: ثقة حافظ متقن. وشعبة قد توبع كما ترى، فيكون حديث أبان شاذًا، وعذر مسلم في هذا أنه ذكره في المتابعات، ويحتمل أنه ذكره ليبين علته، والله أعلم.

١٦٧ - الحديث السابع والستون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ١٢ ص ١٩٦): وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ.

ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرْمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو ثَمِيلَةَ، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: عَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَاتِلَ فِي ثَمَانٍ مِنْهُنَّ.

وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ: مِنْهُنَّ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ. اهـ

تقدم الجواب عن الإلزامات بعد انتهاء «الإلزامات».

١٦٨ - وَأَخْرَجَ عَنْ إِسْحَاقَ الْأَزْرَقِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيدَةَ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ.

وَقَدْ خَالَفَهُ الثَّوْرِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، وَغَيْرُهُمْ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحَادِيثُهُمْ أَيْضًا، فَلَا وَجَهَ لِإِخْرَاجِ حَدِيثِ الْأَزْرَقِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

١٦٨ - الحديث الثامن والستون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٨ ص ٢٦) متابعة مع النووي: وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: أَتَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ... بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَقَالَ: صَوْمُ شَهْرٍ.

وحديثهم هو أنها قالت للنبي ﷺ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ. قَالَ -أي: بريدة- فَقَالَ: «وَجَبَ أَجْرُكَ وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: «صُومي عَنْهَا» قَالَتْ: إِنَّهَا لَمْ تَحْجُ قَطُّ، أَفَأَحْجُ عَنْهَا؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهَا».

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والظاهر أن مسلماً أخرجها لبيِّن علته؛ لأنه قد ذكره كما يقول الدارقطني من حديث علي بن مسهر وعبد الله بن نمير عن عبد الله بن بريدة، ومن طريق الثوري عن ابن بريدة، والمراد به عبد الله كما يقول البيهقي رحمه الله (ج ٤ ص ٢٥٦) بعد ذكره من حديث علي بن مسهر عن عبد الله بن عطاء المدني عن عبد الله بن بريدة عن أبيه: وكذلك رواه جماعة عن عبد الله بن عطاء: سفيان الثوري، وزهير بن معاوية، وعبد الله بن نمير، ومروان الفُزَارِيُّ، وأبومعاوية، وغيرهم، إلا أن بعضهم قال: صوم شهرين. ورواه عبد الملك بن أبي سليمان، عن عبد الله بن عطاء، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه (وصوم شهر). اهـ

هذا وقد جاء مصرحاً في رواية سفيان أنه عبد الله بن بريدة في «مسند أحمد» (ج ٥

١٦٩- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ اللَّيْثِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ جَابِرٍ: كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ قَتْلَى أُخْدٍ وَيُقَدِّمُ أَقْرَأَهُمْ.

قَالَ: رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، مُرْسَلًا، عَنْ جَابِرٍ. وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا. وَقَالَ مَعْمَرٌ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي صَغِيرَةَ^①، عَنْ جَابِرٍ، وَهُوَ مُضْطَرَبٌ.

= وبهذا نعلم أن المحفوظ عبدالله بن عطاء عن عبدالله بن بريدة، وأن رواية إسحاق الأزرق التي قال فيها سليمان بن بريدة شاذة، وأن المحفوظ رواية الجماعة عن عبدالله بن بريدة لا سليمان، والله أعلم.

١٦٩- الحديث التاسع والستون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٣ ص ٢١٢ مع الفتح ط س): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُخْدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمَا أَكْثَرَ أَخْذَاً لِلْقُرْآنِ؟»، فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ»، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمَا بِدِمَائِهِمَا وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمَا وَلَمْ يُعَسِّلَهُمَا.

وَأَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِقَتْلَى أُخْدٍ: «أَيُّ هَؤُلَاءِ أَكْثَرَ أَخْذَاً لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ. وَقَالَ جَابِرٌ: فَكُنَّ أَبِي وَعَمِّي فِي نِمْرَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا رضي الله عنه.

قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص (٣٥٥): بعد ذكره كلام الدارقطني: أطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بأنه مضطرب مع إمكان نفي الاضطراب عنه بأن =

① في (ز): صغير، وهو الصواب، وهو عبدالله بن ثعلبة بن صُعَيْرٍ، ويقال: ابن أبي صغير كما في "تهذيب التهذيب".

= يفسر المبهم الذي في رواية سليمان بالمسمى الذي في رواية الليث، وتحمل رواية معمر على أن الزهري سمعه من شيخين، وأما رواية الأوزاعي المرسلة فقصرَ فيها بحذف الواسطة، فهذه طريقة مَنْ ينفي الاضطراب عنه، وقد ساق البخاري ذكر الخلاف فيه، وإنما أخرج رواية الأوزاعي مع انقطاعها؛ لأن الحديث عنده عن عبد الله عن الليث والأوزاعي جميعاً عن الزهري، فأسقط الأوزاعي عبد الرحمن بن كعب وأثبت الليث، وهما في الزهري سواء، وقد صرحا جميعاً بسماعها له منه، فقبلت زيادة الليث لثقتة، ثم قال بعد ذلك: ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن سمع جابراً، وأراد بذلك إثبات الواسطة بين الزهري وبين جابر فيه في الجملة، وتأكيده رواية الليث بذلك ولم يَرَهَا علة توجب اضطراباً.

وأما رواية معمر فقد وافقه عليها سفيان بن عيينة، فرواه عن الزهري عن ابن أبي صغيرة^① وقال: ثبتني فيه معمر، فرجعت روايته إلى رواية معمر.

وعن الزهري فيه اختلاف لم يذكره الدارقطني: فقليل: عن أسامة بن زيد عن الزهري عن أنس، ومن هذا الوجه أخرجه أبوداود والترمذي، ونقل في "العلل" عن البخاري أنه قال: حديث أسامة خطأ غلط فيه. يعني أن الصواب حديث الليث، ووهم الحاكم فأخرج حديث أسامة هذا في "مستدركه".

وعن الزهري فيه اختلاف آخر، رواه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عبدالعزيز الأنصاري عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه، وهو خطأ أيضاً، وعبد الرحمن هذا ضعيف، ولا يخفى على الحاذق أن رواية الليث أرجح هذه الروايات كما قرناه، وأن البخاري لا يعمل الحديث بمجرد الاختلاف. اهـ

فَالرَّوَيْ بِالنَّحْوِ : على أن أحمد بن صالح المصري يقول: إن الزهري لم يسمع من عبد الرحمن بن كعب بن مالك كما في "جامع التحصيل".

① صغير، بمهملتين، كما في "التقريب".

١٧٠ - وَأَخْرَجَا عَنْهُ جَمِيعًا حَدِيثَ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ:
«إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ».

قَالَ: تَابَعَهُ رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، ابْنُ بَزِيعٍ عَنْهُ^①.

رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَأَيُّوبُ، وَحَبِيبُ
أَبُو يَحْيَى^②، وَوَرَقَاءُ، عَنْ عَمْرِو أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ لَهُ: «أَصَلَّيْتَ؟».

١٧٠- الحديث السبعون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٣ ص ٤٩ ط

س): حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ
عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ
-أَوْ قَدْ خَرَجَ- فَلْيَصِلْ رَكَعَتَيْنِ».

وأخرجه مسلم (ج ٦ ص ١٦٣).

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، وقد قال الحافظ
رحمه الله في «المقدمة» ص (٣٥٥ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: هذا يؤم أن
هؤلاء أرسلوه وليس كذلك؛ فقد أخرجه الشيخان من رواية حماد بن زيد
وسفيان بن عيينة، ومسلم من حديث أيوب وابن جريج كلهم عن عمرو بن دينار
موصولاً، وإنما أراد الدارقطني أن شعبة خالف هؤلاء الجماعة في سياق المتن
واختصره، وهم إنما أوردوه على حكاية قصة الداخل وأمر النبي ﷺ له بصلاة ركعتين
والنبي ﷺ يخطب، وهي قصة محتملة للخصوص، وسياق شعبة يقتضي العموم في حق
كل داخل، فهي مع اختصارها أزيد من روايتهم وليست بشاذة، فقد تابعه على ذلك
روح بن القاسم عن عمرو بن دينار أخرجه الدارقطني في «السنن»؛ فهذا يدل على أن =

① كذا في الأصلين، وصوابه: تابعه روح بن القاسم رواه عنه عبدالله بن بزيغ، كما في «سنن
الدارقطني» (ج ٢ ص ١٥).

② في (ز): (وحبيب وابن يحيى)، وفي «مقدمة الفتح» ط س وط ح: حبيب بن يحيى، ولعله
حبيب أبو محمد وهو حبيب بن الشهيد، فقد ذكروا من شيوخه عمرو بن دينار.

١٧١ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: «مُهْلُ أَهْلِ
الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ».

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ: لَمْ يَكُنْ عِرَاقٌ يَوْمَئِذٍ. وَلَمْ يُخْرِجِ الْبُخَارِيُّ لِأَبِي
الزُّبَيْرِ شَيْئًا، وَبَقِيَ عَلَى مُسْلِمٍ مِنْ تَرَاجِمِ أَبِي الزُّبَيْرِ حَدِيثٌ كَثِيرٌ.
وَمِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ أَيْضًا.

= عمرو بن دينار حدث به على الوجهين، والله أعلم. اهـ

وأقول: الرواية التي أشار إليها الحافظ رحمه الله في «سنن الدارقطني» (ج ٢ ص ١٥)
وفي سندها يحيى بن غيلان، قال الحافظ في «التقريب»: مقبول. يرويه يحيى عن
عبدالله بن بزيع، وقد قال الحافظ الذهبي في «الميزان»: قال الدارقطني: لين الحديث
ليس بمتروك. وقال ابن عدي: ليس بحجة وهو قاضي تَسُرَّ، عامة أحاديثه ليست
بمحفوظة. ومن منكري عبدالله حديث يحيى بن غيلان قال: حدثني عبدالله بن بزيع...
وذكر حديثًا منكراً في «سنن الدارقطني» غير هذا.

فحديث يحيى بن غيلان وعبدالله بن بزيع يصلح في الشواهد والمتابعات.

ويشهد لحديث الباب ما رواه مسلم (ج ٦ ص ١٦٤) من طريق الأعْمَشِ عَنْ أَبِي
سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ سُلَيْكُ الْعَطْفَانِيِّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ
ﷺ يَخْطُبُ فَجَلَسَ فَقَالَ لَهُ: «يَا سُلَيْكُ، قُمْ فَارْكَعْ رَكَعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا»، ثُمَّ قَالَ:
«إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ وَلْيَتَجَوَّزْ فِيهِمَا». اهـ

فهذه متابعة قاصرة لشعبة بن الحجاج، والله أعلم.

١٧١ - الحديث الحادي والسبعون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٨ ص ٨٥)

(٨٦): حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ،
أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُسْأَلُ عَنِ الْمُهْلِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ، ثُمَّ
انْتَهَى فَقَالَ: أَرَاهُ يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ.

= وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، وَعَبْدُ بْنُ مُنِيرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ، قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يُسْأَلُ عَنِ الْمَهْلِ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَحْسَبَهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَالطَّرِيقِ الْآخَرِ الْجُحْفَةُ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِزْقٍ، وَمُهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَنَمٍ».

قال النووي رحمته الله بعد قوله فقال: (أراه يعني النبي ﷺ): معنى هذا الكلام: أن أبا الزبير قال سمعت جابراً، ثم انتهى، أي: وقف عن رفع الحديث إلى النبي ﷺ، وقال: (أراه) بضم الهمزة، أي: أظنه رَفَعَ الحديث، فقال: (أراه يعني النبي ﷺ)، كما قال في الرواية الأخرى: (أحسبه رفع إلى النبي ﷺ)، وقوله: (أحسبه رَفَعَ)، لا يحتاج بهذا الحديث مرفوعاً؛ لكونه لم يجزم برفعه. اهـ

وأقول: هذا هو الإنصاف، وأما كون الحديث له شواهد فهذا لا يخفى على الحافظ الدارقطني، وهو إنما ينتقد في "التتبع" ما جاء في "الصحيحين"، وإني ذاكر بعون الله ما يصلح للاستشهاد.

قال أبو داود رحمته الله (ج ١ ص ٤٠٤ ط ح): حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ بِهْرَامٍ الْمَدَائِنِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعَاوِيُّ بْنُ عَمْرَانَ، عَنْ أَفْلَحَ يَعْنِي ابْنَ مُنِيرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِزْقٍ.

الحديث أخرجه النسائي (ج ٥ ص ٩٥) من طريق المعافى به، والطحاوي (ج ٢ ص ١١٨)، والدارقطني (ج ٢ ص ٢٣٦).

والحديث بسند أبي داود على شرط الشيخين، إلا هشام بن بهرام وهو ثقة وقد توبع. وقال الحافظ الذهبي في "الميزان": إن أحمد أنكر هذا الحديث على أفلح، ثم قال الحافظ الذهبي قلت: هو صحيح غريب.

وقال أبو داود أيضاً: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ =

١٧٢ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ قَتَادَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ مَعْدَانَ، عَنْ عُمَرَ مَوْفُوفًا فِي الثُّومِ وَالْبَصْلِ، مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَهْشَامٍ.

وَقَدْ خَالَفَ قَتَادَةَ فِي إِسْنَادِهِ ثَلَاثَةُ ثِقَاتٍ؛ رَوَاهُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي

=عَبَّاسٍ، قَالَ: وَقَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيْقَ.

الحديث أخرجه الترمذي (ج ٢ ص ٨٦ هندية مع التحفة) وحسنه، وأحمد (ج ١ ص ٣٤٤ و ٣٦٦)، والبيهقي (ج ٥ ص ٢٨)، والحديث يدور على يزيد بن أبي زياد، وقد قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف، كَثُرَ فَتَغَيَّرَ صَارَ يَتَلَقَّنُ. انتهى.

وفيه انقطاع أيضاً ففي «تهذيب التهذيب» في ترجمة محمد بن علي بن عبدالله بن عباس: روى عن جده يقال مرسل. وفيه أيضاً: قال مسلم في كتاب «التمييز»: لا يعلم له سماع من جده، ولا أنه لقيه. اهـ

وقال أبوداود أيضاً: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْحَجَّاجِ، حَدَّثَنَا عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا عُثْبَةُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ السَّهْمِيُّ، حَدَّثَنِي زُرَّارَةُ بْنُ كُرَيْمٍ، أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ عَمْرِو السَّهْمِيَّ حَدَّثَهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بَيْتَى أَوْ بِعَرَفَاتٍ، وَقَدْ أَطَافَ بِهِ النَّاسُ، قَالَ: فَتَجِيءُ الْأَعْرَابُ فَإِذَا رَأَوْا وَجْهَهُ قَالُوا: هَذَا وَجْهُ مُبَارَكٌ، قَالَ: وَوَقَّتْ ذَاتَ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ.

الحديث أخرجه الدارقطني (ج ٢ ص ٢٣٧)، والبيهقي (ج ٥ ص ٢٨)، والحديث في سنده عتبة بن عبد الملك السهمي، وزرارة بن كريمة السهمي، وهما مستورا الحال، يصلح حديثهما في الشواهد والمتابعات.

فعلم بهذا أن الحديث صحيح من غير الطريق التي انتقدها الدارقطني وأن انتقاد الدارقطني على مسلم في موضعه.

١٧٢ - الحديث الثاني والسبعون بعد المائة: تقدم وهو الحديث السابع والعشرون بعد المائة.

الْجَعْدِ، عَنْ عُمَرَ مُرْسَلًا، لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ مَعْدَانَ، وَهُمْ: مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، وَحُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَمَرُو بْنُ مُرَّةَ.

وَرَوَاهُ عَنْ مَنْصُورٍ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ. وَرَوَاهُ عَنْ حُصَيْنِ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ: أَبُو الْأَحْوَصِ، وَجَرِيرٌ، وَابْنُ فَضِيلٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ. وَرَوَاهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ حَفْصُ بْنُ عِمْرَانَ الْبُرْجُمِيُّ^①.

وَقَتَادَةُ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً - وَزِيَادَةُ الثَّقَةُ مَقْبُولَةٌ عِنْدَنَا - فَإِنَّهُ يُدَلِّسُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَمَاعَهُ مِنْ سَالِمٍ، فَاشْتَبَهَ أَنْ يَكُونَ بَلَغَهُ عَنْهُ فَرَوَاهُ عَنْهُ.

١٧٣ - وَأَخْرَجَ أَيْضًا حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاتِي الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ فَكَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ»، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ وَهَبٍ، عَنْ يُونُسَ. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَقَدْ تَابَعَهُ أَبُو صَفْوَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، وَاللِّثُ بْنُ سَعْدٍ. وَابْنُ عَزِيزٍ، عَنْ سَلَامَةَ، عَنْ عُقَيْلٍ.

وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مَوْقُوفًا.

وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ، عَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا، وَجَعَلَ مَوْضِعَ السَّائِبِ وَعُبَيْدِ اللَّهِ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ. وَرَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ

١٧٣ - الحديث الثالث والسبعون بعد المائة: تقدم وهو الحديث الخامس

والعشرون بعد المائة.

① ترجمته في «التقريب»: حفص بن عمر أو ابن عمران الأزرق البرجمي الكوفي، مستور من التاسعة.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ، عَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا.

١٧٤ - وَأَخْرَجَ حَدِيثَ هِشَامٍ وَسَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ، عَنْ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لِبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ.

وَهَذَا لَمْ يَرْفَعْهُ غَيْرُ قَتَادَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ، عَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا، كَذَلِكَ قَالَ دَاوُدُ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ سُؤَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ قَوْلَهُ.

وَرَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ، عَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا. وَأَبُو حَصِينٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سُؤَيْدٍ، عَنْ عُمَرَ قَوْلَهُ.

١٧٥ - وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ أَبِي خَيْثَمَةَ وَإِسْحَاقَ، عَنِ الْمُقْرِئِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ سَالِمٍ ① الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِي: لَا تَأْمُرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ».

١٧٤ - الحديث الرابع والسبعون بعد المائة: تقدم وهو الحديث الحادي والعشرون بعد المائة.

١٧٥ - الحديث الخامس والسبعون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ١٢ ص ٢١٠): حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْمُقْرِئِ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي =

① في (ز): سالم بن أبي سالم.

وَرَوَاهُ ابْنُ لَهْيَعَةَ، فَخَالَفَ سَعِيدًا؛ رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ،
عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي مَرِيَمَ الصَّدَقِيِّ، عَنْ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ^①،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

= جَعْفَرُ الْقُرَشِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِي: لَا
تَأْمَرَنَّ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلَا تَوَلَّيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ».

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: ولم يحكم الدارقطني فيه بشيء،
فالحديث صحيح إسنادًا ومتنًا، وسعيد بن أبي أيوب أحفظ من ابن لهيعة. اهـ

هذا كلام النووي رحمه الله، والحديث في سنده سالم بن أبي سالم الجيشاني، قال
الحافظ في «التقريب»: مقبول. يعني إذا توبع وإلا فليّن كما أفاده في مقدمة
«التقريب»، فحديث سالم يصلح في الشواهد والمتابعات، وذكر الحافظ في «تهذيب
التهذيب» أنه روى عنه أربعة له عندهم حديث واحد، ثم ذكر هذا الحديث، ثم قال:
ذكره ابن حبان في «الثقات».

وابن حبان رحمه الله يوثق المجهولين كما في مقدمة «لسان الميزان» (ج ١ ص ١٤)
فضعف الحديث من أجل سالم، لا من أجل مخالفة ابن لهيعة، والله أعلم.
فائدة:

هذا الحديث من الأحاديث التي وهم الحاكم في استدراكه (ج ٤ ص ٩١) وقال:
صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وأنت ترى أن مسلمًا قد أخرجه، وسالم بن أبي سالم الجيشاني ووالده أبوسالم وهو
سفيان بن هاني ليس من رجال البخاري، فهو على شرط مسلم فقط، على أن الحافظ
يقول في سالم: إنه مقبول، يعني إذا توبع وإلا فليّن.

① في (ب): عن أبي سالم الجيشاني عن أبيه، والصواب: عن أبي سالم الجيشاني عن أبي ذر، كما
في (ز). وفي «تهذيب التهذيب» ذكر من شيوخه أبا ذر.

١٧٦ - وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَقَتَيْبَةَ وَأَبِي حَيْثَمَةَ، عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ^①، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُثْمَانَ، حَدِيثَ الْوُضُوءِ.

وَهَذَا بِمَّا وَهُمْ فِيهِ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ عَلَى الثَّوْرِيِّ، بِمَّا يُعْتَدُّ بِهِ عَلَيْهِ.

وَقَدْ خَالَفَهُ أَصْحَابُ الثَّوْرِيِّ الْحَقَّاطُ، مِنْهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ الْعَدَنِيَّانِ، وَالْفَرِيَّابِيُّ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، وَأَبُو حُذَيْفَةَ، وَغَيْرُهُمْ؛ فَزَوَّاهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُثْمَانَ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

وَلَمْ يُخْرِجْ مُسْلِمٌ حَدِيثَ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ الْمَجْمَعِ عَلَيْهِ، وَأَخْرَجَ حَدِيثَ أَبِي أَنَسٍ وَهُوَ وَهُمْ مِنْ وَكِيعٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، عَنْ وَكِيعٍ وَأَبِي أَحْمَدَ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي أَنَسٍ، حَمَلَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَلَى الصَّوَابِ.

وَقَدْ رَوَاهُ اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُثْمَانَ، مُرْسَلًا، لَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا أَحَدًا.

وَحَدِيثُ وَكِيعٍ وَقَوْلُهُ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُثْمَانَ وَهُمْ مِنْهُ؛ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ، وَالَّذِي عِنْدَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُثْمَانَ حَدِيثَانِ مَوْقُوفَانِ غَيْرَ حَدِيثِ الْوُضُوءِ:

١٧٦ - الحديث السادس والسبعون بعد المائة: هذا الحديث قد تقدم وهو

=

الحديث الرابع والثلاثون بعد المائة.

① ليس في (ب): (عن سفیان)، والصواب: (عن وكيع عن سفیان) كما في (ز) وكما في مسلم.

أَحَدُهُمَا: كَانَ لَا يُكَبِّرُ حَتَّى يَعْتَدِلَ الصُّفُوفُ، يَبْعَثُ رِجَالًا يُعَدِّلُونَ الصُّفُوفَ.

وَالْآخَرُ: لِلْمُنْصِبِ النَّائِي مِثْلُ مَا لِلْمُنْصِبِ السَّامِعِ.

= وأما الأثران اللذان أشار إليهما الحافظ الدارقطني:

فالأول: قال ابن أبي شيبة رحمته الله في «المصنف» (ج ١ ص ٣٥٢): حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ وَهُوَ يَقُولُ: اسْتَوُوا وَحَاذُوا بَيْنَ الْمَنَائِبِ، فَإِنَّ مِنْ تَامِ الصَّلَاةِ إِقَامَةُ الصَّفِّ. قَالَ: وَكَانَ لَا يُكَبِّرُ حَتَّى يَأْتِيَهُ جَلٌّ قَدْ وَكَّلَهُمْ بِإِقَامَةِ الصُّفُوفِ.

الأثر أخرجه البيهقي (ج ٢ ص ٢١ و ٢٢).

وأما الأثر الثاني: قال البيهقي رحمته الله (ج ٣ ص ٢٢٠): أَخْبَرَنَا أَبُو زَكْرِيَا بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُرْزِيُّ وَغَيْرُهُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أُنْبَأَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أُنْبَأَ الشَّافِعِيُّ، أُنْبَأَ مَالِكٌ.

ح وَأَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ الْمِهْرَجَانِيُّ، أُنْبَأَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ جَعْفَرٍ الْمُرْزِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْدِيُّ، أُنْبَأَ ابْنُ بُكَيْرٍ، ثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنه كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ قَلَّمَا يَدْعُ ذَلِكَ إِذَا خُطِبَ: إِذَا قَامَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَاسْتَمِعُوا وَأَنْصِتُوا؛ فَإِنَّ لِلْمُنْصِبِ الَّذِي لَا يَسْمَعُ فِي الْحَظِّ مِثْلَ مَا لِلْسَّامِعِ الْمُنْصِبِ، فَإِذَا قَامَتِ الصَّلَاةُ فَاعْدِلُوا الصُّفُوفَ وَحَاذُوا بِالْمَنَائِبِ، فَإِنَّ اعْتِدَالَ الصُّفُوفِ مِنْ تَامِ الصَّلَاةِ. ثُمَّ لَا يُكَبِّرُ حَتَّى يَأْتِيَهُ رِجَالٌ قَدْ وَكَّلَهُمْ بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، فَيُخَيِّرُونَهُ أَنْ قَدْ اسْتَوَتْ، فَيُكَبِّرُ. اهـ

١٧٧- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ مَرْوَانَ، قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمَفْصَلِ؟ وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِيهَا بِطَوْلِ الطُّوَلَيْنِ. عَنْ ابْنِ عَاصِمٍ عَنْهُ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَرَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ: فَقَالَ أَبُو ضَمْرَةَ وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَرْوَانَ، كَقَوْلِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ.

وَقَالَ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَاللِّيثُ بْنُ سَعْدٍ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَغَيْرُهُمْ: عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ، مُرْسَلًا. وَكَذَلِكَ قَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

١٧٧- الحديث السابع والسبعون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٢

ص ٢٤٦ ط س): حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ^١؟ وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِطَوْلِ الطُّوَلَيْنِ.

قال الحافظ في «الفتح»: وعند النسائي من رواية أبي الأسود عن عروة عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان: أبا عبد الملك، أتقرأ في المغرب بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، و ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾، وصرح الطحاوي^٢ من هذا الوجه بالإخبار بين عروة وزيد، فكان عروة سمعه من مروان عن زيد ثم لقي زيدا فأخبره. اهـ

= ولم أجده في «المقدمة» فلعل الحافظ اكتفى بالجواب بهذا.

① قال الحافظ في «الفتح»: كذا للأكثرين بالتونين، وهو عوض عن المضاف إليه، وفي رواية الكشميهني: بقصار المفصل.

② (ج ١ ص ٢١١) من «معاني الآثار».

١٧٨ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ^①، عَنْ ابْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ^②، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النَّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ.

زَادَ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ^③، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ زَيْدٍ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَقَدْ رَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ خُصَيْفَةَ كَذَلِكَ أَيْضًا.

وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي صَخْرٍ، عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَهَذَا مِنْ رِسْمِ مُسْلِمٍ.

= فيما أنه ثبت سماع عروة من زيد بن ثابت كما في "معاني الآثار" فيصح الحديث، والحمد لله.

١٧٨ - الحديث الثامن والسبعون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٢

ص ٥٥٤): حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ، عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا.

حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا.

وأخرجه مسلم (ج ١ ص ٧٥ مع النووي) من طريق إسماعيل بن جعفر عن ابن =

① في الأصلين: (ابن أبي جعفر)، والصواب (ابن جعفر).

② سقط من (ب): (عن ابن قسيط)، والصواب إثباته كما في (ز)، وكما تراه في السند.

③ في (ب): (ابن خصيفة)، والذي في الصحيح: ابن أبي ذنب عن ابن قسيط، وهو الصواب، وهو الذي في (ز).

١٧٩ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ أَبِي الْفُرَاتِ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُمَرَ، مَرَّ بِجَنَازَةٍ، فَقَالَ: وَجِبَتْ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ فِي الْمُسْنَدِ^①: ابْنُ بُرَيْدَةَ إِنَّمَا يَرَوِي عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَسْوَدِ فَيَكُونُ مُتَّصِلًا.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ وَكَيْعٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ الشَّيْثِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ: جَلَسَ عُمَرُ، مُرْسَلًا، وَرَفَعَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَ ابْنِ بُرَيْدَةَ وَبَيْنَ عُمَرَ أَحَدًا.

= خَصِيْفَةٌ بِهِ.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (ج ٢ ص ٥٥٥): (فائدة): اتفق ابن أبي ذئب ويزيد بن خُصَيْفَةَ على هذا الإسناد على ابن قسيط، وخالفها أبوصخر؛ فرواه عن ابن قسيط عن خارجة بن زيد عن أبيه، أخرجه أبوداود والطبراني، فإن كان محفوظًا لحمل على أن لابن قسيط فيه شيخين، وزاد أبوصخر في روايته: وصليت خلف عمر بن عبدالعزيز وأبي بكر بن حزم فلم يسجدا فيها. اهـ

وأقول: أبوصخر هو حميد بن زياد، قال الحافظ في «التقريب»: صدوق يهم. والليذان خالفاه يزيد بن عبدالله بن خصيفة قال الحافظ: ثقة. وابن أبي ذئب وهو محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة، قال الحافظ في «التقريب»: ثقة فقيه فاضل. فابن أبي ذئب وابن خصيفة أرجح من أبي صخر في الوصف والعدد، فعلى هذا فحديثه شاذ وحديثها هو المحفوظ، والله أعلم.

١٧٩ - الحديث التاسع والسبعون بعد المائة: تقدم وهو الحديث السادس والعشرون بعد المائة.

① ليس في (ز): في المسند.

١٨٠ - وَاتَّفَقَا عَلَى حَدِيثِ عَطَاءَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ حَدِيثِ الْجَبَّةِ فِي الْإِحْرَامِ^①، وَفِيهِ: «وَاصَّنْ فِي عُمْرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ»، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَهَمَامٍ، زَادَ مُسْلِمٌ: وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَرَبَاحُ بْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ، وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ.

وَرَوَاهُ قَتَادَةُ، وَمَطَرُ الْوَرَّاقِ، وَمَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ^②، وَعَيْرٌ وَاحِدٌ، عَنْ عَطَاءَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ مُرْسَلًا لَيْسَ^③ فِيهِ صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، وَكَذَلِكَ قَالَ الثَّوْرِيُّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَطَاءٍ مُرْسَلٌ.

١٨٠ - الحديث الثمانون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٣ ص ٦١٤): ط

س: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ يَغْنِي عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجَعْرَانَةِ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ، وَعَلَيْهِ أَثَرُ الْخَلْقِ أَوْ قَالَ صُفْرَةٌ، فَقَالَ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَبَّحَ بِتَوْبٍ، وَوَدِدْتُ أَنِّي قَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، فَقَالَ عُمَرُ: تَعَالَ، أَيْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. فَرَفَعَ طَرَفَ التَّوْبِ، فَتَنَظَّرْتُ إِلَيْهِ لَهُ عَطِيطٌ - وَأَخْسِبُهُ قَالَ: كَعَطِيطِ الْبَكْرِ -، فَلَمَّا سُرِّي عَنْهُ قَالَ: «أَيُّ السَّائِلِ عَنِ الْعُمْرَةِ؟ اخْلَعْ عَنْكَ الْجَبَّةَ، وَاغْسِلْ أَثَرُ الْخَلْقِ عَنْكَ، وَأَنْقِ الصُّفْرَةَ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ». اهـ

=

① ليس في (ز): في الإحرام.

② هكذا في الأصلين، سليمان بن أبي داود، وقد ذكر الحافظ كلام الدارقطني في "مقدمة الفتح" فلم يذكر سليمان.

③ سقطت (ليس) من (ز).

١٨١ - وَاتَّفَقَا عَلَى حَدِيثِ بِإِسْنَادِهِ: «كَمَا يَعْصُ الْفَحْلُ» عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَهَمَّامٍ، عَنْ عَطَاءٍ.

زَادَ مُسْلِمٌ: عَنْ عُندَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ. وَعَنْ أَبِي عَسَّانَ، عَنْ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بُدَيْلٍ، عَنْ عَطَاءٍ.

= وقال مسلم رحمه الله (ج ٨ ص ٧٦) مع النووي: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ... فذكر الحديث. ثم ذكره من حديث عمرو بن دينار، عن عطاء، ومن حديث ابن جريج، أخبرني عطاء، ومن حديث قيس، عن عطاء، ومن حديث رباح بن أبي معروف قال: سمعت عطاء. اهـ

قال الحافظ رحمه الله في «المقدمة» ص (٣٥٧ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: في رواية ابن جريج: أخبرني عطاء، أن صفوان بن يعلى أخبره، عن يعلى به، ورواية جميع من ذكره عن عطاء عن يعلى معنعة، فدل على أنه لم يروه عن يعلى إلا بواسطة ابنه، وابن جريج من أعلم الناس بحديث عطاء، وقد صرح بسماحه منه، فالتعليل بمثل هذا غير مُتَّجِهٍ كما قَدَّمْنَا غيرَ مَرَّةٍ. اهـ

قلت: وكذا رواية رباح بن أبي معروف قال: سمعت عطاء، قال: أخبرني صفوان بن يعلى عن أبيه.

ورواية منصور وعبد الملك المنقطعة في «المسند» (ج ٤ ص ٢٢٤)، قال الإمام أحمد رحمه الله: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَعَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ... فذكر الحديث.

فعلم بهذا أن الحديث المنقطع لا يُعِلُّ به الحديث المتصل المتفق عليه؛ للتصريح فيه بالإخبار، والله أعلم.

١٨١ - الحديث الحادي والثمانون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ١٢

ص ٢١٩ ط س): حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ =

وَهَذَا خِلَافٌ عَنِ قَتَادَةَ.

==يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَرَجْتُ فِي غَزْوَةِ فَعَصَّ رَجُلٌ فَأَنْتَرَعَ نَيْبَتُهُ فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ.
وقال مسلم رحمه الله (ج ١١ ص ١٥٩ مع النووي): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ،
قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ يَعْلَى،
عَنْ يَعْلَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... بِمِثْلِهِ.
حَدَّثَنِي أَبُو عَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ،
عَنْ بُذَيْلٍ، عَنْ عَطَاءٍ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، أَنَّ أَجِيرًا لِيَعْلَى بْنِ مُنِيَّةٍ
عَصَّ رَجُلٌ ذِرَاعَهُ فَجَذَبَهَا فَسَقَطَتْ نَيْبَتُهُ، فُرِفِعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَبْطَلَهَا وَقَالَ: «أَرَدْتُ
أَنْ تَقْصِمَهَا كَمَا يَقْصِمُ الْفَحْلُ؟!».

ورواه من طريق همام حدثنا عطاء عن صفوان بن يعلى بن منية عن أبيه...
الحديث. ومن طريق ابن جريج أخبرني عطاء أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية عن
أبيه... وذكر الحديث.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (ج ١٢ ص ٢٢٢): وأخرج مسلم من طريق شعبة
عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه، ومن طريق همام عن عطاء كذلك، وهي
عند البخاري في الحج مختصرة مضمومة إلى حديث الذي سأل عن العمرة، ومن
طريق هشام الدَّسْتَوَائِيَّ عن قتادة، وفيها مخالفة لرواية شعبة من وجهين: أحدهما: أنه
أدخل بين قتادة وعطاء بُذَيْلَ بْنَ مَيْسَرَةَ، والآخر: أنه أرسله، ولفظه عن صفوان بن
يعلى: أن أجيرًا ليعلى بن أمية عصَّ رجل ذراعه.

وقد اعترض الدارقطني على مسلم في تخريجه هذه الطريق وتخريجه طريق محمد بن
سيرين عن عمران وهو لم يسمع منه، وأجاب النووي بما حاصله: أن المتابعات يُعْتَمَرُ
فيها ما لا يُعْتَمَرُ في الأصول، وهو كما قال. اهـ

١٨٢ - وَاتَّفَقَا أَيْضًا فَأَخْرَجَا حَدِيثَ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ أَخِيهِ الْفَضْلِ، حَدِيثَ الْخُثْعَمِيِّ، الْبُخَارِيُّ عَنِ أَبِي عَاصِمٍ، وَمُسْلِمٌ عَنِ عَلِيِّ بْنِ خَشْرَمٍ، عَنِ عَيْسَى، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَا جَمِيعًا: عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَقَدْ أَوْفَقَهُ مَعْمَرٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ فَلَمْ يُخْرِجَاهُ عَنْهُمَا.

فَأَمَّا الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْرَجَاهُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ؛ فَإِنَّ حَجَّاجًا قَالَ فِيهِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثْتُ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

وَأَمَّا مَالِكٌ وَمَنْ تَابَعَهُ فَلَا يَذْكُرُونَ (عَنِ الْفَضْلِ)، إِنَّمَا قَالُوا: (كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ)، فَصَارَ فِي رِوَايَتِهِمْ مِنْ مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ. ثَنَاهُ النَّيْسَابُورِيُّ، عَنِ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَدَّثْتُ عَنْ الزُّهْرِيِّ.

١٨٣ - وَاتَّفَقَا فَأَخْرَجَا حَدِيثَ الثَّوْرِيِّ وَهَشِيمٍ^①، عَنِ أَبِي هَاشِمٍ، عَنِ أَبِي مَجْلَزٍ، عَنِ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنِ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّهُ سَمِعَ يُقْسِمُ قَسَمًا إِنَّ ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا﴾^② نَزَلَتْ فِي السُّنَّةِ الْمُتَبَارِزِينَ يَوْمَ بَدْرٍ.

١٨٢- الحديث الثاني والثمانون بعد المائة: تقدم وهو الحديث الثالث بعد المائة.

١٨٣ - الحديث الثالث والثمانون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٨

ص ٤٤٣ ط س): حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مَجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُقْسِمُ فِيهَا قَسَمًا إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ: =

① في (ز) هشام، والصواب: هشيم كما في (ب) وكما تراه في سند الحديث.

② سورة الحج، الآية: ١٩.

وَأَخْرَجَا أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْثُو لِلْخُصُومَةِ، قَالَ قَيْسٌ: وَفِيهِمْ نَزَلَتْ: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا﴾ وَلَمْ يُجَاوِزْ بِهِ قَيْسًا.

ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَقَالَ عُثْمَانُ: عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، قَوْلُهُ، فَاضْطَرَبَ الْحَدِيثُ.

= ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا فِي رَيْبِهِمَا﴾ [الحج: ١٩] نَزَلَتْ فِي حَمْرَةٍ وَصَاحِبَيْهِ، وَعُتْبَةُ وَصَاحِبَيْهِ، يَوْمَ بَرَزُوا فِي يَوْمٍ بَدْرٍ.

رَوَاهُ سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، وَقَالَ عُثْمَانُ: عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَوْلُهُ.

حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَجْثُو بَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ لِلْخُصُومَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. قَالَ قَيْسٌ: وَفِيهِمْ نَزَلَتْ: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا فِي رَيْبِهِمَا﴾ [الحج: ١٩] قَالَ: هُمُ الَّذِينَ بَارَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ: عَلِيٌّ وَحَمْرَةُ وَعُتْبَةُ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ.

وقال مسلم رحمته الله (ج ١٨ ص ١٦٦) مع النووي: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقْسِمُ قَسَمًا إِنَّ: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا فِي رَيْبِهِمَا﴾ [الحج: ١٩] إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي الَّذِينَ بَرَزُوا يَوْمَ بَدْرٍ: حَمْرَةُ وَعَلِيٌّ وَعُتْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ، وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ ابْنَا رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ.

ثم رواه من طريق سفیان الثوري عن أبي هاشم بمثل حديث هشيم. اهـ

قال النووي رحمته الله بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: فلا يلزم من هذا ضعف الحديث واضطرابه؛ لأن قيسًا سمعه من أبي ذر كما رواه مسلم هنا، فرواه عنه، وسمع من علي بعضه، وأضاف إليه قيس ما سمعه من أبي ذر، وأفنى به أبو مجلز تارة، ولم يقل: إنه من كلام نفسه ورأيه، وقد عملت الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم =

= بمثل هذا، فيفتي الإنسان منهم بمعنى الحديث عند الحاجة إلى الفتوى دون الرواية، ولا يرفعه، فإذا كان وقت آخر وقصد الرواية رفعه، وذكر لفظه، وليس في هذا اضطراب، والله أعلم. اهـ

وقال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٢ ط س): قلت: لا اضطراب فيه، بل رواية منصور قصّر فيها منصور، وقد وصلها الطبراني^① عن ابن حميد^② عن جرير، إن كان ابن حميد حفظ، ووصلها أيضًا الثوري وهشيم.

وأما حديث سليمان التيمي عن أبي مجلز فلا مخالفة بينه وبين حديث أبي هاشم عنه؛ لأن رواية التيمي لحديث علي غير رواية أبي هاشم لحديث أبي ذر، فهما حديثان مختلفان، وبهذا يجمع بينهما، وينتفي الاضطراب، والله أعلم.

نُبَيِّه: قوله: وأخرجاه من حديث سليمان التيمي وهم، وإنما هو من أفراد البخاري. اهـ

هذا وقد أطنب الحافظ رحمه الله في "الفتح" (ج ٨ ص ٤٤٤ ط س): في تخريج طرقه فن يريد المزيد فليراجعه.

هذا وقد ذكر الحافظ الدارقطني رحمه الله هذا الحديث في "العلل" (ج ٤ ص ١٠٠) فقال: وقد سئل عن حديث قيس بن عباد عن علي قال: أنا أول من يجثو للخصومة بين يدي الله تعالى يوم القيامة.

فقال: يرويه سليمان التيمي عن أبي مجلز عن قيس بن عباد، حدث عنه به جماعة، منهم: مروان بن معاوية، وعبثر بن القاسم، وعبد الوهاب بن عطاء، ويوسف بن يعقوب السدوسي، وغيرهم.

=

① هكذا، والظاهر الطبري؛ لأن ابن حميد شيخه، وهو أيضًا موجود في "تفسيره" (ج ١٧ ص ١٣١-١٣٢).

② هو محمد بن حميد، حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه. اهـ "تقريب".

١٨٤ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ وَابْنِ حَاتِمٍ، عَنْ الْبُرْسَانِيِّ وَإِسْحَاقَ، عَنْ رَوْحٍ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَيْهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ». وَفِي هَذَا نَظَرٌ.

= وروى عون بن كهْمَسٍ، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن علي قال: نزلت فينا يوم بدر هذه الآية ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾، ووهم فيه عون؛ وإنما روى التيمي بهذا الإسناد: أنا أول من يجثو للخصومة، قال قيس بن عباد فيهم نزلت: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا﴾. كذلك رواه معتمر بن سليمان عن أبيه، وقُصِّلَ قول علي من قول قيس بن عباد، وتابعه عيسى بن يونس ويزيد بن هارون؛ فروياه عن التيمي عن أبي مجلز عن قيس بن عباد قوله: نزلت فيهم هذه الآية. ولم يذكر عليًا.

ورواه أبو هاشم الرماني عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن أبي ذر قال: نزلت هذه الآيات فيهم: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ أَخَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾.

وحديث أبي هاشم صحيح، وقول معتمر عن أبيه صحيح، وكذلك قول مروان بن معاوية ومن تابعه، وحديث عون بن كهْمَسٍ عن سليمان التيمي وهم. اهـ فالدارقطني رحمه الله يحكم لحديث أبي هاشم بالصحة وحديث معتمر، وقد اتفقا على حديث أبي هاشم، وانفرد البخاري بحديث معتمر بن سليمان؛ فقد كفانا الحافظ الدارقطني رحمه الله مؤنة البحث، فجزاه الله خيرًا.

١٨٤ - الحديث الرابع والثمانون بعد المائة: حديث جابر تقدم وهو

الحديث الحادي والسبعون بعد المائة.

١٨٥ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ الصَّلْتِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ ① عَلَيْهِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ، قَالَ: لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ قَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: صَحِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقْتَهُ وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ حَمَّادٌ: ثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، لَيْسَ فِيهِ الْمِسْوَرُ، يَهَذَا.

١٨٥ - الحديث الخامس والثمانون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٧ ص ٤٣ ط س): حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: لَمَّا طُعِنَ عُمَرُ جَعَلَ يَأْلَمُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَكَأَنَّهُ يُجَزِّعُهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَئِنْ كَانَ ذَاكَ لَقَدْ صَحِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقْتَهُ وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ، ثُمَّ صَحِبْتَ أَبَا بَكْرٍ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُ، ثُمَّ فَارَقْتَهُ وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ، ثُمَّ صَحِبْتَ صُحْبَتَهُمْ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُمْ، وَلَئِنْ فَارَقْتَهُمْ لَتَفَارَقْتَهُمْ وَهُمْ عَنْكَ رَاضُونَ. قَالَ: أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ صُحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِضَاهُ، فَإِنَّمَا ذَاكَ مَنْ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى مَنْ بِهِ عَلَيَّ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ صُحْبَةِ أَبِي بَكْرٍ وَرِضَاهُ، فَإِنَّمَا ذَاكَ مَنْ مِنْ اللَّهِ -جَلَّ ذِكْرُهُ- مَنْ بِهِ عَلَيَّ، وَأَمَّا مَا تَرَى مِنْ جَزْعِي فَهُوَ مِنْ أَجْلِكَ وَأَجْلِ أَصْحَابِكَ، وَاللَّهُ لَوْ أَنَّ لِي طِلَاعَ الْأَرْضِ ذَهَبًا لَأَفْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ أَنْ أَرَاهُ.

قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: دَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ يَهَذَا. اهـ

قال الحافظ رحمه الله في «المقدمة» ص (٣٦٧ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: طريق حماد أسندها الإسماعيلي وغيره، وقد أشار إليه البخاري، وابن أبي مليكة =

① ليس في (ب): ابن، والصواب إثباتها كما في (ز) وكما تراه في سند «الصحيح».

١٨٦ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا.

= قد صح سماعه من ابن عباس ومن المسور جميعاً، والمسور قد حضر القصة، فالظاهر أن ابن أبي مليكة رواه عن كل منهما، والله أعلم.

١٨٦ - الحديث السادس والثمانون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٩ ص ٩٩): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَقِيَ رَجُلًا بِالرُّوحَاءِ، فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟» قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ. فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ»، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةً صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ».

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ».

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ».

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِهِ. اهـ

هذا من الأحاديث التي لم يُجِبْ عنها النووي رحمه الله، وقد قال الزرقاني رحمه الله (ج ٣ ص ٢٦٢): وهذا الحديث:

رواه النسائي من طريق محمد بن خالد وابن وهب، والطحاوي وغيره من طريق الشافعي، وابن عبد البر من طريق ابن أبي مصعب؛ الأربعة: عن مالك متصلاً.

وتابعه سفيان بن عيينة عند مسلم وأبي داود والنسائي وغيرهم، ولم يُتَنَلَفْ عليه =

١٨٧ - وَأَخْرَجَ أَيْضًا حَدِيثَ حُصَيْنٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ. وَفِيهِ عَلَى حَبِيبٍ سَبْعَةُ أَقَاوِيلَ.

= في اتصاله.

وعبد العزيز بن أبي سلمة وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، كلاهما عند البيهقي موصولاً.

وأخوه موسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق رواهما ابن عبد البر متصلاً. وسفيان الثوري^① مرسلًا في رواية ابن مهدي عنه عند مسلم، وموصولاً في رواية أبي نعيم الفضل بن دكين عنه عند النسائي، فاختلف عليه في وصله وإرساله كما اختلف على مالك في ذلك.

فالظاهر أن كلاً من مالك وشيخه إبراهيم حدث به على الوجهين - إلى أن قال:- وقد أخرجه مسلم من طريق السفيانيين، وكأنَّ البخاري ترك تخريجه في "صحيحه" لهذا الاختلاف، لكن قال ابن عبد البر: مَنْ وَصَلَ هَذَا الْحَدِيثَ وَأَسْنَدَهُ فَقَوْلُهُ أَوَّلَى وَأَصْحٌ، وَالْحَدِيثُ صَحِيحٌ مُسْنَدٌ ثَابِتُ الْإِتِّصَالِ، لَا يَضُرُّهُ تَقْصِيرُ مَنْ قَصَرَ بِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ أَسْنَدُوهُ حِفَاطٌ ثَقَاتٌ، انْتَهَى، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فَصَحَّحَ وَضَلَّاهُ. اهـ

١٨٧ - الْحَدِيثُ السَّابِعُ وَالْثَمَانُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ مُتَابِعَةً (ج ٦ ص ٥١) مَعَ النَّوَوِيِّ: حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ رَفَعَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَنْقِظَ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ وَهُوَ يَقُولُ: «إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَا يَبْتَغِي لِأَوَّلَى الْأَلْبَابِ» [ال عمران: ١٩٠]، فَقَرَأَ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ، ثُمَّ =

① وكذا جاء متصلاً من رواية ابن مهدي عنه في "صحيح مسلم" (ج ٩ ص ١٠٠ مع النووي).

= قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَأَطَالَ فِيهِمَا الْقِيَامَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَامَ حَتَّى تَفَجَّ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، سِتُّ رَكَعَاتٍ كُلُّ ذَلِكَ يَسْتَاكُ وَيَتَوَضَّأُ وَيَقْرَأُ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ، ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ، فَأَذَنَ الْمُؤَذِّنُ فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي لِسَانِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي سَمْعِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي بَصَرِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ خَلْفِي نُورًا، وَمِنْ أَمَامِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ قُدْرِي نُورًا، وَمِنْ نَحْوِي نُورًا، اللَّهُمَّ أَغْنِنِي نُورًا».

قال النووي رحمته الله: قال القاضي عياض: هذه الرواية -وهي رواية حصين عن حبيب بن أبي ثابت- مما استدركه الدارقطني على مسلم لاضطرابها واختلاف الرواة، قال الدارقطني: ورُوِيَ عنه على سبعة أوجه، وخالف فيه الجمهور.

ثم قال النووي بعد أن حكى هذا عن القاضي عياض: ولا يقدر هذا في مسلم، فإنه لم يذكر هذه الرواية متأصلة مستقلة إنما ذكرها متابعة، والمتابعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الأصول كما سبق بيانه في مواضع، قال القاضي: ويحتمل أنه لم يُعَدَّ في هذه الصلاة الركعتين الأوليين الخفيفتين اللتين كان النبي ﷺ يستفتح صلاة الليل بهما، كما صرحنا الأحاديث بها في مسلم وغيره، ولهذا قال: صلى ركعتين فأطال فيهما. فدلَّ على أنَّهما بعد الخفيفتين، فتكون الخفيفتان ثم الطويلتان ثم الست المذكورات ثم ثلاث بعدها كما ذكر، فصارت الجملة ثلاث عشرة كما في باقي الروايات، والله أعلم. اهـ

وقال الحافظ في «الفتح» (ج ٢ ص ٤٨٤ ط س): وَمَنْ دَكَّرَ العدد منهم لم يزد على ثلاث عشرة، ولم ينقص عن إحدى عشرة، إلا أن في رواية علي بن عبدالله بن عباس عند مسلم ما يخالفهم، فإن فيه: فصلى ركعتين أطال فيهما ثم انصرف فنام حتى نفخ، ففعل ذلك ثلاث مرات بست رَكَعَاتٍ، كل ذلك يستاك ويتوضأ ويقرأ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ، يعني آخر آل عمران، ثم أوتر بثلاث، فأذن المؤذن فخرج إلى الصلاة. انتهى، فزاد على الرواة تكرار الوضوء، ونقص عنهم ركعتين أو أربعًا، ولم يذكر ركعتي الفجر أيضًا، وأظن ذلك من الراوي عنه حبيب بن أبي ثابت؛ فإن فيه مقالًا، وقد اختلف عليه فيه في إسناده ومثله اختلافًا تقدم ذكر بعضه. اهـ =

= هذا وقد سبق الدارقطني بالقول بأن حبيب بن أبي ثابت قد اختلف عليه فيه النسائي رحمه الله فقال (ج ٣ ص ١٩٥):

ذكر الاختلاف على حبيب بن أبي ثابت في حديث ابن عباس في الوتر:

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَاسْتَنْ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ فَاسْتَنْ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، حَتَّى صَلَّى سِتًّا، ثُمَّ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ.

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ جُصَيْنٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَأَكَ وَهُوَ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ حَتَّى فَرَعَ مِنْهَا: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَةً لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [١٩٠: عمران] ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ عَادَ فَنَامَ حَتَّى سَمِعْتُ نَفْحَهُ، ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَأَكَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ نَامَ، ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَأَكَ وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَأَوْتَرَ بِثَلَاثٍ.

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَبَلَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ مَخْلَدٍ، ثِقَّةٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: اسْتَنْقِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَنْ... وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النَّهْشَبِيُّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، وَيُوتِرُ بِثَلَاثٍ، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ.

خَالَفَهُ عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ، فَرَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ الْجَزَّارِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... ثم ذكره بسنده. اهـ

وبعد: فقد رأيت لحبيب بن أبي ثابت من يتابعه متابعة قاصرة على الكيفية التي =

= في "صحيح مسلم":

قال أبو نعيم رحمه الله في "الحلية" (ج ٣ ص ٢٠٨): حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، ثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، ثَنَا الْمِنْهَالُ بْنُ عَمْرٍو، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَمَرَنِي الْعَبَّاسُ قَالَ: يَثْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، حَتَّى لَمْ يَبْقَ فِي الْمَسْجِدِ غَيْرُهُ أَحَدٌ، قَالَ: ثُمَّ مَرَّ بِي فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» قُلْتُ: عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: «فَمَهْ»، قُلْتُ: أَمَرَنِي الْعَبَّاسُ أَنْ أُبَيِّتَ بِكُمُ اللَّيْلَةَ. قَالَ: «فَالْحَقُّ»، فَلَمَّا انْصَرَفَ دَخَلَ فَقَالَ: «افْرُشُوا لِعَبْدِ اللَّهِ»، قَالَ: فَأَتَيْتُ بِوِسَادَةٍ مِنْ مُسُوحٍ، قَالَ: وَتَقَدَّمَ إِلَيَّ الْعَبَّاسُ: لَا تَنَامُ حَتَّى تَحْفَظَ صَلَاتَهُ. قَالَ: فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيظَهُ، فَاسْتَوَى عَلَى فِرَاشِهِ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^①، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ مِنْ آخِرِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ حَتَّى خَتَمَهَا: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] ثُمَّ قَامَ ثُمَّ اسْتَنَّ بِسِوَاكِهِ، ثُمَّ دَخَلَ فِي مُصَلَّاهُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَيْسَتْ بِطَوِيلَتَيْنِ وَلَا قَصِيرَتَيْنِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى فِرَاشِهِ فَنَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيظَهُ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى فِرَاشِهِ فَفَعَلَ كَمَا فَعَلَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى، ثُمَّ اسْتَنَّ بِسِوَاكِهِ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ دَخَلَ مُصَلَّاهُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَيْسَتْ بِطَوِيلَتَيْنِ وَلَا قَصِيرَتَيْنِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى فِرَاشِهِ فَنَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيظَهُ، ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى فِرَاشِهِ فَفَعَلَ كَمَا فَعَلَ فَصَلَّى، ثُمَّ أَوْتَرَ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي بَصَرِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي سَمْعِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي لِسَانِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَاجْعَلْ عَن يَمِينِي نُورًا، وَاجْعَلْ عَن يَسَارِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنِّي نُورًا، وَاجْعَلْ مِن خَلْفِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِن قُدْرِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِن تَحْتِي نُورًا، وَاجْعَلْ لِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ نُورًا، وَأَعْظِمْ لِي نُورًا».

① لفظة: ثلاث مرات، ليست في مسلم، فرواها المنهال بن عمرو عن علي بن عبدالله بن العباس

عن أبيه به، وخالفه محمد بن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه فلم يذكرها، وهو أوثق من

المنهال، فعلى هذا فتعتبر رواية المنهال بن عمرو شاذة، والله أعلم.

= هذا حديث صحيح من حديث ابن عباس رُوِيَ عنه من وجوه كثيرة. ثم أشار رَحْمَةُ اللهِ إِلَى طرق هذا الحديث. اهـ

ورجال هذا الإسناد ثقات، فسلیمان بن أحمد هو الطبرانی أبو القاسم صاحب "المعجم"، وعلي بن عبد العزيز هو البغوي، وبقية السند رجال الصحيح.

ثم وجدت متابعا لحبيب بن أبي ثابت متابعة قاصرة أيضا:

قال الإمام أحمد رَحْمَةُ اللهِ (ج ٤ ص ١٦٤) بتحقيق أحمد شاكر رَحْمَةُ اللهِ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدَّثَ أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ فَخَرَجَ فَنَظَرَ فِي السَّمَاءِ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخِزَتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ حَتَّى بَلَغَ: ﴿سُبْحَنَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩١] ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ، فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ اضْطَجَعَ، ثُمَّ رَجَعَ أَيْضًا فَنَظَرَ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ، ثُمَّ رَجَعَ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ اضْطَجَعَ، ثُمَّ رَجَعَ أَيْضًا فَنَظَرَ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ، ثُمَّ رَجَعَ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى.

وذكره أيضا بهذا السند (ج ٥ ص ٩٥).

والحديث رجاله رجال الصحيح، وأبو المتوكل هو علي بن داود ويقال: ابن دُوَادٍ كما في "تقريب التهذيب".

فهذان الطريقان يعتبران متابعين لحديث حبيب على اللفظ ويحمل على ما حمله عليه القاضي رَحْمَةُ اللهِ فيما تقدم عنه.

ويبقى على حبيب بن أبي ثابت الاختلاف عليه في السند، فالظاهر أن مسلما رَحْمَةُ اللهِ لم يعتمد عليه، وإنما ذكره في المتابعات كما قاله النووي رَحْمَةُ اللهِ، والله أعلم.

١٨٨ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَزْهَرَ بْنِ جَمِيلٍ، عَنِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، قِصَّةَ الْخُلْعِ. وَعَنِ الْمَخْرَمِيِّ، عَنْ قُرَادٍ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ، وَأَصْحَابُ الثَّقَفِيِّ غَيْرَ أَزْهَرَ يُرْسِلُونَهُ أَيْضًا. وَخَالِدُ الطَّحَّانُ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ يُرْسِلُونَهُ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ. وَلَمْ يُخْرِجْ مُسْلِمٌ لِعِكْرِمَةَ شَيْئًا.

١٨٨ - الحديث الثامن والثمانون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (٩ ص ٣٩٥ ط س): حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ جَمِيلٍ، حَدَّثَنَا عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ أُمِّ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أَعْتَبَ عَلَيْهِ فِي خُلُقٍ وَلَا دِينٍ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَدِيثَ وَطَلِّقِيهَا تَطْلِيقَةً».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَا يُتَابَعُ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ أُخْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هَذَا، وَقَالَ: «تُرَدِّينَ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ، فَرَدَّتْهَا وَأَمَرَهُ يَطْلُقُهَا.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ: عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلَّقَهَا.

وَعَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَيْمَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَا أَعْتَبُ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ وَلَا خُلُقٍ، وَلَكِنِّي لَا أُطِيقُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ الْمُخَرَّمِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَادُ أَبُو نُوحٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ =

١٨٩ - وَأَخْرَجَ أَيْضًا حَدِيثَ وَهَيْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذْ قَامَ أَبُو إِسْرَائِيلَ.
رَوَاهُ الثَّقَفِيُّ وَابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، مُرْسَلًا.

= حَازِمٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ ثَابِتَ بْنِ
قَيْسٍ بْنِ سَمَّاسٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَتَقِمُّ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ وَلَا
خُلُقٍ، إِلَّا أَنِّي أَخَافُ الْكُفْرَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» فَقَالَتْ:
نَعَمْ. فَرَدَّتْ عَلَيْهِ وَأَمَرَهُ ففَارَقَهَا.

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ جَمِيلَةَ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قال الحافظ في «المقدمة» ص (٣٧٥) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد حكى
البخاري الاختلاف فيه، وعلقه لإبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلاً، وعن
أيوب موصولاً، وذلك مما يقوي رواية جرير بن حازم. وفي رواية أبي ذر عن المستلي
من الزيادة قال البخاري عقب حديث أزهري: لا يتابع فيه عن ابن عباس. وهذا معنى
قول الدارقطني: إن أصحاب الثقفي يرسلونه، وقد ذكرت من وصل حديث
إبراهيم بن طهمان في «تغليق التعليق». اهـ

قلت: وذكر في «الفتح» (ج ٩ ص ٣٩٩ و ٤٠١) أنه وصلها لإسماعيلي. اهـ

١٨٩ - الحديث التاسع والثمانون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ١١
ص ٥٨٦ ط س): حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ
عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ، فَسَأَلَ عَنْهُ
فَقَالُوا: أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ، وَلَا يَسْتَظِلَّ، وَلَا يَتَكَلَّمَ، وَيَصُومَ. فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: «مُرُّهُ فَلْيَتَكَلَّمْ، وَلْيَقْعُدْ، وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ».

قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الحافظ في «الفتح»: وأما حديث ابن عباس أيضاً وهو الحديث الرابع فوهيب
في سنده هو ابن خالد، وعبد الوهاب الذي علق عنه البخاري آخر الباب هو ابن =

=عبدالمجيد الثقفي، وقد يتمسك بهذا من يرى أن الثقات إذا اختلفوا في الوصل والإرسال يُرَجَّح قول مَنْ وَصَلَ لما معه من زيادة العلم؛ لأن وهيبًا وعبد الوهاب ثقتان، وقد وصله وهيب وأرسله عبد الوهاب، وصححه البخاري مع ذلك، والذي عرفناه بالاستقراء من صنيع البخاري أنه لا يعمل في هذه الصورة بقاعدة مطردة، بل يدور مع الترجيح، إلا إن استووا فيقدم الوصل، والواقع هنا أن مَنْ وصله أكثر ممن أرسله.

قال الإسماعيلي: وصله مع وهيب: عاصم بن هلال^①، والحسن بن أبي جعفر. وأرسله مع عبد الوهاب: خالد الواسطي. قلت: وخالد متقن، وفي عاصم والحسن مقال، فيستوي الطرفان في ترجيح الوصل، وقد جاء الحديث المذكور من وجه آخر فازداد قوة، أخرجه عبدالرزاق^② عن معمر وابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه قال دخل النبي ﷺ المسجد... اهـ

وقال الحافظ أيضًا في «المقدمة» ص(٣٨٠) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد أشار البخاري إلى الخلاف فيه واعتمد حديث وهيب لحفظه. اهـ

وأقول: الذين أرسلوه: إسماعيل بن عُلَيَّة، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وخالد بن عبدالله الواسطي. كما أفاد الحافظ في «الفتح» عن الإسماعيلي، ومعمر بن راشد، وحديث معمر في «مصنف عبدالرزاق» (ج ٨ ص ٤٣٦)، والذين وصلوه وهيب بن خالد، وعاصم بن هلال، والحسن بن أبي جعفر، ولا شك أن الذين أرسلوه أثبت من الذين وصلوه، والله أعلم.

① قال الحافظ في «التقريب» في عاصم بن هلال: فيه لين، وقال في ترجمة الحسن بن أبي جعفر: ضعيف الحديث مع عبادته وفضله.

② (ج ٨ ص ٤٣٥) مرسلًا، وأخرجه أحمد (ج ٤ ص ١٦٨) متصلًا من طريق عبدالرزاق: ثنا ابن جريج ومحمد بن بكر قال: أخبرني ابن جريج، قال: أخبرني ابن طاوس عن أبيه عن أبي إسرائيل قال: دخل النبي ﷺ المسجد وأبو إسرائيل يصلي...

١٩٠ - وَأَخْرَجَ أَيْضًا حَدِيثُ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً».

وَرَوَاهُ خَالِدٌ وَهَشَامٌ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا، وَاخْتُلِفَ عَنْهُمَا.
وَاخْتُلِفَ عَنْ قَتَادَةَ: فَقَالَ هَمَّامٌ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا. وَوَقَّعَهُ أَبُو عَوَانَةَ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَابَعَهُ أَبُو هَاشِمٍ الرُّمَانِيُّ، عَنْ
عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَهُ، قَالَ عَنْهُ شُعْبَةُ.

١٩٠ - الحديث التسعون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ١٢ ص ٤٢٧ ط
س): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ، كُتِفَ أَنْ يَغْفِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَنْ
يَفْعَلَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ أَوْ يَفِرُّونَ مِنْهُ، صَبَّ فِي أُذُنِهِ
الْآنُكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ صَوَّرَ صُورَةً عَذَّبَ وَكُتِفَ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا وَلَيْسَ بِنَافِخٍ».
قَالَ سُفْيَانُ: وَصَلَهُ لَنَا أَيُّوبُ.

وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَوْلُهُ: مَنْ
كَذَّبَ فِي رُؤْيَاهُ.

وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الرُّمَانِيِّ، سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَوْلُهُ: مَنْ صَوَّرَ
صُورَةً، وَمَنْ تَحَلَّمَ، وَمَنْ اسْتَمَعَ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:
مَنْ اسْتَمَعَ، وَمَنْ تَحَلَّمَ، وَمَنْ صَوَّرَ، تَحَوَّهْ، تَابَعَهُ هَشَامٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
قَوْلُهُ.

قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص (٣٨١ ط س) بعد ذكره كلام
الدارقطني: قلت: تعارض الوقف والرفع فيه لا أثر له؛ لأن حكمه الرفع، وقد أشار
البخاري إلى الخلاف فيه على عكرمة عن ابن عباس أو عن أبي هريرة، والراجح =

١٩١ - وَأَخْرَجَ أَيْضًا حَدِيثَ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ عَامَ الْفَتْحِ وَأَصْحَابُهُ بَيْنَ صَائِمٍ وَمُفْطِرٍ... الْحَدِيثُ.

وَقَدْ أَرْسَلَهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَالثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ.

=عنده أنه عن ابن عباس، والله أعلم. اهـ

قلت: ومما يؤيد الرفع ما رواه مسلم (ج ١٤ ص ٩٣ مع النووي) وأحمد في "مسنده" (ج ١ ص ٢٤١) من طريق سَعِيدٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ يُفْتِي النَّاسَ لَا يُسْنِدُ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا مِنْ قُتَيْبَةٍ، حَتَّى جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَإِنِّي أُصَوِّرُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: اذْنُهُ، إِمَّا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَدَنَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا يُكَلِّفُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهِ الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ».

وأعاده أحمد ص (٣٥٠) من طريق محمد بن بشر حدثنا سعيد بن أبي عروبة به. وقد جاء رفعه عن خالد الحذاء عند أحمد (ج ١ ص ٢٤٦) عن عكرمة عن ابن عباس به. رفعه عن خالد الحذاء علي بن عاصم، وتابعه وهب بن بقية كما ذكر ذلك الحافظ في "الفتح" عن الإسماعيلي (ج ١٢ ص ٤٣٠).

١٩١ - الْحَدِيثُ الْحَادِي وَالتَّسْعُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مُتَابِعَةً (ج ٨ ص ٣ ط س) مَعَ "الْفَتْحِ": حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ إِلَى خُنَيْنٍ، وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ، فَصَائِمٌ وَمُفْطِرٌ، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ أَوْ مَاءٍ، فَوَضَعَهُ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَوْ عَلَى رَاحِلَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى النَّاسِ، فَقَالَ الْمُفْطِرُونَ لِلصَّوَامِ: أَفْطَرُوا.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَحِمَهُمَا، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ.

١٩٢ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ ابْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «نُبِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا». وَالصَّوَابُ عَنْ عَلِيٍّ.

١٩٣ - وَأَخْرَجَ أَيْضًا حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ فِي الْأَيْمِ، مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَزِيَادِ بْنِ سَعْدٍ. وَلَا عِلَّةَ لَهُ، وَلَا عُذْرَ لِلْبُخَارِيِّ فِي تَرْكِهِ.

= وَقَالَ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ: عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

قال الحافظ رحمه الله ص (٥) بعد قول البخاري: وقال حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس: كذا وقع في بعض نسخ أبي زر، وللاكثر ليس فيه ابن عباس، وبه جزم الدارقطني وأبونعيم في "المستخرج". إلى آخر كلامه رحمه الله.

وقال في "مقدمة الفتح" بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد ذكر البخاري حديث حماد تعليقًا، واختلفت الروايات عنه في وصله وإرساله، ولكنه اعتمد الموصول؛ لروايته له موصولًا من حديث خالد عن عكرمة عن ابن عباس أيضًا، على أنه لم يذكر حديث معمر إلا تعليقًا. اهـ

فعلم بهذا أن رواية معمر تعتبر شاذة، والحديث صحيح من غير طريق أيوب، ولا اعتراض على البخاري؛ لكونه لم يذكر حديث معمر إلا تعليقًا؛ لأنه لم يلتزم في الأحاديث المعلقة شرط الصحيح.

١٩٢ - الحديث الثاني والتسعون بعد المائة: تقدم الجواب عنه في الحديث السابع والثلاثين بعد المائة.

١٩٣ - الحديث الثالث والتسعون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٩ ص ٢٠٤): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ م وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَاللَّفْظُ لَهُ، قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ نَافِعٍ بَنٍ =

١٩٤ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ حَدِيثَ مَرْوَانَ أَنَّهُ أَرْسَلَ رَافِعًا مَوْلَاهُ يَسْأَلُ عَنْ تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا﴾ ①، مِنْ حَدِيثِ حَجَّاجٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

وَمِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، الْحَدِيثَ بِعَيْنِهِ.

= جُبَيْرٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا؟» قَالَ: نَعَمْ.

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ، يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْثِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا».

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «الْثِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا» وَزَيْدًا قَالَ: «وَصَمْتُهَا إِقْرَارُهَا». اهـ

وهذا الحديث من الإلزامات وقد تقدم الجواب في آخر "الإلزامات"، أن ما ألزمهما ليس بلازم؛ لأنهما لم يلتزما استيعاب كل صحيح.

١٩٤ - الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَالتَّسْعُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ الْبُخَارِيُّ رحمه الله (ج ٨ ص ٢٣٣ ط س): حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ قَالَ لِابْنِ أَبِي رَافِعٍ: اذْهَبْ يَا رَافِعُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْ: لَيْنَ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ فَرِحَ بِمَا أُوتِيَ، وَأَحَبَّ أَنْ يُحْمَدَ بِمَا لَمْ يَعْمَلْ =

وَقَدْ اخْتَلَفَا، فَيُنْظَرُ مَنْ يُتَابِعُ أَحَدَهُمَا.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ حَجَّاجٍ دُونَ حَدِيثِ هِشَامٍ.

مُعَذَّبًا لِنُعَذِّبَنَّ أَجْمَعُونَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَمَا لَكُمْ وَلِهَذِهِ؟! إِنَّمَا دَعَا النَّبِيُّ ﷺ يَهُودَ فَسَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَكَتَمُوهُ إِيَّاهُ، وَأَخْبَرُوهُ بَعْضَهُ، فَأَرَوْهُ أَنَّ قَدِ اسْتَحْمَدُوا إِلَيْهِ بِمَا أَخْبَرُوهُ عَنْهُ فِيمَا سَأَلَهُمْ، وَفَرَحُوا بِمَا أُوتُوا مِنْ كِتَابِهِمْ، ثُمَّ قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ كَذَلِكَ حَتَّى قَوْلِهِ: ﴿يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتُوا وَيُجِبُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٧-١٨٨]. تَابَعَهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

ح حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بِهَذَا.

وأخرجه مسلم (ج ١٧ ص ١٢٣) من حديث حجاج بن محمد عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أخبره أن مروان قال: اذهب يا رافع -لبوابه- إلى ابن عباس. فذكر الحديث كما عند البخاري.

قال الحافظ رحمه الله في "الفتح" (ج ٨ ص ٢٣٤ ط س) بعد قوله: قال لبوابه اذهب يا رافع إلى ابن عباس فقل، رافع^① هذا لم أر له ذكراً في كتاب الرواة إلا بما جاء في هذا الحديث، والذي يظهر من سياق الحديث أنه توجه إلى ابن عباس فبلغه الرسالة ورجع إلى مروان بالجواب، فلولا أنه معتمد عند مروان ما قنع برسالته، لكن قد ألزم الإسماعيلي البخاري أن يصحح حديث بسرة بن صفوان في نقض الوضوء من مس الذكر، فإن عروة ومروان اختلفا في ذلك فبعث مروان حَرْسِيَّهٗ إلى بسرة، فعاد إليه بالجواب عنها، فصار الحديث من رواية عروة عن رسول مروان عن بسرة، ورسول مروان مجهول الحال، فتوقف عن القول بصحة الحديث جماعة من الأئمة لذلك. =

① قال الحافظ في "التقريب": مقبول من الثالثة، وفي "تهذيب التهذيب": أرسله مروان إلى ابن عباس يسأله عن قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتُوا﴾، حكى ذلك عنه حميد بن عبد الرحمن وعلقمة بن وقاص، كأنهما سمعا منه جواب ابن عباس.

= فقال الإسماعيلي: إن القصة التي في حديث الباب شبيهة بحديث بسرة^①، فإن كان رسول مروان معتمداً في هذه فليعتمد في الأخرى، فإنه لا فرق بينهما، إلا أنه في هذه القصة سمي رافعاً ولم يسمَ الحَرَسِيُّ، قال: ومع هذا فاختلف على ابن جريج في شيخه، فقال عبدالرزاق وهشام: عنه عن ابن أبي مليكة عن علقمة. وقال حجاج بن محمد: عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبدالرحمن، ثم ساقه من رواية محمد بن عبد الملك بن جريج^② عن أبيه عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبدالرحمن، فصار لهشام متابع وهو عبدالرزاق، ولحجاج بن محمد متابع وهو محمد، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج كما قال عبدالرزاق.

والذي يتحصل لي من الجواب عن هذا الاحتمال أن يكون علقمة بن وقاص كان حاضراً عند ابن عباس لما أجاب، فالحديث من رواية علقمة عن ابن عباس، وإنما قصَّ علقمة^③ سببَ تحديث ابن عباس بذلك فقط، وكذا أقول في حميد بن عبدالرحمن، فكأن ابن أبي مليكة حمله عن كل منهما، وحَدَّث به ابن جريج عن كل منهما، فحدَّث به ابن جريج تارة عن هذا وتارة عن هذا... -إلى أن قال-: وأما قول البخاري عقب الحديث: تابعه عبدالرزاق عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة عن علقمة، ورواية عبدالرزاق وصلها في التفسير، وأخرجها الإسماعيلي والطبري وأبونعيم =

① وأقول: حديث بسرة قد سمعه منها عروة؛ فلم يعتمد على الحرسي كما في "المستدرک" و"منتقى ابن الجارود" وغيرها، وله شواهد عن قدر خمسة عشر صحابياً كما في "نيل الأوطار" أما هذا الحديث فإنه يدور على مجهول الحال.

② قال الحافظ في "التقريب": مقبول من الثامنة، وقال الحافظ الذهبي في "الميزان": لا يعرف عنه روح بن عباد شيئاً يسيراً.

③ بل هو من رواية علقمة وحميد عن مولى مروان كما في "تهذيب التهذيب" وغيره من كتب الرجال، فعلى هذا يكون الحديث يدور على مجهول الحال، وهو رافع مولى مروان، ولو كان من رواية علقمة وحميد عن ابن عباس لما ذكروا رافعاً مولى مروان من رجال الشيخين، والله أعلم.

=وغيرهم من طريقه. اهـ

وذكر الحافظ أيضا في "المقدمة" ص (٣٧٢ ط س) نحو هذا، ثم قال: والظاهر أن هذا الاختلاف غير قادح لاحتمال أن يكون ابن أبي مُلَيْكَةَ سمعه منها جميعاً، والله أعلم. اهـ

وأقول: الظاهر ترجيح رواية ابن جريج عن أبي ابن مليكة عن علقمة؛ إذ قد رواها عن ابن جريج: هشام وهو ابن يوسف الصنعاني كما في "الفتح" وهو ثقة، وعبدالرزاق بن همام الصنعاني وهو إمام معروف، ومحمد بن ثور الصنعاني وهو ثقة، كما في "التقريب".

وانفرد حجاج بن محمد المِصْبِصِيُّ عن ابن جريج، وأما متابعة محمد بن عبد الملك بن جريج فلا تُقَوِّي رواية حجاج؛ لأنه مجهول العين ما روى عنه سوى روح بن عبادة كما تقدم عن الذهبي في "الميزان"، على أن الحديث من حيث هو يدور على مجهول الحال وهو رافع مولى مروان.

وللآية سبب نزول آخر من حديث أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رِجَالًا مِنَ الْمُتَافِقِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْعَزْوِ تَخَلَّفُوا عَنْهُ، وَفَرَحُوا بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اعْتَذَرُوا إِلَيْهِ، وَخَلَفُوا، وَأَحْبَبُوا أَنْ يُحَمَّدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا، فَتَرَلْتُ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحَمَّدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٨] الآية.

أخرجه البخاري (ج ٨ ص ٢٣٣ ط س)، ومسلم (ج ١٧ ص ١٢٣) وهو سالم من الانتقاد، وهو اللائق بمعنى الآية، والله أعلم.

١٩٥- وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ،
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، [فِي قِصَّةِ الْقَبْرَيْنِ وَأَنَّ أَحَدَهُمَا كَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنْ بَوْلِهِ] ^①.
وَقَدْ خَالَفَهُ مَنْصُورٌ فَأَسْقَطَ طَاوُسًا.

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَحَدَّهُ حَدِيثَ مَنْصُورٍ وَحَدَّهُ عَلَى إِسْقَاطِهِ طَاوُسًا.

١٩٥- الحديث الخامس والتسعون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ١ ص ٣٢٢ ط س): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَارِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّمَا لِيُعَذِّبَانِ وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَبْرِئُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِاللَّيْمَةِ» ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ، فَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَا».

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا مِثْلَهُ.
وقال ص (٣١٧): حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ^①، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ،
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِحَاظٍ مِنْ حَيْطَانِ الْمَدِينَةِ... وذكر الحديث.
وأخرجه مسلم (ج ٣ ص ٢٠٠ مع النووي) من حديث الأعمش قال: سمعت
مجاهداً يحدث عن طائوس به.

قال الحافظ رحمه الله في «المقدمة» ص (٣٥٠ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: وهذا
الحديث أخرجه البخاري في الطهارة عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير، وفي الأدب
عن محمد بن سلام عن عبيدة بن حميد كلاهما عن منصور به، ورواه من طريق =

① ما بين المعكوفين ليس في (ز).

② عثمان هو ابن أبي شيبة، وجرير هو ابن عبد الحميد، ومنصور هو ابن المعتمر، ومجاهد هو ابن جبر. اهـ «فتح».

١٩٦ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الْأَشَّجِ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْحَكَمِ وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ وَسَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءٍ وَسَعِيدِ وَمُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً زَعَمَتْ أَنَّ أُخْتَهَا مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ، وَنَصَّ الْحَدِيثُ.

= أخرى من حديث الأعمش، وأخرجه باقي الأئمة الستة من حديث الأعمش أيضاً.

وأخرجه أبوداود أيضاً والنسائي وابن خزيمة في "صحيحه" من حديث منصور أيضاً، وقال الترمذي بعد أن أخرجه: رواه منصور عن مجاهد عن ابن عباس، وحديث الأعمش أصح. يعني المتضمن للزيادة.

ثم قال الحافظ رحمه الله: قلت: وهذا في التحقيق ليس بعلّة؛ لأن مجاهداً لم يُوصَف بالتدليس، وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الأحاديث، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش، مع أن الأعمش أيضاً من الحفاظ، فالحديث كيفما دار دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلاً، فثل هذا لا يقدر في صحة الحديث إذا لم يكن راويه مدلساً، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا، ولم يستوعب الدارقطني انتقاده، والله الموفق. اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج ١ ص ٣١٧ ط س): وإخراجه له على الوجهين يقتضى صحتها عنده، فيحمل على أن مجاهداً سمعه من طاوس عن ابن عباس، ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس، ويؤيده أن في سياقه عن طاوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس، وصرح ابن حبان بصحة الطريقين معاً. اهـ

١٩٦ - الحديث السادس والتسعون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله (ج ٨

ص ٣٤): وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْوَكِيلِيُّ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُسْلِمِ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ أَقَاضِيهِ عَنْهَا؟ فَقَالَ: «لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ، أَكُنْتُ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَيْنٌ =

وَحَالَفَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: شُعْبَةُ، وَزَائِدَةُ، وَعَيْسَى بْنُ يُونُسَ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ،
وَأَبْنُ نُمَيْرٍ، وَجَرِيرٌ، وَعَبَثَرُ بْنُ الْقَاسِمِ^①، وَغَيْرُهُمْ؛ رَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ
مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَبَيَّنَ زَائِدَةُ فِي رِوَايَتِهِ مِنْ أَيْنَ دَخَلَ الْوَهْمُ عَلَى أَبِي خَالِدٍ، فَقَالَ فِي آخِرِ
الْحَدِيثِ: فَقَالَ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ وَالْحَكَمُ -وَكُنَّا عِنْدَ مُسْلِمٍ حِينَ حَدَّثَ
بِهَذَا-: وَنَحْنُ سَمِعْنَاهُ مِنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

=الله أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى.

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَقَالَ الْحَكَمُ وَسَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ جَمِيعًا وَنَحْنُ جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ
بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَا: سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

ثُمَّ قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ،
حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، وَالْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَعَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ... بِهَذَا الْحَدِيثِ.
هَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَمْ يَجِبْ عَنْهَا النَّوَوِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ (ج ٤ ص ١٩٣ ط س) بَعْدَ ذِكْرِهِ حَدِيثَ مُسْلِمِ السَّابِقِ:
وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ الْحَكَمِ وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ، وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ،
عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَتْ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُخْتِي
مَاتَتْ. اهـ

فذكره معلقًا بصيغة التمریض.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (ج ٢ ص ٤٢ هندية مع «التحفة») مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ
عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ وَمُسْلِمِ الْبَطِينِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. ثُمَّ قَالَ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَسَنٌ صَحِيحٌ -إِلَى أَنْ قَالَ-: وَرَوَى =

① في (ز): مبشر بن القاسم، والصواب: عبثر.

=أبومعاوية وغير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، ولم يذكروا فيه عن سلمة بن كهيل ولا عن عطاء ولا عن مجاهد. اهـ وأخرجه ابن ماجه (ج ١ ص ٥٥٩)، والبيهقي (ج ٤ ص ٢٥٥) من طريق أبي خالد كما عند مسلم.

وأقول: والذي يظهر لي: أن أبا خالد الأحمر وهو سليمان بن حيان قد وَهَمَ فيه؛ لأنه قد خالف الثقات الذين يروونه عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وهم:

١- زائدة، عند البخاري (ج ٤ ص ١٩٢ مع "الفتح" ط س)، ومسلم (ج ٨ ص ٢٤)، وأحمد (ج ١ ص ٢٥٨)، والبيهقي (ج ٤ ص ٢٥٥).

٢ و٣- يحيى بن سعيد وأبومعاوية، عند البخاري أيضاً ص (١٩٣)، وأبومعاوية عند أحمد (ج ١ ص ٢٢٤)، ويحيى بن سعيد عنده أيضاً ص (٢٢٧).

٤- عيسى بن يونس، عند مسلم (ج ٨ ص ٢٣)، والبيهقي (ج ٤ ص ٢٥٥).

٥- شعبة بن الحجاج، عند أحمد (ج ١ ص ٣٣٨)، والبيهقي (ج ٤ ص ٢٥٥).

٦- عبدالله بن ثُمَيْرٍ، عند أحمد (ج ١ ص ٣٦٢).

٧- عَبَثُ بْنُ الْقَاسِمِ، كما في "التبّع".

٨- جرير كما في "التبّع" أيضاً، ويحتمل أنه ابن عبد الحميد أو ابن حازم، فكلاهما روى عن الأعمش كما في ترجمتهما في "تهذيب تهذيب"، والله أعلم.

ثم وجدت الحافظ رحمه الله قد ذكره في "مقدمة الفتح" ص (٣٥٩ ط س) فقال رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: قد أوضحت هذه الطرق في كتابي "تغليق التعليق" وبيّنت أنه لا يلحقُ الشيخين في ذكرهما لطريق أبي خالد لَوْمْ؛ لأن البخاري علقه بصيغة يشير إلى وَهْمِهِ -يعني أبا خالد- فيه، وأما مسلم فأخرجه مقتصرًا على إسناده دون سياق متنه، لكن للحديث علة أخرى لم يتعرض لها الدارقطني، وهي اختلافهم في سياق متنه، وسنوضح ذلك إن شاء الله تعالى في موضعه إذا يسر الله علينا =

١٩٧ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قِصَّةَ الْمُحْرَمِ الَّذِي وَقَصَهُ بَعِيرُهُ.

وَأَيْتِمَا سَمِعَهُ مَنْصُورٌ مِنَ الْحَكَمِ؛ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ قُتَيْبَةَ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ سَعِيدٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَقِيلَ: عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَلَمَةَ، وَلَا يَصِحُّ.

= الوصول بمنه وقوته. اهـ

حاصل اختلافهم: هل السائل رجل أم امرأة؟ وهل السؤال عن الصوم أم عن الحج؟ وهل المسئول عنها الأم أم الأخت؟ وحاصل الجواب أن السؤال عن الصوم والحج، وأن الأخت سألت عن أختها، والبنات عن أمها، كما في «الفتح» (ج ٤ ص ٦٥ و ١٩٥ ط س).

أما الحديث المنتقد فلعل مسلماً رحمه الله ذكره ليبيّن علته.

١٩٧ - الحديث السابع والتسعون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله متابعة (ج ٨ ص ١٣٠): وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ وَلَا تُقْرِبُوهُ طَيْبًا، وَلَا تُعْطُوا وَجْهَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يُلَيِّ».

ذكر النووي رحمه الله عن القاضي أن الحديث مما استدركه الدارقطني، وذكر قول الدارقطني ثم سكتا عليه، فالظاهر من سكوتها أنها مقرا الدارقطني على توهم إسرائيل؛ لأنه قد خالفه الثقات مثل: جرير كما عند البخاري (ج ٤ ص ٥٢ ط س)، وشيبان كما عند الإمام أحمد (ج ١ ص ٢٦٦)، وعبيدة بن محمد كما عند ابن الجارود (ص ١٨٠). كل هؤلاء الثلاثة يروونه عن منصور عن الحكم عن سعيد بن جبير به.

وقال البيهقي رحمه الله (ج ٣ ص ٣٩٣) بعد ذكره الحديث من رواية إسرائيل: رواه =

١٩٨- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَانَ يَدْعُو عِنْدَ الْكَرْبِ. وَقَدْ خَالَفَهُ مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ يُونُسَ؛ فَأَرْسَلَهُ.

=مسلّم في "الصحيح" عن عبد بن حميد عن عبيد الله بن موسى هكذا، وهو وهم من بعض رواته في الإسناد والمتن جميعاً، والصحيح ما أخبرناه أبو عبد الله الحافظ... ثم ذكره بسنده من حديث جرير، عن منصور، عن الحكم بن عتيبة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: وقصت برجل محرم ناقته فقتلته، فأُتِيَ به رسول الله ﷺ فقال: «اغسلوه وكفّوه، وَلَا تَغْطُوا رَأْسَهُ، وَلَا تُقَرِّبُوهُ طَبِيبًا؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يُمِلُّ» - وقال إسحاق: يُبْعَثُ يُلْتَمِ -.

رواه البخاري في "الصحيح" عن قتيبة وهذا هو الصحيح: منصور عن الحكم عن سعيد، وفي متنه: «ولا تغطوا رأسه»، ورواية الجماعة في الرأس وحده، وذكر الوجه فيه غريب. اه المراد من "سنن البيهقي".

وأقول: لعل مسلماً رحمه الله ذكره لِيُبَيِّنَ علته، والله أعلم.

١٩٨- الحديث الثامن والتسعون بعد المائة: قال مسلم رحمه الله متابعة (ج ١٧ ص ٤٧) مع النووي: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَهُزُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ قَالَ... فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ وَزَادَ مَعَهُنَّ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ».

أقول: وحديث معاذ وهو ابن هشام تقدم في "صحيح مسلم" ومتنه أن النبي ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْكَرْبِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ».

= هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله.

١٩٩ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَشْرٌ^① مِنَ الْفِطْرَةِ».

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: خَالَفَهُ رَجُلَانِ حَافِظَانِ: سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، وَأَبُو بَشِيرٍ؛ رَوَاهُ عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ مِنْ قَوْلِهِ، قَالَهُ مُعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ. وَمُصْعَبٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، قَالَهُ النَّسَائِيُّ.

= أما الطريق التي أشار إليها الدارقطني فأخرجها النسائي في "عمل اليوم والليلة" كما في "تحفة الأشراف" (ج ٤ ص ٣٨٥) عن محمد بن حاتم بن نعيم عن حبان عن ابن المبارك عن مهدي بن ميمون عن يوسف بن عبدالله بن الحارث قال: قال لي أبو العالية: ألا أعلمك دعاء أنبئت أن النبي ﷺ قال: ... فذكره، ولم يسنده. اهـ

والذي يظهر لي أن رواية الوصل أرجح؛ لأن حماد بن سلمة قال فيه الحافظ في "التقريب": ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره.

وقال في مهدي بن ميمون: ثقة.

والحديث أيضًا في المتابعات، فهو ثابت من حديث أبي العالية من طريق قتادة كما تقدم في مسلم، والله أعلم.

١٩٩ - الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالتَّسْعُونَ بَعْدَ الْمِائَةِ: قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ٣ ص ١٤٧): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْقَاءُ اللَّحْيَةِ، وَالسَّوَاكُ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ، وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ».

قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُصْعَبٌ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ إِلَّا أَنَّ تَكُونَ الْمَضْمُضَةَ، زَادَ قُتَيْبَةُ: قَالَ =

① في الأصلين (خمس)، والمثبت من مسلم.

=وَكَيْغُ: انْتِقَاضُ الْمَاءِ يَغْنِي الاستِجَاءَ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبُوهُ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ. اهـ

هذا من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله.

والحديث عزاه السيوطي في "الجامع الصغير" إلى أحمد ومسلم وأصحاب السنن وقال المناوي شارحه: قال النسائي^①: وللحديث علة وهو أن فيه -حتى عند مسلم- مصعب بن شيبة منكر الحديث. وقال أحمد: له مناكير. وقال أبو حاتم والدارقطني: ليس بقوي. لكن لروايته شاهد صحيح مرفوع. اهـ

وأخرجه النسائي (ج ٨ ص ١٠٩) من طريق مصعب مسنداً مرفوعاً ثم قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ طَلْقًا يَذْكُرُ عَشْرَةَ مِنْ الْفِطْرَةِ: السَّوَاكُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ، وَعَسَلُ الْبَرَاجِمِ، وَحَلَقُ الْعَانَةِ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَأَنَا شَكَّكْتُ فِي الْمَضْمَنَةِ.

أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ: عَشْرَةٌ مِنَ السُّنَّةِ: السَّوَاكُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَالْمَضْمَنَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَتَوْفِيرُ اللَّحْيَةِ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِنْبِطِ، وَالْحِثَانُ، وَحَلَقُ الْعَانَةِ، وَعَسَلُ الدُّبُرِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: وَحَدِيثُ سَلِيمَانَ التَّيْمِيِّ، وَجَعْفَرِ بْنِ إِيَّاسٍ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ مِنْ حَدِيثِ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، وَمُصْعَبٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. اهـ

وذكر الحافظ العراقي كلام النسائي هذا في "طرح الثريب" (ج ١ ص ٧٣) وسكت عليه، وقال الحافظ في "التلخيص" (ج ١ ص ٧٧) بعد عزوه إلى مسلم: وصححه ابن السكن وهو معلول. اهـ

فالظاهر هو ترجيح رواية جعفر بن إياس وسليمان التيمي لرجحانها عليه في =

① ينظر في قوله: قال النسائي؛ فإن النسائي لم يذكر مسلماً كما سيأتي.

٢٠٠- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: «كَانَ فِي الْأُمِّ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمِّي فَعُمَرُ»، وَعَنْ أَبِي الطَّاهِرِ، عَنْ ابْنِ وَهَبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. مِنْ حَدِيثِ زَكْرِيَّا، عَنْ سَعْدٍ مِثْلَهُ.

وَالْمَشْهُورُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: بَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ابْنُ الْهَادِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَتَابَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: ابْنَاهُ سَعْدٌ وَيَعْقُوبُ، وَأَبُو صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ، وَغَيْرُهُمْ.

= الوصف والعدد، والله أعلم.

وقول الحافظ الدارقطني في "التتبع" (وأخرجنا) -يعني البخاري ومسلم- ليس بصحيح؛ فقد تفرد به مسلم، ومصعب بن شيبة ليس من رجال البخاري كما في "تقريب التهذيب".

٢٠٠- الحديث المائتان: تقدم الكلام عليه في الحديث الثالث، ونذكر هنا ما ذكره الحافظ الدارقطني في "العلل" (ج ٥ ص ٧٥) فقال رَحِمَهُ اللهُ وَقَدْ سئل عن هذا الحديث: يرويه سعد بن إبراهيم، واختلف عليه:

فرواه ابن عجلان عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن عائشة.

واختلف عن إبراهيم بن سعد؛ فرواه الحكم بن أسلم عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة عن عائشة. وخالفه عباس بن الفضل البصري؛ فرواه عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

واختلف عن زكريا بن أبي زائدة؛ فرواه يزيد بن هارون عن زكريا عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة مرسلًا. وقال داود بن عبد الحميد عن زكريا عن سعد عن أبي =

٢٠١- وَأَخْرَجَ أَيْضًا حَدِيثَ الصَّحَّاحِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: صَلَّى عَلَى سَهْلٍ ① بْنِ بَيْضَاءَ وَأَخِيهِ فِي الْمَسْجِدِ. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: خَالَفَهُ رَجُلَانِ حَافِظَانِ: مَالِكٌ، وَالْمَاجِشُونُ؛ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، مُرْسَلًا.

وَقِيلَ: عَنِ الصَّحَّاحِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَلَا يَصِحُّ وَلَا أَبُو سَلَمَةَ.

=سلمة عن أبي هريرة. ورواه إسحاق الأزرق عن زكريا بن أبي زائدة عن سعد عن أبي سلمة مرسلًا. وقيل: عن إسحاق الأزرق عن سفيان الثوري عن سعد عن أبي سلمة حسبه عن عائشة.

وقد أخرج مسلم القولين جميعًا عن أبي هريرة... ثم ذكره بسنده إلى ابن عجلان به. اه
قد تقدم في الكلام على الحديث الثالث تحقيق الكلام، حاصله أن الظاهر ثبوت الحديث من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة، والله أعلم.

٢٠١- الحديث الأول بعد المائتين: قال مسلم رحمه الله (ج ٧ ص ٣٩) متابعة مع النووي: وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَاللَّفْظُ لابنِ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الصَّحَّاحُ، يَغْنِي ابْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ لَمَّا تُوُفِّيَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَتْ: ادْخُلُوا بِهِ الْمَسْجِدَ حَتَّى أُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَأُنْكِرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ! لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ، سَهْلٍ وَأَخِيهِ.

قَالَ مُسْلِمٌ: سَهْلٌ بْنُ دَعْدٍ وَهُوَ ابْنُ الْبَيْضَاءِ، أُمُّهُ بَيْضَاءُ. اه

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وقد سبق الجواب عن مثل هذا =

① كذا في الأصلين، وفي مسلم (سهيل). قال النووي: هم ثلاثة أخوة (سهل وسهيل وصفوان). اه

=الاستدراك في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح في مواضع منه، وهو أن هذه الزيادة التي زادها الضحاك زيادة ثقة وهي مقبولة؛ لأنه حفظ ما نسيه غيره فلا تقدح فيه، والله أعلم. اهـ

وقال الدارقطني في "العلل" (ج ٥ ص ٧٤) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه أبو النضر سالم واختلف عنه:

فرواه الضحاك بن عثمان عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة.

وكذلك رواه حماد بن خالد الحنَّاط عن مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة. وخالفه القعني وأصحاب "الموطأ"؛ فرووه عن مالك عن أبي النضر عن عائشة ولم يذكروا فيه أبا سلمة. وأرسله ابن القطان؛ فقال: عن مالك عن أبي النضر أن رسول الله ﷺ، ولم يذكر عائشة، كذلك قال عنه حفص بن عمرو الربالي. وقال بندار عن يحيى مثل قول القعني.

ورواه عبدالعزيز بن الماجشون عن أبي النضر عن عائشة، ولم يذكر أبا سلمة، والصحيح المرسل.

حدثنا محمد بن سليمان المالكي، ثنا بُنْدَارٌ، ثنا يحيى بن سعيد، ثنا مالك، عن سالم أبي النضر، عن عائشة قالت: صلى النبي ﷺ على سهيل بن بيضاء في المسجد.

حدثنا علي بن عبدالعزيز بن مبشر وعبد الملك بن أحمد الزيات، قالوا: حدثنا حفص بن عمرو، ثنا يحيى، عن مالك بن أنس، قال: حدثني سالم أبو النضر أن رسول الله ﷺ صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد. اهـ

وأقول: الصواب هو ما قاله الدارقطني رحمه الله من انقطاع السند، إذ قد خالف الضحاك بن عثمان الذي قال فيه الحافظ في "التقريب": صدوق يهيم. خالف مالكا وعبد العزيز بن الماجشون وهما أرجح في الوصف وفي العدد، فيعتبر شاذًا، والله أعلم. والحديث ثابت بغير هذا السند في مسلم وغيره، ولعل مسلمًا ذكره ليبيّن علته، والله أعلم.

٢٠٢- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ: يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا.

قَالَ: رَوَاهُ وَكِيعٌ وَمُحَاضِرٌ^① وَلَمْ يَذْكُرَا (عَنْ عَائِشَةَ).

٢٠٢- الحديث الخامس والثمانون بعد المائة: قال البخاري رحمه الله (ج ٥ ص ٢١٠ ط س): حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا. لَمْ يَذْكُرْ وَكِيعٌ وَمُحَاضِرٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ (عَنْ عَائِشَةَ). اهـ

قال الحافظ في "الفتح" بعد قوله: لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه (عن عائشة)، فيه إشارة إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله عن هشام، وقد قال الترمذي والبخاري: لا نعرفه موصولاً إلا من حديث عيسى بن يونس. وقال الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: تفرد بوصله عيسى بن يونس، وهو عند الناس مرسل. ورواية وكيع وصلها ابن أبي شيبة عنه بلفظ: ويثيب ما هو خير منها. ورواية محاضر لم أقف عليها بعد. اهـ

وقال في "مقدمة الفتح" ص (٣٦١) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: رجع الرواية الموصولة بحفظ روايتها. اهـ

وبعد تقرير الحافظ رحمه الله يجدر بي أن أرجع إلى تراجم من وصله ومن أرسله: فالذي وصله هو: عيسى بن يونس السبيعي، قال الحافظ في "التقريب": ثقة مأمون.

واللذان أرسلاه هما: وكيع بن الجراح ومحاضر بن مورع، فأما وكيع؛ فقد قال الحافظ في "التقريب": ثقة حافظ عابد. وأما محاضر؛ فقال: صدوق له أوهام.

وإذا رجعنا إلى "تهذيب التهذيب" وجدنا الثناء على وكيع بن الجراح أكثر منه على =

① في (ب): مجاهد، والصواب: محاضر كما في (ز)، وكما تراه في "الصحيح".

٢٠٣- وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ يُوسُفَ، عَنْ اللَّيْثِ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ. وَهَذَا مُرْسَلٌ.

=عيسى، وإن كان كل منهما قد أثنى عليه المحدثون، ووُكِّعَ قد توبع؛ ولذلك جاء في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عيسى بن يونس: وقال الأثرم عن أحمد: كان عيسى بن يونس يسند حديث الهدية والناس يرسلونه. وقال ابن معين^①: عيسى بن يونس يسند حديثًا عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة. والناس يتحدثون به مرسلًا. اهـ

فالظاهر أن أبا داود وأحمد وابن معين يوافقون الدارقطني في ترجيح الإرسال، والله أعلم.

٢٠٣- الحديث الثالث بعد المائتين: قال البخاري رحمه الله (ج ٩ ص ١٢٣ مع "الفتح" ط س): حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخْوَكُ، فَقَالَ: أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ، وَهِيَ لِي حَلَالٌ.

قال الحافظ في "الفتح" ص (١٢٤) إن الإسماعيلي يقول: إن الخبر الذي أورده مرسل، فإن كان يدخل مثل هذا في الصحيح فيلزمه في غيره من المراسيل. فقال الحافظ مجيبًا على كلام الإسماعيلي: إنه وإن كانت صورة سياقه الإرسال، فهو من رواية عروة في قصة وقعت لخالته عائشة وجده لأُمِّه أبي بكر، فالظاهر أنه حمل ذلك عن خالته عائشة أو عن أمِّه أسماء بنت أبي بكر، وقد قال ابن عبد البر: إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسًا، حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك.

=

① وهو في "التاريخ" لابن معين (ج ٢ ص ٤٦٧).

٢٠٤ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ وَكِيعٍ وَعَبْدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: «الْمُنْشَجُّ بِمَا لَمْ يُعْطَ».

وَهَذَا لَا يَصِحُّ، أَحْتَاJ أَنْ أَنْظُرَ فِي كِتَابِ مُسْلِمٍ فَإِنِّي وَجَدْتُهُ فِي رِقْعَةٍ.
وَالصَّوَابُ عَنْ عَبْدِ وَوَكِيْعٍ وَغَيْرِهِ: عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ.

= ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة، قال ابن عبد البر: هذا يدخل في المسند؛ للقاء عروة عائشة وغيرها من نساء النبي ﷺ، وللقائه سهلة زوج أبي حذيفة أيضاً.

وأما الإلزام؛ فالجواب عنه أن القصة المذكورة لا تشتمل على حكم متأصل، فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال، فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسيل في الكتاب الصحيح.

نعم الجمهور على أن السياق المذكور مرسل، وقد صرح بذلك الدارقطني وأبومسعود وأبونعيم والحميدي. اهـ

وقال الحافظ أيضاً في «مقدمة الفتح» ص (٣٧٥ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: هو محمول عند البخاري على أن عروة حمله عن عائشة كما تقدم نظيره. اهـ
أقول: يحتمل أن يكون عروة حمله عن أمه أسماء، أو عن خالته عائشة، أو عن غيرها من الصحابة، ويحتمل أنه سمعه من تابعي؛ فلذلك أنا أرجح ما قاله الدارقطني وأبومسعود وأبونعيم والحميدي من أن الصحيح إرساله، والله أعلم.

٢٠٤ - الحديث الرابع بعد المائتين: قال مسلم رحمه (ج ١٤ ص ١١٠): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقُولُ إِنَّ زَوْجِي أَعْطَانِي مَا لَمْ يُعْطِنِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُنْشَجُّ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلِيسٍ تَوْنِي زُورٌ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ =

= أَسْمَاءُ، جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ لِي ضَرَّةً فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَتَشَبَّعَ مِنْ مَالِ زَوْجِي بِمَا لَمْ يُعْطِنِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُتَشَبَّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَّاسٍ ثَوْبِي زُورٍ».

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. اهـ

ذكر النووي رحمه الله ما ذكره الدارقطني في كتاب "العلل" وسكت عليه، فلذا فإننا نرجع إلى كتاب "العلل".

قال الحافظ الدارقطني رحمه الله في كتاب "العلل" (ج ١ ص ١٤٩) وقد سئل عن هذا الحديث فقال: يرويه هشام بن عروة واختلف عنه:

فرواه معمر ومبارك بن فضالة عن هشام عن أبيه عن عائشة.

وغيرها يرويه عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر وهو الصحيح.

ثنا عمر بن أحمد بن علي الجوهري، قال: ثنا محمد بن معاذ، ثنا عمار بن عبد الجبار، قال: ثنا المبارك بن فضالة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن لي جارة -تعني ضرة- فلي أن أتشبع عندها من زوجي ما لم يعطيني؟ فقال النبي ﷺ: «الْمُتَشَبَّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَّاسٍ ثَوْبِي زُورٍ». اهـ

وقال الحافظ في "الفتح" (ج ٩ ص ٣١٨): وقد اتفق الأكثر من أصحاب هشام على هذا الإسناد -يعني هشامًا عن فاطمة عن أسماء-، وانفرد معمر والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقالا: عن أبيه عن عائشة وأخرجه النسائي من طريق معمر وقال: إنه أخطأ والصواب حديث أسماء.

ثم ذكر الحافظ كلام الدارقطني في "التتبع" ثم قال الحافظ متعقبًا لكلام الدارقطني حيث قال: أحتاج أن أنظر في كتاب مسلم فإنني وجدته في رقعة، قلت: هو ثابت في النسخ الصحيحة من مسلم في كتاب اللباس، أورده عن ابن نمير عن عبدة ووکیع عن هشام عن أبيه عن عائشة، ثم أورده عن ابن نمير عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء، فافتضى أنه عند عبدة على الوجهين، وعند وکیع بطريق عائشة فقط. =

= ثم أورده مسلم من طريق أبي معاوية، ومن طريق أبي أسامة، كلاهما عن هشام عن فاطمة، وكذا أورده النسائي عن محمد بن آدم، وأبوعوانة في "صحيحه" من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، كلاهما عن عبدة عن هشام، وكذا هو "في مسند ابن أبي شيبة"، وأخرجه أبوعوانة أيضًا من طريق أبي ضمرة ومن طريق علي بن مسهر، وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبدالرحمن الطُّفَاوِيُّ، وأبونعيم في "المستخرج" من طريق مُرَجَّى بن رجاء كلهم عن هشام عن فاطمة.

فالظاهر أن المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة، وأما وكيع فقد أخرج روايته الجوزقي من طريق عبدالله بن هاشم الطوسي عنه مثل ما وقع عند مسلم، فليضم إلى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرك على الدارقطني. اهـ

ثم رأيت في "تاريخ بغداد" (ج ١ ص ٢٢١) لهشام متابعًا وهو محمد بن إسحاق فقد رواه عن فاطمة عن أسماء به، والله أعلم.

ومقصود الحافظ يُسْتَدْرَكُ به على الدارقطني بالنسبة إلى كتاب "العلل" لا "التتبع".

هذا وبما أن الحافظ والدارقطني رَجَّلَهُ يرجح طريق هشام عن فاطمة عن أسماء، ولم يذكر مَنْ خالف معمرًا ومبارك بن فضالة ووكيعًا وعبدة في رواية عنه؛ فنذكر ما استطعنا الوقوف عليه عن الذين رووه عن هشام عن فاطمة عن أسماء:

١- عبدة بن سليمان، فقد جاء عنه عن هشام عن فاطمة بل رجح الحافظ هذه الرواية كما تقدم.

٢- أبوأسامة وهو حماد بن أسامة، كما في مسلم.

٣- أبومعاوية وهو محمد بن خازم الضرير، كما في مسلم.

٤- حماد بن زيد، كما في البخاري (ج ٩ ص ٣١٧ ط س).

٥- يحيى بن سعيد القطان، كما في البخاري (ج ٩ ص ٣١٧ ط س).

٦- علي بن مُسْهِرٍ، ذكره الحافظ في "الفتح" (ج ٩ ص ٣١٩ ط س) وعزاه لأبي

عوانة.

=

٢٠٥- وَأَخْرَجَ أَيْضًا حَدِيثَ عَبْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: نَفَسَتْ أَسْمَاءُ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهْلَ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: خَالَفَهُ مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا، لَيْسَ فِيهِ عَائِشَةُ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَحَدِيثُ عَبْدَةَ حَطًّا. وَقَالَ سُلَيْمَانُ^①: عَنْ يَحْيَى، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَبِيهِ.

= ٧- محمد بن عبدالله الطُّفَاوِيُّ، ذكره الحافظ في «الفتح» (ج ٩ ص ٣١٩) وعزاه لابن حبان.

٨- مُرْجَى بن رجاء، ذكره الحافظ في «الفتح» وعزاه لأبي نعيم في «المستخرج».

٩- أبوضمرة^②، كما في «الفتح» وعزاه لأبي عوانة.

وبهذا يظهر صحة انتقاد الدارقطني، لاسيما وفي رواية معمر عن هشام شيء كما في «التقريب». أما المتن فصحيح كما في «الصحيحين» وغيرها من حديث هشام عن فاطمة عن أسماء.

٢٠٥- الحديث الخامس بعد المائتين: قال مسلم رحمه الله (ج ٨ ص ١٣٣): حَدَّثَنَا هَذَا بَنُ السَّرِيِّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدَةَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَفَسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ بِأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهْلَ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يُجِبْ عنها النووي رحمه الله، وأما أبومسعود الدمشقي رحمه الله فقال ص (٥٧) بعد ذكره كلام الدارقطني: إذا جَوَّدَ عبيدالله إسناد =

① سليمان هو ابن بلال، ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق.

② هو أنس بن عياض كما في «تهذيب التهذيب»، من رجال الجماعة.

٢٠٦ - وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَكَرِيَّا، عَنْ ابْنِ سُوْقَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ: «يُخَسَّفُ بِجَيْشٍ فِي الْبَيْدَاءِ». وَقَدْ خَالَفَهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ فَقَالَ: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

= حديث؛ لم يحكم لِمَالِكٍ عليه في مَا أَرْسَلَهُ؛ فَإِنَّ مَالِكًا كَثِيرًا مَا يَرْسِلُ أَحَادِيثَ أَسْنَدُهَا غَيْرُهُ مِنَ الْأَثْبَاتِ، وَعَبْدَةُ بْنُ سَلِيمَانَ فَتَقَهُ ثَبَتَ. اهـ

وقال الحافظ البيهقي (ج ٥ ص ٣٢) بعد ذكره مسندًا ومرسلًا: وجوّدَهُ عبيدالله بن عمر عن عبدالرحمن وهو حافظ ثقة، والله أعلم.

٢٠٦ - الحديث السادس بعد المائتين: قال البخاري رحمه الله (ج ٤ ص ٣٣٨ ط س): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ، فَإِذَا كَانُوا بَيْنَدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَّفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ» قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُخَسَّفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَفِيهِمْ أَسْوَأُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يُخَسَّفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِتَانِهِمْ». اهـ

قال الحافظ في «الفتح» ص (٣٤٠): قوله: حدثني عائشة، هكذا قال إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة، وخالفه سفيان بن عيينة فقال: عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلمة، أخرجه الترمذي، ويحتمل أن يكون نافع بن جبير سمعه منها، فإن روايته عن عائشة أتم من روايته عن أم سلمة، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة. اهـ

قلت: أخرجه مسلم من حديث عائشة (ج ١٨ ص ٦)، وأخرجه من وجه آخر عن أم سلمة (ج ١٨ ص ٤).

وأخرجه أحمد (ج ٦ ص ٢٥٩) من وجهين آخرين عن عائشة وأم سلمة. وأخرجه أيضًا عن أم سلمة (ج ٦ ص ٢٩٠ و ٣١٦ و ٣١٨) من طريق علي بن زيد بن جُدَعَانَ. =

٢٠٧ - وَأَخْرَجَا جَمِيعًا حَدِيثَ أَيُّوبَ وَعُثْمَانَ^① بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ^②، عَنْ عَائِشَةَ: «مَنْ حُوسِبَ عُذْبٌ»، وَزَادَ الْبُخَارِيُّ^③: نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

وَأَخْرَجَا أَيْضًا حَدِيثَ حَاتِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ، عَلَى اخْتِلَافِهِمَا.

= وهذا يتضح أن الحديث ثابت عن أم سلمة وعن عائشة، إلا أن الظاهر أن رواية البخاري مرجوحة؛ فإن إسماعيل بن زكريا قال فيه الحافظ في «التقريب»: صدوق يخطئ قليلاً.

وقال في سفيان بن عيينة الذي أخرج حديثه الترمذي وأحمد: ثقة حافظ إمام حجة إلا أنه تغير بآخره، وكان ربما دلّس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار. اهـ

٢٠٧ - الحديث السابع بعد المائتين: قال البخاري رحمه الله (ج ١ ص ١٩٦ ط س): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حُوسِبَ عُذْبٌ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الأنشقاق: ٨] قَالَتْ: فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ».

① في الأصلين: (عن عثمان)، والمثبت هو الصواب كما في نقل الحافظ عن الدارقطني في «مقدمة الفتح»، وكما تراه في «صحيح البخاري».

② هو عبدالله بن عبيدالله ثقة فقيه، كما في «التقريب».

③ الذي في «المقدمة»: وأخرجه البخاري من حديث نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة كذلك.

= وقال أيضًا (ج ٨ ص ٦٩٧ ط س): حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

ع وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ع وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي يُونُسَ حَاتِمِ بْنِ أَبِي صَغِيرَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسِبُ إِلَّا هَلَكَ» قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ: أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوَفِّيَ كِتَابَهُ بِئِيمِينِهِ * فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٧-٨] قَالَ: «ذَاكَ الْعَرَضُ يُعْرَضُونَ، وَمَنْ نُوقِسَ الْحِسَابَ هَلَكَ». اهـ

وأخرجه مسلم (ج ١٧ ص ٢٠٨ مع النووي) من الطريقتين اللتين أشار إليهما الدارقطني رحمه الله.

قال النووي رحمه الله بعد ذكره كلام الدارقطني: وهذا استدراك ضعيف؛ لأنه محمول على أنه سمعه من القاسم عن عائشة، وسمعه أيضًا منها بلا واسطة، فرواه بالوجهين، وقد سبقت نظائر هذا. اهـ

وذكر الحافظ في "الفتح" نحو هذا.

وقال في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٤ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: في رواية البخاري من حديث عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة سمعت عائشة، فالظاهر أنه أخرجه على الاحتمال بأن يكون ابن أبي مليكة سمعه من القاسم عن عائشة، ثم سمعه من عائشة، فحدث به على الوجهين كما في نظائره. اهـ

٢٠٨- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَحَدَّثَهُ حَدِيثُ أَيُّوبَ وَنَافِعِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ [أَنَّهَا قَالَتْ] ^①: تُوِّفِي النَّبِيَّ ﷺ [فِي بَيْتِي وَفِي يَوْمِي] ^② وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَجُمِعَ بَيْنَ رِيقِهِ وَرِيقِي. وَقِصَّةُ السَّوَالِكِ.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، ^② عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ.
وَلَمْ يُخْرِجْهُمَا مُسْلِمٌ.

٢٠٨- الحديث الثامن بعد المائتين: قال البخاري رحمه الله (ج ٨ ص ١٤٤ ط س): حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ أَبَا عَمْرٍو ذَكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ عَلَيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تُوِّفِي فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَأَنَّ اللَّهَ جَمَعَ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ: دَخَلَ عَلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَبَيْنَهُ السَّوَالِكُ وَأَنَا مُسْنِدَةٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُحِبُّ السَّوَالِكَ، فَقُلْتُ: آخُذْهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ، فَتَنَاوَلْتُهُ فَاسْتَدَّ عَلَيْهِ وَقُلْتُ: أَلَيْتُهُ لَكَ؟ فَأَشَارَ بِرَأْسِهِ أَنْ نَعَمْ، فَلَيْتُهُ، فَأَمَرَهُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ رَكُوعًا أَوْ غُلْبَةً يَشْلُكُ عُمرُ فِيهَا مَاءً، فَجَعَلَ يُدْخِلُ يَدَيْهِ فِي الْمَاءِ فَيَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ لِلْمَوْتِ سَكْرَاتٍ» ثُمَّ نَصَبَ يَدَهُ فَجَعَلَ يَقُولُ: «فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى» حَتَّى قُبِضَ وَمَالَتْ يَدُهُ.

ثم قال بعد حديث بعد هذا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تُوِّفِي النَّبِيَّ ﷺ فِي بَيْتِي، وَفِي يَوْمِي، وَبَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي، وَكَانَتْ إِحْدَانَا تُعَوِّدُهُ بِدُعَاءٍ إِذَا مَرِضَ، فَذَهَبْتُ أَعُوِّدُهُ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَ: «فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى»، وَمَرَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَفِي يَدِهِ جَرِيدَةٌ =

① ما بين المعكوفين في الموضعين ليس في (ز).

② في (ب): عمرو بن سعيد، والصواب: عمر، كما في (ز)، وكما تراه في سند «الصحيح».

= رَطْبَةً، فَظَرَّ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَظَنَنْتُ أَنَّ لَهُ بِهَا حَاجَةً، فَأَخَذْتُهَا فَمَضَعْتُ رَأْسَهَا وَنَفَضْتُهَا فَدَفَعْتُهَا إِلَيْهِ، فَاسْتَنَّ بِهَا كَأَحْسَنِ مَا كَانَ مُسْتَنًّا، ثُمَّ نَاوَلَنِيهَا فَسَقَطَتْ يَدُهُ أَوْ سَقَطَتْ مِنْ يَدِهِ، فَجَمَعَ اللَّهُ بَيْنَ رِيقِي وَرِيقِهِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَأَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الْآخِرَةِ.

قال الحافظ في «الفتح»: قوله عن ابن أبي مليكة أن ذكوان أخبره أن عائشة سيأتي بعد حديث من رواية ابن أبي مليكة عن عائشة بلا واسطة لكن في كل من الطريقين ما ليس في الآخر، فالظاهر أن الطريقين محفوظان. اهـ.

وقال في «المقدمة» ص (٣٧٢ ط س) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: أخرج البخاري الطريقين على الاحتمال لصحة سماع ابن أبي مليكة من عائشة كما تقدم في نظائره، ويؤيد ذلك أن قتيبة بن سعيد روى هذا الحديث عن حفص بن ميسرة عن ابن أبي مليكة، قال: سمعت عائشة تقول فذكره. اهـ.

وقد سئل الحافظ الدارقطني رحمه الله عن هذا الحديث كما في «العلل» (ج ٥ ص ٧٩) فقال رحمه الله: يرويه ابن أبي مليكة واختلف عنه:

فرواه سعيد^① بن أبي حسين، عن ابن أبي مليكة، عن ذكوان، عن أبي عمرو، عن عائشة. قال ذلك عيسى بن يونس.

وخالفه ابن المبارك فلم يذكر ذكوان -أبا عمرو-، وقال: عن ابن أبي مليكة، عن عائشة. وكذلك رواه أبو الزبير، ونافع بن عمر الجمحي، وعبد الجبار بن الورد، وأيوب السخيتاني، وسهيل بن أبي صالح -إلى أن قال-: والصحيح حديث ذكوان عن عائشة. اهـ وأقول: بما أن ابن أبي مليكة قد صح سماعه من عائشة، وقد صرح بالسماع في هذا الحديث كما ذكره الحافظ، فيحمل أنه سمعه من ذكوان أبي عمرو، ثم سمعه من عائشة، أو أنها سمعاه معاً من عائشة وثبته فيه ذكوان، ويكون كلٌّ من الطريقين محفوظاً كما قاله الحافظ، والله أعلم.

① كذا، وصوابه: عمر بن سعيد، كما في «التتبع» وكما تراه في «الصحيح».

٢٠٩- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ^①، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ فِي الْحَوْضِ، وَفِيهِ: «فَأَقُولُ: أَصْحَابِي».

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَقَدْ تَابَعَ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ^②، وَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ مِثْلَهُ، قَالَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنْ عَفَّانَ عَنْهُ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ أَيْضًا: وَابْنُ خُثَيْمٍ ضَعِيفٌ.

نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو.^③

٢٠٩- الحديث التاسع بعد المائةين: قال مسلم رحمه الله (ج ١٥ ص ٥٥) متابعة: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ ابْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَصْحَابِي: «إِنِّي عَلَى الْحَوْضِ أَنْتَظِرُ مَنْ يَرُدُّ عَلَيَّ مِنْكُمْ، فَوَاللَّهِ! لَيُقْتَطَعَنَّ دُونِي رِجَالٌ فَلَأَقُولَنَّ: أَيُّ رَبِّ، مِنِّي وَمِنْ أُمَّتِي!! فَيَقُولُ: إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا عَمِلُوا بِغَدَاكَ، مَا زَالُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ».

هذا من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والذي يظهر أن مسلماً رحمه الله ما ذكره إلا ليبين علته، وتوضيحاً لذلك نذكر ترجمة عبدالله بن عثمان بن خثيم ونافع بن عمر الجمحي اللذين اختلفا على ابن أبي مليكة، ثم نسرد ما قاله أئمة الجرح والتعديل في ابن خثيم الذي قال الدارقطني: إنه ضعيف.

فأما عبدالله بن عثمان بن خثيم فقد قال الحافظ في «التقريب»: إنه صدوق، وأما نافع بن عمر فقد قال الحافظ في «التقريب»: إنه ثقة ثبت.

① في (ب): خثيم، بتقديم الياء في المواضع الثلاثة، والصواب: خثيم كما في (ز) وكما في سند مسلم.

② في الأصلين: (هند بن خالد)، وصوابه: وهيب بن خالد، والحديث في «مسند أحمد» (ج ٦

ص ١٢١)، وأما هند بن خالد فلم نجده في شيء من كتب الرجال التي بأيدينا.

③ في الأصلين: عمر، والصواب: عمرو كما في مسلم (ج ١٥ ص ٥٥).

٢١٠- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ،
قِصَّةَ أُمِّ ① رِفَاعَةَ، وَفِيهِ ذِكْرُ عَائِشَةَ.

وَلَكِنَّهُ مُرْسَلٌ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ.

= وقال الحافظ الذهبي في "الميزان" في ترجمة عبدالله بن عثمان بن حُثَيْمٍ: روى ابن الدورقي عن ابن معين: أحاديثه ليست بالقوية ①. وروى أحمد بن أبي مريم عن ابن معين: ثقة حجة.

وقال أبوحاتم مرة: لا يُحْتَجُّ به. وقال النسائي عقيب حديثه «عليكم بالإئمة»: لين الحديث. اه مختصراً.

زاد الحافظ في "تهذيب التهذيب" أنه قال النسائي: ثقة. وقال مرة: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان يخطئ، وقال ابن سعد: ثقة، وقال ابن المديني: إنه منكر الحديث. اه مختصراً.

فهذا يعلم أن أحسن أحواله ما قاله الحافظ في "التقريب": إنه صدوق. فعلى هذا يكون حديثه شاذاً؛ لمخالفته من هو أوثق منه، والله أعلم.

٢١٠- الحديث العاشر بعد المائتين: قال البخاري رحمه الله (ج ١٠ ص ٢٨١ ط

س): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَتَرَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّيْبِرِ ② الْفُرْطِيُّ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَعَلَيْهَا جِمَارٌ أَخْضَرُ، فَشَكَتَ إِلَيْهَا وَأَرْثَهَا خُضْرَةٌ مِجْلِدَهَا، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ -وَالنِّسَاءُ يَنْصُرُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا- قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ مَا يَلْقَى الْمُؤِمَّاتُ، لَجِلْدُهَا أَشَدُّ خُضْرَةً مِنْ ثَوْبِهَا، قَالَ: وَسَمِعَ أَنَّهَا قَدْ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ وَمَعَهُ ابْنَانِ لَهُ مِنْ غَيْرِهَا، قَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا لِي إِلَيْهِ مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا أَنْ مَا مَعَهُ لَيْسَ بِأَعْنَى عَنِّي مِنْ هَذِهِ، وَأَخَذَتْ هُدْبَةً مِنْ ثَوْبِهَا. فَقَالَ: كَذَبْتَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَأَنْقُصُهَا نَقْصَ الْأَدِيمِ، =

① كذا في الأصلين، وصوابه: امرأة رفاعه، كما في "مقدمة الفتح" عن "التتبع".

② في "تهذيب التهذيب" زيادة: وأحاديثه حسان.

③ الزَّيْبِرِ: بفتح الزاي وكسر الموحدة، كما في "الإصابة" فهو على وزن الأمير.

٢١١ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ،
عَنْ عَائِشَةَ: مَا صَامَ ① رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَخَالَفَهُ مَنْصُورٌ، رَوَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلًا.

= وَلَكِنَّهَا نَاشِئٌ تُرِيدُ رِفَاعَةً. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ تَحْيَ لَهُ أَوْ لَمْ
تَصْلُحِي لَهُ حَتَّى يَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِكَ» قَالَ: وَأَبْصَرَ مَعَهُ ابْنَيْنِ لَهُ، فَقَالَ: «بَنُوكَ
هَؤُلَاءِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «هَذَا الَّذِي تَزْعُمِينَ مَا تَزْعُمِينَ؟! فَوَاللَّهِ! لَهُمْ أَشْبَهُ بِهِ مِنْ
الْغُرَابِ بِالْغُرَابِ».

قال الحافظ في "مقدمة الفتح" ص (٣٧٧) بعد ذكره كلام الدارقطني: قلت: سياقه
يقتضي أنه من رواية عكرمة عن عائشة، فإن لفظه عن عكرمة أن رفاعة طلق امرأته
فتزوجها عبدالرحمن بن الزبير القرظي، قالت عائشة: وعليها خمار أخضر، فذكره، فهذا
ظاهر في ذلك، إلا أن أكثر السياق صورته الإرسال، وإنما قصد البخاري منه ذكر الثياب
الخضر؛ لأنه أورده في باب الثياب الخضراء، وأما أصل قصة رفاعة وامرأته فخرجة عنده
في النكاح في مكانها من طريق الزهري عن عروة عن عائشة، والله أعلم.

وأقول: الحديث مرسل كما يقول الدارقطني، وعكرمة لم يقل: قالت لي عائشة،
فيحتمل أنها قالت له، ويحتمل أنه بلغه عنها، والله أعلم.

٢١١ - الْحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ بَعْدَ الْمَائَتَيْنِ: قَالَ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ (ج ٨ ص ٧١):
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ، قَالَ: إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ
الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ.

وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ،
عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ.

الحديث من الأحاديث التي لم يجب النووي رحمه الله عنها، وبما أن الدارقطني رحمه الله =

① في الأصلين: ما قام، والصواب: ما صام كما تراه في "الصحيح".

= لم يبيّن أيرجّح الوصل أم الإرسال ننقل ما ذكره في «العلل» تابع (ج ٥ ص ١٢٩) قال رحمته الله وقد سئل عن هذا الحديث: يرويه إبراهيم النخعي واختلف عنه؛ فرواه الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، ولم يُخْتَلَفْ عن الأعمش فيها حدث به عنه أبو معاوية، وحفص بن غياث، ويعلى بن عبيد، وزائدة بن قدامة، وكراب بن سليمان^①، والقاسم بن معن، وأبو عوانة.

واختلف عن الثوري؛ فرواه ابن مهدي عن الثوري عن الأعمش كذلك، وتابعه يزيد بن زريع عن الثوري عن الأعمش مثل قول عبد الرحمن بن مهدي. وحدث به شيخ من أصل أصبهان يعرف بعبد الله بن محمد بن النعمان، عن محمد بن منهل الضير، عن يزيد بن زريع، عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وتابعه معمر بن سهل الأهوازي، عن أبي أحمد الزبيري، عن الثوري.

والصحيح عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال: حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وكذلك رواه أصحاب منصور مرسلاً منهم فضيل بن عياض وجرير. اهـ

وقال الترمذي رحمته الله (ج ٢ ص ١٢٨ طبعة الاتحاد العربي) بعد ذكره بسنده من طريق الأعمش: هكذا روى غير واحد عن الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، وروى الثوري وغيره هذا الحديث عن منصور، عن إبراهيم، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يُرَ صَائِماً في العشر.

وروى أبو الأحوص، عن منصور، عن إبراهيم، عن عائشة، ولم يذكر فيه عن الأسود. وقد اختلفوا على منصور في هذا الحديث، ورواية الأعمش أصح وأوصل إسناداً. قال: وسمعت أبا بكر محمد بن أبان يقول: سمعت وكيعاً يقول: الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور. اهـ

فالظاهر هو ما رجحه الترمذي رحمته الله لكون الأعمش أحفظ لحديث إبراهيم كما قال وكيع رحمته الله، والله أعلم.

=

① كذا في الأصل، ولعله عبدة بن سليمان، فقد ذكروا من شيوخه الأعمش، والله أعلم.

٢١٢- وَأَخْرَجَ أَيْضًا حَدِيثَ خَالِدٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ^①،
عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ: كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَيِّ.

وَخَالَفَهُ هِشَامٌ وَابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ؛ رَوَاهُ^② عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ،
عَنِ الْأَسْوَدِ وَحْدَهُ. وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو شَهَابٍ: عَنْ خَالِهِ^③ الْأَسْوَدِ وَحْدَهُ.

وَكَذَلِكَ قَالَ مَنْصُورٌ، وَالْأَعْمَشُ، وَمُغِيرَةُ، وَوَاصِلٌ، وَغَيْرُهُمْ: عَنْ
إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَهَمَّامٍ.

وَتَابَعَهُ يُوسُفُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ زَائِدَةَ بْنِ حَفْصٍ، -قَالَ أَبُو بَكْرِ الْخَوَارِزْمِيُّ:
اُنْدَرَسَ مِنْ كِتَابِ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ مَا بَيْنَ يُوسُفَ وَبَيْنَ أَبِي سَعِيدٍ-

= هذا وقد أخرج ابن أبي شيبة حديث منصور المرسل وحديث الأعمش المتصل
(ج ٣ ص ٤١).

فعلى هذا لا يلزم الاعتراض مسلماً؛ لأنه أخرج الطريق المتصلة وهي المعتمدة كما
أفاده الترمذي عن وكيع، والله أعلم.

٢١٢- الحديث الثاني عشر بعد المائةين: قال مسلم رحمه الله (ج ٣ ص ١٩٦ مع
النووي): وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي
مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِعَائِشَةَ فَأَضْبَحَ يَغْسِلُ
تَوْبَهُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّمَا كَانَ يُجْزِئُكَ إِنْ رَأَيْتُهُ أَنْ تَغْسِلَ مَكَانَهُ، فَإِنْ لَمْ تَرَ نَضَحْتَ
حَوْلَهُ، وَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَفْرُكُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكًا، فَيُصَلِّي فِيهِ =

① هو زياد بن كليب.

② في الأصلين: ورواه، وصوابه: رواه أي: ابن أبي عروبة وهشام.

③ في الأصلين: عن خالد، وفي هامش (ب): لعله (عن خاله)، قلت: وهو الصواب؛ فالأسود
هو خال إبراهيم.

وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ. وَكَذَلِكَ قَالَ
يَحْيَى الْقَطَّانُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ.
وَقَوْلُ خَالِدٍ عَنْ خَالِدٍ (عَلَقْمَةُ) غَيْرُ مُحْفُوظٍ.

= وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ
الْأَسْوَدِ وَهَمَّامٍ، عَنْ عَائِشَةَ فِي الْمَيْيِّ قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ يَغْنِي ابْنَ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ. ح
وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ جَمِيعًا
عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ.

ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مُغِيرَةَ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ
حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَهْدِيٍّ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ وَاصِلِ الْأَخْذَبِ. ح
وَحَدَّثَنِي ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَمُغِيرَةَ،
كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ فِي حَتِّ الْمَيْيِّ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
نَحْوَ حَدِيثِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ
هَمَّامٍ^(١)، عَنْ عَائِشَةَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، وحاصل كلام
الدارقطني رحمه الله أن رواية خالد بن عبدالله، عن خالد -وهو ابن مهران الخذاء-، عن
أبي معشر -وهو زياد بن كليب-، عن إبراهيم -وهو ابن يزيد النخعي-، عن علقمة
والأسود عن عائشة غير محفوظة، حيث إن فيها زيادة (علقمة)، والحديث غير
محفوظ من حديث إبراهيم عن علقمة.

والظاهر أن ما قاله الدارقطني صواب؛ حيث إنه قد خالف خالد بن مهران =

① هام هو ابن الحارث كما جاء مصرحاً به في «السنن الكبرى» للنسائي (ج ١ ص ١٨٨).

٢١٣- وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ الثَّوْرِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ^① فِي التَّلْبِيَةِ. وَقَالَ: تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ. وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ حَيْثَمَةَ.

=الحذاء: هشام وهو ابن حسان، وسعيد بن أبي عروبة؛ فلم يذكر في علقمة.

وفي الحديث اختلاف آخر على إبراهيم كما أشار إليه الدارقطني رحمه الله، وهو أنه تارة يرويه عن الأسود وهام، وتارة عن الأسود، وتارة عن هام، وقد قال الترمذي رحمه الله (ج ١ ص ٧٧ ط الاتحاد العربي) بعد ذكره الحديث من حديث الأعمش عن إبراهيم عن هام بن الحارث ثم قال: وهكذا زُوي عن منصور عن إبراهيم عن هام بن الحارث عن عائشة، مثل رواية الأعمش، وروى أبو معشر هذا الحديث عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وحديث الأعمش أصح. اهـ

وفما قاله الترمذي رحمه الله نظر؛ فإن الأعمش رحمه الله قد رواه عن إبراهيم عن الأسود وهام كما تقدم في "صحيح مسلم".

هذا قد رواه جماعة عن إبراهيم عن هام كما في "مسند أحمد"، وآخرون عن إبراهيم عن الأسود، فما وجدت مما ليس في مسلم عند أحمد (ج ٦ ص ١٢٥ و ١٣٢ و ٢١٣): حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود، والحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن هام (ج ٦ ص ١٢٥)، فقد حَدَّثَ به إبراهيم رحمه الله عن الأسود وعن هام، وكل هذين ثابتان عنه.

وأما الطريق التي فيها علقمة فهي شاذة، والله أعلم.

٢١٣- الحديث الثالث عشر بعد المائتين: قال البخاري رحمه الله (ج ٣ ص ٤٠٨)

مع "الفتح" ط (س): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنِّي لَأَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ».

① اسمه مالك بن عامر، وقيل غير ذلك في اسم أبيه.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ سَعِيدٍ^①: تَابَعَ شُعْبَةُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، عَنْ خَيْثَمَةَ.
وَحَالَفَهُمَا إِسْرَائِيلُ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ، وَعَمَّارُ بْنُ زُرَيْقٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ،
وَابْنُ فَضِيلٍ، وَأَبُو خَالِدٍ، وَجَرَّاحُ بْنُ الضَّحَّاكِ، وَغَيْرُهُمْ، تَابَعُوا الثَّوْرِيَّ.
قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: رَوَاهُ الْخُرَيْبِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ
عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ: إِنِّي لَأَحْفَظُ تَلْبِيَةَ النَّبِيِّ ﷺ الَّتِي كَانَ
يُلَبِّي بِهَا، فَسَمِعْتُهَا تُلَبِّي ثَلَاثًا. قَالَ الْأَعْمَشُ: وَذَكَرَ خَيْثَمَةُ عَنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ
[كَانَ يَزِيدُ:]^② «وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ». وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ
الْمُنْثَنَّى، عَنْ مُسَدَّدٍ عَنْهُ. قَالَ الْخُرَيْبِيُّ: لَمْ أَصِبْ عِنْدِي ذَلِكَ^③.
وَيُشَبِّهُهُ أَنْ يَكُونَ الْوَهْمُ دَخَلَ عَلَى شُعْبَةَ مِنْ ذِكْرِ الْأَعْمَشِ خَيْثَمَةَ فِي
حَدِيثِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَقَالَ شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ، سَمِعْتُ خَيْثَمَةَ، عَنْ
أَبِي عَطِيَّةَ، سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

قال الحافظ رحمه الله في "مقدمة الفتح" ص (٣٥٨ ط س) بعد ذكره بعض كلام
الدارقطني فقال بعد قول الدارقطني: ورواه عبدالله بن داود الخريبي عن الأعمش
فأوضحه وبين علته، قال: حدثنا الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة
فذكره، قال الأعمش: وذكر خيثمة عن الأسود أنه كان يزيد: «وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ
لَكَ» قال الدارقطني: فيشبهه أن يكون دخل الوهم على شعبة من ذكر الأعمش لخيثمة
في آخره.

① هو أحمد بن محمد بن سعيد الحافظ المشهور بابن عقدة، وترجمته في "تذكرة الحفاظ" (ج ٣
ص ٣٩) مختلف فيه والراجح ضعفه، وهو شيعي.

② ما بين المعكوفين ليس في الأصلين وهي في "مقدمة الفتح" عن "التبعية"، والسياق يقتضيها.

③ في (ز): بدل (لم أصب عندي ذلك)، (لم يثبت عندي ذلك).

٢١٤ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثًا آخَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ فِي تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ وَالصَّلَاةِ، مِنْ ① حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ أَيْضًا.

تَابَعَهُمَا الثَّوْرِيُّ وَزَائِدَةُ وَغَيْرُهُمَا، وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، وَلَا يَصِحُّ.

= ثم قال الحافظ: قلت: وهو تحقيق حسن، ومقتضاه صحة ما اختاره البخاري واعتمده من رواية الأعمش، على أن البخاري لم يهمل حكاية الخلاف بل حكاها عقب حديث الثوري، والله أعلم.

وذكره الحافظ الدارقطني في "العلل" تابع (ج ٥ ص ١٤٩) وقال: وقول شعبة وهم. وذكر نحو ما في "التتبع".

٢١٤ - الحديث الرابع عشر بعد المائتين: قال مسلم رحمه الله (ج ٧ ص ٢٠٨): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ: قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْنَا: يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، رَجُلَانِ مِنَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ: أَحَدُهُمَا يُعَجِّلُ بِالْإِفْطَارِ، وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ، وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْإِفْطَارَ، وَيُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ. قَالَتْ: أَيْمَهُمَا الَّذِي يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ، وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: قُلْنَا: عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ، قَالَتْ: كَذَلِكَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

زَادَ أَبُو كُرَيْبٍ: وَالْآخَرُ أَبُو مُوسَى.

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ: قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ لَهَا مَسْرُوقٌ: رَجُلَانِ مِنْ =

① كذا في الأصلين بدون واو، والصواب: ومن حديث أبي معاوية، كما تراه في مسلم، فالحديث

من طريق أبي معاوية، ومن طريق ابن أبي زائدة.

٢١٥ - وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ السُّدِّيِّ، عَنِ الْبَهِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ».

وَالْبَهِيُّ إِنَّمَا رَوَى عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ كِلَاهُمَا لَا يَأْلُو عَنِ الْخَيْرِ، أَحَدُهُمَا يُعَجِّلُ الْمَغْرِبَ وَالْإِفْطَارَ، وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ وَالْإِفْطَارَ. فَقَالَتْ: مَنْ يُعَجِّلُ الْمَغْرِبَ وَالْإِفْطَارَ؟ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ، فَقَالَتْ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ. اهـ

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله ؛ لأن الدارقطني رحمه الله ينتقد حديث شعبة عن الأعمش عن خيثمة، ومسلم رحمه الله لم يخرج هذه الطريق، فالدارقطني موافق لمسلم على صحة الطريق التي أخرجها مسلم.

وذكره الدارقطني في "العلل" تابع (ج ٥ ص ١٤٩) ورجح الطريق التي أخرجها مسلم.

٢١٥ - الحديث الخامس عشر بعد المائتين: قال الإمام مسلم رحمه الله (ج ١٦ ص ٨٩) في الشواهد: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَشُجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْبَهِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «الْقَرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِ، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ».

قال النووي رحمه الله: هذا مما استدركه الدارقطني، فقال: إنما روى البهي عن عروة عن عائشة. قال القاضي: قد صححوا روايته عن عائشة، وقد ذكر البخاري روايته عن عائشة. اهـ

قلت: وفي "تهذيب التهذيب" (ج ٦ ص ٩٠): وقال أحمد في حديث زائدة عن السدي عن البهي، قال: (حدثني عائشة): كان عبدالرحمن بن مهدي قد سمعه من زائدة، وكان يدع منه (حدثني عائشة) وينكره، يعني ينكر لفظة (حدثني). =

٢١٦ - وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِةَ، عَنْ هِلَالٍ، عَنْ قُرَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ^① مَا عَمِلْتُ وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ».

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: هَذَا - حَدِيثُ مُسْلِمٍ - لَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرُ وَكِيعٍ، وَخَالَفَهُ ابْنُ أَبِي الْعَشْرِينَ، وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَالْوَلِيدُ بْنُ مَزِيدٍ^②، وَأَبُو الْمُعِيرَةِ، وَغَيْرُهُمْ؛ لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ قُرَّةَ، وَقَالَ: عَنْ هِلَالٍ: سُئِلَتْ عَائِشَةُ.

رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ مُسْلِمٍ، عَنْ وَكِيعٍ. وَحَدَّثَنَا ابْنُ مَالِكٍ^③، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَكِيعٍ مِثْلَهُ.

= قال أحمد: والبهی سمع عائشة؟! ما أرى هذا شيئاً، إنما يروي عن عروة. اهـ

قلت: ونحو هذا في «المراسيل» لابن أبي حاتم ص (١١٥).

وقال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (ج ٥ ص ٥٦) في ترجمة عبدالله البهي:

سمع ابن عمر وابن الزبير وعائشة رضي الله عنهم. اهـ

فإثبات البخاري لسماع عبدالله البهي من عائشة مقدم على النافين، على أن الحديث في الشواهد، وهم يتسامحون في الشواهد والمتابعات ما لا يتسامحون في غيرها، والله أعلم.

٢١٦ - الحديث السادس عشر بعد المائتين: قال مسلم رحمته الله (ج ١٧ ص ٣٨)

في المتابعات: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ قُرَّةَ بِنْتِ ثَوْبَلٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ، وَشَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ».

① ليس في (ز): شر، وهو في (ب) وفي مسلم.

② في (ز): الوليد بن يزيد، والصواب: الوليد بن مزيد كما في (ب).

③ ابن مالك هو أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك أبوبكر القطيعي راوي «المسند» عن عبدالله عن أبيه.

٢١٧ - وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ فِي مُسْنَدِ عُثْمَانَ: رَوَى صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ^①، عَنْ عَائِشَةَ وَعُثْمَانَ. وَخَالَفَهُ مَعْمَرُ وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ؛ فَجَعَلَاهُ عَنْ عَائِشَةَ وَحْدَهَا، لَمْ يَذْكُرْ عُثْمَانَ.

= هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله.

وتتميمًا للفائدة أذكر ما ذكره الحافظ الدارقطني في «العلل» فقال رحمه الله وقد سئل عن هذا الحديث (ج ٥ ص ٨١) فقال: يرويه هلال بن يساف عن فروة بن نوفل؛ حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ مَنْصُورٌ وَحَصِينُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالْأَعْمَشُ، فَاتَّفَقُوا عَنْهُ غَيْرَ أَنْ فِي رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ زِيَادَةٌ: «أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرٍ مَا عَمِلْتُ وَمِنْ خَيْرٍ مَا لَمْ أَعْمَلْ».

ورواه عبدة بن أبي لبابة عن هلال بن يساف واخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فرواه وكيع عن الأوزاعي عن عبدة عن هلال عن فروة بن نوفل عن عائشة. وخالفه الوليد بن مسلم والفريابي، فروياه عن الأوزاعي عن عبدة عن هلال عن عائشة، وقولها عن الأوزاعي أصح من قول وكيع عنه.

والصواب قول منصور وحصين والأعمش عن هلال. اهـ

فحاصل كلام الدارقطني رحمه الله أن الحديث صحيح من طريق منصور وحصين بن عبد الرحمن والأعمش - وقد أخرج مسلم حديث منصور وحصين-، وأنه لا يصح من حديث وكيع عن الأوزاعي؛ لأن وكيعًا قد خالف جماعة، فلم يذكروا فيه فروة بن نوفل، فيكون الحديث منقطعًا من طريق الذين خالفوا وكيعًا ولم يذكروا فروة، وشاذًا من حديث وكيع، على أن الحديث ثابت من حديث منصور وحصين عند مسلم كما تقدم، والله أعلم.

٢١٧ - الحديث السابع عشر بعد المائتين: قال مسلم رحمه الله (ج ١٥ ص ١٦٩) مع النووي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، =

① سقط بين يحيى بن سعيد -وهو ابن العاص- وعائشة: (سعيد بن العاص)، كما تراه في مسلم.

= حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ وَعُثْمَانَ حَدَّثَاهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتَأْذَنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى فِرَاشِهِ لَا يَسُ مِرْطَ عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ وَهُوَ كَذَلِكَ فَقَصَى إِلَيْهِ حَاجَتَهُ ثُمَّ انْصَرَفَ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ عُمَرُ فَأَذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، فَقَصَى إِلَيْهِ حَاجَتَهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ، قَالَ عُثْمَانُ: ثُمَّ اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَجَلَسَ، وَقَالَ لِعَائِشَةَ: «اجْعِي عَلَيَّ ثِيَابَكَ»، فَقَصَيْتُ إِلَيْهِ حَاجَتِي، ثُمَّ انْصَرَفْتُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي لَمْ أَرَكَ فَرَعْتَ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ ﷺ كَمَا فَرَعْتَ لِعُثْمَانَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عُثْمَانَ رَجُلٌ حَيٌّ، وَإِنِّي خَشِيتُ إِنْ أَدْنْتُ لَهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ أَنْ لَا يَبْلُغَ إِلَيَّ فِي حَاجَتِهِ».

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ مُهْمِدٍ، كُلُّهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُثْمَانَ وَعَائِشَةَ حَدَّثَاهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ اسْتَأْذَنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ... فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ. اهـ

هذا من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي رحمه الله، والظاهر أن مثل هذا لا يضر، فقد ذكر (عثمان) عقيل، وصالح بن كيسان كما تقدم في مسلم، ولم يذكره ابن أبي ذئب كما عند أحمد (ج ٦ ص ١٥٥)، ومعمر كما أفاده الدارقطني رحمه الله، فلعل الزهري رحمه الله كان يحدث به تارة هكذا، وتارة هكذا.

وعلى كل: فَمَعَ عُقَيْلٌ وصالح زيادة، ولم يعارضهما من هو أرجح منهما فوجب قبولها، والله أعلم.

٢١٨- وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ ابْنِ^① أَبِي يَعْقُوبَ، عَنْ رَبَاحٍ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قِصَّةَ الْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ.

قَالَ عَلِيُّ: وَخَالَفَهُ جَمَاعَةٌ؛ رَوَاهُ عَنْ مَهْدِيِّ فَرَّادُوا فِيهِ الْحَسَنَ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ رَبَاحٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ، مِنْهُمْ: يَزُ بْنُ أَسَدٍ، وَعُثْمَانُ وَعَيْرُهُمَا.



٢١٨- الحديث الثامن عشر بعد المائتين: الحديث لم يقل الدارقطني: إنه في «الصحيحين» وهو أيضاً ليس في «الصحيحين»، والذي في «الصحيحين» هو حديث عائشة وأبي هريرة أخرجهما البخاري (ج ١٢ ص ٣٢)، ومسلم (١٠ ص ٣٧) مع النووي. أما هذا الحديث فقد رواه أبوداود (ج ٢ ص ٢٥٠) مع «عون المعبود» ط هندية فقال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ أَبُو يَحْيَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَعْدٍ مَوْلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَبَاحٍ، قَالَ: زَوَّجَنِي أَهْلِي أُمَةً لَهُمْ رُومِيَّةٌ، فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَوَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ مِثْلِي، فَسَمَّيْتُهُ عَبْدَ اللَّهِ، ثُمَّ وَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَوَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ مِثْلِي، فَسَمَّيْتُهُ عَبْدَ اللَّهِ، ثُمَّ طَبَنَ^② لَهَا غُلَامٌ لِأَهْلِي رُومِيٍّ، يُقَالُ لَهُ: يُوحَنَّةُ فَرَّاطَنَهَا بِلِسَانِهِ، فَوَلَدَتْ غُلَامًا كَأَنَّهُ وَرَعَةٌ مِنَ الْوَرَعَاتِ، فَقُلْتُ لَهَا: مَا هَذَا؟ فَقَالَتْ: هَذَا لِیُوحَنَّةُ. فَرَفَعْنَا إِلَى عُثْمَانَ -أَحْسَبُهُ قَالَ مَهْدِيٍّ: قَالَ: فَسَأَلَهُمَا- فَاغْتَرَفَا، فَقَالَ لَهَا: أَتَرْضَيَانِ أَنْ أَقْضِي بَيْنَكُمَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ -وَأَحْسَبُهُ قَالَ:- =

① (ابن) ساقط في الأصلين، وأثبت من مصادر التخريج.

② في «النهاية» أصل الطبن والطبانة الفطنة يقال: طبن لكذا طبانة فهو طبن، أي: هجم على باطنها وخبر أمرها، وأنها من تواتيه على المراودة، هذا إذا روي بكسر الباء، وإن روي بالفتح كان معناه خبيها وأفسدها. اهـ

وَقَالَ أَبُو بَكْرِ الْخُوَارِزْمِيُّ^①: هَذَا آخِرُ مَا وَجَدْتُهُ مِنْ هَذَا التَّعْلِيقِ بِحَظِّ أَبِي الْحَسَنِ الدَّارْقُطَنِيِّ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(تَمَّ الْكِتَابُ)^② وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ لِلصَّوَابِ.

قَالَ ابْنُ الْقَمَاحِ: نُقِلَ مِنْ حَظِّ الْحَافِظِ السَّلَفِيِّ عَلَى حَوَاشِي نُسخَتِهِ: مِائَتَانِ وَسَبْعَةُ مَوَاضِعَ تَتَّبِعُ الدَّارْقُطَنِيَّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيِّ، وَعَلَى أَبِي الْحُسَيْنِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ.

قَالَ: وَقَدْ عَدَّهَا السَّلَفِيُّ عَلَى حَوَاشِي نُسخَتِهِ مِنَ الْأَوَّلِ إِلَى الْمِائَتَيْنِ وَالسَّبْعِ. اهـ

فِي آخِرِ نُسخَةِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ: قَالَ الْكَاتِبُ أَبُو مُحَمَّدٍ زَيْنُ الْعَابِدِينَ الْأَثَرِيُّ الْبُهَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ، وَعَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ: قَدْ فَرَعْتُ مِنْ تَسْوِيدِ هَذِهِ النُّسخَةِ الْعَزِيزَةِ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ فِي ثَلَاثِ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ بَقِيَتْ مِنْ

=فَجَلَدَهَا وَجَلَدَهُ وَكَانَا نَمْلُوكَيْنِ.

قال صاحب "عون المعبود": والحديث سكت عليه المنذري. اهـ

والحديث أخرجه أحمد (ج ١ ص ٥٩، ٦٩) وهو يدور على رباح الكوفي، قال الحافظ في "التهذيب": روى عن عثمان بن عفان حديث الولد للفراش، وعنه الحسن بن سعد مولى الحسن بن علي، ذكره ابن حبان في "الثقات"، ثم قال الحافظ: قلت: وبقيّة كلامه لا أدري من هو، ولا ابن من هو. اهـ

وقال الحافظ في "التقريب": مجهول من الثالثة. اهـ

① هو الحافظ أحمد بن محمد البرقاني، تلميذ الدارقطني، وراوي كتاب "الغلل" عنه.

② ليس في (ز).

الْجُمَادَى الْآخِرَ سَنَةِ (١٣٢٢هـ) فِي حَيْدَرِ أَبَادِ الْجَنُوبِيَّةِ النَّظَامِيَّةِ أَدَامَ اللَّهُ
وَالْيَهَا بِالْخَيْرِ وَالْعَافِيَةِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَالذُّرِّيَّةِ.

كَتَبَهُ الرَّاجِي عَفْوِ الْبَارِي حَمَّادُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَفَرَّغَ مِنْ
تَسْوِيدِهِ فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ الْمُوَافِقِ (١٨/٤/١٣٨٢هـ) فِي مَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ فِي
حَارَةِ الْمَعَابِدَةِ، وَقُوبِلَ عَلَى الْأَصْلِ، وَانْتَهَتْ مُقَابَلَتُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ الْمُوَافِقِ
(١١/٦/١٣٨٢هـ) اهـ



وَبِهَذَا يَنْتَهِي الْكَلَامُ عَلَى «الْإِلْزَامَاتِ» وَ«التَّتَبُعِ»
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
وَصَحْبِهِ وَسَلَامٌ تَسْلِيمًا
كَثِيرًا

الخاتمة

قد تمَّ بحمد الله ما قصدنا إليه من تحقيق ودراسة كتاب «الإلزامات»، وكتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني.

أما كتاب «الإلزامات» فهو أحاديث يرى الحافظ الدارقطني أنها على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما ولم يخرجها، وقد بلغت سبعين حديثًا.

□ وقد يكون لبعض الصحابة أحاديث، فأذكر حديثًا واحدًا^①، كأسامة بن عمير والد أبي المليح، وحديثه السابع من «الإلزامات».

وكذلك لمالك الأشجعي والد أبي الأحوص عوف بن مالك أحاديث، ذكرت منها حديثًا واحدًا، وحديثه التاسع من «الإلزامات».

وكذا طارق بن عبدالله المُخَارِبِيُّ له أحاديث، ذكرت منها حديثًا واحدًا، وهو الحديث الثالث والأربعون من «الإلزامات».

وهكذا حُبُشِيُّ بن جُنَادَةَ ذكرت من أحاديثه حديثًا واحدًا.

□ وقد ذكر الحافظ الدارقطني في «التتبع» أحاديث أخرجها أحد الشيخين فيلزم الآخر إخراجها، وقد تقدم التنبيه عليها في مواضعها.

① [جرى على هذا الشيخ رحمه الله في الطبعين السابقتين، ثم إنه في هذه الطبعة أكمل ما لذلك الصحابي من أحاديث بذلك السند الذي ألزم الدارقطني البخاري ومسلمًا أن يخرجاه، وقد نبّه على ذلك في المقدمة ص(٦) ولما لم ينبه هنا اقتضى التنبيه هنا]. اهـ مصححه

□ وقد تقدم في آخر «الإلزامات» أن هذه الإلزامات ليست بلازمة، ولأنَّهما رحمهما الله لم يلتزما أن يخرججا كل حديث صحيح، وبعض هذه الإلزامات قد أخرجها ما يغني عنها من طرق أخرى، عن صحابة آخرين، وليس معنى ذلك أنه لا فائدة فيها؛ فإن الحديث كلما كثرت طرقه دلت على ثبوته وازداد قوة، حتى قال إبراهيم بن سعيد الجوهري: إن الحديث إذا لم يكن عندي من مائة طريق فإني أعتبر نفسي فيه يتيماً. كما في ترجمته من «الميزان».

□ فهذه المجموعة التي جمعها الحافظ الدارقطني من الإلزامات إن كان الشيخان قد أخرجها عن صحابة آخرين فهي تقوي ما في «الصحيحين»، وإن لم يخرجها استفيدت من الإلزامات التي عُيِّنَ الحافظ الدارقطني رَحْمَهُمُ اللَّهُ بجمعها وخرجتها بحمد الله من مظانِّها مع الحكم على أحاديثها، وبيان ما هو على شرطها، وما ليس على شرطها حسب الاستطاعة. والله الموفق.

وأما كتاب «التتبع» فإن الحافظ الدارقطني رَحْمَهُمُ اللَّهُ انتقد من أحاديث «الصحيحين» مائتي حديث مما يرى أن له علة.

□ وقد بلغت أحاديثه بالعدد ثمانية عشر حديثاً ومائتين، منها تسعة مكررة^① تقدم التنبيه عليها في مواضعها من «التتبع»، وسبعة ذكرها لإلزام من لم يخرجها من الشيخين^②، والحديث الأخير ليس في «الصحيحين».

① [وهي ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٩٢، ٢٠٠]. اهـ مصححه

② [وهي ١٣١، ١٣٢، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٦٧، ١٩٣، وكلها إلزام للبخاري بإخراج أحاديث أخرجها مسلم، عدا الحديث (١٦٧) فهو إلزام لمسلم بإخراج نسخة انتقى منها حديثاً. =

وقد تقدم التنبيه على جميع ذلك من مواضعه^①.

□ هذا وما ينبغي أن يُعلم: أن غالب هذه الاستدراكات في الصناعة الحديثية، لا في المتون، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في المقدمة مع الأمثلة.

وليس معنى هذا أنه لا قيمة للانتقادات في الصناعة الحديثية، فربَّ محدث يرحل من أجل سند الحديث الواحد، والمتن ثابت لديه من طريق

= وغير هذه السبعة الصريحة في الإلزام: هناك الحديث (١٤١) استظهر الشيخ أنه من باب الإلزامات -ألزم فيه الدارقطني مسلماً بإخراج حديث أخرجه البخاري- وكلام الدارقطني فيه محتمل، والحديث (١٥٨) ألزم فيه مسلماً بإخراج زيادة في حديث قد أخرج مسلم أصله. [اه مصححه
① [فعيدٌ أحاديث التتبع ٢١٨ يخضم المكرر ٩ أحاديث، والإلزامات ٧ أحاديث، و٢ الحديثين الذين ذكرناهما في التعليق السابق، و١ الحديث الأخير وليس في أحد الصحيحين، فالتبقي ١٩٩ حديثاً:

انتقد فيها على الشيخين معاً ٣٢ حديثاً، منها حديث علق البخاري فيه موضع الانتقاد (١٥٠)، ومنها ٣ أحاديث رجح فيها الدارقطني رواية الشيخين (٤٤، ٥٢، ١٠٥)، ومنها حديثان احتج بهما على جواز المكاتب والإجازة (١١٩، ١٥٢)، ومنها حديثان لم يتفق الشيخان فيها على إسناد واحد وانتقد الدارقطني فيهما كلا الإسنادين (٣ وكرره في ٢٠٠، ١٠٤). وانتقد على البخاري وحده ٦٩ حديثاً، منها حديثان أخطأ فعزاها إلى مسلم (وها ١٢٩ و١٣٠)، ومنها حديث لم يخرج البخاري موضع الانتقاد (٧)، ومنها حديث علق البخاري فيه السند المنتقد (١٩١)، ومنها حديث رجح الدارقطني فيه رواية البخاري (١٦٤)، ومنها حديث احتج به على جواز المكاتب والإجازة (١٤٣).

وانتقد على مسلم وحده ٩٨ حديثاً، منها حديث أخطأ فعزاه إلى الشيخين، ومنها حديث في مقدمة مسلم (٨)، ومنها ٣ أحاديث رجح فيها رواية مسلم (١٠٠، ١٦٥، ٢١٤).

فإن قيل قد ذكر في آخر النسخة: أن الحافظ السلفي قد عدها ٢٠٧ مواضع، قلت: لعله لم يعد أحاديث الإلزامات وهي ٧ أحاديث، وحديث (١٥٨)؛ لأن الدارقطني ذكره في أثناء كلامه على الحديث الذي قبله، ولعله عدَّ أحاديث الحسن عن أبي بكرة (٨٨-٩١) -وهي ٤ أحاديث- موضعاً واحداً. [اه مصححه

أخرى، فقد أخرج ابن أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» ص (١٦٧):
 نا علي بن الحسين بن الجنيد، قال: قال علي بن المديني: نا بشر بن
 المفضل، قال: قدم علينا إسرائيل، فحدثنا عن أبي إسحاق عن عبدالله بن
 عطاء عن عقبة بن عامر بحديثين، فذهبت إلى شعبة فقلت: ما تصنع شيئاً
 حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عطاء عن عقبة بكذا،
 فقال: يا مجنون، هذا حدثنا به أبو إسحاق، فقلت لأبي إسحاق: من
 عبدالله بن عطاء؟ قال: شاب من أهل البصرة قَدِمَ علينا، فقدمت البصرة
 فسألت عنه، فإذا هو جليس فلان، وإذا هو غائب في موضع، فقدم
 فسألته، فحدثني به، فقلت: من حدثك؟ قال: حدثني زياد بن مخرق،
 فأحالني على صاحب حديث، فلقيت زياد بن مخرق فسألته فحدثني به،
 قال: حدثني بعض أصحابنا عن شهر بن حوشب.

سندها صحيح.

وقد أخرجها الخطيب في «الرحلة» و«الكفاية» بقصة أطول من هذه،
 ولكنها من طريق نصر بن حماد الورّاق، ضعيف جداً.

مع أن الحديث -وهو في فضل الوضوء- ثابت في «صحيح مسلم» من
 غير هذه الطريق.

□ ولم تكن هذه الاستدراكات صادرة عن الحافظ الدارقطني رحمه الله
 عن نَشْئه ولا هوى، والدليل على ذلك أنه يذكر أحاديث في «التتبع» ثم
 ينهي البحث بتصويب ما في «الصحيح»، فهذا يدل على مبلغ حرصه على
 بيان الحق، وعظيم إنصافه ﷺ.

فلا يتسنى لذوي الأهواء من العصرين أن يطعنوا في أحاديث

«الصحيحين» بحجة أن الدارقطني قد استدرك عليها؛ فإنهم في وادٍ والدارقطني في وادٍ.

سارت مشرقة وسرت مغرباً شتان بين مشرقٍ ومغربٍ
فأين أنتم من حافظ عصره، ووحيد دهره وَاللَّهُ، بل أين أنتم من
الشيخين اللذين أجمع المسلمون على تلقي «صحيحيهما» بالقبول، فما مثل
محاولتكم التشكيك في «الصحيحين» إلا كما قيل:

كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعلُ
وأين وجهتكم من وجهة الدارقطني الحافظ، فهو يريد الذبَّ عن السنة،
ومنكم من يريد هدمها، ومنكم من يريد أن يأخذ منها ما كان موافقاً
لهواه، وإن كان ضعيفاً صححه بالهوى، وإليكم مثالا على ذلك:

كُتِبَ كاتب عصري في شأن اللحية، فإذا هو يهون من أمرها ويقول:
إن الأحاديث الواردة في اللحية أحاديث آحاد، وبعد أسطر يستدل بجواز
الأخذ من طولها وعرضها بحديث رواه الترمذي (ج ٤ ص ١٨٦ طبعة الاتحاد
العربي).

وأحاديث الأمر بتوفيرها في «الصحيحين» وغيرها عن جماعة من
الصحابة.

وحديث الأخذ منها في سنده عمر بن هارون البلخي، وقد كذبه
بعضهم، وأسامة بن زيد الليثي وفيه كلام.

وليس معنى هذا أن جميع العصريين كذلك؛ فإنه لا يزال بحمد الله في
المسلمين بقيَّةٌ تذبُّ عن سنة رسول الله ﷺ وتعطيها العناية في العلم

والعمل، ولا تزال طائفة من أمة محمد صلوات الله وسلامه عليه على الحق ظاهرين لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك.

حقاً إنني لأتعجب إذ أرى كثيراً من الشباب يتذكرون في علم الحديث أسانيده وامتونه، وأقول: لعل هذا توطئة لمجدد هذا القرن الذي يقول فيه الرسول ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا أَمْرَ دِينِهَا». رواه أبوداود.

فعسى الله أن يهدي المسلمين جميعاً إلى الرجوع إلى كتاب ربهم وسنة نبيهم محمد ﷺ اللذين يقول فيهما نبينا محمد ﷺ: «تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي». رواه الحاكم.^①

① في «المستدرک» (ج ١ ص ٩٣)، ثم ظهر لي ضعفه؛ لأنه من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن أبيه وفيهما كلام، ثم ذكر الحاكم له شاهداً عن أبي هريرة مرفوعاً، وهو من طريق صالح بن موسى الطلحي وهو متروك.

وقد أخرجه مالك في «الموطأ» ص (٦٨٦) ترقيم محمد فؤاد وهو من بلاغاته عن رسول الله ﷺ. وقد جاء عن عمرو بن عوف، أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» رقم (١٣٨٩)، (١٨٦٦) من طريق كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف وهو متروك تالف، والراوي عنه في الموضع الأول الحنثي إسحاق بن إبراهيم ضعيف.

فهذه الشواهد لا ترفعه إلى درجة الاحتجاج؛ لشدة ما فيها من الضعف. والله أعلم. ويغني عنه حديث زيد بن أرقم في مسلم أن النبي ﷺ قال: «وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا: كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ»، فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَهْلُ بَيْتِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكُرْكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي».

ثمرات البحث

ليس الخبرُ كالمعاينة، وما راءِ كَمَنْ سمع، فالذي يسمع بـ«الإلزامات» للدارقطني وجواب أهل العلم عليه بقولهم: وما ألزمها ليس بلازم. ليس كمن يتصفح كتاب «الإلزامات» ويرى فيها حديث عروة بن المضرس الذي قال فيه: يا رسول الله، أتعبت نفسي، وأكلت راحلتي، وما تركت حبلاً من الحبال إلا وقفت عنده، فهل لي من حج؟... الحديث.

ويرى فيها أيضاً حديث أُمَيَّةَ بِنْتُ رُقَيْقَةَ، وقد قالت لرسول الله ﷺ: أ فلا تصافحنا؟ فقال: «إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ».

ويرى فيها حديث صُمَيْتَةَ، أنَّها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَلْيَمُتْ بِهَا؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَمُتْ بِهَا يُشْفَعُ لَهُ أَوْ يُشْهَدُ لَهُ».

الحديثان الأولان على شرط الشيخين، والثالث على شرط مسلم.

واعتقد أنه يعزُّ في هذا العصر مَنْ يعلم أن هناك صحابياً يقال له: أبوشهم، وأنه قال ﷺ: مرت بي جارية بالمدينة، فأخذت بكشحها، قال: وأصبح الرسول ﷺ يبيع الناس، قال: فأتيته، فلم يبايعني، فقال: «صَاحِبَ الْجُبْنَةِ الْآنَ» قال: قلت: والله لا أعود، فبايعني.

على شرط الشيخين.

وهكذا "التتبع" الذي يسمع به وبجواب بعض أهل العلم عليه، أو يراه مفرقاً في "مقدمة الفتح" و"الفتح" و"شرح النووي" ليس كمن يقف عليه بخلافه، قد جمعت أقوال أهل العلم عند كل حديث ردّاً وتأيداً، وربما انتقد الدارقطني الحديث فلم يُجِبْ عليه، وإليك مثلاً على ذلك: قال الدارقطني رحمه الله: وأخرج -يعني مسلماً- حديث خالد، عن خالد، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، والأسود أي: عن عائشة: كنت أفرك المني... الحديث.

هذا الحديث الثاني عشر بعد المائتين من "التتبع" وهو من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، فاحتجنا إلى جمع طرقه؛ إذ قد قال علي بن المديني: إن الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه. فرجعنا إلى الترمذي (ج ١ ص ٧٧ ط الفجالة)، و"مسند أحمد" (ج ٦ ص ١٥١ و١٣٢ و٢١٣) وبعد هذا قررت ما رأيته حقاً.

مثال آخر: ذكر الدارقطني في "التتبع" حديث: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْكُمْ خَلِيلًا لَأَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا». ثم ذكر ما فيه من العلة.

هذا الحديث من الأحاديث التي لم يجب عنها النووي، فرجعنا إلى "النكت الظراف على تحفة الأشراف" (ج ٢ ص ٤٤٣)، و"العلل" لابن أبي حاتم (ج ٢ ص ٣٨٨)، ثم قارنت بين قول الدارقطني وغيره، وقررت ما أراه حقاً، وإن كنت قد استفدت من رسالة أخي في الله ربيع حفظه الله، فإني لم أقلده، بل أتبع ما أراه الحق.

إذا علمت هذا فإن من أعظم ثمرات هذا البحث:

(١) هو إخراج هذين الكتابين، وهما كتاب "الإلزامات" وكتاب "التتبع"

حتى يقف الباحث على الحقيقة، وكم من باحثٍ يحتاج إلى رحلة من أجل فائدةٍ من كتاب.

(٢) من ثمرات هذا البحث زيادة الثقة بالصحيحين؛ حيث إنهما يشتملان على آلاف من الأحاديث، والمنتقدة فيهما قليل يعدُّ بالأصابع.

(٣) الرد على مَنْ يرمي المحدثين بالمحابة؛ إذ لو كانت لدى المحدثين محابة لما تعرض الدارقطني للصحيحين مع علمه بما لهما في نفوس الناس من المكانة، فالمحدثون رحمهم الله بريئون من المحابة، فهذا زيد بن أبي أُنَيْسَةَ يقول: أخي يحيى كذاب، وهذا علي بن المديني إذا سئل عن والده يقول: إنه ضعيف، فقد كانوا رحمهم الله يُجِبُّونَ للسنة ويبغضون من أجلها.

(٤) تمرين طالب العلم كيف يتوصل إلى معرفة صحة الحديث من ضعفه.

(٥) معرفة سعة اطلاع الحافظ ابن حجر، فكم من حديثٍ يحكم الدارقطني وغيره من الحفاظ بما يوهَّئُهُ، فيأتي الحافظ رحمه الله ويجمع طرقه وقيم البرهان على صحته، ومن أمثلة ذلك حديث ابن مسعود في الاستجمار بثلاثة أحجار، وحديث أبي هريرة في الاستسعاء، وقد حكم الدارقطني على الأول بالاضطراب، وعلى الثاني أن الاستسعاء مدرج، فيقيم الحافظ رحمه الله البراهين على نفي الاضطراب عن الأول، وعلى عدم الإدراج في الثاني.

(٦) من المقارنة بين أجوبة الحافظ وأجوبة النووي يظهر للقارئ فرق، فالنووي رحمه الله غالب أجوبته تعتمد على أن زيادة الثقة مقبولة، أما الحافظ ابن حجر رحمه الله فإنه يلتمس طرقًا تشد طريق مَنْ يرى الدارقطني أنه تفرد به، أو يعترف بضعف تلك الطريق، وإليك مثالاً على ذلك: الحديث الأربعين في ساعة الإجابة، فالنووي رحمه الله يجيب بإجابته المعروفة أن الرفع

زيادة، وزيادة الثقة مقبولة، أما الحافظ ابن حجر فإنه يعلّ الحديث بالانقطاع والاضطراب.

(٧) دقة نظر علمائنا رحمهم الله، بحيث إننا نقرأ في "صحيح البخاري" و"صحيح مسلم" أوقات كثيرة فما نتفطن لتلك العلل التي ربما أشار إليها صاحبها الصحيح، ومن الأمثلة على ذلك: الحديث الثاني بعد المائتين انتقده الدارقطني وقد نبّه البخاري على أنّ له علة، ولعلها غير قاذحة عنده، وهو حديث أن النبي ﷺ يقبل الهدية ويثيب عليها.

وقد ذكر هذا الحديث الحافظ في "تهذيب التهذيب" في ترجمة عيسى بن يونس وقال: إن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالوا: إن عيسى بن يونس يسند حديث الهدية، والناس يرسلونه. اهـ

فنحن في عصرنا نقرأ مثل هذا ولا نتنبه له، ولكن سلفنا الصالح رحمهم الله يستخرجون علل الحديث بالمناقش، فجزاهم الله عن الإسلام خيراً. ورحم الله عبدالرحمن بن مهدي إذ يقول: لئن أعرف علة حديث هو عندي، أحب إلي من أن أكتب حديثاً ليس عندي. كما في "العلل" لابن أبي حاتم (ج ١ ص ٩).

(٨) التحقيق والدراسة أوضحت ما كان مشكلاً في "الإلزامات" و"التتبع"، فالإمام الدارقطني رحمه الله يرمز في بعض الأوقات رموزاً لا يفهمها إلا الحفاظ، وإليك مثلاً على ذلك، قال رحمه الله في "الإلزامات": زياد عن أسامة، وروى عن أسامة أيضاً علي بن الأقر ومجاهد وفي روايتهما نظر. اهـ

فن هو زياد؟ ومن هو أسامة؟ وما هو الحديث الذي يرى الدارقطني أنه يلزم الشيخين إخراجه؟ وأما زياد فهو ابن علاقة، وأما أسامة فهو ابن

شريك، وأما الحديث فهو الحديث الحادي والعشرون من "الإلزامات".

وإنا نحمد الله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

(٩) إخراج كتاب "التتبع" بدون ذكر ما قاله أهل العلم حول الأحاديث المنتقدة ربما يتخذها المغرضون ذريعة للطعن في "الصحيحين"؛ لذلك فإني رأيت أن أجمع ما وقفت عليه من كلام أهل العلم حول كل حديث، ثم أعقب على كلامهم إن كان لي تعقيب.

(١٠) ومما ينبغي أن يُعلم أن النووي وابن حجر رحمهما الله نصبا أنفسهما منصب المدافع، وأما أنا فالله يعلم أنني أحب الدفاع عن "الصحيحين" ما وجدت سبيلاً، لكنني ألاحظ أنه لا يجوز لي أن أغلط الحافظ الدارقطني، فهو رحمه الله إمام من أئمة أهل السنة، وقد لقب بأمر المؤمنين في الحديث كما في "تذكرة الحفاظ".

وإليك مثالا على ما أخالف الحافظ فيه: ذكر الدارقطني في "التتبع" حديث سهل بن سعد أن للنبي ﷺ فرسا يقال له: اللحييف، وقال الدارقطني: إن فيه أئباً وهو ضعيف، فيأتي الحافظ ويقول: إنه قد تابعه أخوه عبدالمهيمن، ثم رجعت إلى "تقريب التهذيب" فإذا الحافظ يحكم على أبي بأنه ضعيف، ورجعت إلى "الميزان" ترجمة عبدالمهيمن فإذا النسائي يقول في عبدالمهيمن: ليس بثقة. ويقول البخاري: فيه نظر. لذلك فإني وافقت الدارقطني؛ لأن من ليس بثقة لا يعتبر بحديثه.

وبهذا تنتهي الخاتمة، والحمد لله على التمام، والله أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه. آمين.

كلمة شكر

هذا وإني أشكر لشيخنا محمد الأمين المصري رَحِمَهُ اللهُ تشجيعَهُ إياي على هذا الموضوع، ومساعدتي بأن أعارني نسخة من "الإلزامات" و"التتبع" ونسخة من رسالة أخينا ربيع بن هادي، وأشكر له توجيهه إياي أيام كان مشرفاً رَحِمَهُ اللهُ وأسكنه جنته.

وأشكر لشيخنا السيد محمد الحكيم عنايته التامة ببحثي، وصبره على المراجعة معي؛ إذ فرغ لي بين مغرب وعشاء في الحرم لمراجعة البحث، وأيام الكتابة يحضر معي عند الكاتب للمقابلة، حتى كأن البحث ببحثه، ولقد استفدت من توجيهاته وَبَيَّنَّ لي كثيراً من الأخطاء، فالله أسأل أن يبارك له في عمله وماله وولده، وأن يضاعف له الأجر. آمين.

وأشكر للمسؤولين في الجامعة خصوصاً الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد نائب الرئيس، والشيخ أكرم العمري رئيس قسم الدراسات العليا، والشيخ محمود الميرة مدير مكتبة الجامعة، على تسهيلهم لنا سبل العلم، وتوجيههم إيانا إلى العلم النافع، فجزاهم الله خيراً.

وأشكر الدكتور أكرم على بيان بعض الأخطاء الموجودة في الرسالة، وقد سجلت المهم منها فجزاه الله خيراً.

كما إني أشكر كاتب الرسالة أخانا عبدرب النبي إبراهيم في عنايته واجتهاده في إتقان عمله، فجزاه الله خيراً.

وأشكر لإخواني الذين ساعدوني على الكتابة أو المقابلة منهم. الأخ
أحمد الزامل، والأخ مروان، والأخ عيد، والأخ سالم، فجزاهم الله خيراً.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.
وصلّى الله على محمد وآله وصحبه.



المصادر

أ

- الأدب المفرد للبخاري طبع بالقاهرة سنة (١٣٧٩هـ) الطبعة الثانية.
- الاستيعاب لابن عبد البر مطبعة نهضة مصر الفجالة القاهرة.
- الأسماء والصفات للبيهقي طبعة بيروت لبنان.
- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر مطبعة مصطفى محمد بمصر سنة (١٣٥٨).
- الاعتبار في النسخ والنسخ من الآثار للحازمي طبع بمصر سنة (١٣٨٦).
- الألفية للعراقي مع شرحها بالمطبعة الجديدة بمطالعة فاس سنة ١٣٥٤.
- الأنساب للسمعاني مكتبة المثنى بالأوفست سنة ١٩٧٠م.

ب

- بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر مطبعة مصطفى محمد بتحقيق محمد حامد الفقي.
- بين الإمامين مسلم والدارقطني للشيخ ربيع بن هادي على آلة كاتبة.
- البداية والنهاية لابن كثير الطبعة الأولى ١٩٦٦م.

ت

- تاريخ بغداد للخطيب طبع بيروت.
- تاريخ ابن جرير طبع بيروت.
- تبصير المنتبه لابن حجر طبع بمصر بتحقيق علي محمد البجاوي.
- تحفة الأشراف للحافظ المزي نشرته الدار القيمة ببيوندي بمباي الهند سنة ١٣٨٤.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩.
- تذكرة الحفاظ للذهبي بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الهند.

- تفسير ابن جرير مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده سنة ١٣٧٣.
- تفسير ابن كثير مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تقريب التهذيب طبع بباكستان الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣.
- تنوير الحوالك للسيوطي مطبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر.
- تهذيب التهذيب لابن حجر الطبعة الأولى في الهند سنة ١٣٢٥.
- تهذيب الكمال للمزي نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية.
- توضيح الأفكار للصنعاني مطبعة السعادة الطبعة الأولى سنة ١٣٦٦.
- تيسير العزيز الحميد للشيخ سليمان بن عبدالله الطبعة الثانية سنة ١٣٩٠.
- التاريخ الكبير للبخاري طبع بالهند بجيدر آباد الدكن.
- الترغيب والترهيب للمنذري مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثانية سنة ١٣٧٣.
- التقييد والإيضاح للعراقي الناشر محمد عبدالمحسن الكتبي الطبعة الأولى سنة ١٣٨٩.

- التلخيص الخبير بتصحيح ناشره عبدالله هاشم اليماني.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل لعبدالرحمن المعلمي بتحقيق الألباني.
- التوحيد لابن خزيمة الناشر مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٨٧.
- التوسل والوسيلة لابن تيمية بتحقيق الدكتور طه محمد الزيني.

ث، ج

- جامع التحصيل للعلائي بتحقيق عمر بن حسن عثمان فلاته مكتوب بآلة كاتبة.
- جامع الترمذي على الجزء الأول مطبعة المدني وعلى الثاني فم بعده دار الاتحاد العربي الناشر محمد عبدالمحسن.
- جامع العلوم والحكم لابن رجب مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٢.

- جواب أبي مسعود على الدارقطني مصور عن نسخة بتة خدابخش شمال الهند.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند سنة ١٣٧١.

ح

- حلية الأولياء لأبي نعيم الناصر دار الكتاب العربي بيروت لبنان الطبعة الثانية سنة ١٣٨٧.

خ

- الخلاصة للخزرجي مطبعة الفجالة الجديدة سنة ١٣٩٢.

د

- دلائل النبوة لأبي نعيم المطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٠.

ذ

- ذخائر الموارث للنابلسي طباعة بيروت.

ر

- الرسالة المستطرفة للكتاني الناشر نور محمد تاريخ الطبع سنة ١٣٧٩.

ز

- زاد المعاد للحافظ ابن القيم مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٩٠.

س

- سنن أبي داود مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧١ المشار إليها ب(ح).
- سنن النسائي الكبرى قد صدر منها جزء طبع بمصر.
- سنن النسائي الصغرى (المجتبى) مطبعة مصطفى البابي الحلبي الأولى سنة ١٣٨٢.
- سنن ابن ماجه مطبعة عيسى البابي الحلبي بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي سنة ١٣٧٢.
- سنن الدارقطني بتحقيق عبدالله هاشم سنة ١٣٨٦.
- سنن الدارمي مطبعة الاعتدال بدمشق عام ١٣٤٩.
- السنن الكبرى للبيهقي بمطبعة مجلس دائرة المعارف بالهند حيدر آباد سنة ١٣٤٤.

ش

- شذرات الذهب لابن العماد طبع بيروت سنة ١٣٨١.
- شرح ألفية العراقي لذكريا الأنصاري بالمطبعة الجديدة سنة ١٣٥٤.

- شرح علل الترمذي لابن رجب مكتبة العاني بغداد.
- شرح معاني الآثار للطحاوي مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة.
- شرح الموطأ للزرقاني مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الأولى سنة ١٣٨١.
- شرح النووي على صحيح مسلم المطبعة المصرية ومكتبتها سنة ١٣٤٩.
- الشريعة للأجري مطبعة السنة المحمدية.

ص

- صحيح البخاري مع الفتح وسيأتي ذكر المطبعة.
- صحيح مسلم مع شرح النووي وقد تقدم ذكر المطبعة.
- صحيح أبي عوانة بمطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن سنة ١٣٦٢.

- الصلة لابن بشكوال الناشر عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٤.

ض، ط

- طبقات الحفاظ للسيوطي مطبعة الاستقلال الكبرى الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣.
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي بتحقيق محمود محمد الطناحي وعبدالفتاح محمد الحلو.

- طبقات الفقهاء للشيرازي بيروت لبنان تحقيق إحسان عباس.
- الطبقات الكبرى لابن سعد دار التحرير بالقاهرة سنة ١٣٨٨.
- طبقات المدلسين لابن حجر على آلة كاتبة.
- طبقات المفسرين للداودي مطبعة الاستقلال الكبرى طبعة أولى سنة ١٣٩٢.
- طرح التثريب للعراقي وولده الناشر دار المعارف سورية.

ظ، ع

- العبر للحافظ الذهبي طبع في الكويت بتحقيق الدكتور صلاح المنجد.
- العلل لابن أبي حاتم طبع بالقاهرة سنة ١٣٤٣.
- العلل للدارقطني من مصورات مكتبة الجامعة الإسلامية.
- العلل لابن المديني طباعة المكتب الإسلامي سنة ١٣٩٢.

- علوم الحديث لابن الصلاح مطبعة الأصيل حلب سنة ١٣٨٦.

غ

- غاية النهاية للجزري مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٥١.

ف

- فتح الباري لابن حجر نسختان طبعة سلفية وإليها الإشارة ب(س) وطبعة حلبية وإليها الإشارة ب(ح).

- فتح المغيث للسخاوي مطبعة العاصمة بالقاهرة طبعة ثانية ١٣٨٨.

- فهرست ابن خير طبع بيروت سنة ١٣٨٢.

- فيض التقدير للمناوي مطبعة مصطفى محمد الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦.

ق، ك

- الكاشف للذهبي دار النصر بالقاهرة طبعة أولى سنة ١٣٩٢.

- كشف الظنون لحاجي خليفة من منشورات مكتبة المثنى بغداد.

- الكفاية للخطيب مطبعة السعادة الطبعة الأولى.

- الكنى للدولابي بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٢٢.

ل

- اللباب لابن الأثير طبع مكتبة المثنى بغداد.

- لسان العرب طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

- لسان الميزان لابن حجر طبعة بيروت الطبعة الثانية سنة ١٣٩٠.

م

- مجمع الزوائد دار الكتاب بيروت الطبعة الثانية.

- مختار الصحاح مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٦١.

- مستدرک الحاکم مطبعة دائرة المعارف النظامية حيدر آباد الدكن.

- مسند الإمام أحمد طبع المكتب الإسلامي الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣.

- مسند الحميدي بمطبعة لجنة نشر العلوم الإسلامية بحيدر آباد الدكن الهند

سنة ١٣٨٢.

- مسند عبد بن حميد مصور في مكتبة الجامعة الإسلامية.
- مسند أبي يعلى مصور في مكتبة الجامعة الإسلامية.
- مشكل الآثار للطحاوي مطبعة مجلس دائرة المعارف في الهند سنة ١٣٣٣.
- مصنف ابن أبي شيبة في المطبعة العزيزية بحيدر آباد الهند سنة ١٣٨٦.
- مصنف عبدالرزاق بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي طبعة أولى سنة ١٣٩٠.
- المطالب العالية لابن حجر بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.
- معجم البلدان لياقوت الحموي طبع بيروت.
- المعجم الصغير للطبراني دار النصر للطباعة سنة ١٣٨٨.
- معرفة علوم الحديث للحاكم منشورات المكتب التجاري بيروت.
- معرفة القراء الكبار للذهبي مطبعة دار التأليف بمصر.
- المعرفة والتاريخ للفسوي مطبعة الإرشاد بغداد سنة ١٣٩٤.
- مقدمة الفتح طبعتان: سلفية وإليها الإشارة ب(س)، وطبعة حلبية وإليها الإشارة ب(ح).

- المنتقى لابن الجارود بتحقيق عبدالله هاشم الياني.
- منحة المعبود ترتيب مسند أبي داود المطبعة المنيرية بالأزهر الطبعة الأولى

سنة ١٣٧٢.

- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان المطبعة السلفية.
- ميزان الاعتدال للذهبي مطبعة عيسى البابي الحلبي الطبعة الأولى.

ن

- النجوم الزاهرة ليوسف بن تغري بردي الأتابكي نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر.
- نصب الراية للزيلعي الناشر المكتبة الإسلامية الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣.
- النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر من مصورات مكتبة الجامعة

الإسلامية.

■ النكت الظراف على تحفة الأشراف مع التحفة نشرته الدار القيمة ببيوندي
بمباي الهند سنة ١٣٨٤.

■ النهاية في غريب الحديث لابن الأثير مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه
الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣.

هـ، و

■ وفيات الأعيان لابن خلكان دار الثقافة بيروت لبنان حققه الدكتور
إحسان عباس.

انتهت المصادر

والحمد لله رب العالمين

فهرس الأحاديث^(١)

طرف الحديث صحابي الحديث (الرقم) الصفحة

أ

١١٤	عبدالله بن هشام	الآن يا عمر
١٣٩	أبورثمة (١٩٨)، ١٣٨	ابنك هذا
٣٥٦	أبوبكرة (ت ٩١)	إني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به
٣٧١	عبدالله بن مسعود (ت ٩٨)	أتاني داعي الجن فذهبت معه، فقرأت عليهم القرآن
٤٦٨	حذيفة بن اليمان (ت ١٥٥)	أتجاوز عن المعبر
١٨٤	قرة بن إياس (ل ٥٤)	أثيبت
٣٥٢	أبوبكرة (ت ٨٦)	أتذكرون أي يوم هذا
٥١٩	عبدالله بن عباس (ت ١٨٨)	أتردين عليه حديثه
٤٦٦	مالك (ت ١٥٣)	أصلي الصبح أربعاً

(١) الرموز المستعملة في الفهرس:

- (ل) رقم الحديث في الإلزامات (ت) رقم الحديث في التتبع
- م الحديث في المقدمة أو الخاتمة ح الحديث في حاشية المحقق وليس له ذكر في المتن
- تم فهرسة الأحاديث التي يشير إليها الحافظ الدارقطني دون ذكر متونها على الأطراف التي يذكرها شيخنا المحقق رحمه الله في تحقيقه.

يلاحظ في ترتيب فهرس الأحاديث الآتي:

- ١- تم تجاهل (ال) التعريف في الترتيب، وكذا (ال) في الموصولات (الذي، التي..).
- ٢- اعتبر (لا) حرفاً مستقلاً قبل الياء.
- ٣- ألف لفظ الجلالة (الله) ولامه أصليتان.
- ٤- تم الترتيب باعتبار الرسم الإملائي لا النطق ف(هاهنا) قبل (هذا).
- ٥- تم ترتيب الهمزة بترتيب الحرف الذي رسمت عليه ف(ي، و، أ=ا).

- أَتَقَاهُمْ
أَنَّى اللَّهُ يَبْعِدُ مِنْ عِبَادِهِ آتَاهُ اللَّهُ مَا لَا
أَنَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعَائِطُ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ
أَنَّى النَّبِيُّ ﷺ قَدَعَا لَهُ وَنَسَحَ رَأْسَهُ
أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ فِي رَهْطٍ
أَتَيْتُ فِي رَهْطٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَبَايَعَنَا
أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِحَجَرَيْنِ وَرَوْتُهُ
أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَهْدَيْتُ لَهُ قَابِي
اجْتَمَعَ ثَلَاثَةٌ نَعَرَ قَلِيلٌ فِيهِ قُلُوبِهِمْ
اجْتَمَعَ رِبْعَةٌ بَنُو الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسُ بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ
أَجِدُكَ صَاحِبَ الْجُبْنَةِ
أَجْنَبَ رَجُلَانِ فَنَيْمَمَ أَحَدُهُمَا
أَحْرَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ
أَخْبَرَنِي بِأَيِّ شَيْءٍ يَوْجِبُ لِي الْجَنَّةَ
أَخَذَهَا ﷺ (الجزية) مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ
أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ زَهْرَةُ الدُّنْيَا
أَدْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ وَخَرَجَ مَعَهُ عَامَ الْفَتْحِ
ادْعُ بِهَا
إِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَا لَا فَلْيُزِرْ عَلَيْكَ
إِذَا ابْتَلَى اللَّهُ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ بَيْلَاءٍ فِي جَسَدِهِ
إِذَا أَنَاكُمْ كَرِيمٌ قَوْمٌ فَأَكْرَمُوهُ
إِذَا اسْتَجْمَرْتُمْ فَأَوْتِرُوا، وَإِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَاسْتَنْزِلُوا طارق بن عبد الله المحاربي (ل) ٤٣ ١٧٠
إِذَا اسْتَكْبَحَ عَيْنِيهِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ صَدَّهَا بِالصَّبْرِ عثمان بن عفان (ت) ١٣٢ ٤٢٧
إِذَا أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ أم سلمة (ت) ١٠٧ ٣٨٧
إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفُضْهُ أبوهريرة (ت) ١١ ٢٢٦
إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَأَقْرَأْ جبلة بن حارثة أخو زيد (ل) ٢٨ ١٥٣
إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفِهِمَا فَهُمَا عَلَى حَزْفٍ جَهَنَّمَ أبوبكرة (ت) ٨٧ ٣٥٣
إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتِزِ سلمة بن قيس (ل) ٣٧ ١٦٤

- إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ جابر بن عبدالله (ت ١٧٠) ٤٩٣
- إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى خَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ أبوهريرة (ت ١٧) ٢٣٤
- إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ قَالَ يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى صهيب بن سنان (ت ٧٨) ٣٣٨
- إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا أبوهريرة (ت ١٥) ٢٣٠
- إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ عبدالرحمن بن عوف (ت ١٤٤) ٤٤٨
- إِذَا صَلَّيْتَ الصُّبْحَ فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ أم سلمة (ت ١٠٧) ٣٨٦
- إِذَا صَلَّيْتَ فَلَا تَبْصُقْ عَنْ يَمِينِكَ طارق بن عبدالله المحاربي (ت ٤٣) ١٦٩
- إِذَا فَسَدَ أَهْلُ الشَّامِ فَلَا خَيْرَ فِيكُمْ قرة بن إياس (ت ٥٤) ١٨٤
- إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ أبوهريرة (ت ٤) ٢١٦
- إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ عمر بن الخطاب (ت ١٢٢) ٤٠٩
- إِذَا قَامَ الْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَاسْتَمِعُوا وَأَنْصِتُوا * عثمان بن عفان (ت ١٧٦) ٥٠١
- إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ أبوهريرة ٤٨م
- إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ أَوْ سَافَرَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِثْلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ أبوموسى الأشعري (ت ٣٩) ٢٦٩
- إِذَا الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ السَّلَاحَ فَهُمَا فِي جُزْفٍ جَهَنَّمَ أبوبكرة (ت ٨٧) ٣٥٣
- إِذَا مَضَى نِصْفُ اللَّيْلِ يَنْزِلُ اللَّهُ رفاعة بن عرابة (ت ١٨) ١٣٧
- إِذَا وُضِعَ الْعِشَاءُ وَأَحَدُكُمْ صَائِمٌ فَاذْبَعُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (ت ١٥٨) ٤٧٥
- إِذْنُكَ عَلَيَّ أَنْ يَرْفَعَ الْحِجَابُ وَيُسْمَعَ سَوَادِي عبدالله بن مسعود (ت ١٠٠) ٣٧٤
- أَذْهَبَ إِلَيْهِمْ فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُفْطِرًا فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ عبدالله بن بدر (ت ٤٦) ١٧٦
- أَذْهَبَ النَّاسُ، رَبُّ النَّاسِ محمد بن حاطب (ت ٦) ١٠٤
- أَذْهَبَ فَاعْتَكِفَ عبدالله بن عمر (ت ١١٣) ٣٩٨
- أَذْهَبَنَ فَقَدْ بَايَعْتُكَرَّ أميمة بنت رقيقة (ت ٦٨) ٢٠٠
- أَرَأَيْتَ إِنْ مَتَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (ت ١٦١) ٤٨٠
- ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ أبوهريرة ١٣م
- ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ أبوهريرة (ت ٩) ٢٢٣
- أَرَدْتُ أَنْ تَقْضِمَ يَدَ أَخِيكَ كَمَا يَقْضِمُ الْفَخْلُ عمران بن حصين (ت ٤٨) ٢٩٠
- أَرَدْتُ أَنْ تَقْضِمَهَا كَمَا يَقْضِمُ الْفَخْلُ يعلى بن أمية (ت ١٨١) ٥٠٧
- اسْتَرْفُوا لَهَا فَإِنَّ بَيْنَ النَّظَرَةِ أم سلمة (ت ١٠٨) ٣٨٨
- اسْتَوْوَا وَخَاذُوا بَيْنَ الْمَنَاقِبِ عثمان بن عفان (ت ١٧٦) ٥٠١

- اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَنَّ
عبدالله بن عباس (ت ١٨٧) ٥١٦
- أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ
أبوهريرة (ت ١٩) ٢٣٨
- أَشْهَدُ عِنْدَ اللَّهِ لَا يَمُوتُ عَبْدٌ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
رفاعة بن عرابة (ل ١٨) ١٣٧
- أَصَابَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رُعَافٌ شَدِيدٌ سَنَةَ الرُّعَافِ حَتَّى حَبَسَهُ
عثمان بن عفان (ت ١٢٨) ٤٢٢
- أَصَابَ عُمَرُ جَارِيَتَيْنِ مِنْ سَبْيِ حُنَيْنٍ
عمر بن الخطاب (ت ١١٣) ٣٩٧
- أَصَبَتْ
طارق بن شهاب (ل ٤٥) ١٧٥
- أَصُمْتُمْ يَوْمَكُمْ هَذَا
محمد بن صيفي (ل ١٤) ١٣٥
- أَظَنُّكُمْ قَدْ سَمِعْتُمْ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَدْ جَاءَ بِشَيْءٍ
عمرو بن عوف ١٢٢
- أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ وَمِنْ شَرِّ مَا لَمْ أَعْمَلْ
عائشة أم المؤمنين (ت ٢١٦) ٥٦١
- اغْسِلُوهُ وَلَا تُقَرِّبُوهُ طَيِّبًا، وَلَا تُعْطُوا وَجْهَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يُلَبِّي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ
أبوهريرة (ت ٢٦) ٢٥٠
- أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْمُحَرَّمِ
عبدالله بن عمر (ت ١٥١) ٤٦٣
- أَفْضَنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى أَتَيْنَا جَمْعًا
طارق بن شهاب (ل ٤٥) ١٧٥
- اكْمُسُوا الْبَجَلِيِّينَ وَأَبْدُءُوا بِالْأَحْمَسِيِّينَ
طلحة بن عبيدالله (ت ٧٩) ٣٤٠
- أَكَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
أبوشهم (ل ٤) ١٠٠
- أَلَسْتُ صَاحِبَ الْجُبَيْدَةِ
عبدالله بن عباس (ت ١٨٧) ٥١٤
- اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي لِسَانِي نُورًا
عائشة أم المؤمنين (ت ٢١٦) ٤١١
- اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ
سعد بن أبي وقاص (ت ٦٥) ٣١٧
- اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْدًا
حبشي بن جنادة (ل ٢٩) ١٥٤
- اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلَّقِينَ
طارق بن أشيم ١٠٢
- اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي
عائشة أم المؤمنين (ت ٢١٦) ٥٦١
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَمِلْتُ
سعد بن تميم (ل ٣٩) ١٦٦
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَعِيدُهُمْ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالضَّلَالَةِ
الحسن بن علي بن أبي طالب
- اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ
- (ل ٦٥) ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩
- اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي أَمْسٍ وَخَلِيلِهَا وَرِجَالِهَا
طارق بن شهاب (ل ٤٥) ١٧٥
- اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ
طارق بن شهاب (ل ٤٥) ١٧٥
- اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ
حبشي بن جنادة (ل ٢٩) ١٥٤
- اللَّهُمَّ مَنَزِلَ الْكِتَابِ، وَنَجْرِي السَّحَابِ
عبدالله بن أبي أوفى (ت ١٥٢) ٤٦٤

- أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ أبوسعيد بن المعلی ١١٨
 أَمَّا إِنَّهُ لَا يُخَيِّعُ عَلَيْكَ، وَلَا يُخَيِّعُ عَلَيْهِ أَبُو رُمْثَة (١٩٨)، ١٣٩
 أَمَّا نُحْبُ أَنْ لَا تَأْتِي بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ قرة بن إياس (٥٤٤) ١٨٤
 أَمَّا الْيَوْمَ فَلَا، وَلَكِنْ إِذَا سَمِعْتَ قيس بن النعمان (٢٠٠) ١٤١
 أَمَرَ يَقْتُلِ الْوَزْغَ وَسَمَاءَهُ فُوَيْسِقًا سعد بن أبي وقاص (٦٢) ٣١٣
 أَمْعَكَ مَاءَ الْمَغِيرَةِ بن شعبة (٨٢) ٣٤٥
 أَمْلَى ﷺ عَلَيْهِ ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَتِيلُونَ﴾ زيد بن ثابت (٥٩) ٣٠٨
 أُمَّةٌ قُتِلَتْ أَوْ مُسِيحَتْ عبدالرحمن بن حسنة (٢٦٠) ١٥١
 أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (١١٠) ٣٩٢
 أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ خنساء بنت خدام (٥٧) ٣٠٥
 إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَرَى أَبَاهُ أبوهريرة (١٦) ٢٣٣
 إِنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ يَنَادِي بِلَيْلٍ أنيسة بنت خبيب (٦٩) ٢٠١
 أَنَّ أُخْتَ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فَتَرَكَهَا معقل بن يسار ١١٦
 إِنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ تُغْرَضُ كُلُّ خَمِيسٍ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أبوهريرة (١٨) ٢٣٧
 إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ عثمان بن عفان (١٣٠) ٤٢٥
 أَنْ اقْتُلُوا كُلَّ سَاحِرٍ وَسَاحِرَةٍ عمر بن الخطاب ح ٤٤٧
 إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا أَرَادَ قَبْضَ رُوحٍ أبوعزة يسار بن عبد (٨٠) ١١٠
 إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَ يُخَيِّئُ بَنَ زَكَرِيَّا بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ الحارث الأشعري (٤٠) ١٦٦
 إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ المغيرة بن شعبة (٨٣) ٣٤٦
 إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ المغيرة بن شعبة (٨٣) ٣٤٦
 إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ مِائَةَ رَحْمَةٍ سلمان الفارسي (٧٦) ٣٣٥
 إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِائَةَ رَحْمَةٍ سلمان الفارسي (٧٦) ٣٣٥
 إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ هانئ بن يزيد (٥٧) ١٨٨
 إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَقْبَلُ تَوْبَةَ معاوية بن حيدة (٧٠) ٢٠٤
 إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقْبَلُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ أسامة بن عمير (٧٠) ١٠٦
 إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ بَغَيْرِ طَهْوَرٍ أسامة بن عمير (٧٠) ١٠٦
 إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا أَمْرَ دِينِهَا م ٥٧٢
 إِنَّ اللَّهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ بِهِ الْآخَرِينَ عمر بن الخطاب (١٢٠) ٤٠٦

- إِنَّ اللَّهَ يَكْتُتُ لِلْمَرِيضِ أَفْضَلَ مَا كَانَ يَعْمَلُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ (ت ٣٩) ٢٧٠
 أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذَرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ حذيفة بن اليمان (ت ٥٣) ٢٩٨
 أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شاةً بِمَجْعَرٍ كعب بن مالك (ت ١٠٦) ٣٨٦
 أَنَّ امْرَأَةً زَعَمَتْ أَنَّ أُخْتَهَا مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ عبدالله بن عباس (ت ١٩٦) ٥٣٠
 إِنَّ أُمَّةً مُسِيحَتْ فَلَا أَذْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا ثابت بن وديعة (ل ٢٤) ١٤٨
 إِنَّ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي، أَوْ سَيَكُونُ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ رافع بن عمرو الغفاري ١٢٦
 إِنَّ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي، أَوْ سَيَكُونُ بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ أبوذر الغفاري ١٢٦
 إِنَّ الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ الْحَلْفُ وَالْكَذِبُ قيس بن أبي غرزة (ل ٥٣) ١٨١
 أَنَّ جَارِيَةَ لِكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ تَرَعَى عَنْهَا لَهُ بِالْجُبَيْلِ الَّذِي بِالسُّوقِ عبدالله بن عمر (ت ١٠٦) ٣٨٦
 أَنَّ جَارِيَةَ لِكَعْبٍ كَانَتْ تَرَعَى عَنْهَا بَسْلَعُ كعب بن مالك (ت ١٠٦) ٣٨٥
 أَنَّ جَارِيَةَ لَهُمْ كَانَتْ تَرَعَى عَنْهَا بِسْلَعُ ابن كعب بن مالك (ت ١٠٦) ٣٨٥
 أَنَّ رِجَالًا مِنَ الْمُتَأَفِّقِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ ع ٥٢٨
 إِنَّ رِجَالًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ خولة بنت ثامر ١١٧
 أَنَّ رِجَالًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ عمران بن حصين (ت ٤٧) ٢٨٨
 أَنَّ رَجُلًا غَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَنْتَرَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ عمران بن حصين (ت ٤٨) ٢٨٩
 أَنَّ رَجُلًا قَالَ عَالَجْتُ امْرَأَةً فَأَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ الْجَمَاعِ عبدالله بن مسعود (ت ٩٥) ٣٦٥
 إِنَّ رَجُلًا كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ معاوية بن حيدة (ل ٧٠) ٢٠٣
 إِنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحِمِ أبوهريرة ٣٢م
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا (الجزية) مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ع ٤٤٥
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَلَى عَلَيْهِ ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَتِيلُونَ﴾ زيد بن ثابت (ت ٥٩) ٣٠٨
 إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفَرَّاشِ عثمان بن عفان (ت ٢١٨) ٥٦٤
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَشْفَارِهِ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا عمر بن الخطاب (ت ١٢٤) ٤١٣
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ حَاتَمَ فَضَّةٍ فِي يَمِينِهِ فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (ت ١٥٧) ٤٧٢
 إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحَ عَرَضًا عبدالله بن عمر (ت ١٥٠) ٤٦٢
 إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَهَاوَأَ أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لُحُومِ نُسْكِنَا بَعْدَ ثَلَاثِ عِلْيَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ت ١٣٨) ٤٣٩
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّيَّارِ حَتَّى تُزْهِيَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (ت ١٦١) ٤٨٠
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا عمر بن الخطاب (ت ١١٩) ٤٠٥

- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَفَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقِي عائشة أم المؤمنين ع ٤٩٥
 إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَأَكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ زاهر الأسلمي ١٠١
 أَنَّ رِفَاعَةَ بْنَ سَمُؤَالَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ نَمِيمَةَ بِنْتَ وَهَبٍ عبدالرحمن بن الزبير (٤٩٧) ١٧٨
 أَنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَتَرَوَّجَهَا عَبْد الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ عائشة أم المؤمنين (ت ٢١٠) ٥٥٢
 إِنَّ السَّاعَةَ لَا تَكُونُ حَتَّى تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ حذيفة بن أسيد الغفاري (ت ٥٤) ٣٠٠
 إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ أبوبكرة (ت ٨٨) ٣٥٥
 إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لِنِسَائِي أم سلمة (ت ١٠٩) ٣٩١
 إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ وَحَاسِبْتُكَ بِهِ لِلْبَكْرِ سَبْعٌ أم سلمة (ت ١٠٩) ٣٩١
 إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ أم سلمة (ت ١٠٩)، ٣٩٠م، ٢٦٦
 إِنْ صَاحِبَيْكَ لَمْ يَفْعَلَا شيبة بن عثمان ١٢٥
 إِنْ الصَّدَقَةُ لَا تَنْبَغِي لِأَلِ مُحَمَّدٍ عبدالمطلب بن ربيعة (ت ٣١) ٢٥٦
 أَنْ صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ أسامة بن عمير (٧٧) ١٠٤
 أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْعُدُو، فَصَلَّى بِأَلْفِي مَعَهُ زُكُفَةً من صلى مع النبي (ت ٧٧) ٣٣٦
 إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَانَ عَلَى طَرِيقَةٍ حَسَنَةٍ مِنَ الْعِبَادَةِ ثُمَّ مَرِضَ عبدالله بن عمرو بن العاص ع ٢٧١
 إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ عَمَلُ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ سهل بن سعد (ت ٧٠) ٣٢٥
 أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ بِالْمَقَاعِدِ فَقَالَ: أَلَا أُرِيكُمْ وُضوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟! عثمان بن عفان (ت ١٧٦) ٥٠٠
 إِنَّ عُثْمَانَ رَجُلٌ حَيٌّ، وَإِنِّي حَشِيتُ إِنْ أَذِنْتُ لَهُ عائشة وعثمان (ت ٢١٧) ٥٦٢
 إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَحَشِيتُ عَلَيْهِ مَوْتًا فَأَحْزَمَهَا ذؤيب أبوقبيصة ١٢٠
 أَنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ المغيرة بن شعبة (ت ٨٥) ٣٥٠
 أَنَّ عُمَرَ أَصَابَ جَارِيَتَيْنِ مِنْ سَبْيِ حَبِيرٍ نافع (ت ١١٣) ٣٩٧
 أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ حَتَّى إِذَا كَانَ بِسُرْعَ عمر بن الخطاب (ت ١٤٤) ٤٤٨
 أَنَّ عُمَرَ قَرَضَ لِلْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ عمر بن الخطاب (ت ١١٤) ٣٩٩
 أَنَّ عُمَرَ قَبَلَ الْحَجَرَ عبدالله بن عمر (ت ١١٥) ٤٠٠
 ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾
 إِنَّ كُنَّا لَنَأْوِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يُجَافِي مِرْقَفَيْهِ أحرر بن جزء (١٠٧) ١١٦
 إِنْ كُنْتُ قَاعِلًا فَوَاحِدَةً معيقب ١٢٥
 إِنْ لِكُلِّ أُمَّةٍ فِتْنَةٌ، وَإِنَّ فِتْنَةَ أُمَّتِي الْمَالُ كعب بن عياض (٣٦٧) ١٦٣

- إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ
 ٣٣٥ سلمان الفارسي (ت ٧٦)
- إِنَّ لَمْ يُعْمَرْهَا اللَّهُ فَبِمَ يَسْتَجِلُّ مَالُ أَخِيهِ
 ٤٨٣ أنس بن مالك (ت ١٦٢)
- إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُقَاتِلُوا قَوْمًا
 ١١٥ عمرو بن تغلب
- أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ
 ٢٨٧ عمران بن حصين (ت ٤٦)
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ يَجْمَعُ
 ٤٦٣ عبدالله بن عمر (ت ١٥١)
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ الْمَدِينَةَ
 ٤٧٦ أنس بن مالك (ت ١٥٩)
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ
 ٥٤١ عروة بن الزبير (ت ٢٠٣)
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَرَفَهُ وَفَاطِمَةَ لَيْلًا
 ٤٣٣ علي بن أبي طالب (ت ١٣٥)
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ضَحَىٰ بَدَأَ بِالْمَسْجِدِ كَعَبِ بْنِ مَالِكٍ (ت ١٠٥)
 ٣٨٤
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّىٰ يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (ت ١٦٠)
 ٤٧٧
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَلَ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْخُمْسِ حَبِيبُ بْنُ مُسْلِمَةَ الْفَهْرِي (ل ٦٦)
 ١٩٩
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّىٰ تُزْهِيَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ (ت ١٦١)
 ٤٨٠
- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَىٰ عَنْ لَيْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (ت ١٧٤)
 ٤٩٨
- أَنْ يُسَلِّمَ قَلْبُكَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ
 ٢٠٤ معاوية بن حيدة (ل ٧٠)
- أَنَّ يَوْمَ حُنَيْنٍ كَانَ مَطِيرًا
 ١٠٤ أسامة بن عمير (ل ٧)
- أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَحْجُو بَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ لِلْخُصُومَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ت ١٨٣)
 ٥٠٩
- أَنَا أَوَّلُ مَنْ يَحْجُو لِلْخُصُومَةِ
 ٥٠٩ علي بن أبي طالب (ت ١٨٣)
- أَنَا سَمِعْتُهُ قَضَىٰ فِيهِ بِعُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أُمَةٍ
 ١٩٢ المغيرة بن شعبة
- أَنَا سَمِعْتُهُ قَضَىٰ فِيهِ بِعُرَّةٍ عَبْدٍ أَوْ أُمَةٍ
 ١٩٢ محمد بن مسلمة
- أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْخَوْضِ
 ٩٧ الصنابح بن الأعسر (ل ١)
- أَنَا وَأَقْرَانِي
 ١٦٦ سعد بن تميم (ل ٣٩)
- إِنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ
 ١٩٧ الحسن بن علي بن أبي طالب (ل ٦٥)
- أَنْتَ سَهْلٌ
 ٣٠١ حزن (ت ٥٥)
- أَنْتَ سَهْلٌ
 ١١٣ حزن بن أبي وهب
- أَنْتَ مِثِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَىٰ
 ١٥٥ حبشي بن جنادة (ل ٢٩)
- أَنْتُمْ تُوفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً
 ٢٠٥ معاوية بن حيدة (ل ٧٠)
- انْحَرَهُ وَأَعْمِسْ نَعْلَهُ فِي دَمِهِ
 ١٥٧ ناجية الخزاعي (ل ٣١)
- انْظُرُوا قُرَيْشًا فَخُذُوا مِنْ قَوْلِهِمْ وَذَرُوا فِعْلَهُمْ
 ١٣٤ عامر بن شهر (ل ١٣)

- انظروا قريبًا واسمعوا قولهم ، ودعوا فعلهم
 إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ يَوْمَكَ
 ١٣٤ع معمر
 قيس بن النعمان (٢٠ل) ١٤٢
 إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ
 أبوهريرة (ت ١٤) ٢٢٩
 إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يُذَكَّرُ فِيهَا الْقِيَرَاطُ
 أبوذر الغفاري (ت ٥٠) ٢٩١
 إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا
 سهل بن سعد (ت ٧٠) ٣٢٥
 إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ
 أبوهريرة (ت ٤٣) ٢٧٩
 إِنَّمَا كَانَ يُجِزُّكَ إِنْ رَأَيْتَهُ أَنْ تَغْسِلَ مَكَانَهُ
 عائشة أم المؤمنين (ت ٢١٢) ٥٥٥
 إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ
 عمر بن الخطاب (ت ١١٧) ٤٠٣
 أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى الْكَعْبَةِ وَقَدْ دَخَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأُسَامَةُ
 عبدالله بن عمر (ت ١٦٣) ٤٨٤
 أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ
 سويد بن النعمان ١١٨
 إِنَّهُ رُحِّصَ فِي الْغِنَاءِ فِي الْعُرْسِ
 ثابت بن وديعة (ل ٢٥) ١٤٩
 إِنَّهُ رُحِّصَ فِي الْغِنَاءِ فِي الْعُرْسِ
 قرظة بن كعب (ل ٢٥) ١٤٩
 أَنَّهُ سَمِعَ يُقْسِمُ قَسَمًا إِنَّ ﴿ هَذَانِ خَصَمَانِ أَخْنَصُوا ﴾ نَزَلَتْ فِي السِّتَةِ الْمُتَبَارِزِينَ يَوْمَ بَدْرٍ
 أبوذر الغفاري (ت ١٨٣) ٥٠٨
 أَنَّهُ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَاسْتَنْ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ
 عبدالله بن عباس (ت ١٨٧) ٥١٦
 إِنَّهُ قَدْ سَلَّمَ عَلَيَّ
 عمران بن حصين (ت ٤٦) ٢٨٧
 إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَاً، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ
 أم سلمة (ت ١٠٩) ٣٩٠
 إِنَّهُ لَيَعَانُ عَلَى قَلْبِي فَاسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ
 الأغر المزني ٣٣م
 إِنَّهُ لَيَعَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ
 الأغر المزني (ت ١٦٥) ٤٨٥
 إِنَّهُ لَيَعَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ
 الأغر المزني ١٢٦
 إِنَّمَا لَنْ نَقُومَ حَتَّى تَرَوْا قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ
 حذيفة بن أسيد الغفاري (ت ٥٤) ٢٩٩
 أَنْتَاهُمْ عَنِ الدُّبَاءِ، وَالْحَنْئَمِ، وَالتَّقْيِيرِ
 أبوهريرة (ت ٢٣) ٢٤٦
 أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ فَأَصَابَهُمْ مَطَرٌ
 أسامة بن عمير (ل ٧) ١٠٤
 إِنَّمَا لَيَعْدَبَانِ وَمَا يُعْدَبَانِ فِي كَبِيرٍ
 عبدالله بن عباس (ت ١٩٥) ٥٢٩
 إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ
 جندب بن عبدالله (ت ٥١) ٢٩٣
 إِنِّي أُعْطِي قَوْمًا أَخَافُ ظَلْعَهُمْ وَجَزَعَهُمْ
 عمرو بن تغلب ١١٥
 إِنِّي رَأَيْتُ كَأَنَّ دِيكَمَا تَقْرَنِي ثَلَاثَ نَفَرَاتٍ، وَإِنِّي لَا أَرَاهُ إِلَّا حُضُورَ أَجَلِي
 عمر بن الخطاب (ت ١٢٧) ٤١٩
 إِنِّي عَلَى الْحَوْضِ أَتَنْظُرُ مَنْ يَرُدُّ عَلَيَّ مِنْكُمْ
 عائشة أم المؤمنين (ت ٢٠٩) ٥٥١

١٠٣	(٦ل)	محمد بن حاطب	إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَرْضًا ذَاتَ نَخْلٍ فَأَخْرَجُوا
٣٢م		أبوموسى الأشعري	إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ
٣١٠	(٦٠ت)	سعد بن أبي وقاص	إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرُهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ
١٠١		زاهر السلمي	إِنِّي لَأَوْفِدُ تَحْتَ الْقَدْرِ بِلُحُومِ الْحُمْرِ
٢٧٤	(٤١ت)	أبوموسى الأشعري	إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ
٢٠١ ، ٢٠٠ (٦٨ل)		أميمة بنت رقيقة	إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ
٤٧٦	(١٥٩ت)	أنس بن مالك	أَوْ آوَى نُحْدِنَا
٢٠٣	(٧٠ل)	معاوية بن حيدة	أَوْ قَدْ قَالُوهَا أَوْ قَاتِلُهُمْ
٣١٠	(٦٠ت)	سعد بن أبي وقاص	أَوْ مُسْلِمٍ
٤٣٠	(١٣٤ت)	عثمان بن عفان	أَلَا أُرِيكُمْ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ
٤٣٣	(١٣٥ت)	علي بن أبي طالب	أَلَا تُصَلُّونَ
١٧٠	(٤٣ل)	طارق بن عبدالله المحاربي	أَلَا لَا نَجْنِي أُمُّ عَلَى وَلَدٍ
١٧٢	(٤٣ل)	طارق بن عبدالله المحاربي	أَلَا لَا يَجْنِي وَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ
١٩٠	(٦٠ل)	عاصم بن عدي	أَنِّي عَاصِمٌ أَرَأَيْتُمْ رَجُلًا رَأَى مَعَ امْرَأَتِهِ
١٠٢	(٥ل)	نبيط بن شريط	أَنِّي يَوْمَ أَحْرَمَ
١٠٩		نبيشة	أَنبَاءُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكَلِ وَشَرِبَ
١١٢	(٩ل)	مالك بن نضلة	الْأَيْدِي ثَلَاثَةٌ فَيَدُ اللَّهِ الْعُلْيَا
٥٢٤	(١٩٣ت)	عبدالله بن عباس	الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا
١٥٦	(٣٠ل)	كرز بن علقمة	أَيُّهَا أَهْلُ يَثِيبٍ مِنَ الْعَرَبِ أَوْ الْعَجَمِ
٤١٧	(١٢٦ت)	عمر بن الخطاب	أَيُّهَا مُسْلِمُ شَهِدْ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ
١٧٣	(٤٤ل)	عبدالله بن حبشي	إِيمَانٌ لَا شَكَّ فِيهِ، وَجِهَادٌ لَا غُلُولَ فِيهِ
١٦٦	(٣٩ل)	سعد بن تميم	أَيْنَ بَنُوكَ
٥٠٥	(١٨٠ت)	يعلى بن أمية	أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ؟ اخْلَعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ
٤٩١	(١٦٩ت)	جابر بن عبدالله	أَيُّهُمْ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ

ب

٢٦٨	(٣٨ت)	أبوموسى الأشعري	بَشْرًا وَبَشْرًا، وَعَلَمًا وَلَا تُنْفَرَا
١٩٦ ، ١٩٣ (٦٣ل)		رافع بن عمرو الطائي	بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ

- بَعَثَنِي اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِالْإِسْلَامِ معاوية بن حيدة (ل٧٠) ٢٠٢
 بَلِّ لِلنَّاسِ كَافَّةً عبدالله بن مسعود (ت٩٥) ٣٦٥
 بَلَى وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، ثُمَّ تَعَوَّدُونَ فِيهَا أَسَاوِدَ ضُبًّا كرز بن علقمة (ل٣٠) ١٥٦
 بَيْنَمَا أَنَا فِي الْحَظِيمِ مالك بن صعصعة ١٢٢
 بَيْنَمَا هُوَ فِي الدَّارِ خَائِفًا إِذْ جَاءَهُ الْعَاصُ بْنُ وَائِلٍ السَّهْمِيُّ أَبُو عَمْرٍو عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَبْرَ عبدالله بن عمر (ت١١٦) ٤٠٢

ت

- تَذَاكَرْنَا لَحْمَ الصَّيْدِ يَأْكُلُهُ الْمُحَرَّمُ وَالنَّبِيُّ ﷺ نَائِمٌ طلحة بن عبيدالله (ت٧٩) ٣٤٠
 تَرْدِينَ حَدِيقَتَهُ عبدالله بن عباس (ت١٨٨) ٥١٩
 تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوْا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي م٥٧٢
 تُطْعِمُهَا إِذَا أَكَلْتُ معاوية بن حيدة (ل٧٠) ٢٠٢
 تُطْعِمُهَا إِذَا طَعِمْتُ معاوية بن حيدة (ل٧٠) ٢٠٣
 تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا أبوهريرة (ت٢٤) ٢٤٧
 تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ وَالصَّلَاةِ عائشة أم المؤمنين (ت٢١٤) ٥٥٩
 تُغْرَضُ الْأَعْمَالُ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمِيسٍ وَاثْنَيْنِ أبوهريرة (ت١٨) ٢٣٦
 تُغْزَوْنَ جَزِيرَةَ الْعَرَبِ فَيَفْتَحُهَا اللَّهُ نافع بن عتبة ١٢٨
 تُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ أبوهريرة (ت١٨) ٢٣٨
 تَفْسِيرُ ﴿ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ عائشة أم المؤمنين (ت٢٠٧) ٥٤٧
 تَفْسِيرُ ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِمَتْنٍ وَزِيَادَةٌ ﴾ صهيب بن سنان (ت٧٨) ٣٣٨
 تَفْسِيرُ ﴿ وَإِنْ مَنَعَكَ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ أم مبشر ١٢٩
 تَفْسِيرُ ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴾ عبدالله بن عباس (ت١٩٤) ٥٢٥
 تَقُومُ السَّاعَةُ وَالرُّومُ أَكْثَرُ النَّاسِ المسور بن مخرمة (ت٨٠) ٣٤٢
 تَوْضًا وَانْصَحَ فَرَجَكَ علي بن أبي طالب (ت١٣٦) ٤٣٤
 تُوْفِيَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَيْتِي وَفِي يَوْمِي وَبَيْنَ سَحْرِي وَخَرِي عائشة أم المؤمنين (ت٢٠٨) ٥٤٩

ث

الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّ صَدَقَتَكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ	سعد بن أبي وقاص (ت ٦٥)	٣١٧
ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ فَذَبَحَهُمَا	أبوبكرة (ت ٨٦)	٣٥٢
ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَحْلِفُونَ وَلَا يُسْتَحْلَفُونَ	سعد بن تميم (ل ٣٩)	١٦٦
الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا	عبدالله بن عباس (ت ١٩٣)	٥٢٥

ج

جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي ﷺ	عبدالله بن عباس	ع ٤٤٧
جَاءَ سَيْلٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَكَسَا مَا بَيْنَ الْجَبَلَيْنِ	حزن بن أبي وهب	١١٣
جَاءَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ	أبوحازم (ل ٣)	٩٩
جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَنْعَمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ	الفضل بن العباس (ت ١٨٢)	٥٠٨
جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَنْعَمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ	الفضل بن العباس (ت ١٠٣)	٣٧٩
الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ	أبورافع (ت ١٦٤)	٤٨٥
جَعَلَ اللَّهُ الرُّحْمَةَ فِي مِائَةِ جُزْءٍ	أبوهريرة	ع ٣٣٦
جَلَبْتُ أَنَا وَخُرْمَةُ الْعَبْدِيُّ	سويد بن قيس (ل ٤٢)	١٦٨
جَمَعَ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ يَجْمَعُ	عبدالله بن عمر (ت ١٥١)	٤٦٣
جَهْدُ الْمُقِلِّ	عبدالله بن حبشي (ل ٤٤)	١٧٣

ح

الْحَجُّ يَوْمُ عَرَفَةَ	عبدالرحمن بن يعمر (ل ٣٢)	١٥٩
حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ كَانَ فِي مَنْ بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ الْمُسَيْبِ بْنِ حَزْنٍ	حزن (ت ٨١)	٣٤٣
حَدِيثُ الْحَيَّةِ	عبدالله بن مسعود (ت ٩٧)	٣٦٩
حَدِيثُ الصَّدَقَاتِ	أنس بن مالك (ت ١١٠)	٣٩٢
حديث اللعان	عاصم بن عدي (ل ٦٠)	١٩٠
حَدِيثُ لَيْلَةِ الْجَنِّ	عبدالله بن مسعود (ت ٩٨)	٣٧١
حديث المعراج	مالك بن صعصعة	١٢٢
حَرَّمَ ﷺ الْمَدِينَةَ	أنس بن مالك (ت ١٥٩)	٤٧٦
الْحَقُّ خَالِدًا فَقُلْ لَهُ	رباح بن الربيع (ل ٦٤)	١٩٧

- ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ ﴾ هِيَ السُّنَّةُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ أَبُو سَعِيدٍ بْنُ الْمَعْلَى ١١٨
حَمَلَنِي أَهْلِي عَلَى الْجَفَاءِ بَعْدَ مَا عَلِمْتُ مِنَ السُّنَّةِ حَذِيفَةُ بْنُ أَسِيدٍ الْغِفَارِي (ل١٥) ١٣٥

خ

- الْجَنَانُ سُنَّةٌ لِلرِّجَالِ، مَكْرُمَةٌ لِلنِّسَاءِ ١٠٨
خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ إِلَى حُنَيْنٍ ٥٢٣
خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَمَضَانَ عَامَ الْفَتْحِ ٥٢٣
خَرَجْتُ فِي عَزْوَةٍ فَعَصَّ رَجُلٌ فَأَنْتَرَعَ نَيْتَهُ فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَى بْنُ أُمِيَّةٍ (ت١٨١) ٥٠٦
خَرَجْتُ مَعَ أَبِي حَتَّى أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ ١٣٨
خَطَبَ ﷺ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ٥٤١
خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا تَفَقَّهُوا ٢٢٥
خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ ٥٦٠
خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ ٤٢٤
أُسَامَةُ بْنُ عَمِيرٍ (ل٧) ١٠٨
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ (ت١٩١) ٥٢٣
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ (ت١٩١) ٥٢٣
أَبُورَثْمَةَ (ل١٩) ١٣٨
عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ (ت٢٠٣) ٥٤١
أَبُوهَرِيرَةَ (ت١٠) ٢٢٥
عَائِشَةُ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ (ت٢١٥) ٥٦٠
عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ (ت١٣٠) ٤٢٤

د

- دَعُ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (ل٦٥) ١٩٨، ١٩٩

ذ

- ذَكَرَ الْخَوَارِجَ فَقَالَ فِيهِمْ رَجُلٌ يُخَدِّجُ الْيَدَ، أَوْ مُودُنٌ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ت١٣٩) ٤٤٠

ر

- رَافَقْتُ أَبَا بَكْرٍ فِي عَزْوَةٍ ذَاتِ السَّلَاسِلِ ١٩٦
رَأَيْتُ أَبَا لَهَبٍ يُعَاكِظُ وَهُوَ يَتَّبِعُ رَسُولَ اللَّهِ ١٦٢
رَأَيْتُ بِرَأْسِهِ رَذَعَ حِنَاءَ ١٣٨
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَيْعِ
عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ (ت١٧٢) ٤٩٦
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ١٨٦
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَةٍ يَسْتَلِمُ ١٨٧
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّلُ النَّاسَ ١٨٨
رَافِعُ بْنُ عَمْرٍو الطَّائِي (ل٦٣) ١٩٦
رَبِيعَةُ بْنُ عَبَادٍ الدِّبَلِي (ل٣٥) ١٦٢
أَبُورَثْمَةَ (ل١٩) ١٣٨
قَدَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (ل٥٦) ١٨٦
قَدَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (ل٥٦) ١٨٧
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَزْهَرِ (ل٥٨) ١٨٨

١٨٦	(٥٥ ل)	الهرماس بن زياد	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى رَاحِلَتِهِ
١٨٠	(٥٢ ل)	أبو كاهل	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ عِيدٍ
٤٥٧	(١٤٨ ت)	عبدالله بن عمر	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى حَارٍ
٤٠٠	(١١٥ ت)	عمر بن الخطاب	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ
١٦٢	(٣٥ ل)	ربيعة بن عباد الديلي	رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِسُوقِ ذِي الْمَجَازِ
١٧٤	(٤٥ ل)	طارق بن شهاب	رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَزُوتُ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ
١٠٢	(٥ ل)	نبيط بن شريط	رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ عَلَى جَمَلٍ أَمْرٍ
٣٢٦	(٧١ ت)	سهل بن سعد	رَبَّاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا
٥١٣	(١٨٦ ت)	عبدالله بن عباس	رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا

ز

٣٥٥	(٨٩ ت)	أبوبكرة	زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تَعُدْ
١٦٨	(٤٢ ل)	سويد بن قيس	زِنْ وَأَرْجِحْ

س

١١١	(٩ ل)	مالك بن نضلة	سَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ مِنْ سَاعِدِكَ
١٢١		عتبان بن مالك	سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
٣٤٨	(٨٤ ت)	المغيرة بن شعبة	سَأَلَ مُوسَى رَبَّهُ مَا أَذْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً
٤١٣	(١٢٤ ت)	عمر بن الخطاب	سَبَبُ نَزُولٍ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا﴾
١١٦		معقل بن يسار	سَبَبُ نَزُولٍ ﴿فَلَا تَقْضُلُوهُمْ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾
٥٠٨	(١٨٣ ت)	أبوذر الغفاري	سَبَبُ نَزُولٍ ﴿هَذَانِ خَصَمَانِ أَخْصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾
٥٠٩	(١٨٣ ت)	علي بن أبي طالب	سَبَبُ نَزُولٍ ﴿هَذَانِ خَصَمَانِ أَخْصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾
٣٦٥	(٩٥ ت)	عبدالله بن مسعود	سَبَبُ نَزُولٍ ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ﴾
			سَبَبُ نَزُولٍ ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَشِيرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾
٣٧٥	(١٠١ ت)	عبدالله بن مسعود	
٣٧٣	(٩٩ ت)	عبدالله بن مسعود	سَبَبُ نَزُولٍ ﴿وَيَسْتَلُونَا عَنْ الرُّوحِ﴾
			سَبَبُ نَزُولٍ ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَانَا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾
٥٢٥	(١٩٤ ت)	عبدالله بن عباس	

- سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ
عبدالله بن عباس (ت ١٨٧) ٥١٧
سَتَحْرِصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ
أبوهريرة (ت ١٤٤) ٢٢٩
سَمَّ اللَّهَ، وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ
عمر بن أبي سلمة (ت ٤٥) ٢٨٦
سَمَّانِي النَّبِيِّ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ
عبدالرحمن بن أبي سبرة (ل ٤١) ١٦٨
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِيهَا (المغرب) بِطَوْلِ الطُّوَلَيْنِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ (ت ١٧٧) ٥٠٢
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْجُرِّ وَالذَّبَاءِ وَالْمُرَقَّتِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ (ت ١٤٩) ٤٥٩

ش

- شَكَوْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَجَعًا أَجِدُهُ
عثمان بن أبي العاص (ت ٣٣) ٢٦١
شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
معاوية بن حيدة (ل ٧٠) ٢٠٢
شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ
علي بن أبي طالب (ت ١٤١) ٤٤٢
شَهِدْتُ الْمُتَلَاعِنَيْنِ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، وَفُرُقَ بَيْنَهُمَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ (ت ٦٩) ٣٢٤
شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ
المغيرة بن شعبة ١٩٢
شَهِدْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِيهِ بِغُرَّةٍ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ
المغيرة بن شعبة (ت ٨٥) ٣٥٠
الشَّهْرُ هَكَذَا
سعد بن أبي وقاص (ت ٦٣) ٣١٤

ص

- صَاحِبُ الْجُبَيْنَةِ الْآنَ
أبُوشَهْمٍ (ل ٤) ١٠٠
صَحِبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَحْسَنْتَ صُحْبَتَهُ
عبدالله بن عباس (ت ١٨٥) ٥١٢
صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ
أسامة بن عمير (ل ٧) ١٠٤
صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ ﴿قَدْ﴾
قطبة بن مالك ١٢٨
صَلَّى عَلَى جَارٍ
جابر بن عبدالله (ت ١٤٨) ٤٥٧
صَلَّى عَلَى جَارٍ
عبدالله بن عمر (ت ١٤٨) ٤٥٧
صَلَّى عَلَى سَهْلِ بْنِ بَيْضَاءَ وَأَخِيهِ فِي الْمَسْجِدِ
عائشة أم المؤمنين (ت ٢٠١) ٥٣٨
صَوْمُ الدَّهْرِ وَإِفْطَارُهُ
قرة بن إياس (ل ٥٤) ١٨٣
الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ
أسامة بن عمير (ل ٧، ١٠٤) ١٠٥
صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي
عبدالله بن عمر (ت ١٤٧) ٤٥٤
صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيهَا سِوَاهُ مِمْوَنَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ (ت ١٤٧) ٤٥٦

صَلَاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ع ٤٥٥

ط

١٣٩	(١٩ل)	أبورثمة	طَبِيبُهَا الَّذِي خَلَقَهَا
٤٣٣	(١٣٥ت)	علي بن أبي طالب	طَرَقَهُ ﷺ وَفَاطِمَةَ لَيْلًا
٢٦٢	(٣٤ت)	أبومالك الأشعري	الطُّهُورُ سَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ
٢٥٩	(٣٢ت)	عمار بن ياسر	طُولُ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَوَضْرُ خُطْبَتِهِ مِثْنَةُ مَنْ فِيهِهِ

ع

١٤٣	(٢١ل)	أسامة بن شريك	عِبَادَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ الْحَرْجَ إِلَّا مَنْ اقْتَرَفَ مِنْ عَرَضِ امْرِئٍ
١٤٢	(٢١ل)	أسامة بن شريك	عِبَادَ اللَّهِ وَضَعَ اللَّهُ الْحَرْجَ
١٨٣	(٥٤ل)	قرة بن إياس	عَبَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا
١٣٧	(١٧ل)	عطية القرظي	عُرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ
٥٣٥	(١٩٩ت)	عبدالله بن عباس	عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ قَصُّ الشَّارِبِ، وَإِعْقَاءُ اللَّحْيَةِ
١٥٣	(٢٩ل)	حبشي بن جنادة	عَلَيَّ مَنِّي وَأَنَا مِنْهُ
١٨٨	(٥٧ل)	هاني بن يزيد	عَلَيْكَ بِحُسْنِ الْكَلَامِ وَبَذْلِ الطَّعَامِ
١٣٣	(١٢ل)	وهب بن خنبلش	عُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حَجَّةً
٢٤٥	(٢٢ت)	أبوالدرداء	عُومِرُ، سَلَامُنُ أَعْلَمُ مِنْكَ

غ

٤٨٩	(١٦٧ت)	بريدة بن الحصيب الأسلمي	غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً
-----	--------	-------------------------	--

ف

١٢٢		عمرو بن عوف	فَأَبْشِرُوا وَأَمْلُوا مَا يَشْرِكُكُمْ فَوَاللَّهِ لَا الْفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ
١١١	(٩ل)	مالك بن نضلة	فَإِذَا آتَاكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ خَيْرًا فَلْيَرَّ عَلَيْكَ
١٢٧		ربيعة بن كعب	فَاعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ
١٢٦		أبورفاعة	فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَرَكَ خُطْبَتَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ
١١٢	(٩ل)	مالك بن نضلة	فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً أَحَبَّ أَنْ تُرَى عَلَيْهِ مَالِكُ بْنُ نَضْلَةَ
١٢١		عتبان بن مالك	فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

- فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ، وَأَمْوَالَكُمْ، عَلَيْكُمْ حَرَامٌ نَبِيطُ بْنُ شَرِيط (٥٧) ١٠٢
 فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَوْ لَمْ تَضْلُجِي لَهُ حَتَّى يَذُوقَ مِنْ عُسَيْلَتِكَ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ (ت٢١٠) ٥٥٢
 فَتَنَّهُ أُمِّي الْمَالُ كَعْبُ بْنُ عِيَاض (٣٦٧) ١٦٣
 فَذِينَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ (ت١٩٦) ٥٣٠
 فَرَضَ عَمْرٌ لِأَسَامَةَ أَكْثَرَ مِمَّا فَرَضَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو (ت١١٤) ٣٩٩
 فَزَقَّ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ (ت٦٩) ٣٢٤
 فَزُقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ الْمَجُوسِ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ (ت١٤٣) ٤٤٥
 فَلَبَّرَ نَعَمُ اللَّهُ وَكِرَامَتُهُ عَلَيْكَ مَالِكُ بْنُ نُضْلَةَ (٩٧) ١١١
 فِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ أَبُو هُرَيْرَةَ (ت٢٠) ٢٣٩
 فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَطَقْتُمْ أُمَيَّةُ بِنْتُ رَقِيقَةَ (٦٨٧) ٢٠١
 فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ (ت٧٢) ٣٢٧

ق

- قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ؛ حُرِمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاغَوْهَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ (ت١١٨) ٤٠٥
 قَامَ إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ سُوَيْدُ بْنُ النُّعْمَانِ ١١٨
 قَدْ جَمَعَ ﷺ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ عَمْرَانُ بْنُ حَصِينٍ (ت٤٦) ٢٨٧
 قَدْ كَانَ يَكُونُ فِي الْأَمِّ قَبْلَكُمْ مُحَدِّثُونَ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ (ت٣) ٢١٥
 قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النَّجْمَ فَلَمْ يَسْجُدْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ (ت١٧٨) ٥٠٣
 قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ﴿وَالنَّجْمِ﴾ فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ (ت١٧٨) ٥٠٣
 الْقُرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِ، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ (ت٢١٥) ٥٦٠
 الْقُصَاصُ ثَلَاثَةُ أُمِيرٍ، أَوْ مَأْمُورٍ، أَوْ مُحْتَالٍ كَعْبُ بْنُ عِيَاض (٣٦٧) ١٦٣
 قِصَّةُ الْمَسْحِ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ (ت٨٢) ٣٤٥
 قِصَّةُ الْمُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَهُ بِعَيْرِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ (ت١٩٧) ٥٣٣
 قِصَّةُ وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ أَبُو هُرَيْرَةَ (ت٢٣) ٢٤٦
 قَضَى ﷺ أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفَرَّاشِ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ (ت٢١٨) ٥٦٤
 قَفَّ هَاهُنَا حَتَّى يَمُرَّ الرَّفَاقُ عَمِيرُ بْنُ سَلَمَةَ (٥٠٧) ١٧٩
 قُمْ فَأَعْطِهِمْ دَكِينُ بْنُ سَعِيدٍ (٢٧) ٩٨

ك

- كَانَ أَحَبَّهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (الزبير) عثمان بن عفان (ت ١٢٨) ٤٢٢
- كَانَ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ضَحَىٰ بَدَأَ بِالسَّجْدِ فَصَلَّىٰ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ كعب بن مالك (ت ١٠٥) ٣٨٤
- كَانَ ﷺ إِذَا لَمْ يَغْزُ أُعْطِيَ سِلَاحَهُ عَلِيًّا جبلة بن حارثة أخو زيد (ل ٢٩) ١٥٤
- كَانَ اسْمُ أَبِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ غَزِيرًا عبدالرحمن بن أبي سبرة (ل ٤١) ١٦٨
- كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي، فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُطِيعًا مطيع بن الأسود ١١٢
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَلَّمَا يُرِيدُ غَزْوَةً يَغْزُوهَا إِلَّا وَرَىٰ يَغْيِرُهَا كعب بن مالك (ت ١٠٤) ٣٨١
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّىٰ يَأْكُلَ تَمْرَاتِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (ت ١٦٠) ٤٧٧
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ عبدالله بن عباس (ت ١٨٧) ٥١٦
- كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيَتَبَيَّنُ عَلَيْهَا عائشة أم المؤمنين (ت ٢٠٢) ٥٤٠
- كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ يَقَالُ لَهُ كَرَّكَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ (ت ٣٠) ٢٥٥
- كَانَ قَرَضَ لِلْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ فِي أَرْبَعَةِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ (ت ١١٤) ٣٩٩
- كَانَ فِي الْأُمَمِ مُحَدِّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّيِّ فَعُمُرُ عائشة أم المؤمنين (ت ٢٠٠) ٥٣٧
- كَانَ فِي الْأُمَمِ نَاسٌ مُحَدِّثُونَ أبوهريرة (ت ٣) ٢١٤
- كَانَ ﷺ قَدْ مَسَحَ عَيْنَهُ عبدالله بن ثعلبة بن صعير ١١٥
- كَانَ ﷺ قَلَّمَا يُرِيدُ غَزْوَةً يَغْزُوهَا إِلَّا وَرَىٰ يَغْيِرُهَا كعب بن مالك (ت ١٠٤) ٣٨١
- كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَرَسٌ يَقَالُ لَهُ اللَّحِيْفُ سهل بن سعد (ت ٧٣) ٣٢٨
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا لَمْ يَغْزُ أُعْطِيَ سِلَاحَهُ عَلِيًّا جبلة بن حارثة أخو زيد (ل ٢٩) ١٥٤
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَزَالُ يَذْكُرُ شَأْنَ السَّاعَةِ طارق بن شهاب (ل ٤٥) ١٧٦
- كَانَ نَفْسُ الْخَتَّامِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (ت ١١١) ٣٩٤
- كَانَ ﷺ لَا يَزَالُ يَذْكُرُ شَأْنَ السَّاعَةِ طارق بن شهاب (ل ٤٥) ١٧٦
- كَانَ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّىٰ يَأْكُلَ تَمْرَاتِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (ت ١٦٠) ٤٧٧
- كَانَ لَا يُكَبِّرُ حَتَّىٰ يَعْتَدِلَ الصُّفُوفُ عثمان بن عفان (ت ١٧٦) ٥٠١
- كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ قَتْلَى أَحَدٍ وَيَقْدِمُ أَقْرَأَهُمْ جابر بن عبدالله (ت ١٦٩) ٤٩١
- كَانَ يَدْعُو عِنْدَ الْكَرْبِ عبدالله بن عباس (ت ١٩٨) ٥٣٤
- كَانَ ﷺ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ وَعُمُرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا عَمْرِو بْنُ الْخَطَّابِ (ت ١٢٤) ٤١٣
- كَانَ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ عبدالله بن عباس (ت ١٨٧) ٥١٦

- كَانَ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا ٥٤٠ عائشة أم المؤمنين (ت ٢٠٢)
- كَانَتْ لَهُ أُخْتُ تُحْطَبُ إِلَيْهِ ١١٦ معقل بن يسار
- كَتَبَ إِلَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَوْزَتْ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَابِي الضحاك بن عاصم الكلابي (ل ٦١) ١٩٠
- كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ فِي الْحَرِيرِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ إصْبَعَيْنِ ٤٠٥ عمر بن الخطاب (ت ١١٩)
- كَذَلِكَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (يعجل الإفطار والصلاة) عائشة أم المؤمنين (ت ٢١٤) ٥٥٩
- كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ ٢٢٢ أبوهريرة (ت ٨)
- كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ٢٦٤ أبو موسى الأشعري (ت ٣٥)
- كَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ ١٧٥ طارق بن شهاب (ل ٤٥)
- كَلِمَةٌ حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ ١٧٥ طارق بن شهاب (ل ٤٥)
- كُلُّهَا ٣٨٦ معاذ بن سعد (ت ١٠٦)
- كُنَّا بِشَرِّ فَجَاءَنَا اللَّهُ بِخَيْرٍ ٢٩٦ حذيفة بن اليمان (ت ٥٣)
- كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ﴾ ٣٦٩ عبدالله بن مسعود (ت ٩٧)
- كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ فَزَلَّتْ ٣٦٩ عبدالله بن مسعود (ت ٩٧)
- كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَخْنُو أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى تَرَاهُ قَدْ سَجَدَ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ (ت ١٦٦) ٤٨٨
- كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيْنَا ٣٢١ أبوسعيد الخدري (ت ٦٧)
- كُنَّا نُسَمِّي السَّمَايَةَ ١٨١ قيس بن أبي غرزة (ل ٥٣)
- كُنَّا نَصِلِي الْعَصَرَ ثُمَّ يَذْهَبُ الدَّاهِبُ مِنَّا إِلَى قُبَاءٍ ٤٧٠ أنس بن مالك (ت ١٥٦)
- كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ لَا يُشْبِهُ النَّاسَ ١٣٩ أبورثمة (ل ١٩)
- كُنْتُ أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا لَا يُشْبِهُ النَّاسَ ١٣٩ أبورثمة (ل ١٩)
- كُنْتُ أَفْرُكُ الْمَنِيَّ ٥٥٥ عائشة أم المؤمنين (ت ٢١٢)
- كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ٥٥٦ عائشة أم المؤمنين (ت ٢١٢)
- كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ١٩١ حمل بن مالك بن النابغة (ل ٦٢)
- كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَاكَ ٥١٦ عبدالله بن عباس (ت ١٨٧)

ل

- لَا تَبْعَنَّ مَعَكُمْ رَجُلًا أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ ٢٩٥ حذيفة بن اليمان (ت ٥٢)
- لَيْسَ ﷺ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ فِيهِ قَصٌّ حَبَشِيٌّ ٤٧٢ أنس بن مالك (ت ١٥٧)
- لَيْسَ خَاتَمًا فِي يَمِينِهِ، فِيهِ قَصٌّ حَبَشِيٌّ ٤٧٢ أنس بن مالك (ت ١٥٧)

- لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ عائشة أم المؤمنين (ت ٢١٣) ٥٥٧
- لَسْتُ أَصَافُحُ النِّسَاءَ أُمَيمة بنت رقيقة (ل ٦٨) ٢٠١
- لَسْتُ بِطَبِيبٍ، وَلَكِنَّكَ رَفِيقٌ أبورثمة (ل ١٩) ١٣٩
- لَعَنَ اللَّهُ الْوَائِمَاتِ عبد الله بن مسعود (ت ٩٦) ٣٦٨
- لَعَنَ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا عبد الله بن عمر (ت ١٥٠) ٤٦٠
- لَعَنَ ﷺ مَنْ اتَّخَذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا عبد الله بن عمر (ت ١٥٠) ٤٦٢
- لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَجَدَ رِيحَهَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ عمر بن الخطاب (ت ١٢٧) ٤١٩
- لَقَدْ رَأَيْتُ الشَّجَرَةَ ثُمَّ أَنْسَيْتُهَا بَعْدُ المسيب بن حزن (ت ٨١) ٣٤٣
- لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَأَنَا ثُلْتُ الْإِسْلَامَ سعد بن أبي وقاص (ت ٦١) ٣١٢
- لَقَدْ عَمَّرْنَا مَعَ نَبِيِّنَا ﷺ وَمَا لَنَا طَعَامٌ إِلَّا الْأَسْوَدَانِ قرة بن إياس (ل ٥٤) ١٨٢
- لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الْأَمِّ نَاسٌ مُحَدِّثُونَ أبوهريرة (ت ٣) ٢١٤
- لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَتَمِّي عَنْ الْغِيلَةِ جدامة بنت وهب ١٢٠
- لِلْمُنْصَبِ الثَّانِي مِثْلُ مَا لِلْمُنْصَبِ السَّامِعِ عثمان بن عفان (ت ١٧٦) ٥٠١
- لَمْ يَكُنْ عِرَاقٌ يَوْمَئِذٍ عبد الله بن عمر (ت ١٧١) ٤٩٤
- لَمَّا قَفَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُتَيْنٍ سَأَلَ عُمَرُ عَنْ نَذْرِ كَانَ نَذَرَهُ عبد الله بن عمر (ت ١١٣) ٣٩٨
- لَمَّا قَفَلْنَا مِنْ حُتَيْنٍ سَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ نَذْرِ عبد الله بن عمر (ت ١١٢) ٣٩٥
- لَمَّا كَانَ غَزْوُهُ ذَاتِ السَّلَاسِلِ رافع بن عمرو الطائي (ل ٦٣) ١٩٥
- لَمَّا كَانَ يَوْمَ حَبِيرٍ قَاتَلَ أَحْيِي سلمة بن الأكوع (ت ٧٤) ٣٣٠
- لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ أَمْرًا أبوبكرة (ت ٩٠) ٣٥٥
- لَهُمَا أَنْتَقَلَ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ قرة بن إياس (ل ٥٤) ١٨٦
- لَوْ سُئِلَ لَابْنُ آدَمَ وَإِدْبَانِ كعب بن عياض (ل ٣٦) ١٦٤
- لَوْ كَانَ عَلَى أَمْكُكَ دَيْنٌ، أَكُنْتُ قَاصِيَهُ عَنْهَا عبد الله بن عباس (ت ١٩٦) ٥٣٠
- لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي عبد الله بن أبي الجعداء (ل ٥١) ١٧٩
- لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسِبُ إِلَّا هَلَكَ عائشة أم المؤمنين (ت ٢٠٧) ٥٤٨
- لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكَ أَسامة بن عمير (ل ٧) ١٠٧
- لَيْسَ مِنْ أَمْرِ أَمْصِيَامٍ فِي امْتِسْفَرٍ كعب بن عاصم (ل ٥٩) ١٨٩
- لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ كعب بن عاصم (ل ٥٩) ١٨٩
- لَيْسَ مِنَّا مَنْ حَلَقَ، وَسَلَقَ، وَخَرَقَ أبوموسى الأشعري (ت ٤٢) ٢٧٦

- لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ أبوهريرة (ت ٥) ٢١٨
 ليس منا من لم يتغن بالقرآن سعد بن أبي وقاص (ت ٥) ٢١٩
 لَئِنْ كَانَ كُلُّ امْرِئٍ قَرِحَ بِمَا أُوتِيَ، وَأَحَبَّ أَنْ يُحَمَّدَ عبدالله بن عباس (ت ١٩٤) ٥٢٥

م

- مَا أَذِنَ اللَّهُ لِيُخَيَّرَ إِذْنَهُ لِنَبِيِّي أبوهريرة (ت ٥) ٢١٨
 مَا اسْمُكَ حزن بن أبي وهب ١١٣
 مَا اسْمُكَ حزن (ت ٥٥) ٣٠١
 مَا بَالُ رِجَالٍ يَكُونُ شِقُّ الشَّجَرَةِ رفاعه بن عرابه (ل ١٨) ١٣٧
 مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانَتْ لَهُ بِطَانَتَانِ أبوسعيد الخدري (ت ٦٦) ٣١٩
 مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ أبوأيوب الأنصاري (ت ٦٦) ٣١٩
 مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ وَلَا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ أبوهريرة (ت ٦٦) ٣١٩
 مَا تَأْمُرُنِي، تَأْمُرُنِي أَنْ أَمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فَيْكِ عمران بن حصين (ت ٤٨) ٢٨٩
 مَا تَعُدُّونَ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فَيْكُمُ رفاعه بن رافع (ت ٥٨) ٣٠٦
 مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِئًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ عائشة أم المؤمنين (ت ٢١١) ٥٥٣
 مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَشَرَ عائشة أم المؤمنين (ت ٢١١) ٥٥٣
 مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ أبوهريرة (ت ٢١) ٢٤١
 مَا كَانَتْ هَذِهِ لِقَائِلَ رباح بن الربيع (ل ٦٤) ١٩٧
 مَا لَكَ تَقَرُّأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمَفْصَلِ زيد بن ثابت (ت ١٧٧) ٥٠٢
 مَا لِي لَا أَرَى فُلَانًا قرة بن إياس (ل ٥٤) ١٨٥
 مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ معقل بن يسار ١٠٩
 مَا يُبْكِيكَ سعد بن أبي وقاص (ت ٦٥) ٣١٧
 مَا يَدْخُلُنِي الْجَنَّةَ هانئ بن يزيد (ل ٥٧) ١٨٨
 الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ عائشة أم المؤمنين (ت ٢٠٤) ٥٤٢
 مِثْلُ الَّذِي لِي مَا عَدَلَ فِي الْحُكْمِ سعد بن تميم (ل ٣٩) ١٦٥
 مَرَّ بِجَنَازَةٍ، فَقَالَ وَجَبَتْ عمر بن الخطاب (ت ١٧٩) ٥٠٤
 مَرَّ بِهِ نَفَرٌ مِنَ الْيَهُودِ فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ عبدالله بن مسعود (ت ٩٩) ٣٧٣
 الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ عبدالله بن مسعود (ت ٤٤) ٢٨٣

- مُرُهُ فَلْيَتَكَلَّمْ، وَلْيَسْتَظِلَّ، وَلْيَتَعَدَّ، وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ
عبدالله بن عباس (ت ١٨٩) ٥٢٠
- مُعَقَّبَاتٍ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ
كعب بن عجرة (ت ١٠٢) ٣٧٧
- الْمَلْعُ طَرَفٌ مِنَ الظُّلْمِ
حبشي بن جنادة (ل ٢٩) ١٥٥
- مَنْ ابْتِغَاءَ نَخْلًا بَغَدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَكَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ
عبدالله بن عمر (ت ١٤٥) ٤٥٠
- مَنْ ابْتِغَاءَ نَخْلًا بَغَدَ أَنْ تُؤَبَّرَ، فَكَمَرَتْهَا لِلَّذِي بَاعَهَا
عبدالله بن عمر (ت ١٤٥) ٤٥٠
- مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا سَهْلٍ بِنِ سَعْدٍ
(ت ٧٠) ٣٢٥
- مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَحَبَّنِي فَقَدْ أَحَبَّ اللَّهُ
أم سلمة ٤٤٤ع
- مَنْ أَدْرَكَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ
عروة بن مضر (ل ١١) ١٣١
- مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَمُوتَ إِلَّا بِالْمَدِينَةِ
صميته الليثية (ل ٦٧) ٢٠٠
- مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ
عدي بن عميرة ٩٦
- مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا
أبوهريرة (ت ٢٥) ٢٤٨
- مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ فَإِذَا كَانَ مُوسِرًا
عبدالله بن عمر ٢٥٠
- مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا أَوْ شَقِيقًا فِي مَمْلُوكٍ
أبوهريرة (ت ٢٥) ٢٤٨
- مَنْ اغْتَبَرَتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
عبدالرحمن بن جبر ١٢٧
- مِنْ أَفْضَلِ الْمُسْلِمِينَ
رافعة بن رافع (ت ٥٨) ٣٠٦
- مَنْ أَكَلَهُمَا فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا
قرة بن إياس (ل ٥٤) ١٨٣
- مِنْ أَيْنَ أَقْبَلَ الْقَوْمُ
طارق بن عبدالله المحاربي (ل ٤٣) ١٧٢
- مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ
عبدالله بن عمر (ت ١٤٥) ٤٥٠
- مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِثَ فَكَمَرَهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ
عبدالله بن عمر (ت ١٤٥) ٤٥٠
- مَنْ تَحَلَّمَ بِحُلْمٍ لَمْ يَرَهُ، كُلَّفَ أَنْ يَغْفِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ وَلَنْ يَقْعَلَ
عبدالله بن عباس (ت ١٩٠) ٥٢٢
- مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ
بريدة ١٠٩
- مَنْ جَهَرَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ
عثمان بن عفان (ت ١٢٩) ٤٢٣
- مَنْ حَفَرَ رُومَةً فَلَهُ الْجَنَّةُ
عثمان بن عفان (ت ١٢٩) ٤٢٣
- مَنْ خَلَفَ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حَنْتَ عَلَيْهِ
عبدالله بن عمر بن الخطاب ٢٢م
- مَنْ حُوسِبَ عُذْبٌ
عائشة أم المؤمنين (ت ٢٠٧) ٥٤٧
- مَنْ سَأَلَ مِنْ غَيْرِ قَفَرٍ فَكَأَنَّمَا يَأْكُلُ الْجَمْرَ
حبشي بن جنادة (ل ٢٩) ١٥٥
- مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ
أبوهريرة (ت ٢٧) ٢٥١
- مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ فَلَهُ قِيرَاطٌ
أبوهريرة (ت ١٣) ٢٢٩

عروة بن مضرس (ل١١)	١٣١	مَنْ شَهِدَ مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ
عثمان بن عفان (ت١٣٣)	٤٢٨	مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ
عثمان بن عفان (ت١٣٣)	٤٢٨	مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ يَصُفُّ اللَّيْلَ
أبوهريرة (ت١٣)	٢٢٨	مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ
عروة بن مضرس (ل١١)	١٣١	مَنْ صَلَّى مَعَنَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ يَجْمَعُ
عروة بن مضرس (ل١١)	١٣٢	مَنْ صَلَّى مَعَنَا هَذِهِ الصَّلَاةَ فِي هَذَا الْمَكَانِ
عبدالله بن عباس (ت١٩٠)، ٥٢٢، ٥٢٣		مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا يُكَلِّفُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
قيس بن أبي غرزة (ل٥٣)	١٨١	مَنْ عَشَّ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ
سلمة بن الأكوع (ت٧٤)	٣٣٠	مَنْ قَالَ هَذَا
طارق بن أشيم	١٠٢	مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
عبدالله بن عمرو بن العاص (ت٢٩)	٢٥٤	مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَاحَةَ الْجَنَّةِ
عبدالله بن عباس (ت١٨٦)	٥١٣	مَنْ الْقَوْمُ
سيرة بن معبد الجهني	١١٩	مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ
عبدالله بن الزبير (ت١٥٤)	٤٦٧	مَنْ لَبَسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ
بسرة بنت صفوان	٥٢٦	مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَا يُصَلِّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ
عبدالله بن عمر بن الخطاب	٢١م	مِنْ الْمُسْلِمِينَ
عمر بن الخطاب (ت١٢٥)	٤١٥	مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ
عمر بن الخطاب (ت١٧٣)	٤٩٧	مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَقَرَأَهُ فَبَيْنَ صَلَاتِي الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ عَمِرَ بِنِ الْخَطَابِ
جابر بن عبدالله (ت١٧١)	٤٩٤	مُهِلُّ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِزِّي
جابر بن عبدالله (ت١٧١)	٤٩٥	مُهِلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ

ن

خریم بن فاتك الأسدي (ل٣٤)	١٦٠	النَّاسُ أَرْبَعَةٌ، وَالْأَعْمَالُ سِتَّةٌ
عمر بن الخطاب (ت١١٢)	٣٩٥	نَذَرْتُ نَذْرًا
عبدالله بن أقرم الخزاعي (ل٣٣)	١٦٠	نَظَرْتُ إِلَى غُفْرَةٍ يُنْطَبِئُ فِي السُّجُودِ
أسامة بن شريك (ل٢١)	١٤٢	نَعَمْ تَدَاوَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً
	٦١م	نَعَمْ الشَّيْءُ الْهَدِيَّةُ أَمَامَ الْحَاجَةِ
كرز بن علقمة (ل٣٠)	١٥٦	نَعَمْ فَمَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا مِنْ أَعْجَمٍ أَوْ عَرَبٍ

- نَسَتْ أَسْمَاءُ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهْلَ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ (ت ٢٠٥) ٥٤٥
- نَقَلَ ﷺ الثُّلُثَ بَعْدَ الْخُمْسِ حبيب بن مسلمة الفهري (ل ٦٦) ١٩٩
- نَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةَ عبدالله بن عمر (ت ١٤٦) ٤٥٤
- نَقَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفَلًا سِوَى نَصِيْبِهِ مِنَ الْخُمْسِ عبدالله بن عمر (ت ١٤٦) ٤٥٣
- نَهَانَا ﷺ أَنْ نَأْكُلَ مِنْ لُحُومِ نُسُكِنَا بَعْدَ ثَلَاثِ علي بن أبي طالب (ت ١٣٨) ٤٣٩
- نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا علي بن أبي طالب (ت ١٣٧) ٤٣٦
- النُّهْبَةُ لَا تَحِلُّ، فَأَكْفُوا الْقُدُورَ ثعلبة بن الحكم (ل ٢٧) ١٥١
- نَهَى أَنْ تُضَبَّرَ بَيْمَةً أَوْ غَيْرَهَا لِلْقَتْلِ عبدالله بن عمر (ت ١٥٠) ٤٦٠
- نَهَى أَنْ يُتَبَدَّلَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَاتِ عبدالله بن عمر (ت ١٤٩) ٤٥٩
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ دَيْنًا البراء بن عازب ١٤٧
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ دَيْنًا زيد بن أرقم ١٤٧
- نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الدُّبَاءِ وَالْحَتْمِ عبدالرحمن بن يعمر (ل ٣٢) ١٥٩
- نَهَى ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ أنس بن مالك (ت ١٦١) ٤٨٠
- نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ إياس بن عبد (ل ٢٢) ١٤٧
- نَهَى عَنْ جُلُودِ السَّبَاعِ أسامة بن عمير (ل ٧) ١٠٦
- نَهَى ﷺ عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا عمر بن الخطاب (ت ١١٩) ٤٠٥
- نَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إصْبَعَيْنِ عمر بن الخطاب (ت ١٢١) ٤٠٧
- نَهَى ﷺ عَنِ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا عمر بن الخطاب (ت ١٧٤) ٤٩٨
- نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا عبدالله بن عباس (ت ١٩٢) ٥٢٤



- هَاهُنَا تُحْشَرُونَ معاوية بن حيدة (ل ٧٠) ٢٠٢
- هَذَا أَمِيْنُ هَذِهِ الْأُمَّةِ حذيفة بن اليمان (ت ٥٢) ٢٩٥
- هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ فَصُومُوا عبدالله بن بدر (ل ٤٦) ١٧٦
- هَلْ تُنْتِجُ إِبِلَ قَوْمِكَ صِحَاحًا آذَانُهَا مالك بن نضلة (ل ٩) ١١١
- هَلْ تُنْضَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضَعْفَائِكُمْ مصعب بن سعد (ت ٦٤) ٣١٦
- هَلْ لَكَ مَالٌ مالك بن نضلة (ل ٩) ١١٠
- هَلْ مِنْ شَاةٍ صَرَبَهَا الْفَحْلُ قيس بن النعمان (ل ٢٠) ١٤١

- هُوَ ذَا، قَالَ فَإِنْ انْطَلَقَ مَعَكَ لَمْ أَمْنَعُهُ جبلة بن حارثة أخو زيد (٢٨٧) ١٥٢
هُوَ صَغِيرٌ عبدالله بن هشام ١١٤
هُوَ فِي النَّارِ عبدالله بن عمرو بن العاص (ت ٣٠) ٢٥٦
هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ أبو موسى الأشعري (ت ٤٠) ٢٧٢

و

- وَإِذَا أَرَدْتُ بِعِبَادِكَ فِتْنَةً فَأَقِصْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ عبدالله بن العباس ٤٩م
وَإِذَا أَرَدْتُ بِعِبَادِكَ فِتْنَةً فَأَقِصْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ عبدالرحمن بن عائش ٤٩م
وَإِذَا أَرَدْتُ بِعِبَادِكَ فِتْنَةً فَأَقِصْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ معاذ بن جبل ٤٩م
وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا أبو موسى الأشعري ١٨م
وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا أبو موسى الأشعري (ت ٤٣) ٢٧٧
وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا أبو هريرة (ت ٤٣) ٢٧٨
وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ يعلى بن أمية (ت ١٨٠) ٥٠٥
وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ! إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﷺ إِلَيَّ أَنْ لَا يُجِبَنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضَنِي إِلَّا مُتَافِقٌ علي بن أبي طالب (ت ١٤٢) ٤٤٣
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بَكْتَابِ اللَّهِ أبو هريرة وزيد بن خالد (ت ٧) ٢٢١
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بَكْتَابِ اللَّهِ شبل (ت ٧) ٢٢١
وَالشَّاءُ إِنْ رَحِمْتَهَا رَحِمَكَ اللَّهُ قرة بن إياس (ل ٥٤) ١٨٤
وَاللَّهُ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ عبدالله بن عدي بن حمراء (ل ٤٨) ١٧٧
وَاللَّهُ! لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ (ت ٢٠١) ٥٣٨
وَاللَّهُ! لَا أَحْمِلُكُمْ أبو موسى الأشعري (ت ٤١) ٢٧٤
وَاللَّهُ! لَا يُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقِهِ أبو شريح (ت ٥٦) ٣٠٣
وَالْمَلِكُ لَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ عائشة أم المؤمنين ٢١م
وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأَخِذَ مَالُكَ حذيفة بن اليمان (ت ٥٣) ٢٩٦
وَإِنَّا آلُ مُحَمَّدٍ لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ الحسن بن علي بن أبي طالب (ل ٦٥) ١٩٩
وَأَنْتُمْ تُؤْفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً معاوية بن حيدة (ل ٧٠) ٢٠٤
الْوَائِدَةُ وَالْمُؤَوَّدَةُ فِي النَّارِ سلمة بن يزيد الجعفي (ل ٣٨) ١٦٥
وَجَبَّ أَحْرُوكَ وَزَدَهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ بريدة بن الحصيص الأسلمي (ت ١٦٨) ٤٩٠

- وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، اِزْجِعْ فَصَلَّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ ١٣م أبوهريرة
- وَقَتَّ ذَاتَ عِزِّي لِأَهْلِ الْعِرَاقِ الحارث بن عمرو السهمي ع ٤٩٦
- وَقَتَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقِ عبدالله بن عباس ع ٤٩٥
- وَقَتَّ ﷺ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِزِّي عائشة أم المؤمنين ع ٤٩٥
- وَقَدْ وَعَدَنِي رَبِّي عِزًّا وَجَلَّ أَنْ يُدْخِلَ مِنْ أُمَّتِي رفاعة بن عرابة (ل) ١٨٧ ١٣٧
- وَقَيْتُ سَرَّكُمْ، كَمَا وَقَيْتُمْ سَرَّهَا عبدالله بن مسعود (ت) ٩٧ ٣٦٩
- وَمَا يُذْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَكْرَمَهُ أم العلاء الأنصارية ١٢٨
- وَمَنْ أَدْرَكَ لَيْلَةَ جَمْعٍ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ عبدالرحمن بن يعمر (ل) ٣٢ ١٥٩
- وَيُحْكَمُ أَمَّا عَلِمْتَ مَا أَصَابَ صَاحِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ عبدالرحمن بن حسنة (ل) ٢٦ ١٥٠
- وَيَهْلُ أَهْلُ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ جابر بن عبدالله (ت) ١٨٤ ٥١١

لا

- لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ لِلْمَوْتِ سَكْرَاتٍ عائشة أم المؤمنين (ت) ٢٠٨ ٥٤٩
- لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَظِيمُ الْحَلِيمُ، لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ عبدالله بن عباس (ت) ١٩٨ ٥٣٤
- لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَذَهُ لا شَرِيكَ لَهُ المغيرة بن شعبه (ت) ٨٣ ٣٤٧
- لا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرْصًا عبدالله بن عباس (ت) ١٥٠ ٤٦١
- لا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ أبوهريرة (ت) ٩٢ ٣٥٨
- لا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ أبوهريرة ٣٠م
- لا تَحُلْ الصَّدَقَةَ إِلَّا لِخَمْسَةِ رِجَالٍ اشْتَرَاهَا بِإِلَهِ أبيسعيد الخدري ٣١م
- لا تَحُلْ لَكَ حَتَّى تَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ عبدالرحمن بن الزبير (ل) ٤٩ ١٧٨
- لا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي أبوهريرة (ت) ٢٢ ٢٤٣
- لا تَخْتَصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ أبوهريرة (ت) ٢٢ ٢٤٣
- لا تَزَالُ أُمَّتِي فِي مُسْكَةٍ مِنْ دِينِهَا مَا لَمْ يَنْتَظِرُوا بِالْمَغْرِبِ الصنابح بن الأعسر (ل) ١ ٩٧
- لا تَقُلْ تَعَسَّ الشَّيْطَانُ، فَإِنَّهُ يَسْتَغْظِمُ حَتَّى يَكُونَ مِثْلَ الْبَيْتِ وَيَقْوَى أَسَامَةُ بْنُ عَمِير (ل) ٧ ١٠٨
- لا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا عبدالله بن أبي أوفى (ت) ١٥٢ ٤٦٤
- لا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ أبوهريرة (ت) ٢٠ ٢٣٩
- لا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرْبَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ من سمع النبي (ت) ٩٢ ٣٥٨
- لا عَلَيْكُمْ أَنْ لا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ؛ فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ أبوسعيد الخدري (ت) ٦٨ ٣٢٣

- لا نكاح إلا بولي أبو موسى الأشعري م ٢٣
 لا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ عبدالله بن هشام ١١٤
 لا يَبُولُ أَحَدُكُمْ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ عبدالله بن الحارث بن جزء (ل) ٤٧ ١٧٧
 لا يَتَمَنَّي أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لَضَرَّ نَزَلَ بِهِ م ٤٩
 لا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ أبوبردة (ت) ٩٢ ٣٥٧
 لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ أبوهريه ع ٣٥٩
 لَا يَحِلُّ أَنْ يُجْلَدَ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ عبد الله بن أبي بكر ع ٣٥٩
 لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُسَافِرُ وَلَيْسَ مَعَهَا أبوهريه (ت) ١٢ ٢٢٧
 لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أبوهريه (ت) ١٢ ٢٢٧
 لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ بشر بن سحيم (ل) ٢٣ ١٤٧
 لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أم مبشر ١٢٩
 لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ أسامة بن زيد م ٣٠
 لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سلمان الفارسي (ت) ٧٥ ٣٣٢
 لَا يُعْزَى هَذَا، يَعْني بَعْدَ الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ الْحَارِثُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ بَرْصَاءَ (ل) ١٦ ١٣٦
 لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَوْبَةَ معاوية بن حيدة (ل) ٧٠ ٢٠٢
 لَا يُقْتَلُ قَرْشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مطيع بن الأسود ١١٢
 لَا يَقُصُّ إِلَّا ثَلَاثَةً كعب بن عجرة ع ١٦٤
 لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ عثمان بن عفان (ت) ١٣١ ٤٢٧

ي

- يَا أَبَا بَكْرٍ وَاللَّهِ إِنَّ رَجُلًا صَحَبَكَ مَا صَحَبَكَ رافع بن عمرو الطائي (ل) ٦٣ ١٩٥
 يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ، لَا تَخْتَصَّ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ دُونَ اللَّيَالِي أبوالدرداء (ت) ٢٢ ٢٤٥
 يَا أَبَا دَرٍّ، إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا أبوذر الغفاري (ت) ١٧٥ ٤٩٨
 يَا أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَى اللَّهِ، الأغر المزني ١٢٦
 يَا أَيُّهَا النَّاسُ، تُوبُوا إِلَى اللَّهِ الأغر المزني (ت) ١٦٥ ٤٨٦
 يَا أَيُّهَا النَّاسُ قُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ طارق بن عبدالله المحاري (ل) ٤٣ ١٧١
 يَا أَيُّهَا النَّاسُ مِنَ الْأَغْرَابِ وَضَعَ اللَّهُ أسامة بن شريك (ل) ٢١ ١٤٤
 يَا بَرِيدَةُ أَتَبْغِضُ عَلِيًّا بريدة بن الحصيب الأسلمي ع ٤٤٤

- يَا بُرَيْدَةُ أَتَبْعُ عَلِيًّا
بريدة بن الحبيب الأسلمي ح ٤٤٥
- يَا بَنِي عَبْدِ مَنَاةَ إِنِّي نَذِيرٌ
زهير بن عمرو ١١٩
- يَا بُنَيَّ كُنْ فِي بَيْتِكَ حَتَّى آتِيَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ فَأَسْأَلَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَقْرَمَ الْخَزَاعِي (ل) ٣٣ ١٦٠
- يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ كَانَ عَلَيَّ اغْتِكَافٌ يَوْمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عمر بن الخطاب (ت) ١١٣ ٣٩٧
- يَا سُلَيْكُ، قُمْ فَارْكَعْ رُكْعَتَيْنِ وَتَجَوَّزْ فِيهِمَا جابر بن عبد الله (ت) ١٧٠ ٤٩٤
- يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ أَسْقِلِ الطَّعَامَ قيس بن أبي غرزة (ل) ٥٣ ١٨١
- يَا طَارِقُ اسْتَعِدَّ لِلْمَوْتِ قَبْلَ الْمَوْتِ طارق بن عبد الله المحاربي (ل) ٤٣ ١٧١
- يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ عبد الله بن عمرو بن العاص (ت) ٢٨ ٢٥٣
- يَا عَمَّ قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ المسيب بن حزن ١١٣
- يَا فُلَانُ أَيُّهَا كَانَ أَحَبَّ إِلَيْكَ أَنْ تَمَتَّعَ قرة بن إياس (ل) ٥٤ ١٨٤
- يَا مَعْسَرَ الثَّجَارِ قيس بن أبي غرزة (ل) ٥٣ ١٨١
- يَاذَا الْخِلَالِ تَوَسَّعْتُكَ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِكَ رافع بن عمرو المزني (ل) ٦٣ ١٩٣
- يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ أبوهريرة (ت) ١ ٢١٠
- يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ الْعَمَلُ أبوهريرة (ت) ١ ٢١٠
- يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ الْعَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ أبوهريرة (ت) ١ ٢١٠
- يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ علي بن أبي طالب (ت) ١٤٠ ٤٤١
- يُخَسَفُ بِحَيْشٍ فِي الْبَيْدَاءِ عائشة أم المؤمنين (ت) ٢٠٦ ٥٤٦
- الْبَيْدُ الْغُلْيَا أُمُّكَ وَأَبُوكَ أبورثمة (ل) ١٩ ١٣٨
- يَدُ الْمُعْطَى الْغُلْيَا يَدُ الْمُعْطَى الْغُلْيَا وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ طارق بن عبد الله المحاربي (ل) ٤٣ ١٧٠
- يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَقْوَامٌ أَفِيدَتْهُمْ مِثْلُ أَفِيدَةِ الطَّيْرِ طارق بن عبد الله المحاربي (ل) ٤٣ ١٧٢
- يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا أبوهريرة (ت) ٦ ٢٢٠
- يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الْأَوَّلُ فَلَا أَوَّلَ عمران بن حصين (ت) ٤٩ ٢٩٠
- يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْصَ رَهْطًا فَأَقُولُ أَصْحَابِي مرداس الأسلمي ٩٥
- يَرِدُ عَلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَهْطًا مِنْ أَصْحَابِي أبوهريرة (ت) ٢ ٢١٢
- يَسْرًا وَلَا تُعَسِّرَا، وَيَسْرًا وَلَا تُنْقِرَا أبوهريرة (ت) ٢ ٢١٢
- يَسْرًا وَلَا تُعَسِّرَا، وَيَسْرًا وَلَا تُنْقِرَا أبوريدة بن أبي موسى (ت) ٣٦ ٢٦٥
- يَغْرُو جَنْبُ الْكَعْبَةِ، فَإِذَا كَانُوا بَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَأَخْرِهِمْ عائشة أم المؤمنين (ت) ٢٠٦ ٥٤٦

- يَقُومُ الْإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، وَطَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَهُ سهل بن أبي حشمة (ت٧٧) ٣٣٧
يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايَ حذيفة بن اليمان (ت٥٣) ٢٩٦
يَكُونُ عَشْرُ آيَاتٍ حذيفة بن أسيد الغفاري (ت٥٤) ٢٩٩
يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ فَيَقُولُ يَا رَبِّ إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أبوهريرة (ت١٦) ٢٣٣
يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ زِمَامٍ مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ عبدالله بن مسعود (ت٩٣) ٣٥٩
يُوشِكُ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ أَرْبَعًا عبدالله بن مالك ابن بجنة (ت١٥٣) ٤٦٦

فهرس الرواة والأعلام المترجم لهم

- أبان بن تغلبع ٤٤٤ ، ٤٨٨
إبراهيمع ٣٦٩
إبراهيم بن حمزةع ٤٨٣
إبراهيم بن عبدالله بن حنينع ٤٣٦
إبراهيم بن محمد بن عبيد أبرمسعود الدمشقي... ٨٧
إبراهيم النخعيع ٣٦٨
أبي بن عباس بن سهل بن سعيدع ٣٢٨
أحمد بن عبدة الضبيع ٣٩٦
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني..... ٨٨
أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني. ٨٢
أحمد بن محمد بن سعيدع ٥٥٨
أسامة بن زيدع ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٥٧١
إسحاق الأزرقع ٤٩٠
إسحاق بن إبراهيم الحنيني ع ٤١٤ ، ع ٥٧٢
إسحاق بن ناصحع ١٧١
إسرائيلع ٢٩٥ ، ٣٦٩ ، ع ٣٧٠
أسلمع ٤١٣
إسماعيل بن أبان الغنويع ٢٨٠
إسماعيل بن أبي أويس...ع ٣٠٤ ، ع ٤٣٦ ، ع ٤٧٣
إسماعيل بن أبي خالد.....ع ٣١٤ ، ٤٦٣
إسماعيل بن أمية.....ع ٣٢٢
إسماعيل بن جعفر.....ع ٤١٠
إسماعيل بن زكريا.....ع ٥٤٧
إسماعيل بن علييةع ٣٧٢ ، ع ٤٠٠ ، ع ٤٠١ ، ع ٤١٠ ، ع ٥٢١
الأسود.....ع ٣٦٧
أسود بن عامر.....ع ٩٩
أشعث بن أبي خالد.....ع ١٨٠
الأعمشع ٢٦٠ ، ٣٦٨ ، ٣٧٥ ، ع ٥٣٠ ، ع ٥٥٣ ، ع ٥٥٤
أفلح بن حميدع ٤٩٥
أيمن بن نابل.....ع ١٨٧
أيوب بن موسىع ٤٢٧
بسر بن سعيدع ٤٣٢
بكار بن محمدع ٢٤٦
بكير الأشجع ٤٢٧
بهاء الدين علي بن هبة الله بن سلامة الجُمَيزي .. ٨١
بلال بن سعدع ١٦٥
ثابت بن أبي بردةع ٤٨٦
ثمامة بن عبدالله بن أنسع ٣٩٢
جبارة بن المغلسع ٤٧٨

- جرير ٣٠٦، ٣٦٨، ٣٧٥، ع ٥٣٢
- جرير بن عبد الحميد ع ٢٨٥
- جميل النجراني ع ٢٩٣
- الحارث بن وهب ع ٩٧
- الحارث بن يزيد ع ٣٤٢
- حبيب بن أبي ثابت ع ٤٠٧، ٥١٤، ع ٥١٥، ع ٥١٨
- الحجاج بن أرطاة ع ١٠٨، ع ١٦٨
- حجاج بن محمد المصيصي ع ٥٢٨
- حرملة بن يحيى ع ٤٨٤
- حسان بن إبراهيم الكرمانى ع ٢٨٠
- الحسن البصري ع ٣٥٥
- الحسن بن أبي جعفر ع ٥٢١
- الحسن بن سوار ع ١٦٣
- الحسن بن علي بن عفان ع ٢٩٦
- الحسين بن حفص بن الفضل بن يحيى الهمداني ع ٤٣٢
- حسين الجعفي ع ٢٤٤
- حفص بن غياث ع ٣٥٩، ٣٧٥
- حفص بن غياث ع ٣٧١
- الحكم بن عتيبة ع ١٨٢
- حامد بن أسامة ... ع ٣١٣، ٣٨٤، ع ٥٤٤
- حامد بن زيد ع ٣٣٩، ع ٣٩٦، ٤٠٠، ع ٤٠١، ع ٥٤٤
- حامد بن سلمة .. ع ٣٣٨، ع ٣٩٨، ع ٥٣٥
- حامد بن واقد ع ٣٣٩
- حميد بن الأسود ع ٣٠٤
- حميد بن زياد ع ٣٢٧، ع ٥٠٤
- حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ع ٢٥٢
- حميد بن عبد الرحمن الحميري ع ٢٥٢، ع ٣١٨
- حميد بن منهب ع ١٣٣
- خارجة بن مصعب ع ٢٨٠
- خالد بن أبي يزيد ع ٢٩٤
- خالد بن الحارث بن عبيد الهجيمي ع ٢٨٧
- خالد بن عبدالله الطحان ع ٢٦٥
- خالد بن عبدالله الواسطي ع ٥٢١
- خالد بن مخلد ع ٤٧١
- خالد بن مهران ع ٥٥٦
- خالد بن يوسف السمطي ع ٣٦٥
- خولة بنت ثامر ع ١١٧
- خولة بنت قيس بن قهيد ع ١١٧
- الدارقطني ع ٢٠٦
- داود بن أبي الفرات ع ٤١٨
- داود بن قيس ع ٤٣٦
- دكين بن سعيد المزني ع ٩٦
- ذكوان ع ٥٥٠
- رافع ع ٥٢٦
- رباح بن أبي معروف ع ٥٠٦
- رباح الكوفي ع ٥٦٥
- ربيع بن هادي المدخلي ع ٨٩
- رفاعة بن رافع ع ٣٠٧
- رواد بن الجراح ع ٢٧١

- روح بن عبادة ع ٤١٥
- روح بن القاسم ع ٤١٢
- زاهر بن الأسود ع ١٠٤
- زائدة بن قدامة .. ع ٢٤٥ ، ٣٧٥ ، ع ٥٣٢
- زرارة بن كرم السهمي ع ٤٩٦
- زكريا بن أبي زائدة ع ١٣٦
- الزهري ع ١٩١ ، ع ٢٥٩ ، ع ٣٠٢ ، ع ٣٢٠ ، ع ٤٠٦ ، ع ٤٣٦ ، ع ٤٥٣ ، ع ٤٧١ ، ع ٤٩٢
- زهير ع ٣٦٤
- زياد بن جارية ع ١٩٩
- زياد بن المنذر ع ٤٨٦
- زيد بن أبي أنيسة ع ٣٧٧
- زيد بن أسلم ع ٤٣٦
- زيد بن الحباب ع ٤١٨
- زينب بنت أم سلمة ع ٣٨٧
- سالم بن أبي الجعد ع ٢٥٦
- سالم بن أبي سالم الجيشاني ع ٤٩٩
- سالم بن عبدالله ع ٤٥٢
- السائب بن يزيد ع ٤١٧
- سيرة بن أبي سبرة ع ١٦٨
- سبيع بن خالد ع ٢٩٨
- سعد بن حفص ع ٣٤٧
- سعدان بن يزيد ع ١٧١
- سعيد بن أبي أيوب ع ٤٩٩
- سعيد بن أبي خالد ع ١٨٠
- سعيد بن أبي عروبة ع ٢٥٠ ، ع ٥٥٧
- سعيد بن أبي هلال ع ٤١٣ ، ع ٤٢٧
- سعيد بن بشير ع ٣٠١
- سعيد بن خالد ع ١٦٢
- سعيد بن زياد الأنصاري المدني ع ٣٢٠
- سعيد بن سلمة الصدقي ع ٣٢١
- سعيد بن عبدالرحمن التستري ع ١٧١
- سعيد بن عبدالرحمن الجمحي ع ٣٢٦ ، ع ٣٢٨
- سعيد بن فيروز أبوالبختري ع ٢٩٩
- سعيد بن مسلمة الأموي ع ٣٢١
- السفر بن نسير ع ٢٩٩
- سفيان ع ٤٢٦
- سفيان بن حسين ع ٤٥١
- سفيان بن عيينة ع ٢٦٩ ، ع ٣١١ ، ع ٣٢٤ ، ع ٤٠١ ، ع ٤٠٥ ، ع ٤٣٩ ، ع ٥٤٧
- سفيان بن هاني ع ٤٩٩
- سفيان الثوري ع ٣٤١ ، ع ٣٥٤ ، ع ٣٦٧ ، ع ٣٧٦
- سلمة بن الفضل ع ١٥٥
- سليمان بن أحمد الطبراني ع ٥١٨
- سليمان بن بلال ع ٤٧٢
- سليمان بن حيان الأحمر .. ع ٢٧٩ ، ع ٥٣٢
- سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي ع ٨٥
- سليمان بن داود الشاذكوني ع ٣٦٣
- سليمان بن فيروز ع ٢٦٥
- سليمان بن قرم ع ١٥٥

- سليمان بن المغيرة ج ٣٣٩
 سليمان بن موسى الأشدق ج ٤٥٢
 سليمان بن ميسرة ج ١٩٦
 سليمان التيمي ج ٢٧٧ ، ٥٣٥
 سماك ج ٣٦٦
 سهل بن مغيرة ج ٢٦٩
 سهيل بن أبي صالح ج ٢٥٣
 سويد بن غفلة ج ٤٠٩
 شبابة بن سوار ج ٣٤٣
 شبل بن خالد ج ٢٢٢
 شريك بن عبدالله النخعي ج ١٥٢ ،
 ج ١٧١ ، ٣٤١
 شعبة ج ٢٤٩ ، ٣٥٤ ، ج ٣٦٧ ،
 ج ٤٠٩ ، ج ٤٢٦ ، ج ٥٣٢ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩
 شعيب بن إسحاق ج ٣٠٤
 شيبان ج ٣٤٧
 صالح بن أبي الأخضر ج ٣٨٢
 صالح بن خوات ج ٣٣٧
 صالح بن كيسان ج ٥٦٣
 صالح بن موسى الطلحي ج ٥٧٢
 الصّعق بن حزن ج ٢٧٤
 صفوان ج ٣٢٠
 صفوان بن سليم ج ٣٢١
 الصنابح ج ٩٦ ، ٩٨
 الضحاك بن عثمان ج ٤٣٦ ، ٥٣٩
 طارق بن الأشيم ج ١٠٤
 طلحة بن يحيى ج ٤٧٣
 عاصم ج ٤٧٧
 عاصم بن هلال ج ٥٢١
 عامر بن سعد البجلي ج ١٤٩ ، ج ١٥٠
 عباد بن العوام ج ٤٢١
 عباد بن كثير الثقفي ج ٣٥٩
 عباد بن يعقوب الرواجني ج ٢٠٦
 عباس بن الحسين ج ٢٩٦
 عبثر بن القاسم ج ٥٣٢
 عبد بن أحمد أبوذر الهروي ج ٨٥
 عبدالأعلى بن نبيه ج ٤٢٧
 عبدالله بن إدريس ج ٣٧٣ ، ج ٣٧٤
 عبدالله بن بزيغ ج ٤٩٤
 عبدالله بن بشر ج ٣٧٦
 عبدالله بن ثعلبة بن صغير ج ٤٩١
 عبدالله بن الحارث المكتب ج ٢٩٤
 عبدالله بن الحسين أبوحرز ج ١٣٦
 عبدالله بن داود الخريبي ج ٤١٥
 عبدالله بن رجاء ج ٣٣٣
 عبدالله بن عثمان بن خثيم ج ٥٥١
 عبدالله بن عون ج ٣٥٢ ، ج ٤٨٤
 عبدالله بن لهيعة ج ٣٨٩ ، ج ٤٩٩
 عبدالله بن المبارك ج ٣٨٢
 عبدالله بن المثنى ج ٣٩٢
 عبدالله بن نمير ج ٥٣٢
 عبدالله بن وداعة ج ٣٣٣

- عبدالله بن الوليد ج ٤٣١ ، ٥٠٠
عبدالله بن وهب ج ٢٦١ ، ٢٩٢ ،
ج ٣٠٤ ، ٣٣٠ ، ج ٤٠٢ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ،
٤٧٥ ، ج ٤٨٤
عبدالله بن يحيى الإسكندراني ج ١٦٤
عبدالله البهي ٥٦٠
عبدالجبار بن العلاء ٤٣٩
عبدالجبار بن نبيه ٤٢٧
عبد الحميد بن جبير بن شيبه ج ٣٠٢
عبد الحميد بن سليمان ج ٢٤٦
عبدربه بن سعيد ج ٤٥٢
عبد الرحمن بن أبي الزناد ج ١٦٢
عبد الرحمن بن إسحاق ج ٣١٣ ، ٣٨٨
عبد الرحمن بن بريدة ٥٠٤
عبد الرحمن بن شماسه ج ٢٩٢
عبد الرحمن بن عبدالله بن دينار ٣٢٦
عبد الرحمن بن عبدالعزيز الأنصاري ج ٤٩٢
عبد الرحمن بن غزوان قراد ج ٤١٤
عبد الرحمن بن غنم ج ٢٦٢
عبد الرحمن بن القاسم ج ٣٠٥
عبد الرزاق بن همام الصنعاني ج ٥٢٨
عبد الصمد بن عبد الوارث ج ٢٧٦ ، ٣٩٤ ،
ج ٤١٨
عبد العزيز بن أبي حازم ج ٣٢٦
عبد العزيز بن رفيع ج ٣٠٠
عبد العزيز بن الماجشون ٥٣٨
عبد العزيز بن محمد الدراوردي ج ٣٠٤ ،
ج ٣٣٣ ، ج ٤٠٠
عبد الغفار بن القاسم ١٥٥
عبد الكريم بن الحارث ٣٤٢
عبد الملك بن سعيد (ابن أبيجر) ج ٢٦٠ ، ٣٤٨
عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج ٥٠٨
عبد ٥٤٥
عبد بن سليمان ج ٥٤٤
عبد الواحد بن قيس ج ١٥٧
عبد الوارث ج ٤٠١
عبد الوحد بن زياد ٣٧٤
عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ج ٥٢١
عبيد الله الأشجعي ج ٤٣١ ، ٥٠٠
عبيد الله بن عبدالله بن أقرم ج ١٦٠
عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود ج ٤١٧
عبيد الله بن عمر ٤٥٤ ، ج ٥٤٦
عبيد الله بن عمرو الرقي ج ٢٩٤
عبيد الله بن موسى ج ٣٤٧
عبيد الله بن وديعة ج ٣٣٤
عتبة بن عبد الملك السهمي ج ٤٩٦
عثمان بن الحكم ج ٢٦١
عثمان بن حكيم ٤٢٨
عثمان بن عمر ج ٣٠٤
عثمان بن عمر بن فارس ج ٤٧٢
عثمان والد عبدان ج ٤٢٣
عدي بن ثابت ج ٤٤٤ ، ٤٦٠

- عدي بن عميرة ٩٦
عروة بن الحارث ٢٠٦
عروة بن الزبير ١٣٣، ٣٥١، ٥٠٢
عطية بن سعد العوفي ٢٨٤
عفان بن مسلم ٤١٨
عقيل ٣١٤
عقيل بن خالد ٤١٧، ٥٦٣
عكرمة ٥١٩، ٥٥٣
عكرمة بن عمار ٢١٦، ٢١٧
علقمة بن وقاص ٣٦٧، ٥٢٧
علي بن الأقرع ١٤٢
علي بن عاصم ٤٧٩
علي بن عبدالله بن موهب ٨٥
علي بن عبدالعزيز البغوي ٥١٨
علي بن عمر الدارقطني ٥٨
علي بن المبارك ٢١٧
علي بن محمد بن أحمد بن الجهم ٣٦٨
علي بن محمد الطنافسي ٢٩٦
علي بن مسهر ٩٩، ٥٤٤
علي بن موسى بن عبيد ١٥٦
عمر بن سعيد ٣١٤
عمر بن عبدالرحمن أبوحفص الأبار ٤٢٨
عمر بن عبيدالله ٤٦٦
عمر بن علي المقدمي ٤٢٨
عمر بن هارون البلخي ٥٧١
عمر بن الوليد الشني ٤١٩
عمران بن أبي ليلى ٣٠١
عمران بن حطان ٤٠٣
عمرو بن الحارث ٣٥٨
عمرو بن دينار ٤٠٥
عمرو بن شراحيل ١٦٦
عمرو بن عبدالله ٢٦١
عمرو بن علي الفلاس ٣٤٦
عمرو بن عمرو الجشمي ١١٢
عمرو بن مرة حفص بن عمران البرجي ٤٩٧
عمرو بن الهيثم ٤٣٦
عمرو بن يحيى ٤٥٨
العوام بن حوشب ٢٦٩
عون بن كهمس ٥١١
عياض بن موسى بن عياض اليحصبي ٨٨
عيسى بن محمد أبو الأصبع ٨٥
عيسى بن يونس ٥٣٢، ٥٤٠
فرات القزاز ٢٩٩
الفريابي ٥٠٠
القاسم بن إسماعيل المحاملي ١٧٢
القاسم بن عاصم ٢٧٥
القاضي عياض = عياض بن موسى اليحصبي
قبيصة ٣٧٧
قتادة ٤٩٦
قتادة ١٠٧، ١٢٠، ٤٠٧، ٤٢٠، ٤٩٨
قتيبة بن سعيد ٤٣٣
قريش بن أنس ٢٨٩

- قشير بن عمرو.....ع ٤٤٧
- قيس بن أبي حازم.....ع ٩٦
- قيس بن الربيع.....ع ١٧١، ع ٣٦٤
- كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف.....ع ٥٧٢
- الليث.....ع ٤١٢
- ليث بن أبي سليم.....ع ٣٦٣، ع ٣٧٧
- الليث بن سعد.....ع ٣٥٨، ع ٤٧٢، ع ٤٧٣
- مالك.....ع ٢٥٣، ع ٢٥٩، ع ٢٨٦، ع ٣١٤، ع ٤٧١، ع ٤٨٠، ع ٥٣٨، ع ٥٤٥
- مالك بن أبي عامر الأصبحي.....ع ٤٣٢، ع ٥٠٠
- المبارك بن عبد الجبار الصيرفي.....ع ٨٣
- مبارك بن فضالة.....ع ٥٤٣
- مجاهد.....ع ١٤٢، ع ٢٥٥، ع ٥٣٠
- محاضر.....ع ٥٤٠
- محمد بن إبراهيم بن زياد.....ع ٣١٦
- محمد بن إبراهيم التيمي.....ع ٤٢٨
- محمد بن إبراهيم الميديمي.....ع ٨١
- محمد بن أبي السري.....ع ٢٧١
- محمد بن أبي عمرة.....ع ٤٦٢
- محمد بن أبي للى.....ع ٣٠١
- محمد بن إسحاق.....ع ٤٣٦، ع ٤٨٦، ع ٥١٤
- محمد بن إسماعيل البخاري.....ع ٣٨
- محمد بن بيان.....ع ٣٤١
- محمد بن ثور الصنعاني.....ع ٥٢٨
- محمد بن جعفر.....ع ٢٨٧
- محمد بن حاتم المروزي.....ع ١٦٦
- محمد بن حرب بن سليم المكي.....ع ٤١٥
- محمد بن الحسن بن قتيبة.....ع ٢٠٠
- محمد بن حميد.....ع ٥١٠
- محمد بن خازم الضرير.....ع ٥٤٤
- محمد بن خالد بن عثمة.....ع ٤١٣
- محمد بن خير.....ع ٨٤
- محمد بن سيرين..ع ٢٤٥، ع ٢٨٨، ع ٣٢٤
- محمد بن عباد.....ع ٢٦٩، ع ٤٨٣
- محمد بن عبدالله الأنصاري.....ع ٣٩٤
- محمد بن عبدالله بن بزيع.....ع ٣٤٥
- محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة (ابن أبي ذئب).....ع ٥٠٤
- محمد بن عبدالملك بن جريج.....ع ٥٢٧
- محمد بن عثمان بن أبي شيبة.....ع ٣٠١
- محمد بن عجلان..ع ٢٧٩، ع ٣٣٣، ع ٤٣٦
- محمد بن عرعة.....ع ٤٨٨
- محمد بن علي أبوطالب.....ع ٨٣
- محمد بن علي الصوري.....ع ٨٦
- محمد بن عمرو.....ع ٤٣٦
- محمد بن عمرو بن علقمة.....ع ١٦٢
- محمد بن مسلم.....ع ٤٨٥
- محمد بن مطرف أبو غسان.....ع ٣٢٦
- محمد بن ميسر.....ع ٢٨١
- محمد بن الوليد الزبيدي.....ع ٣٨٩
- محمد بن يحيى بن أبي عمر.....ع ٣١١
- محمد بن يزيد بن رفاعة.....ع ٢٧٠

- مخرمة بن بكير ٢٧٢، ٤٣٥
مرجى بن رجاء ٤٧٩
مرداس بن مالك الأسلمي ٩٦
مرقع بن صيفي ١٩٧
مروان بن الحكم ٣٠٨
مروان بن معاوية ٤٢٨
مسدد ٣٤٦
مسعر ٢٧٠
مسلم بن الحجاج القشيري ٥١
المسور بن مخرمة ٣٥١
المسيب بن واضح ١٦٤
مصعب بن شيبة ٥٣٥
مطر الزراق ٢٧٤
معاذ بن رفاعه بن رافع ٣٠٧
معاذ بن هاني ٣١٦
معاوية بن سلام ٢٦٣
معاوية بن ميسرة بن شريح ١٨١
معاوية بن هشام ٤٣١، ٥٠٠
معتمر بن سليمان ٤٨٢
معقل ٣٨٣، ٣٨١
معمر ٢١٠، ٣١٣، ٣٢٢، ٣٣٩، ٣٨٤، ٣٩٨، ٤١٧، ٤٣٣، ٤٤٩، ٤٩٢، ٥٠٨، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٤٣، ٥٤٥
معن بن عيسى ٣٠٤
مغيرة بن أبي الحر ٤٨٦
مكي بن إبراهيم ٣١٢
منجاب بن الحارث ٩٩
منصور ٥٣٣، ٥٣٠، ٥١٠
المنهال بن عمرو ٥١٧
مهدي بن ميمون ٥٣٥
موسى بن أعين ٤٧٥
موسى بن أنس ٤٧٧
نافع ٣٨٥، ٤٢٧، ٤٣٦، ٤٥٣
نافع بن جبير ٥٤٦
نافع بن عمر ٥٥١
النضر بن أنس ٤٧٧
النووي = يحيى بن شرف النووي
هرم بن سفيان ٩٩
هشام الدستوائي ٢٤٩
هشام بن بهرام ٤٩٥
هشام بن حسان ٣٢٤، ٥٥٧
هشام بن سعد ٤١٣
هشام بن عروة ٥٠٢
هشام بن يوسف الصنعاني ٥٢٨
هشيم ٤٧٧
الهيثم بن جميل ٢٦٧
وضّاح بن عبدالله الشكري ٢٥٢
وكيع ٣٥٠، ٤٣١، ٥٠٠، ٥٠٤
..... ٥٤٠، ٥٦١، ٥٦٢
الوليد بن كثير ٤٣٦
الوليد بن مسلم ٤٠٢، ٥٦٢

يوسف بن أبي إسحاق.....ع ٢٩٦
يونس بن محمد المؤدب.....ع ٤١٨
يونس بن يزيد..ع ٢٥٩، ع ٣١٤، ع ٤١٧

الكفى

أبو إسحاق السبيعي. ٣٦١، ع ٤٢٣، ٤٨٥
أبو إسحاق الشيباني.....=سليمان بن فيروز
أبو إسحاق الفزاري.....ع ٤٢٨
أبو الحسن بن أبي عمر القاضي.....ع ٢٠٦
أبو الزبير.....ع ٤٦٠، ٤٩٤
أبو الزعراء.....=عمرو بن عمرو الجشمي
أبو الطيب بن سلمة الشافعي.....ع ٢٠٦
أبو النضر.....ع ٢٢٠
أبو النضر مولى عمر.....ع ٤٦٤
أبو أنس.....=مالك بن أبي عامر الأصبحي
أبو أويس.....ع ٥٧٢
أبو بشر.....ع ٥٣٥
أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني.....ع ٨٦
أبو بكر بن عبد الرحمن.....ع ٣٩٢
أبو بكر بن عياش.....ع ٣٠٤
أبو جناب.....=يحيى بن أبي حبة
أبو حازم.....ع ٩٦
أبو حريز.....=عبدالله بن الحسين
أبو حنيفة.....ع ٢٠٦
أبو خالد الأحمر.....ع ٢٧٩، ع ٢٨٠،
ع ٢٨٢، ٤٦٨، ٥٣٠، ٥٣١
أبو سالم الجيثاني.....=سفيان بن سالم

الوليد بن الوليد الدمشقي.....ع ٣٠١
وهب بن بقية.....ع ٥٢٣
وهب بن كيسان.....ع ٢٨٦
وهيب.....ع ٢٤٨
وهيب بن خالد.....ع ٥٢٠
يحيى بن آدم.....ع ٢٩٦
يحيى بن أبي الحجاج.....ع ٢٤٠
يحيى بن أبي حبة.....ع ١٧٣
يحيى بن أبي زائدة.....ع ٣١٣
يحيى بن أبي كثير. ٢١٦، ع ٢٦٣، ع ٤٠٤
يحيى بن أيوب.....ع ٤١٠
يحيى بن سعيد الأموي.....ع ٣١٣
يحيى بن سعيد القطان..ع ٣٦٤، ع ٥٣٢،
ع ٥٤٤، ٥٦٤
يحيى بن شرف النووي الشافعي.....ع ٨٨
يحيى بن العلاء.....ع ٢٨٠
يحيى بن يعمر.....ع ٤١٨
يزيد بن أبي حبيب.....ع ٤٣٦
يزيد بن أبي حكيم ع ٤١٥، ع ٤٣١، ٥٠٠
يزيد بن أبي زياد.....ع ٤٩٦
يزيد بن زريع.....ع ٢٥١
يزيد بن زياد بن أبي الجعد.....ع ١٧٠
يزيد بن عبدالله بن خصيفة.....ع ٥٠٤
يزيد بن المقدام.....ع ١٨٨
يسير بن عميلة.....ع ١٦٠
يعقوب بن عبد الرحمن.....ع ٣٢٦

- أبوسعد الصغاني.....ع ٢٨١
أبوسلام مطور.....ع ٢٦٣، ع ٢٩٧
أبوصخر.....=حميد بن زياد
أبوعاصم.....ع ٢١٩
أبوعامر العقدي.....ع ٣٠٤
أبوعبدالرحمن السلمي.....ع ٤٢٦
أبوعبيدة بن عبدالله بن مسعود.....ع ٣٦٢
أبوعثمان النهدي.....ع ٤٠٥
أبوقرة الهمداني.....ع ٢٠٦
أبومعاوية.....ع ٣٣٥، ٣٨٨، ع ٥٣٢
أبومعشر.....ع ٣٣٣
أبوهشام الرفاعي..=محمد بن يزيد بن رفاعه
أبوائل.....ع ٢٨٤
أبويحيى مولى آل جعدة.....ع ٢٤٢
ابن
ابن أبجر.....=عبدالملك بن سعيد
ابن أبي ذئب.....ع ٣٣٢، ع ٤٧٠
ابن أبي فديك.....ع ٣٠٤
ابن أبي ليلي.....ع ٣٧٧
ابن أبي مليكة.....ع ٥١٢، ٥٥٠
ابن أخي الزهري.....ع ٣٨٣
ابن جريج.....ع ٣٤١، ع ٣٨٠، ع ٣٨٤
ابن خثيم.....=عبداللّه بن عثمان بن خثيم

فهرس المواضيع

مقدمة الطبعة الثالثة.....	٥
المقدمة.....	٨
وقد حملني على اختيار هذا الموضوع أمور:.....	٩
المنتقدون على الصحيحين.....	٩
غالب هذه الاستدراكات في الصناعة الحديثية ليست في أصل المتن.....	٩
أمثلة على أن غالب الانتقادات في الأسانيد لا في المتن.....	٩
عذر الشيخين في إخراج بعض الرواة الذين فيهم بعض الضعف في الشواهد والمتابعات.....	١٠
عذر الشيخين في إخراج بعض الأحاديث التي فيها ضعف.....	١٠
وقد يخرج الشيخان للراوي وإن كان فيه بعض الضعف في الشواهد والمتابعات.....	١١
قد يذكر الشيخان الحديث في صحيحهما ليينا علته.....	١٣
ليس كل ما في التتبع يرى الدارقطني أنه معل بعله قاذحة.....	١٤
أوهام الحافظ الدارقطني رحمه الله في "التتبع".....	١٥
اعتراف النووي والحافظ ابن حجر وغيرها من الحُفَظاء بإصابة الدارقطني في بعض المواضع.....	١٨
حول زيادة الثقة.....	٢٠
كلام ابن رجب حول زيادة الثقة.....	٢٠
كلام الصنعاني في زيادة الثقة.....	٢٤
كلام أهل المصطلح في زيادة الثقة.....	٢٩
كلام أهل العلل حول زيادة الثقة مع الأمثلة.....	٣١

- الترجيح بكثرة العدد في أحد الجانبين أو كون الراوي أحفظ وأتقن ٣٣
- بعض المشاكل التي واجهتني عند البحث ٣٥
- تراجم الأئمة الثلاثة: البخاري، ومسلم، والدارقطني ٣٨
- البخاري: ٣٨
- نسبه ومولده ومنشؤه ومبدأ طلبه للعلم: ٣٨
- أشهر مشايخه مع بيان مراتبهم: ٣٩
- أشهر تلاميذه ٤٠
- مؤلفاته ٤١
- نبذة من ثناء أهل العلم عليه ٤٣
- ثناء أهل العلم على "جامعه الصحيح" ٤٦
- وَفَاتُهُ رَحِمَهُ ٤٩
- الإمام مسلم بن الحجاج ٥١
- شيوخه: ٥١
- تلاميذه: ٥٢
- ثناء أهل العلم على الإمام مسلم ٥٢
- ثناء أهل العلم على "صحيحه" ٥٤
- مؤلفاته ٥٦
- وفاته رَحِمَهُ ٥٧
- ترجمة الحافظ الدارقطني ٥٨
- مشايخه: ٥٨
- تلاميذه: ٥٨
- ثناء أهل العلم عليه: ٥٩
- بغض الدارقطني لعلم الكلام: ٦٢
- براءة الدارقطني من وَصْمَةِ التَّشْيِيع: ٦٢
- وصمة الدارقطني بالتدليس: ٦٢

- ٦٣..... إمامة الدارقطني في اللغة:
- ٦٣..... عودة إلى "التذكرة" وما فيها من ثناء أهل العلم عليه:
- ٦٤..... مؤلفاته:
- ٦٥..... النهضة العلمية التي قام بها المحدثون.....
- ٦٨..... إثبات نسبة الكتابين: "الإلزامات" و"التتبع" للحافظ الدارقطني.....
- ٦٩..... "الإلزامات".....
- ٧١..... "التتبع".....
- ٧٢..... موقف الحافظ ابن حجر من كتاب "التتبع" وأجوبته الإجمالية.....
- ٧٤..... تقسيم الحافظ الأحاديث المنتقدة على البخاري.....
- ٧٧..... جواب الحافظ على الرواة الذين طعن فيهم البخاري.....
- ٨١..... الكلام على سند النسختين.....
- ٨١..... سند "التتبع" وهو يتضمن سند "الإلزامات".....
- ٨١..... (١) الشيخ شرف الدين محمد بن إبراهيم الميديمي:.....
- ٨١..... (٢) الجُمُيزي:.....
- ٨٢..... (٣) الحافظ السُلَفي وهو أبو الطاهر أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني.....
- ٨٣..... (٤) المبارك بن عبد الجبار الصيرفي.....
- ٨٣..... (٥) أبوطالب محمد بن علي.....
- ٨٤..... وإليك التعريف بهؤلاء الرجال.....
- ٨٦..... سند "التتبع والاستدراكات":.....
- ٨٧..... المدافعون عن "الصحيحين".....
- ٩٠..... عملي في "الإلزامات والتتبع" تحقيقًا ودراسة.....
- ٩٣..... كِتَابُ الْإِلْزَامَاتِ.....
- ٩٧..... ١- حديث الصنابح بن الأعسر: أنا فرطكم على الحوض.....
- ٩٨..... ٢- حديث دكين بن سعيد وسؤالهم رسول الله الطعام.....
- ٩٩..... ٣- حديث أبي حازم وأمر رسول الله له أن يتحول إلى الظل.....

- ٤- حديث أبي شهم، وسبب امتناع الرسول من مبايعته ١٠٠
- ٥- حديث نبيط بن شريط: أي يوم أحرم ١٠٢
- ٦- حديث محمد بن حاطب: «إني قد رأيت أرضا ذات نخل» ١٠٣
- ٧- حديث أبي المليح عن أبيه: في الصلاة في الرحال ١٠٤
- ٨- حديث أبي عزة: إذا أراد الله قبض روح ١١٠
- ٨- حديث أبي الأحوص الجشمي عن أبيه: «هل لك من مال» ١١٠
- ١٠- حديث أحمد بن جزء: في مجافاة المرفقين في السجود ١١٦
- ١١- حديث عروة بن المضرس: وبم يدرك الحج ١٣١
- ١٢- حديث وهب بن خنبلش: في فضل العمرة في رمضان ١٣٣
- ١٣- حديث عامر بن شهر: انظروا قريشًا ١٣٤
- ١٤- حديث أبي سريحة: حملني أهلي على الجفاء ١٣٥
- ١٥- حديث محمد بن صيفي: في صيام عاشوراء ١٣٥
- ١٦- حديث الحارث بن مالك ابن برصاء: ولا يغزى البيت إلى يوم القيامة ١٣٦
- ١٧- حديث عطية القرظي: عرضنا على النبي يوم قريظة ١٣٧
- ١٨- حديث رفاعة الجهني: وفيه فضل من شهد أن لا إله إلا الله من قلبه ١٣٧
- ١٩- حديث أبي رمثة: رأيت برأسه ردع حناء ١٣٨
- ٢٠- حديث قيس بن النعمان: وهديته لرسول الله ١٤٠
- ٢١- حديث أسامة بن شريك: تداووا ١٤٢
- ٢٢- حديث إياس بن عبد: في النهي عن بيع فضل الماء ١٤٧
- ٢٣- حديث بشر بن سعيد: لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ١٤٧
- ٢٤- حديث ثابت بن وداعة: في الضباب ١٤٨
- ٢٥- حديث ثابت بن وداعة وقرضة بن كعب: في الرخصة في الغناء في العرس ١٤٩
- ٢٦- حديث عبدالرحمن بن حسنة في الهيئة التي يبول عليها ١٥٠
- ٢٧- حديث ثعلبة بن الحكم: النهبة لا تحل ١٥١
- ٢٨- حديث جبلة بن حارثة: واختيار أخيه زيد رسول الله على أهله ... ١٥٢
- ٢٩- حديث حبشي بن جنادة على منى ١٥٣

- ٣٠- حديث كرز: هل للإسلام من منتهى ١٥٦
- ٣١- حديث ناجية بن جندب: كيف أصنع بما عطب من البدن ١٥٧
- ٣٢- حديث عبدالرحمن بن يعمر: بم يدرك الحج ١٥٩
- ٣٣- حديث عبدالله بن أكرم: ونظره إلى رسول الله وهو ساجد ١٦٠
- ٣٤- حديث خريم بن فاتك: الناس أربعة ١٦٠
- ٣٥- حديث ربيعة بن عباد: في قصة أبي لهب مع الرسول بذي المجاز .. ١٦٢
- ٣٦- حديث كعب بن عياض: إن لكل أمة فتنة ١٦٣
- ٣٧- حديث سلمة بن قيس: إذا توضأت فانتثر ١٦٤
- ٣٨- حديث سلمة بن يزيد: الوائد والموءودة في النار ١٦٤
- ٣٩- حديث سعد بن تميم: ما للخليفة بعدك ١٦٥
- ٤٠- حديث الحارث الأشعري: إن الله أمر يحيى بن زكريا بخمس ١٦٦
- ٤١- حديث عبدالرحمن وتسمية رسول الله له عبدالرحمن ١٦٨
- ٤٢- حديث سويد بن قيس: زن وأرجح ١٦٨
- ٤٣- حديث طارق بن عبدالله: في النهي عن البصاق بين يديه وأمامه .. ١٦٩
- ٤٤- حديث عبدالله بن حبشي: أي الأعمال أفضل ١٧٣
- ٤٥- حديث طارق بن شهاب: رأيت رسول الله ١٧٤
- ٤٦- حديث عبدالله بن بدر: في الأمر بصيام يوم عاشوراء ١٧٦
- ٤٧- حديث عبدالله بن الحارث: في النهي عن البول مستقبل القبلة ١٧٧
- ٤٨- حديث عبدالله بن عدي: في فضل مكة ١٧٧
- ٤٩- حديث عبدالرحمن بن الزبير: لا تحل لك حتى تذوق العسيلة ١٧٨
- ٥٠- حديث عمير بن سلمة: في تقسيم الحمار الوحشي بين الرفاق ١٧٩
- ٥١- حديث عبدالله بن أبي الجداء: في الشفاعة لغير الأنبياء ١٧٩
- ٥٢- حديث أبي كاهل: في الخطبة يوم العيد ١٨٠
- ٥٣- حديث قيس بن أبي غرزة: البيع يحضره الحلف والكذب ١٨١
- ٥٤- حديث قرة بن إياس: ومسه خاتم النبوة ١٨٢
- ٥٥- حديث الهرماس بن زياد: في خطبة يوم النحر على الراحلة ١٨٦
- ٥٦- حديث قدامة بن عبدالله: لا زجر ولا طرد ١٨٦

- ٥٧- حديث أبي شريح: ما يدخلني الجنة ١٨٨
- ٥٨- حديث عبدالرحمن بن أزهر: وضرب السكران بأيديهم ١٨٨
- ٥٩- حديث كعب بن عاصم: ليس من امبر امصيام في امسفر ١٨٩
- ٦٠- حديث عاصم بن عدي: فيمن رأى مع امرأته رجلا ١٩٠
- ٦١- الضحاك بن سفيان في توريث الزوجة من الدية ١٩٠
- ٦٢- حديث حمل بن مالك: والقضاء في الجنين بغرة ١٩١
- ٦٣- حديث رافع بن أبي رافع: وخروجه في غزوة ذات السلاسل ١٩٣
- ٦٤- حديث رباح بن الربيع: في النهي عن قتل النساء ١٩٧
- ٦٥- الحسن بن علي في القنوت ١٩٧
- ٦٦- حبيب بن مسلمة في تنفيل الثلث بعد الخمس ١٩٩
- ٦٧- حديث صمينة: من استطاع أن يموت بالمدينة ٢٠٠
- ٦٨- حديث أميمة بنت رقيقة: إني لا أصافح النساء ٢٠٠
- ٦٩- حديث أنيسة بنت حبيب: إن ابن أم مكتوم ينادي بليل ٢٠١
- ٧٠- معاوية بن حيدة: لا يقبل الله توبة عبد أشرك بالله بعد إسلامه ... ٢٠٢
- آخِرُ الْإِلْزَامَاتِ ٢٠٥
- كتاب التبع ٢٠٧
- ذِكْرُ مَا فِي مُسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ٢١٠
- ١- حديث: يتقارب الزمان وفيه علم من أعلام النبوة ٢١٠
- ٢- حديث: يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي ٢١٢
- ٣- حديث: لقد كان فيما كان قبلكم من الأمم محدثون ٢١٤
- ٤- حديث: إذا قال الرجل لأخيه يا كافر ٢١٦
- ٥- حديث: ليس منا من لم يتغن بالقرآن ٢١٨
- ٧- قصة العسيف ٢٢١
- ٨- حديث: كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع ٢٢٢
- ٩- قصة المسيء صلاته ٢٢٣
- ١٠- حديث: أكرم الناس أتقاهم ٢٢٥

- ١١- حديث: إذا آوى أحدكم إلى فراشه ٢٢٦
- ١٢- حديث: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ٢٢٧
- ١٣- حديث: من شهد الجنازة حتى يصلى عليها ٢٢٨
- ١٤- حديث: ستحرصون على الإمارة ٢٢٩
- ١٥- حديث: إذا زنت أمة أحدكم ٢٣٠
- ١٦- حديث: يلتقى إبراهيم أباه ٢٣٣
- ١٧- حديث: إذا جلس أحدكم على حاجته ٢٣٤
- ١٨- حديث: تعرض الأعمال كل إثنين وخميس ٢٣٦
- ١٩- حديث: نفدت أزواد القوم في غزاة، وفيه علم من أعلام النبوة ٢٣٧
- ٢٠- حديث: في كل صلاة قراءة ٢٣٩
- ٢١- حديث: ما عاب رسول الله طعاماً قط ٢٤١
- ٢٢- حديث: لا تختصوا يوم الجمعة بصيام ٢٤٣
- ٢٣- حديث: النهي عن الانتباز في الدباء والخنتم ٢٤٦
- ٢٤- حديث: دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة ٢٤٧
- ٢٥- حديث: من أعتق نصيباً أو شقيقاً له في مملوك ٢٤٨
- ٢٦- حديث: أقض الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم ٢٥٠
- ٢٧- حديث: من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين ٢٥١
- في مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: ٢٥٣
- ٢٨- حديث: يا عبدالله لا تكن مثل فلان ٢٥٣
- ٢٩- حديث: من قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة ٢٥٤
- ٣٠- حديث: كان على ثقل النبي رجل يقال له كركرة ٢٥٥
- ٣١- حديث عبدالمطلب بن ربيعة: لا تنبغي الصدقة لآل محمد ٢٥٦
- ٣٢- حديث عمار: إن طول صلاة الرجل ٢٥٩
- ٣٣- حديث عثمان بن أبي العاص وشكواه وجعاً كان يجده ٢٦١
- ٣٤- حديث أبي مالك الأشعري: الطهور شطر الإيمان ٢٦٢
- وفي مُسْنَدِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: ٢٦٤
- ٣٥- حديث: كل مسكر حرام ٢٦٤

- ٣٦- حديث: يسرا ولا تعسرا ٢٦٥
- ٣٧- حديث: يسرا ولا تعسرا ٢٦٦
- ٣٨- حديث: بشرا ويسرا ٢٦٨
- ٣٩- حديث: إذا مرض العبد أو سافر كتب مثل ما كان يعمل صحيحاً مقيماً ٢٦٩
- ٤٠- حديث: الساعة المستجابة يوم الجمعة ٢٧٢
- ٤١- حديث: إني لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها ٢٧٤
- ٤٢- حديث: ليس منا من حلق وسيق وخرق ٢٧٦
- ٤٣- حديث: وإذا قرأ فأَنْصِتُوا ٢٧٧
- ٤٤- حديث: المرء مع من أحب ٢٨٣
- ٤٥- حديث عمر بن أبي سلمة: كل مما يليك ٢٨٦
- وفي مُسْنَدِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ٢٨٧
- ٤٦- حديث: جمع النبي ﷺ بين حج وعمره ٢٨٧
- ٤٧- حديث: أن رجلاً أعتق ستة مملوكين ٢٨٨
- ٤٨- حديث: أن رجلاً عض يد رجل ٢٨٩
- ٤٩- حديث: يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ٢٩٠
- ٥٠- حديث أبي ذر: إنكم ستفتحون أرضاً يذكر فيها القيراط ٢٩١
- مسند حذيفة ٢٩٥
- ٥٢- حديث هذا أمين هذه الأمة يعني أبا عبيدة ٢٩٥
- ٥٣- حديث: تسمع وتطيع الأمير ٢٩٦
- ٥٤- حديث: حذيفة بن أسيد لن تقوم الساعة حتى تروا عشر آيات ٢٩٩
- ٥٥- حديث حزن: أنت سهل ٣٠١
- ٥٦- حديث أبي شريح: والله لا يؤمن ٣٠٣
- ٥٧- حديث خنساء بنت خدام: وردّ النبي نكاحها ٣٠٥
- ٥٨- حديث معاذ بن رفاعه مرسلًا: ما تعدون أهل بدر فيكم ٣٠٦
- ٥٩- سبب نزول: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ﴾ ٣٠٨
- مسند سعد بن أبي وقاص ٣١٠
- ٦٠- حديث أعط فلاناً فإنه مؤمن ٣١٠

- ٦١- حديث: لقد رأيتني وأنا ثلث الإسلام ٣١٢
- ٦٢- حديث الأمر بقتل الوزغ ٣١٣
- ٦٣- حديث الشهر هكذا ٣١٤
- ٦٤- حديث مصعب بن سعد: هل تنصرون وترزقون إلا بضغائكم ٣١٦
- ٦٥- حديث: إنك لن تدع أهلك بخير ٣١٧
- مسند أبي سعيد الخدري ٣١٩
- ٦٦- حديث: ما بعث الله من نبي ٣١٩
- ٦٧- حديث: كنا نخرج زكاة الفطر ٣٢١
- ٦٨- حديث: سئل النبي ﷺ عن العزل ٣٢٣
- مسند سهل بن سعد ٣٢٤
- ٦٩- حديث: التفريق بين المتلاعنين ٣٢٤
- ٧٠- حديث: إنما الأعمال بخواتيمها ٣٢٥
- ٧١- حديث: رباط يوم في سبيل الله ٣٢٦
- ٧٢- حديث: في الجنة ما لا عين رأت ٣٢٧
- ٧٣- حديث: كان للنبي فرس يقال له اللحيث ٣٢٨
- ٧٤- حديث سلمة بن الأكوع: وفيه والله لولا الله ما اهتدينا ٣٣٠
- مسند سلمان ٣٣٢
- ٧٥- حديث: لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ٣٣٢
- ٧٦- حديث: إن الله خلق مائة رحمة ٣٣٥
- ٧٧- حديث: من شهد مع الرسول يوم ذات الرقاع ٣٣٦
- ٧٨- حديث صهيب في تفسير قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ ٣٣٨
- ٧٩- حديث طلحة بن عبيدالله: في لحم الصيد للمحرم ٣٤٠
- ٨٠- حديث المستورد: تقوم الساعة والروم أكثر الناس ٣٤٢
- ٨١- حديث المسيب بن حزن: شهدنا الشجرة ٣٤٣
- مسند المغيرة بن شعبة ٣٤٥
- ٨٢- حديث: المسح على الخفين والعمامة ٣٤٥
- ٨٣- حديث: إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ٣٤٦

- ٨٤- حديث: ما أدنى أهل الجنة منزلة ٣٤٨
- ٨٥- حديث: القضاء بغرة عبد أو أمة في إملاص المرأة ٣٥٠
- مسند أبي بكرة ٣٥٢
- ٨٦- خطبة النبي يوم النحر ٣٥٢
- ٨٧- حديث: إذا التقى المسلمان بسيفيهما ٣٥٣
- ٨٨- حديث: إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ٣٥٥
- ٨٩- حديث: زادك الله حرصاً ولا تعد ٣٥٥
- ٩٠- حديث: لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ٣٥٥
- ٩١- حديث: إن ابني هذا سيد ٣٥٥
- ٩٢- حديث أبي بردة: لا يجلد فوق عشر جلادات إلا في حد من حدود الله ٣٥٧
- وفي مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: ٣٥٩
- ٩٣- حديث: يؤتى بجهنم لها سبعون ألف زمام ٣٥٩
- ٩٤- حديث: الاستجمار بثلاثة أحجار ٣٦٠
- ٩٥- سبب نزول قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ ٣٦٥
- ٩٦- حديث: لعن الله الواشيات ٣٦٨
- ٩٧- حديث: كنا مع النبي وأنزلت عليه ﴿والمرسلات﴾ ٣٦٩
- ٩٨- حديث: ذهب النبي مع داعي الجن ٣٧١
- ٩٩- سؤال اليهود النبي عن الروح ٣٧٣
- ١٠٠- حديث: إذذك على أن يرفع الحجاب وتسمع سوادي ٣٧٤
- ١٠١- سبب نزول: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَرُونَ﴾ ٣٧٥
- وفي مُسْنَدِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: ٣٧٧
- ١٠٢- حديث كعب بن عجرة: معقبات لا يخيب قائلهن ٣٧٧
- ١٠٣- حديث الفضل بن العباس وقول الخثعمية إن فريضة الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً ٣٧٩
- في مُسْنَدِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: ٣٨١
- ١٠٤- حديث: قلما يريد غزوة إلا ورى غيرها ٣٨١
- ١٠٥- حديث: كان إذا قدم من سفر ضحى دخل المسجد فصلى ركعتين ٣٨٤

- ١٠٦- حديث: جواز الأكل من ذبيحة المرأة بحجر..... ٣٨٥
- وَفِي مُسْنَدِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ٣٨٦
- ١٠٧- الإذن لأم سلمة أن تطوف على بعيرها ٣٨٦
- ١٠٨- حديث: استرقوا لها فإن بها النظرة ٣٨٨
- ١٠٩- حديث: إن شئت سبعت لك ٣٩٠
- وَفِي مُسْنَدِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ٣٩٢
- ١١٠- حديث: فريضة الصدقة وبيان بعض الأنصبة فيها ٣٩٢
- ١١١- حديث: نقش خاتم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٣٩٤
- وَفِي مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ٣٩٥
- ١١٢- حكم نذر الجاهلية بعد الإسلام ٣٩٥
- ١١٣- قول عمر كان علي اعتكاف يوم في الجاهلية ٣٩٧
- ١١٤- فرض عمر للمهاجرين أربعة آلاف ٣٩٩
- ١١٥- إني لأعلم أنك حجر ٤٠٠
- ١١٦- إسلام عمر ٤٠٢
- ١١٧- حديث: إنما يلبس الحرير في الدنيا من خلاق له في الآخرة ٤٠٣
- ١١٨- حديث: قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها ٤٠٥
- ١١٩- حديث: نهي عن الحرير إلا هكذا وأشار بإصبعه ٤٠٥
- ١٢٠- حديث: إن الله يرفع بالقرآن أقوامًا ٤٠٦
- ١٢١- النهي عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين ٤٠٧
- ١٢٢- فضل من قال مثل المؤذن ٤٠٩
- ١٢٣- اللهم ارزقني شهادة في سبيلك ٤١١
- ١٢٤- نزول: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا﴾ ٤١٣
- ١٢٥- حديث من نام عن حربه ٤١٥
- ١٢٦- حديث: أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة ٤١٥
- ١٢٧- خطبة عمر يوم الجمعة وفيها ذكر الاستخلاف وغيره ٤١٩
- فِي مُسْنَدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ٤٢٢
- ١٢٨- نصيحة مروان لعثمان حين أصابه رعاف أن يستخلف الزبير ٤٢٢

- ١٢٩- حديث: من حفر بئر رومة فله الجنة ٤٢٣
- ١٣٠- حديث: خيركم من تعلم القرآن وعلمه ٤٢٤
- ١٣١- حديث: لا ينكح المحرم ولا ينكح ٤٢٧
- ١٣٢- حديث: المحرم إذا اشتكى عينيه ضدهما بالصبر ٤٢٧
- ١٣٣- حديث: من صلى العشاء في جماعة ٤٢٨
- ١٣٤- حديث: إن النبي توضأ ثلاثاً ٤٣٠
- وفي مُسْنَدِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه ٤٣٣
- ١٣٥- حض النبي علياً وفاطمة على صلاة الليل ٤٣٣
- ١٣٦- قوله عليه السلام في المذي: توضأ وانضح فرجك ٤٣٤
- ١٣٧- النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود ٤٣٦
- ١٣٨- النهي عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ٤٣٩
- ١٣٩- حديث المخدج: وفيه فضل قتال الخوارج ٤٤٠
- ١٤٠- حديث في فضل قتال الخوارج: وفيه علم من أعلام النبوة ٤٤١
- ١٤١- اختلاف علي وعثمان في القران بين الحج والعمرة ٤٤٢
- ١٤٢- قول النبي في علي لا يحبك إلا مؤمن ٤٤٣
- مسند عبدالرحمن بن عوف ٤٤٥
- ١٤٣- أخذ الجزية من مجوس هجر ٤٤٥
- ١٤٤- اختلاف الصحابة في القدوم على بلد فيها الطاعون ورجوعهم ٤٤٨
- وفي مُسْنَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: ٤٥٠
- ١٤٥- حديث من باع عبداً وله مال ٤٥٠
- ١٤٦- حديث: نفلنا رسول الله نفلاً ٤٥٣
- ١٤٧- حديث صلاة في مسجدي هذا ٤٥٤
- ١٤٨- حديث أن النبي صلى على حمار ٤٥٧
- ١٤٩- حديث في النهي عن نبذ الجر والدباء والمزفت ٤٥٩
- ١٥٠- حديث في النهي عن صبر البهائم وغيرها للقتل ٤٦٠
- ١٥١- حديث في الجمع بين المغرب والعشاء بجمع ٤٦٣
- ١٥٢- حديث عبدالله بن أبي أوفى لا تتمنوا لقاء العدو ٤٦٤

- ١٥٣- حديث عبدالله بن مالك أتصلي الصبح أربعاً ٤٦٦
- ١٥٤- حديث عبدالله بن الزبير: من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ٤٦٧
- ١٥٥- حديث حذيفة: في فضل التيسير على الموسر وإنظار المعسر ٤٦٨
- وفي مُسنَدِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: ٤٧٠
- ١٥٦- حديث: كنا نصلي العصر ثم يذهب الذهاب منا إلى قباء ٤٧٠
- ١٥٧- حديث: لبس الخاتم في اليمين ٤٧٢
- ١٥٨- حديث: إذا وضع العشاء وأحدم صائم ٤٧٥
- ١٥٩- حديث: من أحدث فيها (أي: المدينة) حدثاً فعليه لعنة الله ٤٧٦
- ١٦٠- حديث: كان لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ٤٧٧
- ١٦١- حديث: نهي عن بيع الثمار حتى ترهي ٤٨٠
- ١٦٢- حديث: إن لم يثمرها الله فبم يستحل أحدكم مال أخيه ٤٨٣
- ١٦٣- حديث ابن عمر: في صلاة النبي في الكعبة ٤٨٤
- ١٦٤- حديث أبي رافع: الجار أحق بسقبه ٤٨٥
- ١٦٥- حديث الأغر: إنه ليغان على قلبي ٤٨٥
- ١٦٦- حديث: البراء في الصلاة وعدم مسابقة الإمام ٤٨٨
- في مسند بريدة بن الحصيب ٤٨٩
- ١٦٧- غزا رسول الله عشرة غزوة ٤٨٩
- ١٦٨- قضاء الصوم والحج عن الميت ٤٩٠
- مسند جابر بن عبدالله ٤٩١
- ١٦٩- كان يجمع بين الرجلين من قتل أحد في ثوب واحد ٤٩١
- ١٧٠- إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين ٤٩٣
- ١٧١- مهل أهل العراق ذات عرف تقدم ٤٩٤
- من مسند عمر ٤٩٦
- ١٧٢- خطبته وفيها النهي عن أكل الثوم والبصل إلا مطبوخين تقدم ٤٩٦
- ١٧٣- حديث: من نام عن حربه تقدم ٤٩٧
- ١٧٤- حديث: من لبس الحرير في الدنيا تقدم ٤٩٨

- ١٧٥- حديث أبي ذر: يا أبا ذر إني أراك رجلاً ضعيفاً ٤٩٨
- ١٧٦- حديث عثمان: وفيه الوضوء ثلاثاً وقد تقدم ٥٠٠
- ١٧٧- حديث زيد بن ثابت: في القراءة في المغرب بطولى الطولين ٥٠٢
- ١٧٨- حديث زيد بن ثابت: قرأ النبي النجم فلم يسجد فيها ٥٠٣
- ١٧٩- مر عمر بجنابة فأنشئ الناس عليها خيراً فقال: وجبت. تقدم ٥٠٤
- ١٨٠- حديث يعلى بن أمية: واصنع في عمرتك ما تصنع في حجك ٥٠٥
- ١٨١- حديث يعلى بن أمية وفيه: يعرض أحدكم كما يعرض الفحل ٥٠٦
- ١٨٢- حديث الفضل بن عياض وفيه سؤال الخثعمية وقد تقدم ٥٠٨
- ١٨٣- حديث أبي ذر وفيه سبب نزول: ﴿هَذَا خِطَابٌ لِّلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ عَذَابَ اللَّهِ الْكَبِيرِ﴾ ٥٠٨
- ١٨٤- حديث جابر: في مهل أهل العراق ٥١١
- مسند عبدالله بن عباس ٥١٢
- ١٨٥- ثناء ابن عباس على عمر قبل وفاة عمر ٥١٢
- ١٨٦- حديث: رفعت امرأة صبيّاً ٥١٣
- ١٨٧- حديث: صفة صلاة الليل ٥١٤
- ١٨٨- حديث: أتردين عليه حديثه ٥١٩
- ١٨٩- حديث: من نذر أن يقوم ولا يقعد ٥٢٠
- ١٩٠- حديث: من صور صورة ٥٢٢
- ١٩١- حديث: خروج النبي إلى حنين في رمضان ٥٢٣
- ١٩٢- حديث: نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا ٥٢٤
- ١٩٣- حديث: الأيم أحق بنفسها من وليها ٥٢٤
- ١٩٤- سبب نزول: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾ ٥٢٥
- ١٩٥- حديث: إنهم ليعذبان وما يعذبان في كبير ٥٢٩
- ١٩٦- حديث: لو كان على أمك دين أكنت قاضيه ٥٣٠
- ١٩٧- حديث: الذي وقصته راحلته ٥٣٣
- ١٩٨- دعاء الكرب ٥٣٤
- مسند عائشة ٥٣٥
- ١٩٩- حديث: عشر من الفطرة ٥٣٥

- ٢٠٠- حديث: كان في الأم محدثون تقدم ٥٣٧
- ٢٠١- حديث: الصلاة على الجنابة في المسجد ٥٣٨
- ٢٠٢- حديث: كان رسول الله يقبل الهدية ويثيب عليها ٥٤٠
- ٢٠٣- حديث: خطبة النبي عائشة إلى أبي بكر ٥٤١
- ٢٠٤- حديث: التشيع بما لم يعط كلايس ثوبي زور ٥٤٢
- ٢٠٥- حديث: ماذا تعمل النفساء قبل الإحرام ٥٤٥
- ٢٠٦- حديث: يغزو جيش الكعبة ٥٤٦
- ٢٠٧- حديث: من نوقش الحساب يهلك ٥٤٧
- ٢٠٨- حديث: إن للموت سكرات ٥٤٩
- ٢٠٩- حديث: إني على الحوض أنتظر من يرد علي ٥٥١
- ٢١٠- قصة امرأة رفاعة ٥٥٢
- ٢١١- حديث: ما رأيت رسول الله صائماً في العشر قط ٥٥٣
- ٢١٢- حديث: كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ٥٥٥
- ٢١٣- حديث: صفة تلبية رسول الله ٥٥٧
- ٢١٤- حديث: تعجيل الإفطار وصلاة المغرب ٥٥٩
- ٢١٥- حديث: خير الناس قرني ٥٦٠
- ٢١٦- حديث: اللهم إني أعوذ بك من شر ما عملت ٥٦١
- ٢١٧- حديث: إن عثمان حي ٥٦٢
- ٢١٨- حديث عثمان: الولد للفراش، وليس في أحد الصحيحين ٥٦٤
- الخاتمة ٥٦٧
- ثمرات البحث ٥٧٣
- كلمة شكر ٥٧٨
- المصادر ٥٨٠
- فهرس الأحاديث ٥٨٧
- فهرس الرواة المترجم لهم ٦١٦
- فهرس المواضع ٦٢٦